مشكلات القارة الإفريقية
السياسية والاقتصادية

تأليف

دكتور راشد البراوى

(سابقا)
أستاذ مساعد بكلية التجارة (جامعة القاهرة)
عضو المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى
رئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب للبنك الصناعى

الطبعة الأولى
١٩٦٠

ملتزمة الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد بك فريد (عماد الدين سابقا)

مشكلات القارة الإفريقية
السياسية والاقتصادية

تأليف

دكتور راشد البراوى

(سابقا)
أستاذ مساعد بكلية التجارة (جامعة القاهرة)
عضو المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى
رئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب للبنك الصناعى

إلى المثقفين العرب

نقـــدم :

الديموقراطية الامريكية
فى السياسة والاقتصاد

تأليف

هارولد لاسكى

ترجمـــة

دكتور راشد البراوى

أروع ما كتب عن الديموقراطية فى الولايات المتحدة ... تحليل دقيق ونزيه للنظام السياسى والاقتصادى، وأسلوب الحكم، وإزاحة الستار عن القوى الأساسية فى المجتمع الأمريكى والتى تكمن وراء السياسة الأمريكية . .

إنه الكتاب الذى أحدث أضخم ضجة عند صدوره، وآخر ما كتب فيلسوف الاشتراكية فى بريطانيا .

محتويات الكتاب

الموضوع | الصفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

لم يكد ينقضى العقد الأول من القرن الحالى حتى كانت الإمبريالية العالمية قد أكملت عملية اقتسام الأقاليم التى لم تكن مملوكة من قبل. ولكن النظام الاستعمارى كان يحمل بين طياته التناقضات المؤدية إلى فنائه وكانت الحرب العالمية الأولى بداية التصدع حيث فقدت ألمانيا القيصرية مستعمراتها فيما وراء البحار، وتمزقت أوصال الإمبراطورية العثمانية ونزعت منها أقاليمها العربية. وبالرغم من انتصار الدول الاستعمارية الأخرى وتسلطها على ماانتزع من الدولتين الألمانية والعثمانية، وبالرغم من محاولات التوسع من جانب اليابان وإيطاليا، حدث تصدع آخر نتيجة الحركات التى قامت فى المستعمرات وأشباهها من أجل الخروج من دائرة التبعية. ونشبت الحرب العالمية الثانية فكانت عاملا حاسما فى انهيار النظام الإستعمارى فى آسيا. ومن هنا أرادت التشبث بآخر معاقله الرئيسية فى القارة الإفريقية. غير أن المد الثورى سرعان ما زحف على هذه القارة، واضطر ذلك النظام البالى إلى التراجع فالاستسلام تحت ضغط الحركات الوطنية، الأمر الذى يبدو واضحا حين نوازن بين الحالة فى عامى ١٩٥٠، ١٩٦٠. ففى عام ١٩٥٠ كانت الدول الإفريقية المستقلة أربعا فارتفع الرقم خلال عشر سنوات إلى أربع وعشرين دولة وسوف يشهد المستقبل القريب انهيار الإمبريالية التام فى هذه القارة.

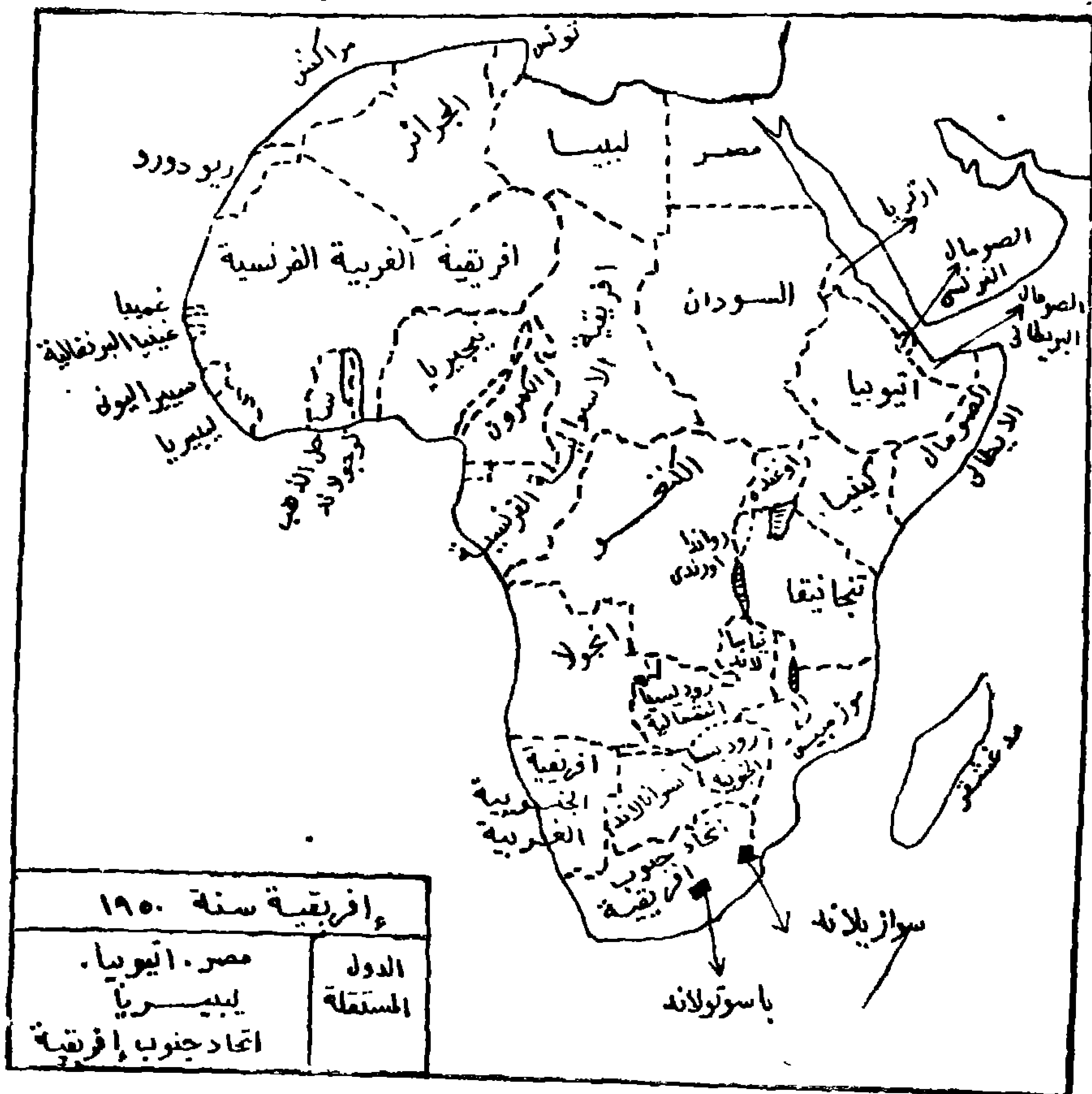
والكتاب الذى نقدمه لا يعدو أن يكون محاولة متواضعة فعلا لبيان القوى والمؤثرات المنوعة الكامنة وراء التطور. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لما كان الاستقلال الذى حصلت عليه البلدان الإفريقية قاصراً بسبب مخلفات العهد الاستعمارى وهى كثيرة متشعبة، حرصنا على توضيح طبيعة المشكلات التى تواجه الدول الناشئة والتى تتطلب للتغلب عليها جهوداً متصلة متعاونة ومرسومة. وثمت ظاهرة فرضها النظام الاستعمارى بعد أن أيقن حتمية رحيله ونقصد بها انقسام القارة إلى وحدات تتجاهل الإعتبارات الجغرافية والجنسية والمصالح المشتركة. فحاولنا أن نعرض لهذا الأمر لأننا نعتقد أن تحول إفريقية إلى شبه جزيرة بلقان مما يتعارض مع المصالح

الأساسية لشعوبها ، وأن الأمر لا بد وأن ينتهى فى ظل الظروف المناسبة إلى عمليات من التوحيد فى المستويات الإقليمية كمقدمة لقيام جامعة من الدول الإفريقية مما يساعد على تطوير الشعوب الإفريقية حتى يتسنى لها أداء دورها اللائق فى دعم السلام والأمن الدوليين ، أداء ينبعث من صالحها وخير البشرية . ونود أن نذكر أننا لم نعرض للبلدان الواقعة فى شمالى القارة أملا فى فرصة قريبة لبحث مستقل يتناولها .

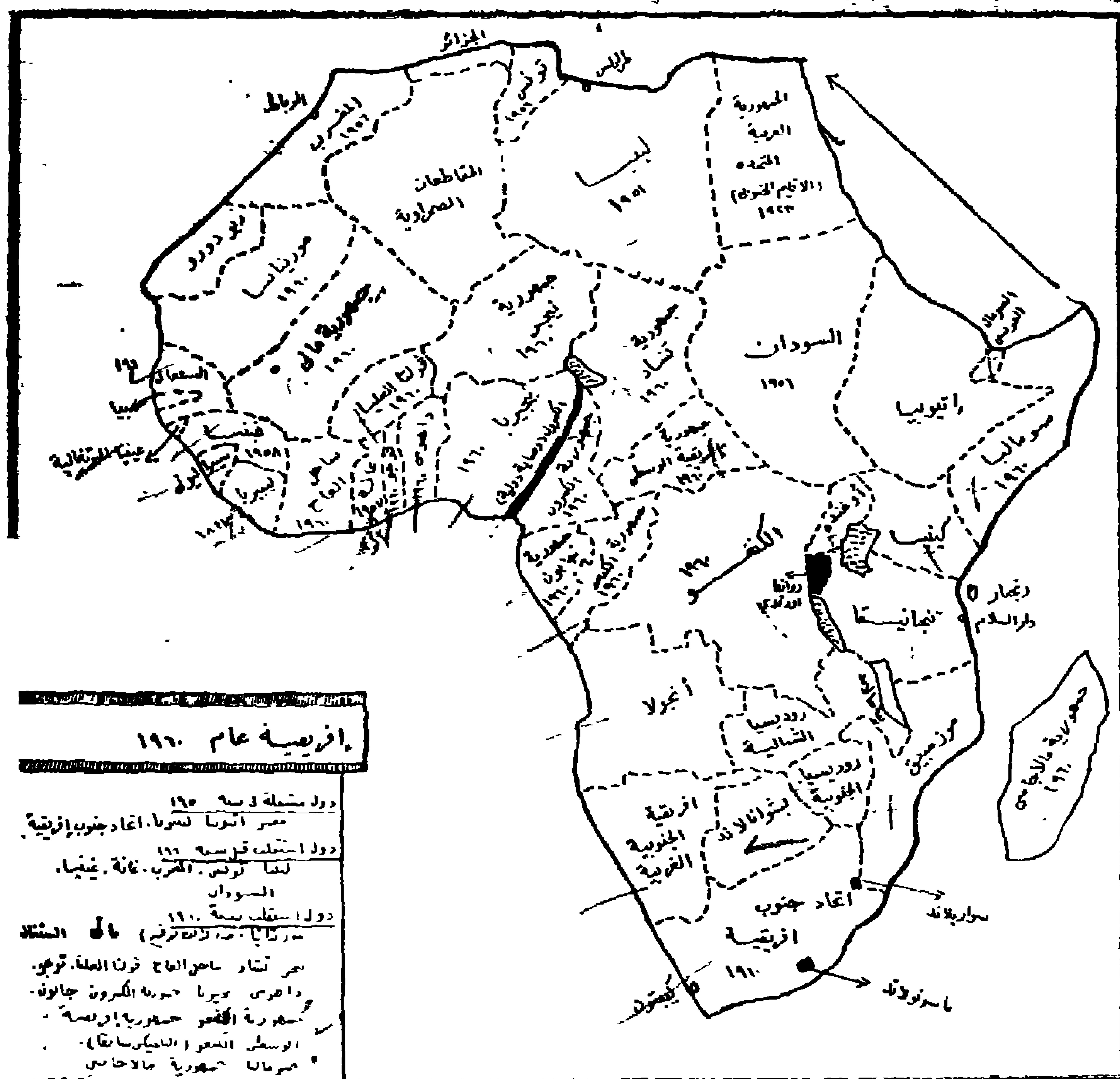
وإنا لنرجو أن تكون هذه الصفحات حافزاً على دراسات أوسع وأفضل لهذه المنطقة الحيوية من العالم ، والله نسأل أن يوفق الجميع إلى ما فيه الخير .

القاهرة فى ٥ نوفمبر ١٩٦٠

راشد البراوى



مراكش
تونس
الجزائر
ليبيا
مصر
ريو دورو
افريقية الغربية الفرنسية
السودان
ارتريا
الصومال الفرنسي
الصومال البريطاني
اتيوبيا
غمبيا
غينيا البرتغالية
سيراليون
ليبيريا
ساحل الذهب
توجولاند
نيجيريا
الكمرون
افريقية الاستوائية الفرنسية
الكنغو
اوغندة
كينيا
الصومال الايطالي
رواندا اوروندي
تنجانيقا
انجولا
نياسالاند
روديسيا الشمالية
موزمبيق
مدغشقر
روديسيا الجنوبية
افريقية الجنوبية الغربية
اتحاد جنوب افريقية
سوازيلاند
باسوتولاند
إفريقية سنة ١٩٥٠
الدول المستقلة
مصر . اتيوبيا .
ليبيريا
اتحاد جنوب إفريقية



افريقية عام ١٩٦٠
دول مستقلة في سنة ١٩٥٠
مصر. اثيوبيا. ليبيريا. اتحاد جنوب افريقية
دول استقلت قبل سنة ١٩٦٠
ليبيا. تونس. المغرب. غانة. غينيا.
السودان
دول استقلت سنة ١٩٦٠
الجزائر
طرابلس
الرباط
المغرب ١٩٥٦
تونس ١٩٥٦
المقاطعات الصحراوية
ليبيا ١٩٥١
الجمهورية العربية المتحدة
موريتانيا ١٩٦٠
جمهورية مالي ١٩٦٠
جمهورية النيجر ١٩٦٠
جمهورية تشاد ١٩٦٠
السودان ١٩٥٦
اثيوبيا
صوماليا ١٩٦٠
السنغال
غينيا ١٩٥٨
غينيا البرتغالية
ليبيريا
ساحل العاج ١٩٦٠
نيجيريا ١٩٦٠
الكنغو ١٩٦٠
كينيا
زنجبار
دار السلام
تنجانيقا
أنغولا
روديسيا الشمالية
روديسيا الجنوبية
موزمبيق
بتشوانالاند
افريقية الجنوبية الغربية
اتحاد جنوب افريقية ١٩١٠
سوازيلاند
باسوتولاند
جمهورية مالاجاشي ١٩٦٠

الفصل الأول

خريطة إفريقية في عام ١٩١٤

بدأ اتصال الدول الأوربية الحديث بالقارة الإفريقية فى أواخر القرن الخامس عشر نتيجة حركة الإنطلاق بحراً صوب الشرق والتى عرفت باسم الكشوف الجغرافية الكبرى . كان الهدف الوصول إلى الهند بصفة خاصة ، فسار كولمبس عبر المحيط الأطلسى حتى بلغ العالم الجديد . أما البرتغاليون فضربوا جنوبا وتمكنوا من الوصول إلى الطرف الجنوبى الغربى لإفريقية والذى أطلق عليه فيما بعد «رأس الرجاء الصالح» ثم تابعوا السير إلى المحيط الهندى حتى أدركوا شبه القارة الهندية . كان لزاما على البرتغاليين فى حركتهم السير بحذاء الساحل وتطلب الأمر منهم اختيار بعض الأماكن لتكون محطات تقف عندها السفن للتزود خلال الرحلة الطويلة إلى آسيا . وهكذا نجد أن المسألة بالنسبة إليهم لم تكن استعمارا حقيقيا لإفريقية وإن انتزعوا من العرب فى شرقى أفريقية تجارة الذهب فى إقليم زمبيزى وظلوا يمارسونها بربح كبير مدى قرنين ، كما أن اهتمامهم بأنجولا كان مصدره الشائعات عن وجود ثروة معدنية لعل حقيقتها فى إقليم كاتانجا بالكنغو[١] (البلجيكى سابقا) . إلا أن تلك الصلات جعلت للبرتغال تكأة تستند إليها خلال القرن التاسع عشر فى الحصول على مستعمراتها الحالية .

ولما نمت الرأسمالية التجارية فى هولنده وصارت لهذا البلد قوة بحرية ضاربة وجهت جهودها صوب آسيا ، واشتبكت فى صراع مع البرتغال التى كانت قد بدأت تدخل فى دور الانحلال وخاصة بعد أن سيطر عليها فيليب الثانى . هذا الزحف الهولندى الجديد استلزم إقامة المحطات على الطريق إلى الهند وجنوبى شرق آسيا وهكذا أنشئت عام ١٦٥٢ المحطة التى أصبحت فيما بعد مدينة الرأس . ووفدت أعداد من الهولنديين والألمان واشتغل بعضهم كفلاحين ، كما وفد حوالى مائتين من الهيجونوت الفرنسيين فيما بين عامى ١٦٨٨ ، ١٧٠٠ . ووجد المستوطنون الأوربيون

---

(١) W.M.Macmillan : Africa Emergent.p.93.

قبائل تشتغل بالرعي من الهوتنتوت والبوشمن، وبعد صراع استسلم الأولون وقبلوا العمل فى الأراضى التى انتزعها الأوربيون . وفى الوقت نفسه جيء بعدد من الرقيق من إفريقية الشرقية والغربية وجزيرة مدغشقر والملايو وجزيرة جاوه . وبالرغم من هذا كله لم يزد عدد سكان المحطة فى عام ١٧٠٨ عن ١٧٠٠ من الأوربيين ومثل هذا العدد من الرقيق ، وكانت شركة الهند الشرقية الهولندية تعارض تغلغل المستوطنين البيض فى داخل القارة لأن ذلك لم يكن هدفها الرئيسى .

إلا أنه ترتب على كشف العالم الأمريكى والعمل على استغلال المناجم ثم المزارع فى البرازيل وجزر الهند الغربية والمناطق الجنوبية من الولايات المتحدة الحالية أن أحس المستعمرون بنقص شديد فى الأيدى العاملة نظرا لقلة عددهم ، وتضاءل عدد أهل المستعمرات الأصليين وروحهم العدائية ، وتأخر الأساليب التكنولوجية فى الزراعة والتعدين . وإزاء هذه الحاجة الملحة كان الاتجاه نحو الساحل الغربى لإفريقية . فأقيمت المحطات لشحن الأعداد الضخمة من الإفريقيين . وكان الأوربيون لا يتوغلون بأنفسهم فى الداخل ولكنهم اعتمدوا فى الحصول على الرقيق على الإفريقيين أنفسهم الذين انتهز بعضهم الفرصة لإشباع نزعة العدوان على القبائل الأضعف شأنا أو رأوا فى ذلك العمل تجارة مجزية ، كما كان بيع أسرى الحروب القبلية أكثر نفعا من الناحية المادية من قتلهم . واستخدمت أشد الأساليب وحشية فى توفير هذه السلعة البشرية ، واشتركت فى مزاولة التجارة البشعة جميع الدول وأقيمت المحطات اللازمة فى ساحل الذهب وساحل العاج وغينيا ونيجريا ، ولكن مالبثت انجلترا أن احتكرت هذا الميدان المجزى بمقتضى معاهدة أوترخت عام ١٧١٣ بعد أن تم لها الانتصار على هولنده .

وهكذا أسهمت القارة الإفريقية فى التقدم الاقتصادى للمستعمرات الأوربية بالعالم الجديد ، وفى تضخيم أرباح الشركات والمؤسسات التجارية وبالتالى فى دعم الرأسمالية الأوربية والأمريكية . وهكذا كانت للرقيق الإفريقى وظيفة اقتصادية(١) . ومرة أخرى نقول إن أهمية إفريقية بالنسبة إلى الدول الأوربية ومستعمراتها فى الأمريكتين انحصرت فى كون القارة مصدرا لقوة العمل الرخيصة . أما استعمارها

(١) هذا يذكرنا بنشأة الرق فى فجر التاريخ البشرى حين أخذت القبائل تقلع عن تقاليدها فى قتل أسرى الحرب من الأعداء وتستخدمهم فى أداء الخدمات الإقتصادية وبخاصة من حيث رعاية القطعان .

ومحاولة استغلال ثرواتها ومواردها الطبيعية فلم يكونا من الغايات الأساسية التى استهدفها الأوربيون . وحتى انجلترا حين اشتبكت فى حروبها الطويلة مع فرنسا فى عهد الثورة ونابليون لم تفعل أكثر من الاستيلاء على محطة رأس الرجاء بقصد تأمين مواصلاتها إلى الهند . يذهب البعض إلى أن عدم اهتمام بريطانيا بإفريقية يفسره إلى حد ما عدم ثقتها بقيمة المستعمرات وبخاصة بعد أن فقدت مستعمراتها الأمريكية (الولايات المتحدة فيما بعد) . إلا أن الحقيقة أنها كانت منصرفة إلى دعم مركزها فى شبه القارة الهندية بعد أن تم لها طرد فرنسا .

مما تقدم نستخلص أنه خلال القرون الممتدة من عصر الكشوف الجغرافية الحديثة إلى أوائل القرن التاسع عشر بل وبعد ذلك بزمن ، لم تكن إفريقية موضع التوسع الأوربى الهادف لأن الدول الأوربية التجارية والبحرية كانت معنية قبل كل شىء بالعالم الجديد وآسيا ، ولم تعد إفريقية أن تكون عاملا مساعدا من حيث صلاحية سواحلها لإقامة المحطات للسفن ثم أصبحت بعد ذلك موردا للأيدى العاملة .

الأمبريالية الحديثة

ولكن القرن التاسع عشر يمثل مرحلة حاسمة لا فى تاريخ أوربا فحسب بل وفى تاريخ العالم عامة وإفريقية بصفة خاصة . إن الثورة الصناعية التى بدأت فى انجلترا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر بلغت ذروتها خلال النصف الأول من القرن التالى ، كما انتقلت بدرجات متفاوتة وفى فترات متباينة إلى الدول الأوربية الأخرى وبخاصة فرنسا وبلجيكا وألمانيا وإيطاليا . وأسفر ذلك عن تقوية الاتجاه القومى فى أوربا الأمر الذى تجلى بصورة لها أهميتها بالنسبة إلى المستقبل فى توحيد كل من ألمانيا وإيطاليا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وأهم من هذا زاد نمو الرأسمالية وتركزها ، وتحولت من صناعية إلى مالية finance capitalism وصارت لها صفة احتكارية وتوسعية وبعبارة أخرى تحولت إلى امبريالية imperialism أى إلى « رأسمالية احتكارية استعمارية » . (١)

هذا التطور الحديث تطلب موارد للمواد الأولية من زراعية ومعدنية ، وأسواقا للمنتجات الصناعية الاستهلاكية ، ومجالا لاستغلال رؤوس الأموال ؛ وأصبحت

(١) راجع فى هذا كتاب « الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية » ترجمة راشد البراوى .

المستعمرات المكان المثالي لتحقيق هذه الأهداف بسبب ما تشتمل عليه من إمكانيات ورخص قوة العمل ، ولأن أية محاولة لتحسين مستوى أهلها المادى تستتبع زيادة فى استهلاك جانب من الإنتاج الصناعى . ولعل القصة التالية تلقى ضوءا كافيا على الأمر الأخير . فقد أقيم بمدينة منشستر حفل لتكريم المستكشف المعروف ستانلى ، فراح يتحدث عن شعوب إفريقية وأهمية تحضيرها وواجب اجتذابها إلى حظيرة الكنيسة المسيحية وذلك دون أن يثير اهتمام الحاضرين وهم من المشتغلين بصناعة الغزل والنسيج فى بريطانيا . فلما أوضح أن تعويد الإفريقيين ارتداء الملابس المصنوعة من القطن يؤدى إلى ازدهار الصناعة القطنية فى لانكشير وزيادة الأرباح التى تجنيها قوبل بعاصفة من التصفيق .

لقد أكثر الكتاب الغربيون الحديث عن عبء الرجل الأبيض ومسئوليته عن إدخال النور إلى إفريقية ذات الظلام الحالك ، ولكن الدافع الحقيقى كان الاستغلال المادى للموارد الطبيعية والطاقات البشرية من أجل تنمية المصالح الأوربية . وكانت معظم الدول الامبريالية بالغة الصراحة بهذا الصدد ، ففى ١٩٠٦ أصدر الحاكم البلجيكى الكنغو منشورا قال فيه « إن تحطيم سمعة الزعيم الوطنى وسلطانه يؤدى إلى أن تقف الدولة وجها لوجه أمام شعب تخلص من جميع الصلات الاجتماعية وبدون أية علاقة تربطه بالأرض » ؛ ومعنى هذا خلق بروليتاريا سوداء ضخمة لا تملك سوى قوة العمل تبيعها إلى الاحتكارات الأجنبية . وقسمت البرتغال إفريقية الجنوبية الغربية التابعة لها بين أربع من شركات الامتياز تملك الأرض ومن عليها . وعقد الألمان فى عام ١٩٠٢ مؤتمرا لبحث شئون المستعمرات ، حدد سياستهم فى العبارة التالية « ويرى المؤتمر أنه من أجل المصالح الاقتصادية للوطن (أى ألمانيا) من الضرورى أن نجعله مستقلا عن الأجنبى من حيث استيراد الخامات ، وأن نخلق أسواقا آمنة بقدر المستطاع للبضائع المصنوعة الألمانية . إن مستعمرات ألمانيا يجب أن تلعب فى المستقبل هذا الدور المزدوج حتى ولو أرغم الوطنيون على الاشتغال فى الأعمال العامة والمشروعات الزراعية » . (١)

أصبحت المستعمرات عنصرا ضروريا لازدهار النظام الرأسمالى ومن هنا اندفع وراءها ولم يكن أمامه سوى مجالان وهما عدد من جزر المحيط الهادى وقارة

(١) J.Hampden Jackson : The Between-War World, p. 325

إفريقية ، وبغير هـذا لا يسهل تفسير اقتسام إفريقية فى القرن التاسع عشر . وإن النظرة العابرة التى تلقى على تواريخ إنشاء المستعمرات وأشباهها تكفى لتأكيد صحة هذا الرأى ، لأن معظمها تم بعد منتصف القرن التاسع عشر واشتدت الحركة بعد اتمام الوحدتين الألمانية والإيطالية . ذلك أنه أصبحت للقارة وظيفة اقتصادية رئيسية بالنسبة إلى النظام الامبريالى بعد أن كان دورها ثانويا من قبل كما أوضحنا .

هذا السباق من أجـــل اقتسام إفريقية اشتركت فيه انجلترا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا والبرتغال ، واقتطعت كل منها مناطق واسعة ، ولـكن انجلترا خرجت من العملية بنصيب الأسد [(١)] بسبب تفوقها الصناعى والتجارى ، وحدة تركز رؤوس الأموال فيها ، وقوتها البحرية . إلا أنه ينبغى أن نلاحظ أنه بالرغم من التفوق التـكنولوجى والعسكرى والاقتصادى للمستعمرين البيض فإن عملية التوسع لم تتم بدون مقاومة من جانب الإفريقيين ، كما تدل على ذلك مقاومة الجيش والشعب فى مصر بزعامة أحمد عرابى ، والعنف الذى قوبل به الفرنسيون فى الجزائر ، والحملات الـكثيرة التى وجهت ضد قبائل أشانتى وزولو وميتابيلى ؛ وذلك بالرغم من أن تلك المقاومة لم يقدر لها النجاح فى ذلك الحين نظرا لعدم التـكافؤ بين الطرفين .

وإذ لسنا نعتزم الدخول فى تفاصيل العملية الاستعمارية ، فإننا نقول إنه بالرغم من المقاومة التى لقيتها فى منطقة أو أخرى وإنه باستثناء الحبشة[(٢)] (اتيوبيا الآن) التى حافظت على استقلالها وسيادتها وجمهورية ليبريا التى أنشئت لاعتبارات خاصة[(٣)] فإن العملية تمت فى أوائل القرن الحالى .

وفيما يلى صورة موجزة لخريطة القارة فى عشية الحرب العالمية الأولى .

---

(١) بلغت مساحة نصيب إنجلترا من المستعمرات والمحميات حوالى ٤٣٧ر٤٠٧ر١ من الأميال المربعة ، وهذا بخلاف إتحاد جنوب افريقية ومصر والسودان ، ومساحة هذه الأقاليم الثلاثة ٤٩٤ر٤٧٢ ؛ ٥٠٠ر٩٦٧ ، ١٩٨ر٣٨٦ ميلا مربعا على التوالى .

(٢) اعترفت إيطاليا باستقلالها (معاهدة أديس أبابا فى ٢٦ أكتوبر ١٨٦٩) . وفى عام ١٩٠٦ تعهدت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا باحترام سيادتها وعدم التدخل فى شئونها .

(٣) أنشئت بفضل جهود عـدة هيئات فى الولايات المتحدة الأمريكية لتـكون مقراً للأرقاء المحررين . ففى سنة ١٨٢٢ أقيمت محطة على الساحل الغربى فى مكان مونروفيا الحالية . وفى ٢٢ يوليو ١٨٤٧ تـكونت جمهورية ليبريا الحرة المستقلة .

المستعمرات الفرنسية :

وتتكون من :

١ – فى شمالى إفريقية : الجزائر (بدأت غزوها عام ١٨٣٠) وتونس التى غزتها في ربيع عام ١٨٨١ وفرضت عليها الحماية بمقتضى معاهدة (١٢ مايو) تأيدت باتفاق آخر (٨ يونيو ١٨٨٣) ، ومراكش .

٢ – افريقية الغربية الفرنسية وتضم السنغال وغينيا وساحل العاج وداهومى والسودان الفرنسى وموريتانيا والنيجر وفولتا العليا (الحالية) .

٣ – افريقية الاستوائية والتى أصبحت تتكون من جابون والكنغو الأوسط وأبانجى شارى وتشاد .

٤ – جزيرة مدغشقر .

٥ – الصومال الفرنسى .

المستعمرات البرتغالية :

وتشمل جزر الرأس الأخضر ، وغينيا (البرتغالية) ، وجزر الأمير وسان توميه وأنجولا وموزمبيق . ومساحتها جميعا ٧٩٤ر٩٥٩ ميلا مربعا .

المستعمرات الألمانية :

واقتطعت ألمانيا لنفسها المناطق الآتية :

(ا) إفريقية الغربية الألمانية وتقع بين إفريقية الغربية البرتغالية وروديسيا الشمالية واتحاد جنوب إفريقية .

(ب) الكمرون .

(حـ) توجولاند .

(ء) إفريقية الشرقية الألمانية .

ممتلكات بلجيكا :

وكان نصيب بلجيكا الكنغو (٩٠٤ر٧٥٧ ميلا مربعا) . واعترف مؤتمر برلين (١٨٨٤) بالملك ليوبولد رئيساً لدولة الكنغو ، ثم ضمت إلى بلجيكا نفسها فى ٢٨ نوفمبر ١٩٠٧ .

الممتلكات الإيطالية

وشملت ليبيا وإرتريا والصومال الإيطالى ، ومساحتها ٨٨٩ر١١٢ من الأميال المربعة . وإذا كانت تلك المساحة كبيرة فان عدد السكان لم يتجاوزوا المليونين فى ذلك الحين ، كما كانت الموارد المعروفة والمستغلة ضئيلة .

الممتلكات البريطانية

وتكونت من :

١ – إفريقيه الشرقية البريطانيـــة وتضم إلى جانب جزيرتى زنجبار وبمبة Pemba كينيا وأوغندة .

٢ – إفريقية الجنوبية البريطانية وتشمل روديسيا الجنوبية والشمالية ونياسالاند ومحميات باسوتولاند وبشوانالاند وسوازيلاند .

٣ – إفريقية الغربية البريطانية وتشتمل على نيجيريا وغمبيا وساحل الذهب وسيرا ليونى .

وكان اتحاد جنوب إفريقية جزءا من الإمبراطورية البريطانية ولكنه حصل على وضع الممتلكات المستقلة سنة ١٩١٠ . وكذلك احتلت بريطانيا مصر عام ١٨٨٢ واشتركت فى إدارة السودان بمقتضى اتفاقية فرضتها عام ١٨٩٩ . وبالرغم من أن مصر كانت من الناحية الدولية تابعة للدولة العثمانية ولها استقلال داخلى كما كانت تشترك فى إدارة السودان إلا أن السلطة الفعلية فى البلدين كانت فى يد الدولة المحتلة .

الخريطة عقب الحرب العالمية الأولى :

قلنا إنه لم يكد يبدأ القرن الحالى حتى تم للامبريالية اقتسام الأقاليم التى لم تكن قد خضعت بعد للدول الرأسمالية ، ولكن عملية الاقتسام لم تتسم بالتكافؤ بسبب التفاوت النسبى فى قوة الأخيرة ، وكانت ألمانيا وإيطاليا بصفة خاصة غير راضيتين عن نصيبهما . وإذ زادت قوة ألمانيا الصناعية والعسكرية والبحرية صار واضحا أنه لابد من صراع جديد من أجل إعادة التقسيم طبقا للتطور الذى طرأ على القوة النسبية للجبهات الإمبريالية . كان الصراع الحـــل الوحيد للتناقض ومن هنا نشبت الحرب العالمية الأولى .

وكان عجز الإمبراطورية الألمانية عن السيطرة على البحار بسبب تفوق بحرية الحلفاء سببا فى عدم استطاعتها الدفاع عن ممتلكاتها ، وتعاون الأخيرون على إخراجها من ممتلكاتها الإفريقية . ومما يدل على قوة الدافع الاستعمارى وراء ذلك الصراع الدموى الاتفاقات السرية بشأن توزيع المستعمرات الألمانية وتجزئة الإمبراطورية العثمانية . فبمقتضى معاهدة لندن السرية (٢٦ أبريل ١٩١٥) قدمت بريطانيا وفرنسا وعدا إلى إيطاليا بشأن حصولها على أجزاء من أفريقية ، كما اتفقت الدولتان سنة ١٩١٦ بشأن اقتسام الممتلكات الألمانية . وكذلك طالب اتحاد جنوب إفريقية وبلجيكا بنصيب فى الإسلاب .

إلا أن الضم المباشر كان يتعارض مع الأغراض التى أعلن الحلفاء أنهم يستهدفونها ومع السياسة التى أعلنها الرئيس ولسون وبخاصة فى البند الخامس من البنود الأربع عشرة التى طلع بها على العالم لتكون أساسا للتسوية . أضف إلى ذلك أن الشعوب العربية التى اشتركت فى إحراز النصر ما كانت لتقبل مثل هذا الإجراء بعد أن قدمت لها التأكيدات بشأن الحصول على حريتها واستقلالها . وإزاء التناقض بين الأغراض المعلنة والأهداف السرية تم الاتفاق على أسلوب جديد عرف باسم «نظام الانتداب» وتمشيا مع هذا النظام قسمت الممتلكات والأقاليم التى تقرر تطبيقه عليها إلى فئات ثلاث (ا ، ب ، ج) . ويلاحظ على تلك الفئات :

(أولا) فيما يتعلق بالأقاليم التى تندرج تحت الفئة (ب) تصبح الدولة المنتدبة مسئولة عن الإدارة وتتعهد بتنمية رفاهية الأهالى ، وهذا لا يخرج فى جوهره عن

مقررات قانون برلين Berlin Act لعام ١٨٨٥ بشأن العمل على تمدين أهل المستعمرات الأوربية فى إفريقية . ويؤخذ على نظام هذه الفئة أنه لم ينص على أن الهدف زوال الانتداب والسير بالأقاليم المشار إليها صوب الحكم الذاتى أو الاستقلال.

(ثانيا) وكان الأمل فى بلوغ مرحلة « الحكم » أبعد ما يكون فى حالة الأقاليم الداخلة فى نطاق الفئة (ج) إذ نص عهد عصبة الأمم على إدارتها على أفضل وجه فى ظل قوانين الدولة المنتدبة بوصفها جزءا لا يتجزأ من أراضيها ، وذلك مع مراعاة الضمانات الكافية للمحافظة على مصالح السكان الوطنيين[١] .

وتطبيقا لنظام الانتداب أدرجت توجولاند والكمرون وتنجانيقا وروانداأورندى Ruanda-Urundi فى الفئة (ب) ، وإقليم افريقية الجنوبية الغربية فى الفئة (ج) . وتم تعيين الدول القائمة بالإدارة على النحو الآتى .

(ا) قسمت توجولاند إلى قسمين أحدهما تحت الانتداب الفرنسى والآخر انتدبت له بريطانيا التى ألحقته إداريا بمستعمرة ساحل الذهب .

(ب) وتم الشىء نفسه بالنسبة إلى الكمرون ، وألحقت انجلترا القسم الخاص بها إداريا بنيجيريا .

(ج) وضعت إفريقية الشرقية الألمانية تحت الانتداب البريطانى وصارت تعرف باسم تنجانيقا .

(د) وذلك باستثناء رواندا — أوروندى التى انتدبت لها بلجيكا .

(ﻫ) انتدب اتحاد جنوب إفريقية لإدارة إقليم إفريقية الجنوبية الغربية .

وكذلك بمقتضى معاهدة فرساى (١٩١٩) ضم إلى موزمبيق البرتغالية المنطقة الواقعة جنوب روفاما Rovama والمعروفة باسم « مثلث كيونجا » وكان من إفريقية الشرقية الألمانية . وانتهزت بريطانيا فرصة انضمام الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا فأعلنت حمايتها على مصر .

---

(١) سوف نعرض فى فصل تال لهذا الموضوع من ناحيته القانونية ولبيان أهمية ذلك الوضع الجديد فى بعض أجزاء القارة .

الفصل الثاني

السياسة الاستعمارية
في فترة ما بين الحربين العالميتين

فرنسا والحكم المباشر

أظهرت الحرب العالمية الأولى ما تشتمل عليه المستعمرات بالنسبة إلى فرنسا من إمكانيات بشرية واقتصادية ضخمة ، الأمر الذى يدل عليه تجنيد ما يقرب من مليونين من أهل المستعمرات ، اشترك منهم فى القتال حوالى ٦٨٠٫٠٠٠ وعلى ضوء هذه الاعتبارات أعد المسيو سارو Sarrault مشروعه الذى تعبر عن أهدافه العبارات التالية :

« على فرنسا وهى تخطط مستقبلها أن تطلب من المستعمرات والمحميات الخاضعة لها رجالا للجيش ، وأموالا لتخفيف أعباء الميزانية ، وخامات ومنتجات لصناعتها وتجارتها ، إلى جانب المواد الغذائية والمبادلات » . وتحقيقا لهذه الغاية « تقسم إمبراطورية فرنسا بوجه عام إلى مجموعات لكل منها مجال معين من المنتجات، ويجب أن توفر لها التسهيلات اللازمة للتطور العميق الواسع النطاق . فتقوم إفريقية الغربية والوسطى بتوفير الزيوت والأخشاب، وتحذو إفريقية الغربية حذو ساحل الذهب فى إنتاج الكاكاو ، كما تتركز زراعة القطن فى وادى نهر النيجر ، وتهتم افريقية الشمالية بإنتاج المواد الغذائية والفوسفات . وعلى الهند الصينية تقديم القطن والحرير والمطاط إلى جانب الأرز ، بينما تصبح مدغشقر موردا للحوم والحبوب وجزر أنتيل للسكر والبن . وهذه المنتجات جميعا تصير ملكا للامبراطورية كلها ، ويقسم العمل بين المجموعات المختلفة بحيث تحقق جميعها أكبر قدر من الإنتاج » . وبعبارة موجزة يجب أن تكون الامبراطورية الفرنسية مصنعا ضخما يقوم على التخصص الدقيق . فكان المشروع يرمى إلى أن يجعل من الممتلكات الفرنسية فيما وراء البحار وحدة اقتصادية

لخدمة المصالح الفرنسية ، الأمر الذى يتطلب فى الوقت ذاته درجة عالية من التنظيم السياسى والادارى مركزه باريس .

ومن الطبيعى أن نجاح مثل هذا المشروع الطموح يتوقف أولا وقبل كل شىء على التعاون الحقيقى من جانب أهل الممتلكات ورضاهم بأن يكونوا مجرد تروس فى العجلة الفرنسية وأن ترسم لهم باريس – أى الإمبريالية الفرنسية – تطورهم ومصائرهم. ولكن هذه الاتجاهات اصطدمت بمعارضة الأهلين فى شمالى إفريقية بصفة خاصة ففى تونس طالبوا منذ عام ١٩٢٠ بحق الانتخاب المباشر والمساواة فى الحقوق. وكان المستوطنون الفرنسيون فى مركز دقيق فعددهم لايتجاوز ٥٤٠٠٠ نسمة وليس فى وسعهم الاصطدام المباشر مع الوطنيين وهم الأغلبية الساحقة ، كما أن وجود جالية إيطالية قدر عددها بنحو ٨٥٠٠٠ شخص مما زاد فى تعقيد الموقف . وفضلا عن ذلك كانت لإيطاليا أطماع وقد تحاول الاستفادة من صراع مباشر مع التونسيين .

وهنا عمدت فرنسا إلى تأكيد سيطرتها عن طريق تنظيمات إدارية وسياسية واقتصادية احتفظت فيها لنفسها ولممثليها بالسلطة الفعلية . فجعلت إلى جانب كل وزير تونسى مديرا فرنسيا بيده السلطان الحقيقى ، أما المقيم العام فكان فى منصب رئيس الوزراء ووزير الخارجية نفسه . وكذلك تولى مديرون من الفرنسيين المصالح التى تشرف على الشئون المالية والتعليم والأشغال العمومية . وجرد « عمال النواحى » من كل نفوذ ووضع إلى جانبهم « مراقبون مدنيون » ينوبون عن المقيم العام ، وهم بطبيعة الحال من الفرنسيين .

وطبقت الأساليب ذاتها فى المجال الاقتصادى . فصدرت التشريعات المختلفة التى مكنت من نقل مساحات ضخمة من الأرض إلى أيدى غير أبناء البلاد . وبسبب فتح أبواب البلاد أمام المنتجات الصناعية المستوردة تعرضت الصناعات المحلية للتدهور ، ومنحت الشركات الاحتكارية الفرنسية حق استغلال الثروة المعدنية التى من أهم عناصرها الفوسفات ، فضلا عن وجود مناجم للحديد والرصاص والزنك والمنجنيز والبوتاس وتقدر صادراتها بما يعادل ٣٢٫١٢٪ من صادرات البلاد كلها، وارتفعت هذه النسبة إلى النصف عام ١٩٤٦ . وعنيت فرنسا بربط تونس من الناحية التجارية ويدل على ذلك « أن كفة الميزان التجارى التى كانت تميل لصالح فرنسا بنسبة ١٦٤٪ بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٨ أصبحت بنسبة ١٨٧٪ بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٨ ».

وأن البضاعة الفرنسية التى كانت تبلغ فى نفس المدة نسبة ٥٣٪ من قيمة مجموع الواردات أصبحت تبلغ نسبة ٦٥٪ ، بينما الصادرات التونسية إلى فرنسا والتى كانت تبلغ نسبتها ٤٨٪ لم تتعد نسبة ٥٦٪ »[1] .

ولم تـكد الحرب العالمية الأولى تضع أوزارها حتى طالبت البلاد بالتحرر وتـكون الحزب الحر الدستورى سنة ١٩١٩ ، كما ألف المثقفون رابطة للـكفاح الوطنى ، وأسهم العمال فى الصراع التحررى . وظلت الفترة الممتدة حتى نشوب الحرب العالمية الثانية متميزة بعمليات من الـكبت والاضطهاد والاعتقالات والمحاكمات دون أن يفت ذلك فى عضد البلاد .

أما فى مراكش فقد أراد المارشال ليوتى تحقيق فلسفة الحـكم الفرنسية وفقا للمعنى الذى تضمنه قوله « إن معنى الحماية التسرب الاقتصادى والمعنوى لا بطريق إخضاع الشعب لقوتنا أو حتى لحريتنا ، وإنما عن طريق المشاركة الوثيقة التى فى ظلها ندير شئونه فى الحـكم عن طريق أجهزته للحـكم وطبقا لعاداته وقوانينه » . ورغبة فى وضع إسفين فى الوحدة القومية أراد أن يضع نظاما خاصا لإقليم الريف .

وأرادت فرنسا استخدام القوة للقضاء على أية مقاومة فى المنطقة التابعة لها ولـكنها اصطدمت بمقاومة عنيفة سرعان ما انتقلت إلى المنطقة الخاضعة لأسبانيا وفى عام ١٩٢٥ أعلن « الريف » استقلاله واستطاع الزعيم عبد الـكريم الخطابى أن يقف فى وجه قوات الدولتين مجتمعة ، ولـكنه اضطر فى أبريل من العام التالى إلى التسليم وذلك بسبب تفوق الأعداء التـكنولوجى والعسكرى .

أما فى المستعمرات الفرنسية الأخرى فاتبعت سياسة المركزية حيث ظلت كل منها تحت إدارة الحاكم الفرنسى الذى يتبع وزارة المستعمرات وينفذ سياستها وتعليماتها ويكون مسئولا أمامها . إلا أن الرغبة فى تيسير الأشراف على الممتلـكات وتعميق استغلالها ، أدت إلى تكوين وحدات أكبر ، وتم ذلك فى إفريقية الغربية والإستوائية ، ولـكن ظلت السلطة العليا فى توجيه السياسة لباريس . ويلفت النظر بصدد السياسة الفرنسية فى الفترة التى نعالجها أن الإفريقيين لم يمثلوا فى مجالس تشريعية أو تنفيذية ، ولو على غرار المتبع فى المستعمرات البريطانية .

(١) الحبيب تامر : هذه تونس ص ٥٣ .

السياسة البريطانية

المحميات الثلاث .

بلغ عدد سكان باسوتولاند قبل الحرب العالمية الثانية نصف مليون نسمة كلهم من الباتسو . وتقوم الزراعة فيها على تقسيم الأرض وتوزع بالتناوب طبقا للنظام الذى ساد أوربا فى العصور الوسطى . وكان الحاكم هو الزعيم القبلى الذى يعاونه مجلس ويفرض المقيم العام البريطانى الضرائب لتغطية نفقات الإدارة ومد الطرق وإنشاء المدارس والمستشفيات . وكانت الضريبة حتى عام ١٩٢٠ عشرين شلنا زيدت إلى ٢٨ شلنا بعد ذلك . وفرضت ضريبة على تعدد الزوجات قدرها ٢٥ شلنا عن كل زوجة بعد الأولى . وفى سنة ١٩٢٧ فرضت ضريبة إضافية قدرها ٣ شلنات بحجة التوسع فى إنشاء المدارس .

ولا يختلف الحال عن ذلك فى بشوانالاند إلا من حيث تباين القبائل ووجود جماعة من المستوطنين البيض مما برر إنشاء مجلس إستشارى منهم . وكانت هناك ضريبة قدرها ٢٥ شلنا زيدت إلى ٢٨ شلنا سنه ١٩٣٢ ، كما سمح للزعماء القبليين بجباية ضرائب أخرى .

والموقف فى سوازيلاند أشد تعقيدا بسبب وجود نسبة أكبر من المستوطنين البيض ، وكانوا يملكون ثلثى الأرض .

وطبقا للنظرية البريطانية كان الهدف الإبقاء على الزعماء القبليين وعاداتهم وتقاليدهم ، وحكم البلاد عن طريقهم ، مع أنه كان مفروضا التمهيد لزوال ذلك النظام الذى لا يمكن أن يعيش فى ظل تطور المجتمعات الحديثة . ومن المشكلات التى عانتها تلك المناطق التزايد المستمر فى عدد السكان بينما لا تستطيع الأرض إشباع حاجياتهم بسبب الأساليب البدائية فى الزراعة ، وكان لزاما على السلطات الحاكمة إدخال أساليب جديدة وتعويد الأهالى عليها بما يؤدى إلى زيادة الإنتاج وبالتالى رفع مستوى المعيشة . وإزاء ذلك التقصير كان الألوف يهجرون قراهم إلتماسا للعمل فى مزارع البيض وفى المناجم بإتحاد جنوب إفريقية . ولقد حاولت حكومة الاتحاد مراراً ضم هذه المناطق فأصطدمت دائما بمعارضة بريطانيا بحجة مسئوليتها عن مصالح

الأفريقيين وخوفها من إخضاعهم لسياسة التميز العنصرى . ولكن الواقع أن المحميات كانت وما تزال أداة للضغط على حكومة الإتحاد التى تشتد فيها النزعة الجمهورية .

الحكم غير المباشر .

مما يوضح الهدف الحقيقى من تهافت الإمبريالية البريطانية على إفريقية ما جاء على لسان اللورد لوجارد Luggard الذى ابتدع وطور وطبق سياسة الحكم غير المباشر فى إفريقية البريطانية ، وذلك بقوله « إن المناطق الواقعة بين المدارين تنتج طائفة من الخامات والمواد الغذائية التى لا يمكن زراعتها فى المنطقة المعتدلة . هذه المنتجات ذات أهمية حيوية لحاجات السكان المتحضرين بحيث تصبح فى الحقيقة جوهرية للحضارة . وكان إدراك هذه الحقيقة (كما سبق أن قلت) مما دفع شعوب أوربا إلى التنافس من أجل السيطرة على المناطق الإفريقية بين المدارين (١) » .

وبالرغم من التغلب على مقاومة زعماء نيجيريا ظلت القبائل معادية للاجنبى واستمرت حرب العصابات فى مناطق عدة بعيدة عن مواقع الحاميات البريطانية ، كما كان من الصعب تدفق البيض للإقامة الدائمة كما حدث فى كينيا وروديسيا وإتحاد جنوب إفريقية والجزائر ، وذلك بسبب سوء الأحوال الجوية وانتشار الأمراض وصعوبة وسائل التنقل . إزاء هذه الاعتبارات تعين حكم هذه المناطق عن طريق المصدر التقليدى للسلطة أى الزعماء القبليين والأمراء على أن يكون إلى جانبهم موظفون بريطانيون لإسداء النصح والإشراف . هذه هى الفلسفة التى وصل إليها اللورد لوجارد فى نيجيريا الشمالية ثم نقلها إلى نيجيريا الجنوبية . ولكن الحقيقة أن أولئك الزعماء لم يتعدوا كونهم أدوات أو عملاء للسلطة المحتلة ، وبمقتضى « قانون تعيين وفصل الزعماء » .

Appointment and Dismissal of Chiefs Ordinance يستطيع الحاكم البريطانى طردهم إذا أخفقوا أو قصروا فى تنفيذ أوامره .

إن قوام النظام أن القبيلة الوحدة الاقتصادية والسياسية . فمن الناحية الإقتصادية تقسم الأعباء ويوزع الغذاء على الأفراد وفقا لأسلوب الشيوعية البدائية . أما من

---

(١) George Padmore : Africa, Britain's Third Empire, p. 113.

الوجهة السياسية فالزعيم أو الأمير أو السلطان ، مع المجالس القبلية القائمة إلى جانبهم ، سلطة لها جانباها الزمنى والروحى .

وطبقا للنظام المشار إليه قسمت نيجيريا إلى وحدات إدارية تتمشى مع التقسيمات الجنسية أو القبلية وفى كل وحدة إدارة وطنية يرأسها زعيم أو أمير أو سلطان يعاونه مجلس من إختياره بموافقة سلطة الاحتلال . وعلى هذه الإدارات المحلية صيانة الطرق والمنشئات العامة وأداء الخدمات الزراعية والصحية وتوفير العدد اللازم من الأيدى العاملة للأعمال والمشروعات العامة ، وجباية الضرائب والمحافظة على القانون والنظام .

وترجع أصول النظام سالف الذكر فى سيراليونى إلى عام ١٨٩٦ حين عهد إلى الزعماء بجمع ضريبة الكوخ وقدرها عشر شلنات . ثم جرى التوسع فى تطبيقه وقسمت البلاد إلى نحو ٢٠٠ وحدة إدارية . وعلى رأس المستعمرة حاكم عام يعاونه ثلاثة من المقيمين البريطانيين فى الأقاليم المختلفة .

وأدخل النظام فى مستعمرة ساحل الذهب عام ١٩٢٥ بإنشاء مجالس إقليمية Provincial Councils . وبمقتضى قانون الإدارة المحلية لعام ١٩٢٧ صار من حق الحاكم إضفاء طابع الشرعية على الزعماء الذين اختارتهم الإدارة البريطانية ، وهؤلاء صار فى وسعهم جباية الأموال اللازمة لسد نفقاتهم وفقا لقانون Native Administration Treasuries Ordinance .

وأدخل النظام فى تنجانيقا على يد سيردونالد كاميرون الذى قال « يجب أن يكون مفهوما بوضوح أن سياسة الحكومة هى المحافظة على الحكم الوطنى والإبقاء عليه بمساعدة الزعماء الوطنيين » .

أما فى أوغنده فقد كان الصرح فى مملكة بوغنده Buganda مكونا على الصورة الآتية :

١ — الملك (الكاباكا Kabaka) ويحكم عن طريق وزارة من ثلاثة أعضاء أحدهم رئيس وآخر للخزانة والثالث للعدل .

٢ — وإلى جوار الملك المقيم البريطانى لتقديم النصح .

٣ — والملك والوزراء مسئولون أمام جمعية إفريقية Lukiko تمثل الطبقة الأرستقراطية من ملاك الأرض .

ع — الزعماء المحليون فى المناطق المختلفة .

وإلى جانب « بوغنده » كانت هناك ممالك أخرى يسودها الطراز نفسه .

نقد النظام :

هذا النظام الذى أشاد به كثير من الساسة والكتاب البريطانيون على أنه غرس للديمقراطية عرضة للكثير من المآخذ :

أولا : كان زعماء القبائل والأمراء والسلاطين فى الماضى يستمدون سلطتهم من شعوبهم وعليهم أن يراعوا قوانينها وتقاليدها وأن يحافظوا على مصالحها وإلا تعرضوا للمقاومة والعزل . كانوا أشبه برؤساء جمهوريات يختارون من بين الأسرات الرئيسية وفق تقاليد وإجراءات ومراسيم معينة جرى بها العرف ، أى أنهم كانوا يصلون إلى القيادة عن طريق نوع من « الاختيار الطبيعى » natural selection ؛ أما فى ظل النظام الجديد فقد صاروا أشبه بملوك متوجين ولكنهم يدينون بتيجانهم إلى الأجنبى ، ولا يملكون أية سلطات حقيقية ؛ واستغل الكثيرون منهم مراكزهم لإرهاق الأهالى بالضرائب والأعباء المختلفة مما ترتب عليه فى كثير من الحالات انتشار الفساد والرشوة والانحلال الخلقى .

ثانيا : كانت السمة الغالبة عليهم هى الأمية وبذلك عجزوا عن إدراك المصالح الحقيقية للافريقيين أو الحلول المناسبة لمشكلاتهم . أما الطبقات المتعلمة ومن أفرادها كثيرون حققوا مستوى عاليا من التعليم والثقافة فى المعاهد المحلية والأوربية ، فكانت مبعدة عن الحكم الذى كان لابد أن يصبح إذا ما تولوه أكثر استنارة وأشد استجابة لمطالب الأهليين .

ثالثا : ترتب على النظام إبقاء القبلية tribalism فى صورة سيئة والإبقاء على طبقة أرستقراطية إقطاعية وبدائية ، مما لابد أن يعرقل الجهود المبذولة لتحقيق الوحدة القومية ، ويعوق التطور الاقتصادى والسياسى . كانت القبلية أسلوبا باليا لإرجاء فى دوامه لو ترك مصيره يتحدد إذ يصطدم بالحضارة الحديثة ، ولكن الاستعمار آثر بقاء القبلية البدائية إذ يستطيع عن طريقها ضمان تفوقه وسيادته . ومن أجل الاحتفاظ بامتيازاتهم وبسبب جهلهم وتأخرهم ، كان أولئك القبليون

من مؤيدى بقاء « الحالة القائمة » Status quo ومن أشد المعارضين للآراء الديمقراطية والإصلاحات المستنيرة .

أسلوب الحكم فى مستعمرات التاج :

ويتلخص فى العناصر التالية :

١ — على رأس الإدارة حاكم عام مسئول أمام وزير المستعمرات والوزارة البريطانية ومجلس العموم ولكنه غير مسئول أمام أية جمعية تمثيلية محلية .

٢ — بخلاف الحال فى عدد من المستعمرات الفرنسية لم يكن لمستعمرات بريطانيا ممثلون فى مجلس العموم .

٣ — هناك مجلس تنفيذى EXCO يعينه الحاكم ويشبه الوزارة فى النظام الأمريكى من حيث كونه مسئولا أمام الحاكم الذى يشبه فى هذه الحالة رئيس الجمهورية فى النظام الرآسى .

٤ — ويلى ذلك المجلس التشريعى LEGCO الذى يصدق على الميزانية المحلية ومعظم القوانين المحلية . ويتكون من حيث الخطوط العامة من :

(ا) أعضاء بحكم مناصبهم (ويختارون من كبار الموظفين البريطانيين) .

(ب) أعضاء من غير الموظفين ويعينهم الحاكم .

(ح) أعضاء منتخبون .

وليس من سلطة المجلس إقالة الحكومة ، كما أن المجلس التنفيذى غير مسئول أمامه وغير مضطر إلى الاستقالة إذا هزم بشأن مسألة هامة .

٥ — تحتفظ لندن لنفسها ببعض السلطات reserved powers ، فيستطيع وزير المستعمرات اعتبار بعض القوانين التى تقرها المستعمرة غير قانونية ، كما يستطيع التاج (الحكومة البريطانية) وقف دستور المستعمرة والحكم بطريق المراسيم .

وفى ظل هـــذا التنظيم « يتمتع معظم حكام المستعمرات بسلطات واسعة بل ودكتاتورية . وفى ظل انتفاء التمثيل الشعبى والذى استمر زمنا طويلا موضع

المطالبة به وتعرض للرفض طويلا ، ... فإن أى زعيم عمالى أو داعية للفكر التقدمى إنما يكون تحت رحمة أى حاكم »[1] .

ولم يكن هناك حد دقيق يفصل بين أسلوبى الحكم المباشر وغير المباشر إذ نجدهما مختلطين وفقا للظروف .

المركزية فى النظام البرتغالى

طبقا للقانون الخاص بالمستعمرات والمنشور فى ٨ يوليو ١٩٣٠ وتضمنه الدستور الذى تمت الموافقة عليه فى الاستفتاء المعقود فى ١٩ مارس ١٩٣٣ أصبحت المستعمرات البرتغالية تخضع للاشراف المباشر من جانب حكومة البرتغال . فلكل مستعمرة حاكم يتمتع بالاستقلال الداخلى فى الناحيتين المالية والإدارية ، ولكن الميزانية يعتمدها وزير المستعمرات ، كما أنه ليس للمستعمرات حق عقد القروض مع الدول الأجنبية .

بلجيكا والكنغو

احتفظ البلجيكيون فى الكنغو لأنفسم بالسلطات كاملة ، فالحاكم العام يجمع بين يديه السلطات التشريعية والتنفيذية ، وهو مسئول أمام وزير المستعمرات . ولم تقم فى البلاد أية تنظيمات تمثيلية حتى فى المستويات الصغرى . وكذلك سيطر البلجيكيون على الإدارة والجيش والشرطة والحياة الاقتصادية سيطرة كاملة ، ولم يحاولوا تدريب أبناء البلاد على احتمال المسئوليات . وقد اعترف قادتهم بهذا الأمر فيما بعد ، فأثناء مناقشة السياسة الخارجية فى البرلمان فى يومى ١٧ ، ١٨ أغطس ١٩٦٠ قال وزير الخارجية إنهم جميعا مسئولون عما حدث فى الكنغو ويقصد الأحداث التى أعقبت إعلان الاستقلال ، وأضاف :

« وذلك لأننا لم نكون فى فترة مناسبة من الوقت طبقات من الإداريين الإفريقيين كان بوسعهم شغل المناصب ذات المسئولية . إن عملية تصفية الاستعمار لم تكن كافية خلال سنوات عدة ، كان يتعين علينا منذ سنوات البدء فى أن يشغل

---

(١) G. Padmore, opt. cit., p. 132

نقلا عن تعليق النائب دافيد آدامز فى مجلة « الحريات الدنية » (لندن) مارس ١٩٤١ ، ص ٨ — ٩ .

الإفريقيون مراكز الإدارة . كان يتعين علينا أن نبدأ ذلك منذ عشر سنوات . وأننا جميعاً لنتحمل المسئولية » .

العدوان الفاشى

إن الأزمة التى تعرضت لها الفاشية الايطالية بعد الكساد الكبير الذى بدأ يجتاح العالم منذ خريف عام ١٩٢٩ . وعجز الاحتكارات الايطالية عن تحقيق الرخاء للشعب الايطالى أى جماهير العمال والفلاحين والطبقة الوسطى الصغيرة . جعلها تحاول البحث عن حل لمشكلاتها ولذلك اتجهت صوب إفريقية وركزت اهتمامها فى الحبشة . وبعد عمليات من التسرب وإثارة الفرقة وتأليب بعض العناصر القبلية عمدت إيطاليا إلى الهجوم العسكرى المباشر . وبالرغم مما لقيت من مقاومة عنيفة واستنكار قوى من جانب الرأى العام العالمى تمكن المرشال بادوليو من دخول أديس أبابا فى مايو ١٩٢٦ وذلك بفضل التفوق العسكرى إذ استخدمت الفاشية فى حملتها ٢٠٠٫٠٠٠ من الجند الطليان ، ٤٠٠ طائرة ، مقادير هائلة من الغازات السامة المحرم استعمالها بمقتضى اتفاقيات دولية تحمل توقيع إيطاليا نفسها .

وعلى أثر إتمام الغزو أنشأ موسولينى إفريقية الشرقية الإيطالية من الحبشة والصومال الإيطالى وإرتريا ولكن الغزو الجديد لم يحل مشاكل الرأسمالية الإيطالية وفى ذلك كتبت صحيفة التيمس بعددها الصادر فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٣٨ تقول إن حرب العصابات مازالت دائرة ، ونفوذ إيطاليا لا يتجاوز العاصمة والمدن الرئيسية . وكذلك تدهورت الأحوال الإقتصادية فبعد أن كانت الحبشة تصدر مقادير كبيرة من القمح صارت تستورده كما قل إنتاج البن . وأخذت تلك الظاهرات تتفاقم بمرور الوقت .

الفصل الثالث

عوامل اليقظة القومية

تأثير الكنيسة

كان من مصاحبات التسرب ثم التغلغل فى القارة الإفريقية بعثات التبشير من الكاثوليك والبروتستانت وغيرهم من أبناء مختلف الطوائف والفرق الدينية المسيحية . كان الغرض المعلن نشر المسيحية والمثل العليا والمبادىء التى تتضمنها الأديان ، على اعتبار أن رفع المستوى الروحى بالقضاء على الوثنية جزء من سياسة إدخال الحضارة الغربية ، وهذا الغرض نلقاه فى الوثيقة المعروفة باسم «قانون برلين» .

هذا الهدف ليس مما يلقى الإعتراض ولكنه ليس بالهدف الرئيسى من وراء النشاط التبشيرى ولذا ينظر إليه البعض على أنه وسيلة لكسب ثقة الافريقيين وإجراء نوع من أعمال الكشف فى المناطق الداخلية وبهذا يمهد الطريق أمام الاستعمار فى صورته المادية وبذلك يصح القول بأن « الراية تتبع الإنجيل » . ثم إذا خضعت تلك المناطق اضطلعت الكنائس بدور هام فى صبغ أهل البلاد بلون من حضارة الرجل الأبيض بأن تخلق طبقة على قدر من الثقافة ولها ارتباطها الروحى والمعنوى بالدولة ذات السيادة ويتعاون أفرادها ولو على غير وعى ظاهر على مافيه دعم السيطرة الاستعمارية . ولهذا مثلا وجدنا بارتلمى بوجندا يدعو إلى إقامة ولايات متحدة إفريقية لاتينية أساسها الثقافة الفرنسية والكنيسة الكاثوليكية .

إلا أنه بالرغم مما يكمن وراء هذا النشاط الدينى من غايات مادية أبعد ماتكون عن خير الإفريقيين فقد كانت الكنيسة من الأدوات التى أسهمت بطريق غير مباشر فى حفر القبر الذى سوف تتردى فيه الامبريالية . يحدثنا سيتولى[1] أنه باستثناء اللغات التى كانت سائدة فى الحبشة (أتيوبيا الآن) وليبريا وبين العرب ولها شكل مكتوب وأبجدية فإن اللغات الأخرى المنتشرة فى مختلف أنحاء القارة وعددها كبير

---

(١) Ndabaningi Sithole : African Nationalism,p52

إلى جانب لهجاتها المتعددة ، كانت شفوية أو على الأقل كان ذلك شأنها حين وفد الرجل الأبيض . ولا شك أن عدم استخدام اللغة للقراءة والكتابة من عوامل الجمود الحضاري لصعوبة تسجيل الأفكار ونقلها وتوارث الخبرات . غير أن الرغبة في نشر المسيحية تطلبت أن يطالع الافريقيون الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد وما كان في الإمكان إدراك هذه الغاية لو اقتصر الأمر على طبعاته باللغات الأوربية ومن هنا صار لزاما العمل على نشره باللغات واللهجات السائدة بين ذلك العدد الكبير من الشعوب والقبائل والعشائر الإفريقية .

وهكذا ترجم الكتاب المقدس إلى ثلاث وثلاثين لغة والعهد الجديد إلى سبعين لغة أخرى . وكانت النتيجة أن تحول ما بين ٢٠٠ ، ٣٠٠ من هذه اللغات واللهجات إلى أسلوب الكتابة فأصبح من الميسور الانتقال إلى مرحلة أخرى أكثر أهمية فقامت الصحافة وأخذت تعالج الموضوعات العامة من سياسية واقتصادية وغيرها على النحو المفهوم لدى أهل البلاد أنفسهم ، وصار في إمكان الزعماء نشر أفكارهم وآرائهم ؛ وهذا كله أدى إلى رفع المستوى الفكرى كما أسهم في تحقيق نوع من الوحدة بالتقريب بين مختلف القبائل والجماعات . ويقول ليو ماركارد(١) بصدد هذا التطور في اتحاد جنوب افريقية « قبل تغلغل الأوربى إلى افريقية الجنوبية لم يكن لأية لغة بانتوية أبجدية مكتوبة . وإذا كان هناك اليوم أدب آخذ في النمو في جميع اللغات الكبرى فهذا يرجع في المقام الأول إلى رجال الإرساليات الذين حولوا اللغات إلى أسلوب الكتابة . ويرجع أيضا إلى الباحثين والمؤلفين الإفريقيين والأوربيين وبخاصة في الجامعات ، الذين أنتجوا الأجروميات ومعاجم اللغات التى شجعت نشر الأعمال المترجمة والمؤلفة » . وإنه مما يستحق الموازنة أن نذكر أن الكنائس القومية التى قامت في أوربا بعد الثورة الدينية الإصلاحية Reformation التى قام بها لوثر وكلفن وزونجلى وغيرهم ، عمدت إلى ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغات القومية بعد أن كان لا يقرأ إلا باللغة اللاتينية التى لم يفهمها سوى القلة من المثقفين ورجال الدين . وهكذا كانت ترجمة الإنجيل إحدى مظاهر اليقظة اليومية بأوربا في مستهل العصر الحديث .

---

(١) Leo Marquard : The Peoples and Policies of South Africa , p . 29

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى حين طالع الإفريقيون المتنصرون الانجيل رأوه يتحدث عن الناس بأنهم متساوون أمام الله وهذا مبدأ يتعارض مع النظرية التي يطبقها المستعمرون بشأن التفوق الكامن في جنس معين ، أو يجب أن يكون الأمر كذلك . فما دمنا على اختلاف أجناسنا وألواننا وطبقاتنا وأعمالنا نعبد إلهاً واحداً ولنا أصل واحد ونقرأ كتاباً مقدساً واحداً ونمارس الشعائر في مكان واحد ومصيرنا واحد ، فما الذي يجعل جنساً يدعى الغلبة على سواه إن المسيح لم يوجه دعوته إلى البيض وحدهم ولم يقل إنهم شعب الله المختار، اللهم إلا إذا كان اللون من أخطاء القدر التي يريد البيض بسياستهم تصحيحها ! !

ولم يقف دور الكنيسة عند هذا الحد ، بل قامت الإرساليات بإنشاء المدارس في مختلف الجهات وفي داخل القارة بالغابات والمناطق البعيدة عن العمران . والأرقام توضح هذا الأمر . ففي أوغندة ظل التعليم حتى عام ١٩٢٥ تتولاه الارساليات . وفي سنة ١٩٤٥ كان عدد التلاميذ في غمبيا البريطانية ١٩٤٥ منهم ٤٣٤ في مدارس الارساليات وفي عام ١٩٥٦/١٩٥٧ كان بساحل الذهب وتوجولاند ٢١ مدرسة حكومية ، ٥٥٧ مدرسة تعينها الحكومة ماليا ومن العدد الأخير ٥٢١ مدرسة تشرف عليها أو تديرها البعثات الدينية ، وذلك بخلاف ٢١٧٥ مدرسة غير معانة ومعظمها تموله هيئات التبشير المختلفة . وفي الكونغو (البلجيكي سابقا) كانت الكنيسة الكاثوليكية تسيطر على نسبة ٨٠ ٪ من التعليم وجامعة لوفان Lauvin نفسها مؤسسة كاثوليكية . وفي هذه المدارس التي أقامتها الارساليات تلقى المراحل الأولية من التعليم القادة الذين برزوا في الحركات الوطنية مثل نكروما ولومومبا وتوم مبويا وسيكوتوريه ونيوريري وغيرهم . ويلاحظ أن هذا الاهتمام بنشر المدارس يمثل الوسيلة الفعالة لنشر المسيحية .

أضف إلى ما تقدم أن الكنائس أخذت تعتمد بالتدريج على عدد متزايد من الوطنيين الذين اعتنقوا المسيحية للمساعدة في التبشير بين صفوف مواطنيهم وفي التعليم ، كما اشتغل فيها عدد منهم بالأعمال الإدارية والكتابية البسيطة . وأهم من هذا ظاهرة وان لم تكن واسعة الانتشار ذلك أن رجال الدين الافريقيين في بعض البلدان مثل نيجيريا وروديسيا أنشأوا كنائس مستقلة عن سلطة الكنائس الغربية الأصلية : وهذا اتجاه له دلالته إذ يمثل انعكاساً للشعور بالرغبة في الاستقلال

وتتضح الأهمية حين نتذكر أن حركة اليقظة القومية بأوربا بعد حركة الاصلاح الديني صحبها قيام كنائس مستقلة لا تخضع لأى سلطان خارجي مما يتعارض مع سيادة الدولة ، وهذه الرغبة كانت أحد البواعث الكامنة وراء تحول انجلترا الرسمى عن الكاثوليكية فى عهد الملك هنرى الثامن . ولعل مما شجع على هذا الاتجاه الإنفصالى موقف الكنائس الغربية من سياسة التميز العنصرى كما فى اتحاد جنوب إفريقية مثلا ، ولا نستطيع أن نترك هذه النقطة دون الإشارة إلى أن سلطة الارساليات أخذت تتضاءل فى السنوات الأخيرة نتيجة لتقلص نفوذ الدول الاستعمارية ، والمنافسة القوية من جانب الاسلام ، كما بدأ الافريقيون ينفرون منها بسبب ارتباطها فى أذهانهم بالرجل الأبيض وسيطرته .

ليس معنى هذا أن أصوات بعض رجال الدين لم ترتفع منددة ببشاعة التفرقة العنصرية . فلمناسبة Native Laws Amendment Bill عام ١٩٥٧ كتب الأسقف كلايتون مع أربعة آخرين من أساقفة الكنيسة الأنجليكانية يقول « لا تستطيع الكنيسة أن تعترف بحق أى موظف من موظفى الحكومة العلمانية أن يقرر ما إذا كان لأى عضو من الكنيسة من أى جنس (ولم يصدر ضده حكم يقيد حريته فى التنقل) أن يمارس واجبه الدينى بالمشاركة فى العبادة العلنية أو المكان الذى يفعل فيه ذلك »[١] وكتب فرنون انمان Vernon Inman أسقف ناتال يقول « إننا ككنيسة ننكر ونستنكر ذلك الأسلوب الشيطانى المعروف باسم العزل العنصرى ونعتقد أنه يقودنا إلى الدمار فى النهاية .. أننا نستمر فى معارضته لأنه يتعارض مع الروح المسيحية كما نؤكد أنه يتعارض مع مصلحة اتحاد جنوب افريقية »[٢].

إلا انه يجب أن تؤخذ هذه الأصوات ببعض الحذر فنلاحظ أن الذين أوردنا أقوالهم من أبناء الكنيسة الأنجليكانية وهذه بينها وبين الكنيسة التى ينتمى إليها معظم البيض فى الاتحاد Reformed Dutch Church تنافس يعكس الصراع القائم بين الأقلية ذات الأصل الانجليزى والأغلبية التى بيدها مقاليد الحكم . ويلاحظ أيضا أن استنكار سياسة العزل العنصرى مبعثها الخوف ويبدو أنها تنصب على مظاهرها المتطرفة ، ولم يطالب رجال الدين بالمساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحقيقية بين الأجناس المقيمة فى البلاد .

---

(١) African Nationalism, opt. cit, p. 55

(٢) Ibid, p. 56.

التعليم

أنشأت الإدارة الأوربية وبالتعاون مع المؤسسات الدينية والخيرية عددا من المدارس الأولية بصفة خاصة ، إلى جانب قلة من المدارس المتوسطة والثانوية . وبالرغم من القصور الذى سوف نعرض له كان للتعليم تأثير كبير فى إذكاء الروح القومية إذ صار من الميسور الإطلاع على ثمار الفكر العالمى كما أمكن إصدار الصحف بما يفسح المجال أمام متابعة التطورات العالمية . ولاشك أن مادة التاريخ مهما هدفت إلى تمجيد الدولة صاحبة السيطرة فإنها اتاحت الفرصة أمام الوطنيين لدراسة تاريخ الشعوب الأخرى وكفاحها من أجل الحرية والاستقلال . فطالعوا مبادىء الثورة الفرنسية عن الحرية والإخاء والمساواة وإعلان حقوق الإنسان ، وقرأوا عن صراع مستعمرات بريطانيا والذى انتهى بقيام الولايات المتحدة الأمريكية دولة مستقلة ذات سيادة ، وعن جهود ماتزينى وغاريبالدى فى طرد الأجنبى وتحقيق الوحدة القومية ، ونجاح اليابان الإقطاعية فى الأخذ بأسباب التقدم الغربى فصارت لها قوتها الصناعية والعسكرية ، وأساليب غاندى فى مقاومة الاستعمار البريطانى والقائمة على أساس المقاومة السلبية ، ونشوب الثورة الروسية عام ١٩١٧ . وفى هذا كتب نكروما رئيس جمهورية غانة يقول .

« لقد خصصت نشاطا كبيرا لدراسة الثوار وأساليبهم ، والذين أثاروا اهتمامى أكثر من غيرهم هانيبال وكرمويل ونابليون ولينين وماتزينى وغاندى وموسولينى وهتلر . وجدت قيمة كبيرة فى ذلك ، والكثير من الاراء التى كانت ذات نفع لى فيما بعد فى حملتى ضد الاستعمار . . فى بداية الأمر لم أستطع أن أفهم كيف كان فى الإمكان أن يكون لفلسفة غاندى عن عدم العنف تأثير فعال . إن حل المشكلة الاستعمارية كما رأيته فى ذلك الوقت كان ينحصر فى الثورة المسلحة . وسألت نفسى : كيف يمكن لثورة أن تنجح بغير أسلحة أوذخائر ؟ وبعد شهور قضيتها فى دراسة سياسة غاندى وملاحظة نتائجها بدأت أرى أنه فى الوسع ، بالاستناد إلى تنظيم سياسى قوى ، أن يكون فيها الحل للمشكلة الاستعمارية . وفى وصول جواهر لال نهرو إلى السلطة أدركت نجاح رجل يؤمن بالاشتراكية استطاع أن يفسر فلسفة غاندى بعبارات عملية » .

ولكن غير نكروما من القادة أدركوا أن المقاومة السلبية ليست سلاحا فعالا بل لاحظوا أن الدوائر الاستعمارية لا ترى فيها خطرا جديا على مصالحها ، وتعلموا أنه عن طريق الثورات المسلحة التى تستند إلى التأييد الشعبى يمكن حل المشكلة الاستعمارية فى وقت قصير وبصورة حاسمة ، وأن الثورة المسلحة أدت إلى استقلال ممتلكات بريطانيا وأسبانيا والبرتغال فى العالم الجديد ، وانهيار الاستعمار الهولندى فى أندونيسيا ، ونجاح الصين فى التخلص من السيطرة والمؤامرات الاستعمارية وفى تحقيق الوحدة الوطنية . فقامت الثورة المسلحة فى كينيا والتى عرفت باسم ماو ماو وبالرغم من إخمادهـا فإليها ترجع التطورات الدستورية التى أرغمت بريطانيا على إدخالها . ونشبت الثورة فى مصر عام ١٩٥٢ وأسفرت عن تصفية الاستعمار البريطانى. وشن الجزائريون حربا عنيفة ضد فرنسا ما زالت مستعرة منذ عام ١٩٥٥ وكبدت الأخيرة الكثير من الخسائر المادية والبشرية . وأرغمت الحوادث العنيفة التى وقعت فى الكنغو وبخاصة فى عامى ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ البلجيكيين على الاعتراف باستقلال البلاد .

وكانت اللغة الأوربية أساسية بل ولغة التدريس . ودراسة اللغات الأجنبية فتحت آفاقا واسعة أمام الإفريقيين لمتابعة التطور العالمى فى العلوم والفنون والآداب والاطلاع على ماحققته الشعوب المتقدمة فى شتى مجالات الحياة واستطاعوا أن يكتشفوا الأسباب التى أدت إلى ارتقاء الشعوب الأخرى ماديا وسياسيا واجتماعيا . وزادت هذه الناحية أهمية بسبب الزيادة المطردة فى عدد الإفريقيين الذين استطاعوا إتمام دراساتهم بالجامعات الأوربية والأمريكية ، ومنهم الكثيرون من القادة الذين تزعموا الكفاح الوطنى بعد عودتهم . لقد شاهدوا نظم الحكم فى البلاد التى تتحكم فيهم ، ودرسوا التنظيمات الحزبية وراحوا يطبقونها بين مواطنيهم ، واتصلوا بالآراء والمذهبيات الجديدة التى تهدف إلى تحقيق الفلسفة الديموقراطية سواء فى الميدان السياسى أو المجال الاقتصادى .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن معرفة اللغات الأجنبية أتاحت الفرصة للاستماع إلى الإذاعات الأجنبية وهذه الظاهرة صارت أشد بروزا بعد الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت الإذاعة من الأسلحة الفعالة التى استخدمتها الدول جمعاء لنشر آرائها وفلسفاتها . أضف إلى هذا أن اللغة الأجنبية كانت وسيلة التفاهم بين القادة والمفكرين فى الأقاليم المختلفة فى مؤتمراتهم واجتماعاتهم مما سهل تبادل الآراء

والأفكار والاتفاق على العمل المشترك . إن تعدد اللغات واللهجات المحلية كان يجعل الإفريقى فى بلد غريبا فى بلد آخر ولو كان قريبا منه أو مجاورا له مما يدعم الإنقسامات القبلية والعنصرية ، ولكن اللغة الانجليزية كانت عبارة عن لغة مشتركة Lingua franca فى الأقاليم الخاضعة للنفوذ البريطانى ، كذلك كان الشأن بالنسبة إلى اللغة الفرنسية . وبعبارة أخرى لعبت هذه اللغات الأجنبية دور اللغة اللاتينية فى أوربا خلال العصور الوسطى بالنسبة إلى الفئات المثقفة .

قلنا إن عددا متزايدا باطراد من الإفريقيين تمكن من الدراسة العالية سواء فى بلادهم أو بالخارج ، وبذلك تبددت الخرافة التى أراد الاستعمار إشاعتها عن قصور الإفريقى إذ ثبت أنه من حيث الكفاية الذهنية والاستعداد العقلى لا يقل عن الرجل الأبيض ، وأنه قادر على بلوغ مستوى الأخير لو توافرت لديه الإمكانيات . ومعنى هذا أنه يجب انتفاء كل صنوف التفرقة وفى جميع الميادين .

وكان للتعليم بالرغم من قصوره والقيود المفروضة عليه تأثير آخر على جانب كبير من الأهمية ، ذلك أن الطبقة المتعلمة سرعان ما وجدت أبواب الرزق موصدة فى وجوهها فالمناصب الأساسية فى الإدارة والشركات مقصورة على المستعمرين والمستوطنين البيض كما احتكر الأخيرون تقريبا ميدان الأعمال والمهن الحرة . معنى هذا ظهور بورجوازية متعلمة صغيرة مبعدة عن الحكم والامتيازات الاقتصادية ، وهذه الطبقة الجديدة رأت فى تحطيم الاستعمار السبيل لتنمية مصالحها ،

وكانت شكوى الإفريقيين تنصب على قصور التعليم من حيث الكيف والكم . ففيما يتعلق بالناحية الأولى لاحظوا إهمالا متعمدا للتعليم الثانوى والمتوسط إلى حد كبير كما لم يكن التعليم العالى شيئا مذكورا ، وهذه الحقائق توضحها الإحصائيات والبيانات الرسمية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية (١) . فى الكنغو لم تكن هناك مدرسة عالية أو كلية جامعية (٢) ، ولم تنشىء السلطات أية مدرسة عالية فى أفريقية الغربية الفرنسية . وكان فى أنجولا البرتغالية ثلاث مدارس تلى المرحلة المتوسطة ومعظم طلابها من الأوربيين والمولدين . وفى نيجيريا مدرسة واحدة من هذا النوع « Yabo Higher College » وبها ١٠٨ تلميذا عام ١٩٤٦ ؛ أما كلية خلج فوراه

---

(١) آثرنا الرجوع إلى الأرقام الخاصة بعام ١٩٤٦ لأنها تلقى الضوء على الحالة السائدة خلال فترة طويلة من السيطرة الاستعمارية .

(٢) انشئت جامعة لوفان عام ١٩٥٤ .

Fourah Bay Collge في سيرا ليوني فاقتصر التعليم فيها على اللاهوت والآداب ، كما كان بها قسم لتخريج معلمين للمدارس الأولية . وفي سنة ١٩٢٥ أنشئت مدرسة عالية في كانجولا Kangula وأعيد تنظيمها عام ١٩٣٩ وتكون لها مجلس يمثل جميع أقاليم إفريقية الشرقية البريطانية ، وهذه كانت المدرسة العليا الوحيدة لأبناء هذه المنطقة الواسعة كلها . ومما يلفت النظر بصدد التعليم العالي إهمال الدراسات القانونية والهندسية والعلوم الطبيعية ، لأن الدراسة القانونية كانت قمينة بفتق الأذهان بشأن المسائل المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية والحريات ، كما أن تخريج طبقة من المهندسين والكيميائيين ليس عن المصلحة بسبب سيطرة البيض على الوظائف الفنية في الحكومة والمؤسسات الاقتصادية .

والبيانات الخاصة بالتعليم الثانوي والمتوسط تشير إلى التعمد في إهماله . فلم يكن في نيجيريا كلها عام ١٩٤٦ سوى سبع مدارس ثانوية تديرها الحكومة ، وفي ساحل الذهب مدرسة صنائع واحدة وثلاث مدارس متوسطة ، وفي أفريقية الإستوائية الفرنسية مدرسة ثانوية واحدة (١٩٤٦) للبيض وإن ضمت عدداً يسيرا من التلاميذ الإفريقيين وبلغ عدد المدارس الثانوية بأفريقية الغربية الفرنسية خمس مدارس عام ١٩٤٦ وبها ٨٦٧ تلميذاً .

فإذا انتقلنا إلى التعليم الأولي راعتنا الأرقام التالية . ففي إفريقية الاستوائية الفرنسية التي بلغ عدد سكانها ٤٫١٢٠٫٠٠٠ نسمة سنة ١٩٤٦ لم يكن هناك سوى ١٦٦ مدرسة حكومية ، ١٣٢ مدرسة تديرها الإرساليات الدينية وعدد التلاميذ ١٧٫٠٣٤ ، ١٥٫٤٤٢ على التوالي وكان عدد سكان إفريقية الغربية الفرنسية ١٥٫٩٩٦٫٠٠٠ (١٩٤٥) أما حالة التعليم سنة ١٩٤٦ فكان هناك ٧٧٠٠٠ تلميذا في المرحلة الدنيا من المدارس الأولية ، ١٥٤٦ تلميذا في المرحلة الراقية منها ولم يزد عدد التلاميذ في ساحل الذهب (١٩٤٦) عن ٢٠١٫٣٨٨ بينما عدد السكان ٣٫٩٦٢٫٦٩٢ (١٩٤٢) وبينما كان عدد سكان نيجيريا يقرب من ٢٣ مليونا (١٩٤٦) لم يزد عدد تلاميذ المدارس الأولية عن ٦٥٠٫٠٠٠ وكان عدد الأطفال الذين بلغوا سن الالتحاق بالمدرسة ثلاثة ملايين . ولم يتجاوز عدد التلاميذ في أوغنده ٦٠٫٩٠٣ وعدد السكان الإفريقيين ٣٫٩٠١٫٣٣٠ نسمة . والأمر الذي يلفت النظر أن التعليم بالمرحلة الأولية كان على درجة كبيرة من التأخر

واقتصر على تعليم القراءة والكتابة والحساب والدين ، والمدارس الفنية لم تخرج عن هذا الحكم ، ففى أنجولا مدرسة مهنية لتعليم الحرف البسيطة ، وكذا الحال فى الكونغو والمستعمرات الفرنسية وروديسيا واتحاد جنوب افريقية والغرض من ذلك تخريج فئة من العمال الذين يتولون العمليات البسيطة ذات الأجور المنخفضة ، وكانت السياسة تهدف الى منع الإفريقيين من مزاولة الأعمال الحاذقة على ماسوف نوضحه حين الحديث عن اتحاد جنوب افريقية واتحاد افريقية الوسطى والكنغو .

ومما يدل على إهمال التعليم للمبالغ التى كانت تخصص له . ففى نيجيريا بلغت مخصصات التعليم فى الميزانية العامة ١٫٥١٦٫٠٠٠ جنيه بينما كانت الايرادات ١٤٫٨٣٢٫٤٣٨ جنيها والدين العام ٢٠٫٠٦٤٫٥٩٩ جنيها فى السنة المالية ١٩٤٦ / ١٩٤٧ ، وكذلك فى ساحل الذهب ٥٢١٫٢٣٠ ، ٨٫٠٠٩٫٦٥٥ جنيها على التوالى . وكانت هناك تفرقة واضحة من حيث توفير التعليم للافريقيين وغيرهم من المقيمين فى البلاد . ففى تونس (١٩٤٦) كان عدد تلاميذ المدارس ١٣٠٫٠٣١ منهم ٢٧٫٥٦٧ فرنسيون ١٤٫٠٥٣ يهود ، ٧٤٫٥٥٧ مسلمون بينما كان عدد السكان (حسب إحصاء ١٩٣٦) ١٠٨٫٠٦٨ من الفرنسيين ، ٥٩٫٤٨٥ من اليهود ، ٢٫٣٣٥٫٦٢٣ من العرب . وفى تنجانيقا مثلا تكاف تعليم الطفل الافريقى ثمانية جنيهات وربع فى السنة مقابل ٢٣٧ جنيها للطفل الأوربى . والأرقام الآتية تلق الضوء الكافى على حالة التعليم فى إتحاد جنوب أفريقية حيث تسود سياسة التفرقة العنصرية فى أسوأ مظاهرها .

	عدد السكان	الذين يتلقون التعليم	٪ التلاميذ بعد المرحلة الأولية	مجموع ماتنفق الدولة سنوياً	تكلفة تعليم الطفل فى السنة (بالجنيهات)
أوربيون	٢٬١١٦٬٥٠٠	٢١٧٬٠٠٠	١٩٫٤	١٠٫٥٧٦٫١٩٦	٢٥٫٣٦
إفريقيون	٦٬٦٦٧٬٥٠٠	٤٥٣٬٦٤٨	٢٫٢٤	٩٣٥٫٣٢٠	٢٫٠٦

ولم يتغير الحال عن ذلك سنة ١٩٤٦ حيث كانت هناك مدرسة واحدة لكل ٤٥٠ طفل أوربى مقابل مدرسة واحدة لكل ١٨٥٠ طفل افريقى .

وحاولت السلطات الاستعمارية الدفاع عن تأخر التعليم بحجة عدم توافر المال الكافى . وهذا عجيب فى نيجيريا التى تجاوزت إيراداتها كما قلنا ١٤ مليونا من

الجنيهات ودينها العام ٣٣ مليونا ، وفى الكنغو الذى بلغت أرباح اتحاد التعدين بكاتانجا العليا الصافية ٣٠ مليونا من الجنيهات سنة ١٩٥٣ . والأرقام الخاصة باتحاد جنوب إفريقية (١) يجب أن تنفى مثل هذه الحجة فحتى نهاية عام ١٩٥٥ بلغت قيمة المعادن التى استخرجت ٤٠٠٠ر٤٢٠ر٨٤٧ر٤ من الجنيهات منها ٠٠٠ر٣٧٢ر٧٧٤ر٣ من الذهب ، ٠٠٠ر٢٢٧ر٤٦٦ من الماس ، ٠٠٠ر١٢٦ر٢٩١ من الفحم ، وفى عام ١٩٥٨ بلغ إنتاج جميع المعادن ٣٠٣ مليون جنيه .

وكذلك تعمد تلك السلطات إلى المغالطات بايراد الأرقام عن عدد المدارس وازدياده وخاصة فى السنوات التالية للحرب العالمية الثانية ، ولكن هذه الأرقام تخفى حقيقة أساسية وهى أن هذه المدارس ـ كما سبق لنا القول ـــ مدارس أولية ذات مستوى تعليمى منخفض وأنها لا تختلف كثيرا عن « الكتاتيب » التى عرفها الاقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة .

تصدع النظام القبلى

من العوامل التى تعتبر مسئولة إلى حد كبير عن ضعف القارة الإفريقية وتأخرها وتيسير استعمارها ، والتى ما تزال حتى اليوم تهدد كيان عدد من البلدان التى ظفرت باستقلالها كما حدث فى الكنغو بعد إعلان استقلاله فى ٣٠ يونيو ١٩٦٠ ، النظام القبلى الذى يقسم البلد الواحد إلى مناطق تكاد كل منها أن تعنى باستقلالها الذاتى قبل الوحدة القومية . فى ظل ذلك النظام تلتقى ولاء الفرد الأساسى للقبيلة أو العشيرة التى ينتمى إليها . وعملت الدول الاستعمارية بعد إخضاع الأمراء والزعماء القبليين التقليديين لسلطانها على الاستفادة من هذا النظام ، وكانت النتيجة أن الأخيرين يجدون من مصلحتهم إبقاء الأوضاع القائمة لأن تغييرها يعصف بامتيازاتهم وسلطانهم ، ونشأت هوة بينهم وبين الطبقات المتعلمة بصفة خاصة والتى أبعدت عمدا عن الحكم . والإبقاء على القبلية تحت أية صورة يتعارض مع ما أعلنته الدول فى مؤتمر برلين مثلا من ناحية واجبها فى تمدين الشعوب الإفريقية ذلك أن القبلية مرحلة سابقة على الحضارة ولا تتمشى معها ، كما يتعارض مع الفلسفة الكامنة وراء نظام الوصاية الدولية من

(١) Leo Marquard : opt.cit. , pp.51—2.

حيث الإعداد للحكم الذاتى أو الاستقلال إذ من العسير بلوغ هذا الهدف فى مجتمع تغلب عليه الانعزالية ويفتقر إلى الوحدة القومية .

وبالرغم من ذلك كله فثمت عوامل ، وكثير منها من فعل الاستعمار نفسه وهو يسعى إلى تنمية مصالحه ، تضافرت على تمهيـــد الطريق لتقويض أركان هذا النظام .

(أولا) عنيت الدول المسيطرة بالقضاء على الحروب والمنازعات التى كانت تنشب باستمرار بين القبائل والعشائر المختلفة لأن سيادة الأمن والنظام ضرورية لحسن استغلال الموارد . هذا السلام المفروض من أعلى عمل على إضعاف المشاعر العدائية وأخذت القبائل تحاول الاتجاه إلى منافذ إنشائية أخرى لنشاطها ، وسهل التقارب فيما بينها .

(ثانيا) تطلب الاستغلال الإقتصادى وضمان الاشراف على البلاد إنشاء الطرق والـكبارى والخطوط الحـــديدية واستخدام مختلف أساليب النقل الحديثة مما يسر انتقال الافريقيين والتعارف بينهم وتبادل المعلومات والأفـكار . وهكذا بدأت عناصر الشك والخوف والتعصب والتى يبعث عليها الانعزال تتضاءل قوتها وفعاليتها بالتدريج .

(ثالثا) ترتب على قيام الصناعات المختلفة والاستخراجية منها بوجه خاص اشتداد الحاجة إلى الأيدى العاملة بغض النظر عن قبائلها أو أوطانها . فمناجم النحاس بروديسيا تستخدم عمالا من مختلف أنحاء إتحاد إفريقية الوسطى والبلدان المجاورة . وجزء كبير من العمال فى كاتانجا وفدوا من كاساى ورواندا أورندى . ويتدفق على مناجم الذهب باتحاد جنوب إفريقية عمال من إفريقية الجنوبية الغربية ومحميات باسوتولاند وسوازيلاند . بل إن مزارع الـكاكاو فى ساحل الذهب كانت تشجع هجرة العمال من توجولاند للعمل بها .

هذه الظاهرة كانت ثورة بعيدة الغور . ففى الحزام النحاس بروديسيا « لم يجد العمال الوافدون من قبيلة بمبا Bemba للاقامة فى المناطق السكنية قرى صغيرة تتكون كل منها من ٢٠ أو ٣٠ كوخا ، وإنما وجدوا منشئات ضخمة لم يكن سكانها تجمع بينهم رابطة القربى الوثيقة أو الدائرة العائلية التقليدية ، وإنما كانوا غرباء كثيرون منهم لم ينتموا حتى إلى القبيلة الواحدة . أصبح الأعداء التقليدون جيرانا ورفاقا فى العمل

وصار الغرباء يناموں فی مکان واحد » [1] ونلقى الشيء ذاته فى اتحادجنوب إفريقية إذ بالرغم من العمل على تخصيص أحياء سكنية للعمال الوافدين من قبائل مختلفة فإن الواحد منهم لم يعد يتحدث عن نفسه بأنه من الزولو أو الأوكسا ، وإنما اعتبر نفسه إبنا من اتحاد جنود إفريقية . وفى كاتانجا نظرت الطبقة العاملة الآتية من إقليم كاساى على أنها جزء من شعب الكنغو ، ولهذا فانها تمثل حركة المقاومة للمحاولة الانفصالية التى يتزعمها تشومبي وحزب كوناكات لأن الأخيرة تهدف إلى إحياء نزعة التعصب المحلى . ومعنى هذا كله أن الأعداد الضخمة المشتغلة فى الصناعات قطعت صلاتها أو كادت بأصولها القبلية وصارت تنظر إلى الأمور من أفق أوسع ، لأن اجتماعها وهى التى تنتمى أصلا إلى قبائل متباينة خلق بينها وعيا عاما ونظرة مشتركة إلى المشكلات تتجاوز النطاق القبلى الضيق . وأخذ الافريقيون يدركون أن هذه المشكلات متجانسة لأنها ترجع إلى استغلال قواهم البشرية وموارد بلادهم تحقيقا لأرباح الاحتكارات الأجنبية .

وينبغى عدم التقليل من أهمية هذه الظاهرة إذ لأول مرة تقوم هذه المدن الجديدة التى تضم عشرات بل ومئات الألوف من الافريقيين بغض النظر عن أصولهم وقبائلهم وتقاليدهم ، مثل جوهانسبرج ومدينة الرأس وايباجان ولاغوس وأكرا وسالسبورى وبولاوايو وليوبولدفيل واليزابث فيل وكلها لا يقل سكان الواحدة منها عن مائة ألف نسمة ، أغلبيتهم الساحقة من الافريقيين .

معنى ذلك أن مئات الألوف من أبناء القارة العاملين فى المناجم والمصانع والمرافق العامة والمشروعات العامة وغيرها خرجوا عن دائرة النظام القبلى detribalised وإذ يتحطم النظام القبلى أو يفقد مقومات بقائه وقوته فلا به أن يحل محله نظام أرقى منه أى الوحدة القومية .

الثورة الصناعية

إشرنا إلى أن الدافع على استعمار إفريقية كان الإستفادة من مواردها ، ووجود ثروة معدنية ضخمة أدى إلى حركة تصنيع لم يسبق لها مثيل فى تاريخ القارة وتتمثل فى استغلال مناجم النحاس بروديسيا ، والذهب والماس والفحم فى اتحاد جنوب إفريقية ، والنحاس والكوبالت والزنك والماس فى الكنغو ، والذهب فى غانة ، والفوسفات

---

(1) Edward Cleg ; Race and Politics, P . 40 .

والمنجنيز والرصاص فى شمال إفريقية الخاضع للنفوذ الفرنسى ، وتوليد الطاقة الكهربائية ، وقيام عدد من الصناعات الثانوية فى مصر واتحاد جنوب إفريقية . ولقد كتب بازيل دافيدسون فى « نيوستيتسمان » (العدد الصادر فى ١٠ أبريل ١٩٥٤) يقول عن الكنغو :

« إن الثورة الصناعية تدفع الكنغو بسرعة صوب مستويات جديدة . أن المشاركة فى المهارات يمكن أن يبدو بسهولة كالحادث الذى يبعث على أكبر الأمل فى إفريقية . إن التصنيع فى الكنغو لا يرفع فقط ألوفا من الإفريقيين من حالة الفقر الريفى الذى عاشوا فيه ومن خضوع لقبلية أصابها الدمار ، ولكنه يرفعهم كذلك إلى العالم الحديث . فالإفريقيون الذين دخلوا فى دائرة النظام الصناعى بالكنغو بدأوا فى التخلص من أحوالهم المنحطة وفى اتخاذ صفات جديدة وفى الشعور بأنهم مثل غيرهم من الناس . لا فى نظر أنفسهم فحسب بل وفى أعين أصحاب الأعمال الأوربيين » . وما يقوله الكاتب عن الكنغو ينطبق بغير شك على بلاد إفريقية أخرى .

هذا التقدم الاقتصادى نجمت عنه أرباح طائلة ولكن هل استفاد منها الإفريقيون؟ فى روديسيا الشمالية والجنوبية حيث تنتج الأولى ١٥٪ من الأنتاج العالمى من النحاس كان ينفق على تعليم الأوربيين ٢٫٢٨٥٫٠٠٠ جنيه عام ١٩٥٤ مقابل ١٫٤٩٨٫٠٠٠ جنيه فى حالة الإفريقيين .

وفى السنة التالية ١٩٥٦/٥٧ أنفق على الخدمات الزراعية للأوربيين ٥٫٠٧٤٫٠٠٠ جنيه مقابل ١٫٨٧٧٫٠٠٠ جنيه فى حالة الإفريقيين . والأرباح الصافية التى وزعها اتحاد التعدين بكاتانجا العليا على المساهمين عام ١٩٥٥ تعادل ٣٠٪ من مجموع المخصصات لنحو ١٫٢٠٠٫٠٠٠ عامل فى الكنغو كله . والصناعات والتجارة الخارجية كانت كلها احتكارا للمؤسسات الأجنبية على ما سنوضحه فى مواضع قادمة . . هذه الحقائق لم تغب عن أذهان الإفريقيين الذين شاهدوا مدى الاستغلال الواقع عليهم .

وترتب على الثورة الصناعية والتقدم الاقتصادى نشوء قوتين جديدتين تتعارض مصالحهما مع المصالح الأجنبية الثابتة ، أولاهما البورجوازية الوطنية وتتمثل فى المشتغلين بالتجارة الصغيرة وبخاصة فى صفوف مواطنيهم وفى الذين يزاولون الحرف التى تتطلب

المهارة ، وإلى صفوفها تنضم طائفة المتعلمين ممن يشغلون الوظائف الإدارية والكتابية المتواضعة . هذه الطبقة البورجوازية وجدت إمكانيات التقدم المادى محدودة بسبب سيطرة الاحتكارات الرأسمالية وأبواب الحكم موصدة إلى حد كبير نتيجة التحالف بين الإمبريالية والقوى الرجعية .

أما القوة الثانية فتتمثل فى نشوء طبقة عمالية ضخمة يربط بين أفرادها نوع العمل الرخيص المرهق الذى يؤدونه ، والأجور المنخفضة التى تؤدى لهم ، وابعادهم عن الأعمال الحاذقة لصالح العمال البيض ، واضطهاد السلطات الاستعمارية لهم وتحريم تكوين نقابات للدفاع عن مصالحهم فى مناطق عدة مثل اتحاد جنوب إفريقية والكنغو . هذه الطبقة عمدت إلى التجمع ولعبت دورا هاما فى الحركة الوطنية ، وأخذت منظماتها تتشبع بالأفكار الديموقراطية والاشتراكية . ويبدو اتجاه المنظمات العمالية من البيان الذى أصدره سكرتير عام « اتحاد العمل فى كينيا » حين رشح نفسه عن دائرة نيروبى فى انتخابات عام ١٩٥٧[١] :

« سوف أكافح من أجل حريتنا السياسية ، والكرامة الإنسانية ، والفرص الاقتصادية ، وأجور ومستويات معيشة أعلى ، وضمان الأمن فى حالة كبر السن ، وتقرير تسهيلات ائتمانية أكبر ، وإلغاء أية قيود لا داعى لها على فلاحينا وتجارنا ورجال الأعمال منا ، وتسهيلات تعليمية أوفر لأطفالنا ، ومحو الأمية بالنسبة إلى الجميع ، وتوفير الفرصة أمام الإفريقيين للتقدم فى مجال الوظائف العامة وقوات الشرطة والجيش ، وإزالة حواجز اللون والتمييز العنصرى . . سوف أهدف إلى خلق ديموقراطية على أساس : رجل واحد وصوت واحد وحكم الأغلبية » .

وأخيرا — وليس آخرا — كان للتصنيع وما صحبه من تيسير الانتقال وقيام المدن ، آثار واضحة فى إضعاف القبلية على ما شرحناه من قبل .

فرض سيادة الرجل الأبيض

وهذه هى السياسة التى طبقها المستعمرون ، ومهما تباينت فى الحدة والقسوة ومهما اختلفت صورها فالهدف النهائى منها الإبقاء على سيطرة الرجل الأبيض وأن يظل الإفريقيون فى مرحلة التبعية والخضوع .

---

(١) Five Elections in Africa, p. 448 .
(Edited by W. J. M. Mackenzie & Kenneth Robinson).

ولقد عمد البرتغاليون إلى خلق فئة من أهل المستعمرات وثيقة الصلة بالبرتغال وموالية لها . وطبقا لهذه الفكرة يمكن للافريقى أن يندمج فى المجتمع البرتغالى ويتمتع بنفس حقوق البرتغاليين إذا استوفى شروطا معينة مثل معرفة القراءة والكتابة باللغة البرتغالية ، واعتناق المسيحية (أو الكاثوليكية بعبارة أدنى إلى الواقع) ، والموارد الكافية ، والاستعداد لنبذ بعض العادات السائدة كتعدد الزوجات . وبمجرد أن يصبح « مندمجا » assimilado يتمتع بامتيازات المواطن الكاملة وواجباته ، ويصبح له الحق فى جواز سفر والتصويت وتعليم أبنائه فى مدارس الدولة والاعفاء من ضريبة الكوخ ، كما يخضع للخدمة العسكرية أسوة بالأوربيين . إلا أنه يجب أن نتذكر أن العملية ليست بالسهولة التى تبدو بها لأن الشرط المالى عقبة بسبب الفقر .

ويقص علينا سيتولى الحديث التالى بينه وبين أحد سكان مدينة لورنز ومركيزو والذى قال له : « إن البرتغاليين يظنون أن الله قد ارتكب خطأ بجعل الإفريقى إفريقيا وسياسة الإدماج عبارة عن جهد من جانب البرتغاليين لتصحيح هذا الخطأ المقدس . إن فى إفريقية البرتغالية أحد عشر مليونا ليسوا مواطنين فى البرتغال أو إفريقية » .

سيتولى : ولكن هناك ألوفا من الإفريقيين إندمجوا وقبلوا « أى فى المجتمع البرتغالى » .

— كلا يا بنى ، إن البرتغاليين بقبولهم بضعة آلاف من الافريقيين يريدون أن يظهروا أنهم يقبلون الافريقى فى مجتمعهم ولكن فى الواقع يرفضون ذلك بشدة . . هل تدرى لماذا تقبل ابنك ؟ » .

— حسنا ! إنه إبنى وأنا أبوه .

— ولنفرض أنك كنت متأكدا أن الطفل الذى وضعته زوجتك ليس ابنك ، فهل تقبله ؟ .

— سوف يكون ذلك عسيرا .

— حسنا . وحتى لو جاء من صلبها .

— ليست المسألة أنه منها ولكنها تنحصر فى كونه منى . وأظن هذا يصدق على زوجتى أيضا ، إذ لو كان طفل من امرأة أخرى لما كان موضع القبول من جانبها .

— إنك على حق تماما . وبعبارة أخرى يجب أن يكون الطفل منكما حتى تقبلاه.

— نعم .

— وبعبارة أخرى إنكما لا تقبلان الطفل بصفته هذه وإنما لكونه جزا من لحمكما وعظامكما :

— أظن ذلك

— هل تدرك معنى ما يفعل البرتغاليون ؟ إنهم يلقحون الافريقى ببرتغاليتهم وحين يلد الافريقى برتغاليا فإنهم يقبلون البرتغالى لا الافريقى . إنهم يستردون ذلك الجزء الذى وضعوه فى الافريقى ، وسياسة الادماج عبارة عن رفض البرتغاليين تقبل الافريقى بصفته هذه :

وتقوم النظرية البلجيكية على منح بعض المزايا الخاصة للافريقى الذى يتأثر بالحضارة الغربية وبذلك يمكن أن ينعم ببعض الحقوق القانونية مثل البلجيكيين أنفسهم . هذه الطبقة من « المتطورين » évolués أريد منها أن تعرقل سير الحركة الوطنية .

ويعمد الفرنسيون كذلك إلى قبول الافريقى فى المجتمع الفرنسى وتصبح له حقوق المواطن الكاملة إذا أصبح متمدينا ومثقفا ، ومعنى الحضارة والثقافة اللون الفرنسى منها.

هذه الفلسفة التى تهدف إلى امتصاص الطبقة المثقفة والتى تشبعت بقدر من حضارة الرجل الأبيض يطلق عليها البعض « مشاركة الفئة المختارة » « élite » Partnership أو Selective Partnership . وطبقا لهذه الفلسفة فان الفرد ، بغض النظر عن الجنس أو الدخل أو المركز الاجتماعى ، لن يتمتع بحقوق متساوية أو يضطلع بالتزامات متساوية . وبدلا من ذلك فان أغلبية الأفراد - لزمن غير محدود فى المستقبل - سوف يرغمون على الخضوع لأقلية تحمى امتيازاتها الخاصة وراء حاجز من المستويات «المتحضرة»(١).

ولكن هذه المشاركة لايقدر لها النجاح لأنها قائمة على فروض ثلاثة كلها غير سليمة . الفرض الأول أن الأغلبية الإفريقية الضخمة التى ستظل لمدى طويل أو

(١) A New Deal in Central Africa, ed. by Colin Leys and Cranford Pratt, p. 172 .

بصورة دائمة محرومة من حق التصويت، سوف ترضى بالرغم من ذلك بأن تظل تحكمها هذه «الفئة المختارة» ، وهذا لا يحدث . والفرض الثانى أن الإفريقيين المتعلمين الذين يقبلون فى المجتمع الأوربى « التحضر » سوف يدينون بالولاء له وليس لمواطنيهم . والأدلة بكل تأكيد تنقض هذا ، لأن « المندمجين » سرعان ما يصبحون منبوذين فهم ليسوا حقيقة جزءاً من المجتمع الأوربى وإنما انفصلوا عن مجتمعهم الأصلى ورد الفعل الذى لا مفر منه أن يرتدوا إلى المجتمع الذى نشأوا فيه وأن يصبحوا أشد تطرفا وتعصبا . والفرض الثالث أنه حين يقرب عدد الإفريقيين « المتحضرين » من عدد الأوربيين ثم يتجاوزه فإن الأخيرين سوف يكونون على استعداد لأن يفقدوا احتكارهم للسلطة ، وهذا فرض يدل على السذاجة(١) . والحق ، إن فكرة إنشاء طبقة حاجزة buffer class بين الأوروبيين والأغلبية الإفريقية لم يكن يقدرلها النجاح ، وكل ما نجحت فيه أنها أشاعت الشك فى نفوس الإفريقيين واعتبروها أسلوبا لإدامة السيطرة عليهم .

وفى الأقاليم التى تضم أقليات كبيرة نسبيا من المستوطنين البيض إلى جانب أقليات أخرى من الأسيويين كما هو الحال فى روديسيا وكينيا يجرى الحديث عن نظام « المشاركة » كوسيلة لقيام « مجتمع متعدد الأجناس » multi-racial society تزول منه المرارة وعناصر الصراع وتعيش فيه الأجناس المختلفة فى وفاق وتعاون . وهذا التعبير يشوبه الغموض وتعددت بشأن التفسيرات(٢) . فبعد المؤتمر الذى دعا إليه المستر جريفث عام ١٩٥١ نشرت حكومة روديسيا الشمالية بيانا أرادت فيه إبداء وجهة نظرها بشأن هذه « المشاركة » جاء فيه :

« والهدف السياسى الأخير لشعب روديسيا الشمالية هو الحكم الذاتى فى نطاق الكومنولث . ويجب أن يأخذ الحكم الذاتى فى الاعتبار الكامل حقوق ومصالح الإفريقيين والأوربيين وأن يتضمن النص الواجب بشأنهم . والأساس المرضى الوحيد الذى يمكن أن يقوم عليه مثل هذا النص هو المشاركة الاقتصادية والسياسية بين الأجناس . والتطبيق العملى لمثل هذه المشاركة يجب أن يضمن مساعدة الإفريقيين على السير قدما فى طريق التقدم الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الذى بدأوا السير

---

(١) المصدر السابق ص ١٧٣ .

(٢) سنعرض لهذا الموضوع بالتفصيل عند الحديث عن اتحاد افريقية الوسطى .

فيه بحيث يضطلعون بدورهم الـكامل مع بقية المجتمع فى حياة الإقليم الاقتصادية والسياسية . . .

« . . وبوجه عام تنطوى المشاركة على احترام الأوربيين والإفريقيين الواجب لوجهة نظر كل منهم وعقيدته وعاداته وأمانيه المشروعة ومتاعبه . ففى الميدان السياسى سيكون فى إمكان الإفريقيين التقدم حتى ينتهى الأمر (طالما يظل التمثيل على أسس عنصرية) إلى أن يكون لهم فى المجالس التشريعية والتنفيذية نفس العـــدد الذى للاوربيين . وفى المجال الاقتصادى يجب أن يكون كل فرد قادرا على الارتفاع إلى المستوى الذى يسمح به نشاطه وقدرته ومؤهلاته وخلقه . أما عن أساليب التميز القائمة على الفوارق العنصرية فإن هذه لاتتفق مع سياسة المشاركة ، ويسير الرأى العام فى اتجاه الاعتراف بهذه الحقيقة »(١) .

وأثناء حملة الانتخاب الاتحادى الأولى قال سير روى ولنسكى Sir Roy Welensky(١) « كان الحزب الإتحادى مصمما ألا تتعرض المستويات الأوربية للخفض الأمر الذى معناه أن على الإفريقيين أن يبذلوا قصارى جهدهم إذا رغبوا فى الارتفاع إلى مستوى أعلى . وفى المجال السياسى لن يتمتع الإفريقى إلا بذلك القدر من الإشراف السياسى والذى يكسبه عندما يظهر أنه بلغ مستويات متحضرة فى السلوك والثقافة » .

وفى المقتطفات السابقة عبارتان تستوقفان النظر وهما « حين يصبحون أهــلا لذلك » ، « مستويات متحضرة » . فما هذه المستويات ، وما مدى الأهلية ، ومن الذى يحـكم على ذلك ؟ واضح أن الحـكم فى يد البيض ولهؤلاء كل المصلحة فى بقاء سيطرتهم إلى أبعد وقت . وإن نظرة واحدة إلى الأحوال السائدة فى روديسيا الجنوبية ترينا مدى تطبيق سياسة المشاركة . فبالرغم من الرخاء الذى شهده إتحاد أفريقية الوسطى فى السنوات الأخيرة فمتوسط الدخل السنوى للاوربى ٦١٤ جنيها مقابل ٢٥ جنيها للافريقى . والمساحة المخصصة للافريقيين وعددهم ٢½ مليون تعادل ٤٢٪ من المساحة الكلية مقابل ٥٠٪ للاوربيين البالغ عددهم ٢٢٠,٠٠٠ نسمة يشتغل منهم بالزراعة سوى الخمس . ويمتد التميز العنصرى إلى الصناعة حيث الأعمال التى تتطلب مهارات خاصة محرمة على الافريقيين . ولا يجوز لهؤلاء امتلاك أراضى

---

(١) Race and Politics, opt- cit, pp. 195-6 .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٩٦ .

البناء فى المناطق التى يعيش فيها البيض وإن جاز لهم استئجار الأرض لمدة ٩٩ عاما فى الضواحى المخصصة لهم بجوار سالسبورى . وتتكون الجمعية التشريعية بروديسيا الجنوبية من ٣٠ عضوا كلهم من الأوربيين . أما الجمعية الاتحادية فتضم ٢٩ عضوا عن روديسيا الجنوبية منهم أربعة من الإفريقيين وهؤلاء كانت نسبة البيض من ناخبيهم ٩٨ ٪ .(١)

وفى تنجانيقا (قبل انتخابات أغسطس ١٩٦٠) ، كان ١٠ من أعضاء الجمعية التشريعية يمثلون ٢٠,٠٠٠ أوربى ومثل هذا العدد عن ٧٥,٠٠٠ من الأسيويين ، ولا يمثل الإفريقيين وعددهم سبعة ملايين سوى ١٠ أعضاء .

إلا أن أسوأ مظاهر فلسفة سيادة الرجل الأبيض نلقاها فى اتحاد جنوب إفريقية ولم يحاول دعاتها إخفاء الغرض الحقيقى منها وقد عبر عنه ستريديوم J·G.Strijdom بقوله :

« وسياستنا أنه يجب على الأوربيين الثبات فى مواقعهم وأن يظلوا سادة فى جنوب إفريقية . فإذا نبذنا فكرة الشعب السيد والمبدأ القائل بأن الرجل الأبيض لا يمكن أن يظل سيداً ، وإذا منح حق التصويت لغير الأوربيين . . وإذا تطوروا على نفس الأساس الذى تطور الأوربيون وفقا له ، فكيف يمكن أن يظل الأوربيون سادة ؟ . . إن وجهة نظرنا تتلخص فى أنه فى كل مجال يجب أن يحتفظ الأوربيون بالحق فى حكم البلاد وفى إبقائها للرجل الأبيض » .

وسوف نرى فى فصل قادم إلى أى مدى طبقت وجهة النظر التى عبر عنها رئيس وزراء الاتحاد .

الصحافة والإذاعة

قلنا إن التعليم بالرغم من قصوره كما وكيفا ، وتعلم اللغات الأجنبية ، من عوامل اليقظة القومية ، وإلى ذلك يجب أن نضم قوة أخرى لا تقل فعالية ونقصد بها الصحافة الوطنية : وينبغى ألا نقلل من أثر هذه القوة إذ بالرغم من ضعف موارد الصحافة المالية وعدم تطور الفن الصحفى وقلة عدد القراء فقد كانت المنظمات السياسية تتخذ منها أداة لنشر آرائها والتعريف ببرامجها وكانت الصحف إما بلغات قومية وإما بالإنجليزية أو الفرنسية ، ففى الاقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة لعبت

Myth of Partnership (The Observer, July 31, 1960. (١)

الصحافة الوطنية دورا هاما بعد الاحتلال البريطاني وزادت أهمية بعد الحرب العالمية الأولى ، وبعد عام ١٩٥٢ راحت تشتد فى دعوتها إلى تأييد الحركات القومية وبخاصة فى القارة الإفريقية ، وفى نيجيريا الشرقية مثلا كانت هناك أربع صحف ذات طابع قومى منها Daily Service لسان حال جماعة العمل وتوزيعها ١٨٫٠٠٠ نسخة ، West African Pilot وتعبر عن سياسة حزب المؤتمر الوطنى لنيجيريا والكمرون وتوزيعها ١٨٠٠٠ نسخة ، وفى كينيا كانت فى سنة ١٩٥٧ المجلات الاسبوعية التالية:

الاسم	اللغة	التوزيع
بارازا	سواحلية	٣١٧٠٠
جيكو	سواحلية	٧٧٥٠
راموجى	لوو	٥٠٠٠
تازاما	سواحلية	١٩٥٠٠

وبعد الحرب العالمية الثانية أخذت أجهزة الراديو تنتشر فى كثير من البقاع وأقبل الناس على الاستماع إليها ، واستغلت الدول المتنافسة سلاح الإذاعة إلى أبعد الحدود ، ومن الإذاعات القوية صوت أمريكا وراديو موسكو وإذاعة لندن ، وفى السنوات الأخيرة لعبت الإذاعة فى مصر ثم الجمهورية العربية المتحدة دورا هاما فى تنبيه أذهان الإفريقيين إلى حقوقهم المسلوبة ودعوتهم إلى التحرر والوحدة . وخلال الحرب بذلت دول المحور جهودا ضخمة لاثارة الافريقيين ، كما راح الحلفاء يحدثونهم عن الحرية والديموقراطية وشرور النازية والفاشية . ومن مظاهر اهتمام الإذاعات الأجنبية أنها تذيع باللغات واللهجات الافريقية المختلفة حتى يسهل على أبناء البلاد الاستفادة منها .

الحربان العالميتان

أدت المتناقضات فى داخل الجبهة الإمبريالية إلى إشتباكها فى صراع مسلح مرتين ولما ينتصف القرن العشرون أولاهما فى عام ١٩١٤ والأخرى فى عام ١٩٣٩ . وفى كلتا الحالتين أسهم الإفريقيون كرها أو أملا فى جزاء ، بدور واضح فى احراز النصر شأنهم فى ذلك شأن غيرهم من شعوب المستعمرات . فاشترك عدد كبير منهم فى الحملات الحربية والعمليات العسكرية ، وبفضل جهودهم طرد الألمان من ممتلكاتهم فى إفريقية أثناء الحرب العالمية الأولى ، وأخرج الطليان من مستعمراتهم فى الحرب العالمية الثانية

وعاون أبناء البلدان التابعة لفرنسا كثيرا فى تحريرها بعد أن خرت على قدميها أمام النازية عام ١٩٤٠ . وقدمت الشعوب الإفريقية الملايين من أبنائها للعمل فى خدمة القوات المتحالفة . وأهم من هذا كانت مواردها الطبيعية ومنتجاتها وصناعاتها مسخرة لخدمة الحلفاء الذين إستغلوا كذلك موانيها ومطاراتها وطرق الموصلات فيها

ومن أجل إجتذاب الإفريقيين إلى صفوفهم ونيل تأييدهم قدم الحلفاء الوعود بشأن تعديل الأوضاع السائدة فأعلنوا مثلا فى سنة ١٩١٤ أن الحماية البريطانية على مصر علاقة مؤقتة ، ووعدوا الشعوب العربية بالإستقلال فى حالة الانتصار على الامبراطورية العثمانية . وزادت دعايتهم فى الحرب العالمية الثانية قوة وحدة ، فقالوا إنهم يكافحون من أجل الديموقراطية والعدالة الدولية وقيام عالم ترفرف علية الرفاهية ويتحرر من الخوف والعوز . وتحدث الرئيس الأمريكى وودرو ولسون فى الحرب الأولى عن تقرير المصير وتضمن ميثاق الأطلنطى الحريات الأربع . وانتهت الحرب الأولى فإذا بالدول العربية بالشرق الأدنى توضع تحت الانتداب ، وترفض إنجلترا إلغاء الحماية البريطانية على مصر . ولم يكن نصيب الوعود التى قدمت خلال الحرب الثانية بأفضل من ذلك . وهكذا فى كلتا الحالتين امتلأت نفوس الإفريقيين بالمرارة المتولدة من الشعور بالإخفاق وخيبة الأمل ، وكان رد الفعل إضطرابات وثورات تستهدف التحرر الوطنى .

ولكن الحربين كانت لهما آثار أخرى بعيدة المدى فالجنود الإفريقيون الذين اضطلعوا بالدور الرئيسى فى كثير من العمليات الحربية كانوا يحاربون جنبا إلى جنب مع البيض ، ولما تحقق النصر رأوا من حقهم أن المساواة فى الكفاح يجب أن تتلوها المساواة فى الحياة العامة فى عهد السلم . إن الحرب لا تفرق بين القائمين بها وضحاياها بسبب التفاوت فى أجناسهم وألوانهم ، وإذن فمن الطبيعى حين تعود الأمور إلى سيرها العادى ألا تكون هناك تفرقة بسبب الجنس أو اللون فى المجالات السياسية والاقتصادية والإجتماعية . وهذا العدد الضخم من المحاربين الإفريقيين عاد إلى أوطانه مشبعا بآراء جديدة . لقد سمع الحلفاء يحدثونه عن النازية والفاشية وما تقوم عليه هذه الفلسفة من نزعات دكتاتورية واستعمارية ، وعن الديمقراطية والحرية السياسية والعدالة الدولية والمثل العليا ، وعن العالم السعيد الذى سوف يتمخض عنه الصراع . تشبعت عقول الإفريقيين المحاربين بهذه الأفكار والمبادىء فلما عادوا إلى بلادهم توقعوا العمل على تطبيقها ، فلما حنث الحلفاء بمبادئهم

ووعودهم صار لزاما إجبارهم على إحترامهـــا بشتى السبل التى تتوافر لأبناء المستعمرات .

هذا من جهة . ومن جهة أخرى فإن الملايين من العمال الذين إستخدمتهم السلطات العسكرية المتحالفة تعلموا حرفا جديدة وا كتسبوا خبرات جديدة، ولما وضعت الحرب أوزارها وعادوا إلى بلادهم لم يجدوا أبواب العمل والرزق كافية لاستيعابهم وسرت البطالة فى صفوفهم وهبط مستوى معيشة الأغلبية الساحقة منهم، لأن الاحتكارات الأجنبية التى تستغل خيرات بلادهم لم يعد يعنيها أمرهم بعد أن أدوا مهمتهم فى الدفاع عنها وحمـاية مصالحها . أضف إلى ذلك أن ظروف الحرب أدت إلى نشاط صناعى ومعمارى وتجارى إستفاد منه أبناء البلاد ، وظهرت طبقة بورجوازية وطنية أو قويت وكانت هذه الظاهرة أشد وضوحا فى شمال إفريقية . ولما إنتهت الحرب واستؤنفت العلاقات التجارية مع الخارج تعرضت هذه الطبقة للمنافسة الأجنبية العنيفة وتحملت خسائر فادحة فى نواح عدة من نشاطها. وكذا تولد عن الحرب ظهور قوى وطنية أدركت ألا سبيل إلى بقائها ونموها بغير التحرر من ربقة الإستعمار .

حين بدأ التهافت على اقتسام القارة الإفريقية كانت العملية جماعية إشتركت فيها الدول الامبريالية ، وتمكنت من بسط سيطرتها بسبب تفوقها التكنولوجى . بدت الجبهة فى نظر الإفريقيين متساندة أو متماثلة الأهداف وخيل إليهم إنها من القوة والمناعة بحيث يكاد يكون من المستحيل التغلب عليها . ولكن الأسطورة أخذت تتبدد ، فانقسمت الجبهة وتصارعت مرتين لا تفصل بينها سوى فترة زمنية قصيرة لم تتجاوز العشرين عاما ، وسقطت بعض أجزاء الجبهة فهزمت ألمانيا فى الحرب الأولى وأصاب المصير ذاته ألمانيا وإيطاليا واليابان فى الثانية ، وفقد المنهزم أملاكه وأسهم أبناء المستعمرات بقدر طيب فى إحراز النتيجة. وهكذا لم يعد الاستعمار بالشىء الثابت الدعائم ولكنه ظاهرة تسرى عليها قوانين المنطق الجدلى « الديالكتيك » ومآله الزوال . ولكن الزوال يتطلب أسلوبا فعاليا وبعبارة أخرى لا بد للمستعمرات من الكفاح حتى تصل إلى غاياتها .

وأهم من هذا ظاهرة بدت على مسرح الحرب فى القارة الأسيوية والمحيط الهادى. لقد شاهد الإفريقيون الدول التى تفرض سلطانها عليهم تكافح من أجل البقاء وتصاب بأعنف الضربات على يد دولة أسيوية كانت حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر إقطاعية ومتأخرة ولم تأخذ بأسباب الحضارة الغربية المتفوقة . رأوا هذه

الدولة الأسيوية الملونة « الناشئة تكتسح الدول العريقة فى الاستعمار أمامها وتطاردها من كثير من مستعمراتها وتقطع خطوط مواصلاتها البحرية وتوقع بها الهزائم . وكان من الطبيعى ألا يغيب هذا الدرس عن أذهان الإفريقيين .

وأبرزت الحربان العالميتان أفكاراً جديدة وولدت تنظيمات جديدة كان لها أثر فى تنمية الوعى القومى فى مختلف أنحاء العالم وبخاصة فى المستعمرات وأشباهها . ففى عام ١٩١٨ طلع الرئيس ولسون ببرنامجه المكون من أربع عشرة نقطة لتحقيق السلام فكان له دوى هائل فى العالم أجمع . فالبند الخامس يعالج موضوع الدعاوى الاستعمارية ويتحدث عن مصالح الشعوب التى يعنيها الأمر « وأنه يجب أن يكون لها وزن يتساوى مع المطالب العادلة ٠٠ »

A free, open minded and absolutely impartial adjustment of Colonial claims based upon a strict observance of the principle that in determining all such questions of sovereignty the interests of the populations concerned must have equal weight with the equitable claims of the Governmwent whose title is to be determined.

ويعرض البند الثانى عشر للقوميات الخاضعة للامبراطورية العثمانية فيجب أن يكفل لها الأمن وفرصة التطور صوب الحكم الذاتى . وبالرغم من غموض هذه العبارات إلا أن الروح التى تسرى فى الوثيقة كلها تعكس مبدأ « تقرير المصير » . حقيقة لم يتعرض « عهد » Covenant عصبة الأمم لمبدأ تقرير المصير ولكنه يؤكد فى المادة (٢١) أن «رخاء وتطور مثل هذه الشعوب وديعة مقدسة فى أيدى الحضارة .

وتمشيا مع المبادىء التى نادى بها ولسون أقيم نظام الانتداب الذى يعتبر — على الأقل من الناحية النظرية — خطوة تقدمية لأنه اعتراف دولى بأن الاستعمار أصبح خطأ تاريخيا وأن سياسة الضم المباشر لم يعد لها مكان فى المجتمع الدولى المعاصر أو يجب ان يكون الأمر كذلك . ويعرض الدكتور محمود سامى جنينه للوضع القانونى للانتداب فيقول[1] « فانتداب (ا) لا يشبه الحماية أو التبعية فى شىء وإنما هو أقرب ما يكون إلى الاستقلال وبهذا اعترف العهد . وإذا كان هناك شىء من الشبه بين انتداب (ب) وبين الحماية فهو شبه ظاهرى لا يعبر عن حقيقة . ذلك أنه لا يمكن

(١) وجيز القانون الدولى العام ، ص ٣٠٧ .

اعتبار الإقليم الخاضع له أنه فى حالة حماية عادية لأن الحماية العادية لا تتكون إلا بعقد ، وليس هناك عقد أو اتفاق مبرم بين الدولة المنتدبة والإقليم الخاضع للانتداب. ولا يمكن اعتبار الإقليم خاضعا لحماية استعمارية لاختلاف الغاية بين الانتداب والحماية الاستعمارية ، فإخضاع الاقليم للانتداب لم يرد به الضم أو الاستعمار وإنما أريد به تحقيق غرض يختلف عن ذلك كل الاختلاف وهو الوصول بالإقليم إلى مصاف الدول أى إلى الاستقلال . أضف إلى هذا كله أن الدولة المنتدبة تباشر سلطاتها باسم عصبة الأمم وشىء من هذا غير متوفر فى حالة الحماية . كذلك من غير الصحيح أن يقال إن الانتداب (ج) هو نوع من الضم ، لاختلاف الغاية ولأن عبارة العهد وروحه تتنافيان مع إمكان القول بأنه ضم مقنع » .

ثم نشبت الحرب العالمية الثانية ولم يمض طويل حتى صدر «ميثاق الأطلنطى»(١) فإذا به يتحدث صراحة عن « حق جميع الشعوب فى اختيار شكل الحكم الذى يعيشون فى ظله » ، ومن الطبيعى أن يندرج هذا المبدأ على المستعمرات وإن أنكر المستر تشرشل هذا التفسير فيما بعد . ولم تتضمن مقترحات دومبارتن أوكس التى صاغتها الدول الكبرى هذا المبدأ الهام . إلا أنه تحت الضغط من جانب الدول الحديثة الاستقلال والدول التى عانت من خضوعها لمن هى أقوى منها ، تضمن « ميثاق الأمم المتحدة » عبارة تقرير المصير . فى الفصل الأول الخاص بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها تتحدث الفقرة الثانية من المادة الأولى عن « إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها » . والفصل الحادى عشر عبارة عن تصريح يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى . وطبقا للمادة (٧٣) « يقر أعضاء الأمم المتحدة — الذين يضطلعون فى الحال أو فى الاستقبال بتبعات عن إدارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطا كاملا من الحكم الذاتى — بالمبدأ القاضى بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول .. ولهذا الغرض (ا) يكفلون تقدم هذه الشعوب فى شئون السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم ... (ب) ينمون الحكم الذاتى ، ويقدرون الأمانى السياسية لهذه الشعوب حق قدرها ، ويعاونونها على إنماء نظمها السياسية الحرة نموا مطردا ، وفقا للظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه ، ومراحل تقدمها المختلفة » . وبهذا

---

(١) أصدره فرنكلين روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية والمستر ونستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية فى ١٤ أغسطس ١٩٤١ .

الحكم « لم يعد ثمت وزن لما تدفع به الدول الاستعمارية عادة من أن تلك العلاقة علاقة داخلية بحتة تنظمها بحكم سلطانها الداخلى ، دون أن يكون لدول أجنبية أو لهيئة دولية رقابة أو إشراف عليها » . (١) ونظرا لإدراج هذا الحكم فى الميثاق فإن « أى مخالفة للالتزامات المحددة التى يفرضها على الدول الاستعمارية هى مخالفة لأحكام الميثاق تستتبع تطبيق ما يرتبه من جزاءات » . (٢)

والفصل الثانى عشر من الميثاق يتعلق بنظام الوصاية الدولية وتقرر المادة (٧٦) أن من أهدافه الأساسية « العمل على ترقية أهالى الأقاليم المشمولة بالوصاية فى أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال حسبما يلاءم الظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه ، ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التى تعرب عنها بملء حريتها وطبقا لما قد ينص عليه فى شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية » : ونظراً للابهـــام الذى إتسمت به اتفاقات الوصاية وإزاء الضغط من جانب الدول العربية والأسيوية والاشتراكية قررت الجمعية العامة فى نوفمبر سنة ١٩٤٨ بأن الأمم المتحدة صاحبة الاختصاص بالإشراف على إدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية ، وأوصت الدول القائمة بالإدارة (ا) بأن تتخذ جميع التدابير لتشجيع وزيادة التقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى والتعليمى لشعوب الأقاليم المشمولة بالوصاية (ب) بأن تتخذ كل الخطوات الممكنة لتعجيل النمو التقدمى نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال.

والذى فهمه الأفريقيون من تلك المبادىء والتنظيمات :

(١) أن لهم الحق فى تقرير مصيرهم واختيار الحكم الذى يعيشون فى ظله .
(٢) وأن من الواجبات الأساسية رعاية مصالحهم والعمل على ترقيتهم .
(٣) وأن من أهداف الوصاية السير نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال .

وإذا كان الأمر كذلك فإن المنطق يقضى بتطبيق هذه القواعد على البلدان المستعمرة أو ما فى حكمها .

وأكثر من هـذا ، رأوا تحت ضغط الحركات الوطنية والدول الأعضاء المعادية للاستعمار ، الأمم المتحدة تتدخل فى حالة بعض المستعمرات وتتخذ قرارات ضد الدولة الاستعمارية كما حدث بالنسبة إلى أندونيسيا فى صراعها مع دولة هولنده .

---

(١) دكتور زكى هاشم : الأمم المتحدة ، ص ٢٠٢ .
(٢) شرحه ص ٢٠٣ .

أزمة الرأسمالية العالمية وتصدع استعمارها

كانت الحرب العالمية الأولى بداية الأزمة العامة التى تعانيها الرأسمالية الاحتكارية بسبب ما تنطوى عليه من تناقضات باطنية ، فهزمت الرأسمالية الألمانيــة وجردت من مستعمراتها وسلاحها وانتزعت منها بعض أراضيها فى أوربا ثم أصيبت بضربة عنيفة إبان الأزمة الاقتصادية التى حلت بها عام ١٩٢١ والتى كان لها ردفعل فى دول رأسمالية أخرى وفى خريف عام ١٩٢٩ بدأ الـكساد العظيم الذى يعتــبر أعنف ما أصاب النظام الرأسمالى فى العصر الحديث وظل يرزح تحت وطأته سنوات . ولسنا ببعيدين عن الحقيقة إذ نقرر أن انجلترا وكانت من أكبر الدول الاستعمارية خرجت من الحــرب الأولى والأزمة الاقتصادية الـكبرى ولم تعد القوة البحرية الأولى بالعالم ولم تعد لندن المركز المالى للعالم كما كان شأنها من قبل . وخلال فترة ما بين الحربين بدأت ثغرات فى النظــام الاستعمارى بالهجوم عليه فى أكثر من مــكان ، فثارت مصر وأمــكن إلغاء الحماية البريطانية سنة ١٩٢٢ ثم ألغيت الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧ وفى شمالى إفريقية شن شعب مراكش الحرب على الدولتين الاستعماريتين فرنسا وأسبانيا وكبدهما خسائر فادحــة وبلغت الأزمة حدتها حين أعلن إقليم الريف استقلاله . وتعددت الثورة فى الأقاليم المشمولة بالانتداب البريطانى والفرنسى فى الشرق الأدنى ، كما واصلت الهند الـكفاح من أجل حريتها بقيادة غاندى وحزب المؤتمر .

ثم دب التنافر داخل الجبهة الرأسمالية العالمية فقامت الفاشية فى إيطاليا ولم تلبث أن اتجهت إلى إفريقية واستولت على الحبشة وأصبحت مبعث خطر على الدول الاستعمارية . ونشأت النازية فى ألمــانيا وراحت تمزق معاهــدة فرساى وتبنى أداة عسكرية هائلة تهدد السلام العالمى وتبسط سيطرتها على النمسا ودولة تشيكوسلوفاكيا وتهــدد بولندة وتطالب بمستعمراتها خارج القارة الأوربيــة . ووصلت العسكرية اليابانية إلى مقاليد الحكم ودعمت قوتها البحرية ثم شنت حربا استعمارية على الصين . وكل هذه الأحداث كانت قمينة أن تضعف من قــوة الدول الاستعمارية الأخرى بل وتهدد كيانها وبقاءها :

وكانت الحرب العالمية الثانية وهى النتيجة المنطقية لهذا التناقض الضربة العنيفة الثانية التى أصابت الرأسمالية والنظــــام الاستعمارى وذلك قبل أن ينتصف القرن .

سقطت الإمبرياليات الألمانية والإيطالية واليابانية وانكمشت داخل حدودها ، بل إنها فى حالة ألمانيا فقدت السيطرة على الجزء الشرقى من البلاد . وخرجت فرنسا وانجلترا وهولنده وبلجيكا منهوكة القوى . فانجلترا تحملت خسائر فادحة واحتل الألمان أراضى الدول الثلاث الأخرى طيلة سنوات الحرب . ولما انتهت الحرب كانت انجلترا فقدت استثماراتها فى كثير من المناطق وبخاصة أمريكا اللاتينية ولم تعد قوتها البحرية ذات شأن يذكر ، بينما هوت فرنسا من صف الدول الكبرى ، والواقع لم يعد فى هذا الصف سوى دولتان وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

وشهدت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية انهيار النظام الاستعمارى فى آسيا فاستقلت الهند وباكستان وسيلان وبورما . وشنت أندونيسيا كفاحا مريرا انتهى بتصفية الاستعمار الهولندى . ومنيت فرنسا بضربات قوية فى الهند الصينية كان أعنفها الهزيمة التى أحاقت بها فى دين — بن — فو . وفى الشرق الأدنى استقلت سوريا ولبنان ، وتكررت الثورات فى العراق ومصر ولكنها أحرزت نجاحا كبيرا فى الأخيرة بنشوب الثورة فى يوليو سنة ١٩٥٢ والتى أعقبها جلاء القوات البريطانية عن البلاد . واستردت الحبشة استقلالها إثر الحرب ، كما انتهى الكفاح فى شمالى إفريقية باعتراف فرنسا باستقلال تونس ومراكش ، بينما تطور هذا الكفاح إلى حرب فى الجزائر ما زالت دائرة منذ سنة ١٩٥٥ وهى حرب تستنفد قوى فرنسا العسكرية والمالية . هذه الانتصارات كانت حافزا ومشجعا للشعوب الافريقية بوجه عام على الثورة ضد الاستعمار . ومما له دلالته أن انهيار النظام الاستعمارى فى آسيا جعل الإمبريالية تركز جهودها على استغـــلال مستعمراتها الإفريقية إلى درجة كبيرة ، فنشطت عمليات استخراج الثروة المعدنية وتوليد القوة الكهربائية من المساقط المائية وقامت صناعات عدة ، الأمر الذى ترتب عليه دعم القوة المعادية للاستعمار ألا وهى الطبقة الوسطى الوطنية والطبقة العاملة .

إلا أن من أعظم عوامل الأزمة العامة التى تعانيها الرأسمالية الاستعمارية العالمية فى القرن الحالى الثورة الاشتراكية التى نشبت فى روسيا فى أكتوبر سنة ١٩١٧ . وأخذت هذه الثورة تثبت دعائمها ونجحت فى تحويل البلاد إلى النظام الصناعى والزراعى الحديث ولكن الحرب الثانية كانت نقطة تحول بالغة الشأن ، فامتدت مبادىء تلك الثورة إلى بولنده وتشكوسلوفاكيا وألمانيا الديموقراطية والمجر وبلغاريا فى أوربا ، وإلى الصين فى آسيا والتى تضم أكثر من ستمائة مليون نسمة . وهكذا

أصبح النظام الاشتراكي يمتد فى منطقة شاسعة من وسط أوربا إلى المحيط الهادى وأصبح قوة عالمية لها أهميتها بل وخطورتها . هذا المعسكر الجديد الذى يضم نحوا من ألف مليون نسمة معناه حرمان الرأسمالية العالمية من المناطق التى تعتبر أسواقا عظيمة لمنتجاتها الصناعية ورءوس أموالها وموردا لما تحتاج اليه من مواد أولية . وعملت دول المعسكر الاشتراكي على تأييد الحركات الوطنية فى آسيا وإفريقية ، فوقفت إلى جانب مصر حين عرضت قضيتها على مجلس الأمن عام ١٩٤٦ ، وأيدت أندونيسيا ضد هولنده ، وتونس ومراكش ضد فرنسا حين عرض الأمر على الأمم المتحدة . ولجأت دول هذا المعسكر فى السنوات الأخيرة إلى مد يد المعونة الاقتصادية إلى عدد من الدول الأسيوية والإفريقية مثل الهند وإندونيسيا والجمهورية العربية المتحدة . وهذا الموقف من حيث التأييد المعنوى للبلاد المناضلة من أجل الاستمار ، وتقديم المساعدات الاقتصادية إلى الدول المستقلة ، مستمد من مبادىء هذا المعسكر وهو أن تمكين البلدان التى تتطور بالدرجة الكافية والمستعمرات وأشباهها من نيل الاستقلال السياسى والاقتصادى معناه حرمان الدول الرأسمالية من الأسواق اللازمة ومصادر الخامات ، أى أنه وسيلة عملية لتقويض دعائم النظام الرأسمالى . والخلاصة إن المعسكر الاشتراكي أصبح قوة عالمية لها وزنها وتشجع الحركات التحريرية ، مما يجعل الدول الاستعمارية تتردد كثيرا فى الالتجاء إلى الأساليب العنيفة فى إخماد هذه الحركات . ولا يقف الأمر بهذا المعسكر عند هذا الحد بل إنه يشن بانتظام حملات عنيفة عن طريق الصحافة والإذاعة والأخيرة بنوع خاص ضد الاستعمار وحثا لشعوب المستعمرات وأشباهها على النضال من أجل التحرر ، ومما يلفت النظر الاهتمام البالغ الذى توجهه تلك الاذاعة إلى الشئون الافريقية .

التضامن الأسيوى الإفريقى

ولعب التضامن الأسيوى الأفريقى دوراً هاما فى تأييد الحركات القومية وتشجيعها وكانت الخطوة الحاسمة فى هذا المؤتمر الذى انعقد فى باندونج (١٨ — ٢٤ أبريل ١٩٥٥) حيث اتخذت قرارات على جانب كبير من الأهميــة . فبالنسبة إلى مشاكل الشعوب التابعة :

« ناقش المؤتمر الأسيوى الإفريقى مشاكل الشعوب التابعة والاستعمار ، والشرور

التى تنتج عن إخضـاع الشعوب للاستعباد والسيطرة والاستغلال الأجنبى . واتفق المؤتمر على ما يلى :

(ا) إعلان أن الاستعمار فى جميع مظاهره شر يجب وضع نهاية عاجلة له .

(ب) تأكيد أن خضوع الشعوب للاستعباد والسيطرة والاستغلال الأجنبى ، إنكار لحقوق الإنسان الأساسية ومناقض لميثاق الأمم المتحدة ، ومعرقل لتنمية السلم والتعاون العالمى .

(حـ) إعلان تأييده لقضية الحرية والاستقلال لجميع الشعوب.

(د) دعوته الدول المعنية إلى منح الحرية والاستقلال لمثل تلك الشعوب

وبعد إيراد تلك المبادىء العامة انتقل المؤتمر إلى الخصوصيات فأعلن « تأييده لحقوق شعوب الجزائر وتونس ومراكش فى تقرير المصير والاستقلال» و « لحقوق شعب فلسطين العربى » و« موقف إندونيسيا فى قضية إريان الغربية القائم على الاتفاقات المبرمة بين أندونيسيا وهولندة فى هذا الشأن» ، وكذلك « موقف اليمن فى قضية عدن والمناطق الجنوبية من اليمن المعروفة بالمحميات » ، وفى الوقت نفسه « استنكر المؤتمر .. السياسات والمعاملات الخاصة بالتفرقة والتمييز العنصرى التى تقوم عليها أسس الحكم والعلاقات الانسانية فى مناطق شاسعة من إفريقية » ثم « أكد إصرار الشعوب الأسيوية الأفريقية على اجتثاث جذور كل أثر للعنصرية».

وتبدو أهمية المؤتمر بالنسبة إلى الموضوع الذى نعالجه فى أن الدول الافريقية المستقلة تقف لأول مرة فى التاريخ الحديث على قدم المساواة فى هيئة دولية على هذا النطاق الواسع وتناقش المشكلات الدولية العامة وقضايا القارة التى تنتمى إليها بصفة خاصة . ولا مراء أن القرارات التى اتخذت رفعت الروح المعنوية للشعوب الافريقية وزادت من إصرارها على تحقيق أهدافها .

ولم يمض عامان ونصف العام حتى شهدت القاهرة اجتماع مؤتمر التضامن الأسيوى الأفريقى فى ديسمبر من سنة ١٩٥٨ ، وبلغ عدد الدول الافريقية المستقلة فى ذلك التاريخ تسعاً . وساعدت القرارات التى اتخذت على تنمية الحركة القومية فى إفريقية . وفى ديسمبر نفسه اجتمع فى أكرا ممثلو الشعوب الافريقية ، فكان مظهراً للوحدة الإفريقية ، وقد أشارت اللجنة التى تولت الاعداد للمؤتمر فى الدعوة التى بعثت بها

إلى أن الغرض الرئيسى رسم الخطط للقيام بثورة إفريقية بيضاء . والواقع كان هناك إتجاهان فى المؤتمر ، أحدهما وتؤيده الدول الإستعمارية أى أذنابها وعملاؤها ، ويرى الاعتماد على سياسة غاندى أى عدم الاعتماد على القوة والعنف ، وأن فى الإمكان الوصول إلى الاستقلال عن طريق الاصلاحات الدستورية . أما الاتجاه الآخر فلا يؤمن بهذه الطريقة لأنها لم تؤد إلى نتيجة كما دلت الأحداث فى مختلف أنحاء العالم . إن الولايات المتحدة لم تخرج من دائرة النظام الاستعمارى البريطانى فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر إلا بالثورة المسلحة . أضف إلى هذا أن الدول الاستعمارية نفسها هى التى تتبع العنف كما حدث فى مصر والعراق وسوريا ولبنان وشمال أفريقية وكينيا . وإزاء الضغوط المتعارضة اتفق المؤتمر على العنف إذا كان للرد على مثله من جانب الدول الاستعمارية . والقرار ضعيف ، وقد أثبتت الأحداث فى كل من مصر وتونس ومراكش والكمرون والكنغو أن الدول الإستعمارية ، بالرغم من أساليبها العنيفة لم ترضخ إلا حين أدركت أنها تواجه شعوبا مستعدة للحرب .

وفى المدة الواقعة بين ١٥ ، ٢٢ أبريل من عام ١٩٥٨ إنعقد فى أكرا أول مؤتمر للدول الإفريقية المستقلة[1] ، كما حضر المؤتمر مراقبون يمثلون بلدانا أخرى بالقارة ؛ وبهذا بدأت هذه الدول تضطلع بمسئولياتها وتعلن للعالم عامة والدول الاستعمارية بصفة خاصة أنها لاتستطيع إلا أن تقف موقفا إيجابيا إزاء مشكلات القارة . ويبدو ذلك من القرار الخاص بمستقبل المناطق غير المستقلة حيث رأى أن مشاكلها ومستقبلها « ليست من إختصاص الدول الاستعمارية وحدها وإنما تعتبر مسئولية جميع أعضاء الأمم المتحدة وبخاصة الدول الإفريقية المستقلة . هذا وحيث أنه يجب إعلان موعد محدد لحصول كل من هذه المناطق على إستقلالها . . » فإن المؤتمر يطالب بإتخاذ خطوات سريعة لتنفيذ نصوص الميثاق وتحقيق الأمانى السياسية لشعوب هذه المناطق من حيث الحصول على حق تقرير المصير والاستقلال . وكذلك أوصى بأن تقوم الدول المشتركة فى المؤتمر بمد الشعوب غير المستقلة فى نضالها من أجل تقرير المصير والاستقلال ، بجميع أنواع المساعدة .

تلك طائفة من العوامل والظروف التى كان لها الأثر فى إنماء الحركة الوطنية

---

(١) إثيوبيا ، غانة ، ليبيريا ، ليبيا ، المغرب ، السودان ، تونس ، الجمهورية العربية المتحدة (بالترتيب حسب الحروف الأبجدية اللاتينية) .

وتطورها فى القارة الإفريقية . إلا أن هذه الحركة لم تتسم بالتسوية فى تطورها ، ففى شمالى إفريقية بدأت مبكرة وأحرزت نجاحا مبكرا ، والسبب فى ذلك نشوء رأس المال الوطنى وظهور بورجوازية وطنية سرعان ما تعارضت مصالحها مع الاحتكارات الأجنبية ومن هنا تزعمت الحركة نحو الحرية والاستقلال(١) .

أما فى الأقاليم الافريقية الواقعة جنوبى الصحراء الكبرى فيرجع تأخر الحركة الوطنية إلى العوامل التالية :

١ — لم ينشط التطور الصناعى بصفة فعالة إلا بعد الحرب العالمية الثانية حين فقدت الإمبريالية الكثير من الأرض التى وقفت عليها فى قارة آسيا . وبذلك تأخر تكوين الطبقة الوسطى الوطنية ، وحيث تكونت فانها مازالت ضعيفة

٢ — بقاء التنظيمات القبلية وماجرى عليه الاستعمار من الإبقاء على العلاقات القبلية لتعويق إتجاهات الوحدة القومية

٣ — الحدود المصطنعة التى خلقها الاستعمار مما أدى إلى تقسيم الشعوب وتجزيئها وحدات مختلفة مما ينمى عوامل الشقاق والتنافر .

٤ — المتناقضات الموجودة بين الإقطاعيين وأنصافهم من جهة والطبقة الوسطى من جهة أخرى . والأولون يحاولون الإبقاء على امتيازاتهم ونفوذهم ولهذا نشأت علاقة من المصلحة المتبادلة بينهم وبين الاستعمار .

والحق إن هذه العوامل التى أخرت تطور الحركة الوطنية هى مبعث المشكلات التى تعانيها الدول الإفريقية التى حصلت على إستقلالها فى السنوات الأخيرة ، مما سنعرض له بالتفصيل فى موضع قادم .

(١) راجع فى هذا كتابنا «الانقلاب الأخير فى مصر» حيث شرحنا القوى الكامنة وراء الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى .

الفصل الرابع

التطور السياسى والأحزاب

فى اتحاد جنوب إفريقية

فى ٢٠ سبتمبر ١٩٠٩ وافق برلمان المملكة المتحدة على قانون بمقتضاه تنضم مستعمرات الرأس وترنسفال وناتال وأورنج فى اتحاد تشريعى باسم « اتحاد جنوب إفريقية » وتم ذلك اعتباراً من ٣١ مايو ١٩١٠ . وهكذا انتهى الصراع بين البوير والانجليز ذلك أن الأخيرين أدركوا بالرغم من انتصارهم العسكرى استحالة بقاء سيطرتهم المباشرة ورأوا منح الأقاليم الأربعة بعد توحيدها مركز « الممتلكات المستقلة » ، وذلك أسوة بالتجربة التى مرت بها كندا واستراليا ونيوزيلند .

ويتكون نظام الحكم فى الاتحاد على النحو الآتى :

١ — حاكم عام وله سلطة دعوة البرلمان إلى الاجتماع وتأجيله وحله .

٢ — مجلس تنفيذى أى مجلس وزراء .

٣ — وتتركز السلطة التشريعية فى برلمان يتكون من الملك ومجلس الشيوخ والنواب . والبرلمان هو صاحب السيادة .

وفى وسع البرلمان بصفته هذه تغيير الدستور ، ولكن قانون عام ١٩٠٩ نص على مواد ثلاث منه لا يجوز تغييرها إلا بأغلبية الثلثين فى اجتماع مشترك من المجلسين. والمادة الأولى خاصة باعتبار الانجليزية والهولندية لغتين رسميتين ، والثانية تتعلق بأى تغيير قد يترتب عليه الانتقاص من حق الأفراد بإقليم الرأس فى التصويت بسبب جنسهم أو لونهم فقط . والمادة الأخيرة تحول البرلمان تعديل القانون عن طريق المجلسين إلا فى حالة المادتين السابقتين .

تألفت أول وزارة عام ١٩١٠ برآسة الجنرال لويس بوتا Louis Botha واستهدفت سياسته التوفيق بين فريقى البيض وهما الانجليز والبوير ، إلا أن الأخيرين لم ينسوا حربهم مع انجلترا ، والهزيمة العسكرية التى أصيبوا بها ، كما كانوا يعتبرون أنفسهم أصحاب البلاد الحقيقيين والانجليز دخلاء مستعمرين ، ولهذا كان فريق منهم

يسعى إلى إعلان الجمهورية وقطع الصلات القانونية بالامبراطورية البريطانية وترتب على الاختلاف بين وجهتى النظر أن انشق الجنرال هرتزوج عام ١٩١٢ وألف « الحزب الوطنى » .

هذا الاتجاه الانفصالى كان يثير خشية الانجليز الذين يتركزون فى ناتال وأقليم الرأس لأنهم أقلية والانفصال معناه أن يصبحوا تحت رحمة البوير الذين يختلفون عنهم من حيث الجنس واللغة ودرجة الحضارة والمستوى الاقتصادى . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنهم يملكون مناجم الذهب والماس وهذه بدورها تعتمد على سوق لندن المالية لتزويدها برأس المال اللازم ومثل هذا المصدر قمين أن يتوقف نتيجة الانفصال مما يهدد بالدمار الاقتصادى . وهنا تكون «حزب جنوب إفريقية » الذى وفق إلى أن يختار لزعامته شخصيتين لهما أهميتهما وهما بوتا وسمطس .

ظل الخلاف يشتد بين الطرفين ثم زاد حدة عند نشوب الحرب العالمية الأولى إذ أصر هرتزوج على ضرورة الحياد بينما رأى بوتا الانحياز إلى جانب الحلفاء . وانتصر الرأى الثانى واضطرت الوزارة إلى إخماد ثورة قام بها البوير فى ترنسفال وأورنج . ولما انتهت الحرب بعث الحزب الوطنى بوفد إلى مؤتمر الصلح للمطالبة بتقرير النظام الجمهورى ، ولكن الطلب رفض بوصفه من المسائل التى يتعين على أهل البلاد أنفسهم الاتفاق بشأنها . وفى الوقت نفسه أرادت انجلترا إرضاء الأفريكانز (البوير) Afrikaners فقرر المؤتمر منح الاتحاد الانتداب على إفريقية الجنوبية الغربية ، كما كوفىء الأخير بمقعد فى عصبة الأمم التى لعب سمطس دورا هاما فى تكوينها .

مات بوتا وخلفه سمطس عام ١٩١٩ بوصفه رئيس حزب جنوب أفريقية ، وكانت الشكوى عامة من نقص السلع وارتفاع الأسعار وألقى الحزب الوطنى اللوم على الرابطة بين الاتحاد وبريطانيا . ثم وقعت بعد ذلك أزمة أدت إلى تدهور أسعار الماس ، وتناقص الطلب على ريش النعام ثم توقفه ، كما انهار البنك الرئيسى فى البلاد .

وهنا ظهر على المسرح عامل جديد ، ذلك أن الكساد الذى أصاب الصناعة جعل رجال الصناعة من أجل خفض تكلفة الإنتاج يعهدون ببعض الأعمال الحاذقة إلى الإفريقيين كما طالب كثيرون منهم بإلغاء حواجز اللون . أسخط هذا الموقف العمال الأوربيين فألفوا «حزب العمال» للدفاع عن مصالحهم ، واتهموا الوزارة بأنها

متحالفة مع الرأسمالية الكبيرة التى لا يعنيها أمر البيض . ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة التى تتبع إزاء الإفريقيين Native question مدار الصراع الحزبى . وفى عام ١٩٢٤ إتفق الحزب الوطنى وحزب العمال على التعاون ،وتعهد الأول بعدم إثارة موضوع الانفصال كما أكد العماليون أنهم لا يهدفون إلى إقامة نظام إشتراكى . وجرت الانتخابات فأحرز الحزبان المتحالفان ٦٣ ، ١٨ مقعدا على التوالى بينما لم يفز حزب جنوب إفريقية بغير ٥٣ مقعدا [١] .

وعلى أثر ذلك شكلت وزارة ائتلافية برآسة هرتزوج[٢] ظلت فى الحكم حتى ١٩٣٣ . وخلال هذه الفترة ضعف الحماس من جانب الحزب الوطنى بصدد الانفصال وذلك بعد التعريف الجديد لمعنى « الدومنيون » [٣] طبقا لما قرره المؤتمر الامبراطورى المنعقد فى لندن عام ١٩٢٦ ، ولقد أضفى الطابع القانونى على القرار بصدور قانون وستمنستر عام ١٩٣١ . وطبقا للتعريف الجديد أصبحت الممتلكات مستقلة ومتساوية ولا تخضع أى منها للأخرى فى الشئون الداخلية والخارجية .

« They are autonomous communities within the British Empire, equal in status, in no way subordinate one to another in any aspect of their domestic or external affairs, though united by a common allegiance to the Crown and freely associated as members of the Bitish Commonwealth of nations. »

ولم يكد يستقر الأمر لهرتزوج حتى بادر إلى إصدار « قانون حاجز اللون » Colour Bar Act سنة ١٩٢٦ لإبعاد الإفريقيين عن ميدان العمل الحاذق .

حدث بعد ذلك كشف منجم للماس فى نكوانا لاند وشهدت صناعة البلاتين الرواج وظهر أن إستخدام العمال البيض كثير الكلفة وأخذ فريق من الرأى العام يتحول عن تأييد الحكومة . فأجريت الانتخابات عام ١٩٢٩ ودار الصراع حول مشروعات القوانين المتعلقة بالإفريقيين ، وحصل الحزب الوطنى على ١٤٥,٠٠٠ صوتا مقابل ١٥٤,٠٠٠ صوتا لحزب جنوب إفريقية ، ولما كانت الدوائر الانتخابية

---

(١) بعد انتخابات سنة ١٩٢٠ اتفق سمطس مع الحزب الاتحادى Unionist Party على الاندماج تحت زعامته مع الاحتفاظ باسم « حزب جنوب إفريقية » .

(٢) ضمت أثنين ثم ثلاثة من حزب العمال .

(٣) الممتلكات المستقلة .

غير قائمة على أساس عدد السكان ظل. هرتزوج صاحب الأغلبية فى البرلمان وواصل سياسة التقييد إزاء الإفريقيين فأصدر عام ١٩٣٠ قانونا Riotous Assemblies Act بقصد وقف أى نشاط يراد به رفع المظالم والمطالبة بتحسين الأحوال . ثم أصدر عام ١٩٣٢ قانون عقد الخدمة للوطنيين Native Service Contract Act ويفرض عقوبة الجلدوالحبس على العامل الزراعى الإفريقى الذى يخل بالتعاقد وبذلك هوى الإفريقيون إلى مرتبة الأقنان Serfs . وكذلك نص القانون على الأمور الآتية:

١ — على كل إفريقى يعمل فى أرض المالك الأوربى أن يقدم له ١٨٠ يوم عمل فى السنة ، وكان الأخير يوزعها على أيام السنة حتى يحتفظ بالإفريقى فى الزراعة بإستمرار .

٢ — وعليه أن يأتى معه بأسرته ، ويمكن إبقاء الزوجة والأطفال رهائن إذا هرب (وكان أجر الأسرة الأسبوعى فى ذلك الحين عشر شلنات) .

٣ — ولا يجوز له ترك العمل بغير إذن .

٤ — وإذا انتقلت الأرض إلى يد مالك جديد انتقل معها الإفريقيون .

فى خريف عام ١٩٢٦ بدأ الكساد العالمى الكبير وكان وقعه شديدا فى الاتحاد حيث هبطت أسعار المنتجات الزراعية بنسبة النصف فى حالة الذرة والربع بالنسبة إلى القمح . وكان التأثير أعنف فى المناطق التى يقيم فيها الأوربيون وهلك مئات الألوف من الجوع . وتدهور ثمن الماس ، وأصيبت الصناعة بضربة شديدة أدت إلى تعطل الألوف من العمال . وهنا نشبت معركة عنيفة . أراد رجال الحزب الوطنى الابقاء على « عيار الذهب » تأكيدا لاستقلالهم عن انجلترا فى السياسة المالية ، ولأنهم اعتقدوا أن الخروج عليه وبلادهم أول منتج للذهب سوف يؤثر على أسعاره مستقبلا ، كان تحول انجلترا كلف المصدرين من أهل الاتحاد حوال ٢٠٪ من قيمة أرصدتهم فى لندن . ولكن حزب جنوب إفريقية نظر إلى المسألة نظرة عملية خاصة وقد اشتد بالناس الذعر حتى بلغت قيمة المسحوبات من البنوك بالعملة الذهبية ثلاثة ملايين من الجنيهات خلال خمسة أيام واضطرت الحكومة إلى وقف الدفع بالذهب . وأراد هرتزوج التوفيق بين الآراء المتعارضة كما طالب البعض بتأليف وزارة قومية، فأدخل فى وزارته الجنرال سمطس وخمسة من حزبه ، وبذلك تألفت وزارة قومية أحرزت

نجاحا ساحقا فى الانتخاب التالى . ثم قررت الحكومة نبذ عيار الذهب وبدأ الرواج يعود إلى البلاد .

كان الدكتور مالان Malan معارضا فى ذلك الائتلاف وفى سنة ١٩٣٤ انشق وألف ما أطلق عليه «الحزب الوطنى المتطهر» أى المتطهر من العناصر غير الأفريكانية؛ وكون هرتزوج وسمطس الحزب المتحد United Party بزعامة الأول وهكذا دب الشقاق فى الجبهة الافريكانية للمرة الثانية .

إلا أن الائتلاف سرعان ما تحطم عند نشوب الحرب العالمية الثانية بسبب رغبة هرتزوج البقاء على الحياد المشوب بالعطف بينما رأى سمطس الانضمام إلى الحلفاء ، وانتصر رأيه وشكل الوزارة . وكان أنصار مالان من مؤيدى الحياد أملا فى أن يترتب على انتصار ألمانيا انفصال الاتحاد عن بريطانيا ؛ كما أنهم تأثروا بالانتصارات الأولية التى أحرزتها ألمانيا وقالوا بضرورة توليهم الحكم حتى يتسنى لهم الوصول إلى تسوية مناسبة عند انتهاء الحرب . وإذ تحطم الائتلاف عاد هرتزوج ومالان إلى العمل سويا واتفقا على تكوين «الحزب الوطنى المتحد من جديد» Reunited National Party ولكن سرعان ما انفصل الرجلان وكون هرتزوج الحزب الأفريكانى The Afrikaner Party الذى تولى رآسته الدكتور هافنجا N.C.Havenga عند وفاة هرتزوج ، والذى أصبح وزيرا للمالية فى وزارة مالان فيما بعد . أما حزب سمطس المتحد فقد نجح فى انتخابات عام ١٩٤٣ وظل فى الحكم حتى عام ١٩٤٨ .

وشهدت الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية نذيرا خطيرا بالنسبة إلى المستقبل إذ ظهر على مسرح السياسة فى الاتحاد عامل جديد . ذلك أن الجيل الأخير رأى زيادة كبيرة ومرغوبا فيها للغاية فى عدد المدارس والكليات . ونظرا لوجودها بصفة خاصة فى المناطق التى تغلب عليها اللغة الافريكانية فإنها ملاى بهيئات تدريس تنتمى إلى المهد الجديد . ولكن الشباب الذى تخرج فى هذه المعاهد وبخاصة فى الكليات الجامعية التى تغلب عليها اللغة الأفريكانية لم يجد المستوى المناسب له لافتقاره إلى المواهب التى تؤهله لممارسة التجارة أو الصناعة ، وربما كذلك إلى الرغبة أو الوسيلة للعودة إلى الأرض كانت النتيجة تضخما فى عدد الموظفين والمدرسين والمحامين وهى المهن الثلاث التى هرع إليها الخريجون . وأحسوا بالخيبة والاخفاق إذ يوضعون فى مراكز غير مثمرة ، وبذلك تكون منهم شىء خطير أشبه ببروليتارية

من ذوى العاطف السوداء ، وهى بروليتاريا كانت – كما فى أى مكان آخر – تربة خصبة للمبادىء الفاشية[1] ؛ وهذا الاتجاه كان معاديا للديموقراطية وغير الأوربيين .

وثمت قوة أخرى كان لها أثرها فى الموقف فى إتحاد جنوب إفريقية وفى تقوية الإتجاهات المعادية للافريقيين والملونين . إن تأخر تطور البلاد الإقتصادى كان معناه أن اضطر الإفريكانر إلى مواجهة أصعب عمليات إعادة التوازن المعروفة فى العالم باسم الإنقلاب الصناعى . وحتى بالنسبة إلى الأرض ذاتها ولد الإنتاج من أجل أسواق مناطق التعدين صعابا خاصة ، فارتفعت أثمان الأرض وبدأ الملاك يلقون صعوبة البقاء فى ظل الظروف التنافسية بسبب إستخدامهم للاساليب القديمة ، وأفلس عدد كبير من أصحاب الأراضى . ولكن الأهم من هذا أن الثورة الزراعية بعد أن بدأت ترتب عليها ان فقد عدد كبير من الأوربيين مورد الرزق فتدفقوا على المدن حيث إصطدموا بالأجور الواطئة التى يتقاضاها الإفريقيون . هذه الفئة التى قدر عددها فى عشية الحرب العالمية الثانية بنحو ٣٠٠٫٠٠٠ هى التى يطلق على أفرادها إسم « البيض الفقراء » . لقد قبلوا أدنى الأجور وأحط الأعمال وهبط مستوى معيشتهم وتدهورت أخلاقهم وأصبحوا من العناصر التى أقلقت بال الحكومات المتعاقبة التى حاولت مساعدتهم عن طريق فرض أجور أعلى مما يستحقون ، بالرغم من إعتراض رجال الصناعة . هؤلاء « البيض الفقراء » ظنوا أن الحل الوحيد لمشكلتهم إنما يكون بتشديد القيود على الإفريقيين وإبعادهم كلية عن العمل فى المناجم والصناعات ، وبذلك كانوا من أشد المؤيدين للسياسة العنصرية التى تبناها الحزب الوطنى . ولقد أخطأ أولئك البيض فى نظرتهم ولو كانت لهم قيادة واعية لأدركوا أن مصالحهم متماثلة مع مصالح الإفريقيين وأن سوء حالة الفريقين مرده الحقيقى حرص المصالح الكبيرة على إجتناء أكبر الأرباح . إن العامل الإفريقى وزميله الأبيض الفقير فى وضع متماثل يفرضه عليهما نظام إقتصادى إحتكارى ، ومنطق المصلحة المشتركة يقضى باتفاقهما وتعاونهما ، ولو تحقق ذلك لأمكن تجنب الكثير من الشرور التى أصابت الإفريقيين دون أن تؤدى إلى تحسين حالة « البيض الفقراء » .

وشهدت الفترة الواقعة بين الحربين تقدما واضحا فى الصناعة فارتفع عدد المنشئات الصناعية من ٢٠٠٠ إلى ٩٠٠٠ ، وزاد الإنتاج أربع مرات ، وتضاعفت الصادرات

(١) W.M. Macmillan : Africa Emergent, pp. 324–5.

والواردات ، كما زادت شبكة الخطوط الحديدية بنسبة الربع . وجاءت الحرب العالمية فأدت إلى زيادة حدة التصنيع ، واشتدت حاجة الصناعات إلى الأيدى العاملة ، وتدفق الألوف من الإفريقيين بالرغم من القيود التى يتعرضون لها ، واشتدت منافستهم.

بدء الحركة الوطنية فى صفوف الأفريقيين :

بالرغم من السياسة التعسفية التى سارت عليها حكومة الاتحاد فإن الفترة الواقعة بين مولد اتحاد جنوب أفريقية ونشوب الحرب العالمية الثانية شهدت التطور الرسمى للحركة الوطنية فى صفوف الإفريقيين . كان قانون الأراضى الصادر عام ١٩١٣ صدمة عنيفة لهم وكان رد الفعل تكوين « المؤتمر الوطنى الإفريقى » African National Congress فى السنة ذاتها . وفى السنة التالية أرسل المؤتمر وفدا إلى لندن لطلب مساعدة الحكومة البريطانية ولكنها أوضحت أنها لا تستطيع عمل شىء لأن الاتحاد دولة مستقلة ذات سيادة . وأصاب المصير نفسه وفداً آخر فى عام ١٩١٦ .

راح المؤتمر ينظم صفوفه وتدفق عليه الأهلون بسرعة وبأعداد كبيرة ولكن القيادة — وتمثل نوعا من البورجوازية الصغيرة — سرعان ما نالت الاحتقار بسبب عدم التجائها إلى العمل المباشر . وفى هذه الآونة أنشأ كليمنت كادالى Clement Kadalie ، وهو من أبناء كينيا ، منظمة ذات طابع كفاحى عرفت باسم « نقابة عمال الصناعة والتجارة » فكانت أول نقابة من الإفريقيين فى الاتحاد . ولكن دب التنافس وقامت منظمات أخرى ولذلك حين تقدم هرتزوج بمشروعات القوانين بعد نجاحه فى انتخابات عام ١٩٢٩ لم تكن أمامه مقاومة منظمة تقف فى وجهه . وهنا وجه جاباڤا Japava — من زعماء المؤتمر — الدعوة إلى اجتماع عاجل فى بلو مفنتين Bloemfontein (ديسمبر ١٩٣٥) وأسفر الاجتماع عن تكوين « مؤتمر جميع الإفريقيين » الذى أصبح الجبهة المتحدة التى تمثل شعب البانتو .

وعمل المؤتمر على أن تتعاون معه جميع العناصر الملونة فبدأ بتكوين « حركة الوحدة بين غير الأوربيين » على أساس برنامج يتضمن النقاط الآتية :

١ — حق كل مواطن (من الذكور والإناث) بلغ سن الحادية والعشرين من العمر فى التصويت وترشيح نفسه للبرلمان وغيره من الهيئات التمثيلية .

٢ - تقرير التعليم الإجبارى المجانى لجميع الأطفال حتى سن السادسة عشرة .

٣ — عدم الاعتداء على شخص الفرد وبيته وحياته الخاصة .

٤ — حرية إبداء الرأى والصحافة وتكوين الجمعيات وعقد الاجتماعات .

٥ — حرية التنقل واحتراف أية مهنة أو حرفة .

٦ — المساواة التامة فى الحقوق دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس (sex) .

٧ — إعادة النظر فى مسألة الأرض والقانون الجنائى ونظام الضرائب وتشريعات العمل على ضوء المبادىء السابقة .

غير أن محاولة توحيد الجهود لم تنجح إذ رفض التعاون معها الحزب الممثل للهنود The East Indies National Congress of South Africa الذى كانت تسيطر عليه البورجوازية الهندية والتى خيل لها أن موقف المعارضة الذى تتخذه قد يفلح فى حصولها على بعض الامتيازات من الأغلبية الأفريكانية . وهكذا وقعت فى الخطأ الذى ارتكبه البيض الفقراء والملونون . لم تدرك هذه البورجوازية الهندية أن مصالح الملونين متماثلة وأن الأفريكانر يعنيهم تفرق كلمة غير الأوروبيين . وقد أثبتت الأحداث فى السنوات التالية خطأ الحزب الهندى وكلفه ذلك غاليا .

الفصل الخامس

الفاشية البيضاء

ليست التفرقة العنصرية بجديدة فى اتحاد جنوب إفريقية ، ولكن تطبيقها تميز بالحدة والعنف منذ أن ولى الحكم رجال الحزب الوطنى بزعامة الدكتور مالان بعد نجاحهم فى الانتخابات التى أجريت عام ١٩٤٨ . ففى عام ١٩١١ صدر قانون المناجم والمصانع ويخول الحكومة سلطة إصدار شهادات الكفاية فى المهن الحاذقة فى صناعة التعدين والهندسة ، وبدأ تطبيقه عام ١٩٢٣ حين اقترحت الحكومة منع الإفريقيين من الحصول على تلك الشهادات . وعرض الأمر على المحاكم فقررت أنه خارج اختصاصها وهنا صدر قانون حاجز اللون الشهير عام ١٩٢٦ ويمنع الإفريقيين من مزاولة عدد كبير من المهن والحرف فى صناعة التعدين(١) . وفى سنة ١٩١٣ صدر قانون الأراضى الذى يحرّم على الإفريقيين شراء الأرض خارج المعازل reserves ؛ ولما رأت المحاكم أنه لاينطبق على إقليم الرأس أزيل الاستثناء بتشريع جديد Natives Trust and Land Act عام ١٩٣٦ .

وكان هرتزوج أول من حاول وضع سياسة متماسكة لتحقيق مبدأ التفرقة وبخاصة فى الناحية السياسية بعد أن ثبت استحالة ذلك فى الميدان الاقتصادى وشئون الخدمة المنزلية لاستحالة استغناء الأوربيين عن العمال والخدم الإفريقيين . فأعد عام ١٩٢٦ برنامجاشاملا يقضى بإخراج الإفريقيين فى إقليم الرأس من القائمة الانتخابية على أن يشترك جميع الإفريقيين بالاتحاد فى انتخاب مجلس تمثيلى خاص بهم ، وأربعة أعضاء فى مجلس الشيوخ . وفى الوقت نفسه تعمل الحكومة على أن توفر لهم مساحات أخرى من الأرض . ولما كان الأمر يتطلب موافقة المجلسين بأغلبية الثلثين طبقا للدستور كما أوضحنا ولم تكن الظروف مواتية حينذاك فإن البرنامج وضع فى قائمة الانتظار .

---

(١) ظل مقصورا على صناعة التعدين إلى أن صـدر قانون التوفيق الصناعى Industrial Conciliation Act عام ١٩٥٦ . وبمقتضى القانون الأخير والتعديلات التى ادخلت عليه فيما بعد صارت لوزير العمل سلطة غير مقيدة فى أن يحتفظ لأعضاء أى جنس بأى عمل أو بأية مجموعة من الأعمال والمهن .

وفى سنة ١٩٣٦ عرضت السياسة المقترحة على البرلمان ، ولكن الأخير لم يصدق على القوانين إلا بعد أن قبل هرتزوج بقاء حق الإنتخاب للافريقيين بإقليم الرأس على أن تكون لهم قائمة مستقلة ، وسمح لهم بانتخاب ثلاثة من الأوربيين لتمثيلهم فى مجلس النواب . ونصت القوانين على موضوع المجلس التمثيلى الإفريقى ومسألة زيادة مساحة الأرض التى أنشىء لها صندوق خاص يتولى الشراء . ثم تكون المجلس Natives Representative Council من ١٢ إفريقيا بالانتخاب ، ٤ إفريقيين بالتعيين ، ٥ من الموظفين الاوربيين ، على أن يرأسه وزير شئون الوطنيين .

إلا أن المشكلة زادت حدة بسبب التطور الصناعى وقيام المدن وتضخمها نتيجة للحرب العالمية الثانية ، وتدهور المعازل ، ويقظة الإفريقيين السياسية ، ورفض المجلس التمثيلى التعاون إذ كان سلبيا من أية سلطات حقيقية .

استغل الحزب الوطنى تلك الظروف ووجد فى التهديد « بالخطر الأسود » ورقة رابحة فى المعركة الانتخابية القادمة ، وشكل لجنة لوضع السياسة التى تعرض على الناخبين ومن هذه اللجنة نبتت كلمة Apartheid المشهورة ومعناها الفصل أو العزل ، وهى كلمة غامضة تحتمل الكثير من التفسيرات والتحليلات . إلا أن الهدف الأخير لهذه السياسة يمكن أن نستشفه مما قاله الدكتور فيرفورت أمام المجلس التمثيلى فى ديسمبر عام ١٩٥٠ حيث أعلن أن الأوربيين لا يطالبون بالسيطرة على كل جنوب إفريقية وأنما على الأراضى والمناطق الخاصة بهم . ثم ألمح إلى التطور الزراعى والصناعى الذى ينتظر أن يتحقق تحت إشراف الأوربيين ورؤوس أموالهم ، فى المعازل التى يمكن فى الوقت المناسب أن تبلغ مرحلة الاكتفاء الذاتى والحكم الذاتى . ومعنى هذا أن مبدأ العزل يهدف إلى قيام دول بانتوية أو دولة بانتوية .

والسياسة المشار إليها مستحيلة التحقيق وتتجاهل الحقائق الاقتصادية ، بل والمصلحة الاقتصادية للأوربيين أنفسهم . إن المعازل الحالية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من المساحة الكلية ويقيم بها ٣٫٦٥١٫٠٠٠ إفريقى طبقا لبيانات وزارة شئون الوطنيين فى تقريرها عام ١٩٥٧ . وقد تدهورت إلى حد بعيد بحيث تعجز عن إشباع حاجيات سكانها ولقد أشارت لجنة توملنسون فى تقريرها عام ١٩٥٤ إلى أن إعادة الاستقرار إلى المعازل تتطلب إنفاق ٣٥ مليونا من الجنيهات بخلاف ما يعقب

ذلك من مبالغ طائلة للتعمير والإنشاء . فإذا ذكرنا أن عدد الإفريقيين بالمناطق المدنية ٢٫٦٢٢٫٠٠٠ طبقا لإحصاء عام ١٩٥٧، اتضح استحالة اتساع المنازل الحالية بحيث تستوعبهم إذا قرروا العودة إليها أو أرغموا على ذلك . أما إذا أريد توسيع مساحتها على حساب البيض فأن الأخيرين يعارضون معارضة شديدة . ولقد اقترحت اللجنة المشار إليها سبع مناطق منها محميات سوازيلاند وباسوتولاند وبشوانالاند ولكنها مناطق فقيرة وتتبع بريطانيا .

أضف إلى هذا أن العدد الضخم من الإفريقيين العاملين بالمناطق الصناعية والمدن قد استقر فيها وأصبح جزءا منها ومن اقتصادها وليس من الميسور إرغامهم على العودة إلى المنازل . ولو فرض المستحيل وقرروا العودة فان معنى هذا أن يصاب اقتصاد الاتحاد بالدمار الشامل حين يفقد اليد العاملة وهو الذى لا يجد كفايته منها فى الاتحاد نفسه فيعمد إلى الحصول عليها من المناطق والأقاليم المجاورة.

ويدرك دعاة التفرقة هذه الحقيقة فيقولون إنهم لا يعتزمون الخلاص من الإفريقيين العاملين فى الصناعة وغيرها ولكنهم سيستبقوهم كأشخاص مهاجرين بصفة مؤقتة . وهذا وضع بعيد عن الحقائق العملية لأن هؤلاء الإفريقيين لن يرضوا بمثل هذا المركز وإنما سوف يطالبون بالحقوق السياسية والمساواة مع الأوربيين .

ولو تحقق ما ألمح إليه فيرفورت عن التنمية الزراعية والصناعية والحكم الذاتى فإن الدولة أو الدول البانتوية إذا ما استغلت مواردها الزراعية حسب الأساليب الفنية الحديثة وأقامت الصناعات المختلفة فأنها سوف تصبح منافسا خطيرا للاقتصاد الأوربى نظراً لرخص الأيدى العاملة . ولو أنها حصلت على الحكم الذاتى فإنها لن تقف عند هذا الحد بل لا بد أن تطلب الاستقلال وبذلك يجد القسم الأوربى إلى جواره جارا كثير العدد وله إمكانياته مما يجعل وجود الأوربيين فى خطر وقد ينتهى الأمر بطردهم من القارة .

الواقع أن هذه السياسة أيا كانت صورتها إنما تتجاهل حقيقة أساسية . إن الإفريقيين هم أهل البلاد الأصليون[1] وهم الأغلبية الساحقة وأى حل يجب أن

---

(١) يزعم بعض الأفريكانر أنهم وفدوا إلى اتحاد جنوب إفريقية قبل الأفريقيين إلا أن هناك دليلا واضحا من كتابات البرتغاليين الأوائل ومن الأبحاث الاركيولوجية =

يقررونه بأنفسهم ، وعلى الأوربيين أن يقبلوا البقاء شأنهم فى ذلك شأن أية أقلية أجنبية فى بلد آخر .

فلسفة التفرقة

أشرنا إلى اللجنة التى شكلها الحزب الوطنى لرسم السياسة التى سوف يتقدم بها إلى الناخبين . وقد استهل الدكتور مالان الحملة الانتخابية بإصدار بيان يلقى ضوءاً كافيا على فلسفته والسياسة التى يعتزم إنتهاجها فى حالة وصوله إلى الحكم . ومن البيان نقتبس العبارات الآتية :

«هل سيكون فى استطاعة العنصر الأوربى الاحتفاظ بسلطانه ونقائه وحضارته ، بل وهل يريد ذلك ، أم أنه سوف يطفو فوق سطح المحيط الأسود من شعب جنوب إفريقية غير الأوربى حتى يختفى إلى الأبد فى غير شرف ؟ » . وأراد أن يربط بين الحركة الوطنيـة والشيوعية فقال « وكنتيجة المؤثرات الأجنبية وبخاصة الإثارة الشيوعية فإن المطالبة بإزالة حواجز اللون واجراءات العزل تزداد قوة وشدة ووعيا ، وليس لذلك من معنى سوف أن الجنس الأبيض سيفقد مركز السيطرة وأن جنوب إفريقية سوف يضطر — عاجلا أو آجلا — إلى أن يحتل مركزا بين شعوب العالم من الملونين »

ثم هـدد الإفريقيين بحرمانهم من الامتياز الوحيد الذى تبقى لهم وهو اختيار ثلاثة من الأوربيين لتمثيلهم فقال : « ونظرا لوجود وطنهم القومى بالمنازل فلا يمكن للوطنيين فى المنطقة الأوربية أن يطالبوا بالحقوق السياسية ولذلك يجب إلغاء تمثيلهم الحالى فى البرلمان وفى المجلس المؤقت بإقليم الرأس » .

وأسفرت نتيجة الانتخابات (مايو ١٩٤٨) عن فوز الحزب الوطنى بسبعين مقعدا والحزب الأفريكانى بتسعة مقاعد ، وحصلت المعارضة على ٧٤ مقعدا (٦٥ الحزب المتحد ، ٦ حزب العمال ، ٣ يمثلون الأفريقيين) . وبعد ثلاث سنوات اندمج الحزبان الأولان وتكون منهما « الحزب الوطنى » وصار مالان زعيما له .

= والانثروبولوجية الحديثة على أن الأفريقيين كانوا يعيشون فيما هو الآن بقية الاتحاد منذ عام ١٥٠٠ على الأقل » .

Leo Marquard, opt. cit., p. 1.

تولى « الحزب الوطنى » الحكم ، وتألفت وزارة جديدة ليس فيها عضو واحد يمثل الأقلية الانجليزية ، الأمر الذى يحدث لأول مرة منذ قيام اتحاد جنوب إفريقية فى عام ١٩١٠ ؛ فكان ذلك نذيراسيئا باتباع سياسة تستهدف فرض سيطرة الأفريكانر الكاملة على البلاد ، بمايتبعها من اتجاه نحو إقامة النظام الجمهورى من جهة ، والشدة فى تنفيذ السياسة المعادية لغير العناصر البيضاء . وفى عام ١٩٥٣ أجريت الانتخابات من جديد وحصل الحزب على الأغلبية فى المجلسين . وتعتبر هــذه الانتخابات نقطة تحول بالغة الأهمية والخطر فى تاريخ البلاد لأنه « بإزالة إمكانية وجـــود معارضة برلمانية جديدة صار الطريق ممهدا إلى الدكتاتورية السافرة » . (١)

ولقــد أحسن الدكتور مالان استغلال حركة « ماو ماو » ، وراح يدعو إلى تأييد مبادئه خشية امتــداد تلك الحركة إلى الاتحاد والقضاء على الرجل الأبيض .

والدكتور مالان رجل متعصب لقومه وكنيسته إلى أبعد الحدود ويشعر بعداء كامن فى قرارة نفسه ازاء الأفريقيين والملونين ، ويهدف إلى أن يجعل الجماعة البريطانية ذات المصالح الاقتصادية الكبيرة فى مركز ثانوى بإبعادها عن المشاركة فى الحكم . ولما مات خلفه فى رآسة الوزارة ستريد يوم (ديسمبر ١٩٥٤) ، ذلك الرجل الذى لم يغادر بلاده ويرى العالم الخارجى إلا مرة واحدة عام ١٩٥٤ الأمر الذى جعله سياسيا ضيق الأفق ، لايستطيع تفهم مغزى التطورات العالمية ، ولايستطيع أن ينظر إلى الأمور إلا من الزاوية المحلية الضيقة ومن وجهة نظر واحــدة ، هى وجهة نظر المجموعة الأفريكانية التى ينتمى إليها . ولقد كان خــلال الحرب العالمية الثانية من أنصار المحور لأنه مثل مالان ممن آمنوا بالفلسفة النازية وممن نظروا بعين الاحتقار إلى النظم الديمقراطية الحرة . ومن ناحية المشكلة العنصرية كان أشد تطرفا من سلفه ، فهو لايدعو إلى التفرقة فحسب ، وإنما يطالب بأن تكون للرجل الأبيض السيادة الكاملة (٢) والرجل الأبيض عنده هو من ينتمى إلى الأفريكانر وحــدهم . أما الانجليز القيمون فى البلاد فمن عناصر افسادها ولن يتم اخضاعهم الا باقامة النظام الجمهورى وقطع الصلات التى تربط البلاد ببريطانيا .

John Gunther , opt . cit , p . 450 (1)

(٢) لمناسبة مشروع قانون حرمان الملونين من حقوقهم السياسية قال إن الغرض منه لإتاحة الفرصة للرجل الأبيض فى جميع أنحاء البلاد كى يحتفظ بسيطرته على الحكم وليعمل على أن تبقى هذه البلاد للرجل الأبيض .

وفى أعقـــابه جاء رئيس الوزراء الحـــالى الدكتور هنريك فيرفورت ، Dr Henrik Frensch Verwoerd وتتمثل فيه الفلسفة الأفريكانية فى أشد صورها تطرفا بحيث يريد أن يخصص لـكل من الافريقيين والملونين والأسيويين منزلة خاصة فى المجتمع وفيها تتولى الحـكومة تقرير ما يتصل بإقامة أفراد كل مجموعة وتنقلاتهم والأعمال التى يزاولونها ، بل والشراب الذى يتناولونه . وخلال السنوات الثمان التى عمل فيها وزيرا لشئون الوطنيين (الإفريقيين) مع كل من مالان وستريديوم ، كرس كل جهده لوضع التشريعات والنظم التى تسير قدما بسياسة التفرقـة العنصرية . وأثناء الحرب العالمية الثانيـة تولى تحرير جريدة الحزب Die Transvaler الموالية للنازى . ومن العجيب بالنسبة إلى أمثال هؤلاء الأفراد المتعصبين تعصبا أعمى لفكرة يعتنقونها أنهم لايستطيعون أن ينظروا إلا إلى وجهها الذى يلائمهم ولذلك نجد فيرفورت على أثر الأحداث الدامية التى وقعت فى شارب فيل يقول «إن البانتو متمسكون بالنظام وموالون للحكومة ، فهم يفهمون أننا نفـكر فى مصالحهم » كأنما مايتفق مع مصالحهم وهم الأغلبية الـكبيرة أن يحرموا من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأن يراد إبعادهم إلى المناطق الداخلية التى لاتتوافر فيها مقومات الحياة .

وممن يحتملون مسئولية هذه السياسة فرنسوا كريستيان إرازمس وزير العدل فى وزارة فيرفورت ، والذى إختاره مالان وزيرا للدفاع سنة ١٩٤٨ . ورغبة فى تنفيذ السياسة العنصرية راح يتحدث عن خطر الشيوعية ولـكنه فى الحقيقة كان يعتبر العدو الذى صيغ القانون من أجله ليس الشيوعية وإنما الشعب الأفريقى نفسه .

ومنذ عام ١٩٥٥ والشئون الخارجية فى يد Eric Hendrik Louw الذى كثيرا ما انسحب من اجتماعات الهيئات الدولية كالجمعية العامة واليونسكو وغيرهما لأن الشعوب المجتمعة كانت من « الوقاحة » بحيث تنتقد سياسة التفرقة العنصرية . وفى الاحتفال بالذكرى العاشرة لقيام « الأمم المتحدة » فى عام ١٩٥٥ قال « لو أن المارشال سمطس استطاع أن يتنبأ بالمدى الذى ستسير إليه الأمم المتحدة فى التدخل فى الشئون الداخلية لأحد الأعضاء ، فإنى مقتنع بأنه ما كان ليوافق أبدا على أن يصبح جنوب إفريقية عضوا » . وهـو بدوره من المؤمنين بالنازية حتى أنه أيد دعـاويها بشأن اعادة المستعمرات التى تنازلت ألمانيا عن كل ما لها من حقوق فيها فى مؤتمر فرساى .

وإلى هؤلاء ينضم المستر سوارت Charles Robberts Suart والذى شغل منصب وزير العدل مدى أحد عشر عاما إلى أن عين حاكما عاما للاتحاد ، وهكذا يمثل ملكة بريطانيا أحد الدعاة إلى النظام الجمهورى . وكانت له سلطات لا حدود لها فى القبض على من يشاء فى ظل قانون مكافحة الشيوعية . وهو الذى وسع نطاق النظام الذى بمقتضاه يجرى تسليم المقبوض عليهم من الإفريقيين إلى ملاك الأراضى البيض ليعملوا عندهم بالقهر والإرغام .

أما جان دى كليرك وزير العمل والسكرتير العام للحزب الوطنى فيمكن أن نستشف فلسفته مما قاله فى خطاب له بأن هناك أخطاراً أربعة يجب أن يحذر مواطنيه منها وهى : (١)

١ — « الخطر الأسود » ، فغير الأوربيين فى أفريقية آخذون فى الاستيقاظ والمطالبة بأن يكون لهم رأى فى الحكم .

٢ — « الخطر الأحمر » أى الشيوعية .

٣ — « الخطر الأصفر » فأفريقية مكان يريد أن يثب إليه الملايين من الهنود .

٤ — « والخطر الأبيض » ويقصد به الانقسام الحادث بين الأوربيين . أولئك يمثلون الفلسفة العنصرية فى أقبح صورها وأشدها تطرفا ، وجميعهم رجال «الحزب الوطنى » الذى يلى الحكم منذ انتخاب عام ١٩٤٨ .

ويمثل المعارضة « الحزب المتحد » ويتزعمه الآن ستراوس Jaeobus Gideon Nel Strauss ويمثل معظم الذين ينطقون بالانجليزية . ولكنه ضعيف إذ لا يتجاوز عدد أعضائه فى البرلمان الأربعين . (٢) أما مبادؤه فتتلخص فى تأييد التفرقة فى المجالين السياسى والاجتماعى ونبذها فى الناحية الاقتصادية . وهذه السياسة غير عملية إذ من المستحيل فصل هذه الجوانب الثلاثة من حياة الفرد . فلو أن الإفريقى والملون والآسيوى حصلوا على المساواة الاقتصادية فى الفرص فهذا يستتبع حتما اشتراكهم فى إدارة شئون البلاد وأن يعاملوا فى الحياة الاجتماعية معاملة متماثلة . ولقد أضعفت المعارضة نفسها وأساءت إلى سمعتها حين أيدت حكومة فيرفورت عند اعلان حالة الطوارىء . ان هذا التأييد حطم هذه المعارضة فهى لا تختلف عن الحزب الحاكم من حيث الأهداف والأساليب ؛ وإذا كان البعض من المراقبين فى داخل الاتحاد

(١) جون جنتر : داخل افريقية ، ص ٤٧١ .

(٢) عدد أعضاء الجمعية الآن (١٩٦٠) ١٤٢ عضوا .

أو خارجه تصوروا إمكان اجراء انتخابات يخرج منها الحزب المتحد بالأغلبية أوقيام ائتلاف حزبى لتأليف وزارة جديدة بما يمهد السبيل لتعديل فى السياسة المتبعة فان الأمل أصبح غـــير ذى موضوع . وندرج فى المعارضة « الحزب التقدمى » وتتضمن مبادؤه :

١ — الإيمان بنظام المشروع الخاص مع قـدر كاف من تدخل الدولة لـكفالة العمالة الـكاملة وتحقيق مستوى معقول من المعيشة .

٢ — حل المشكلة العنصرية عن طريق نظام الانتخاب المخصص بما يؤدى إلى قيام المجتمع المتعدد الأجناس والذى لا يطغى فيه عنصر على الآخر .

تطبيق سياسة التفرقة :

والقيود التى فرضت على غير الأوربيين من أهل الأتحاد تضمنتها طائفة كبيرة متداخلة أو متكاملة من القوانين والتعديلات الـكثيرة التى أدخلت عليها . فحرية دخول غير الأوربيين إلى المدن قيدها قانون المناطق المدنية لعام ١٩٤٥ ، وقانون تسجيل السكان الصادر فى عام ١٩٥٠ . وفى السنة الأخيرة صدر Group Areas act ويخول الحـكومة سلطة تعيين المناطق السكنية لمختلف الطوائف العنصرية وإعادة تحديدها واتخذت السلطات اجراءات عدة بقصد اخراج الافريقيين من ضواحى المدن الـكبيرة ، ثم يعاد توطينهم فى مناطق منعزلة وبعيدة عن غيرها المخصصة للطوائف الأخرى . ولهذا صدر فى يونية من عام ١٩٥٤ قانون اعادة توطين الوطنيين والذى على أساسه تقرر إبعاد حوالى ٦٠٫٠٠٠ من الأفريقيين بمدينة جوها نسبرج. وهذا الطرد الاجبارى بدأ فى فبراير عام ١٩٥٥ حين قامت حملات من قوات البوليس والجيش بإخراجهم . وفى الوقت نفسه عمدت حكومة الأتحـــاد إلى تقييد حق غير الأوربيين فى امتلاك الأرض ، فقانون Group Areas Act لعام ١٩٥٠ يحرم على «الوطنيين» والملونين شراء أى عقار ثابت فى الجهات غير المخصصة لسكناهم (المادة الخامسة) . ونظرا لحرمان الأغلبية الساحقة من الأرض فأنهم يكدسون فى المعازل . وتدل الاحصائيات على أن هذه الأغلبية لا تملك سوى ١٢٫٩٪ من المساحة الـكلية ، والأراضى المخصصة لهم فقيرة وتعوزها المياه ، وبالاضافة إلى الأساليب البدائية المستعملة فى الزراعة ، نجد مدى قسوة الحياة وحدة الفقر الذى يعيش فيه الافريقيون .

ويملك البيض الأراضي الباقية . ومما يلفت النظر أن أكثر من ٧٠٪ من الأراضي عبارة عن مزارع كبيرة مساحة الواحدة منها تزيد على ١٠٠٠ مورجن[1] ، بينما ١٥٪ من مزارع مساحة الواحدة منها عشرة آلاف مورجن فأكثر . هذه القيود المفروضة بصدد الأرض وسوء حال الوطنيين يدفع بالألوف منهم إلى أن تبيع ما تملك من قوة عمل بأى أجر .

ولقد اضطرت اللجنة التى شكلت لبحث أجور العمال الافريقيين فى مناجم الراند إلى الاعتراف بأن أعدادا كبيرة من الوطنيين الذين يقيمون فى المنازل مضطرون إلى البحث عن عمل خارجها .

وحرية اختيار الحرفة أو المهنة التى يزاولها غير الأوربيين مقيدة . فقانون المناجم والمصانع لعام ١٩١١ والمعدل فى سنة ١٩٢٦ منعهم من مزاولة الأعمال الحاذقة . وفى سنة ١٩٥١ صدر قانون Native Building Workers Act ويقضى بعدم استخدام الافريقى فى العمل الحاذق داخل منطقة مدنية بغير إذن خاص من وزير العمل ووزير الأشغال العامة . ولهذا فالأغلبية الساحقة من العمال غير الحاذقين من غير الأوربيين وبخاصة الافريقيين ؛ ففى سنة ١٩٥٤ مثلا كان ٨٢٪ من العمال فى الصناعة والزراعة وصيد الأسماك والتجارة من غير البيض . وطبقا للاحصائيات الرسمية عن سنة ١٩٥٥ كان عدد العمال البيض فى صناعة التعدين ٦٣,٠٠٠ مقابل ٥٠٨,٠٠٠ من غيرهم .

وقوانين العمل تفرض على العمال الافريقيين عبودية قاسية فالقانون يحرم عليهم أن يتركوا العمل بدون إذن صاحبه ، كما يجب عليهم الحصول على ترخيص من السلطات المحلية إذا ما أرادوا تغيير العمل الذى يزاولونه . والذين يبحثون عن عمل بدون اذن يعرضون أنفسهم للقبض عليهم والزج بهم فى السجون . وقانون Native Labour Regulation Act يعتبر « عدم الطاعة » من جانب العامل الافريقى جريمة والذى يشترك فى اضراب عرضة لعقوبة السجن لغاية ثلاث سنوات أو غرامة قدرها ٥٠٠ جنيه . وفرض العمل الاجبارى تنظمه اجراءات تشريعية أخرى فصدر عام ١٩٥٢ قانون بفرض بطاقة تحقيق شخصية واحدة تتضمن تفصيلات عن عقد العمل لصاحبه وبذلك يصبح فى إمكان السلطات الرقابة على الأعمال التى يقوم بها الإفريقيون . ومن

---

(١) المورجن Morgen يساوى ٢,٠٧ فدان .

هذه التشريعات التى تؤدى إلى توفير العمل الاجبارى ما صدر منها ضد «الكسل» و « التشرد » : وبمقتضاها يقبض على الافريقيين الذين تضطرهم قسوة ظروف الحياة بالمنازل إلى التوجه إلى المدن للبحث عن العمل ، وهنا تقرر المحكمة تسليمهم إلى ملاك الأراضى البيض للعمل عندهم وحيث الرقابة تكاد تكون معدومة . وطبقاً لتعديل[1] الفقرة ٢٩ من Native Consolidation Act الصادر سنة ١٩٤٥ للموظف المختص اذا رأى ما يدعوه إلى اعتبار شخص ما خاملا أو غير مرغوب فيه أن يقبض عليه وبدون أمر من الجهة القضائية المختصة . وفى هذه الحالة يرسل إلى أحدى مستعمرات العمل لمدة تصل إلى عامين أو يسلم إلى أحد رجال الأعمال . وقد أصدرت محاكم الاتحاد فى سنة ١٩٥٠ أحكامها على ٨٩٦٫٠٠٠ من الافريقيين والملونين. وهذه الأحوال السيئة كان لها تأثير واضح على وفيات الأطفال التى بلغت نسبتها ٢٠٩٫٩ فى الألف فى ١٢ من المدن الكبرى . وطبقاً لأرقام وزارة الصحة بالاتحاد فإن متوسط العمر بين الأفريقيين يقل عنه بين الاوربيين بما يتراوح بين ٢٥ ، ٣٠ سنة . وفى سنة ١٩٥٤ قام معهد جنوب أفريقية للعلاقات العنصرية بدراسة لحالة الافريقيين فى جوهانسبرج ، وطبقاً للتقرير الذى نشره نجد أن متوسط دخل الاسرة يقل بمقدار ٧ جنيهات عن الحد الادنى اللازم لعيش الكفاف وهو ١٥ جنيها فى الشهر . وكذلك تدل إحصائيات سلطات المدينة البلدية بعد دراسة دخول ٦٠٫٠٠٠ أسرة على أن ٦٥ ٪ منها لا تكسب هذا الحد الادنى .

وامتد التمييز إلى نطاق التعليم ، ولعل أخطر التشريعات فى هذا الصدد قانون تعليم البانتو Bantu Education Act الصادر عام ١٩٥٣ والذى بدأ تنفيذه إعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٤ . وعند تقديم مشروع القانون إلى البرلمان قال وزير شئون الوطنيين إن التعليم الذى يحصل عليه الناس يجب أن يشكلهم ويزودهم بالمعرفة التى تتلاءم والإمكانيات المتاحة لهم فى الحياة . وقضى القانون بنقل الإشراف إلى وزارة شئون الوطنيين ثم أصبح ذلك فى عام ١٩٥٨ من إختصاص وزارة تعليم البانتو . وفى سنة ١٩٥٤ كان حوالى ٩٠ ٪ من المدارس تابعا للارساليات الدينية وتتلقى معونة من الدولة فطلب منها أن تختار بين تسليم المدارس إلى الدولة أو الاحتفاظ بها مع إنقاص المعونة المالية ، وكذلك تسليم معاهد المعلمين أو إغلاقها

---

(١) فى سنة ١٩٥٢ .

نهائيا،واضطرت معظم الإرساليات إلى الرضوخ . وفى سنة ١٩٤٨ بلغ عدد التلاميذ الإفريقيين بالمدارس الإبتدائية والثانوية ١٫٢٥٠٫٠٠٠ وهذا العدد يعادل نصف الأطفال الذين بلغوا سن الالتحاق بالمدارس . ومن هذا العدد ٧٢٪ بالمرحلة الدنيا من المدرسة الابتدائية ، ٢٣ ٪ فى المرحلة الراقية منها والباقون بالمدارس الثانوية والمهنية . ومن أجل تنظيم التعليم وفق الفلسفة السائدة صدرت التعليمات بالاهتمام باللغات البانتوية وأصبح تدريسها إجباريا فى المدارس الإبتدائية على أن تعقبها المدارس الثانوية .

وفى عام ١٩١٦ أنشئت جامعة فى فورت هير Fort Hare (بإقليم الرأس) وكانت مواردها المالية من الإرساليات والتبرعات إلى جانب إعانة من الدولة ،وكان الغرض منها تعليم الإفريقيين مع السماح للآسيويين والملونين بالالتحاق بها ؛ وبلغ عددالطلاب الإفريقيين فيها٤٣٨ سنة ١٩٥٨ . وكانت هناك جامعتان مفتوحتين أمام الملونين فى كلية أخرى فى ناتال . ولقد بلغ عدد الطلاب الإفريقيين فى المعاهد الأربعة ١٤٨٠ طالبا سنة ١٩٥٨ . إلا أن الحكومة أرادت إلغاء تلك الكليات « المفتوحة » وقدمت مشروع قانون لهذا الغرض سنة ١٩٥٧ فلقى معارضة شديدة ولكنه صدر أخيرا فى عام ١٩٥٩ باسم قانون توسيع نطاق التعليم الجامعى ، ويقضى بإنشاء ثلاث كليات جامعية قبلية ، واحدة فى ناتال للزولو وأخرى فى ترنسفال لأبناء قبيلة سوذى والثالثة للملونين فى إقليم الرأس . هذا الاتجاه يتفق مع فلسفة حكام الاتحاد فى إنشاء دول بانتوية على أساس إحياء النظام القبلى . والفكرة خاطئة وغير عملية لأن نسبة كبيرة من الإفريقيين فقدت الصلة بقبائلها الأصلية ، كما أن القبلية القديمة لا تتفق مع النظام الاقتصادى الحاضر . أما جامعة فورت هير فصدر بشأنها قانون خاص فلم تعد معهدا جامعيا مستقلا وإنما وضعت تحت إشراف وزير تعليم البانتو .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، بل إن سياسة إبعاد غير الأوربيين تطبق فى مجالات أخرى ففى سنة ١٩٤٩ صدر قانون الزواج المختلط ، وأعقبه فى السنة التالية Immorality Amendment Act وهذان قانونان لامثيل لهما فى أية دولة تأخذ بأبسط أسباب الحضارة . فالأول يحرم الزواج بين الأوربيين وغيرهم . والثانى يعتبر أية علاقة جنسية بين الطرفين عملا غير مشروع أى أن الدعارة نفسها يجب ألا تتعدى الحواجز القائمة بسبب إختلاف اللون . معنى هذا أن علاقة جنسية غير شرعية بين إثنين

من البيض شيء لا يعترض عليه القانون بينما زواج سعيد بين أبيض وغير بيضاء (أو العكس) جريمة تستأهل العقاب . وقانون Separate Amenities Act لعام ١٩٥٣ يضفى طابع الشرعية على التفرقة فى المسائل الخاصة بالمحلات العامة ووسائل النقل وغيرها .

واشتدت وطأة السياسة لتشمل الملونين وعددهم ١٫٤٠٥٫٠٠٠ طبقا لإحصاء عام ١٩٥٧ أى ما يعادل ١٠ ٪ من مجموع سكان الاتحاد كله ، وكانوا يعيشون على علاقات طيبة مع الأوربيين فى إقليم الرأس ويحرصون على عدم إثارتهم ، فيمتنعون عن الاختلاط بهم فى نواديهم ومحلاتهم العامة ، كما أن البيض — رغبة فى إبعادهم عن التحالف مع الإفريقيين والهنود — كانوا يستخدمونهم فى كثير من الأعمال الإدارية البسيطة والحرف الحاذقة وكانت أجورهم أعلى نسبيا من أجور الإفريقيين . وأكثر من هذا كان لهم حق الانتخاب فى إقليم الرأس . بل إن الدستور لم يتضمن نصا يحول دون إنتخابهم لعضوية الهيئة التشريعية . ولكن حكومة الحزب الوطنى عبثت بهذا الحق . وهذا الإجراء كان ضربة لكبريائهم . وبرر قادة الحكومة الأمر بقولهم إن الامتياز المشار إليه لا معنى له من الناحية المنطقية ما دام لا يشترك فيه الإفريقيون وهم الأغلبية الساحقة من أبناء البلاد . والمنطق ينطوى على الشذوذ والمغالطة لأن حرمان الأغلبية خطأ وتطبيق المبدأ نفسه على غيرها إمعان فى الخطأ . وإذا قيل إن حرمان الأغلبية يدعو إليه الخوف من سيطرتهم على البرلمان وبالتالى على جهاز الحكم فإن الأمر لا ينطبق على الملونين الذين لا يتجاوزون ١٠ ٪ من مجموع سكان الاتحاد .

وأكثر من هذا راحت السلطات تخرجهم من كثير من الأعمال التى كانوا يزاولونها وتعين فيها الأوربيين ، وترتب على ذلك سخط الملونين وازدياد حدة التوتر العنصرى . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن إخراجهم من أعمالهم هوى بمستواهم وراحوا ينافسون الإفريقيين أنفسهم فى ميدان الأعمال البسيطة ذات الأجور الواطئة ، الأمر الذى نجمت منه حالة من الضيق الاقتصادى فى إقليم الرأس فى صفوف كل من الملونين والإفريقيين . وهذا يفسر اشتراك الملونين فى حوادث مارس ١٩٦٠ بينما لم يشتركوا فى العصيان المدنى مع الهنود عام ١٩٥٢ . والواقع أنهم يتحملون جانبا من المسئولية لقد فقدوا بالامتيازات التافهة التى كانوا يحصلون عليها من البيض ، و المنطق

يقضى بتعاونهم مع غير الأوربيين حتى تزول الحواجز وتتاح لهم فرص التقدم، وهذا ما أدركوه أخيراً ولذلك فالراديكاليون منهم يدعون إلى « جبهة موحدة » للوقوف فى وجه عدوان الرجل الأبيض .

وتقرير قائمة مستقلة للملونين فى إقليم الرأس أثار مسألة دستورية . فنى عام ١٩٥١ قدم مالان مشروع قانون بهـذا الشأن ولم يعبأ بالنص الذى يقضى بأن مثل هذا التعديل يتطلب أغلبية الثلثين فى اجتماع مشترك لمجلسى البرلمان . رفع أربعة من الناخبين الأمر إلى المحاكم ولـكن المحـكمة قضت بأنها غير مختصة بالنظر فى مشروعية القوانين التى يصدرها البرلمان ، فانتقل الأمر إلى محكمة الاستئناف التى قررت بأن القانون باطل . وإزاء ذلك تقدمت الحـكومة فى إبريل سنة ١٩٥٢ بمشروع قانون ينص على « محكمة عليا من البرلمان » تتـكون من جميع الأعضاء الذين يعقدون جلسة مشتركة فإذا أصدرت محكمة الاستئناف قرار بعدم مشروعية قانون برلمانى فإن الوزير المختص يحيل الأمر إلى لجنة قضائية من هذه المحـكمة العليا ، وللجنة أن تبدى الرأى الأخيرة بشأن إقرار حكم محكمة الاستئناف أو نقضه . وتضمن المشروع أن يكون ذا أثر رجعى حتى سنة ١٩٣١ وهى السنة التى صدر فيها قانون وستمنستر. وافق البرلمان على المشروع فى سنة ١٩٥٣ ولـكن محكمة الاسـتئناف اعتبرته غير دستورى أيضا ، وهنا عمدت الحـكومة إلى سبيل آخر لتتخلص من تلك الأزمات الدستورية التى يستغلها خصومها، فأصدرت قانونين عام ١٩٥٥ لا يتطلبان غير الأغلبية العادية ، والأول يقضى بزيادة عدد أعضاء محكمة الاستئناف من ٦ أعضاء إلى ١١ عضوا على أن تعقد الجلسة بحضورهم جميعاً . والثانى يمكن الحـكومة من زيادة أعضاء مجلس الشيوخ وبذلك يتسنى لها الحصول على أغلبية الثلثين ، وبعد أن تمت زيادة أعضاء المجلس الأخير توافرت الأغلبية المطلوبة لإقرار القانون الخاص بحق الملونين فى الانتخاب وفق قائمة مستقلة .

وواصلت حكومة الدكتور مالان وخلفائه سياسة التضييق على الجالية الهندية ، فنى عام ١٩٥٥ بدأ تنفيذ قانون يمنع الـكثيرين من أفرادها من أن يأتوا بأفراد أسراتهم من الهند ، وفى ناتال حيث يقيم ٨٥ ٪ من هنود الاتحاد كله . وحيث يشتغل مالا يقل عن الربع منهم فى مزارع السكر ومصانع تـكريره تطبق قوانين التميز التى تسد أبواب الحرف الحاذقة فى وجوههم . وقيد حق الهنود فى تملك

العقار الثابت بمقتضى قوانين صدرت فى عامى ١٩٤٦ ، ١٩٥٠ . والقانون الأخير Group Areas Act قال عنه المؤتمر الوطنى الهندى باتحاد جنوب أفريقية بأنه يهدف إلى طردهم من البلاد ، أما من ناحية الحقوق السياسية فهم محرومون منها ، ومحرم عليهم الإقامة فى دولة أورنج الحرة .

وكان من الطبيعى أن تحرص الحكومة على منع ظهور أية معارضة لسياستها العنصرية ومن هنا ابتدعت طائفة من التشريعات التى تحطم أبسط الحريات الأساسية للانسان ، ففى سنة ١٩٥٠ صدر Suppression of Communism Act وبمقتضاه صار لوزير العدل الحق فى أن يصم أى شخص مهما كان بتهمة الشيوعية سواء أكان شيوعيا أم لم يكن ، وبذلك يحرم من الوظائف العامة. واستخدم ذلك القانون لتعقب كل حركة تهدف إلى المطالبة بتغيير الأوضاع أو تحسين المستويات التى يعيش فيها الناس. وكذلك — فى ظل القانون — لوزير العدل وبقرار صادر منه أن يمنع أى رجل أو امرأة أو طفل فى الاتحاد من العيش أو ممارسة العمل فى أية مدينة أو محلة أخرى بالاتحاد، وتقييد التنقل يراد به الحيلولة دون اتصال غير الأوربيين بعضهم ببعض مما يمنع انتشار الآراء والأفكار وظهور رأى عام يعبر عن أهداف غير الأوربيين. وصدر كذلك قانون الجلد الذى يفرض هذه العقوبة إلى جانب الغرامة والحبس على كل من يحكم عليه بتهمة الاحتجاج على قوانين التفرقة ، وهذا القانون يتضمن نصا غريبا إلى أبعد الحدود ذلك أن أى شخص ينصح أو يشجع أو يحرض أو يأمر أو يساعد أو يضم إلى جانبه أى شخص آخر ، وذلك بأية طريقة كانت من أجل الاحتجاج على أى قانون أو يعاون فى حملة ضد أى قانون، يكون قد ارتكب ذنبا ، ويعاقب عليه بالجلد . وفى أوائل سنة ١٩٥٥ قدم إلى البرلمان مشروعا قانون ، أحدهما يعطى البوليس الحق فى حضور الاجتماعات العامة وتفتيش الأماكن بدون سلطان من رؤسائهم وبغير تصريح من السلطة القضائية المختصة . ويقضى القانون الآخر بفرض رقابة شديدة على جوازات السفر ، والهدف منه تقييد السفر إلى البلاد الأجنبية خشية أن يرى الناس ما يجرى فى العالم الخارجى وأن يطلعوا على الآراء والمذاهب الجديدة التى قد تتعارض مع الأحوال السائدة والسياسات المتبعة فى الاتحاد .

ومن أجل ضمان تنفيذ سياسة التفرقة ، ورغبة فى إحكام الرقابة على غير الأوربيين فى اقامتهم وتنقلاتهم والأعمال التى يزاولونها، طبق نظام جوازات المرور

أو « جوازات العبودية » على حد قول الكاتبة ماري بنسن[1] . وبمقتضى هذا النظام الشاذ يجب على كل أفريقى من الذكور تزيد سنه على السادسة عشرة ، سواء أكان أستاذا بالجامعة أو فلاحا أو عاملا فى منجم أومصنع أن يحمل معه دفترا يتضمن اثنى عشر جوازا مختلفا مثل شهادة من المخدوم الذى يوقع عليه كل شهر ، وترخيص بالإقامة ، والإيصال الدال على سداد الضرائب المستحقة ، وترخيص بالخروج من البيت بعد العاشرة مساء . والافريقى الذى له الحق فى الإقامة بمنطقة مدنية لأكثر من ٧٢ ساعة هو ألذى أقام فيها بصورة مستمرة منذ ولادته واشتغل فيها باستمرار لرب عمل واحد لمدة عشر سنوات أو أقام بها بصفة مستمرة وبطريقة قانونية لمدة ١٥ عاما . وهذا الامتياز يسرى على زوجاتهم وبناتهم وكذلك الأبناء دون سن الثامنة عشرة . أما غيره فيجب أن يكون معه ترخيص خاص لمدة ٧٢ ساعة يبحث خلالها عن عمل فإذا وفق إليه أعطى له ترخيص آخر بالبقاء . وكثير من الأفريقيين الذين يفصلون من أعمالهم لا يبلغون السلطات المحلية خشية إخراجهم من الجهة فإذا ضبط الواحد فانه يخير بين السجن أو العمل فى إحدى المزارع البعيدة . وأحيانا يطاب من البعض وبخاصة إذا كانوا من الشبان الأقوياء العمل بالمدن بالرغم من عدم توافر الشروط الخاصة بالإقامة طبقا للفقرة العاشرة من قانون المناطق المدنية ، ولكن لا يسمح لهم بإحضار زوجاتهم إلا لفترات قصيرة يعدن بعدها إلى المنازل ، الأمر الذى يؤدى إلى الانحلال الخلقى وتحطيم نظام الأسرة . وبلغ من تفاهة عقلية التفرقة أن الخادمة الأفريقية لا يصرح لزوجها بالمبيت معها حتى ولو قبل مخدومها ذلك لأنه فى هذه الحالة يعرض نفسه للمحاكمة ؛ وهذا نظام أو قانون لا نعتقد أن له مثيلا فى أى بلد آخر مهما كانت درجة تطوره الاجتماعى .

وعدم حمل الجواز جريمة يعاقب عليها صاحبها . وثمت تعسف شنيع فى التطبيق فقد يقف الافريقى على باب داره أو المحل الذى يعمل فيه فيطالبه رجل الشرطة بالجواز الذى قد يكون داخل المكان على بعد بضعة أمتار ولكن رجل الشرطة لا يسمح له بإحضاره وإنما يعده مذنبا ويقوده إلى حيث تجرى المحاكمة ويصدر الحكم . وتحدثنا مارى بنسون فى المقال الذى سبقت الإشارة إليه أنه فى كل سنة

---

(١) Mary Benson: Pass of Slavery (The Observer, March 27, 1960)

يحاكم حوالى مليون وربع من الأفريقيين بتهم تافهة وأنه فى سنة ١٩٥٥ صدرت الأحكام على ٣٣٧ر٦٠٤ .

وتدلنا الإحصائيات عن سنة ١٩٥٧ على أن الأحكام الصادرة بسبب مخالفة قوانين المرور بلغت ٣٦٥ز٠٠٠ ، وهذا العدد بخلاف من اعترفوا بذنبهم لدى القبض عليهم وأدوا الغرامات التى تفرض عليهم وفق اجراءات محاكمة سريعة . وبشاعة هذه الأرقام تبدو واضحة حين نذكر أن معظم المحكوم عليهم من سكان المدن الذين عددهم الإجمالى بما فى ذلك الأطفال والنساء ٢ر٦٠٠ر٠٠٠ نسمة .

ولقد أوصت لجان عدة منذ سنة ١٩١٨ بإلغاء هذا النظام أو إصلاحه ، ولكن حكومة الحزب الوطنى جعلته يطبق على النساء فى سنة ١٩٥٨ الأمر الذى أثار موجة من الغضب والاحتجاج فى صفوف الأفريقيين سواء بالمدن أو المعازل . وتطبيقه على النساء أدى إلى تحطيم الجماعات القبلية فهاجر الألوف من البانتو إلى البلدان المجاورة .

الدافع على سياسة التفرقة :

هذه السياسة التى تنفذ بدقة وكل تشريع أو إجراء منها يتداخل مع غيره ، لا يمكن أن نردها فقط إلى شعور الأوربى بتفوقه الحضارى ، أو إلى تعصب للجنس يستتبع احتقاراً لجنس آخر من لون آخر ، أو إلى نظريات اعتنقها البعض ثم نشروها وعملوا على تطبيقها ، أو إلى العزلة عن العالم الخارجى التى عاش فيها البور والتى تغلب على المزارعين البيض حتى اليوم ذلك أن وسائل النقل والأعلام الحديثة كفيلة بأن تضعف من قوة هذه النظرات الانعزالية الضيقة ، أو إلى الرغبة فى إبقاء دم الرجل الأوربى نقيا لأن الأحوال فى مناطق أخرى من أفريقية وغيرها تنكر هذا الإحساس .

وإذن ما الدافع الحقيقى على وجود هذه السياسة ؟ لقد حشد الملايين من الإفريقيين فى مناطق تعرف باسم المعازل Reserves ولكنها أقل بكثير من أن توفر لهم عيش الكفاف ، فهل كان الغرض إبادتهم عن طريق الموت جوعا وانتشار الأمراض والأوبئة فى صفوفهم ؟ الجواب يتلخص فى حقيقة أخرى على جانب كبير من الأهمية ، لقد اكتشفت معادن الماس والذهب ودلت الأبحاث على إمكانياتها الكبيرة وأصبحت صناعة التعدين المصدر الهام فى حياة البلاد الاقتصادية ، وأحس أصحاب هذه الصناعة

بالحاجة إلى الأيدى العاملة بأعداد وفيرة ، لا يمكن أن نلوم رجل الأعمال إذا هدف إلى العمل الرخيص فهذا مايمليه لا فى اتحاد جنوب أفريقية وإنما فى إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة وغيرها ، ولكن الإفريقيين الذين ضاقت بهم المنازل على استعداد للعمل فى المناجم بأى أجر وهذا مالايقبله العامل الأبيض . ولكن لا يمكن أن يظل قانعا بأى أجر بسبب التطور الاقتصادى وقيام الصناعات الأخرى ، كما لابد أن يطالب بظروف انسانية يؤدى فيها عمله . والتنافس على الأيدى العاملة بين أرباب الأعمال لابد وأن يجذبه من عمل الى آخر ، وهنا لابد من إبقائه فى حالة من التبعية التى لاتختلف عن الرق . فلا يغادر العمل إلا بإذن ، وإذا فصل من عمله أضطر إلى الخروج من منطقة السكنى والعودة إلى المنزل حيث لامكان له . وإذا استقر بالافريقيين المقام فى المدن الصناعية وضواحيها تعارفوا وتجمعوا وصارت لهم مطالب وأصبحوا أقدر وأقوى على المطالبة بها ، ولهذا يجب تقييد الإقامة بشروط تكاد تجعلها أقرب إلى الاستحالة . هذه التشريعات والتدابير وأمثالها تهدف إلى تحقيق غرض أساسى واحد ألا وهو توفير العمل الذى يقبل صاحبه أن يبيعه بأى ثمن لأنه مضطر إلى ذلك وإلا عرض نفسه للموت جوعا . والصناعات القائمة ملك لقلة من أفراد البورجوازية البيضاء وأغلبهم من الذين ينحدرون من أصل إنجليزى ، ولكن الموارد المعدنية ثروة تجتذب رؤوس الأموال الأجنبية وهذه راحت تتدفق على البلاد بطريقة مباشرة أو عن طريق الارتباط برأس المال المحلى والسيطرة عليه. ففيما بين عامى ١٨٧٠ ، ١٩٣٦ تجاوزت الاستثمارات الأجنبية فى الاتحاد ٥٢٥ مليونا من الجنيهات[١] ، وزاد تدفقها بعد الحرب العالمية الثانية بسبب كشف معدن اليورانيوم والذى قدر مدير شركة التعدين والاستثمار المركزية احتياطيه بما تربو قيمته على بليون جنيه . وطبقا لأرقام نشرها البنك المركزى فى الاتحاد بلغت الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة ١٩٥١–١٩٥٣ وحدها ١٤٤ مليون جنيه وزاد الرقم فى سنتى ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ . وفى سنة ١٩٥٠ عقدت لجنة الطاقه الذرية بالاتحاد اتفاقا مع حكومة الولايات المتحدة بشأن استغلال اليورانيوم ، وحصلت على قرض قدره سبعة ملايين جنيه من بنك الاستيراد والتصدير .

---

(١) International Affairs (3), 1956, p.51.

وطبقا لإحصائيات وزارة التجارة الأمريكية بلغت الاستثمارات المباشرة من جانب الشركات الأمريكية فى المشروعات بالاتحاد ٢١٦ مليونا من الجنيهات سنة ١٩٥٤ . وفى عدد أكتوبر من مجلة « العالم الأفريقى » (١٩٥٤) نقرأ أن عدد العمال فى صناعة التعدين ضعف العدد المناسب لو كانت هناك آلات مناسبة . من هذا كله يتضح بغير عناء أن الاحتكارات من وطنية وأجنبية ومشتركة تجنى أرباحا طائلة لأن العمل الأفريقى رخيص إلى الحد الذى يجعلها تفضله على استخدام المكننة الحديثة على نطاق واسع . وهكذا فإن السياسة العنصرية انما تمليها البورجوازية المحلية فى الاتحاد والاحتكارات الأجنبية لتكفل الأرباح الضخمة التى تحصل عليها .

ولقد سبق أن تحدثنا عن ارغام الأفريقيين على العمل فى المزارع بسبب سوء الأحوال المعيشية بالمعازل من جهة ، وعن طريقة إرسال الألوف من المحكوم عليهم للعمل هناك بدلا من الزج بهم فى السجون . وأشرنا كذلك ألى توزيع الأراضى المملوكة للبيض ومنه يتضح أن ٨٥٪ منها فى أيدى فئة من كبار الملاك الإقطاعيين . هؤلاء بدورهم يرون العمل الأفريقى الذى يكاد لايكلفهم شيئا أرخص من استخدام الآلات والمعدات الحديثة فى الزراعة .

وترتب على طريقة توزيع الأراضى أن حرم الألوف من البيض من مصدر الرزق بالمناطق الريفية فتدفقوا على المدن والمراكز الصناعية . ونظرا لأنهم لايتقنون الأعمال والحرف التى تتطلب المهارة راحوا يتلمسون غيرها من الأعمال الوضيعة ووجدوها فى فى أيدى الإفريقيين . وكان من المستحيل إعادتهم إلى مواطنهم الأصلية وأصبحوا يشكلون مشكلة اقتصادية وسياسية واجتماعية ، وتقدم « الحزب الوطنى » للأخذ بيدهم حتى يكسب أصواتهم فى الانتخابات ، وكان الحل عنده مزيدا من التضييق على الأفريقيين والملونين حتى تخلو الوظائف والأعمال التى يمكن أن يشغلها هؤلاء « البيض الفقراء » كما يطلق عليهم .

والأفريقى لا يقل استعدادا للتعليم عن غيره ، واذا تعلم فسوف يكون قادرا على مزاولة مختلف الأعمال والحرف . وهو على استعداد لقبول جزاء مادى دون ما يمكن أن يعيش عليه الرجل الأبيض . ومن هنا تسد أبواب التعليم فى وجهه وبذلك تظل الحرف والأعمال التى تقتضى تدريبا خاصة ومهارة خاصة فى أيدى الأوربى . إن قيمة الأفريقى والملون إنما هى فى مزاولة العمل اليدوى الشاق والخدمة

المنزلية وما فى حكمها . والرأسمالية الوطنية والرأسمالية الأجنبية متفقتان فى ضرورة ذلك والا تعرضتا للهجوم عليهما من جانب البورجوازية البيضاء الصغيرة وقد تتحالف مع غير الأوربيين ومن هنا يتعين ارضاؤها على حساب الإفريقيين والملونين والأسيويين .

وإذن فوراء السياسة العنصرية تكمن أهداف الرأسمالية البيضاء المحلية والاحتكارات الأجنبية الضخمة ومطالب الإقطاعيين الأوربيين فى البلاد . أن السياسة العنصرية وسيلة للاستغلال بقصد تضخيم الأرباح .

ومما يلفت النظر أن الدول الرأسمالية الكبرى بدأت أخيرا تستنكر السياسة العنصرية المتبعة فى اتحاد جنوب إفريقية ، ولكن يجب أن نفهم الاستنكار على حقيقته . أنها لاتعارض السياسة من حيث جوهرها وإنما تعترض على الأساليب العنيفة التى تتبع والتى لابد وأن تدفع الأفريقيين إلى ثورة قد تعصف بمصالحها الاقتصادية . ولهذا نجد الكتاب الغربيين يتحدثون عما يسمونه المجتمع المتعدد الأجناس وهو نظام يهدف فى الحقيقة إلى إبقاء السيطرة السياسية والاقتصادية فى يد الرجل الأبيض .

ومع الاستنكار المشار إليه لا نجد هذه الدول قد عمدت إلى أى إجراء إيجابى يرغم حكومة الاتحاد على تعديل سياستها ، بل بالعكس نجدها تنصح الإفريقيين بعدم الالتجاء إلى العنف ، وتعترض على ما اعتزمته شعوب إفريقية المستقلة من مقاطعة إقتصادية أو سياسية للإتحاد كأسلوب من الضغط .

وموقف الضعف هذا له تفسيره . ففى حديث لوزير خارجية الاتحاد جاءت هذه العبارات ذات الدلالة الكبيرة :

« ومن وجهة نظر المحافظة على مركز الشعوب الغربية من الضرورى أن يظل البيض فى مركز السيطرة فى الطرف الجنوبى من القارة الإفريقية . إن القدر أن تلعب قارة إفريقية دورا هاما فى السنوات القادمة . إنها فى مركز وسط بين الشرق والغرب . والطريق حول رأس الرجاء الصالح ما يزال الطريق البحرى بين الغرب والشرق . فإذا دمرت القنابل الذرية قناتى بنما والسويس ففى هذه الحالة يكون الطريق البحرى من الغرب إلى الشرق بالدوران حول رأس الرجاء الصالح ...

فإذا حصل غير الأوربيين على حقوق سياسية متساوية فسوف يتحكمون فى الموقف »[1] .

معنى هذا أنه لو انتقلت مقاليد الحكم إلى أيدى الإفريقيين فسوف يصبح فى وسعهم أن يرسموا السياسة الخارجية التى تتفق ومصالحهم القومية العليا وكذلك الاقتصادية .

سياسة التفرقة والهيئات الدولية :

وكانت سياسة الاتحاد العنصرية موضع البحث من جانب الأمم المتحدة ، فضلا عن عدد من المؤتمرات الدولية الأسيوية الإفريقية ، وكذلك الإفريقية . فخلال النصف الثانى من الدورة الأولى للجمعية العامة (٢٣ أكتوبر — ١٥ ديسمبر ١٩٤٦) قدم الوفد الهندى طلبا بالنظر فى معاملة الهنود المقيمين بالاتحاد وفى ١٢/٨ اتخذت الجمعية قرارا (رقم ٤٤ — ١) جاء فيه أنه نظراً لأن معاملة الهنود فى إتحاد جنوب إفريقية أساءت إلى العلاقات الودية بين العضوين ، وأنه إذا لم تتم تسوية مرضية فمن المحتمل أن تزداد تلك العلاقات سوءا . لذلك تؤيد الجمعية الرأى بأن معاملة الهنود ينبغى أن تكون متفقة مع الالتزامات الدولية فى ظل الاتفاقات المعقودة بين الحكومتين ونصوص ميثاق الأمم المتحدة . وطلبت إلى كل من الحكومتين تقديم تقرير فى الدورة التالية عن الإجراءات التى إتخذت لهذا الغرض وقدمت الحكومة الهندية تقريرها فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ كما قدمت حكومة الاتحاد تقريرها فى الخامس عشر من الشهر نفسه .

وفى جلسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ قدم ممثل الهند مشروع قرار يطلب إلى الحكومتين عقد مؤتمر مائد مستديرة بقصد التسوية الودية ، ودعوة حكومة باكستان لحضور تلك المناقشات . كما يطلب إبلاغ نتيجة المناقشات إلى الأمين العام الذى يعد تقريرا إلى الجمعية فى دورتها التالية . وبعد مناقشات تم الاتفاق على تأجيل النظر فى مشروع القرار خلال توزيعه كتابة على الوفود . وهنا سحب الوفد الهندى إقتراحه وابلغ ذلك إلى الأمين العام فى خطابه بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٧ . وعرضت المشكلة بإستمرار وأخيرا قررت

---

(1) U. S. New & World Report, July, 22, 1955.

الجمعية العامة تأليف لجنة للوساطة من ممثلى يوغوسلافيا وسوريا وكوبا، ولكن اللجنة إضطرت إلى أن تبلغ الأمين العام فى سبتمبر سنة ١٩٥٤ بأنها لم تستطع الاضطلاع بواجبها بسبب الموقف السلبي من جانب جنوب افريقية. وأثناء الدورة العاشرة للجمعية العامة وبتاريخ ١٤ ديسمبر وافقت الأخيرة بأغلبية ٤٦ صوتا (وامتناع ثمانية أعضاء عن التصويت) على قرار اللجنة السياسية الخاصة والذى « يحث الطرفين اللذين يعنيهما الأمر على مواصلة المفاوضات بقصد الوصول إلى تسوية مسألة معاملة أهالى اتحاد جنوب إفريقية الذين من أصل هندى ».

واعترضت حكومة الاتحاد على النظر فى هذه المسألة أمام الجمعية العامة واستندت فى رأيها إلى الفقرة (٧) من المادة (٢) من الميثاق والتى تنص على أنه (ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ « للأمم المتحدة » أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما) . وتعرض المندوب الهندى لموضوع الاختصاص (دورة ١٩٥٠) فأوضح .

(١) أن تصرف حكومة الاتحاد يمثل خرقا لاتفاق كل من عامى ١٩٢٧ ، ١٩٣٢ وبذلك لا يمكن اعتباره مسألة داخلية .

(٢) كما أنه يتضمن خرقا لمبادىء الميثاق فيما يتعلق بالحقوق الإنسانية والحريات الأساسية وبذلك لا يمكن اعتباره مسألة خاصة بالقضاء « السلطان » الداخلى .

(٣) ومعاملة الهنود فى الاتحاد تؤثر فى العلاقات الودية بين اثنين من أعضاء « الأمم المتحدة » .

ء — وخلال الدورات السابقة فى أعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٩ فإن مختلف أجهزة الامم المتحدة والتى ناقشت موضوع الاختصاص أيدت وجهة نظر الهند .

والواقع أن وجهة نظر الهند تستند إلى المادة (٣٤) من الميثاق التى تنص على أن « لمجلس الأمن أن يفحص أى نزاع أو أى موقف قد يؤدى إلى احتكاك دولى أو قد يثير نزاعا لكى يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ

السلم والأمن الدولى) . وعلى ذلك فطبقا المادة (٣٠ فقرة ١) لكل عضو من « الأمم المتحدة » أن ينبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أى نزاع أو موقف من النوع المشار إليه فى المادة الرابعة والثلاثين .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد أثير موضوع التميز العنصرى بوجه عام فى الاتحاد أمام الجمعية العامة . ففى ٢ ديسمبر من سنة ١٩٥٢ أقامت لجنة خاصة لموضوع الموقف العنصرى فى جنوب أفريقية وقدمت اللجنة تقريرها الأول فى أكتوبر سنة ١٩٥٣ وقد لاحظت أنه منذ دخول الاتحاد فى « الأمم المتحدة » زادت الحدة فى تطبيق سياسة التميز العنصرى . وفى أغسطس سنة ١٩٥٤ قدمت اللجنة تقريرها الثانى وقالت فيه إن « سياسة التفرقة العنصرية تكوّن تهديدا جسيما لحياة اتحاد جنوب إفريقية الداخلية وعلاقاته الخارجية فضلا عن مستقبل العلاقات السلمية بين الجماعات التى تنتمى إلى أجناس مختلفة » .

وفى ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٣ وافقت الجمعية العامة على مشروع قرار خاص جاء فيه « أن من المصالح العليا للانسانية أن يوضع حد للاضطهاد الدينى وما يقال له الاضطهاد العنصرى » . وأدرج الموضوع نفسه فى جدول أعمال الدورة العاشرة للأمم المتحدة فى سنة ١٩٥٥ . وناقشت اللجنة الخاصة المسألة « وقررت مواصلة بحث التفرقة العنصرية فى اتحاد جنوب إفريقية » . وأجابت حكومة الاتحاد على ذلك بسحب وفدها من الدورة العاشرة .

وكان موضوع السياسة العنصرية من القرارات البارزة التى اتخذها المؤتمر الآسيوى الأفريقى الأول الذى انعقد فى باندونج (١٨ — ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥) حيث استنكر السياسات والمعاملات الخاصة بالتفرقة والتميز العنصرى التى تقوم عليها أسس الحكم والعلاقات الإنسانية فى مناطق شاسعة من أفريقية ، وفى أجزاء أخرى من العالم فمثل ذلك السلوك لا يعتبر اعتداء خطيرا على حقوق الانسان فحسب ، بل هو كذلك انكار للقيم الأساسية للحضارة وللعدالة الانسانية . . وأعرب المؤتمر عن عطفه الحار وتأييده للموقف الشجاع الذى يقفه ضحايا التميز العنصرى ، وخاصة الشعوب الافريقية التى من أصل هندى وباكستانى فى أفريقية الجنوبية ،

وحي أولئك الذين يدافعون عن قضيتهم ، و أكد إصرار الشعوب الآسيوية والإفريقية على اجتثاث كل أثر للعنصرية ، مما قد يكون متخلفا فى بلادها ، وتعهد باستخدام نفوذه المعنوى الكامل للحيلولة دون خطر سقوط ضحايا لهذا الشر أثناء نضال الشعوب فى سبيل اجتثاثه .

واستنكر مؤتمر تضامن الشعوب الآسيوية والإفريقية المنعقد بمدينة القاهرة (١٩٥٧/١٢/٢٦ — ١٩٥٨/١/١) التفرقة العنصرية خاصة فى جنوب إفريقية وأرجع هذه السياسة البغيضة إلى أغراض استعمارية ، سياسية واقتصادية ، كما دعا اتحاد جنوب إفريقية إلى الوفاء بالتزاماته الدولية ، واطلاق الحريات والمساواة فى الأجور والحقوق المدنية وإلغاء التشريعات الخاصة بتملك الأراضى .

وكان القرار الرابع من قرارات مؤتمر أكرا للشعوب الإفريقية المستقلة (١٥ — ٢٢ أبريل ١٩٥٨) خاصا بالتفرقة العنصرية وفيما يلى نصه :

حيث أن التفرقة العنصرية تعتبر من الشرور التي لا تمت للانسانية بشىء ، وحيث أنه على يقين من أن التفرقة العنصرية تتنافى مع المبادىء الأساسية لحقوق الإنسان وكرامته لدرجة أن أصبحت عاملا من العوامل التى تهدد بالانفجار والتى ما زالت تنفث سمومها وآثارها فى بعض مناطق إفريقية بحيث قد تغرق قارتنا فى بحر من الدماء .

وبعد أن أخذ علما بمزيد من الاشمئزاز بالبيان الذى أدلى به رئيس حكومة اتحاد جنوب إفريقية بمناسبة إعادة انتخابه ومؤداه أنه سيتبع سياسة تفرقة عنصرية لا هوادة فيها وسيزيد من اضطهاده للشعوب الملونة فى جنوب إفريقية :

١ — يندد بممارسة أساليب التفرقة العنصرية بجميع صورها فى جميع أنحاء العالم وخاصة فى اتحاد إفريقية الوسطى وكينيا وغيرها من المناطق الإفريقية .

٢ — يناشد المؤسسات الدينية وزعماء العالم الروحيين أن يعضدوا كل جهد ينحو نحو محو التفرقة العنصرية .

٣ — يطالب جميع أعضاء « الأمم المتحدة » وجميع شعوب العالم بأن يضموا أصواتهم إلى القرارات التى أصدرتها الأمم المتحدة ومؤتمر باندونج والتى تدين هذه الأساليب غير الانسانية .

٤ — يطالب جميع أعضاء الأمم المتحدة بمضاعفة جهودهم من أجـل محاربة ومحو هذا اللون من المعاملة المشينة غير العادلة .

٥ — يوصى بأن يقـوم جميع أعضاء المؤتمر باتخاذ إجراءات فعالة لمحو آثار التفرقة العنصرية فى كل بلد إن وجدت .

ووقف مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة فى أديس أبابا (١٩٦٠) موقفا أكثر إيجابية . (١)

(١) أنظر الفصل السابع.

الفصل السادس

مجتمع اتحاد جنوب إفريقية

يبلغ عدد سكان اتحاد جنوب إفريقية ١٤٫٦٧٣٫٠٠٠ فى ٣٠ يونيو ١٩٥٩ وذلك طبقا لتقديرات مكتب الاحصاء . وهم موزعون على الصورة التالية :

٩٫٧٥١٫٠٠٠ إفريقيون
٣٫٠٦٧٫٠٠٠ أوربيون
١٫٤٠٥٫٠٠٠ ملونون
٠٫٤٥٠٫٠٠٠ أسيويون

أى أن الأوربيين يمثلون ٢٠٫٨ ٪ من مجموع السكان مقابل ٦٦٫٤ ٪ للإفريقيين .

الإفريقيون

حسب تقرير وزارة شئون الوطنيين عام ١٩٥٧ يقدر عدد الافريقيين المقيمين بالمعازل القبلية بحوالى ٣٫٦٥١٫٠٠٠ ، وهذه المعازل عبارة عن المناطق التى قرر البرلمان أن للإفريقيين وحدهم حق امتلاك الأرض فيها ، وهى فى الأصل المناطق التى شغلتها القبائل الأفريقية وأخذت تتناقص مساحتها بالتدريج نتيجة عمليات الاستيلاء من جانب الأوربيين . ويلاحظ أنه عندما حددت مساحتها لم تكن هناك إحصائيات دقيقة عن عدد الإفريقيين كما لم يؤخذ فى الاعتبار الزيادة المنتظرة فى عددهم نتيجة التكاثر الطبيعى . وإذ أخذت المعازل تضيق بسكانها تقرر فى عام ١٩٣٦ شراء أراض بحد أقصى قدره ٧٫٢٥٠٫٠٠٠ مورجن على أن تكون بجوار المعازل القائمة إذا أمكن ، ومنذ ذلك التاريخ لم يتم شراء سوى ٤٫٧٥٠٫٠٠٠ مورجن بحيث أصبحت المعازل تمثل ١٢٫٩ ٪ من مساحة الاتحاد الكلية أما الباقى ونسبته ٨٧٫١ ٪ فللأوربيين ، ولو تم شراء المساحة المقررة لما تعدت نسبة أراضى الإفريقيين ١٣٫٧ ٪ أى بزيادة قدرها ٠٫٨ ٪ فقط .

والفقر يسود المعازل بسبب الأساليب البدائية المستعملة فى الزراعة ، وقلة المياه ولذلك تتعرض كثيراً لمخاطر فترات الجفاف . والإسراف فى تربية الماشية مما أدى إلى تدمير التربة ، وأخيراً لأن حوالى نصف الشبان البالغين كثيراً ما يغادرون المعازل للعمل فى المناطق التى يقيم بها الأوربيون . والواقع « أن المعازل مساحات يخيم عليها الفقر ولا تستطيع أن تشبع حاجة سكانها الحاليين . إنها فى الحقيقة مناطق قروية منحطة أهم صادراتها قوة العمل التى تتوجه إلى المناجم والمصانع والمزارع حتى يتسنى لها الحصول على القدر الكافى من المال الذى يمكنها من أداء الضرائب وإعالة الأسرات فى المعازل »(١) .

ونظراً لسوء الحالة فيها ، وبسبب اشتداد الطلب على الأيدى العاملة بفضل التقدم الصناعى ونتيجة تقسيم المزارع الضخمة التى كانت قائمة فى القرن التاسع عشر اشتدت الهجرة من المعازل وسرعان ما فقد المهاجرون صلتهم بقبائلهم ومواطنهم الأصلية وإذا أرادوا العودة لما استطاعوا العيش فيها بسبب شدة ازدحامها ولأنهم أصبحوا غرباء عنها .

وشكلت لجنة توملنسون Tomlinson فأشار تقريرها (١٩٥٤) إلى تدهور المعازل بسرعة تسبب الانزعاج وذكر أن إعادة الاستقرار إليها يتطلب حوالى ٣٥ مليوناً من الجنيهات ، ثم تأتى بعد ذلك عمليات التعمير والإنشاء . وقالت اللجنة إنه فى نهاية القرن العشرين يجب أن تكون المعازل قادرة على استيعاب ١٤ مليونا من الإفريقيين ، واقترحت سبع مناطق منها المحميات البريطانية الثلاث ، والاهتمام بتنمية الزراعة والصناعة وإنفاق حوالى ١٠٠ مليون جنيه خلال عشر سنوات وإدخال نظام الملكية الخاصة وتشجيع استثمار رأس المال الأوربى . وطالبت اللجنة بشراء ٧٫٥ مليون مورجن علاوة على ما نص عليه قانون ١٩٣٦ .

أثار التقرير الخوف فى نفوس رجال الزراعة والصناعة الأوربيين خشية ما سوف يتعرضون له من المنافسة من جانب المناطق الإفريقية حيث العمل رخيص . إلا أن أعظم ضربة وجهت إلى التقرير جاءت من الدكتور فيرفورت وزير شئون الوطنيين الذى أصدر كتاباً أبيض قال فيه إن الإصلاحات يكفيها ربع المبلغ المقترح ، وإنه

(١) Leo Marquard, opt. cit., p. 33.

رأس المال الأوربى لن يسمح له بالدخول إلى المعازل ، وأن الحكومة مصممة على إحياء القبلية كما تعارض فى شراء الأرض مما أشارت إليه اللجنة(١) .

ويشتغل فى مزارع البيض ٢٫١٢٠٫٠٠٠ من الإفريقيين نصفهم تقريباً من النساء . وهناك نظامان متبعان فى هذا الصدد :

١ — الأجر النقدى مضافاً إليه مبلغ يؤدى عينا . ومن البحث الذى قامت به الآنسة مرجريت روبرتس (١٩٥٩) فى ٧١ مزرعة نعلم أن متوسط الأجر النقدى والعينى لأسرة من ٥و٦ فرداً ١٠٧ جنيه فى السنة .

٢ — والنظام الآخر يتعاقد بمقتضاه الإفريقى على العمل لدى المالك الأوربى مقابل السماح له ولأسرته بالعيش فى المزرعة .

وحياة العمال فى مزارع البيض قاسية بسبب ضآلة الأجور ، وضعف الاشراف الحكومى ، وانعدام الخدمات الاجتماعية ، وسوء التغذية ؛ كما أنهم يقيمون دائماً بعيداً عن بيوت الأوربيين .

ويبلغ عدد الإفريقيين المقيمين بالمناطق المدنية ٢٫٦٢٢٫٠٠٠ أى حوالى ٢٧٪ من مجموع الافريقيين بالاتحاد . وهم موزعون على الحرف والأعمال المختلفة على النحو الآتى : ٤٨٥٫٠٠٠ تقريباً فى صناعة التعدين ، ٣٦٠٫٠٠٠ فى الصناعات التحويلية ، ٣٩٠٫٠٠٠ من الخدم ، ١١٠٫٠٠٠ فى النقل والمواصلات ، ٢٠٫٠٠٠ فى الخدمات العامة ؛ والباقون يزاولون أعمالا أخرى .

وإلى جانب القيود المفروضة والتى سبق لنا الإشارة إليها فإن أكبر مشكلة تتعلق بنقص المساكن ، كما درجت السلطات — تمشيا مع سياستها فى إحياء النزعات القبلية — على تخصيص أحياء سكنية لأبناء كل مجموعة قبلية على حدة وهذا عبث لأن هؤلاء العمال يتصلون بعضهم ببعض خلال العمل ، كما يتزاوجون فيما بينهم . ومن المسائل التى يعانيها العمال بعد المساكن عن محال العمل مما يترتب عليه ضياع فى الوقت وزيادة فى الانفاق ، وذلك فضلا عن قذارة المناطق السكنية وازدحامها . ولقد أشارت لجنة توملنسون فى تقريرها الذى سلفت الإشارة إليه ، إلى أنه فى عام ١٩٥١ كان هناك نقص يقدر بنحو ١٦٧٫٠٠٠ مسكن عائلى وأنه يلزم إنشاء ١٨٥٫٠٠٠ مسكن خلال

---

(١) المصدر السابق ص ٣٧ .

السنوات العشر التالية . إلا أنه من هذا المجموع البالغ ٣٥٢٫٠٠٠ مسكن لم يشيد سوى ١١٠٫٠٠٠ فقط . ولا ريب أن المشكلة تزداد حدة باتساع نطاق التصنيع وكثرة تدفق العمال والتوسع فى إنشاء المدن .

وأجور العمال منخفضة فهى شلنان وتسعة بنسات للوردية الواحدة فى العمل تحت سطح الأرض ، ولذلك فإن متوسط الأجر السنوى ٤٤ جنيها مقابل ٥٦٦ جنيها للأوربى . ويقيم هؤلاء العمال فى معسكرات 'Compounds' يتسع الواحد منها لعدد يتراوح بين ١٠٠٠ ، ٥٠٠٠ إفريقى .

الأوربيون

يقيم حوالى ٨٠ ٪ من الأوربيين بالمناطق المدنية ، ومنهم ٥٧ ٪ لغتهم الأصلية الأفريكانية ، ٣٩ ٪ الانجليزية . والافريكانر ظلوا يشعرون بعقدة النقص من ناحية اللغة الانجليزية التى تسود عالم الأعمال ، وهم يكافحون من أجل تغليب لغتهم التى لاينتظر أن تكون لها أهمية دولية ولهذا يخشى الكثيرون أن التركيز على نشر هذه اللغة وإهمال الانجليزية قد يترتب عليه نوع من العزلة الفكرية . وتمشيا مع سياستهم عمد الأفريكانر إلى ترجمة الإنجيل إلى لغتهم وأنشأوا عددا من الصحف وأصدروا الكثير من المطبوعات ، بل إن بعض الجمعيات والمنتديات التى تكونت حديثا تجعل المناقشات والحديث بهذه اللغة وحدها .

وبالرغم من أن الأوربيين الذين من أصل إنجليزى أقلية إلا أنهم يكادون أن يسيطروا على الحياة الاقتصادية للبلاد كالتجارة والصناعة والتعدين وكذلك المهن الحرة . ويبدو نفوذهم الأكبر واضحا إلى درجة شديدة فى المدن الكبرى .

وقد عمد الأفريكانر فى السنوات الأخيرة إلى الدخول فى الميدان الصناعى والتجارى ، وبالرغم من الجهود التى يبذلونها فإن رأسمالهم المستثمر لايتجاوز ١٠ ٪ فقط من رؤوس الأموال المستغلة فى البلاد ، ولذلك يشعرون بمرارة شديدة لأنهم تحت السيطرة الإقتصادية لرؤوس الأموال البريطانية المحلية وفى لندن . ومن الظاهرات التى تلفت النظر الدور الذى لعبه رأس مال اليهود فى حياة الاتحاد[1] ، ولعل السياسة

---

(١) المصدر السابق ص ٦٣ .

المنصرية التى تنتهجها حكومة الحزب الوطنى متأثرة إلى حد ما بالنظريات الصهيونية ذلك أن وجه الشبه بين الطرفين فكرة الشعب المختار التى لا تجد لها سندا من التاريخ أو الحقائق العملية .

الملونون

يبلغ عددهم ١٫٤٠٥٫٠٠٠ أى ما يعادل ١٠٪ من مجموع السكان ، وحسب التعريف الرسمى فإنهم يتكونون من الملونين فى إقليم الرأس والملاويين فيه والبوشمان والهوتنتوت وجميع الأشخاص الذين من جنس مختلط[١] . والمقصود بالجنس المختلط الذى يجرى فى عروق أفراده دم أوربى ؛ ولما كان عدد البوشمان والهوتنتوت ضئيلا لا يذكر فإن المقصود عادة بالملونين أولئك الذين من أصول مختلطة . ومن هذا العنصر يقيم ١٫٢٤٣٫٠٠٠ أى ٨٨٪ فى إقليم الرأس ، ١٠٢٫٠٠٠ فى الترنسفال ، والباقون فى ناتال وأورنج .

ويرجع أصلهم إلى القرن التاسع عشر حين جيء بالرقيق من إفريقية الغربية والشرقية ثم توالى وروده من مدغشقر وسيلان والهند وشبه جزيرة الملايو . ونظرا لقلة عدد النساء البيض فإن الذكور من الأوربيين أخذوا يتزاوجون من الرقيق بصفة خاصة ، ومن القبائل الإفريقية بالمنطقة ولكن بنسبة يسيرة .

وفى سنة ١٦٨٥ حرم زواج الأوربيين من الرقيق والإفريقيين ولكن ظل الزواج مع المولدين مسموحا به . وبالرغم من التحريم القانونى فان التزاوج لم يتوقف بسبب كون الأوربيين الذكور أكثر عددا من النساء . وكان القانون الصادر عام ١٩٢٧ Immorality Act يقتصر على الإفريقيين ، فعدل سنة ١٩٥٠ ليشمل الملونين . ومنذ ذلك التاريخ زاد عدد القضايا المرفوعة ضد المتهمين بالزواج المختلط زيادة كبيرة أزعجت الرأى العام ، خاصة وأن القانون أفسح المجال أمام الوشايات والضغائن الشخصية ، كما استخدمت السلطات البوليسية أقسى الأساليب لحمل النساء غير البيض على الاعتراف بزيجات ربما لم تتم .

ومنذ عام ١٨٥٣ كان للافريقيين والملونين فى إقليم الرأس حق التصويت فى

---

(١) معهد التعداد والاحصاء . (٣٠ يونيو ١٩٥٩) .

قائمة واحدة مع الأوربيين ، كما أن الشروط كانت واحدة لجميع الأجناس . وبعد ذلك زيدت الشروط لتقييد عدد الناخبين من غير الأوربيين . وفى سنة ١٩٣٠ تضاءل نفوذ الناخبين الملونين حين منح النساء الأوربيات حق التصويت .

وفى سنة ١٩٣١ ألغيت كافة القيود المفروضة على الناخبين الأوربيين وحدهم .

وأخيرا صدر القانون الذى أنشأ قائمة واحدة للملونين على أن ينتخبوا أربعة أعضاء من الأوربيين لتمثيلهم .

ويعانى الملونون من سوء السكن والغذاء ، ولذلك يقدر متوسط عمر الذكر بأربعين سنة مقابل ٥٩ فى حالة الأوربى من الذكور .

الآسيويون

يبلغ عدد الآسيويين ٤٥٠٫٠٠٠ منهم ٢٠٫٠٠٠ فى إقليم الرأس ٦١٫٠٠٠ فى ترنسفال ، والباقون فى ناتال . ويرجع وجودهم إلى أن مزارع السكر التى أنشأها الانجليز فى ناتال خلال القرن التاسع عشر لم تتمكن من الحصول على العدد اللازم من العمال الإفريقيين ولذلك عمدت إلى احضار العمال من الهند بصفة خاصة بالتعاقد معهم لمدد معينة . إلا أن الكثيرين منهم آثروا البقاء فى البلاد بعد انتهاء مدة العقود ، وسرعان مالحقت بهم أسراتهم وأصدقاؤهم . وبعد ذلك توافد على البلاد عدد كبير للاشتغال بالتجارة وبخاصة فى صفوف مواطنيهم وأخيرا قررت الحكومة وقف هذه الهجرة .

وترجع الشكوى من الآسيويين إلى الخوف والغيرة ذلك أنهم أقلية متماسكة وأكثر وعيا وينتمون إلى بلاد كبيرة لها وزنها فى الميدان الدولى وهى الهند وباكستان تقف إلى جانبهم وتدافع عنهم فى الأمم المتحــدة وتستطيع أن تتخذ إجراءات إيجابية كالمقاطعة الاقتصادية للاتحاد . وفضلا عن ذلك فالآسيويون على جانب كبير من النشاط وجمعوا ثروات طيبة من الأعمال التجارية وإقراض المال وأخذوا يشترون الأراضى وبخاصة أراضى البناء ، وبذلك أعتبرهم الأوربيون منافسا خطيرا . وهذه الاعتبارات تفسر سياسة التميز نحوهم .

ويقترح البعض حلا لهذه المشكلة إعادتهم إلى أوطانهم الأصلية وهذه عملية

تنطوى على تكاليف باهظة لاتحتملها أية دولة ، كما أنها غير عملية لأن العدد ضخم وفقد أفراده صلاتهم ببلادهم الأصلية ولو أعيدوا إليها لما توافرت لهم سبل العيش . وإذا كان الأوربيون يرون فى مثل هذا الاجراء حلا لمشكلة الآسيويين ففى هذه الحالة يمكن تطبيقه عليهم وإخراجهم من البلاد التى استعمروها وبذلك يوضع حل لمشكلة السياسة العنصرية دفعة واحدة .

الفصل السابع

جثة دولة

كان اتحاد جنوب إفريقية آخر مرحلة فى الرحلة التى قام بها المستر هارولد مكميلان فى مستهل عام ١٩٦٠ إلى بعض البلدان الإفريقية . وأمام برلمان الاتحاد ألقى رئيس الوزارة البريطانية خطاباً فى الثالث من فبراير كان نوعا من التحذير من مغبة السياسة العنصرية التى تنتهجها حكومة اتحاد جنوب إفريقية ودعوة إلى العدول عنها أو تعديلها خشية حدوث الانفجار الذى لابد وأن يشهده هذا البلد . تحدث مكميلان فقال: « إنى لآمل ، بل إنى لواثق حقا ، أنه خلال خمسين عاما أخرى ، سوف ننظر إلى الخلافات القائمة بيننا الآن على أنها مسائل ذات أهمية تاريخية » . وعرض لسياسة التفرقة فقال « إننا نرفض الفكرة التى تنظر إلى أى شعب على أن فيه تفوقا كامنا على شعب آخر » . وأوضح وجهة نظره بشأن السياسة التى يحسن اتباعها فقال إن هدف بريطانيا فى المناطق التى كانت تتحمل المسئولية فيها يتلخص فى إقامة « مجتمع يكون فيه ما للفرد من فضل المعيار الوحيد للتقدم السياسى أو الاقتصادى » . واستباقا لرد يتهم فيه بالتدخل فى الشئون الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة، قال : «قد يكون الاتحاد حرا فى سياساته ولكن السياسات الداخلية لشعب ما فى هذا العالم الآخذ فى الانكماش قد تكون لها آثار تمتد إلى خارج حدوده » ولذلك « فالمثل القديم الذى يحث المرء على أن يعنى بشئونه الخاصة يجب تعديله على النحو الآتى : كن حراً فى تصرفك ولكن تذكر كيف يؤثر فى تصرفى أيضا . . . وإنى لآمل ألا يسيئكم قولى بصراحة بأن ثمت مظاهر من سياساتكم تجعل من المستحيل علينا أن نؤيدكم دون أن نخون معتقداتنا العميقة بشأن مصائر الناس الأساسية » . ولعل أهم ما فى التحذير قوله «إن ريح التغيير تهب على هذه القارة . وسواء شئنا أو لم نشأ فهذا النمو فى الوعى القومى حقيقة أساسية ويجب أن نتفق معه » . وفى اليوم التالى تحدث المستر مكميلان إلى مندوبى الصحف فى كيبتون Capetown فلفت الأنظار إلى حقيقة على أكبر

جانب من الأهمية بقوله « منذ عشرين عاما خلت كان المرء يتحدث عن ضمان حقوق الوطنيين أما الآن فيبدو أن المسألة خاصة بضمان حقوق الأوربيين » .

كان للخطاب تأثير عميق ورد فعل لا ينكر . إن العبارات التى هاجم فيها فلسفة تفوق الرجل الأبيض لمجرد كونه كذلك ، والنقد الذى وجهه إلى سياسة الاتحاد ، كل ذلك كان موضع ترحيب الزعماء الافريقيين إذ اعترف كبير مسئول فى الكومنولث بأن ريح التغير تهب على القارة ومن المحتوم أن يتضمن ذلك تغيير الاتجاه السائد فى الاتحاد . إلا أن هذا الترحيب لا ينطوى على معنى إمكانية الاعتماد على بريطانيا لأنها لا يمكن بحكم الصلات التى تربطها باتحاد جنوب إفريقية أن تقف منه موقفا معاديا ، وسياسة المشاركة بين الأجناس المتعددة والتى تشير إليها عبارات المستر مكميلان بطريق غير مباشر تطبق فى اتحاد روديسيا ونياسالاند بصورة لا تختلف من حيث الجوهر عما يجرى فى اتحاد جنوب إفريقية . إن القلق الذى يعبر عنه الخطاب يرتد إلى الخوف الذى يساور بريطانيا بشأن مصالحها المالية الكبيرة والتى سوف يعصف بها انفجار عنيف حين يلجأ الإفريقيون إلى العمل الايجابى .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان الخطاب إنذارا للافريكانر فى الاتحاد وللمستوطنين البيض فى اتحاد إفريقية الوسطى وكينيا بأن بريطانيا ليست على استعداد للتضحية بمصالحها فى سبيل الإبقاء على سيطرتهم كاملة ، وزاد من تأكيد ذلك التصريحات التى أدلى بها رئيس وزارة بريطانيا قبيل ذلك فى لاجوس وسالسبورى . واستنتج قادة الأفريكانر كذلك أن بريطانيا لن تصوت إلى جانبهم إذا ما أثير الموضوع أمام الأمم المتحدة ، وعلقت صحيفة كيب تيمس Cape Times على هذا المعنى بقولها « إن عزلتنا من الناحية العملية كاملة » . غير أن الخطاب أثار ثائرة العناصر المتطرفة بسبب النقد الذى وجهه بدون تحفظ عضو فى الكومنولث إلى عضو آخر ، ولذلك اشتدت حدة الحملة إلى إعلان النظام الجمهورى وإزالة آخر صلة قانونية بين الاتحاد وبريطانيا .

المذبحة

كان من المستحيل أن يظل الإفريقيون خاضعين لسياسة الحرمان والإذلال . لقد رأوا دولا إفريقية أهلها من ذوى اللون الأسود تحصل على إستقلالها مثل غانة

وغينيا ، وشاهدوا النشاط السياسى الذى يقوم به إخوانهم فى اتحاد إفريقية الوسطى وكينيا ، وأدركوا أن الوقت قد حان لعمل إيجابى واتجهوا إلى المطالبة بإلغاء « تراخيص المرور » . وفى يوم ٢١ مارس ١٩٦٠ تجمع فى محله أورلاندو (من ضواحى چوهانسبرج) حوالى ٢٠٫٠٠٠ حول مركز البوليس يتزعمهم روبرت منجاليزو سوبوكوى Robert Mangaliso Sobukue رئيس حزب مؤتمر الجامعة الإفريقية ، كما تحرك سبعون ألفا فى إيفاتون على مسافة خمسة عشر ميلا وقبض البوليس على عدد من المتظاهرين . ولكنه فى شاربڤيل Sharpeville أطلق النار بشدة وقسوة من المدافع الرشاشة فسقط عدد كبير من القتلى والجرحى وتراوح عدد القتلى بين ٧٠ ، ٩٠ شخصا من الرجال والنساء والأطفال . وفى لانجا Langa ، على مقربة من كيبتون ، قتل ثلاثة وجرح خمسة وعشرون .

كان الحادث صدمة عنيفة للجميع فى داخل الاتحاد وخارجه ، وأثارت مذبحة شاربڤيل الرأى العام العالمى إلى درجة عالية .

رد الفعل فى الخارج

قدم جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند اقتراحا إلى البرلمان لمناقشة تلك المجازر الوحشية وقال « إن سياسة النازية بالنسبة إلى التفرقة العنصرية تجددت بشكل واضح فى جنوب إفريقية .. وإذا استمرت فلن يعن هذا إلا أمرا واحدا وهو دوام الصراع فى جميع أرجاء الأرض » . ووافق البرلمان بالإجماع على استنكار الحوادث التى وقعت ، كما أعرب عن عطفه على الإفريقيين الذين يقاسون الطغيان والاستبداد فى وطنهم .

وكان من الطبيعى أن تثور ثائرة الشعوب الإفريقية كلها وكان ذلك مظهرا للروح الافريقية التى تسود القارة ضد سيطرة الرجل الأبيض . إن ما يجرى فى الاتحاد عانته وما تزال تعانيه ، بدرجات متفاوتة ، هذه الشعوب ، ولكن استنكارها لم يكن وليد الألم أو العطف وحدها . ولكنه انعكاس لشعور الوحدة بينها جميعا . ففى نيجيريا قامت مظاهرات ضخمة تطالب بمقاطعة بضائع جنوب إفريقية وطرد جميع الموظفين البيض التابعين للاتحاد والذين يعملون فى نيجيريا . وصرح متحدث بلسان وزارة خارجية إثيوبيا بأن تلك الحوادث ستكون سببا فى تهديد الأمن والاستقرار

فى القارة الافريقية بأسرها ، وأعلن أن شعب اثيوبيا أصيب بصدمة عنيفة من جراء هذه المجازر الوحشية . وفى الوقت نفسه أعربت الحكومة عن تأييدها التام لعرض المشكلة على مجلس الأمن للمناقشة . ووصف رئيس جمهورية ليبيريا ماوقع فى الاتحاد بأنه أحط عمل يتسم بأعظم الاستهتار ويفتقر إلى الفهم ، فى التاريخ .

وعلى أثر انتهاء زيارة الرئيس جمال عبدالناصر للهند صدر فى ١٠ أبريل ١٩٦٠ بيان مشترك جاءت فيه الفقرة التالية عن التفرقة العنصرية والمذابح الأخيرة « إن الرئيس ورئيس الوزراء يجدان سياسة التفرقة العنصرية وإنكار المبادىء الأساسية لحقوق الانسان ما زالت تزاول كسياسة رسمية فى بعض أجزاء إفريقية وعلى وجه التأكيد فإنهما يعربان عن شعورهما بالاستنكار والأسف العميق على القتل الذى يجرى على نطاق واسع للأبرياء فى اتحاد جنوب إفريقية . إن هذه الحوادث قد أحدثت صدمة أثارت ضمير العالم المتمدين فى جميع أرجاء الأرض . وإن الرئيس ورئيس الوزراء ليعربان عن أملهما فى أن قوة الضمير العالمى ووزنه سوف تتمكن من التأثير على السلطات المسئولة لكى تمتنع عن هذه السياسة وتنفيذها » .

وجاء النقد أيضاً من جانب أصدقاء الاتحاد فكتبت صحيفة نيويورك تيمس (٢٦ مارس) « أن سياسة التفرقة العنصرية تقود جنوب إفريقية إلى العزلة والصراع الذى لاينتهى . وإن المناقشة الصريحة على منبر عالمى مثل مجلس الأمن قد تقنع بعض سكان جنوب إفريقية بأنهم يسيرون صوب كارثة قومية » . ولكن الشىء الذى لم تكن تتوقعه حكومة فيرفورت حدث حين أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بيانا جاء فيه أنه بالرغم من أن الحكومة فى العادة لاتبدى رأيها بصدد الشئون الداخلية لشعب صديق ، إلا أنه لايسعها إلا إبداء الأسف على الضياع المؤسف للأرواح نتيجة للإجراءات التى اتخذت ضد المتظاهرين ، كما أنها أبدت الأمل فى أن الشعب الإفريقى سوف يكون قادرا على أن يحصل على تصحيح لمصادر شكاويه العادلة وذلك بالطرق السلمية .

وفى ١٨ مارس ألقى المستر هارولد مكميلان خطابا فى المؤتمر السنوى لأعضاء النقابات من أنصار حزب المحافظين فتحدث عن المساعدات للبلدان المتخلفة قائلا إن من العبث تقديمها بدون خلق الفرص اللازمة للتعبير عن الذات ثم الحكم الذاتى فى النهاية ذلك أن الاستقلال الذى يلازمه الفقر ليس إلا خرافة . وهذا دعاه إلى

التعرض لمشكلة التفرقة العنصرية معلقا على زيارته لمدينة الرأس فقال« لعل اختلافاتنا يمكن تلخيصها فيما يأتى . إنهم يعتقدون أنه ينبغى بقدر الإمكان أن يعيش العنصران، كل على حدة ، وإمكانية تحقيق ذلك فى ميدانى الصناعة والزراعة وهما على هذا القدر من التداخل مما أشك فيه ... إن وجهة نظرنا على النقيض من ذلك . إننا نعتقد أن الأجناس المختلفة يمكن وينبغى أن تعيش سويا فى ظل المشاركة » . ثم عقب على موقف حكومة الاتحاد فقال «إن معظمنا فى هذا البلد يشعر بأنها ترتكب خطأ جسيما بالطريقة التى تعالج بها المسائل العنصرية » .

رد الفعل داخل الاتحاد

أما فى الاتحاد نفسه فكتبت صحيفة Die Burger الموالية للحكومة « إن من الضرورى أن نغير بصورة جذرية أو أن ننبذ كلية بعض الآراء الصغيرة التى كان يمكن أن تكون موضع التقبل فى الأوقات العادية ونصيحتى (أى كاتب المقال) : اعملوا ذلك وبسرعة . إنى أعتقد أن هناك مساوئ معينة يشترك فيها البانتو جميعا ومنها مايتعلق بالأجور ونظام تراخيص المرور والشراب » . وأصدر مؤتمر السلام بالاتحاد ـ ويمثل جميع الأحزاب ـ بيانا فى جوهانسبرج وأبدى فيه الغضب والاحتجاج ثم قال « إن قوانين التمييز فى هذه البلاد هى السبب فى ازدياد التوتر العنصرى » . ثم طلب المؤتمر من الحكومة أن تتصل بالهيئات التى تمثل الشعب وأن تعمل على تخفيف حدة التوتر عن طريق إجابة المطالب العادلة » ودعا السير جراف فى خطاب ألقاه فى ٦ أبريل ، إلى تشكيل لجنة تحقيق فى أسباب الاضطرابات وإلى عقد مؤتمر مائدة مستديرة يضم فئات من جميع البلاد . إلا أن العجيب فى كلامه دعوته أهل البلاد جميعا من أوربيين وإفريقيين إلى الوقوف فى وجه ما سماه « كل تدخل أجنبى» إذ أن منطق الأشياء ذاته لا يدرى كيف يقف الجانبان سويا لتأييد نظام يفرض العبودية على واحد منهما بينما يحتفظ الجانب الآخر بالسيطرة والتفوق . إن هذه الدعوة دليل على الشعور بالقلق من مساندة الشعوب الافريقية لأبناء الاتحاد الأصليين فى كفاحهم الأمر الذى ستبدو خطورته قريبا ، ومن محاولة الضغط من جانب الأمم المتحدة وبخاصة حين يزداد عدد أعضائها من الدول الإفريقية المستقلة . وهاجمت جريدة ستار فى جوهانسبرج الحكومة بسبب إيمانها الذى يدعو إلى الرثاء فى قدرة المدافع الرشاشة على حل المشكلات الإنسانية الأساسية . وفى ناتال

تظاهر ٥٠٠ من طلبة الجامعة البيض حاملين لافتات كتبت عليها العبارات الآتية « هتلر ١٩٣٠ ، فيرفورت ١٩٦٠ » وهذا حكم على الأخير بأنه ينتهج الفلسفة النازية .

وأثارت المذابح فريقا من رجال الدين الذين ينتمون إلى الكنيسة الأنجليكانية فأعلن جوست دى بلانك Goost de Blank أسقف كيبتون أن « هذا المذهب الكريه عن التفرقة العنصرية يجب استنكاره علنا » وأنه « يجب أن نوضح للافريقيين عن طريق العمل الانسانى - لا الألفاظ وحدها - أن الكنائس قد أدارت ظهرها للتمييز الإجبارى» وناشدأمبروز ريفز Ambrose Reeves أسقف جوهانسبرج الأنجليكانى « كل من لديه مشاعر إنسانية فى جنوب إفريقية العمل على وقف الاساليب البوليسية » . وهرب الرجل إلى سوازيلاند ومن هناك أذاع رسالة لمناسبة عيد القيامة قال فيها « وبوصفنا مسيحيين لا نجسر على الزعم بأننا لا نتحمل مسئولية عن كل ما هو حادث فى جنوب إفريقية » .

وأهم من هذا أن بول ساور Paul O. Sauer وزير الأراضى والذى رأس مجلس الوزراء بعد إطلاق النار على فيرفورت ألقى خطاباً فى دائرته الانتخابية فقال « إن كتاب جنوب إفريقية القديم قد أغلق إلى الأبد فى شاربفيل » ثم دعا إلى « خلق روح جديدة لتعيد ثقة البيض وغير البيض فيما وراء البحار فى جنوب إفريقية » . وتحدث عن الإفريقيين فأشار إلى أنه يجب إعطاؤهم الأمل فى حياة سعيدة ، وأخيراً طالب بوضع حد للاضطهاد البوليسى ، وتقرير أجور أفضل ، وتخفيف مصادر الضيق مثل قوانين تراخيص المرور . وإذا كان البعض يرى فى هذه الأقوال اتجاهاً متحرراً ، إلا أن هذه الدعوات جميعاً تتجاهل الحقيقة الأساسية وهى أن جنوب إفريقية ملك للإفريقيين لا البيض ، والمالك وحده يقرر نظام الحياة فى بلده .

وجاء النقد كذلك من جانب رجال الأعمال فصرح رئيس غرفة تجارة بورت اليزابيث بأن الوقت قد حان لكى تتكلم الهيئات التجارية المنظمة وقال « من المؤكد أن للبانتو شكاوى مشروعة » .

أما بالنسبة إلى الإفريقيين أنفسهم فقد كانت المذابح وما ترتب عليها ذات تأثير واضح . إن الرعب الذى يملأ نفوس البيض عبرت عنه سياسة الحكومة ، والسياسة

التى تمثلت فى تلك المذابح أوضحت أن الجبهة البيضاء ليست بالقوة أو الصلابة التى كان البعض يتصورها . وكذلك فإن استجابة الشعب للتخلى عن تراخيص المرور وللإضراب يوم الحداد الوطنى ، كل ذلك فاق ما توقعه الكثيرون . لقد حاول المؤتمر الوطنى الإفريقى فى سنوات ١٩١٩ ، ١٩٣١ ، ١٩٤٦ القيام بحركة جماعية ضد نظام التراخيص فأخفقت ، أما اليوم فحين دعا مؤتمر الجامعة الإفريقية الناس إلى إحراق الجوازات والتوجه إلى مراكز البوليس لتسليم أنفسهم فإنهم فعلوا ذلك عن رضاء تام مع إدراكهم خطورة عدم وجـــود التراخيص من حيث استحالة الحصول على العمل أو معاش كبر السن أو التنقل أو سحب الودائع من صناديق التوفير . كان الموقف من جانبهم كفاحياً وقائماً على التحدى مهما كانت النتائج . وكان جوابهم على القسوة التى واجهتهم بها السلطات البيضاء الإصرار على المقاومة مما دعم روحهم المعنوية . إن حوادث مارس كانت ظاهرة مليئة بالاحتمالات ، ولقد تحدث أحد الزعماء قبل اعتقاله إلى مندوب صحيفة الأوبزرفر فقال « هذه مقدمات ثو ... » ولم يتم الكلمة ولكنه استطرد قائلا « إنه الموقف الذى يسبق التغييرات الكبرى »[١] .

وزاد من شعور الافريقيين بقوتهم ومستقبلهم التأييد الشامل من الرأى العام العالمى والدول الإفريقية والأمم المتحدة . أما بالنسبة إلى الأحزاب فإن مركز الثقل انتقل إلى مؤتمر « الجامعة الإفريقية » وأخذ نفوذ المؤتمر الوطنى الافريقى يتضاءل . لقد تكون الأخير عام ١٩١٢ وظلت تتجاذبه نزعتان وهما الاندماج فى مجتمع الرجل الأبيض والثورة على السيطرة البيضاء . غير أن زعماءه كانوا مشغولين بالمهن التى يزاولونها ويحرصون على الاحتفاظ بها بحيث لا يخاطرون بها عن طريق الدخول فى السجون والمعتقلات من أجل قضايا الوطن ، ولهذا تعرض الحزب لموجات متتالية من الانشقاق وكان المنشقون يتهمون قادتهم بأنهم أشد تأثرا بالبيض ، وأكثر اعتدالا ، وأنهم تحولوا إلى فئة بورجوازية تسعى الى الارتباط بالرجل الأبيض والاستفادة منه . ونادى المنشقون وأفراد الطبقة الجديدة من العناصر الوطنية بمبدأ هام وهو « إفريقية للإفريقيين » . لقد نبذوا سياسة التفاهم مع الرجل الأبيض الذى يصر على تفوقه ، ورفضوا فكرة المشاركة والمجتمع المتعدد الأجناس على

Inside South Africa (2) by Anthony Sampson, April, 3, 1960 (١)

النحو الذى يفهمه الأوربيون فيها . وهم حين يقولون « إفريقية للافريقيين » لا يقصدون اتحاد جنوب إفريقية وحده ولكن نظرتهم أبعد مدى وأكثر شمولا . إنهم يتحدثون عن القارة الإفريقية بأسرها ، وعن تعاون شعوبها جميعا من أجل القضاء على السيطرة الاستعمارية بجميع أشكالها ومقوماتها .

وممن انشق منجالنزو سوبوكوى الذى انفصل عام ١٩٥٨ وراح يحدث قومه عن الشعوب الإفريقية التى استقلت ، وعن الزعماء المكافحين من أجل شعوبهم ، ليدلل على أن فى وسع الإفريقيين أن يحققوا أهدافهم بجهودهم . ومما حببه إلى الناس شجاعته إذ كان على استعداد لنبذ عمله وهو التدريس بالجامعة من أجل الكفاح الوطنى ، وجاراه فى هذا الاتجاه الجيل الجديد . لقد بدأ جيل جديد يظهر على المسرح ، ذلك هو جيل الشهداء الذين لا يضنون على وطنهم بوظائفهم أو مهنهم أو أرواحهم . فحين قدم ١٤٢ من أعضاء حزب الجامعة الإفريقية إلى المحاكمة بتهمة تحدى قوانين المرور راح أحدهم Mathew Nkoana يتحدث مدى ثلاث ساعات عن مساوىء الرجل الأبيض ، وقد حكم على كل منهم بالسجن ثلاث سنوات .

وينظر معظم البيض فى اتحاد جنوب إفريقية إلى سوبوكوى على أنه «عنصرى ، ومتطرف ، وعدو للبيض » . ويرد على هـذه التهمة فيليب كوجاسانا Philip Kgosana أحد زعماء الحزب والرجل الذى قاد الزحف الذى قام به ثلاثون ألفا فى كيبتون ، بقوله : « نحن لا نحارب الأوربيين أو الهنود أو الصينيين . . إن نشاطنا موجه ضد نظام . . ضد فكرة . . ضد أسطورة » ، وهو يقصد بذلك أسطورة التفوق العنصرى . وقادة الحزب لا يثقون بالبيض لأنهم — أى البيض — يؤمنون بمبدأ واحد وإن استنكر البعض منهم سياسة العنف والقسوة ، كما أن الحزب يرى أن على الإفريقيين أن ينتزعوا حقوقهم بأيديهم .

وثمت خوف يساور البيض من حيث ظهور حزب آخر أكثر تطرفا ويعمد إلى استخدام أساليب العنف والكفاح المسلح ، وذلك بعد أن اعتقلت الحكومة الزعماء

---

(١) The Observer, Inside South Africa, April 24, 1960.

(٢) المصدر السابق .

المسئولين الذين يمكن أن يتولوا قيادة الشعب ، ويبعث على هذا الخوف أن الأحزاب عمدت إلى النشاط السرى ، كما أن البيض لم ينسوا بعد حركة ماو — ماو التى أقضت مضاجع زملائهم فى كينيا .

وكان من ردود الفعل أن أخذ البعض من البيض يتحدث عن قيام وزارة ائتلافية تبدأ عهداً جديداً يعمل على تخفيف حدة التوتر . ولكن الأسماء التى ترددت فى الصحف لا توحى بإمكانية حدوث تغيير جوهرى فى السياسة . فالمستر باسون Japie Basson يؤيد سياسة التفرقة كما طبقها الجنرال هرتزوج من قبل ، ونزعته المتحررة والتى يؤيدها الشباب المثقف من الإفريكانز لا تتجاوز التشاور مع الزعماء الإفريقيين مثل ألبرت لوتولى Albert Luthuli [1] . وباسون يرشح المستر فاجن H. A. Fagen الذى كان وزيراً لشئون الوطنيين ثم قاضيا للقضاة . والأخير لا يدعو إلى منح الحقوق السياسية للافريقيين ولكنه يرى أن لاسبيل إلى قيام حكم ذى فعالية بغير موافقة المحكومين . وثمت شخصية أخرى رشحت لتولى الوزارة ويراد بذلك المستر دونجس T. E. Donges وزير المالية فى وزارة فيرفورت ، وهذا الرجل يعتقد أن الروس والشيوعيين سبب الاضطراب كله ، وبذلك يدل على جهل تام أو تجاهل متعمد لطبيعة المشكلة . ومن الأشخاص التى رشحوا للانضمام إلى الوزارة الائتلافية المقترحة جراف Sir Villiers Graff الذى يرى أن يكون للافريقيين الحق فى أن يمثلهم أوربيون ، ودوجلاس ميتشل من ناتال ولا يختلف عن فيرفورت إلا فيما يتعلق بموضوع النظام الجمهورى وحقوق الأقلية الإنجليزية .

(١) كان الشخصية الرئيسة فى محاكمات الخيانة عام ١٩٥٢ ، واعتبره البيض أخطر عدو لهم بسبب نقده لسياسة التفرقة . تعلم فى مدرسه الإرسالية الأمريكية فى دربان واشتغل معلماً بها وظل يمارس التدريس مدى خمسة عشر عاما إلى أن دعاه قومه ليكون « زعيما » لهم . وفى سنة ١٩٣٥ أصيب بصدمة حين ألغت الحكومة حق التصويت للإفريقيين . وللاراحت المدافع تحصد المضربين من عمال المناجم سنة ١٩٤٦ أخذ يميل إلى الفئة المتطرفة فى حزب « المؤتمر الوطنى الإفريقى » ثم انضم إليه . وفى سنة ١٩٤٦ اشترك فى « حملة التحدى » وحث الزولو من قومه فى ناتال على الاشتراك فيها . وبعد أربعة شهور خيرته الحكومة بين الاستقالة من المؤتمر أو من منصب الزعيم Chief فآثر المؤتمر وبعد شهر انتخب رئيساً له . ولكن الشباب بدأ يعزف عنه لأنه بالرغم من سلسلة القوانين التصفية ظل مصراً على عدم التجاء الحزب إلى العنف ، كما أخذ الاهتمام بسياسته عن « المجتمع المتعدد الأجناس » يقل . وفى سنة ١٩٥٧ انفصل سوبوكوى وكون حزب مؤتمر الجامعة الإفريقية ، كما أوضحنا . ويصف البيض لو تولى بانه من المعتدلين .

أولئك جميعا لا يختلفون عن رئيس الوزارة التى ارتكبت مذابح مارس ، ويؤمنون بفلسفة واحدة وإن تظاهروا بالرغبة فى عدم العنف فى تطبيقها . إنهم لا يؤمنون بالمساواة ولكنهم يعرضون الفئات على أهل البلاد الحقيقيين إن اتحاد جنوب إفريقية ليس بحاجة إلى تغيير الوجوه أو الأقنعة التى تغطى الوجوه بعبارة أدق ، ولكنه بحاجة إلى حلول جذرية ، إلى تغيير شامل فى العقلية السائدة والسياسة التى تنبعث عنها ، وهذه الحلول يجب أن يفرضها الإفريقيون أنفسهم وبالتعاون مع شعوب القارة الإفريقية ، والشعوب الأخرى التى تؤمن بالحرية والسلام وحقوق الإنسان .

أمام مجلس الأمن

وصفت الدول الإفريقية المستقلة عمل البوليس بأنه مذبحة تنافى الانسانية وعمل يدل على البربرية ويجافى الحضارة ، كما أنه يهدد السلام والأمن فى إفريقية والمجتمع الدولى . وتقدمت الدول الإفريقية والآسيوية بطلب دعوة مجلس الأمن لمناقشة الموضوع . واجتمع المجلس فى ٣١ مارس وأصدر قرارا فى اليوم التالى بموافقة ٩ أعضاء ضد لا شىء وامتناع انجلترا وفرنسا عن التصويت ، يدعو فيه حكومة الاتحاد إلى نبذ تلك السياسة . ولقد خطب المندوب الأمريكى بعد ذلك فى اجتماع أمريكى فقال إنه إذا كانت أمريكا تريد أن تتزعم العالم فعليها أن تقف فى وجه الظلم والاضطهاد الذى تتعرض له الشعوب فى كل مكان ، تماما كما فعلت حين استنكرت سياسة جنوب إفريقية العنصرية المتسمة بالعنف ضد الملونين .

وكان امتناع انجلترا وفرنسا عن التصويت ، وهما من الأعضاء الدائمين ، يحمل معنى الفيتو . ولقد أثار موقف الدولة الأولى بصفة خاصة الاستياء لأنه جاء فى أعقاب الخطاب الذى ألقاه مكميلان فى برلمان الاتحاد . وأراد وزير خارجية بريطانيا تبرير موقف بلاده فخطب فى دائرته الانتخابية (أول أبريل) ووصف قرار مجلس الأمن بأنه يصل إلى مرتبة تدخل واضح فى مسائل تدخل فى نطاق التشريع الداخلى لجنوب إفريقية ، وقال : « فى الحقيقة يجب أن تبحث الدول عن طريق خلاصها إن تغيير السياسة لن يتم عن طريق الإملاء من الخارج أو عن طريق التهديدات بعمل ذى صفة دولية » . ولا ريب أن ما قاله المستر سلوين لويد لا يخفف منه قوله فى الخطاب نفسه

إن سياسة التفرقة خاطئة ولا يمكن تطبيقها . إن موقف انجلترا غريب وهى التى حاولت حمل الدول على اتخاذ إجراء ضد مصر إثر تأميم شركة قناة السويس وهى شركة مصرية تخضع للتشريع المصرى ولما أخفقت انجلترا وفرنسا فى مسعاهما عمدت الدولتان إلى محاولة تنفيذ أهدافهما بالقوة أى بالإعتداء المسلح .

ويمكن تفسير موقف انجلترا بالخوف من أن يتخذ الاتحاد سياسة تهدد مصالحها والأقلية الإنجليزية إذا ما وقفت صراحة ضده ، وإن كانت النظرة البعيدة يجب أن تحملها على تأييد الإفريقيين وقاية لهذه المصالح ذاتها . وكذلك تخشى انجلترا أن يكون قرار المجلس سابقة تقبل التطبيق فى حالات مماثلة كما لو أثيرت المشكلة العنصرية فى اتحاد روديسيا ونياسالاند وقد يستدعى الأمر تدخلا . وفضلا عن ذلك لم ترد انجلترا حينذاك أن تزيد من اندفاع حكومة الاتحاد نحو اعلان النظام الجمهورى أو الخروج من دائرة الكومنولث .

فى مؤتمر وزراء الكومنولث

ولما انعقد مؤتمر وزراء دول الكومنولث بلندن فى أوائل مايو سنة ١٩٦٠ كان الموقف فى اتحاد جنوب إفريقية من الموضوعات التى أشاعت جواً قاتماً فى الاجتماعات . كان رأى تيكو عبد الرحمن رئيس وزراء الملايو أن من واجب المؤتمر أن يتخذ إجراء لمعالجة المشكلات العنصرية فى الكومنولث . ورأى نكروما رئيس وزراء غانة عدم اخراج جنوب إفريقية من الكومنولث إلا أن المنظمة الأخيرة يجب أن تظل ذلك النوع من المشاركة الذى يمكن أن تنضم اليه بلاد مثل غانة دون أن يسبب ذلك ارتباكا لأهلها وأصدقائهم . ورأى نهرو ضرورة توضيح المبادىء التى يجب أن تمثلها هذه المجموعة من الشعوب .

وأخيراً أصدر المؤتمر بيانه الختامى وفيه أعرب عن إيمانه بمجتمع تعيش فيه الأجناس على أساس من المساواة وينتفى منه التمييز بينها . وبالرغم من هذه الصفة العامة التى حاولت التوفيق فإنها تعتبر بطريق غير مباشر استنكاراً للسياسة المطبقة فى إتحاد جنوب إفريقية ، وتنطوى على تشجيع أدبى للذين يقاومونها .

العمل الايجابى

وإذا كانت سياسة التفرقة تثير إستياء الضمير فى العالم المتمدين ، إلا أنها تمس

الإفريقيين أنفسهم بصورة مباشرة وبصفة خاصة ، ولهذا عمد مؤتمر أديس أبابا للدول الإفريقية المستقلة الذى ختم أعماله فى ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٠ إلى اتخاذ قرارات بطائفة من الإجراءات الفعالة التى تهدف إلى الضغط على حكومة اتحاد جنوب إفريقية حتى تعدل عن سياستها . فقرر عدم إقامة علاقات دبلوماسية معها ، ودعا جميع دول إفريقية إلى إغلاق جميع موانيها فى وجه السفن التى ترفع علم جنوب إفريقية (١) ومقاطعة جميع بضائع جنوب إفريقية ، وحرمان جميع طائراته من حقوق التحليق فوق أراضى الدول الأعضاء فى المؤتمر أو الهبوط فيها ، كما دعا إلى استبعاد جنوب إفريقية من الكومنولث . وقرر المؤتمر أن تقوم جميع الدول الإفريقية بمنع شركات البترول عن بيع بترولها إلى جنوب إفريقية وأن ترفض كل امتياز للشركات التى تواصل بيع بترولها إلى الاتحاد .

وتمشيا مع هذا القرار كان أول إجراء لحكومة جمهورية الكونغو مقاطعة بضائع الاتحاد . وقررت حكومة غانة مقاطعة بضائع الاتحاد وإغلاق موانيها ومطاراتها فى وجه سفن جنوب إفريقية وطائراتها ، على أن ينفذ القرار اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٦٠ تعاونا مع حكومة اتحاد الملايو . وأعلن وزير خارجية غانة أمام البرلمان (٥ أغسطس) أنه لن تمنح تأشيرات دخول إلا لمن يثبتوا أنهم يعارضون سياسة الاتحاد العنصرى — وقرار حكومة غانة أيده الاتحاد العالمى لنقابات العمال الحرة .

موقف حكومة الاتحاد

على أثر تلك الحوادث الدامية أصدرت سلطات البوليس فى ٢٥ مارس سنة ١٩٦٠ البيان التالى :

« ونظرا لأن البانتو ، نتيجة للارهاب والتهديد ، يخشون أن يحملوا معهم بطاقاتهم وغيرها من الوثائق ، بل ويخشون أن يحملوا نقودهم معهم ، فقد تقرر تخفيف التوتر . ولهذا صدرت التعليمات بعدم مطالبة الرجال والنساء من البانتو

---

(١) صرح السيد/حسين ذو الفقار صبرى رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة أن جميع موانى قناة السويس استثنيت من هذا النص (وهذا يتمشى مع مبدأ حرية الملاحة فى القناة بالنسبة إلى سفن جميع الدول بلا استثناء طالما أنها ليست فى حالة حرب مع الجمهورية العربية المتحدة مثل إسرائيل) .

بعدم إبراز بطاقاتهم وغيرها من الأوراق ، وعدم القبض عليهم لعدم حمل هذه الأوراق » .

ويلاحظ من البيان أن الحكومة حاولت أن تنسب الأحداث السابقة إلى أن المتطرفين إنما أرغموا الوطنيين على إحراق تراخيص المرور بطريق التهديد ، الأمر الذي ترتب عليه وقوع المذابح ، وذلك بدلا من الاعتراف بحقيقة الموقف إلا وهو السخط العام من ذلك النظام العنيف .

كان البعض يأمل أن يكون ذلك بداية اتجاه جديد نحو العمل على إزالة أسباب الشكوى ومصادر التوتر الحقيقية ؛ ولكن لم تكن للأحداث من نتيجة بالنسبة إلى الحكومة إلا المزيد من الإجراءات التعسفية . فأعلن وزير العدل إرازمس أن عدم إلقاء القبض على الذين لا يحملون التراخيص إنما هـو إجراء مؤقت . وبالفعل عادت السلطات إلى تطبيق النظام البغيض . وهنا يتجلى التعسف المتعمد ذلك أن الآلاف من الوطنيين قد أحرقوا تلك الأوراق وتعين عليهم استخراج غيرها الأمر الذي يكلفهم مبالغ كبيرة .

إلا أن أخطر ما عمدت إليه تلك الحكومة إعلان حالة الطوارىء ، فصار من حق السلطات البوليسية القبض على أى شخص أيا كان بدون أمر من النيابة وزجه فى السجن دون إخطار أهله وأقاربه بل ويحال بين الأخيرين والاتصال بالشخص المقبوض عليه . وتعلق ريبيكا وست على القوانين بقولها(١) :

إن مطالعة إحدى فقراته تغنى عن الحاجة إلى التكهن بالمستقبل السياسى القريب للاتحاد . وهذه الفقرة تقضى بتحريم « أية حملة ضد أى قانون أو لإلغاء أو تعديل أى قانون أو تغيير أو تقييد تطبيق أو إدارة أى قانون ، أو لتحقيق أى هدف سياسى أو اقتصادى» . وتواصل الكاتبة حديثها قائلة : « قد نسلم بأن مجتمعا قد يجرى إخضاعه بحق لقيود معينة فى وقت أزمة ، وقد تكون هناك أيام فى حياة أى شعب يصبح فيها من غير المصلحة عقد اجتماعات عامة فى مناطق معينة . ولكن يبدو من الغريب الشاذ أن شعباً لا ينبغى له أن يكون قادراً حتى حين تكون الأرض تدور بأسرع

(١) Sunday Times, May 1,1909

من المتاد ، أن يؤلف لجنة أو يصدر منشورات للدعوة إلى رفع سن مغادرة المدرسة أو تغيير نظام الضرائب » .

هذا القانون الذى يمثل ذروة الدكتاتورية والذى لا مثيل له فى أى بلد متحضر من حيث عدوانه أو الأصح احتقاره للمبادىء الأساسية التى كافحت البشرية من أجلها طويلا ، كانت تهدف الحكومة من ورائه إلى تحقيق أغراض عدة .

١ — توجيه ضربة للحركة الوطنية خشية أن تستفحل ، وهذا دليل على قصر النظر السياسى لأن الدافع الرشاشة لا تستطيع حل المشكلات الإنسانية الأساسية كما قالت صحيفة ستار بجوهانسبرج .

٢ — اتخاذه وسيلة لمزيد من الاضطهاد والعسف فى سبيل تنفيذ السياسة العنصرية إلى أبعد حدودها ، ولهذا نجد وزير العدل يقترح تخليص المدن من « المتسكعين وغيرهم من البانتو الفائضين عن الحاجة » بإرسالهم إلى مناطقهم المخصصة لهم .(١)

٣ — القضاء على المعارضة التى تتمثل فى الحزب التقدمى وفى أعضاء الحزب الوطنى الذين أنشقوا عليه بزعامة المستر Japie Basson ذلك أن « الحكومة ربما لا تجرؤ على اعتقال المستر باسون، ولكن المادة(٢) تجعل من المأمون اختطاف أتباعه الأقل ظهوراً وخصوصاً فى الأقاليم »(٣) .

وبالفعل وبحكم هذا القانون حرمت الاجتماعات سواء منها مايعقده الأوربيون أو غيرهم ، وقبض على عدد كبير من البيض ممن يعارضون السياسة السائدة ، وعدد من الهنود المتعلمين فى دربان ممن لم يكن لهم أى علاقة بحوادث ٢١ مارس . وأهم من هذا حلت المنظمات السياسية الإفريقية الوطنية .

ولقد علقت صحيفة « صنداى تيمس » الصادرة فى ٣ أبريل فى افتتاحيتها قائلة أن وجه الخطورة هو تحريم الهيئات السياسية الإفريقية مثل المؤتمر الإفريقى الوطنى المعتدل وجماعة الجامعة الإفريقية الأكثر تطرفا ، الأمر الذى يحرم الأفريقيين من القيادة

(١) مجلة تايم فى العدد الصادر بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٠ .
(٢) المادة المشار اليها فى قانون الطوارىء .
(٣) ريبيكاوست فى « صنداى تيمس » عدد أول مايو سنة ١٩٦٠ .

العلنية وفى هذه الحالة ينتقل الأمر إلى أيدى المنظمات السرية . وبالفعل أعلن سوبوكوى أنهم سيعمدون إلى النشاط السرى ، كما هرب كثيرون من القادة مثل جو ماتيوز رئيس عصبة الشباب فى المؤتمر الإفريقى الوطنى وموسى مابهيدا Moses Mabhida أحد زعماء النقابات فى الاتحاد . إلا أن الأمر الذى يثير الدهشة فى افتتاحية الصنداى التيمس المشار إليها انتقادها المطالبة بالمساواة لأن معنى هذا أن يصبح البيض تحت رحمة السود وهذه فى نظرها « عنصرية » racialism لاتختلف عن فلسفة فيرفورت وسياسته . إن هذا الذى تقوله إنما يفسر جوهر نظرية المجتمع المتعدد الأجناس الذى تتحدث عنه السياسة البريطانية من أنها لاتعدو إبقاء السيطرة التى تتمتع بها الأقلية البيضاء الآن .

ولم تقف تصرفات حكومة الاتحاد عند هذا الحد ، بل أخرجت عـدداً من المراسلين الأجانب ومنهم إنجليز وكنديون بحجة أنهم يشوهون فى رسائلهم لصحفهم الموقف فى البلاد كما فرضت رقابة عنيفة على المطبوعات الأجنبية بحيث لاتسمح بكل ما يتناول منها المشكلة العنصرية بالنقد والتشريح .

وهنا نتساءل عن تفسير لهذا التهور من جانب حكومة الاتحاد بعد أن تعرضت للاستنكار العالمى العام على ما أوضحنا ، وكيف استطاعت أن تخرج هذا التشريع العجيب وتتخذ تلك الإجراءات العنيفة ؟

السبب الأول نلقاه فى ضعف المعارضة . فالحزب التقدمى ضعيف من الناحية العددية فى البرلمان وخارجه . وحزب الأحرار أساء إلى مركزه حين وافق الحكومة فى البرلمان على قانون الطوارىء ، وبذلك أثبت أنه أبعد ما يكون عن حزب يؤمن بمبادى الحرية والمساواة . وأكثر من هذا فإن سلطة الاعتقال بغير إبداء الأسباب وبدون أوامر من السلطة القضائية المختصة ، وتحريم الاجتماعات العامة ، مما شل المعارضة فى صفوف الأوربيون المعتدلين نوعا وألقى الرعب فى نفوس أفرادها . وربما كان هناك بعض الأمل فى موقف صلب من جانب المصالح الاقتصادية الكبرى ولكن هذه تشعر بالضعف لأن ٨٩ ٪ أغلبها إنجليزية وهى موضع السخط من جانب الإفريكانز الذين قد يجدون ذريعة للاعتداء عليها بسبب عدائهم لانجلترا ورغبتهم فى قطع جميع الصلات التى تربطهم بها . وإذا كانت الكنيسة الإنجليكانية وقفت ضد السياسة والإجراءات المتبعة فإن الكنيسة الأخرى Reformed Church

التى ينتمى إليها معظم الأفريكانز أيدت الحكومة وأعلنت أنها لايمكن أن تقبل الإفريقيين فى دور العبادة التابعة لها. والرجال المسئولون الذين يسيطرون على الحزب الحاكم لهم فلسفتهم التى نشأوا عليها وليس فى وسعهم تغييرها بل وتعديلها ، وهم الذين وضعوا دعائمها منذ أن تولى الدكتور مالان الحكم عام ١٩٤٨ ، ولقد وقفت أغلبية الأفريكانز إلى جانب الحكومة بالرغم من النذر التى تشير إلى ضرورة وحتمية التغيير .

ويفسر Colin Legum هذا الموقف من جانب الحكومة بقوله (١) : « إن جنوب إفريقية يعانى من مظاهر واضحة من إنقسام الشخصية Schizophrenia ومن علامات تلك العملية العادية فى التفكير أنها تبدأ فى التحلل وتفقد كل صلة بالحقيقة الموضوعية » .

وهذا الخوف يرتد إلى بواعث عدة :

١ — أن يطلب إلى الأمم المتحدة إلغاء وصاية الاتحاد على إفريقية الجنوبية الغربية الأمر الذى قد يكون مبررا قانونيا للتدخل فى شئون الاتحاد نفسه .

٢ — الخوف من إخراجه من الكومنولث(٢) .

٣ — الخوف من المقاطعة الاقتصادية .

٤ — ازدياد الرعب من السود

هذه المخاوف خلقت حالة من الجمود الفكرى ؛ وهى مخاوف يمكن أن تتضخم إذا ما واجه الأفريكانز الحقيقة وهى استحالة إبقاء الأوضاع الحالية فى عالم يسير نحو التحرر والقضاء على الامتيازات الخاصة .

ضعف مركز الاتحاد

الواقع أن اتحاد جنوب إفريقية بسبب سياسته العنصرية بوجه عام ونتيجة أحداث مارس وما أعقبها من إجراءات تعسفية بصفة خاصة ، أصبح فى مركز سىء للغاية لابد

---

(١) The Observer, April 17, 1960

(٢) هذا شعور الكثيرين فى الاتحاد بعد أن تقرر إعلان النظام الجمهورى . ولذا كنا لا نتوقع هذا إلا أن المنتظر أن الموافقة على الانضمام إلى الكومنولث لن تتم بالاجماع .

أن تبدو آثاره فى المستقبل . وفى مقدمة مايعانيه الآن أنه فى شبه عزلة دولية ، فدول العالم جميعاً استنكرت سياسته إزاء الوطنيين والملونين ، وطالب مجلس الأمن بالعدول عنها ، وأعلن مؤتمر رؤساء وزارات دول الكومنولث أنه يؤمن بالمجتمع المتعدد الأجناس الذى يقوم على المساواة وعدم التفرقة ، والدول الإفريقية فى مؤتمر أديس أبابا اتخذت إجراءات اقتصادية خطيرة . وفى هذا كتبت مجلة الإيكونومست الإنجليزية[1] تقول: « والاتحاد فى حالة عزلة سياسية حتى أن بريطانيا لم تستطع الوقوف إلى جانبه فى مجلس الأمن وقبلت التفرقة التى رأتها الولايات المتحدة بين الدول التى تعمل سياستها على تنمية التمييز العنصرى والدول التى تحاول التغلب عليه ، وهذا الموقف من جانب الرأى العالمى وبخاصة من جانب مجلس الأمن والدول الإفريقية المستقلة والشعوب الإفريقية بوجه عام كسب أدبى أو معنوى كبير للافريقيين يشجعهم على المضى فى جهادهم من أجل حقوقهم ، لأن هذه أول مرة تثار مشكلتهم الكبرى على هذا النطاق العالمى .

وفى داخل الاتحاد نفسه شقاق فثمت فريق من بعيدى النظر يرى ضرورة العمل على منع تطور التوتر الحالى بشكل يهدد بأفدح الأخطار بالنسبة إلى مستقبل الأقلية البيضاء ومصيرها . وكذلك لا نستطيع أن نغفل الشقاق الذى ترتب على الموافقة على النظام الجمهورى فى استفتاء ٥ أكتوبر ١٩٦٠ ، حتى أن الحديث بدأ فى ناتال ومعظم أهلها من أصل إنجليزى ، بشأن انفصالها عن بقية الإتحاد . ومما يزيد الخطورة أن الموافقة تمت بأغلبية ضئيلة جداً ، كما أن الأمر إقتصر على البيض ولم تشترك الأغلبية الإفريقية فى الاستفتاء .

أضف إلى هذا القلق الذى يشعر به رجال الأعمال والذى عــبر عنه المستر H. F. Oppenheimer رئيس مجلس إدارة Anglo-American Corporation of South Africa Limited فى التقرير المقدم إلى الجمعية العمومية للمساهمين عن السنة المالية ١٩٥٩ إذ قال :

« إن أى شخص مفكر من أهل جنوب إفريقية لا يمكن أن ينظر إلى المستقبل دون أن تساوره المخاوف والهواجس . وينتشر الشعور بشدة الحاجة إلى أساليب جديدة

(١) عدد ٢ أبريل ١٩٦٠.

وسياسات جديدة إذا أردنا أن نبنى من جنوب إفريقية دولة متحدة حقا » . وسبب المخاوف يتجلى فى أن مشروعات واسعة النطاق كانت موضع البحث والتفكير بقصد إخراجها إلى حيز التنفيذ ولكن «شركاءنا فيما وراء البحار غير راغبين فى السير بها حتى ينجلى الموقف السياسى فى الاتحاد» ثم انتقد سياسة العسف التى ترتبت على إعلان حالة الطوارىء بقوله : « لقد أعيد القانون والنظام ولكن على حساب تدخل واسع النطاق فى حياة السكان من البيض والسود » وهاجم نظام تراخيص المرور ذلك أن الروح السارية فى كل التشريعات التى تمس الإفريقيين فى المدن والمناطق المدنية أساسها النظر إلى الإفريقى على أنه ليس مقيما فيها بصفة دائمة ولكنه مهاجر بصفة مؤقتة وأن بيته الحقيقى فى مكان مختلف تماما «وهذا خطأ ذلك أن عددا متزايدا من الإفريقيين بالمناطق المدنية كادت صلتهم بقبائلهم أن تنقطع أو قد انقطعت بالفعل كلية ، وهذا فضلا عن أنه لا غنى عنهم للحياة الصناعية فى البلاد» . وكذلك «إذا فقدوا أعمالهم ولا يجدون غيرها خلال فترة قصيرة فيمكن انتزاعهم وارغامهم على الذهاب على جزء من البلاد مختلف جداً . وبهذه الطريقة تتحطم الأسرات وينكر على أهل المدن من الإفريقيين ذلك الشعور من الدوام والأمن والذى هو من الحاجات الأولية لجميع البشر » . ومن أهم ما ورد فى التقرير قوله إن من الصعب المبالغة فى تقدير الشعور بالاخفاق الذى تسببه هذه المظاهر فى حياة الإفريقيين من أهل المدن وبخاصة بين العدد المتزايد من المتعلمين والأذكياء الذين يشغلون مراكز مسئولة وهؤلاء هم الذين يصوغون الفكر الإفريقى كما أنهم قادة قومهم الفعالون »

ومما يثير القلق الشديد فى نظر رجال الأعمال الهبوط الذى طرأ على أسعار الأوراق المالية فى بورصة جوهانسبرج وفى هذا قالت الإيكونومست(١) :

«منذ خطاب مكميلان هبطت القيمة السوقية للأسهم المقيدة فى بورصة جوهانسبرج للأوراق المالية بما يقرب ٥٠٠ مليون جنيه . وفى الأسبوع الماضى هبطت القيمة السوقية للشركات المقيدة بالبورصة بحوالى ١٢٥ مليونا ، وقد زاد هبوطها منذ ذلك الحين » .

وفيما يلى بيان لبعض الأوراق والتغيرات التى طرأت على أسعارها فيما بين أول يناير ، ٣١ مارس من عام ١٩٦٠ :

(١) المصدر السابق ص ١٦ .

٨/٣/٤	١٠٧/٨	Anglo-American
٦٥/	٩٨ /٣	Consolidation Gold Fields
١٣٧/٦	١٩١/-	Free State Geduld
٥٧/٦	٧٩/٧¼	President Brand
٧١/ ٦	٩٢/٦	Rhodesian Anglo--American
١٤٥	١٩٢/٦	De Beers
٢١/٣	٣٢	South African Breweries

إن مشكلة العلاقة بين الأغلبية الإفريقية والأقلية البيضاء فى الاتحاد قد وصلت إلى مفترق الطرق وسوف تزداد حدة وخطورة وبشدة . ولكن الحكومة لم تستطع الارتفاع إلى مستوى الموقف وخيل لها أن الحل يكمن فى فى مزيد من الشدة والعسف . ولكن هل تنقذ هذه السياسة الاتحاد أم تعجل بالقضاء عليه ؟ لقد أجابت على ذلك Rebecca West فى تحقيقها الذى أشرنا إليه بقولها :

« منذ اليوم الذى جلست فيه ، أصدقائى وأنا ، ننعى القتلى الذين سقطوا فى شاربفيل كنا نراقب تغييراً فى أشد أشكاله تطرفاً. لأن اتحاد جنوب إفريقية الذى كان مريضا ولكنه حى خر صريعا الآن . قد يعيش ثانية ولكنه بالنسبة إلى الوقت الحاضر كان دولة بوليسية ، وهذا هو الإسم الذى يطلق على جثة دولة(١) » .

حتمية البحث عن حل

إن تطور الأحداث العالمية بوجه عام وفى القارة الإفريقية على وجه الخصوص يشير إلى حتمية إيجاد الحل السلم لهذه المشكلة التى تعانيها الأغلبية الساحقة من أهل الاتحاد ، يشترك فى ذلك الإفريقيون والملونون والأسيويون . ولقد أوضحنا أن الاقتراحات الخاصة بإنشاء ولايات أو دول بانتوية ، وإعادة الآسيويين إلى بلادهم الأصلية ، أو خروج الأوربيين ، كلها مستحيلة من الناحية العملية . والحل العادل

(١) Sunday Times, April 10, 1960

فى نظرنا إقامة مجتمع ديموقراطى تسوده الحرية والعدالة والمساواة فى الحقوق والواجبات ويستند إلى إرادة الشعب بغض النظر عن الجنس أو اللون ، وهذا ما عبر عنه « مؤتمر الشعب » المنعقد فى يوليو من عام ١٩٥٥ فى « ميثاق الحرية » الذى أصدره :

« نحن شعب جنوب إفريقية نعلن لبلدنا كله والعالم ليعلما أن جنوب إفريقية ملك لجميع الذين يعيشون فوق ربوعه من سود وبيض ، وأنه ما من حكومة تستطيع أن تدعى بعدل سلطانا إلا إذا قامت على إرادة الناس جميعا ، وأن قومنا قد سلبوا حقهم فى الأرض والحرية والسلام على يد حكومة قامت على الظلم وانتفاء المساواة ، وأن بلادنا لن تنعم بالرخاء أو الحرية أبداً حتى يعيش قومنا كافة فى أخاء ويتمتعوا بحقوق وفرص متساوية . وأن دولة ديموقراطية أساسها إرادة الشعب كله هى وحدها التى تستطيع أن تضمن للجميع حقهم الذى ولد معهم بدون تمييز يرتد إلى اللون أو العنصر أو الجنس أو العقيدة ، وعلى ذلك فنحن شعب جنوب إفريقية من بيض وسود على السواء — بوصفنا متساوون ومواطنون وإخوة — نتخذ ميثاق الحرية هذا ونتعهد بالكفاح وألا نألوا قوة أو شجاعة حتى نحصل على التغييرات الديموقراطية التى أوردناها هنا » .

والذى نرى أنه يتعين إجراؤه يمكن أن نوجزه فيما يلى :

١ — إلغاء جميع التشريعات التى تقيد حرية غير الأوربيين فى تملك الأرض والعقار ، والتنقل ، والإقامة ، والعمل ومزاولة جميع أنواع الحرف والمهن وارتياد الأماكن العامة ، والخدمات .

٢ — تقرير مبدأ الأجر المتساوى بالنسبة إلى العمل المتساوى والمؤهلات المتساوية .

٣ — إتاحة فرص التعليم بشتى مراحله ودرجاته وأنواعه أمام غير الأوربيين ، وزيادة الاعتمادات المخصصة لتعليمهم ووضع خطـة شاملة لإنشاء المدارس ، وإلغاء الحظر على التحاقهم بالمعاهد المخصصة للأوربيين على اختلاف درجاتها .

٤ — فتح أبواب الوظائف فى الإدارة والجيش والشرطة والمؤسسات العامة والخاصة بغير تمييز لا يرتد إلا إلى الكفاية والمؤهلات ، حتى يتدرب غير الأوربيين على احتمال المسئوليات .

٥ — السماح بالتنظيمات السياسية وتكوين الجمعيات وعقد الاجتماعات ، مادام ذلك كله يتم فى حدود القوانين ولا يهدد الأمن أو النظام أو الأخلاق العامة .

٦ — تقرير مبدأ التصويت العام المباشر للذكور والإناث[1] ومنح جميع المواطنين حق ترشيح أنفسهم لمختلف الهيئات التمثيلية فى النطاقين القومى والمحلى .

وقد يعترض البعض على الناحية السياسية الأخيرة قائلين إن التفوق العددى لغير الأوربيين سوف يجعل لهم الأغلبية فى الهيئة التشريعية ويسيطرون على جهاز الدولة وهنا تبدأ موجة من التعصب الوطنى تجعل إقامة الأوربيين مستحيلة . أضف إلى ذلك أنهم يفتقرون إلى الخبرة اللازمة للادارة مما يهدد بانهيار البلاد . وعندنا أن هذه حجج الذين يعيشون فى ظل مركب الخوف ، فالإفريقيون يدركون ظروفهم ويقدرون أهمية وجود الأوربيين ما دام الأخيرون لا يهدفون إلى السيطرة ، وكذلك لن يجدوا من صالحهم طرد الأوربيين أو جعل الحياة مستحيلة بالنسبة إليهم حتى لا يتهموا بالتعصب وبذلك ينقلب الرأى العام عليهم. هذا وقد حصلت دول عدة فى آسيا وإفريقية على استقلالها ويعيش البيض فيها متمتعين برعاية الدولة وحمايتها ويمارسون مختلف أنواع النشاط المشروع بدون تدخل فى شئونهم أو مضايقتهم ، كما هو الحال فى الجمهورية العربية المتحدة والهند والمغرب وغانة وغيرها . ويحاول دعاة التفرقة رفض المساواة ويضربون المثل بما حدث فى الكنغو بعد استقلاله ، وهذا غير سليم إذ ثبت بشهادة الأجانب أنفسهم أن الاعتداءات التى قيل بوقوعها على الأوربيين لا تستند إلى أساس من الصحة ، كما أن الخلاف الذى نشب فى هذا البلد الإفريقى بين الحريصين على استقلال بلادهم ووحدتها وبين دعاة التجزئة والانفصال ، يرجع فى الواقع إلى المناورات والمؤامرات التى دبرتها المصالح الاحتكارية ؛ وسوف نعرض لهذا كله بالتفصيل فى فصل قادم .

ولكن ، هل يسلم المسيطرون على الحكم فى اتحاد جنوب إفريقية بالسياسة التى نشير إليها ؟ إنهم إذا لم ينزلوا على حكم الحقائق فسوف ترغمهم الظروف . ففى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بدأت حركة « التحدى » بقيادة المؤتمر الوطنى الإفريقى والمؤتمر الوطنى الهندى بجنوب إفريقية ، وهى حركة مستوحاة من فلسفة غاندى عن

---

(١) يرى البعض ازاء انتشار الأمية وضع بعض القيود التى تتعلق باتقان القراءة والكتابة كإجراء مؤقت .

العصيان المدنى ، وبالرغم من إخفاقها إلا أنها نذير له خطورته . وفى عام ١٩٥٧ قررت مؤسسة النقل زيادة أجور الأوتوبيسات وهنا قرر العمال فى جوهانسبرج وبريتوريا أن يقاطعوها وأن يتوجهوا إلى أعمالهم ثم منها إلى دورهم سيراً على أقدامهم الأمر الذى معنــاه مسافة تتراوح بين ١٨ ، ٢٠ ميلا فى اليوم . وأزعجت السلطات إذ اعتبرت ذلك العمل تهديداً لسلطتها السياسية وأصدر وزير النقل التعليمات إلى أصحاب المصانع بعدم التساهل مع العامل المتعب أو الذى يصل إلى محل العمل متأخرا، واستخدم البوليس وسائل عنيفة لتحطيم المعارضة وبالرغم من تلك الإجراءات ظل حوالى ٤٥ ر ٠٠٠ من العمال فى طريقهم لمدة عشرة أسابيع حتى تدخل مجلس مدينة جوهانسبرج والغرفة التجارية لتسوية الموقف ، وكسب العمال الإفريقيون المعركة إلا أن « المقاطعة أبانت ظاهرة جديدة . لم يعد العمال الإفريقيون يقنعون بأن يتولى المفاوضة عنهم الأوربيون أو الإفريقيون ممن يعينهم الأوربيون ،وإنما يجب أن يقوم بالمفاوضات زعماء حركة المقاطعة وإلا فلا مفاوضة على الإطلاق . »(١) إن حوادث مارس ١٩٦٠ كانت سلبية ولــكن إذا ظلت الحــكومة سادرة فى تصرفاتها البعيدة عن الحــكمة فمن المحقق أن تتحول الأساليب الهادئة إلى العنف واستخدام القوة كما حدث فى كينيا والجزائر والــكنغو . والبيض فى الاتحاد أقل شأنا من الدول الاستعمارية مثل انجلترا وفرنسا وبلجيكا . ويستطيع الإفريقيون شل الحياة الاقتصادية عن طريق سلسلة من الاضطرابات ، وفى هـــذا يقول چون جنتر « إن إضطرابا عاما ناجحاً يمكن أن يجعل جوهانسبرج تخر على قدميها فى مدى أسبوع » (٢). حقيقة الإضراب ممنوع فى الاتحاد ، ولــكن الحركات الوطنية إنما تقوم من أجل تغيير القوانين التى تفرض أوضاعا غير مشروعة . ولا ريب أن البيض لم ينسوا بعد ما حدث عند ماتقرر تطبيق تراخيص المرور على النساء الإفريقيات سنة ١٩٥٨ حيث ثار الرأى العام ووقعت حوادث عدة من تدمير العقارات والمحصولات وذبح الماشية .

ومن المحقق أن الشعوب الإفريقية والاسيوية سوف تقف إلى جانبهم عن طريق « الأمم المتحدة » ، وبالتدابير الإيجابية كما قرر مؤتمر أديس أبابا (١٩٦٠) للدول الإفريقية المستقلة .

---

(١) Leo Marquard, opt. cit., p. 132.

(٢) Inside Africa, p, 525.

ومن واجب الأمم المتحدة وفى وسعها أن تفعل الكثير بالضغط على حكومة الاتحاد ، فتعدها ، قد خرقت الميثاق والإعلان العالمى لحقوق الإنسان وتطلب إليها فى حزم العدول عن سياستها العنصرية ، فإذا أبت أخرجت من المنظمة وصارت طريدة القوانين الدولية المعترف بها . وتستطيع الأمم المتحدة ـ بل ومن واجبها ـ إلغاء وصاية الاتحاد على إفريقية الجنوبية الغربية فإذا رفضت أجبرت على ذلك ولو أدى الأمر إلى تطبيق الجزاءات التى ينص عليها الميثاق فى أمثال هذه الحالات .

ونعتقد أن فى وسع أصدقاء الاتحاد من الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة ، التدخل بصورة أشد إيجابية وأكثر فعالية ونقول الولايات المتحدة والسبب يقدمه لنا الكاتب الأمريكى جنثر (وإن أورده فى مناسبة غير هذه) فيقول :

« وبطبيعة الحال تستطيع الولايات المتحدة أن تضعف الاتحاد بصورة حاسمة بين يوم وليلة بل وربما تحطمه ، وذلك بوقف شراء الذهب أو خفض سعره بشكل محسوس » .

الفصل الثامن

تصدع الاستعمار الفرنسى

إن ظروفا خاصة تتصل بالحركة القومية فى إفريقية الغربية الفرنسية . فبالرغم من جهود الإرساليات الدينية المسيحية ومحاولة خلق فئات تدين بالولاء لفرنسا ، ظل للإسلام المركز الغالب فى السنغال والنيجر والسودان الفرنسى وموريتانيا بصفة خاصة ، وهو من القوى التى وقفت فى وجه الفرنسيين وسياستهم كما أنه من العوامل التوحيدية . ولذلك كانت ثورة مصر عام ١٩٥٢ ، واشتداد الحركة الوطنية فى (السوذان الإنجليزى المصرى سابقا) . واستقلال ليبيا ، ونجاح تونس ومراكش عام ١٩٥٦ ، وكلها دول عربية إسلامية ، من الأسباب التى أثارت حماس أهل المستعمرات الفرنسية وبخاصة تلك التى ترتبط بتلك البلدان الإسلامية بوشائج من الجنس والدين واللغة والتاريخ . والواقع أن الإسلام فى شمالى إفريقية وعدد من ممتلكات فرنسا الإفريقية من الركائز الأساسية التى قامت عليها الدعوة إلى التحرر وتفاعل مع المؤثرات الاقتصادية وغيرها لخلق قوة كفاحية ذات شأن .

وللسنغال بصفة خاصة تأثير كبير على الحركة القومية إمتد إلى كل من إفريقية الغربية الفرنسية وإفريقية الاستوائية الفرنسية وذلك راجع إلى أسباب تتصل بالتطور التاريخى لهذا البلد . ففى عام ١٦٥٩ أنشئت سان لوى كحصن ومحطة تجارية ، وقدمت العريضة Cahier الخاصة بها قبيل اجتماع مجلس طبقات الأمة فى باريس عام ١٧٨٩ ذلك الاجتماع الذى كان بداية التطورات التى تعرف باسم الثورة الفرنسية . ومن ذلك الموقع أخذ الفرنسيون يمدون نفوذهم حتى شمل المنطقة التى أطلق عليها فيما بعد « إفريقية الغربية الفرنسية » . ولما كملت العملية عام ١٩٠٤ أقيمت « حكومة عامة » منفصلة عن إدارة السنغال ذاتها ونقلت إلى داكار . هذا بالإضافة إلى أن تطور داكار كميناء دولى وقاعدة بحرية كفل للسنغال مزايا اقتصادية واجتماعية . نتيجة لإمكانيات زراعة الفول السودانى الأرضى مد خط حديدى من داكار إلى سان لوى (١٨٨٦) وعمل الفرنسيون على وصله بالسودان الفرنسى فى أوائل القرن الحالى ، الأمر الذى ترتب عليه إرتفاع الانتاج من ١٤٠,٠٠٠ طن عام ١٩٠٠ إلى ٥٠٠,٠٠٠

سنة ١٩٣٠ ، ٠٠٠ر٧١٠ سنة ١٩٥٧ . والواقع أن ربع شبكة الخطوط الحديدية بإفريقية الغربية الفرنسية تتركز فى السنغال .

ويضم هذا البلد مايقرب من نصف عدد الأوروبيين بالمنطقة كلها ومعظمهم من سكان داكار الأمر الذى معناه قوة المؤثرات الغربية ، كما كان تطوره الصناعى أسبق منه فى البلدان المجاورة . وكذلك يضم عددا كبيرا من المدن ، وبلغ عدد سكان داكار وحدها ٠٠٠ر٢٦٧ نسمة عام ١٩٥٥ . وفضلا عن هذا بلغت نسبة التعليم ٢٠٪ عام ١٩٥٥ مقابل ٩ر١٠٪ بالمنطقة كلها ، كما كان بالسنغال وحده حوالى ثلث تلاميذ المدارس الثانوية . ولهذه الاعتبارات ظل منذ عام ١٨٧١ يبعث بممثل عنه إلى مجلس النواب الفرنسى ، وفيه وحده كان الإفريقيون يتمتعون بما للمواطنين الفرنسيين من حقوق سياسية ، بالرغم من عدم خضوعهم لقانون الأحوال الشخصية الفرنسى .

ولعبت الآراء الإشتراكية دوراً طيبا فى توجيه الحركة القومية فى الممتلكات الفرنسية ، بل وراحت الأفكار والمنظمات الشيوعية تؤثر فى بعض الأحزاب السياسية والنقابات العمالية وبخاصة فى الفترة التالية مباشرة لانتهاء الحرب العالمية الثانية ، ذلك أن الأحزاب الشيوعية — على الأقل من الناحية النظرية — لم تكن محرمة فى المستعمرات الفرنسية . إلا أن المؤثرات الشيوعية بدأت تتضاءل بعد اتجاه فرنسا صوب اليمين ، وعمدت أحزاب إفريقية عدة إلى قطع الصلات بها إذ أدركت أن أهم ما ينبغى أن تعنى به التحرر الوطنى لا الصراع الطبقى .

كذلك لعبت المنظمات العمالية دوراً له أهميته فى حركة التحرر وفى المطالبة برفع مستوى معيشة الطبقة العاملة على أساس المساواة مع الأوربيين وفقا لمبدأ « تساوى الأجر إذا تساوى العمل » . وحدثت إضرابات متكررة وبخاصة فى السنغال وساحل العاج . وأهم من هذا أن الحركة العمالية لم تكن محلية بحتة وإنما اتخذت طابعاً يشمل المنطقة كلها . إلا أن الحركة القومية فى إفريقية الإستوائية كانت أقل تطوراً بسبب انتشار الأمية وصعوبة المواصلات .

التطور الدستورى

كانت الخطوة التمهيدية للتطورات الدستورية التى طرأت على وضع Status

المستعمرات الفرنسية مؤتمر برازافيل Brazzaville عام ١٩٤٤ الذى أوصى بضرورة تطوير نظم الإدارة وزيادة استخدام الإفريقيين فى وظائف الحكومة والأخذ بنظام الانتخاب المباشر . كذلك ظهر فى المؤتمر اتجاه نحو الإرتباط بفرنسا فى اتحاد فيدرالى ، وفكرة القائمة الانتخابية الموحدة للأوربيين والإفريقيين[1] . وبالرغم من قصور التوصيات إلا أنها نقطة تحول لها أهميتها إذ أوضحت بما لايدع مجالا للشك استحالة الإبقاء على نظام الحكم المباشر ، كما أن الانتخاب المباشر قمين أن يتيح للإفريقيين اختيار من يمثلونهم فى الجمعيات المحلية . أضف إلى هذا أن فكرة الفيدرالية Federalism تنطوى على الاعتراف بمبدأ المساواة بين الأعضاء على الأقل من الناحية النظرية ، كما تتضمن فكرة الحكم الذاتى الذى يمكن أن يتطور مستقبلا نحو الاستقلال سواء داخل المجتمع الفرنسى أو بعيدا عنه .

دستور عام ١٩٤٦

وفى عام ١٩٤٦ صدر دستور جديد اشتمل على طائفة من التعديلات يمكن إجمالها فيما يأتى :

(أولا) تحولت المستعمرات إلى « الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار » ، ومنحت حق تمثيلها فى الجمعية الوطنية ومجلس الجمهورية وجمعية الاتحاد الفرنسى . إلا أنه بالرغم من منح « صفة المواطن » الفرنسية لجميع « الرعايا » حتى ولو احتفظوا بنظام الأحوال الشخصية الخاص بهم فإن هؤلاء المواطنين الجدد لم يمنحوا حق الانتخاب إلا إذا كانوا ينتمون إلى طوائف معينة مثل المحاربين القدماء والموظفين العموميين وحملة الإجازات العلمية .

(ثانيا) تكوين جمعية تمثيلية بالإنتخاب فى كل « إقليم » . وبالرغم من أن سلطتها المالية كبيرة إلا أنه لم يكن لها سلطات تشريعية . وباستثناء السنغال كانت الانتخابات فى إفريقية الغربية للجمعية الإقليمية وفق نظام القوائم المنفصلة .

(ثالثا) إنشاء « المجلس الكبير » لكل من إفريقية الغربية وإفريقية الإستوائية ، وأعضاؤه تختارهم الجمعيات الإقليمية .

---

(١) دكتور عبد الملك عوده : السياسة والحكم فى إفريقيا ص ١٧٣ .

وتعرض الدستور الجديد للنقد بسبب تلك « المواطنية من الدرجة الثانية » المتمثلة فى نظام القوائم المنفصلة ، وقصور سلطات الجمعيات الإقليمية ، وعدم تناسب تمثيل المستعمرات فى البرلمان الفرنسى مع عدد سكانها كما أن هذا التمثيل جعل نواب « المستعمرات » ينغمرون فى مشكلات السياسة الداخلية فى فرنسا مما يصرفهم عن توجيه جهودهم بالقدر الواجب نحو خير بلادهم وقد يؤدى إلى وقوع عدد منهم تحت المؤثرات الفرنسية وأهداف السياسة الاستعمارية .

القانون الأساسى لعام ١٩٥٦

أثارت الانتخابات المشاعر الوطنية وكثرت التنظيمات السياسية المختلفة . وبالرغم من تعدد الأخيرة وتباين آرائها بصدد مستقبل البلاد السياسى والعلاقة مع فرنسا ، فقد كانت مجمعة على ضرورة تعديل دستور الاتحاد . وتحت ضغط جميع القوى المعادية للاستعمار اضطرت الإمبريالية الفرنسية إلى التسليم بمزايا سياسية هامة تضمنها « القانون الأساسى » La Loi-cadre لعام ١٩٥٦ والذى قضى بما يأتى :

١ — إلغاء نظام القوائم الإنتخابية المنفصلة وتقرير مبدأ القائمة الموحدة .

٢ — توسيع سلطات الجمعيات الإقليمية وعلى وجه الخصوص صارت لها سلطة التشريع فى المسائل ذات الأهمية المحلية .

٣ — إنشاء « مجلس حكومة » فى كل إقليم . ويتضح من المناقشات التى دارت فى البرلمان الفرنسى بشأن مشروع القانون أن هذا المجلس أريد تكوينه من الموظفين .

٤ — الحد من سلطات الحكومة العامة فى الإفريقيتين لصالح الأقاليم التى تدخل فى نطاقهما .

٥ — تقسيم الخدمات العامة إلى خدمات ذات صبغة إقليمية وأخرى تمس مصالح المجموعة كلها .

وترتب على نظام الانتخاب الجديد زيادة نسبة الناخبين فبلغت مثلا ٣٢,٨ ٪ فى إفريقية الغربية . وجرت الانتخابات فى ٣١ مارس سنة ١٩٥٧ وكان عدد المقاعد ٤٧٤ فى إفريقية الغربية ، ٢٠٠ فى إفريقية الإستوائية ، ٢٤٠ فى مدغشقر ؛ وصارت حكومة الجمهورية يمثلها « مندوب سام » فى كل من الإفريقيتين ويعتبر

« مستودع » dépositaire سلطانها ، بينما هناك « حاكم » فى كل إقليم على حدة . ويتكون « مجلس الحكومة » من عدد لا يقل عن ٦ أعضاء ولا يتجاوز ١٢ عضوا ويعهد إلى كل منهم بالإشراف على خدمة عامة أو مجموعة من الخدمات . والشخص الذى يرد اسمه فى رأس القائمة أى الذى يحصل على أكبر عدد من الأصوات يصبح نائبا لرئيس المجلس ويتولى الرآسة فى حالة غياب الرئيس . ويجوز للمجلس أن يقدم استقالته إذا رأى أنه لم يعد يتمتع بثقة الجمعية .

وحقق القانون « إصلاحين هامين : الأول أنه أنشأ فى كل إقليم جنين حكومة برلمانية إذ أصبح الحاكم السابق مندوبا ساميا ولم يعد سوى رئيس دولة بدون سلطات فعلية — فى مجال الشئون المحلية — وإلى جانبه يوجد مجلس الحكومة الذى يتألف تحت رياسته من الوزراء ونائب الرئيس . وهذا الأخير يؤدى فى الواقع وظيفة رئيس الوزراء — فى مجال الشئون المحلية — وتنتخبه الجمعية الاقليمية ... والثانى أنه طبق فى كل الأقاليم نظام الإقتراع المباشر للرجال والنساء »(١) .

غير أنه يلاحظ على التعديلات الجديدة :

(أولا) إن هذه التنظيمات أريد منها التمهيد لنظام المسئولية الوزارية ولكن الأمر الذى يثير النقد عدم وجود نص بشأن حل الجمعية الإقليمية التى تنتخب لمدة خمس سنوات . والعيب فى هذا أنه حين يتعقد الموقف بين المجلس والجمعية فإما أن يستقيل الأول وإما أن يعمد إلى حل الأخيرة إذا رأى الخلاف جديراً بالعرض على الرأى العام .

(ثانياً) عدم النص على إنشاء مجلس حكومة فى مستوى المجموعة أى لكل من الإفريقيتين حيث ظلت السلطة التنفيذية فى يد المندوب السامى بصفة غالبة . وانتقدت أغلبية الأحزاب الأمر إذ معناه تقوية الإقليم على حساب المجموعة مما يدعم الانقسام بينما تتطلب المصالح الاقتصادية المشتركة وحدة أو اتحاداً قوياً . والنتيجة خلق وحدات تعجز عن الوقوف على أقدامها ، أى أنها أوجدت شبه جزيرة بلقان إفريقية .

والخلاصة أنه إذا كان دستور عام ١٩٥٦ إنطوى على مكاسب جدية لشعوب البلدان التابعة لفرنسا إلا أنه لا يدل على زوال الاستعمار . إنه تعديل للوضع

---

(١) الدكتور محمد محمد حسنين : الاتحاد الفرنسى، الجماعة الفرنسية — فرنسا فيما وراء البحار ، ص ٢٦٧ .

الاستعمارى وليس إلغاء له . تلك الحقائق لم تغب عن الأذهان . وتضافرت تطورات دولية جديدة كان لها صداها ، كهزيمة فرنسا فى الهند الصينية ، وإخفاق العدوان الثلاث على مصر فى أواخر ١٩٥٦ ، وحصول غانة على وضع الدولة المستقلة فى نطاق الكومنواث سنة ١٩٥٧ ، وازدياد قوة ونفوذ مجموعة الدول الآسيوية والإفريقية الأعضاء فى الأمم المتحدة بحيث راحت تتخذ موقفاً حازماً إزاء الاستعمار .

دستور الجمهورية الخامسة (١٩٥٨)

ورغبة فى إنقاذ الإمبراطورية السائرة فى طريق الانهيار أو بعبارة أخرى إنقاذ المصالح المادية للإمبريالية الفرنسية ،تقدمت « الجمهورية الخامسة » بدستور جديد عام ١٩٥٨ لأنها لا تريد خلق (جزائر) أخرى أو التعرض (لديين — بن فو) ثانية . فنبذت اسم (الاتحاد الفرنسى) واتخذت كلمة (المجتمع) (أو الجماعة) Communauté بحيث تكون فرنسا والأراضى الواقعة فيما وراء البحار مجتمعاً موحداً له رئيس واحد ، وتتحدث الديباجة بأن الشعب الفرنسى يعلن تمسكه رسمياً بحقوق الانسان ومبادىء السيادة القومية التى عرفها إعلان حقوق الانسان والمواطن عام ١٧٨٩ وأكدتها مقدمة الدستور الصادر عام ١٩٤٦ . وأنه عملا بهذه المبادىء وبمبدأ حرية الشعوب فى تقرير مصيرها فإن الجمهورية تعرض على من تشاء من الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار الانضمام إلى المنظمات الجديدة . وتقرر المادة (١) أن الجمهورية وشعوب أقاليم ما وراء البحار التى تقر هذا الدستور بمحض اختيارها طبقاً لحق تقرير المصير تكون جماعة تقوم على أساس المساواة والتضامن بين شعوبها . وطبقاً للمادة (٧٦) للأقاليم المشار إليها أن تحتفظ بوضعها كما هو فى قلب الجمهورية ولها أن تبدى رغبتها بموجب قرار من جمعيتها الإقليمية فى أن تصبح مقاطعات فى الجمهورية فيما وراء البحار أو أن تصبح فرادى أو مجتمعة دولا أعضاء فى الجماعة . وهذه الدول الأعضاء تتمتع باستقلال ذاتى وتدير شئونها الخاصة بنفسها وبديموقراطية وحرية (المادة ٧٧) ، ولكن الجماعة تحتفظ بطائفة من الاختصاصات تشمل السياسة الخارجية والدفاع والعملة والسياسة الاقتصادية والمالية وسياسة المواد الاستراتيجية والتعليم العالى والتنظيم العام لوسائل النقل . وتقضى المادة (٨٦) بجواز تغيير الحالة القانونية للدول الأعضاء إما بناء على طلب الجمهورية أو بموجب قرار من الجمعية

التشريعية للعضو صاحب الشأن بشرط أن يتأيد القرار باستفتاء. وللدولة العضو أن تصبح مستقلة وتنفصل عن الجماعة طبقا للأوضاع والشروط سالفة الذكر ذاتها.(١)

ويلفت النظر في الدستور الجديد :

١ — الاعتراف صراحة بحق الشعوب فى تقرير مصيرها .

٢ — المرونة إذ يجوز تغيير الوضع القانونى للدول الأعضاء .

٣ — لأعضاء الأقاليم حق البقاء داخل الجماعة أو الانسحاب منها .

٤ — حق الدولة العضو فى الاستقلال .

إلا أن الاختصاصات Competences المحتفظ بها للجماعة ككل وهى واسعة النطاق وتشمل قطاعا غير صغير من السلطان الداخلى للأعضاء كانت قيداً على الاستقلال ، وهنا يختلف مركز الدول الأعضاء فى الجماعة (الفرنسية) عن مثيلاتها فى الكومنولث (البريطانى) . وبرزت قبيل الاستفتاء نظريتان ، أولاهما تعاهدية Federaliste ويؤيدها هوفويه بوانيى وترى أن لكل دولة إفريقية أن ترتبط مباشرة مع فرنسا، والأخرى متعاهدة Confederaliste ويؤيدها سيكوتوريه وترى أن تتكون وحدات كبيرة تتولى المفاوضة . وكان ليوبولدسنغور ولامين جوييه من أنصار النظرية الثانية ولكنهما أجابا « بنعم » فى الاستفتاء ، بينما تمسك سيكوتوريه بوجهة نظره . وأجرى الاستفتاء على الدستور فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨ فوافقت عليه موريتانيا والسنغال والسودان ومدغشقر والنيجر وداهومى وساحل العاج وتشاد وجابون وڤولتا العليا وإفريقية الوسطى والكنغو . أما غينيا فكان جوابها «لا» وآثرت الاستقلال والانفصال عن «الجماعة» ، وذلك بالرغم مما هدد به ديجول من أن المعونة المالية سوف تقطع عن ذلك الذى يتخذ مثل هذا الموقف . وهكذا ضربت غينيا الصغيرة مثلا لغيرها ، بل يمكن القول إنها بدأت تحطيم القيد الامبريالى على الممتلكات الفرنسية بإفريقية .

الاستقلال داخل الجماعة :

كان من الطبيعى ألا تقف الجمهوريات الجديدة عند الحد الذى ارتضته فى

---

(١) الدكتور محمد محمد حسنين مصدر سابق ، ص ٩٨ — ٩٩ .

الاستفتاء ، بل إن التطورات الأخرى فى القارة كان لا بد وأن تدفع إلى تقدم جديد . فنيجيريا تقرر إعلان استقلالها ابتداء من أول أكتوبر ١٩٦٠ ، وكذلك تقرر إنهاء الوصاية الدولية على الكميرون « الفرنسى » وحدد أول يناير ١٩٦٠ موعدا لاستقلاله . واشتدت الحركة الوطنية فى كينيا واتحاد إفريقية الوسطى . ووافقت بلجيكا على استقلال الكنغو اعتبارا من ٣٠ يونيو ١٩٦٠ . وقيام الاتحاد بين غينيا وغانة نبه الأذهان إلى موضوع الوحدة فى إفريقية الغربية وإفريقية الإستوائية (الفرنسيتين) وأدرك الكثيرون من الزعماء فى الجمهوريات الجديدة أن هذا الهدف لا يتسنى العمل من أجل تحقيقه إلا بعد الاستقلال . وهنا بدأت المفاوضات من أجل الموافقة على مبدأ الاستقلال مع البقاء داخل الجماعة .

وأول من أثار الموضوع إتحاد مالى Federation de Mali . وخشية الانفصال النهائى عن فرنسا كما فعلت غينيا وافق ديجول على المبدأ بالرغم من تعارضه مع دستور ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٨ . ودارت المفاوضات وأسفرت عن الموافقة على الاستقلال ونقل « الاختصاصات » التى كان محتفظا بها لحكومة الجماعة . وفى الوقت نفسه عقدت اتفاقيات لتنظيم المسائل الدفاعية والاقتصادية ، والعلاقات بين الاتحاد وفرنسا ، والمبادىء التى تسود العلاقات بين الدول الأعضاء فى المجتمع الجديد . وفى يونيو ١٩٦٠ أعلن استقلال مالى ، وأعقبته مدغشقر فى الشهر نفسه باسم جمهورية مالاجاسى . وسرعان ما توالى إعلان استقلال الجمهوريات الأخرى بحيث لم يبق منها فى أغسطس سوى موريتانيا التى تم الاتفاق بين رئيس وزرائها والجنرال ديجول فى المباحثات التى دارت فى باريس (٢٠ ، ٢١ يوليو) على إعلان استقلالها فى ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠ . ويلاحظ أن هذه الدول وقعت اتفاقيات تعاون ومساعدة مع فرنسا ، فيما عدا ساحل العاج وداهومى وفولتا العليا والنيجر التى أعلنت أنها لن تفعل ذلك إلا بعد انضمامها إلى الأمم المتحدة . وجميع هذه الدول التى أعلن استقلالها طلبت الانضمام إلى المنظمة العالمية وتم ذلك فى الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة.

النشاط الحزبى والنقابى :

ولا يسعنا أن نفرغ من هذا التطور الدستورى دون إشارة موجزة إلى النشاط السياسى وبخاصة فى المستوى العام . وكانت الأحزاب القائمة فى كل بلد مضطرة إلى

تجاوز النطاق الإقليمى المحدود ، لا بسبب أن لتلك الأقاليم ممثلين فى باريس فحسب، بل ولأن أنصارها كانوا يتأثرون بصورة متزايدة بالتطـــورات التى تقع فى المنطقة كلها .

وكانت الأحزاب فى بداية الأمر عبارة عن مجموعات تلتف حول شخص أو مرشح ذى كفاية ومكانة ، أو تستمد نفوذها من إحد الأسرات صاحبة النفوذ ، أو تقوم للدفاع عن مصلحة قبلية أو طائفية أو إقتصادية . إلا أنه بدأ ، حتى قبل الحرب العالمية الثانية ، ما يصح اعتباره نواة تطور « أيديولوچى » فالحزب الإشتراكى الفرنسى مثلا كان له أنصار فى السنغال وإن كان معظمهم من الأوربيين .

وبعد أن تم تحرير فرنسا حدث نشاط سياسى كبير وظهرت تنظيمات متعددة مثل الحركة الوطنية الإفريقية وحركة الاستقلال الذاتى لإفريقية واللجنة الفرنسية الإفريقية وجماعة الدراسات الشيوعية ، والأخيرة دعت إلى تجميع المنظمات من أجل تحقيق الديموقراطية السياسية والاجتماعية فى «إفريقية السوداء» L'Afrique Noire وانتهى الأمر بعقد مؤتمر فى باماكو بالسودان الفرنسى فى أكتوبر سنة ١٩٤٦ أسفر عن ظهور «حركة التجمع الديموقراطى الإفريقى» Rassemblement Democratique Africain « R. D. A. » وأهم معاقلهـا ساحل العاج بزعامة هوفويه بوانيي Houphouet - Boigny (أحد كبار الزراع) وأجزاء من السودان الفرنسى ، كما انضم اليها الكثيرون فى الكميرون وإفريقية الإستوائية الفرنسية .

وفى نهاية عام ١٩٤٦ وبداية العام التالى أضرب عمال السكك الحديدية فى إفريقية الغربية الفرنسية ، وقيل إن بعض العناصر الشيوعية أخذت تتسلل إلى « حركة التجمع » بينما كون فريق من ممثلى الأقاليم الواقعة وراء البحار فى البرلمان الفرنسى هيئة فى سبتمبر ١٩٤٨ عرفت باسم « المســتقلون فيما وزاء البحــار » Indépendants d'Outre-Mer . وأخــذت حركة التجمع تتعرض إلى الانقسام نظراً لاتهامها بأنها ذات صلات وثيقة بالشيوعيين . وبدا الانقسام واضحا فى مؤتمرها الثانى الذى عقد فى ساحل العاج عام ١٩٤٩ ، وانتهى الأمر بأن أعلن بوانيي انفصاله عنها . ثم جاء المؤتمر الثالث ويمثل الأقاليم المختلفة فقرر طرد الشعبة السنغالية وذلك فى اجتماع كوناكرى (يونيو ١٩٥٥) .

وفى ٣٠ يونية سنة ١٩٥٦ اقترح سكرتير جماعة المستقلين عقد مؤتمر فى داكار

فى موعد أقصاه ديسمبر بقصد توحيد جميع الحركات السياسية ، كما قرر الاشتراكيون الدعوة إلى مؤتمر يعقد بمدينة كوناكرى فى نوفمبر من السنة ذاتها من أجل تكوين حركة اشتراكية إفريقية . واجتمع المؤتمر الأول (١١ — ١٣ يناير ١٩٥٧) وقرر إنشاء « المؤتمـــر الإفريقى » Convention Africaine للعمل على إدماج جميع الأحزاب الإفريقية وإعادة النظر فى الدستور على أسس فيدرالية بحيث تصبح الأقاليم حرة فى قبول الاستقلال الذاتى داخل جمهورية فيدرالية فرنسية أو تتحول إلى دول مشتركة associés معها . وبينما يظل لـكل إقليم الحق فى الاستقلال الذاتى إلا أن الأقاليم التى تشتمل عليها إفريقية الغربية والإستوائية يجب بقاؤها فى هاتين المجموعتين اللتين يجب تحويلهما إلى دولتين يمكن إدماجهما فى الجمهورية الفيدرالية . وانعقد مؤتمر الاشتراكيين وتضمن التقرير المقدم إليه مشاركة حرة بين فرنسا والأقاليم الواقعة فيما وراء البحار association libre ، والعمل فوراً على إقامة حكومات إفريقية مستقلة أمام جمعيات منتخبة ، وتحرير الفرد عن طريق الاصلاح الاجتماعى والتعليمى الاقتصادى .

وفى مارس سنة ١٩٥٨ ظهر على المسرح عامل جديد يتمثل فى حزب الاتحاد الإفريقى الذى عقد اجتماعا فى كوتونو فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٥٨ وفيه طالب بالاستقلال التام لأقاليم إفريقية الفرنسية ، وإلغاء الحدود المصطنعة ، والاحتفاظ بحق إفريقية الفرنسية فى الإرتباط مـع دول إفريقية أخرى فى اتحاد يطلق عليـه الولايات المتحدة الافريقية .(١)

وفى الوقت نفسه نشأت عام ١٩٥٦ حركة لتحويل النقابات إلى تنظيم إفريقى واحد ، مستقل عن الاتحادات العمالية الفرنسية والاتحادات الدولية المتنافسة . وكانت النقابات الإفريقية على صلات بالشيوعيين والاشتراكيين وأيد حزب المستقلين الحركة العمالية الموحدة . وبعد انتخابات الجمعية الوطنية (١٩٥٦) مباشرة قام سيكوتوريه Sekou Touré من زعماء حركة التجمع الديموقراطى وسكرتير الاتحاد العام للعمال باقتراح تـكوين حركة نقابية إفريقية مستقلة وأيده فى ذلك الاتجاه بعض زعماء العمال فى السنغال ، وفى إبريل من السنة ذاتها تـكون رسمياً « الاتحاد العام لعمال إفريقية » Confederation Generale des Travailleurs d'Afrique ، وقبـل قادة

(١) مجلة نهضة إفريقية عدد سبتمبر سنة ١٩٦٠ (ص ٦٣ — ٦٤) .

الاتحاد وجهة نظر سيكوتوريه . وفى نوفمبر وافق الاتحاد المسيحى للعمال على أن يتخذ لنفسه إسم « المؤتمر الافريقى للعمال المؤمنين »

Confederation Africaine des Travailleurs Croyants ويتصل اتصالا مباشراً بالاتحاد العالمى للنقابات المسيحية . أما الاشتراكيون فظلوا مصرين على الارتباط بالحركة العمالية فى فرنسا . إلا أنه ما لبثت أن وافقت الهيئات الثلاث على عقد مؤتمر لتكوين حركة عمالية إفريقية مستقلة عن الاتحادات الفرنسية والدولية والأحزاب السياسية . واجتمع المؤتمر فى كوتونو Cotonou بداهومى وقرر إنشاء « الاتحاد العام لعمال إفريقية السوداء » .(١) والواقع أن حركة اندماج النقابات العمالية مثل قرينتها فى حالة الأحزاب السياسية كانت من المظاهر المعبرة عن الشعور القومى (٢) .

تنظيم الجماعة « الفرنسية »

بعد الاتفاقيات الأخيرة

فى ١٨ يوليو عام ١٩٦٠ صدق البرلمان الفرنسى على القانون الذى يقرر الاتفاقيات المعقودة مع كل من اتحاد مالى وجمهورية مالاجاسى(٣) La Republique Malgache ، والتى بنيت على أساسها الاتفاقيات اللاحقة لها مع الجمهوريات الإفريقية الأخرى ، وبهذا دخلت « الجماعة » فى مرحلة جديدة تجعلها تقرب من نواح معينة من الكومنولث وإن اختلفت فى نواح جوهرية أخرى . وبدراسة الاتفاقيات المشار إليها يمكن أن نستخلص الصورة التالية بإيجاز عن التنظيم الجديد .

---

(١) Union Generale des Travailleurs d'Afrique Noire. U.G. T. A. N.

(٢) Five Elections in Africa,pp.328

(٣) وافقت الجمعية الوطنية فى باريس بجلستها المنعقدة فى ٢٠ يولية سنة ١٩٦٠ على مشروعات قوانين ثلاثين خاصة باعتماد الاتفاقيات الخاصة بالاستقلال والتى تم توقيعها مع :

(ا) حكومات جمهورية إفريقية الوسطى Centrafrique وجمهورية الكنغو وجمهورية تشاد.

(ب) حكومات جمهورية ساحل العاج وجمهورية داهومى وجمهورية النيجر وجمهورية فولتا العليا.

(حـ) جمهورية جابون .

وأول ما يلاحظ على الكومنولث «الفرنسى» فى وضعه الجديد أنه تنظيم (تعاقدى) Contractuel ذلك أن موافقة الأعضاء على البقاء داخله وتنظيم التعاون تمت بمقتضى « اتفاقات ثنائية » accords bilateraux بين كل منهم وفرنسا. أما حسب دستور عام ١٩٥٨ فقد قبل الأعضاء الوضع المعروض عليهم فى الاستفتاء، وبهذا كان التنظيم قانونيا أو وفقا للدستور الصادر والذى أجابوا عليه (باستثناء غينيا) بنعم institutionnel.

وطبقا للدستور المشار إليه « يرأس رئيس الجمهورية الجماعة ويمثلها. وهذه لها الأجهزة التالية وهى مجلس تنفيذى ومجلس شيوخ ومحكمة تحكيم »

Le Président de la République preside et represente la Communauté Celle-ci a pour organes un Conseil executif, un Senat et un Cour arbitrale.

ويتكون المجلس التنفيذى من رئيس وزراء الجمهورية ورؤساء حكومات الدول الأعضاء ومن الوزراء المسئولين عن المسائل ذات الصفة المشتركة بالنسبة إلى الجماعة. أما مجلس الشيوخ فيتكون من مندوبين يختارهم برلمان الجمهورية والجمعيات التشريعية للدول الأعضاء ومن بين أعضاء الهيئات سالفة الذكر. ويفقد العضو مركزه إذا انتهت عضويته فى الجمعية التى اختارته. وتشكل محكمة التحكيم من سبعة قضاة يعينهم رئيس « الجماعة » لمدة ست سنوات قابلة للتجديد، وهم مستقلون وغير قابلين للعزل.

إلا أن هذه الصورة تعدلت كثيرا على ضوء الاتفاقيات المعقودة. فرئيس الجمهورية يرأس « مؤتمرا دوريا من رؤساء الدول والحكومات ». ولم يعد للمجلس التنفيذى السابق أى معنى لأن الأعضاء فى المجموعة دول مستقلة ذات سيادة، ولهذا فسوف يقتصر دور « المؤتمر » على التنسيق. ونظراً لعدم وجود مسائل مشتركة تتطلب قرارات تلزم الدول الأعضاء، فإنه لن يضم بحكم القانون « الوزراء المسئولين عن المسائل المشتركة » وهم الوزراء الفرنسيون لشئون السياسة الخارجية والدفاع والأعمال العامة، كما كان الحال من قبل.

وتتحدث الإتفاقيات عن « مجلس شيوخ استشارى من برلمانات الأعضاء »

sénat interparlementaire consultatif ، ويمثل الجمعيات التشريعية فى الدول الأعضاء وإن لم يكن هذا التزاما obligation . وليس فى الاتفاقيات ما يشير إلى طبيعة هذا المجلس أو طريقة تكوينه على وجه الدقة أو الوظيفة التى يضطلع بهـا ، ولذلك فان إخراج مثل هذه الهيئة إلى حيز الوجود يقتضى اتفاقاً « متعدد الأطراف » multilateral يضم جميع الدول الأعضاء فى المجموعة ، يحدد المبدأ وطريقة التنفيذ ونوع الاختصاص الاستشارى المشار اليه .

ونص دستور سنة ١٩٥٨ على إنشاء محكمة تحكيم وافتتحت رسميا فى مايو سنة ١٩٥٩ . إلا أنه طبقا للاتفاقات المعقودة مع اتحاد مالى وجمهورية مالاجاسى سيحل محلها أسلوب بسيط للتوفيق والتحكيم للنظر فى الخلافات بين فرنسا وكل من هذه الدول بشأن تطبيق الاتفاقيات المعقودة بين الطرفين . وفى كل حالة تضم أربعة « محكمين » لا « قضاة » كما كان الحال بالنسبة إلى النظام السابق . وسوف يسبق الإلتجاء إلى التحكيم عملية تستهدف التوفيق يتولاها ممثلان للطرفين المتنازعين .

وإلى جانب تلك الأجهزة سوف تظل قائمة اللجان المتخصصة التى كانت تعمل تحت إشراف المجلس التنفيذى وكانت تضم وزراء وخبراء من فرنسا والدول الأعضاء وكانت هذه اللجان تبحث مسائل العلاقات بالمنظمات الدولية والشئون الاقتصادية والمالية وغير ذلك من الشئون التى تدخل فى نطاق المستويات العليا . وكذلك سوف تكون هناك لجان ثنائية أو متعددة الأطراف .

وتتضمن الاتفاقيات موضوعات عدة تتصل بالتعاون فى مختلف الميادين ومن ذلك :

١ ـ التعاون العسكرى ويتخذ فى حالة مالاجاسى واتحاد مالى مثلا الاحتفاظ ببعض القواعد العسكرية ، بينما تقوم الاتفاقيات المعقودة مع دول إفريقية الإستوائية (الفرنسية) على مبدأ المشاركة فى الدفاع . وكذلك تتولى فرنسا تدريب الجيوش الوطنية للدول الأعضاء ، وتتعهد الأخيرة بعدم طلب المساعدة العسكرية من دولة أجنبية غير فرنسا .

٢ ـ تبادل السفراء ولكن تظل فرنسا تمثل المجموعة دبلوماسيا فى بلدان عدة .

٣ ـ تنسيق السياسة العامة فى الميادين السياسية والدولية والإقتصادية (عن طريق المؤتمر الدورى الذى سلفت الإشارة إليه) .

٤ ـ يظل لبلاد المجموعة الحق فى المساعدة الإقتصادية من دول السوق المشتركة الأوربية.

٥ ـ الإبقاء على العلاقات المالية والاقتصادية والنقدية القديمة وبخاصة البقاء فى منطقة الفرنك الفرنسى .

وثمت نصوص فى الإتفاقيات الثنائية بشأن حق رعايا كل طرف فى تولى الوظائف العامة ، والإشتراك فى إنشاء المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية ، ومزاولة المهن الحرة والحرف ، والحصول على الإمتيـازات والتمثيل فى المنظمات الإقتصادية فى أراضى الطرف الآخر . وتنص الاتفاقيات المتعددة الأطراف على تمتع رعايا كل دولة بالحريات المدنية فى أراضى الدول المتعاقدة الأخرى ، وحق الاستثمار واقتناء الممتلـكات . وهناك ضمانات منصوص عليها بالنسبة إلى الأموال والممتلـكات وبخاصة عند نزع الملـكية بدون تقرير التعويض العادل .

مشكلات الجمهوريات الجديدة

ومستقبل الجماعة

إذا كانت الممتلـكات الفرنسية السابقة فى مدغشقر ، وفى كل من إفريقية الغربية وإفريقية الإستوائية قد أصبحت دولا مستقلة ذات سيادة ، واندرجت ـ باستثناء غينيا ـ فى « المجتمع » (الفرنسى) فإنها تواجه عددا من المشكلات فى علاقاتها بفرنسا ، وفى المستوى الإقليمى ، وفى المجال الداخلى لـكل منها .

العلاقات مع فرنسا

وعلى رأس هذه المشـكلات العلاقات مع فرنسا والتى نظمتها اتفاقيات المساعدة والتعاون التى وقعت بين فرنسا والجمهوريات التى قبلت ذلك الوضع قبل الانضمام إلى الأمم المتحدة . وبدراسة الاتفاقيات التى وقعتها حكومة اتحاد مالى فى ٢٢ يونيو ١٩٦٠ نلاحظ أنها تتضمن فى المادتين الأولى والثانية انضمام الاتحاد إلى «المجتمع» والاعتراف برئيس جمهورية فرنسا رئيسا للمجتمع « بحكم القانون » . ومغزى النص الأخير وجود سيد أعلى Overlord يمكن الرجوع إليه ، الأمر الذى وضح إثر الأزمة

التى تعرض لها إتحاد مالى فى أغسطس ١٩٦٠ حيث أبرق إليه كل من موبيدوكيتا وليوبولد سنغور بما حدث ، ورد عليهما طالبا منهما الحضور إلى باريس لمقابلته .

وإذا انتقلنا إلى النصوص الخاصة بالشئون العسكرية نلقاها تتضمن الأمور الآتية:

١ — لا تطلب المهمات والأسلحة والعتاد مما يلزم قوات اتحاد مالى العسكرية إلا من فرنسا ، أى أن تسليحها يظل خاضعاً لمقتضيات السياسة الفرنسية والاعتبارات التى تمليها الاستراتيجية الفرنسية أو الغربية بعبارة أدق بحكم كون فرنسا عضوا رئيسيا فى منظمة حلف شمال الأطلنطى . إن أهم ما تهدف إليه الدولة المستقلة الناشئة تكوين جيش وطنى لدعم الاستقلال والمحافظة عليه ، وقد يتعارض هذا الأمر مع أهداف الدولة الاستعمارية السابقة وفى هذه الحالة يتعذر التحقيق طالما تحتكر الأخيرة السلاح . وقد كانت لإقليم مصر (من الجمهورية العربية المتحدة) تجارب قاسية فى هذا الصدد فظلت الدول الغربية تحبس عنها السلاح اللازم لكفالة أمنها وسلامة أراضيها ضد العدوان ، واستمر ذلك الوضع إلى أن أقدم على تحطيم ذلك الاحتكار بصفقة الأسلحة التى عقدها مع تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٥٥ . ومن هذا نرى ضرورة توفير الحرية الكاملة للجمهوريات الجديدة فى إنشاء قواتها العسكرية الوطنية والحصول على السلاح لها من مختلف المصادر .

٢ — حق فرنسا فى استخدام أراضى اتحاد مالى لنقل قواتها العسكرية ، كما يتنازل الاتحاد لها عن قواعد فى الرأس الأخضر Cape Vert وسان لوى وكايس Kayes وقواعد جوية فى نقاط معينة مثل باماكو وجاو . ووجود القوات العسكرية والقواعد انتقاص من الاستقلال وسبيل للضغط والتدخل الأمر الذى دلت عليه دلالة واضحة أحداث الكنغو حين تدفقت القوات البلجيكية على القواعد المحتفظ بها بمقتضى معاهدة الصداقة . وفضلا عن هذا فالنصوص المشار إليها معناها أن تضطر الجمهوريات الوليدة إلى الاشتراك فى المغامرات العسكرية التى قد تشتبك فيها فرنسا حتى ولو لم يكن للشعوب صالح فيها ، كما يعرضها لأخطار الانتقام من جانب أعداء فرنسا والكتلة الغربية . إن إصرار فرنسا على هذه القيود منبعث من أملها فى أن تظل تستخدم موارد هذه البلدان المادية والبشرية فى حروبها القادمة ، ومن رغبتها فى الحيلولة بين هذه البلدان وبين الأخذ بسياسة الحياد الإيجابى والتعاون الإفريقى بمعناه الحقيقى الذى لا يستهدف سوى مصلحة الشعوب الإفريقية وحدها أولا وقبل كل شىء .

٣ — التعاون العسكرى ضد أى تهديد للأمن الداخلى أو الخارجى ، وبذلك تكون الدول الجديدة مضطرة إلى خوض غمار الحرب إلى جانب فرنسا وقد تكون الأخيرة المعتدية أو البادئة بالإثارة .

٤ — يمكن أن تطلب معاونة القوات الفرنسية إذا تعرضت سلامة البلاد أو الأمن الداخلى للتهديد . والفقرة المتعلقة بالأمن الداخلى تنطوى على خطورة بالغة إذ معناه أن تحافظ القوات الفرنسية على الأوضاع القائمة Status quo ولو كان الصالح العام يقتضى تغييرها . ومعنى هذا أيضاً أن لفرنسا أن تتدخل لمنع تغيير كالذى حدث فى مصر فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أو فى العراق فى ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وأن فى وسع حكومة لا تمثل الشعب فى ساحل العاج أو داهومى وغيرهما أن تستعين بدولة أجنبية للبقاء فى الحكم ، وفى وسع المصالح الاحتكارية الأجنبية الإفادة كذلك من مثل هذا النص بحجة وجود تهديد للأمن الداخلى .

لهذه الاعتبارات وأمثالها طالبت المعارضة فى مدغشقر فور إعلان الاستقلال بضرورة إلغاء النصوص العسكرية بصفة خاصة لأنها تنتقص من الاستقلال ، وتجعل سياسة البلاد خاضعة لأهداف فرنسا . وتعرضها لأخطار بالغة إذا مانشبت حرب اشتبكت فيها فرنسا . وكذلك وجدنا فى السودان معارضة لهذه الشروط ، كما أن أحزاب المعارضة فى الجمهوريات الأخرى تستنكرها ، وقد سئل رئيس حكومة ساحل العاج (١٣ أغسطس ١٩٦٠) عن وجود القوات الفرنسية فى أراضى دول الوفاق الأربع فأجاب بأن هذه المسألة سوف تحل عن طريق المفاوضات ، والسؤال ينم عن شعور فى الجمهورية إزاء هذه المسألة . ويلاحظ أن دول الوفاق سبق أن أعلنت أنها لن توقع اتفاقيات التعاون إلا بعد تنضم إلى الأمم المتحدة .

والذى نراه أن هذه الاتفاقيات لن تظل على صورتها التى بدأت بها بل لابد أن تشتد الدعوة إلى التحرر الكامل ، فتجلو القوات الفرنسية عن القواعد التى ترابط فيها ، وتسترد الدول الحديثة حريتها الكاملة فى إنشاء جيوشها الوطنية وتسليحها ، وتتبع سياسة خارجية بعيدة عن التكتلات الدولية والمؤثرات الأجنبية . والواقع أن هذه الدول التى اعترفت فرنسا باستقلالها وسيادتها وصارت أعضاء فى الأمم المتحدة لا يمكن أن تتجاهل التطورات التى شهدتها وماتزال تشهدها القارة الإفريقية . فالجمهورية العربية المتحدة مثلا تخلصت من أى ارتباط بانجلترا كالذى

فرصته الأخيرة فى معاهدة ١٩٣٦ ، ولم تعد بأراضيها أية قواعد عسكرية أجنبية .
وكان من أثر الأزمة التى تعرض لها الكنغو إثر استقلاله والتى استدعت تدخل الأمم المتحدة جلاء القوات البلجيكية عن البلاد . وكذلك استجابت فرنسا إلى طلب حكومة المغرب بشأن جلاء قواتها وقد سبق لحكومة المغرب الاتفاق مع حكومة الولايات المتحدة على تصفية القاعدة الأمريكية خلال فترة مقررة .

وأسفر استفتاء سبتمبر عام ١٩٥٨عن استقلال غينيا وخروجهامن الجماعةوبذلك تخلصت من أى ارتباط بفرنسا فى السياسة الخارجية أو المسائل العسكرية . وواضح كذلك أن عددا من الدول الإفريقية المستقلة آثر سياسة الحياد الإيجابى وهذا ما أعلنه قادة الجمهورية العربية المتحدة والسودان وغينيا والكنغو فى أكثر من مناسبة ، وما دعت إليه مؤتمرات الشعوب الإفريقية ومؤتمرات التضامن الآسيوى الإفريقى .

هذه التيارات جميعاً لا يمكن أن تظل الجمهوريات الجديدة بمنأى عنها ، بل الأقرب إلى الاحتمال أن تسايرها لأنها تيارات منبعثة عن شعور إفريقى عام .

التحرر الاقتصادى :

فى إفريقية الإستوائية حوالى ٣٠٠,٠٠٠ ميل مربع من الغابات الإستوائية وتمتد إلى ساحل جابون وتضم أنواعاً كثيرة من الأشجار التى لها قيمة عالية فى الصناعة ، وأهمها المطاط البرى وزيت النخيل والكاكاو والفول السودانىوالسيسال Sisal . وهناك أنواع عدةمنالثروةالمعدنية مثل النحاس والزنك والذهبوالرصاص والماس . وتعتبر جابون ذات أهمية كبيرة من ناحية الثروة المعدنية ففيها المنجنيز فى مواندا Mwanda على مقربة من فرنسفيل Franceville . ومن المتوقع أن يترتب على التوسع فى استغلاله أن تصبح جابون ثانى دولة مصدرة لهذا المعدن أو فى الصف الأول على الأقل من الدول المصدرة ؛ وقد سبق لشركة الولايات المتحدة للصلب توقيع اتفاق بشأن استغلاله .

وكذلك بدأت فى السنوات الأخيرة الأبحاث الخاصة بالتنقيب عن البترول ، وفى سنة ١٩٥٨ وقعت اتفاقية بهذا الخصوص بين شركة موبيل الفرنسية وشركة موبيل بغرب إفريقية من جهة وشركة بترول إفريقية الإستوائية الفرنسية من جهة

أخرى . وذلك للبحث فى جابون والـكنغو (الفرنسى سابقا) . ووقعت اتفاقية مماثلة بين شركة بترول إفريقية الإستوائية الفرنسية (التى تملـكها الحـكومة الفرنسية) وشركة شل الهولندية الملـكية بشأن جمهورية جابون . ونجحت الأبحاث وبلغ إنتاج البلد الأخير ٧٠٠,٠٠٠ طن سنة ١٩٥٩ .

وتشغل الزراعة مركزاً طيباً فى إفريقية الغربية (الفرنسية) فهناك النخيل والأخشاب ، كما حدث توسع فى زراعة القطن والبن وقصب السكر . وتعتبر دولتا اتحاد مالى رابع منتج للفستق فى العالم ومعظم الانتاج تشتريه فرنسا . والمعادن متوافرة فهناك النحاس والزنك والذهب والفوسفات والحديد . وهذه الموارد الـكبيرة ما تزال أمامها الإمكانيات ولـكن الأمر يتطلب تخطيطا علميا للتنمية الاقتصادية ، كما أن من أكبر العقبات تأخر المواصلات .

إلا أن الظاهرة التى تلفت النظر وسوف يكون لها تأثير فى تحديد موقف الجمهوريات الجديدة أن هذه الثروات الضخمة خاضعة للإحتـكارات الفرنسية ، ولعل البيان التالى عن عدد من الشركات الفرنسية فى الإفريقيتين الفرنسيتين سابقاً كفيل بإلقاء الضوء على هذه الحقيقة ، وسوف نرى منه أنها تحتـكر التجارة الخارجية والصناعات المحلية الرئيسية وتسيطر على الائتمان . وأنها لتفسر تلك النصوص عن المسائل الاقتصادية فى الاتفاقيات الخاصة بالتعاون والمساعدة والتى أشرنا إليها[١].

١ — الشركة الفرنسية الإفريقية الغربية وتقوم بتوزيع جميع أنواع البضائع بإفريقية الغربية كما تتولى تسويق المنتجات المحلية مثل الفستق واللوز وزيت النخيل والـكاكاو والبن والجلود والصمغ . وتمثل الشركة عدداً من المؤسسات الصناعية والـكهربائية ولها منشئات ومستودعات فى كل من إفريقية الغربية والإستوائية .

٢ — الشركة التجارية للغرب الإفريقى (باريس) وتمارس نشاطها فى السنغال وغينيا والسودان (الفرنسى) وغانة وتوجو وداهومى ونيجيريا والـكميرون وتشاد. وينحصر فى شراء المنتجات المحلية وبيع السلع المصنوعة .

---

(١) هذه البيانات مستقاة من صحيفة Le Monde الفرنسية بعددها الصادر بتاريخ ٢٨/٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٠ .

٣ — موريل وبروم وأنشئت عام ١٩٢٣ ونشاطها يتركز فى السنغال والسودان وموريتانيا وغينيا وغمبيا .

٤ — بيريساك (١٩٠٨) ونشاطها الرئيسى التجارة مع دول إفريقية الغربية (الفرنسية) .

٥ — التجارة الإفريقية ونقل مركزها من داكار إلى باريس سنة ١٩٦٠ ولها منشئات ومستودعات كذلك فى غمبيا وساحل العاج والكميرون .

٦ — بنك إفريقية الغربية وأنشىء عام ١٩٠١ ومنح حق إصدار النقد فى إفريقية الغربية وتوجولاند حتى سنة ١٩٥٥ . وله فروع فى جميع أنحاء المنطقة .

٧ — البنك التجارى الإفريقى ومقره باريس وأنشىء سنة ١٩٢٤ .

٨ — البنك العقارى للغرب الافريقى وأنشىء عام ١٩٢٨ ويقدم القروض العقارية فى إفريقية الغربية ، كما أن له ممتلكات واسعة .

٩ — لزيير إفريقية ومقر هذه الشركة داكار وأنشئت عام ١٨٤١ . والغرض منها صناعة وتجارة الزيوت النباتية ولها مصنع كبير للزيوت بداكار وبلغ إنتاجها من الزيت الخام ٣٨٧٠٠ طن عام ١٩٥٩ .

١٠ — منشئات البيرة فى إفريقية الغربية ولها معمل كبير فى داكار حيث مركزها الرئيسى ، ولها مستودعات فى باماكو وكاولاك .

١١ — شركة إفريقية الغربية للأسمنت ومركزها روفيسك Rufisque بالسنغال ، حيث لها مصنع لعمل الأسمنت ، كما أن مركزها قوى فى موريتانيا والسودان .

١٢ — ميــــاه وكهرباء الغرب الإفريقى ومركز الشركة داكار وتأسست سنة ١٩٢٩ لمدة أربعين عاما .

١٣ — الشركة العامة للمياه بالخارج ومقرها باريس وتأسست سنة ١٨٧٩ . ومنذ عشر سنوات وجهت نشاطها إلى إفريقية السوداء حيث حصلت على امتيازات هامة وبخاصة فى السنغال وغينيا .

وتحقق تلك الشركات أرباحاً ضخمة ، كما يستدل من البيان التالى :

اسم الشركة	٪ الأرباح الصافية	السنة المالية
الشركة الفرنسية لإفريقية الغربية	٥ر٥	١٩٥٩
الشركة التجارية للغرب الإفريقي	٦ر٥	١٩٥٨ / ٥٩
موريل ، بروم	٨ر٦	١٩٥٩
بيريساك	٩ر٨	—
بنك إفريقية الغربية	٢ر٧	—
البنك العقارى	٢ر٥	١٩٥٩
منشئات البيرة	٥ر٦	١٩٥٨
شركة الأسمنت	١ر٧	١٩٥٩
المياه والكهرباء	٥ر١١	—

التجزئة الإقليمية :

وللمشكلة الكبرى تتعلق بما حدث من تقسيم المنطقتين إلى هذا العدد الكبير من الدول التى تفصلها حدود مصطنعة تتعارض مع المصالح المادية والسياسية المشتركة . وأصبحت هذه « البلقنة » الإفريقية Balkanisation من بواعث القلق .

إفريقية الغربية		إفريقية الاستوائية	
الدولة	عدد السكان	الدولة	عدد السكان
اتحاد مالي[1]	٦٠٠٠ر٠٠٠	إفريقية الوسطى[2]	١ر٧٠٠ر٠٠٠
ساحل العاج	٣ر٥٠٠ر٠٠٠	تشاد	٢ر٧٢٠ر٠٠٠
داهومى	١ر٥٠٠ر٠٠٠	الكنغو	٧٦٠ر٠٠٠
موريتانيا	٦٠٠ر٠٠٠	جابون	٤٠٠ر٠٠٠
النيجر	٢ر٥٠٠ر٠٠٠		
غينيا	٢ر٥٠٠ر٠٠٠		
ڤولتا العليا	٣ر٥٠٠ر٠٠٠		

وهكذا نجد أن مجموع سكان هذه البلدان حوالى ٢٠ مليونا ، وبعضها صغير للغاية مثل موريتانيا وجابون ، وهذا مصدر ضعف من الناحية العسكرية . أضف إلى هذا أن عدداً منها فى موقع جغرافى دقيق ، فداهومى شريط ضيق محصور بين نيجيريا وتوجو ، وكان من أهداف السياسة الفرنسية من قبل إدماج داهومى وتوجولاند (الواقعة آنذاك تحت الوصاية الدولية) ، لإنشاء دولة واحدة . وكانت ڤولتا العليا مقسمة بين مستعمرات ساحل العاج والسودان الفرنسى والنيجر ثم أعيد تكوينها عام ١٩٤٧ وحصلت على الاستقلال الداخلى بمقتضى القانون الأساسى الصادر عام ١٩٥٦ . وعلاوة على هذا كله فبعض هذه الدول ليس له منفذ مباشر إلى البحر مثل جمهوريات السودان والنيجر وتشاد وڤولتا العليا وإفريقية الوسطى، ويتعين عليها الاعتماد على جيرانها وحسن نواياهم .

لهذه الاعتبارات نشطت الدعوات التى تهدف إلى التجمع وربط هذه البلدان فى مجموعات وإن تباينت قوة الرابطة ، وذلك على ضوء الموقع والحدود المشتركة وتماثل الانتاج والرغبة فى تحقيق التكامل الاقتصادى وتيسير النقل والتبادل التجارى .

---

(١) قبل أزمة انسحاب السنغال

(٢) أوبانجى شارى سابقا .

وهذه الدعوات إنما تتفق مع السياسة الفرنسية السابقة حتى بعد أن تحولت المستعمرات إلى « الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار » طبقا لدستور عام ١٩٤٦ . فقد كان لإفريقية الغربية حاكم عام مقره داكار ، وإلى جانبه المجلس الكبير من أعضاء تنتخبهم المجالس الإقليمية على أساس خمسة أعضاء عن كل إقليم ، وكان مسئولا عن الأمن والنظام والتنسيق بين المصالح والإدارات فى الأقاليم المختلفة . وكانت هناك ميزانية عامة للمنطقة كلها (إلى جانب الميزانية الخاصة بكل إقليم) وتلحق بها ميزانية موحدة للمواصلات وتشمل السكك الحديدية والنقل بالسيارات والموانى (عدا داكار) . وبمقتضى القانون الصادر فى ٣٠ مارس سنة ١٩٤٦ صار لبنك إفريقية الغربية الفرنسية وحده حق إصدار ورق النقد . وكانت إفريقية الإستوائية الفرنسية فى الأصل تعرف باسم الكنغو الفرنسى ثم تغير اسمها بمقتضى المرسوم الصادر فى ١٥ يناير ١٩١٠ ، وفى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٦ أعيد تنظيمها بحيث تتكون من أقاليم تشاد وأبانجى شارى والكنغو الأوسط وجابون . وكان لها حاكم عام مقره برازافيل كما كانت لها ميزانية موحدة . وفضلا عن هذا كانت السياسة التعليمية فى البلدان التابعة لفرنسا متماثلة فى نوعها وأهدافها وتطبيقها .

وكانت الخطوة الأولى فى حركة التجمع بعد استفتاء سنة ١٩٥٨ إنشاء اتحاد مالى ، وكان الهدف منه أن يضم جمهوريات السنغال والسودان وداهومى وفولتا العليا . ووافقت الجمعية التشريعية فى كل من السنغال والسودان على دستور الاتحاد الذى تم الاتفاق عليه فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٩ ، إلا أنه بالرغم من موافقة ممثلى الجمهوريتين الأخيرتين فإن الجمعية التشريعية فى كل منهما لم تصدق عليه . وكان الاتحاد — كما سبق القول — أول من أثار موضوع الاستقلال داخل الجماعة .

أما الخطوة الثانية فتمثلها منظمة دول الوفاق (٢٩ مايو ١٩٥٩) وتضم ساحل العاج والنيجر وفولتا العليا وداهومى ، ولها مجلس يعرف باسم « مجلس دول الوفاق » Conseil des Etats d'Entente يرأسه حاليا المسيو ديورى Hamani Diori رئيس حكومة النيجر ، وصندوق مشترك .

وليس الغرض من هذا التجمع كما يدل عليه اسمه سوى تنسيق السياسة بين الدول الأربع الأعضاء مع احتفاظ كل منها باستقلالها وشخصيتها الدولية وحرية التصرف فى شئونها الداخلية . وقد اجتمع رؤساء الحكومات الأربع على هيئة مؤتمر فى

ابيدچان Abidjan لوضع مبادىء سياسة مشتركة ثم أصدروا على إثره بيانا فى ١٣ أغسطس سنة ١٩٦٠ جاء فيه أنه بالرغم من عدم وجود رابطة سياسية قانونية lien institutionnel بين الدول الأربع فإن المجتمعين انتهوا إلى دعم التضامن بينهم على اسس من الكرم والمساعدة المتبادلة والإخاء ، واتفقوا على وضع دستور متماثل فى مستوى كل دولة وأن يكون لكل منها نفس نظام الانتخاب ونفس المدة التى تقضيها الجمعية التشريعية وكذلك نفس التنظيم فى الجيوش مع إقامة جهاز تنسيق فى القمة . وتم الإتفاق أيضا على تماثل التنظيم الإدارى ، ووضع سياسة إقتصادية مشتركة وبخاصة فيما يتعلق بإنشاء إتحاد جمركى ذى صلات أوثق . وكذلك اتفقوا على فرض نفس الضرائب فى مستوى كل دولة وعلى الخطة المالية التى يجرى السير وفقا لها ، وإنشاء صندوق مشترك لضمان القروض التى يجرى التعاقد عليها لصالح الدول الأربع المشتركة ، وتنسيق الدبلوماسية . وقرر المؤتمر تأليف لجان لوضع القرارات موضع التطبيق. وختم البلاغ بالعبارة الآتية: «والرؤساء الأربعة يعيدون تأكيد تعلقهم بسياسة قيام اتحاد كبير مع الدول الإفريقية ، واحترام شخصية كل دولة » . ومن المنتظر أن تنسق الدول الأربع تمثيلها الدبلوماسى بما يؤدى إلى خفض النفقات .

وتحدث رئيس المجلس فقال : إن إفريقية يجب ألا تكون ألعوبة بين الشرق والغرب؛ وأضاف قائلا: « إننا نستنكر كل التجاء إلى الحرب بين الدول الإفريقية » . أما عن موقف الدول الأربع من السياسة الدولية فقال: إنه سوف يتحدد بعد الإنضمام إلى الأمم المتحدة .

وفى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٩ وقعت بروتوكولات برازافيل بين جمهوريات تشاد وجابون وإفريقية الوسطى والكنغو بشأن تكوين صندوق مشترك ، وعقد مؤتمرات من رؤساء الوزارات ، والمرافق المشتركة ، وإقامة اتحاد جمركى . هذا وقد تقرر قيام اتحاد جمركى بين جابون وداهومى والأخيرة من دول الوفاق ، وهو اتجاه له دلالته من حيث التقارب .

ولا ريب أن المستقبل سوف يسفر عن ازدياد حدة الاتجاه نحو التجمع وتقوية الروابط ، وهذا بطبيعة الحال يحمل على التساؤل من موقف فرنسا خاصة . إن

تعليقات الصحف الفرنسية والبريطانية على قرار السنغال بالإنسحاب من اتحاد مالى قد تنطوى على نوع من الإجابة ، فكتبت صحيفة التيمس بعددها الصادر فى ٢٢ أغسطس ١٩٦٠ تقول فى مقالها الافتتاحى إن الفرنسيين أخطأوا بتشجيع قيام مثل هذا الاتحاد بين السنغال والسودان ، وإنه بعد الأحداث التى وقعت يمكن الشك فى حكمة هذه النظرية وسلامتها . ولكن الشىء المحقق أن أية محاولة من جانب فرنسا للوقوف فى وجه التيار التجمعى سوف يكون لها رد فعل على علاقات الدول الإفريقية صاحبة الأمر معها ، وعلى كيان الجماعة الفرنسية الإفريقية ذاتها .

من مشكلات الجماعة :

وتعرضت « الجماعة » لمشكلات ثلاث عام ١٩٦٠ ، وكل منها قمينة أن تثير التوتر فى صفوفها ، وهى مشكلات الجزائر وموريتانيا واتحاد مالى . فقد قررت الدول العربية المطالبة بإدراج مشكلة الجزائر فى جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها التى تبدأ فى سبتمبر وذلك للمرة السادسة . ففى عام ١٩٥٨ كانت الأغلبية اللازمة لإدراجها تنقص واحدا ، وفى السنة التالية حال دون إدراجها الخطاب الذى ألقاه الرئيس ديجول وتحدث فيه عن تقرير المصير . وتغير الموقف الآن بعد إخفاق مباحثات ميلون Melun (يونيو ١٩٦٠) ، وأهم من ذلك بسبب التغيير الذى طرأ على تكوين الأمم المتحدة . ففى هذه الدورة صار أعضاء الأمم المتحدة ثمانية وتسعينا[1] ومن هذا العدد ٢٢ دولة إفريقية (باستثناء اتحاد جنوب إفريقية) .

وكان الشك يراود بعض المراقبين إذا ما عرضت المسألة الجزائرية على الأمم المتحدة بشأن موقف الجمهوريات الإفريقية فى نطاق « المجتمع » وتوقعوا ألا تصوت ضد فرنسا أو على الأقل تمتنع عن التصويت أملا فى تسوية الموقف عن طريق مباحثات ثنائية بين فرنسا والجزائريين . ولكن الحكومة الجزائرية عمدت إلى إجراء جديد ينقل المسألة إلى الميدان الدولى فأعلنت فى ٢٢ أغسطس أنها تطالب بإجراء إستفتاء حول تقرير المصير تحت إشراف الأمم المتحدة . هذا المطلب إذا ما نوقش فى الجمعية العامة لن يكون من السهل على الدول الإفريقية ذات الصلات بفرنسا أن تصوت ضده ولصالح حرب إستعمارية ضد شعب إفريقى يكافح من أجل حريته ؛ بل إن الامتناع عن التصويت يسىء إلى مركزها فى أعين الشعوب الإفريقية

(١) صحيفة اللوموند الفرنسية (١٩٦٠/٨/٢٧) . وذلك بدون موريتانيا

بل وشعوبها أيضا . حقيقة قد لا تستطيع الأمم المتحدة القيام بالاستفتاء بغير موافقة فرنسا ، إلا أن هذه المشكلة من العوامل الكفيلة بإحداث تصدع فى صفوف « الجماعة » .

وموضوع موريتانيا بدوره من عناصر التوتر . وتبلغ مساحة هذا البلد ٤٠٠ر٠٠٠ ميل مربع وسكانها يقربون من نصف مليون . وبالرغم من فقره الحالى حيث الموارد الرعى والصمغ والملح إلا أن بأرضه ثروة طيبة من الحديد ونسبة الخام ٦٣ ٪ ويقدر بنحو ٢١٥ مليون طن . وبدأ استخراجه على يد شركة عالية تعرف باسم Miferma . ولكن حكومة المغرب تعترض على انفصال موريتانيا ، ففى ٦ أغسطس إستقبل الملك محمد الخامس وفد موريتانيا الدائم فى بلاده الذى يعبر عن إرادة العودة إلى مراكش ، وصرح على ماجاء بلسان وزير الاستعلامات أنه : « كان ينبغى أن تتمكن موريتانيا من الإعراب بحرية عن إرادتها بشأن تقرير مصيرها ، الأمر الذى يجعلها تنضم فى حرية إلى مراكش » ثم خطب الملك لمناسبة مرور سبع سنوات على نفيه بواسطة السلطات الفرنسية فقال إن موريتانيا جزء لايتجزأ من العالم العربى ، غير أن هناك محاولات تجرى لوضع المغرب أمام الأمر الواقع بفصل موريتانيا . وأنه سوف يضطر إلى رفع الأمر إلى الأمم المتحدة . وأرسلت الحكومة المغربية مذكرة إلى المستر داج همرشولد تطلب فيها إدراج مسألة موريتانيا فى جدول أعمال الجمعية العامة . وعللت الطلب بأنه نتيجة إستحالة الوصول على حل لمشكلة الحدود بطريق المفاوضات الثنائية . وصرح السيد مهدى بن عبود ، مندوب المغرب الدائم لدى الأمم المتحدة . فى مؤتمر صحفى ، بأن فرنسا تريد أن تجعل من جمهورية الغرب الصحراوى كاتانجا أخرى بسبب ثرواتها المعدنية وأكد أن موريتانيا كانت جزءاً لا يتجزأ من المغرب(١) .

وفى ٢٥ أغسطس قابل رئيس حكومة موريتانيا أثناء وجوده بباريس كلا من المسيو فوايه وزير علاقات الجماعة والميسو كوف دى مورفيل وزير الخارجية ، وصرح بشأن مطلب المغرب بأن « هذه الدعاوى ليست جديدة ولا تسبب لنا أى انزعاج » .(١)

(١) صحيفة اللوموند الفرنسية ١٩٦٠/٨/٢٧ .

وتثير هذه المسألة بعضا من التعقيدات . ففيما يتعلق بالأمم المتحدة عند عرض المسألة على الجمعية العامة فإن الدول العربية حددت موقفها ، حيث أصدر مؤتمر وزراء خارجية هذه الدول المنعقد فى شتورا بلبنان (أغسطس سنة ١٩٦٠) قرارا يؤيد فيه مطالبة حكومة المغرب بشأن عودة موريتانيا ، ويستنكر كل عمل يهدف إلى فصل هذا الجزء الذى لا يتجزأ من الأراضى المراكشية ، كما قرر تأييد طلب إدراج المسألة فى جدول أعمال الجمعية العامة . ويبدو أن الدول الإفريقية الأعضاء فى « الجماعة » آثرت عدم تحديد موقفها أملا فى تسوية بطريق المفاوضات. وثمت فريق من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة قد يرى أن الحال يختلف عنه فى الجزائر حيث هناك حرب دائرة منذ سنوات ، فضلا عن أن المطالبة بالإستفتاء جاءت عن طريق الحكومة الفعلية التى تمثل شعب الجزائر. وعلى ضوء ما حدث فى مجلس الأمن بصدد الكنغو « البلجيكى سابقا » ينتظر أن تعترض فرنسا وبريطانيا ، فالأولى إمتنعت عن التصويت والثانية قد ترى أن إرسال قوة دولية تم بناء على طلب حكومة الكنغو . وكذلك أيدت الولايات المتحدة قرارات مجلس الأمن لسحب القوات البلجيكية إذا اعتبر وجودها يشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين ، بينما لم تقع بعد اضطرابات فى موريتانيا وحكومتها تعارض فكرة الاستفتاء والانضمام وهكذا فالرأى سينقسم بصدد الموضوع .

وليس من السهل أن تستجيب فرنسا إلى طلب حكومة المغرب بعد أن وافقت على استقلال موريتانيا[1] ، فضلا عما لها من مصالح استراتيجية واقتصادية وموقف فرنسا سوف يسىء كثيرا إلى العلاقات بينها وبين المغرب .

أزمة إتحاد مالى

تكون هذا الاتحاد من السودان والسنغال (١٩٥٩) وحصل على الاستقلال بمقتضى اتفاقيات المساعدة والتعاون . وأهل الإتحاد وبخاصة فى السنغال أكثر تطوراً من سكان معظم بلدان إفريقية الغربية (الفرنسية) . وتبلغ مساحة الاتحاد ١٫٤٠٥٫٣٩٨ كيلو مترا مربعا ، وعدد السكان ستة ملايين نسمة ، وتبلغ كثافتهم ٣ للكيلو متر المربع فى السودان مقابل ١١٫٥ فى السنغال وفى البلد الأخير جالية فرنسية كبيرة تعدادها ٩٦٫٠٠٠ . وأعظم مصادر الثروة الفستق ويتركز فى السنغال.

(١) أعلن فى أواخر أكتوبر .

كيف انفجرت الأزمة :

فى ١٦ أغسطس ١٩٦٠ اختار « الحزب التقدمى السنغالى » ليوبولدسنفور مرشحه الرسمى لرآسة الجمهورية ، ولكن السودانيين (الذين لم يتنازلوا عن حقهم فى المنصب) قرروا تأييد ترشيح لامين جوى Lamine Gueye عمدة داكار . وكان المقرر أن يعين مندوبو البلدين فى ٢٠ أغسطس مرشحا مشتركا . ولما كان لكل منهما ٥٠ ٪ من الأصوات ، ولما كان الأعضاء السنغاليون مجمعين على جوى الذى يؤيده فريق من السنغاليين لذلك كان فوزه أكثر احتمالا . ومنذ ١٩ أغسطس قامت مظاهرات أمام مبنى الحكومة الاتحادية ، فطلب موبيدو كيتا Mobido Keita من محمد وضيا Mamado Dia احترام حرية الدخول إلى المبنى ولكن الأخير لم يعبأ بذلك .

وفى الساعة الثامنة من مساء ١٩ أغسطس عقد مجلس وزراء الاتحاد جلسة استثنائية برآسة كيتا أعلن على أثرها أن الاتحاد فى خطر وأن ثمت عناصر تحاول استغلال الحالة الانتخابية الخاصة باختيار رئيس الجمهورية لتهديد سلامة البلاد وخلق حالة من التوتر . وفى الساعة الحادية عشرة ونصف أذيعت القرارات التى اتخذها المجلس وتقضى باعلان حالة الطوارىء ، وإخراج ضيا نائب رئيس الحكومة والذى كان يتولى شئون الدفاع والأمن وإسنادها إلى كيتا ، وبتعيين الكولونيل سوماريه Soumaré قائدا عاما ،

وبابتداء يوم ٢٠ أغسطس جمع ضيا مجلس وزراء السنغال وعلى أثر الاجتماع أذاع أن كيتا يريد إحداث انقلاب وطالب السنغاليين بالتعبئة من أجل الدفاع عن البلاد . وفى الساعة الواحدة والدقيقة العاشرة صباحا أذاع سنفور سكرتير « الاتحاد التقدمى السنغالى » Union Progressiste Sénégalaise بيانا فى هذا المعنى وأعلن العزم على مقابلة القوة بالقوة ، واجتمعت الجمعية التشريعية على الفور واتخذت اسم « الجمعية الوطنية » وأقرت قانونا باستقلال السنغال وانسحابه من الاتحاد ، وقيام حالة الطوارىء ، ومنحت الحكومة سلطات كاملة لمدة ثلاثة شهور ، وعين وزير الداخلية وزيراً للدفاع .

وسارع السنغال إلى دعم استقلاله ، فاجتمعت الجمعية الوطنية يوم ٢٥ أغسطس

ووافقت بالإجماع على دستور جديد ورد فى ديباجته أن السنغال يعلن رسمياً استقلاله وتمسكه بالحقوق الأساسية كما عرفها إعلان حقوق الانسان والمواطن فى عام ١٧٨٩ والإعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ ، ويقضى بانتخاب رئيس جمهورية لمدة سبع سنوات ، فى مؤتمر يضم أعضاء الجمعية الوطنية ومندوب عن كل جمعية إقليمية أو مجلس بلدى . والاقتراع سرى ، ويجب أن يحصل على أغلبية الثلثين فى المرتين الأولى والثانية أما فى الثالثة فيكتفى بالأغلبية العادية . ويجوز إعادة انتخاب الرئيس بعد انتهاء مدته .

ورئيس الجمهورية يحافظ على الدستور ، ويرأس مجلس الوزراء ، ويعين النواب العموميين وكبار الموظفين وقواد الجيش ، ويجرى المفاوضات ويصدق عليها ويرأس القوات المسلحة ، وله أن يتصل بالجمعية الوطنية عن طريق رسائل يبعث بها كما يمكنه أن يخاطب الشعب مباشرة .

ويجوز تعديل الدستور بناء على اقتراح مجلس الوزراء أو الجمعية الوطنية ، *ويجب إجراء استفتاء على التعديل إذا لم يحصل على أغلبية الثلاثة أخماس فى الجمعية* الوطنية . وفى ٥ سبتمبر ١٩٦٠ انتخب ليوبولد سنغور رئيساً للجمهورية .

الأزمة فى وجهة نظر السنغال :

فى حديث للمسيو سنغور مع مراسل صحيفة Le Monde (عدد ٢٤ أغسطس ١٩٦٠) قال إن الأزمة التى انتهت بانسحاب السنغال ترجع إلى خرق الوعد بأن يكون رئيس الدولة سنغاليا ، ومخالفة موبيدوكيتا للدستور إذ حاول تحويل النظام الاتحادى إلى نظام الدولة الموحدة ، وعزل المسيو ضيا من مناصبه بطريق غير دستورى وتعيين سوماريه قائدا عاما .

وفى ٢٣ أغسطس عقد مؤتمرا صحفياً فى دا كار أعلن فيه أن برنامجه فى ظل الأوضاع الجديدة يتلخص فى النقاط الأربع التالية :

١ — بقاء السنغال داخل الجماعة Communauté .

٢ — إعادة العلاقات الودية مع السودان .

٣ — إنشاء اتحاد كونفيدرالى من الدول التى كانت تتكون منها أفريقية الغربية الفرنسية .

٤ — الترابط association بين الدول الإفريقية المستقلة .

تفسير السودان للأزمة :

وهذا يمكن أن يتضح من البيانات التى أذاعها موبيدو كيتا والتصريحات التى أدلى بها . ففى خطاب ألقاه يوم ٢٢ أغسطس ببلدة Kayes (على مقربة من حدود السنغال) قال إن الأزمة تعتبر ذروة طلاق سياسى «مع بعض القائمين بالأمر فى السنغال ممن هم فرنسيون أكثر من الفرنسيين . والذين أرادوا فرنسة إتحاد مالى » . وقال إن من الأسباب الخلاف حول السياسة الاقتصادية من ناحية إنشاء سوق إفريقية مشتركة مما تضمنه البرنامج السياسى لحزب الاتحاد الإفريقى *Parti de la Fédération Africaine* ، وإنشاء منطقة نقدية إفريقية يمكن أن يوجد بداخلها أنواع عدة من الفرنك . وأضاف أن من الأسباب أيضا « أننا قلنا إنا تأخرنا فى تحديد موقفنا من المشكلة الجزائرية ، وإننا لا نستطيع أن نظل صامتين إزاء الصراع البطولى الذى يقوم به شعب مستعمر من أجل استقلاله ، وإننا لا نستطيع أن نظل غير مكترثين بالمسألة الجزائرية ، وإننا يجب علينا بالتعاون مع الدول الإفريقية الأخرى الاعتراف بحكومة الجزائر إذا اقتضى الأمر » .

وفى مؤتمر صحفى عقده فى باماكو Bamako (عاصمة السودان) يوم ٢٥ أغسطس وجه اللوم إلى المسيو سنغور وزملائه لأنهم لم يريدوا إصلاح جهاز الدولة على أساس اشتراكية إفريقية ، والعمل على إحلال الإفريقيين فى الوظائف محل البيض . ثم أضاف « إنهم يأخذون علينا تعلقنا الثابت باتحاد مالى والوحدة الإفريقية » . وفى الرد الذى بعث به على رسالة الرئيس ديجول قال إن بعض الضباط (يقصد الفرنسيين) كانوا الفاعلين الأساسيين فى الموقف .

ومن تلك الأقوال نستشف وجود خلاف بين قادة البلدين حول الأمور الآتيـــة :

١ — تأييد الجزائر فى كفاحها واتخاذ الخطوات اللازمة .

٢ — السياسة الاقتصادية .

٣ — الاشتراكية (الإفريقية) أو الفردية الحرة .

٤ — تنظيم الاتحاد .

٥ — الوحدة الإفريقية .

٦ — المؤثرات الشخصية .

٧ — دسائس عناصر أجنبية .

مقدمات الأزمة :

الواقع أنه منذ قيام اتحاد مالى كان هناك اختلاف فى وجهات النظر بشان الصورة التى ينبغى أن يتخذها . وفى المؤتمر الذى عقده رجال البلدين بداكار فى شهر أبريل ١٩٦٠ لتحديد اختصاصات رئيس الجمهورية برزت نظريتان متعارضتان . فكان من رأى السودانيين ، ويشاركهم فى ذلك بعض السنغاليين ، أن الغرض الأصلى من الاتحاد كان العمل على تجميع جمهوريات السودان والسنغال وداهومى وفولتا العليا وأن الاتحاد بصورته القائمة كثير الكلفة ، وأن الأفضل قيام دولة موحدة تكون فيها الدول الأعضاء مجرد مقاطعات . أما السنغاليون فيرون أن الخير فى قيام اتحاد تقل فيه سلطات الحكومات الاتحادية وتحتفظ فيه الأطراف المنضمة باستقلالها الداخلى وبذلك يتسنى اجتذاب الدول المجاورة الأخرى . وإذن فهناك اختلاف جذرى radical حول طبيعة الاندماج .

وبدا التباين كذلك حول المسائل الاقتصادية حيث من رأى السودانيين أن تشرف الحكومة الاتحادية على الاقتصاد القومى لتوجيهه ، أما السنغاليون فمن أنصار النشاط الفردى والمشروعات الخاصة ، وخشيت المصالح الاقتصادية وتسيطر عليها رؤوس الأموال الفرنسية أن يمتد الإشراف الحكومى إلى الصناعات وبخاصة فى داكار .

وكاد المؤتمر أن يفشل لولا أن أنقذ فى اللحظة الأخيرة ، ولكن الاتفاق الذى تم يحوطه الغموض وخلال شهر يوليو سنة ١٩٦٠ ذاع فى أرجاء داكار أن السودانيين قبلوا ترشيح سنغور لرآسة الجمهورية ، غير أن موبيدو كيتا يؤكد أن شيئا من هذا لم يحدث وأن الاتفاق الوحيد الذى تم كان يقضى بأن يكون رئيس الدولة ونائب رئيس المجلس من إحدى الدولتين وأن يكون للدولة الأخرى رآسة

المجلس[1] . ويبدو من حوادث ٢٠ أغسطس أن اتفاقا حول توزيع المناصب بين الدولتين لم يتم كما ينبغي .

التباين بين السودان والسنغال :

فى مقدمة أسباب الخـــلاف موضوع التنمية الاقتصادية ، فالسودان أساسه الاقتصادى الزراعة ونظرا لقلة رؤوس الأموال رأى أن الوسيلة الرئيسية للتنمية تـكون بتعبئة القوة البشرية وصار الشعار « العمل الجماعى » وأنشئت الجمعيـات التعاونية التى تتولى شراء المحاصيل من الفلاحين وبيع المنتجات والسلع الصناعية لهم، وكان الهدف منها أن يحتفظ هؤلاء بالدخل الذى تقتطع منه المؤسسات التجارية نسبة عالية . وهذا التنظيم يقتضى وجود سلطة مركزية قوية وحزب له الـكلمة العليا فى البلاد . ويلاحظ أن قادة السودان تطوروا فى ظل حركة التجمع الديموقراطى الإفريقى وتأثروا بالأفـكار الماركسية فى تنظيم الاقتصاد القومى من حيث التخطيط وتدخل الدولة ، وذلك دون أن يـكونوا شيوعيين . أما السنغال فأكثر تطورا من الناحية الصناعية ، وجزء كبير من أهله يقيمون بالمدن ، واقتصاده يعتمد إلى حد كبير على الاقتصاد الفرنسى ، ويرى الاعتماد فى عمليات التنمية الاقتصادية على رؤوس الأموال الأجنبية ولهذا يحبذ سياسة الحرية الاقتصادية laisser - faire . وبذلك كان هناك تعارض فى الأساس الأيديولوچى لعملية الإنماء الاقتصادى ، وصار من الصعب وضع خطتين على أسس متباينة إحداهما للسودان والأخرى للسنغال . فماذا يحدث مثلا لو رأى السودان ضرورة تأميم التجارة الخارجية بغير السنغال[2] ؟ وماذا يـكون موقف السنغال إذا أراد السودانيون أن تؤمم المؤسسات المـالية أو تصبح ملـكا لأبناء البلاد ؟

رقة موقف فرنسا :

حينما اجتمع ممثلو السنغال والسودان وداهومى وفولتا العليا لإعـداد دستور نظام اتحادى يجمع بين هذه الجمهوريات الأربع أحست بعض الدوائر بالإنزعاج من هذه الحركة واحتمال انتشارها ، ولذلك رأينا الجمعية التشريعية فى كل من البلدين الأخيرين أبت التصديق ، بينما سار السودان والسنغال فى طريقهما وذلك تحت ضغط

---

(١) France Observateur, Août. 24,1960.

(٢) Ibid.

المصلحة الاقتصادية المشتركة . فالسودان لا منفذ له على البحر وللوصول إليه لا بد من اتفاق مع السنغال أو غينيا أو ساحل العاج ولكن باماكو التى تبعد عن البحر بأكثر من ألف كيلو متر لا ترتبط مباشرة بالبحر إلا عن طريق السكة الحديدية المباشرة السنغالية ، بينما استخدام طريق غينيا يثير صعابا لأن النقل يتم أولا بطريق نهر النيجر حتى كانكان Kankan وهى نهاية الخط الحديدى المتجه إلى كوناكرى وكذلك نقل المتاجر عبر ساحل العاج يتم أولا بطريق البر حتى محطة السكة الحديدية عند بلدة بابو ـ ديولاسو Babo - Dioulasso فى فولتا العليا . أضف إلى هذا أن السودان سوق طيبة للسنغال الأكثر تطوراً من الناحية الصناعية كما يجد فى الأخير منفذا لمنتجاته الزراعية .

وأدركت فرنسا أنه قد يكون من صالحها قيام الإتحاد لإعتبارات على جانب الأهمية من وجهة نظرها :

١ — إذا أخفق المشروع فقد يتجه السودان صوب غينيا ولو تم ذلك لحذا حذوها وربما ينفصل عن الجماعة .

٢ — الفلسفة الاقتصادية لقادة السودان قد تنطوى فى الأجل القريب أو البعيد نسبيا على ما يهدد المصالح الاقتصادية الفرنسية .

٣ — الأمل فى أن تتغلب الروح المسالمة لدى قادة السنغال بحيث لا يندفع السودان فى تأييد الجزائريين .

وعلى أثر قرار السنغال بالإنسحاب بادر كل من الطرفين فأبرق إلى الجنرال ديجول الذى رد طالباً إلى رئيس البلدين التوجه إلى باريس لمقابلته من أجل البحث فى مستقبل العلاقات بينهما سواء بإعادة العلاقات السابقة أو إقامة علاقات أخرى يمكن أن يتفقا بشأنها ، وقال إن الحوادث التى وقعت تؤثر فى فرنسا والجماعة ولذلك فإن فرنسا ترى تطبيق الإتفاقيات التى سبق إبرامها بينها وبين اتحاد مالى . وتوجه ضيا إلى باريس حيث شرح وجهة نظره . أما كيتا فأجاب بأنه سوف يتوجه إلى باريس حين يتمكن من ذلك ، وبالفعل لم يذهب إلى العاصمة الفرنسية إلا يوم ٢ سبتمبر . وفى ٢٣ أغسطس سلم القائم بأعمال الاتحاد رد موبيدو كيتا على دعوة ديجول ، وفيما يلى نصها الرسمى :

« رداً على رسالتكم أشكركم على عرضكم بالتوسط بين السودان والسنغال بقصد التقارب ، ولكنى أعتبر من الأمور الخطيرة للغاية :

١ — أن بعض الضباط كانوا الفاعلين الأساسيين فى الموقف .

٢ — وأن فرنسا تعتبر علاقات الاتحاد منقطعة بينما ذلك مستحيل .

٣ — وأنكم تنتظرون علاقات جديدة بين فرنسا والسودان بالنسبة إلى الجماعة لأن فرنسا سوف تطلب تنفيذ الاتفاقات الفرنسية المالية Les accords Franco-Maliens وإنى لأعبر أيضاً عن الأمل فى أن فرنسا لن تتخذ إزاء السنغال أى إجراء يمكن أن يفسر على أنه اعتراف بانفصال هذه الدولة ، والذى يمكن أن تكون له نتائج جسيمة للغاية فى المستوى الدولى . وحينما أتمكن فسوف آلبى دعوتكم » .

وأعقب ذلك البيانات والتصريحات التى ألقى فيها موبيدو كيتا المسئولية على فرنسا .

وأوقعت الأزمة حكومة فرنسا فى مأزق ، فالسنغال طالبها بالاعتراف باستقلاله بينما أصر السودان على أن الاتحاد قائم من الوجهة القانونية وهدد بأن مثل هذا الاعتراف ستكون له نتائج خطيرة للغاية ثم طلب تدخل الأمم المتحدة . ولاشك أن النتائج المشار إليها قد تتضمن الانفصال عن « الجماعة » بما يصحبه من إجلاء القوات الفرنسية عن القواعد القائمة بالسودان ، واتخاذ موقف آخر إزاء المصالح الاقتصادية الفرنسية ، والاعتراف بحكومة الجزائر ومد يد العون إليها ، وربما الانضمام إلى غينيا .

وما من شك أن تطورات من هذا القبيل يكون لها رد فعل فى بلدان أخرى مجاورة ، بل إن ثمت نذر فى غير اتحاد مالى قد تهدد كيان « الجماعة » . ففى الرابع والعشرين من أغسطس عقد مجلس وزراء جمهورية تشاد جلسة تقرر على اثرها إجراء تعديل وزارى يقضى باشتراك المعارضة فى الحكم إذ عين المسيو خير الله Djibrine Kherallah نائب رئيس « الحزب الوطنى الإفريقى » الذى سبق أن أحرز فى الانتخابات الأخيرة ١٤ مقعداً فى الجمعية الوطنية ، وزيراً للعدل ، وترتب على التعديل إخراج المسيو ليزيت Gabriel Lisette نائب رئيس الوزراء والمشرف على التنسيق الاقتصادى والتخطيط والسياحة والشئون الخارجية . والمعروف

عن الأخير أنه من الموالين لفرنسا والصهيونية وقد تلقى نبأ إقصائه خلال زيارته إلى إسرائيل ، ولا شك أن إخراجه له دلالته وقد يسفر عن تعديل فى سياسة تشاد الخارجية وذلك بالرغم من التصريحات الرسمية بأن تشاد سوف تحافظ على علاقات الصداقة مع فرنسا وأنها ستبقى داخل الجماعة ، وما تردد من أن لأصل لبزيت دخلافى خروجه من الوزارة حيث أنه سليل أسرة كانت من قبل تقيم فى بنما .

انسحاب السنغال من الناحية الدستورية :

يلفت النظر فى الرد الذى بعث به الزعيم السودانى أنه يعتبر الانفصال مستحيلا . وفسر البعض ذلك بأن دستور ١٧ يناير ١٩٥٩ لايتضمن الحق فى الانسحاب بهذه الصورة لأن الدستوروضع قواعد لتنظيم هذه العملية ، فطبقاللمادة(٥٧) لابد أن تقرر الانسحاب الجمعية التشريعية للطرف الذى يرغب فيه على أن يعقب ذلك استفتاء للتصديق على القرار - وفق شروط معينة .

« Tout Etat désirant se retirer de la Fédération devra le manifester par une resolution de son assemblée législative, confirmée par un referundum dont l'organisation et le contrôle seront assurés conjointement par les organes de la Fédération et de l'Etat interessé.

«Les modalités de transfert des compétences seront determinées par accords entre l'Etat fédéral et l'Etat membre interessé.»

غير أن ممثل الاتحاد فى باريس قال إن مثل هذا الرأى غير سليم لأن النص المشار إليه قد استبعد من الدستور الذى أقرته الجمعية الاتحادية فى يونيو سنة ١٩٦٠ لمناسبة الاستقلال وأن الاستبعاد تم « بناء على اقتراح تقدم به المسيو ليوبولدسنغور نفسه » ؛ ثم أضاف أن أى تعديل فى شكل الاتحاد من اختصاص الجمعية الاتحادية .

الالتجاء إلى الأمم المتحدة

على أثر نشوب الأزمة أرسل ضيا برقية إلى السترداج همرشولد ذكر فيها أنه بسبب مؤامرة دبرها رئيس الحكومة الاتحادية وبعض الوزراء الاتحاديين قرر السنغال الانسحاب من اتحاد مالى وإعلان الاستقلال ، وطلب الانضمام إلى الأمم

المتحدة . كان ذلك فى ٢٠ أغسطس ، وبعد ثلاثة أيام بعث ببرقية أخرى طلب فيها دعوة مجلس الأمن لكى يوصى بانضمام السنغال إلى الأمم المتحدة حتى يمكن إدراج التوصية فى جدول أعمال الجمعية العامة فى دورتها القادمة .

أما موبيدو كيتا فأرسل برقية (٢٠ أغسطس) إلى الأمين العام يطلب اجتماعا عاجلا لمجلس الأمن ومساعدة عاجلة . وهنا أرسل ضيا برقية أخرى فى ٢٦ أغسطس يعترض فيها على طلب تدخل الأمم المتحدة بحجة أن قرار الانسحاب أقرته الجمعية الوطنية بالإجماع وأيده الشعب . كما أن الأمن والهدوء يسودان البلاد . ومعنى الأمر الأخير أنه لم تنشأ حالة تهدد الأمن والسلم الدوليين . إلا أنه يلاحظ أن عبارة (وأيده الشعب) مجازية إذ لم يعقد استفتاء فى البلاد من أجل التصديق على قرار الجمعية .

النهاية :

التزمت الدوائر الرسمية فى الدول الإفريقية موقف التحفظ إزاء النزاع الناشب ، كما أن واحدة منها لم تبادر إلى الاعتراف بانسحاب السنغال واستقلاله ، ويبدو أنها آثرت التريث حتى تهدأ العواطف الثائرة مما قد يفسح المجال أمام الوساطة للتقريب بين وجهتى النظر . ففى ٢٩ أغسطس أرسل سيكوتوريه وفداً إلى كل من السودان والسنغال تأكيدا لحياده ومن المحقق أن الاجتماع الذى عقد بين سيكتوريه وهوفويه بوانيى تناول موضوع أزمة مالى . وعند ما سافر موبيدو كيتا يوم ٢٩ أغسطس إلى باريس صرح بأنه لا يرفض أية وساطة وأنه لم يكن معارضا فى أى تجمع للدول التى كانت تتكون منها إفريقية الغربية الفرنسية .

إلا أن محاولات الوساطة لاستئناف العلاقات بين الدولتين على أسس جديدة كالتى يقوم عليها نظام «دول الوفاق» مثلا لم تسفر عن نتيجة . وفى ١١ سبتمبر أصدر رئيس وزراء فرنسا المسيو ميشيل دبريه البلاغ الرسمى الآتى : « بعد الاستفتاء الذى أجرى فى سبتمبر من عام ١٩٥٨ اعترفت الجمهورية الفرنسية بجمهورية السنغال وجمهورية السودان ، وفى عام ١٩٥٩ أعربت حكومتا الجمهوريتين عن إرادتهما فى إقامة اتحاد Fédération بينهما والحصول فى ظل هذا الوضع على السيادة الدولية وأبدت فرنسا موافقتها على هذه الرغبة . وفى أغسطس سنة ١٩٦٠

ولأسباب ليس لفرنسا أن تحكم عليها . أظهرت جمهورية السنغال إرادتها فى تعديل صرح اتحاد مالى وأعلنت أنها أصبحت دولة مستقلة ، ولم تؤد الجهود التى بذلت منذ اتخاذ ذلك القرار إلى التقريب بين الدولتين والمشاركة بينهما فى نطاق مالى على أساس جديد بغير شك . وإذن أصبح هناك موقف قائم من حيث الواقع يتعين على فرنسا أن تأخذه فى الاعتبار . ولهذا السبب، ومع الأمل فى قيام التقارب الضرورى بين السودان والسنغال ومع إعادة تأكيد رغبتها فى المعاونة على أن يتم تجمع حر الدول الإفريقية ، فإن الحكومة الفرنسية قد اعترفت باستقلال جمهورية السنغال وقررت التوصية بانضمامه إلى منظمة الأمم المتحدة » .

وعلى أثر ذلك الاعتراف أذاع راديو باماكو نداء من موبيدو كيتا ناشد الشعب فيه الهدوء وأضاف أن الشعب السودانى سوف يصدر حكمه يومى ١٧ ، ١٨ سبتمبر ، وفى ٢٢ سبتمبر قرر مؤتمر الاتحاد السودانى بجلسته غير العادية الاعتراف بالأمر الواقع ، واعتبار السودان جمهورية مستقلة باسم « جمهورية مالى» واختيار موبيدو كيتا رئيسا لها ، ومنحه الاختصاصات التى كان محتفظا بها « للمجتمع » (الفرنسى). ومعنى ذلك قطع كل صلة سياسية بين فرنسا وكل التزام قبلها وبدأت القوات الفرنسية المتناثرة فى نواح من البلاد تتجمع فى قاعدة كايس تمهيدا لانسحابها . وأيدت الجمعية التشريعية تلك القرارات بالإجماع ، إلا أن الدولة الجديدة لم تقرر قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا . وفى الخطاب الذى ألقاه كيتا أمام مؤتمر حزبه راح يقدم الأدلة على مسئولية فرنسا عن تفكك الاتحاد ومنها رفض فرنسا المستمر تطبيق الاتفاقات السابق عقدها بشأن ضمان سلامة أراضى الاتحاد ، وتباطؤها فى تطبيق النصوص الاقتصادية ، وتدخلها لدى منظمة السوق المشتركة كى تنتظر تطور الأحداث قبل الوفاء بالالتزامات إزاء مالى ، وتلغراف التهنئة الذى بعث به ديجول إلى ليوبولد سنغور بمجرد تعيينه رئيسا لجمهورية السنغال ، وما أعرب عنه رئيس وزراء فرنسا فى ديسمبر الماضى لكل من سنغور وضيا من رغبة فى تحويل مالى إلى اتحاد كونفيدرالى . وقال كيتا إن الانفصال بين السنغال والسودان يضع حدا لحزب الاتحاد الإفريقى وهو المشترك بالنسبة إلى البلدين . وتناول الناحية الاقتصادية فأعلن « أن جمهورية مالى سوف تتمكن من أن تحقق بصورة كاملة أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أساس من الاشتراكية الحقة » وأضاف أن

الاقتصاد الاشتراكي الموجه والذى سوف يقتضى إجراء تعديلات فى الصرح الاقتصادى لن يؤثر فى نشاط القطاع الخاص(١) .

وبادرت فرنسا إلى الاعتراف بالجمهورية الجديدة ، كما اعترفت المغرب وساحل العاج ، وداهومى والنيجر وفولتا العليا والكنغو والولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية بجمهوريتى السنغال ومالى ، واجتمع مجلس الأمن وأوصى بقبولهما فى الأمم المتحدة ، ووافقت الجمعية العامة على ذلك فى دورتهـــا الخامسة عشرة ، إلى جانب الدول الأفريقية الأخرى التى سبق أن طلبت الانضمام إلى المنظمة العالمية .

(١) Le Monde, 24 Septémbre, 1960.

الفصل التاسع

المستعمرات الإيطالية
والبلدان الخاضعة للوصاية الدولية

نصت معاهدة الصلح مع إيطاليا على أنه إذا عجزت الدول الكبرى عن الوصول إلى حل بشأن مصير المستعمرات الإيطالية يحال الموضوع إلى « الأمم المتحدة » التي خولت سلطة إصدار القرارات الملزمة لجميع الأطراف . ونظراً للتضارب والتباين بين وجهات نظر العظماوات تم الاتفاق فيما بينها على عرض المسألة على المنظمة العالمية . وعمدت الأخيرة إلى تعرف آراء أهل المستعمرات عن طريق لجنة تحقيق تمثل دولا أربعاً ، وبالاستماع إلى الالتماسات المقدمة في الأمم المتحدة ، كما شكلت لجنة تحقيق خاصة لإجراء المشاورات مع أهل إرتريا .

وفي الجمعية العامة توالت المقترحات وكلها منبعثة من مصالح الدول العظمى وأهدافها ، كما لعبت الدول الآسيوية والعربية دوراً هاماً في القضاء على المؤامرات والمناورات . ففيما يتعلق بليبيا أرادت انجلترا تقسيمها بجعل طرابلس وبرقة وحدتين منفصلتين حتى يتسنى لها المحافظة على مصالحها الإستراتيجية على الأقل في برقة التي تتيح لبريطانيا موقعا هاماً على البحر المتوسط كما أن وجودها إلى الغرب من مصر يكفل لها الضغط على الأخيرة . وفضلا عن ذلك فإن قاعدة بريطانية في برقة قد يكون فيها التعويض إذا ما أجبرت بريطانيا على التخلي عن قاعدة السويس . وكان من رأي الولايات المتحدة الأمريكية إقامة « وصاية جماعية » على ليبيا تحت إشراف الأمم المتحدة لمدة عشر سنوات يعاد بعدها بحث المسألة ، وليبيا تمثل في نظر الإستراتيجية الأمريكية حلقة هامة في سلسلة الدفاع الغربي . وإزاء أهداف الدولتين تقدم الاتحاد السوفيتي مطالبا بالوصاية على طرابلس الأمر الذي أزعج المعسكر الغربي ، كما أن فكرة « الوصاية الجماعية » لقيت المعارضـة من جانب الكتلة العربية وإيطاليا والاتحاد السوفيتي . ثم جرت محاولة أخرى بعرض ماعرف باسم « اتفاق بيفن — سفورزا » ويقضي بأن تقام وصاية فرنسية على فزان ، وبريطانية على برقة ، وإيطالية

على طرابلس ، ولـكن الاقتراح رفض فى الجمعية العامة بأغلبية صوت واحد ، وكانت معارضة السكان عاملا حاسما فى منع عودة طرابلس إلى إيطاليا .

واختلفت الآراء بصدد ارتريا ، فإيطاليا تطالب بالعودة إليها ، والحبشة تريد ضمها حتى يكون لها منفذ على البحر عن طريق مينائى مصوع وعصب ، ولـكن إيطاليا والـكتلة العربية عارضت انضمام الإقليم إلى اتيوبيا ، وطالبت الـكتلة العربية بمنح ارتريا الاستقلال . وانقسم سكان ارتريا أنفسهم فالأقباط منهم حبذوا اتحادا مع جارتهم المسيحية ، بينما عارض المسلمون هذا الاتجاه . وتقدم اتفاق بيفن ـ سفورزا باقتراح التقسيم فيضم القسم الغربى حيث يسود الإسلام إلى السودان ، ويضم القسم الشرقى وأغلبية أهله من الأقباط إلى اتيوبيا . ومما يجدر ذكره أن الولايات المتحدة أنشأت عام ١٩٤٢ قاعدة سرية فى إريتريا للاتصال بطريق الراديو .

واقترحت بريطانيا فى الاتفاق بينها وبين إيطاليا والذى سلفت الإشارة إليه ، منح إيطاليا الوصاية على الصومال وأيدتها فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، بينما عارضت إتيوبيا الاقتراح . ورأى الاتحاد السوفيتى قيام وصاية الأمم المتحدة على الصومال لفترة خمس سنوات يمنح بعدها الاستقلال ، واقترحت باكستان مد الفترة إلى عشر سنوات .

وأخيرا اتخذت الجمعية العامة القرارات التالية :

(أولا) تصبح ليبيا التى تضم طرابلس وبرقة وفزان دولة مستقلة ذات سيادة فى موعد أقصاه ٣١ ديسمبر ١٩٥١ . وكذلك تتولى جمعية تمثل كلا من الأقاليم الثلاثة وضع دستور الدولة الجديدة .

(ثانيا) تـكون اريتريا اتحاداً فيدرالياً مع اتيوبيا ، على الأسس الآتية :

(ا) تشرف الحـكومة الفيدرالية على مسائل السياسة الخارجية والدفاع والعملة والمالية والتجارة الخارجية والمواصلات والموانى .

(ب) تتولى حكومة اريتريا الشئون التشريعية والتنفيذية والقضائيـــة فى النطاق المحلى .

(حـ) قيام اتحاد جمركى بين اريتريا وأتيوبيا .

(ء) يتـكون المجلس الفيدرالى من عدد متساو عن الإقليمين .

ولاتتجاوز فترة الانتقال منتصف سبتمبر عام ١٩٥٢ ، وخلالها يتم تنظيم الإدارة فى اريتريا ووضع الدستور الخاص بها .

(ثالثا) يوضع الصومال الإيطالى تحت الوصاية الدولية على أن تتولى إيطاليا الإدارة ، وذلك لمدة عشر سنوات اعتبارا من أول أبريل ١٩٥٠ ، وبعدها يصبح دولة مستقلة ذات سيادة .

ويلاحظ على الاتفاق الخاص بالصومال:

١ — أن إرادة الشعب لم تتبع تماما حين عهد إلى إيطاليا بالإدارة لمدة عشر سنوات .

٢ — تضمن نصا صريحا عن سيادة الشعب الصومالى .

٣ — اختيار إيطاليا للمهمة بالرغم من أنها لم تكن عضواً فى الأمم المتحدة .

٤ — إزاء الضغط الشعبي قصرت فترة الوصاية على عشر سنوات ،

المملكة الليبية المتحدة

صدر الدستور الجديد فى ٧ أكتوبر ١٩٥١ ، وارتقى الملك إدريس الأول العرش فى ٢٤ ديسمبر ، وأعلن قيام «المملكة الليبيةالمتحدة » فى بداية عام١٩٥١. وانضمت الدولة الجديدة إلى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية .

وثمت مشكلات واجهت المملكة ومازال تواجهها . ينص الدستور على أن ليبيا دولة ملكية وراثية شكلها اتحادى ، وتتألف من ولايات برقة وطرابلس الغرب وفزان ، ولها عاصمتان هما بنغازى وطرابلس .

وهذه الصورة تعكس الخلاف القائم بين الولايات الثلاث ، الأمر الذى يحول دون قيام حكومة مركزية قوية ، وإن كانت هناك عوامل أخرى فى جانب الوحدة القومية وهىالمصلحة المشتركة ، واللغة والجنس . إلا أنمصير الارتباط فى ظلالوضع الحالى يتعلق بوراثة العرش ، فالملك إدريس الأول لم ينجب ولداً ، ومات أخوه عام ١٩٥٤ فأعلن أن الوراثة فى الأمير حسن محمد الرضا . ولكن الخطر يكمن فى

الخلافات بين أفراد الأسرة المالكة ، كما أن عدداً منهم ينتمى إلى فرع من الأسرة السنوسية يختلف عن ذلك الذى ينحدر منه الملك إدريس الأول .

والبلاد فقيرة من الناحية الاقتصادية إذا اقتصر الأمر على الزراعة حيث لاتتجاوز الأرض الصالحة للإنتاج الزراعى ٢٪ من المساحة الكلية ، فى ظل الظروف الطبيعية . ونظراً لانعدام الأنهار وضآلة كمية الأمطار ، فإن الأمر يقضى القيام بدراسة شاملة لاستغلال المياه الجوفية ، فضلا عن الأخذ بالأساليب الفنية الحديثة فى الاستغلال الزراعى وتربية القطعان . وكذلك لابد من الاهتمام بالصناعات الثانوية وغيرها مما تتوافر له المقومات اللازمة . غير أن الصورة القاتمة التى كانت تقدمها ليبيا أخذت تتغير أخيرا بعد كشف حقول البترول بحيث من المنتظر أن تكون ليبيا من الدول ذات الأهمية من ناحية الانتاج البترولى . ومن الضرورى أن تخضع هذه العملية للإشراف الدقيق ، كما يتعين الاهتمام بصناعة التكرير التى يمكن أن تصبح أساساً لقيام عدد من الصناعات البتروكيمائية .

وأية خطة للتنمية تتطلب توفير الخبرة الفنية فى شتى صورها . وعمدت الحكومة الليبية إلى الاستعانة بالأمم المتحدة ، كما أبدت الجمهورية العربية المتحدة استعداداً دائما لتقديم كل عون يطلب منها ، فتبعث بالخبراء والمعلمين وتفتح أبواب معاهدها العلمية أمام الطلاب الليبيين . والواقع أن التعليم ضرورة أساسية لتوفير الجهاز الكافى للإدارة ومشروعات التطور الاقتصادى والاجتماعى . ولسنا بحاجة إلى القول كذلك أن سياسة التنمية الاقتصادية يجب أن تقوم على الأساس القومى بحيث لاتظل العناصر الرئيسية من اقتصاد البلاد خاضعة للمؤثرات الأجنبية .

وثارت مشكلة بعد إعلان الاستقلال حول القاعدة العسكرية الأمريكية الضخمة والواقعة على مسافة سبعة أميال من طرابلس . وقد اتفق الطرفان فى سبتمبر سنة ١٩٥٤ على أن تدفع الحكومة الأمريكية ٤٥ مليون دولاراً خلال فترة قدرها عشرون عاما ، وأن تقدم إلى ليبيا بعض المعونة الاقتصادية . إلا أن الرأى العام يعارض وجود أية قواعد عسكرية أجنبية فى البلاد لأنها تفرض من الناحية الواقعة اتجاها معينا فى السياسة الخارجية أو تحاول أن تحقق ذلك . وهذا الرأى العام الوطنى يرى أن المصلحة العليا تكمن فى الأخذ بسياسة الحياد الإيجابى ، والبعد عن التكتلات

الدولية الكبرى ، ودعم التضامن العربى ، والتنسيق مع السياسة الأفرو ـ الآسيوية المتحررة .

جمهورية الصومال

أشرنا إلى القرار الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الصومال الإيطالى وقلنا إنه « إزاء الضغط الشعبى قصرت فترة الوصاية على عشر سنوات » ، والواقع أن الحركة القومية بالإقليم كانت على قدر وافر من النمو والوعى . وكانت بداية النشاط ناديا اجتماعيا تكون من الشباب الواعى إثر إخراج القوات الايطالية ، فلما انتهت الحرب كشف عن نفسه القناع وتحول إلى تنظيم سياسى عرف باسم « وحدة شباب الصومال » . وتتلخص أهداف الحزب فى المبادىء التالية[1] :

١ — تحرير الصوماليات الثلاث واتحادها فى دولة واحدة ذات نظام جمهورى ديمقراطى. وهذه الوحدة القومية تتطلب القضاء على التعصب القبلى والطائفية الدينية.

٢ — أن يكون الإسلام دين الدولة الرسمى وأن يتوافق التشريع والقضاء مع العقيدة الإسلامية .

٣ — الإيمان بميثاق الأمم المتحدة ، وتوثيق عرى الصداقة مع جميع الشعوب الحرة والمحبة للسلام ، وبخاصة الدول الاسلامية والعربية .

٤ — دعم التعاون الطبقى وتشجيع النشاط النقابى .

٥ — العمل على التطوير الاقتصادى والثقافى بتنمية الثروة الزراعية والحيوانية والعمل على كشف مصادر الثروة المعدنية ، وموازنة الميزان التجارى ، وزيادة الدخل القومى ، والتوسع فى التعليم وبخاصة اللغة العربية وفى الخدمات الصحية .

ولقد قاوم الحزب كل اتجاه يرمى إلى إعادة البلاد إلى إيطاليا ، كما استنكر بشدة اتفاق بيفن — سفورزا بصدد الصومال. ولما صدر قرار الجمعية العامة ظل رقيبا على الادارة الايطالية ويهاجم كل تصرف يراه مخالفا لمصالح البلاد العليا . ولكن النزعات القبلية والمصالح الاقتصادية الأجنبية لعبت دورها فى قيام تنظيمات سياسية أخرى مثل حزب دجل ومريفله وأساسه قبلى والحزب الديموقراطى الصومالى، وغيرها . وبدت قوة

---

(١) مجلة نهضة افريقية : لمحة من تاريخ صوماليا الحديث (عدد يوليو ١٩٦٠) . السياسة والحكم فى افريقيا (مصدر سابق) ص ٤٣٨ وما بعدها .

حزب شباب الصومال حين أجريت الانتخابات البلدية عام ١٩٥٤ واشترك فيها ١١٩ر٣٨ من الناخبين إذ أحرز ١٤١ مقعدا من مجموع قدره ٢٨١ مقعدا . وفى ٢٥ فبراير ١٩٥٦ أجريت الانتخابات لأول برلمان بالصومال وأحرز فيها الحزب ٤٣ مقعدا من مجموع قدره ٧٠ مقعدا منها عشرة مقاعد للأقليات غير الصومالية . وفى انتخابات الجمعية التشريعية عام ١٩٥٩ حصل الحزب على ٨٣ مقعدا وشكل الوزارة . وفى الوقت نفسه أعلنت إيطاليا أنها سوف تعرض المشروع التفصيلى لنقل الحكم إلى الصوماليين قبل ٢ يونيه سنة ١٩٦٠ تنفيذا لقرار الجمعية العامة الصادر سنة ١٩٥٠ .

ولكن تطوراً آخر كان يجرى فى الصومال البريطانى حيث قررت بريطانيا الخروج منه والموافقة على استقلاله ، وكانت النتيجة أن وافق الإقليمان على الاتحاد وبذلك ظهرت إلى الوجود جمهورية الصومال الجديدة وتضم حوالى المليونين من الأنفس ، فأثار قيامها مشكلات سوف تتطلب وقتا حتى تحل على الوجه الملاءم .

إن دولة الصومال الجديدة ليست إلا خطوة أولى نحو تحقيق فكرة « الصومال الكبير » ، ومعنى هذا أن يضم إليها :

١ — الصومال الفرنسى ويضم حوالى ٦٠٫٠٠٠ من الأنفس .

٢ — ١٠٠٫٠٠٠ صومالى يقيمون فى كينيا الشمالية .

٣ — وحوالى نصف مليون يقطنون منطقة أوجادين بأتيوبيا .

إلا أن تحقيق هذه الأهداف يصطدم بالصعاب . فالصومال الفرنسى جزء لايتجزأ من الجمهورية الفرنسية ، وتتمسك به فرنسا لأنها حريصة على الاحتفاظ بميناء چيبوتى المواجه لعدن التى تفرض عليها بريطانيا سيطرتها . وانضمام الصومال الفرنسى مهم من وجهة نظر جمهورية الصومال بسبب چيبوتى ، ولكن للميناء قيمته فى نظر أتيوبيا لأنه منفذ لجانب من تجارتها الخارجية عن طريق اتصاله بعاصمتها أديس أبابا . غير أن استمرار الوضع الحالى فى الصومال الفرنسى غير منطقى ، لأنه منطقة صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها ٦٠٫٠٠٠ وهؤلاء لا يرضون بالسيطرة الفرنسية بعد أن استقل إخوانهم فى المناطق التى كانت من قبل خاضعة لإيطاليا وبريطانيا . والواقع أن الحركة من أجل الانضمام إلى جمهورية الصومال أخذت تشتد منذ قيامها حتى أن

تمثل الصومال الفرنسى فى الجمعية الوطنية بباريس طالب بتعديل الدستور بحيث يسمح بتطور جديد فى الوضع السياسى للإقليم واستند فى هذا الطلب إلى الضغط الواقع من جانب مواطنيه . ولقد سبق قبل تخلى الانجليز عن المنطقة التى كانوا يسيطرون عليها حدث عن تنازل فرنسا لقاء تعويض فتقدم لها بريطانيا منطقة « غمبيا » ؛ ولكن الحديث أصبح غير ذى موضوع بعد أن أعلنت مستعمرات فرنسا السابقة فى إفريقية الغربية والإستوائية استقلالها ، وبعد أن قررت أو أوشكت على التحرر ممتلكات بريطانيا فى غرب القارة ، ولا يمكن أن تسمح نيجيريا أو غيرها بأن تحل فرنسا محل بريطانيا فى غمبيا التى مصيرها الاستقلال أيضا . ولهذا فالحل المنطقى أن تجلو عن صومالها وسوف يتحقق هذا بقوة الضغط الافريقى المتكامل .

وفيما يتعلق بالأقلية الصومالية المقيمة بكينيا فإن زعماء الأخيرة يعترضون على اقتطاع أى جزء من بلادهم قائلين إن الصوماليين الذين استوطنوا المقاطعة الشمالية من كينيا إنما نزحوا إليها خلال الستين عاما الأخيرة وإذن لا يمكن أن تعد جزءاً من وطنهم القومى .

إلا أن أكبر مشكلة تواجه جمهورية الصومال تتمثل فى العلاقات مع إتيوبيا ، ذلك أن الأخيرة تتوجس خيفة من جارتها الناشئة المسلمة لأن نسبة كبيرة من أهل إتيوبيا مسلمون مثل الصوماليين والدناقلة بل إن الإسلام ليغلب على مقاطعة هرر التى ينتمى إليها الإمبراطور هيلاسلاسى نفسه وهذه الحقيقة يمكن أن تستغلها الدسائس الخارجية لتسمم العلاقات بين البلدين وإن كنا لا نتوقع لها النجاح.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الحدود بين الصومال (الإيطالى سابقا) وإتيوبيا لم تتم تسويتها على النحو الذى يرضى الطرفين بالرغم من توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتكررة . ومنطقة الهود مرعى تقليدى لحوالى ٢٠٠٫٠٠٠ من البدو الصوماليين ، وفى سنة ١٨٩٧ تنازلت عنها إنجلترا إلى إتيوبيا بدون موافقة أهل الصومال ، ولم يتم النقل إلا عام ١٩٥٤ وإن أصرت الدولة الأولى على الإشراف المتبادل على حقوق الصوماليين فى الرعى بالإقليم ، وهذا الأمر أصبح اليوم متوقفاً على حسن نية حكومة إتيوبيا . هذه جميعا مصادر للاحتكاك ، ويحسن بالطرفين العمل على تسويتها إما عن طريق الأمم المتحدة وإما بعرض الأمر على مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة .

ومن المشكلات التى تواجه الجمهورية الناشئة التخلف الاقتصادى إذ تقتصر حاليا موارد الثروة على الزراعة وتربية قطعان الماعز والخراف والإبل والخنازير ، وبعض منتجات الغابات ، أما الموارد المعدنيـــة فبحاجة إلى التوسع فى البحث عنها واستغلالها ، ويوجد منها الملح والصفيح والرصاص والنيكل والحديد ولكنها تستخرج بكميات يسيرة ، وكذلك تجرى الأبحاث من قبل الشركات الأجنبية وراء البترول . ولكن الظاهرة التى تستأهل اهتمام حكومة العهد الجديد ، وترجع أساسا إلى النظام الاستعمارى فتنحصر فى السيطرة الأجنبية على اقتصاديات البلاد ، فالبنوك فروع لمؤسسات أجنبية بالخارج «وتعتبر أكبر المشروعات الصناعية شركة S.A.I.S التى تزرع قصب السكر والمحاصيل التجارية ، وتمتلك مصنعاً للسكر ومعاصر الزيوت ، ومحالج للقطن ومصنعا للصابون وطاقة كهربائية لإدارة هذه المشروعات ، وثانى المشروعات الضخمة هى شركة Aziendo Elletro Industriale di Vicezi أكبر منتج للطاقة الكهربائية فى البلاد ، وتمتلك معاصر الزيوت ، ومحالج القطن ، كما تنتج الماء المقطر والثلج . وفى الوقت نفسه تحتكر النقل شركة « C.I.T.A.O. »[(١)]

ومن المحقق أن سياسة الائتمان يجب أن تكون خاضعة لأهداف الدولة ، كما أن مشروعات النقل وتوليد القوة الكهربائية لا يمكن أن تظل فى أيدى المشروعات الخاصة الأجنبية .

توجولاند ومشكلة توحيد الإيفى

اعترف مؤتمر برلين (١٨٨٥) بسيادة ألمانيا على إقليم توجولاند البالغ مساحته ٣٣٫٧٠٠ من الأميال المربعة ، وترتب على تعيين الحدود بينه وبين ساحل الذهب أن ضم الأخير نسبة طيبة من قبيلة الإيفى Ewe كما أدى الاتفاق المعقود عام ١٩٠٤ إلى تقسيم قبائل الداجومبا (فى الوسط) والمامبروس والجونجا (فى الشمال) بين منطقتى نفوذ الدولتين الاستعماريتين . ولما نشبت الحرب العالمية الأولى زحفت القوات الإنجليزية والفرنسية على المستعمرة الألمانية واحتلتها بعد أن سلم الألمان بها بلا قيد ولا شرط فى أغسطس ١٩١٤ ، ووضع التصريح البريطانى الفرنسى الصادر فى ١٠ يوليو ١٩١٩ القواعد التى بمقتضاها تم التقسيم وتعيين الحدود فى ٣٠ سبتمبر ١٩٢٠ ،

---

(١) مجلة نهضة أفريقية (عدد يوليو ١٩٦٠) ص ١٨ ــ ١٩ .

وهو التقسيم الذى أقرته عصبة الأمم فى ٢٢ يوليو ١٩٢٢ . وبذلك منحت الدولتان بريطانيا وفرنسا ، الانتداب على الشطرين اللذين انقسمت إليهما المستعمرة الألمانية ، وكانت مساحة القسم البريطانى المجاور لساحل الذهب حوالى ١٣,٠٠٠ ميل مربع ولكنه لا يصل إلى ساحل المحيط ، بينما اختارت فرنسا الجزء المجاور لداهومى ومساحته ٢١,١٩٣ ميلا مربعا ، ويشمل المنطقة الساحلية وكذلك المنطقة التى تمتد بها الخطوط الحديدية الممتدة من لوميه إلى أنيتشو (٢٧ ميلا) ، پاليميه (٧٢ ميلا) ، بليتا (١٠٢ ميل ، ١٤٣ ميلا عن طريق أتاكپاميه Atakpamé) . ولما انتهت الحرب العالمية الثانية استمر الوضع السابق بعد التحول من الانتداب إلى الوصاية مع بقاء إنجلترا وفرنسا قائمتين بالإدارة .

ومن ناحية التوزيع القبلى ترتب على تقسيم توجولاند بين إنجلترا وفرنسا أن ضم شتات قبائل المامبروس والجونجا ، وتوحدت الداجومبا فى داخل منطقة الانتداب (ثم الوصاية) البريطانية . أما قبيلة الإيفى فإنها تعرضت لانقسام جديد ، فصار حوالى ٢٠٠,٠٠٠ من أفرادها فى توجولاند الفرنسية ، ١٧٠,٠٠٠ فى توجولاند البريطانية ٢٥٠,٠٠٠ منتشرين فى مستعمرة ساحل الذهب .

وكانت سياسة كل من الدولتين مؤدية إلى زيادة التفرقة بقصد القضاء على الاتجاهات التوحيدية فاتبعت فرنسا سياسة الحكم المباشر فى منطقتها وربطها بداهومى من النواحى الإدارية والاقتصادية والثقافية وبمقتضى الدستور الفرنسى الصادر عام ١٩٤٦ تحولت توجولاند الفرنسية إلى مجموعة الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار وصار يمثلها عضو فى الجمعية الوطنية بباريس ، وعضوان فى مجلس الجمهورية ، ومندوب فى جمعية الاتحاد الفرنسى ، وكان هدف السياسة الفرنسية إما أن تندمج المنطقة فى داهومى أو الوصول إلى مرحلة الحكم الذاتى الداخلى فى نطاق الاتحاد الفرنسى .

وعملت انجلترا من جانبها على ربط توجولاند الواقعة تحت إدارتها بمستعمرة ساحل الذهب والأقاليم الشمالية من ناحية الإدارة ، واعتبرتها من حيث الأغراض التعليمية جزءاً من ساحل الذهب . ومن الناحية الاقتصادية كانت الإيرادات والمصروفات الخاصة بتوجولاند البريطانية تدرج فى ميزانية ساحل الذهب ، وحدث الشىء بالنسبة إلى أرقام الصادرات والواردات وهكذا كان هدف السياسة البريطانية

التمهيد إلى إدماج توجولاند وساحل الذهب فى إقليم واحد حتى يتسنى إشراف إدارة واحدة على نهر الفولتا ، وبسبب أهمية المنطقة المشمولة بوصايتها فى إنتاج الكاكاو والبن ، ورغبة فى استغلال الأيدى العاملة من الإيفى فى مزارع الكاكاو بساحل الذهب .

وهكذا خضع الإيفى لنظم إدارية واقتصادية وثقافية متباينة ، كما أدت الحدود المصطنعة إلى تقسيم للعشائر والأسرات والمزارع التى شملها تخطيط الحدود . أضف إلى هذا أن المنطقة التى يقيم بها الإيفى فى غانة بعيدة عن الخطوط الحديدية والمواصلات فى غانة ولذلك فالمنفذ الطبيعى لها توجولاند فى الشرق :

إلا أن الإيفى ظلت تراودهم فكرة التوحيد منذ زمن بعيد ، فكانت هذه من المطالب التى تقدم بها المؤتمر الوطنى لغرب إفريقية إلى الحكومة البريطانية عام ١٩٢٠ ، ثم أعلنوا حقهم فى الوحدة فى المؤتمر الذى عقدوه بمدينة أكرا عام ١٩٤٦ . وبعث المؤتمر All - Ewe Conference بالمستر سيلفانوس أوليمبيو لعرض القضية أمام مجلس الوصاية (٨ ديسمبر ١٩٤٧) فتحدث عن المتاعب التى يلقاها الشعب وعدده حوالى المليون من جراء التقسيم الذى بدأ عام ١٨٨٤ وتكرر عام ١٩٢٠ ، والذى يعوق تطور وتقدم الإيفى الذين تجمع بينهم صلات الجنس واللغة والثقافة . وكذلك أشار إلى تقييد الانتقال بين الأقاليم مما أدى كثيرا إلى تمزيق الأسرات . وأضاف أن اختلاف نظم التعليم بين الإقليمين البريطانى والفرنسى زاد من حدة الانقسام ويؤدى إلى تعميقه وانتهى إلى المطالبة بتوحيدهما فى ظل إدارة واحدة . والمسيو أوليمبيو من الشخصيات التى لعبت دورا حاسما فى الكفاح من أجل الوحدة والاستقلال .

وظلت العرائض والالتماسات تنهال على مجلسى الوصاية والجمعية العامة ، كما أرسلت بعثتان دوليتان من قبل مجلس الوصاية فى عامى ١٩٤٩ ، ١٩٥٢ للتحرى والاستقصاء ومحاولة تعرف آراء السكان ، ولم تتمكن الهيئة الدولية المختصة من الوصول إلى قرار حاسم بشأن موضوع الوحدة ، بحيث تشمل القبيلة أو المنطقتين . وفى الوقت نفسه ظهرت آراء أخرى بتشجيع من السلطات القائمة بالإدارة ، تطالب بالوحدة فى ظل الوصاية البريطانية ، وأراد فريق وصاية فرنسية ، كما جذبت بعض العناصر فى ساحل

الذهب الانضمام إليه ، وتقدمت جماعة بفكرة الاستقلال الذاتى داخل المجتمع الفرنسى ؛ إلا أن هذه الدعوات لم تجد صدى فى نفوس شعب توجولاند الذى ظل يصر على قيام دولة واحدة مستقلة .

وفكرة الإدارة الواحدة التى دعا إليها البعض أثارت مشكلات إذ معنى هذا أن إحدى الدولتين الوصيتين تتنازل عن وصايتها للأخرى ، أو أن تقوم إدارة ثنائية Condominium وهذا اقتراح غير عملى . حقيقة كان التوحيد ممكنا لو أبدت الدولتان استعدادها لتنفيذه ، ولكنهما فى الواقع كانتا ضد التنازل عن نفوذها وتصران على بقاء الوضع الناجم عن التقسيم الذى تم فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . ويتضح اتجاهها من المذكرة المشتركة التى قدماها فى ٥ يوليو ١٩٥١ وجاء فيها أن أية مقترحات لحل المشكلة يجب أن تراعى تماما الرغبات المعروفة للشعوب وأن تلقى القبول العام — أو على أى حال — من جانب أغلبية كبيرة . أضف إلى هذا أن (أى تغيير فى التنظيم السياسى فى الأقاليم يجب أن يكون قابلا للتطبيق من الوجوه الاقتصادية والمالية ، فضلا عن الأسباب السياسية » ؛ ومعنى هذا أن تقرير القابلية للتطبيق المشار إليه إنما يكون فى يد الدولة القائمة بالإدارة فى الأقاليم المشمولة بالوصاية الدولية .

إلا أن إنجلترا عادت فاتخذت موقفا جديدا فاقترحت إنهاء اتفاق الوصاية بالنسبة الى توجولاند البريطانية وإدماجها فى ساحل الذهب . وقامت حجة انجلترا فى تأييد اقتراحها على الاعتبارات التالية :

١ — أن ساحل الذهب الذى ترتبط به توجولاند إداريا على وشك الحصول على الحكم الذاتى أو الاستقلال ، ولذلك فإن توجولاند التى سايرت ساحل الذهب فى (التقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى والتعليمى) أصبحت مستعدة للحكم الذاتى .

٢ — إن الاندماج ضرورة نظراً لاعتماد توجولاند على ساحل الذهب من الناحية الاقتصادية .

٣ — والحل المقترح يؤدى إلى توحيد أجزاء كبيرة من شعب الايفى والقبائل الأخرى مما تعرض للانقسام بسبب تخطيط الحدود بين توجولاند وساحل الذهب .

وإزاء هذا الاقتراح قررت الجمعية العامة اتخاذ التدابير اللازمة للتحقق من رغبات السكان بشأن مستقبلهم بدون الإضرار بالحل النهائى الذى قد يختارونه سواء أكان الاستقلال أو توحيد توجولاند مستقلة تحت الإدارة البريطانية مع توجولاند مستقلة تحت الإدارة الفرنسية ، أو التوحيد مع ساحل الذهب المستقل ، أو أى وضع آخـــر من الحكم الذاتى أو الاستقلال . وأجرى الاستفتاء فى مايو من عام ١٩٥٦ فوافقت على الانضمام إلى ساحل الذهب أغلبية لم تتجاوز ٥٨٪ ، وعلى إثر ظهور النتيجة سلمت المنطقة إلى جارتها .

أما توجولاند التى تتولى فيها فرنسا الإدارة فقد اعتبرت جزءاً من الاتحاد الفرنسى وصار لها ممثلون فى برلمان فرنسا وجمعية الاتحاد الفرنسى . ثم وضع لها دستور جديد اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٥٦ وصارت جمهورية ذات استقلال داخلى Autonomie مع بقائها فى الاتحاد الفرنسى ، وأجرى استفتاء فى ٢٨ أكتوبر من السنة ذاتها فكانت النتيجة أن ٧١٫٥٪ وافقوا على الدستور وإنهاء نظام الوصاية ، ولكن الدعوة إلى الاستقلال الكامل اشتدت وخاصة بعد إعلان استقلال غانة عام ١٩٥٧ ، وقرر مجلس الوصاية إجراء انتخابات تحت إشرافه فى مايو سنة ١٩٥٨ لتشكيل جمعية تشريعية .

وكانت فرنسا تؤيد حزب التقدم الذى ظل خلال السنوات الثلاث الأخيرة يطالب الأمم المتحدة بإنهاء وصايتها توطئة لضم البلاد إلى الاتحاد الفرنسى . إلا أن الحزب أصيب بهزيمة ساحقة فى الانتخابات فلم يحرز سوى ثلاثة مقاعد من ٤٦ مقعداً ، بينما نال حزب الوحدة برآسة أوليمبيو ٢٩ مقعداً ، ودعى الرجل إلى تولى الحكم بالاشتراك مع المستقلين من أنصار الاستقلال . وفى أول نوفمبر ١٩٥٩ قررت الأمم المتحدة إعلان استقلال جمهورية توجولاند اعتبارا من ٢٧ أبريل من عام ١٩٦٠ .

والمشكلة الكبرى التى تواجه الدولة الجديدة تتعلق بوجود نسبة كبيرة من الإيفى فى غانة . وثمت مقترحات متضاربة بشأن التماس الحل :

١ ـــ إعادة النظر فى الحدود لصالح توجولاند . وأصحاب هذا الرأى يقولون إن الأغلبية التى وافقت على الانضمام إلى غانة عام ١٩٥٦ أغلبية غير كبيرة ، كما أنها جرت فى وجود الإدارة البريطانية وكان ينبغى إعادة الاستفتاء لإمكان تعرف الرغبات الحقيقية . وتعارض غانة هذا الرأى لأنها تريد إدماج الإيفى تماما .

٢ — إقامة اتحاد فيدرالى بين الدولتين الإفريقيتين ، ولا ترحب توجولاند بالفكرة لأنها لابد وأن تخضع من الناحية الواقعية لجارتها الأكثر سكانا والأوفر موارداً ؛ وأن مثل هذا الاتحاد سوف ينتهى بأن تكون السلطة الفعلية فى يد غانة .

٣ — أن يكون للجزء الجنوبى من توجولاند فى المنطقة التابعة لغانة وفى توجولاند المستقلة شخصية اعتبارية مستقلة لكى يصبح فى إمكان شعب الإيفى أن يتعامل كوحدة متكاملة . وتعارض توجو هذا الاقتراح لأن الإيفى يحتلون المنطقة الجنوبية التى تضم العاصمة والتى تعتبر أغنى أجزاء البلاد ، فضلا عن كونها فى منطقة السكك الحديدية[١] . وتقاوم غانة الفكرة لأنها ضد مبادىء اللامركزية ، وسياستها تقوم على أساس دولة واحدة متماسكة ذات حكومة مركزية غالبة .

والواقع إن حركة إعادة تخطيط الحدود نشطت فى جنوبى شرق غانة منذ أن تحدد موعد استقلال توجولاند ولكنها تلقى المقاومة العنيفة من جانب حكومة غانة ، وأدى الخلاف إلى وقوع حوادث على الحدود فى مارس ١٩٦٠ . وقبيل إعلان الاستقلال أغلق نكروما الحدود لأن الاستفتاء على دستور غانة الجديد يتم حوالى الوقت نفسه وإغلاق الحدود يحول دون توجه عدد كبير من الإيفى لحضور الاحتفالات بإعلان الاستقلال وبذلك لايتسنى لهم الاشتراك فى الاستفتاء . إلا أن الخلاف بشأن الحدود لا ينتظر أن يتحول إلى صراع مسلح لابد أن تعمل الدول الإفريقية على تجنبه ، كما أن عددا من جيران الجمهورية الجديدة سوف يعارض أى اتجاه من جانب غانة مثلا . وفضلا عن ذلك فقد حصل أوليمبيو على تأكيد من المستر داج همرشلد فى ديسمبر سنة ١٩٥٩ بأن الأمم المتحدة لابد وأن تتدخل إذا ماتعرضت توجو لتهديد خطير .

وبالرغم من صغر مساحة توجو وقلة عدد سكانها إلا أنها بلد غنى ينتج زيت النخيل والكاكاو والبن والقطن . وفضلا عن ذلك فإنها غنية بخام الحديد .

---

(١) مشكلات خلفها الاستعمار ، بقلم الأستاذ محمدجلال عباس (مجلة نهضة أفريقية ، العدد الصادر فى يونيو ١٩٦٠) .

تنجانيقا على أبواب الاستقلال

تشبه تنجانيقا مربعا وتمتد بين كينيا وأوغنده شمالا إلى تلال النحاس بروديسيا الشمالية جنوبا ، وبين الكنغو غربا والمحيط الهندى شرقا حيث يقع ميناء دار السلام وهو عاصمة البلاد . وتبلغ المساحة الكلية ٣٦٦٫٦٨٨ ميلا مربعا . ويقدر عدد الإفريقيين بنحو تسعة ملايين ، كما يوجد ما يزيد قليلا على مائة ألف من الآسيويين وحوالى عشرين ألفاً من الأوربيين . وأهم المنتجات الزراعية البن فى إقليم كلمنچارو ، والقطن ، والموز ، والسيسال فى المناطق الساحلية . أما عن الثروة المعدنية فإن التقرير الذى رفعته انجلترا ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ، إلى مجلس الوصاية عام ١٩٤٧ يقول « إن موارد الإقليم المعدنية ، ولم يتم التنقيب إلا عن عشرها ، كبيرة ومتنوعة . والمعادن الرئيسية التى تستغل فى الوقت الحاضر عبارة عن الذهب والماس والقصدير والملح والميكا ، بينما يجرى استخراج سلسلة كبيرة من معادن أخرى بصورة أقل » . وتقوم شركات البترول فى السنوات الأخيرة بالتنقيب عنه فى داخلية البلاد وفى جزر واقعة على مقربة من الساحل مثل مافيا حيث تولت البحث منذ مدة شركة شل .

وكانت تنجانيقا تعرف باسم « إفريقية الشرقية الألمانية » ولكنها انتزعت منها فى أعقاب الحرب العالمية الأولى وانتدبت بريطانيا لإدارتها ، واستمرت تضطلع بذلك الأمر نيابة عن الأمم المتحدة طبقا لنظام الوصاية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية . وكانت بريطانيا تعمل على ربطها بالأقاليم المجاورة وهى أوغنده وكينيا فأقامت نظماً مشتركة للسكك الحديدية والبريد . وبمقتضى الأمر فى المجلس لعام ١٩٤٧ تكونت منظمة إقليمية تضم الأقاليم الثلاثة East Africa Inter-territorial Organisation ولها جهازان رئيسيان :

١ — لجنة تنفيذية عليا وهى هيئة دائمة من حكام الأقاليم الثلاثة .

٢ — جمعية تشريعية مركزية وتضع — تحت موافقة الحكام الثلاثة — القوانين الخاصة بالخدمات المشتركة وهى الدفاع والطيران المدنى والبريد والتلغراف والتليفونات والإذاعة والجمارك العامة وضرائب الدخل وجامعة Makerere بأوغنده . وطبقا

للأمر فى المجلس سالف الذكر يقف مفعول النصوص الخاصة بالجمعية التشريعية اعتباراً من أول يناير ١٩٥٢ .

وهناك أيضاً « المجلس الصناعى لإفريقية الشرقية » ويحدد أنواع الصناعات التى تقام فى المناطق المختلفة . وفى سنة ١٩٤٨ قررت المجالس التشريعية الثلاثة إدماج الخطوط الحديدية والموانى والجمارك . ولقد أثار ذلك التنظيم إستياء فريق من أهل تنجانيقا إذ لم يؤخذ رأيهم فيه ، كما ساورهم القلق من أن يكون توزيع الصناعات بصورة تميل إلى صالح الأقلية الأوربية الكبيرة فى كينيا . وتعرض التنظيم كذلك للنقد من جانب بعض أعضاء مجلس الوصاية ، وكان الاعتراض منصبا على النواحى الآتية :

(أولا) إن الحكومة البريطانية أصدرت القرار الخاص بالتنظيم دون عرض الأمر على المجلس والحصول على موافقته .

(ثانيا) إن جانبا من شعب تنجانيقا يعارض فى الإجراء .

(ثالثا) إنه سوف يؤدى إلى إدماج تنجانيقا الخاضعة لنظام الوصاية الدولية مع مستعمرتين بريطانيتين وبذلك يعرقل الهدف من الوصاية وهو السير بالإقليم صوب الحكم الذاتى أو الاستقلال إذ يصبح استقلاله عن البلدين الآخرين عسيرا من الناحيتين الاقتصادية والسياسية .

ولم تقف عملية الإدماج عند هذا الحد ، بل أدخلت بريطانيا الإقليم فى نطاق مشروع السنوات العشر للتنمية الخاص بالمستعمرات . والقسم الخاص بتنجانيقا متواضع إذ تبلغ تكاليفه كما قدرتها الحكومة البريطانية ١٩٫١٨٦٫٠٠٠ جنيها ، وهنا نذكر على سبيل الموازنة أن مجموع التجارة الخارجية فى تنجانيقا بلغ ٢٥٫٣٠٤٫١٢٢ جنيها عام ١٩٤٧ . وكان الهدف الأساسى من المشروع منصبا على المواصلات ولعل لذلك صلة بالمشروع الطموح الذى وضعته بريطانيا لزراعة الفول السودانى فى مساحة قدرها ثلاثة ملايين من الأفدنة فى تنجانيقا وكينيا وروديسيا الشمالية منها ٨٠٪ فى تنجانيقا وحدها . وقدرت تكاليف المشروع الأخير بأربعة وعشرين مليونا من الجنيهات ونالت الرأسمالية البريطانية تأييد حكومتها الكامل له ، ولكنه انتهى باخفاق كان فضيحة دوى صداها فى بريطانيا .

ووفقا للتقرير المقدم إلى مجلس الوصاية عام ١٩٤٧ كان نظام الحكم على النحو الآتي :

١ — الحاكم العام البريطاني .

٢ — مجلس تنفيذي (استشاري) أعضاؤه من موظفين وغير موظفين ، وجميعهم بالتعيين .

٣ — المجلس التشريعي ويتكون من الحاكم ، ١٥ عضوا من الموظفين كلهم أوربيون ، ١٤ عضوا من غير الموظفين (٧ أوربيون ، ٤ إفريقيون ، ٣ آسيويون) .

وأضاف التقرير أن نظام الانتخاب لم يؤخذ به ، وأنه ليس تحت تفكير (في ذلك الوقت) في إصدار تشريع لهذا الغرض . ومعنى النظام سالف الذكر أن السلطة كلها مركزة في أيدي الحاكم العام البريطاني ومعاونيه .

ولكن هذا كله لم يحل دون تطور الحركة القومية ، وتضافرت عوامل عدة على إنمائها منها عدم وجود أقلية أوربية كبيرة كما هو الحال في كينيا وروديسيا الجنوبية ، وخضوع البلاد للوصاية الدولية فتعين على الدولة القائمة بالإدارة تقديم تقارير سنوية تعرض للمناقشة والنقد ، فكان عدد من الأعضاء يهاجمون سياسة بريطانيا في تنمية النظم السياسية ، ويأخذون عليها عدم الاهتمام بنشر التعليم ، ويقفون بالمرصاد لمحاولات الربط بين تنجانيقا وأوغنده وكينيا بما يحول دون تفكير في جعل الأقاليم الثلاثة بلدا واحدا تحت سلطانها . وكذلك كان مجلس الوصاية يبعث بلجان متتالية لزيارة تنجانيقا الأمر الذي أتاح لأهل البلاد فرصة الاتصال بها والتعبير عن شكاويهم والتقدم بطلباتهم ، وكانت تقارير اللجان الزائرة تحث على ضرورة إعداد البلاد للحكم الذاتي أو الاستقلال طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة . ففي تقرير لإحدى هذه اللجان سنة ١٩٥٥ أوصت بأن نظام المساواة في عدد الأعضاء الممثلين للعناصر الثلاثة وهي الإفريقية والآسيوية والأوربية يجب ألا يستمر أكثر من خمس سنوات ، ثم قالت « إن أهل تنجانيقا يمكن أن يصلوا إلى الحكم الذاتي خلال الجيل الحالي » . وأثار التقرير بريطانيا وأعلنت أنها لا تقبل توصيات اللجنة .

وتوصف تنجانيقا بأنها بلد المائة والعشرين قبيلة ولكنها تكاد تكون متقاربة بحيث أن واحدة منها ليست ذات غلبة واضحة من الناحية العددية ، وبذلك فإن

النزعات القبلية الانفصالية القوية غير موجودة على نحو يعرقل حركة التطور السياسي، ويهدد وحدة البلاد الوطنية. وكان من الطبيعي كذلك أن يتأثر شعب تنجانيقا بالأحداث الجارية في كينيا وبصفة خاصة ثورتها المعروفة باسم ماو — ماو عام ١٩٥٢ ، ولعل الخوف من انتشارها إلى تنجانيقا يفسر ما أقدمت عليه بريطانيا من محاولة زيادة عدد الإفريقيين الأعضاء بالمجلس التشريعي . ونذكر في هذا الصدد التأثير الواضح لإذاعة «صوت العرب» بالجمهورية العربية المتحدة في دعواته إلى الإفريقيين من أجل التحرر، ولا ريب أن للأقلية العربية والمسلمة وبخاصة في دار السلام أثر له أهمية .

وتكون « الإتحاد الوطني الإفريقي بتنجانيقا » بزعامة چوليوس نيوريرى Julius Nyerere الذى يقرب الآن من الأربعين من عمره . ولقد تلقى تعليمه في إحدى مدارس الإرساليات الكاثوليكية ، ثم تعلم في جامعة إدنبره . وفي إنجلترا اتصل بحزب العمال البريطاني ودرس مبادئه وتنظيمه وأساليبه ، واشتغل بالتدريس وفي الوقت نفسه مارس نشاطه في الحزب ، فلما خيره ناظر المدرسة بين الابتعاد عن السياسة والاستقالة ، آثر الأمر الأخير ليتفرغ لزعامة الحزب . وكان غاندى ممن لهم تأثير على الزعيم التنجانيقي ، ولذلك نجد أن أساليبه في الكفاح الوطني تعزف عن العنف ، ويؤثر عنه قوله « إن العنف غير ضرورى وكثير الكلفة ، والسلام هو السبيل الوحيد » ، وقد سبق لنا مناقشة هذه النظرية ، وبالرغم من فلسفته هذه فإن هدفه السياسي كان دائماً « يجب أن يحكم الإفريقي وسوف يفعل ، وسلاحنا الوحدة » .

وكانت مطالب الحركة الوطنية الأساسية التوسع في نشر التعليم بمختلف مراحله، وتنمية النظم التمثيلية ، وإشراك الإفريقيين في الإدارة ، والإسراع بعملية تأهيل البلاد للحكم الذاتي والاستقلال . وفي عام ١٩٥٢ حدث تعديل في تكوين المجلس التشريعي فأصبح عدد الأعضاء من غير موظفي الحكومة ٢٧ عضواً موزعين بالتساوي بين العناصر الإفريقية والآسيوية والأوربية ، ثم زيد العدد إلى ثلاثين عضواً . واعتبر الكتاب البريطانيون ذلك التعديل تطبيقا لسياسة « المجتمع المتعدد الأجناس » ولكن العناصر الوطنية لم ترض عن نظام يجعل ممثلي ٩ ملايين إفريقي معادلا لممثلي الأقليات الأخرى المتناهية في الصغر .

وأخيراً وعدت بريطانيا في ديسمبر عام ١٩٥٩ بإقامة نظام الحكومة «المسئولة» وبأن تكون للإفريقيين الأغلبية في الجمعية التشريعية خلال فترة انتقالية قدرها

أربع سنوات ، يتولى بعدها الإفريقيون إدارة شئونهم كلية . وفى أغسطس سنة ١٩٦٠ أجريت الانتخابات وأحرز الحزب الوطنى ٦٥ مقعداً من ٧١ فى الجمعية التشريعية ودعى لتأليف الوزارة .

ولن تنتظر تنجانيقا فترة الانتقال بل تعتقد أن استقلالها قريب، فقبيل الانتخابات الأخيرة أصدر نيوررى بيانا بوصفه رئيس الحزب أعلن فيه العزم بمجرد انتهائها على مطالبة الأمم المتحدة وبريطانيا بإنهاء الوصاية وتحديد موعد لإعلان الاستقلال فى بداية عام ١٩٦١ ، ولا ريب أن ظهور الجمهورية الصومالية دافع قوى لتنجانيقا الخاضعة لنظام الوصاية الدولية . وتضمن البيان المشار إليه الوعد بإدخال نظام الاقتراع المباشر فوراً ، ثم الإسراع بإحلال الإفريقيين فى الخدمات والوظائف العامة ، وكذلك العمل على إقامة نظام للحكم المحلى أكثر دعوقراطية . والواقع أن النظام الحالى والذى طبقته بريطانيا من حيث إنشاء المجالس القبلية يبقى السلطة الفعلية فى رؤساء القبائل والمشائر . ويحفظ النزعات القبلية التى وإن لم تكن بالقوة التى نلقاها فى أقاليم أخرى إلا أنها تتعارض مع أى اتجاه يرمى إلى قيام حكومة قوية . ولزعيم تنجانيقا رأى فى الأسلوب الدعوقراطى الذى يرى تطبيقه فى البلاد بعد أن تستكمل استقلالها ، عبر عنه بالعبارة الآتية « غالبا مالا يكون هناك محل فى البداية لمعارضة مخلصة لأن هدفها الوحيد بعد الاستقلال لا يمكن أن يكون إلا قلب حركة الاستقلال ذاتها » . ومن هنا نعتقد أنه سوف يعمل على تقوية السلطة التنفيذية المركزية وعلى أن يحكم بالاستناد إلى حزبه الذى يمثل أغلبية كبيرة كما دلت نتائج الانتخابات الأخيرة .

ومن المسائل التى سوف تواجه تنجانيقا المستقلة العلاقات بينها وبين جيرانها . فجوليوس نيوررى من قادة حركة بدأت عام ١٩٥٨ تهدف إلى تحقيق أغراض فى المجال الإقليمى منها :

١ — تحقيق الاستقلال التام لكل إفريقية الشرقية والوسطى على أساس الانتخاب المباشر فى قائمة واحدة لاتفرق بين الأغلبية الإفريقية والأقليات الأوربية والآسيوية وغيرها.

٢ — الإبقاء على التنظيم الإقليمى الذى أوجدته بريطانيا عام ١٩٤٧ بين تنجانيقا وكينيا وأوغنده ، وطبيعى أن يسبق هذا تحرر البلدان الثلاث .

٣ — التمهيد لقيام اتحاد Federation من دول إفريقية الشرقية المستقلة على أن يضم نياسالاند (الداخلة الآن فى اتحاد إفريقية الوسطى)[١] .

وثمت مشكلة أخرى قد تنشأ وتتعلق برواندا أورندى وسوف نعرض لها فى موضع تال . إلا أن المشكلة الاقتصادية سوف تشغل المركز الأول فى تفكير الحكومة التنجانيقية . حقيقة غير مصرح للأوربيين بالتملك الحر للأرض ولكنهم يستأجرونها لعقود تصل إلى ٩٩ عاما ، كما أن المناطق التى خصصت لهم تبلغ مساحتها ٢٨٨٥ ميلا مربعاً وتقع فى منطقة مرتفعات كلنجارو ، أى أنها من أخصب أراضى تنجانيقا . وثمت ظاهرة أخرى تلفت النظر وهى أن المساحة المزروعة لاتتجاوز ٣ ٪ ، ٤ ٪ من المساحة الكلية للبلاد ، ذلك أن نسبة كبيرة من تنجانيقا تسقط بها الأمطار فترة قصيرة ، ولهذا فالتنمية الزراعية تتطلب الاهتمام بإقامة السدود والخزانات على نطاق واسع ، إلى جانب العمل على استغلال مصادر المياه الجوفية . وكذلك لابد من بذل الجهود الكبيرة لاستغلال الثروة المعدنية وهنا إمكانيات واسعة للغاية ، ولكن الأمر يتطلب وضع خطة للمواصلات ووسائل النقل .

رواندا أورندى

تقع مقاطعتا رواندى ـ أوروندى Ruanda - Urundi فى وسط إفريقية على مسافات متساوية تقريبا من المحيطين الهندى والأطلسى ، ويتاخمهما السودان وأوغنده وتنجانيقا والكنغو ، ويخترقهما نهر كاجيرا أحد روافد النيل الأعلى . وبالرغم من أن خط الاستواء يخترقهما إلا أن الجو معتدل نسبيا ذلك أنهما يشتملان على مساحات جبلية واسعة .

وتبلغ المساحة الكلية ٢٠٩٠٠ من الأميال المربعة ، ويقدر عدد السكان بنحو أربعة ملايين نسمة ولهذا تعتبر المقاطعتان من أشد أنحاء القارة الإفريقية إزدحاما بالسكان إذ تبلغ الكثافة فيهما حوالى ١٩٠ شخصا للميل المربع الواحد . ولما كانت المساحة المزرعة لا تتجاوز ٢٢ ٪ من المساحة الكلية لذلك فان إنتاج المواد الغذائية

---

(١) صرح نيوريرى فى حديث مع مراسل الصنداى تيمس (عدد ٣٠ أكتوبر ١٩٦٠) بأنه مستعد لتأجيل المطالبة باستقلال تنجانيقا حتى عام ١٩٦٢ بشرط أن تحصل كينيا وأوغنده على الحكم الذاتى التام فى ذلك الحين ، حتى يتسنى تكوين اتحاد فى شرق أفريقية . وهو يرى أن من مبررات قيام مثل هذا الاتحاد وأن إفريقية الشرقية وحدة وأنه يؤدى إلى خلق سوق مشتركة تجتذب رؤوس الأموال ، أن الدولة الإفريقية التى تريد أن يكون لها شأن وأن تكون مستقلة حقيقية كلما اتسع نطاقها كان ذلك أفضل .

لا يكفى ومن هنا تتعرض البـــلاد من وقت لآخر إلى المجاعات . وإن فى مقدمة المشكلات التى تتطلب الحل السريع العمل على توسيع رقعة الأراضى المزرعة حتى يزداد الانتاج الزراعى وبخاصة فى المواد الغذائية . وتعتقد العناصر الوطنية فى القاطعتين أن إهمال التنمية الزراعية كانت عملية مقصودة أريد بها حمل الناس على التماس أسباب العيش والرزق فى البلدان المجاورة وبخاصة إقليم كاتانجا للعمـل فى صناعة التعدين ، أى أن هدف السياسة البلجيكية أن تجعل من القاطعتين موردا للأيدى العاملة الرخيصة . ولـكل منهما حاكم أو رئيس يدعى الموامى Mwami ويطلق عليه لقب « الملك » فى رواندا بينما يدعوه الأوربيون فى أوروندى « السلطان » .

وكانت رواندا ـ أوروندى جزءا من إفريقية الشرقية الألمانية إلا أن الحرب العالمية الأولى أسفرت عن وضع الأخيرة تحت الإدارة البريطانية وفقا لنظام الانتداب باسم تنجانيقا ، باستثناء القاطعتين اللتين قررت عصبة الأمم أن تعهد بإدارتهما إلى بلجيكا ، وذلك عام ١٩٢٤ . وطبقا للقانون البلجيكى الصادر فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٥ ألحقتا من الناحية الإدارية بالـكنغو وصار لهما حاكم يتبع حاكم الـكنغو وإن ظلت الميزانية الخاصة بهما مستقلة. ولعل مما يلقى الضوء على السياسة البلجيكية ما جاء فى قرار مجلس الوصاية عام ١٩٤٨ من نقد للادارة البلجيكية ، أى بعد ما يقرب من ربع قرن من توليها أمر البلاد . فقد لاحظ المجلس تـكرر المجاعات ، وضعف الخدمات الصحية حيث لم يتجاوز عدد الأطباء لأربعة ملايين شخص ٣٥ طبيبا ، وأن جميع الوظائف الرئيسية فى أيدى الأوربيين ، وازدياد عدد المستعمرين البيض باطراد. وأعرب المجلس عن قلقه بسبب عـدم كفاية التسهيلات التعليمية ، كما أشار إلى أن الإبقاء على التركيب القبلى لا يساعد على تنمية الشعور بالمسئولية السياسية ، وطالب بإنشاء أجهزة للحكم المحلى وإيجاد نظام يشترك فيه الأوربيون والوطنيون فى الحـكم . إلا أنه بالرغم من انتقادات المجلس وتوصياته والملاحظات التى أبدتها اللجان التى زارت القاطعتين ، ظلت الادارة البلجيكية تسير فى طريقها من حيث إهمال التعليم ، وعدم إقامة النظم التمثيلية الحقيقية وإن قامت أخيرا بتكوين مجالس بلدية ، ومقاومة أى نشاط سياسى .

وبالرغم من هذا كله نما الوعى القومى ، وما من شك أن التطورات التى شهدها السودان وكينيـا وتنجانيقا فى السنوات الأخيرة كان لا بد أن يتردد صـداها ، ثم

اشتدت حدة النشاط السياسى بعد أن قررت بلجيكا استقلال الـكنغو ، وبعد الصراع الذى نشب بينها وبين البلد الأخير والذى انتهى بانسحاب قواتها .

وحدثت اضطرابات عنيفة فى أواخر عام ١٩٥٩ أسفرت عن عـدد من القتلى والجرحى وابرقت « لجنة الوحـدة القومية » طالبة من الأمم المتحدة إرسال لجنة تحقيق ، ووافق مجلس الوصـاية فى فبراير ١٩٦٠ على إرسالها . واشتدت سياسة العنف فألقى القبض على عدد من الزعماء فى رواندا ومنهم ثلاثة من الأمراء وأرملة الملك السابق.وأثيرت العداوات القبلية . وكذلك عمدت الإدارة البلجيكية إلى إنشاء حزب جمهورى لمقاومة الأسرة المالـكة فى رواندا . ولذلك أرسل الحزب الوطنى هناك برقية إلى مجلس الأمن طالب فيها بانسحاب القوات البلچيكية وارسال قوة دولية واتهم الإدارة البلچيكية بارتـكاب أعمال القتل والنهب .

ولقد تحرج مركز بلجيكا فى القاطعتين بعد انسحابها من الـكنغو ولذلك تحدث رئيس وزرائها (٩ أغسطس ١٩٦٠) فقال إن مشكلة رواندا أوروندى مرتبطة بمسألة القواعد العسكرية وبخاصة قاعدة كامينا بكاتانجا التى تتوقف عليها المحافظة على وسائل النقل ، وأضاف « ولهـذا إذا ما أريد أن تخرج القوات البلجيكية فسوف تنشأ مشكلة النهوض السياسى والمالى لأوراندا ــ أورندى » التى خصصت لها بلجيكا فى السنوات الأخيرة مليارات من الفرنـكات البلجيكية ، كما تضمنت ميزانية السنة المالية (١٩٦٠ / ٦١) ٧٠٠ مليون فرنك لهذا الغرض . إلا أنه ينبغى أن نذكر بهذا الصدد أن استغلال الثروة المعدنية فى القاطعتين تحتـكره المؤسسات الأجنبية . ومن المتوقع بعد جلاء بلجيكا عن الـكنغو أن يتحدد مركز القاطعتين .

وتتفاوت الآراء بشأن مستقبل رواندا ــ أوروندى . ففى رواندا نزعـــة إلى إقامة ملـكيةمستقلة فيها ، بينما يطالب فريق من أهل أوروندى بقيام نظام جمهورى . وثمت رأى يطالب بتوحيد القاطعتين فى دولة واحدة لأن الانفصال يجعل كلا منهما عاجزة عن البقاء . ويعتقد بعض المراقبين السياسيين أن مصير القاطعتين الانضمام إلى إحدى البلدان المجاورة ، ولما كان أهل أوروندى من البانتو الذين ينتمى إليهم أهل الـكنغو لهذا يبدو اتجاه إلى الانضمام إلى الجمهورية الجديدة . ويعتقد البعض أن الميل الطبيعى أن تندمج القاطعتان فى تنجانيقا ، خاصة وقد كانتا مع الأخيرة يكونان إفريقية الشرقية الألمانية . وحكام رواندا لا يميلون إلى هذا الرأى حتى أنه خـلال

دور الانعقاد السادس لمجلس الوصاية طالب الموامى باسترجاع منطقة بوفوفى Bufifi التى سبق ضمها إلى تنجانيقا بمقتضى تعديل فى الحدود اتفقت عليه بريطانيا وبلجيكا عام ١٩٢٣ .

ومهما يكن من أمر فإن المشكلة الرئيسية الآن تنحصر فى إنهاء الوصاية الدولية والادارة البلجيكية ، وإعلان الاستقلال ، وإنشاء دولة موحدة من القاطعتين وبعد ذلك فلأهل البلاد أن يقرروا الانضمام إلى تنجانيقا أو الكنغو أو البقاء كدولة مستقلة ، وذلك على ضوء المصالح الأساسية والاعتبارات الإقتصادية .

إفريقية الجنوبية الغربية

وتحدها من ناحية الشمال أنجولا البرتغالية وروديسيا الشمالية ، ومن الجنوب والجنوب الشرقى إقليم الرأس من اتحاد جنوب إفريقية ، كما تتاخم بقية الحدود الشرقية محمية بشوانالاند وروديسيا الشمالية ، أما المحيط الأطلسى فيمثل الحد الغربى . ويرجع إستيلاء الألمان عليها إلى عام ١٨٨٤ ولكنهم استسلموا لقوات اتحاد جنوب إفريقية فى ٩ يوليو ١٩١٥ ، وفى ١٧ ديسمبر ١٩٢٠ منح الأخير انتدابا على المنطقة مكافأة له على الاشتراك فى الحرب إلى جانب الحلفاء ، كما هدفت بريطانيا من وراء ذلك إلى إرضاء البوير .

وقد وجهت لجنة الانتدابات التابعة لعصبة انتقادات شديدة إلى طريقة ممارسة الانتداب ، وأشارت تقاريرها المتتالية إلى « الركود الكامل » فى العمل الإجتماعى ونقص الخدمات الصحية والتسهيلات التعليمية ، وسياسة التمييز على أساس اللون . وإلى إفتراض أن « الوطنيين موجودون بصفة أساسية للعمل من أجل البيض » وكان أشد نقد ما جاء على لسان رئيس اللجنة فى عام ١٩٣٨ حين قال إنه « يبدو أن دافعى الضرائب يستفيدون من النفقات العامة بنسبة مساهمتهم فى الإيرادات ، بخلاف المتبع فى جميع الجماعات المتحضرة » وبذلك يتضح أن حكومة الاتحاد لم تسر فى سياستها وفقا للمبدأ الذى تضمنته المادة الثانية من صك الانتداب والتى تنص على أن الدولة المنتدبة سوف تنمى إلى الحد الأقصى الرفاهية المادية والمعنوية والتقدم الإجتماعى لسكان الإقليم الخاضع للانتداب .

وعلى أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية تقرر وضع أقاليم الانتداب فى ظل نظام الوصاية الدولية ، ولكن وفد حكومة إتحاد جنوب إفريقية فى مؤتمر سان فرنسسكو أعلن أن إقليم إفريقية الجنوبية الغربية ظل يدار مدى خمسة وعشرين عاما كجزء لا يتجزأ من الاتحاد ، وأنه ليس من أمل فى أن يصبح دولة منفصلة ، وطالب بإنهاء الانتداب وإدماج الإقليم فى الاتحاد . وفى سنة ١٩٤٦ تقدم بالطلب نفسه إلى مجلس الوصاية الذى رفضه واتخذت الجمعية العامة قرارا يدعو حكومة الاتحاد إلى وضع الإقليم تحت الوصاية ولكن الأخيرة رفضت الاستجابة إلى الدعوة . وأخيرا أحيل الخلاف إلى المحكمة الدولية التى أبدت رأيا استشاريا يشوبه الغموض ، وبمقتضاه ليس الاتحاد ملزما بنقل الإقليم إلى وصاية الأمم المتحدة ولكنه لا يملك من جهة أخرى الحق فى تغيير الوضع القائم ، ومعنى الشطر الأخير من الرأى أن اتحاد جنوب إفريقية ليس له الحق القانونى فى ضم الاقليم . وفى سنة ١٩٥٣ . قررت الجمعية العامة ضرورة قيامها بتحرى الأمور التى تجرى فى الاقليم وشكلت لجنة لتلقى التقارير ، ولكنها لا تستطيع زيارة الاتحاد أو الاقليم وإن كان لها أن تتلقى العرائض والالتماسات وغيرها من الوثائق التى يبعث بها الأهالى .

وكان اتحاد جنوب إفريقية بمقتضى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٥ قد منح إفريقية الجنوبية الغربية دستوراً ينص على تشكيل لجنة تنفيذية ، ومجلس استشارى ، وجمعية تشريعية تشرف على الشئون المالية والتعليم والطرق والبريد ، بينما تحتفظ حكومة الاتحاد بالإشراف على الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن والنقل . وخلال السنوات التالية أخذ عدد من البيض يستوطنون الإقليم واطردت الزيادة فى عددهم . واشتدت الدعوة فى صفوف الحزب الوطنى الذى تزعمه الدكتور مالان إلى الإدماج ، ويرجع هذا الحرص من جانب الاتحاد إلى عاملين رئيسيين ، أولهما أن سوء الحالة المعيشية للافريقيين بالإقليم يدفعهم إلى العمل فى مناطق التعدين فكأن الغرض أن تظل إفريقية الجنوبية الغربية موردا لقوة العمل الرخيصة ، والعامل الثانى ما تتوقع المصالح الاقتصادية الكبيرة من إمكانيات استغلال واسعة هناك . وفى سنة ١٩٤٩ صدر « قانون تمثيل إفريقية الجنوبية الغربية » The South West Africa Representation Act، ويقضى بتمثيل الأوربيين المقيمين بالإقليم فى برلمان الاتحاد بحيث ينتخبون ستة أعضاء فى مجلس النواب ، وعضوين فى مجلس الشيوخ وهذان

الأخيران تنتخبهم هيئة مكونة من النواب الستة ، وأعضاء الجمعية التشريعية بالإقليم — وعضو من مجلس الشيوخ تختاره الحكومة بحكم معرفته بأحوال غير الأوربيين وتقاليدهم .

ويبلغ عدد الإفريقيين هناك حوالى ٤٠٠٫٠٠٠ نسمة وهم محرومون من الحقوق والفرص الأولية . وبالرغم من انقضاء أربعين عاما على تولى حكومة الاتحاد الإدارة تحت إشراف عصبة الأمم ثم بعد قيام الأمم المتحدة فإن البلاد ليس فيها مدرسة ثانوية واحدة . وعدد الأوربيين ٦٦٫٠٠٠ وهم من الألمان والإنجليز والأفريكانر ، ولكل فريق منهم حياته الاجتماعية الخاصة به ، وكنيسته المفضلة . ويقف الألمان والأفريكانر فى صف الحزب الوطنى بينما يؤيد الانجليز الحزب المتحد ، إلا أنهم يشتركون جميعا فى تقبل فكرة الانضمام إلى الاتحاد لأنهم يتمتعون فى هذا الاقليم بمستوى معيشة بالغ الارتفاع كما أن الضرائب المفروضة عليهم لاتكادتذكر .

وتوالت العرائض والالتماسات على الأمم المتحدة دون جدوى ، إلا أن عملية البعث القومى فى القارة الإفريقية واشتداد ساعد الحركة الوطنية داخل الاتحاد نفسه كان لهما رد فعل فى الاقليم . وزاد من الإستياء امتداد سياسة العزل العنيفة apartheid فى السنوات الأخيرة بعد أن استقر الحكم للحزب الوطنى ، وأحس الإفريقيون بالانزعاج من إصرار حكومة الاتحاد على إدماج الاقليم فى أراضيها . وأثناء الاحتفال بيوم حقوق الانسان عام ١٩٥٩ وقعت اضطرابات فى العاصمة أسفرت عن أحد عشر قتيلا وخمسين جريحا من الإفريقيين ، حسب التقرير الرسمى الذى أذاعته السلطات والذى نسبت فيه الحوادث إلى « الإثارة المتعمدة » . من جانب الإفريقيين بقصد دعم الدعاية ضد الاتحاد أمام الأمم المتحدة ، وكان الاضطراب السادس من نوعه بالاقليم خلال سنة ١٩٥٩ . ويرجع السبب الحقيقى إلى محاولة نقل ١٧٫٠٠٠ من الافريقيين من محال إقامتهم بالمدينة إلى المنطقة السكنية التى شيدتها الادارة بعيدا عنها ، أى عن العاصمة وندهوك Windhoek . وشكا الإفريقيون من ذلك الاجراء لأن أجرة المسكن الجديد جنيهان فى الشهر مقابل ثلاثة شلنات ونصف للمسكن القديم ، وتبدو فداحة العبء إذا تذكرنا أن أجر الإفريقى فى الشهر يتراوح بين جنيه وثلاثة جنيهات ونصف . وعلاوة على ذلك فالمنطقة الجديدة بعيدة عن محل العمل والأسواق الأمر الذى معناه عبء جديد يتمثل فى أجور الانتقال . وعلى أثر

تلك الأحداث الدامية أرسل ممثلو تسع دول إفريقية كتابا إلى المستر داج همرشولد احتجوا فيه على ما حدث فى وندهوك « من إطلاق النار وأعمال القتل » ، وذكروا الأمم المتحدة أن لإفريقية الجنوبية الغربية « وضعا دوليا » .

وعلى أثر الزيارة التى قام بها المستر هارولد مكميلان إلى اتحاد جنوب إفريقية والتى تحدث خلالها عن « ريح التغيير » التى تهب على القارة ، والنقد الذى وجهه إلى سياسة هذا البلد العنصرية ، أرسل هوزيا كوتا كو Hosea Kutako رئيس قبيلة الهيريرو Hereroes كتابا إلى كل من المستر مكميلان والملك بودوان والرئيس ديجول (بوصفهم رؤساء حكومات الدول الرئيسية الثلاث التى وقعت اتفاقية الانتداب) طالبهم فيه بتأييد قضية قبيلته أمام الأمم المتحدة ، ومما قاله « لقد راقبنا التغييرات التى حدثت فى إفريقية كلها نتيجة لسياساتكم وبخاصة خلال الشهور الأخيرة . وإنه ليحدونا الأمل والثقة فى أن هذه التغييرات سوف يمتد أثرها إلى دولتنا التعسة . إننا لانستطيع بعد خطاب المستر مكميلان فى مدينة الرأس والذى أظهر بوضوح إدراكه للسياسات التى تنتهجها حكومة الاتحاد وبعد تصريحه عن إيمانه بأن الناس جميعاً سواسية ، الاعتقاد بأن حكوماتكم يمكن أن تظل تتجنب مسألة إقليم إفريقية الجنوبية الواقع تحت الانتداب » (على اعتبار أن الاتحاد لم يوقع اتفاقية الوصاية) . ولاريب أن التغييرات المشار إليها يقصد بها ماحدث فى الممتلكات الفرنسية بإفريقية والكنغو ، وأهم من ذلك استقلال الكميرون (الفرنسى) وتوجولاند والإقليمان كانا خاضعين للانتداب ثم الوصاية الدولية ، ويشتد الضغط الآن بعد أن استنكر العالم ومجلس الأمن سياسة الاتحاد العنصرية ، ولهذا تسعى أثيوبيا وليبيريا إلى مطالبة المحكمة الدولية برأى إجبارى بشأن التزامات جنوب إفريقية فى الإقليم الواقع من قبل تحت الانتداب ، وفى هذا الشأن كتبت الأوبزرفر تقول (١١ سبتمبر ١٩٦٠) : « إن الأمر يحتاج إلى حكم واضح تؤيده بريطانيا تأييداً كاملا » .

الأهمية الاقتصادية

وتمسك الرأسمالية الاحتكارية بالإقليم راجع إلى مصادر الثروة فيه وبخاصة الثروة المعدنية . إذ ينتج من الماس أكثر مما يستخرج من إقليم الرأس ، وتسيطر

على استغلاله مؤسسة أوبنهايمر ، ويحصل سنويا على أكثر من أربعين مليونا من الجنيهات بالعملات الصعبة خاصة ، ولكن هذا المبلغ الضخم تستولى عليه حكومة الاتحاد . والبلاد بصدد أن تصبح منتجا له أهمية بالنسبة إلى المعادن الاستراتيجية ، وتشهد البلاد نشاطا واسع النطاق للتنقيب عن البترول . فقد زار الإقليم أخيراً ممثلو شركة Texas Eastern Transmission للحصول على الامتياز اللازم ، وقامت الشركة الأمريكية Trans - America Mining Corporation بعمل مساحة جوية عام ١٩٥٩ ، وحصلت إحدى الشركات الكندية على امتياز البحث عن البترول والغاز الطبيعى فى منطقتين ، وتم حتى الآن منح عشرة امتيازات فى حوالى نصف مساحة البلاد .[١]

وللأمريكيين مصالح طيبة ، فمدينة تسومب Tsomeb مقر منطقة تعدينية تنتج الرصاص والنحاس وتملكها شركة نيومونت للتعدين . وحصلت شركة بيت لحم للكشف والتعدين (وهى من توابع شركة بيت لحم للصلب الأمريكية) على امتياز بالبحث عن المعادن فى مساحة قدرها ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ فدان[٢] . ولكن من عقبات التوسع فى الاستغلال المعدنى نقص المواصلات الحديثة وقلة الأيدى العاملة للعمل فى المناجم .

وإلى جانب الثروة المعدنية المستغلة حاليا والكامنة توجد مصائد أسماك غنية ، فضلا عن الأصواف حيث يعتمد الإقليم أساساً على تربية الأغنام فى الجنوب . أما الأجزاء الوسطى والشمالية فتقوم بها تربية الماشية . وتقوم على هذه الحرفة صناعة رائجة فيصدر الإقليم مقادير كبيرة من الزبد ، كما يصنع الجبن للاستهلاك المحلى .

الكمرون

ظل الكمرون مستعمرة تابعة لألمانيا إلى أن انتزع منها بسبب هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى وطبق عليه نظام الانتداب فقسم إلى جزئين أحدهما تولت فرنسا الإدارة فيه ويقع بجوار مستعمراتها فى إفريقية الإستوائية وتبلغ مساحته ١٦٦٫٤٨٩ ميلا مربعا

---

(١) Sunday Times, September 11, 1960

(٢) John Gunther : Inside Africa, p, 554.

وينتج الفول السودانى الأرضى وزيت النخيل واللوز والجلود والخشب والكاكاو والبن والعاج كما يوجد الذهب والقصدير والتيتانيوم ولكن تدل الأبحاث التى أجريت على توافر إمكانيات كبيرة للتعدين . أما القسم الذى عهده أمره إلى بريطانيا فمساحته ٣٤٠٨١ ميلا مربعا ويجاور نيجيريا وأهم منتجاته زيت النخيل والكاكاو والمطاط واللوز والجلود . وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية حل نظام الوصاية الدولية محل الانتداب ولكن الوضع السابق ظل قائما من حيث اضطلاع الدولتين بالإدارة .

وكان تقسيم الكميرون مثار شكوى الأهالى المستمرة لأنه أدى إلى فصم العرى بين جماعات تربط بينها الاعتبارات المتعلقة بالأصل والتقاليد والعادات والمصالح الاقتصادية ، كما أن تباين النظم السياسية والإدارية والسياسات الاقتصادية والتعليمية فى القسمين يترتب عليه تعميق الانفصال المفروض على البلاد بما يحول دون قيام دولة موحدة تحقق استقلالها وحريتها . وكذلك تأثرت القبائل المقيمة على جانبى الحدود الفاصلة بين القسمين بسبب القيود المفروضة على التبادل التجارى بينها وحرية التنقل .

وبالرغم من الأغراض المتوخاة من نظامى الإنتداب والوصاية ظلت كل من الدولتين القائمتين بالإدارة تتصرف كأنما القسم الذى تشرف عليه جزءا من ممتلكاتها أو كأنما تهدف إلى أن يصبح الأمر كذلك . فمنذ عام ١٩٤٦ كان الكميرون الفرنسى يدار بوصفه من « الأقاليم المشتركة » داخل الاتحاد الفرنسى ويطبق عليه التشريع الفرنسى ، ولهذا كان يمثله ثلاثة نواب فى الجمعية الوطنية الفرنسية وثلاثة أعضاء فى مجلس الجمهورية ، وخمسة فى الاتحاد الفرنسى ، وعضوان فى المجلس الاقتصادى . وعلى رأس الادارة المحلية مندوب سام يمثل الحكومة الفرنسية ومسئول مباشرة أمام وزير الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار . وهناك جمعية تمثيلية محلية تتكون من ستة عشر عضوا يمثلون الوطنيين الفرنسيين ، وأربعة وعشرين عضوا تنتخبهم لجان تتكون من طوائف معينة من الإفريقيين ، ولهذه الجمعية أن تتناقش وتتخذ القرارات بشأن بعض المسائل الإدارية الإقليمية كبناء الطرق وتقدير معدلات الضرائب ، ولكنها لا تملك أية سلطات تشريعية ولا تناقش المسائل السياسية ولقد تحدث المستر كريشنا مينون أمام مجلس الوصاية فى فبراير ١٩٥٤ فقال إن فرنسا تدير الكميرون كما لو كان جزءا لا يتجزأ منها وأنها « ضمته » من الناحية العملية إلى ممتلكاتها ، الأمر الذى يتعارض مع مبدأ الوصاية من حيث السير بالإقليم نحو الحكم الذاتى . وهاجم كذلك سياسة

التميز ضد الإفريقيين وضرب لذلك مثلا أن ١٢٫٠٠٠ فرنسيا لهم ١٨ ممثلا فى الجمعية الإقليمية بينما ثلاثة ملايين من أهل الكرون لهم ٣٢ ممثلا . وبعبارة أخرى كأن الفرنسى الواحد يساوى ١٤٠ كرونيا .

وفى ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٦ حلت الجمعية الإقليمية من أجل انتخاب أخرى بالاقتراع العام لإبداء الرأى فى الدستور الجديد . وتم تكوين الجمعية الجديدة فى ٢٣ ديسمبر من ٧٥ عضوا منهم ٧ أوربيون . وتم إقرار الدستور وصدر المرسوم الخاص به (أبريل ١٩٥٧) وينص على الاحتفاظ بالوصاية ، ولكنه فى الوقت نفسه زاد من اختصاصات الإدارة المحلية من الناحيتين التشريعية والتنفيذية . وتغير اسم الجمعية الإقليمية إلى « الجمعية التشريعية » وتنتخب لمدة خمس سنوات ولها أن تقرر عدم الثقة بالوزارة . وعين المندوب السامى أندريه مارى مبيدا كرئيس لأول حكومة كرونية ويمارس سلطات رئيس الدولة . وتألفت الوزارة من عشرة أعضاء منهم أوربى واحد .

إلا أن الوضع لم يحقق أمانى أهل البلاد وطالبوا بإنهاء الوصاية الدولية وإعلان الاستقلال ، وأوفدت بعثة من قبل الأمم المتحدة فأوصت بإنهاء الوصاية وقبلت فرنسا التوصية . وفى ١٢ مارس ١٩٥٩ وافقت لجنة الوصاية على إعلان استقلال البلاد فى يناير ١٩٦٠ ، وفى أول يناير قامت « جمهورية الكرون » . إلا أن المعارضة التى تزعمها فيلكس مومى تعتبر الاستقلال صوريا أو غير كامل ، ذلك أن الاتفاق الذى تم التوقيع عليه بين الكرون وفرنسا فى ديسمبر ١٩٥٩ ينص على بقاء قوات فرنسية ، والتعاون الثقافى ، واستمرار الجمهورية الجديدة فى منطقة الفرنك . ومدة الاتفاق ستة أشهر تستأنف بعد انتهائها المباحثات من أجل تنظيم جديد للعلاقات بين الدولتين . وتبرر فرنسا وجود قواتها بوجود معارضة مسلحة فى البلاد تهدد الأمن والنظام .

وثمت مشكلة أخرى تواجه الجمهورية الناشئة ، ذلك أن الكرونيين فى الدولة الجديدة وفى القسم الذى تديره بريطانيا يطالبون بتوحيد شامل ، وتخشى جمهورية الكرون أن تحاول انجلترا التفاهم مع فرنسا على أساس ضم القسم الشمالى من المنطقة البريطانية إلى نيجيريا وانضمام القسم الجنوبى إلى الجمهورية .

وتبلغ مساحة القسم الشمالى من الكرون (البريطانى) ١٧٥٠٠ ميل مربع

وعدد سكانه ٦٨٧٫١٠٠ نسمة ، ويدار كجزء من الإقليم الشمالى بنيجيريا حيث ربط بها اقتصاديا ومن ناحية المواصلات . وفى أواخر عام ١٩٥٨ توجهت بعثة من قبل الأمم المتحدة وخيل إليها أن الأهالى قد يفضلون استمرار الرابطة مع نيجيريا ولهذا أوصت بعدم إجراء استفتاء رسمى . وإن اعترفت بوجود فريق يعارض الارتباط. وفى ١٣ مارس سنة ١٩٥٩ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على عمل استفتاء تنظمه الدولة القائمة بالادارة لتقرير مصير البلاد، ويشترك فيه الذكور البالغون. وطلب من الناخبين إبداء الرأى فى الانضمام إلى نيجيريا عند حصولها على الاستقلال ، أو تأجيل البت فى مستقبل البلاد . وأجرى الاستفتاء بالاقتراع السرى فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩ فرأت الأغلبية تأجيل اتخاذ قرار ، إذ آثر التأجيل ٧٠٫٤٠١ مقابل ٤٢٧٩٧ . ولكن مالبث أن تقرر إجراء استفتاء جديد فى عام ١٩٦٠ لتقرير الانضمام إلى نيجيريا أو جمهورية الكمرون .

أما القسم الجنوبى فقد ظل يدار كمديريتين من الإقليم الشرقى بنيجيريا ولها ممثلون فى جمعية الأخير الإقليمية فى انيجو Enugo وفى مجلس النواب بلاجوس . ولما عقد المؤتمر الدستورى فى أغسطس سنة ١٩٥٣ طالب الأهالى بزعامة الدكتور إندلى E.M.L. Endeley بالانفصال ، ووعد وزير المستعمرات البريطانى ببحث الأمر فى المؤتمر الذى سوف يعقد فى لاجوس سنة ١٩٥٤ إذا أسفرت الانتخابات الاقليمية التالية عن فوز حزب « مؤتمر الكمرون الوطنى » الذى يناصر هذه السياسة . وفاز الحزب بالمقاعد كلها وعدتها ثلاثة عشر مقعدا ، وهنا وافق المؤتمر الدستورى (١٩٥٤) على فصل الكمرون الجنوبى عن الاقليم الشرقى بنيجيريا ومنحه ما يشبه الوضع الاقليمى ذى الاستقلال الداخلى ، وصارت له جمعية محلية من الأعضاء الذين فازوا فى الإنتخاب وأحد عشر موظفا بالتعيين وبحكم وظائفهم . وكذلك تقرر تكوين مجلس تنفيذى من ثلاثة أعضاء بحكم وظائفهم وأربعة من غير الموظفين، ولكنه كان هيئة استشارية . وفى سنة ١٩٥٨ زيد عدد الأعضاء المنتخبين فى الجمعية إلى ٢٦ عضوا ، وأنشىء « مجلس زعماء » وأعيد تنظيم المجلس التنفيذى بحيث تصبح الأغلبية من غير الموظفين ويكون منها وزير أول وأربعة وزراء ، وأنتخب الدكتور إندلى وزيرا أول . فلما أجريت الانتخابات فى يناير سنة ١٩٥٩ فاز « حزب الكمرون الوطنى الديمقراطى » المعارض والذى يرأسه المستر چون فونشا John Foncha بأربعة

عشر مقعدا فعين رئيسا للوزراء فى ٣٠ يناير . ويتلخص برنامج المعارضة فى الانفصال عن نيجيريا والانضمام إلى جمهورية الكمرون ، بينما يؤيد الحزب الآخر استمرار الارتباط مع نيجيريا على أن يصبح الكمرون الجنوبى « إقليما يتمتع بالحكم الذاتى الكامل ». وهنا اتفقت الأحزاب على أن تطلب من الأمم المتحدة تأجيل الاستفتاء فوافقت الجمعية العامة فى أكتوبر سنة ١٩٥٩ ، بحيث لا يتأخر الموعد عن نهاية مارس سنة ١٩٦٠ . وراح المستر فونشا يتصل بحكومة جمهورية الكمرون للاتفاق على شروط الانضمام .

ومما تقدم نلاحظ اتجاهات منها الانضمام إلى جمهورية الكمرون وهذا ماتطالب به الأغلبية فى الإقليمين . وتلقى فكرة انضمام القسم الشمالى إلى نيجيريا والجنوبى إلى جمهورية الكمرون عدم التأييد . أما الفكرة التى روجها البعض بشأن استقلال القسم الجنوبى فغير عملية لأنه صغير لا تتجاوز مساحته ١٦٥٨١ ميلا مربعا ولا يزيد عدد سكانه عن ٧٥٣٫٠٠٠ نسمة . إن عملية « البلقنة » أصبحت خطرا ولهذا فلابد من أن يؤخذ فى الاعتبار رأى الشعب الكمرونى . وإن إجبار جزء على الانضمام على غير إرادة أهله كفيل باثارة المشكلات والاضطرابات .

الفصل العاشر

انهيار الاستعمار البلجيكي في الكنغو

في كتاب «داخل إفريقية» الذى أخرجته المطبعة عام ١٩٥٥ تحدث المؤلف چون جنتر عن الكنغو (البلجيكى) فقال «والغالبية العظمى من أهل الكنغو لا تفكر تفكيراً قوميا بمعنى التحرر من الحكم البلجيكى لأنها ليست بالقدر الكافى من التعلم الذى يجعلها تعرف معنى القومية وماهيتها . إن النظام البلجيكى يسير سيرا طيبا والمعارضة المنظمة لا وجود لها» وذلك بالرغم من وجود ثلاثة آلاف وثمانمائة من المسجونين السياسيين «وهو عدد ليس بالقليل»(١) . وبعد خمس سنوات من ذلك التاريخ إحتفلت هذه الأغلبية ذاتها بمولد جمهورية الكنغو المستقلة وفى حضور بودوان ملك البلجيكيين . وهكذا ثبت أن الأحكام القاطعة أو القريبة منها فى الشئون السياسية والاقتصادية من الأخطاء التى قد تترتب عليها نتائج بالغة الخطورة .

وعاش البلجيكيون أنفسهم فى اطمئنان خادع من ناحية «المستعمرة النموذجية». واعتقدوا — أو هكذا خيل لهم — أن مصيرهم يختلف عن مصير دول الاستعمار الأخرى، على الأقل لفترة طويلة . فحين أعد ڤان ميسلن عام ١٩٥٧ مشروعه لمنح الاستقلال إلى الكنغو عام ١٩٨٧ أى بعد ثلاثين عاما اعتبروه رجلا يهدف إلى إثارة الشغب أو به مس من الجنون . وحين دعا ڤان هملريك إلى مثل هذا الأمر خلال خمس سنوات أخرج من منصبه كوزير لشئون الكنغو فى أواخر سنة ١٩٥٩ ، ولم تمض شهور قلائل حتى وافقت الحكومة البلجيكية على إعلان الاستقلال فى منتصف عام سنة ١٩٦٠ .

والواقع أنه بالرغم من الهدوء الظاهرى ظلت الظروف الداخلية وردود أفعال الأحداث الخارجية تتجمع وتتفاعل لصالح التحرر . إن البعض يعتبر تسليم البلجيكيين

---

(١) ص ٦٥٤ .

من المفاجئات التاريخية ولكنه النتيجة المنطقية لهذا التطور ، ذلك أن سياسة « الأبوة » التى أشادوا بها تخفى تحتها أفدح مساوىء الرأسمالية الاحتكارية التى سيطرت سيطرة شاملة على اقتصاديات البلاد وجنت أرباحا خيالية بفضل استغلال قوة العمل الرخيصة . وظل الشعب محروما من الحقوق السياسية ، فلا وجود لمجالس تشريعية إفريقية أو مختلطة تعبر عن رأيه وتشترك فى الحكم . والوظائف فى الإدارة والشركات والشرطة والجيش احتكار للأوربيين ، باستثناء المراتب الدنيا ، وآية ذلك أن قوة الأمن التى كانت تتكون من ٢٥٫٠٠٠ من الجند الإفريقيين لم يكن فيها ضابط حتى برتبة اللازم الثانى من أبناء البلاد ، بينما كان فيها ألف ضابط بلجيكى . والتعليم الأولى البسيط لم تحصل عليه سوى قلة من الأفراد ، ولم تنشأ جامعة إلا عام ١٩٥٤ وما كان فى الاستطاعة الاستفادة منها قبل التوسع فى التعليم الثانوى . والسفر إلى الخارج عامة وإلى بلجيكا بصفة خاصة يخضع لقيود قاسية تقرب من المنع ، خشية أن يطلع الكنغيون على ثراء هذه الدولة الناجم من استغلالهم . والخدمات الصحية محدودة فلم يتجاوز عدد الأطباء خمسمائة طبيب فى بلد يزيد عدد أهله على أربعة عشر مليونا . ولم تغب عن الذاكرة الوطنية فظائع الماضى التى أثارت ضمير العالم المتحضر .

فلما بدأ الاحتفال بعيد إعلان الاستقلال ألقى بودوان كلمة جافتها الحكمة واللباقة مجد فيها الأعمال التى قام بها أسلافه وسرعان ما جاء الرد على لسان رئيس الوزراء الذى راح يعدد المساوىء التى عاناها الشعب فقال « إن جراحنا حديثة بحيث لا يمكن إزالتها من أذهاننا ، كان يفرض علينا القيام بالأعمال الشاقة لقاء أجور لا تتيح لنا الغذاء الكافى أو الملبس اللائق أو المسكن النظيف أو تربية أطفالنا على نحو سليم . كنا نعامل بالشتائم والإهانات واللطمات ، نتحملها من الصباح إلى المساء لأننا زنوج . وكانت السلطات تستولى على الأراضى التى يملكها الزنوج بوسائل يدعى أنها مشروعة ولكنها لا تعدو كونها الأوضاع التى يفرضها الأقوياء على الضعفاء . وكان علينا أن ندرك أن القانون بالنسبة إلى البيض غيره فى حالة الزنوج » . ثم تساءل فى استنكار تشيع فيه المرارة ، من ذا الذى ينسى ما حدث من أعمال الشنق والقتل بالرصاص والتى راح ضحيتها العدد الكبير من إخواننا ، أو السجون التى آوت الذين أفلتوا من رصاص الجند الذين استخدمهم الاستعماريون سلاحا لفرض سيطرتهم » .

نمو الحركة القومية وتطورها :

أشرنا إلى العوائق التى وضعت فى وجه تطور شعب الكنغو ، ولكن قوى وأحداثا بدأت تلعب دورها . حقيقة احتكرت الشركات الأجنبية الاقتصاد القومى ولكن الإفريقيين زاولوا تجارة التجزئة وما فى حكمها بالمدن مثل ليوبولد ڤيل وستانلى ڤيل والبزابث ڤيل وماتادى والتى تضم مئات الألوف واستطاع الكثيرون جمع ثروات إن بدت صغيرة فإنها كبيرة فى ظل الأوضاع القائمة . وهذه الطبقة التى قامت أساسا لخدمة عملائها من أبناء البلاد أخذت تزداد عددا بنمو المدن وازدياد النشاط الصناعى . وإذا كانت الوظائف الرئيسية من إدارية وفنية احتكرها البيض فإن الوظائف الصغيرة تركت للإفريقيين لعزوف المستوطنين عنها بسبب ضآلة الجزاء المادى ، ومن هنا وجدت أعداد وفيرة من الكتبة والمعلمين ورجال الدين وموظفى السكك الحديدية والموانى والمطارات والفنادق والمتاجر وما إليها . وبهذا تكونت نواة بورجوازية وطنية ينتمى إليها الكثيرون ممن تزعموا حركة الكفاح الوطنى .

إلا أن هذه الطبقة بفئاتها ومصادرها المتنوعة تعجز وحدها عن النجاح ولابد لها من حلفاء على قدر من القوة العددية على الأقل ولهم مايشكون منه ، وهؤلاء يتمثلون فى جماهير العمال ، وهنا نصل إلى القوة الدافعة الثانية التى ظهرت فى المجتمع الكنغى . لقد عنيت الإمبريالية باستغلال الموارد الطبيعية المعدنية بصفة خاصة ، وإقامة المصانع ، ومد الخطوط الحديدية ، وتوليد الكهرباء ، وكلها مشروعات تطلبت الاستعانة بعشرات الألوف من الإفريقيين من مختلف أنحاء البلاد . وكان للعمال ما يشكون منه كالتفاوت البالغ فى الأجور حيث يتناول العامل الأوربى الحاذق ما يزيد على خمسة أمثال أجر زميله الإفريقى ، وتحريم الارتقاء إلى الوظائف الفنية ، ومنع تكوين النقابات بينما للعمال فى حزام النحاس بروديسيا الشمالية والمجاور لإقليم كاتانجا اتحاد قوى ، واستخدام السخرة فى الأعمال العامة وعلى نطاق واسع وكانت الشركات لاتدفع الأجر المستحق كله نقدا بحجة أن ماتقتطعه تعيده على صورة خدمات .

لم يسمح البلجيكيون بتكوين الأحزاب السياسية غير أن الحركة الوطنية بدأت

فى صورة أخرى هى الجمعيات الثقافية التى شجع الاستعمار على قيامها فى صفوف « المتطورين » évolués أى زبدة طبقة صغار الموظفين الإفريقيين لتكون معوقا للنمو القومى ، كما أن الكثير من تلك الجمعيات كانت ذا صبغة قبلية وبذلك أريد منها الإبقاء على النزعات القبلية الانفصالية . ومن هذه المنظمات « جمعية با كونجو الثقافية » التى نمت وتطورت فصارت « حزب أباكو » . وفى عام ١٩٥٣ أصدر القس جوزيف ماولا صحيفة « الوعى الإفريقى » . واشترك فى تحريرها عدد من الشباب المتحرر ، وفى عام ١٩٥٦ أصدرت بيانا ناقشت فيه الأوضاع السائدة ودعت إلى ضرورة تأليف منظمة سياسية ذات صبغة قومية وبذلك تختلف عن المنظمات الأخرى التى يغلب عليها الطابع القبلى المحدود . ولم يمض عامان حتى تكونت« الحركة الوطنية الكنغية» Mouvement National Congolais وهى الحزب الذى تزعمه لومومبا Patrice Lumumba وانحاز إليه المواطنون فى شتى الأقاليم. ويلفت النظر فى برنامج الحزب والذى أعلن فى مايو عام ١٩٥٩ مطالبته بإقامة نظام اقتصادى يهدف إلى إشباع حاجيات الأفراد عن طريق التوزيع العادل للدخول ، وهو اتجاه أزعج السلطات الاستعمارية والمصالح الإقتصادية الأجنبية ، ووجهت بسببه الاتهامات إلى الحركة ورجالها .

ورغبة فى تهدئة الخواطر أعلنت الحكومة البلجيكية فى عام ١٩٥٥ عزمها على إجراء انتخابات لمجالس بلدية بحيث يكون نصف الأعضاء من الأوربيين والنصف الآخر من الافريقيين . وأجريت الانتخابات يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧ فى مدن ثلاث فحصل حزب أباكو Abako على ١٣٠ مقعدا من ١٧٠ ، « ولكن هذه الانتخابات كانت بعيدة عن وضع ممثلين حقيقيين للشعب فى مناصب العمد لأن الحاكم العام كان له حق تعيين العمد الافريقيين وكان يعمل على أن تكون الأغلبية للعمد البيض »[١] . وفى سنة ١٩٥٨ طالب أرثر بنزى بتطبيق الحريات الواردة فى ميثاق الأطلنطى وأن تكون للمجالس البلدية سلطات حقيقية .

ولكن الأحداث بدأت تسير فى اتجاه ينذر بالخطر إذ دعا حزب أباكو إلى اجتماع فى ليوبولدفيل يوم ٤ يناير سنة ١٩٥٩ . وبالرغم من أوامر السلطات بمنعه

(١) الكنغو فى موكب الحرية ، ص ٣٨ .

تقاطر الناس وتدخلت قوات الأمن بوحشية أسفرت عن قتل ٤٩ من الافريقيين . هذه الحوادث أظهرت لأول مرة قوة المقاومة الإفريقية واتجاهها . وتعين على البلجيكيين إما الاعتماد على القوة وإما منح الامتيازات السياسية واختاروا الحل الثانى . وكان حزب أباكو قد جرى على سياسة تهدف إلى فصل إقليم باكونجو Bakongo[1] وأقام ادارة لجباية الضرائب ومحاكم خاصة ، وأصبح موضوع إعادة النظام يتطلب القوة الأمر الذى آثر البلجيكيون الابتعاد عنه لأنهم لايريدون القيام بتجربة استعمارية وخطب الملك بودوان فى أبريل سنة ١٩٥٩ ووعد بالاستقلال « بدون إبطاء ضار ولكن أيضاً بدون تسرع يعوزه التفكير السليم » .

وتألفت لجنة برلمانية من جميع الأحزاب للتحقيق فى أسباب تدهور الموقف بالكنغو وجاء تقريرها ينسف الدعاية التى ظلت ترددها الادارة البلجيكية هناك . فأوضحت وجود التفرقة العنصرية إذ ظل المجتمع منقسما إلى أحياء سكنية مستقلة ، ولم يكن هناك وجود لنشاط اجتماعى مشترك بين العنصرين ، كما أشارت إلى سوء المعاملة من جانب صغار المستوطنين . وجاء فى التقرير أنه « حيث يكون الرجل الأبيض قاضيا ومحلفا ، فمن الطبيعى أن يبدأ الرجل الأسود فى الشعور بأنه لايستطيع أن يتوقع العدالة لأنه أسود » .

واستغل فان هملريك التقرير لوضع سياسة جديدة بإجراء تحول سريع إلى نوع من الحكم الذاتى الداخلى ولكن المستوطنين هاجموه وألقوا عليه الطماطم ؛ وفى بروكسل تحالف ضده اليمينيون وأخرجوه حيث حل محله أوجست دى شريفر الذى أراد أن يستغل الخلافات بين المنظمات السياسية فى الكنغو واعتمد على الأحزاب التى أنشأتها الإدارة ومولتها . والواقع أن المصالح المالية أخذت تضغط على الملك ليرجع عن وعده السابق واشترك معها البلاط .

كل ذلك جعل أهل الكنغو يشكون فى حسن نية بلجيكا ، وزاد من حدة هذا الشعور أنه لم تبد بادرة من أجل إسناد بعض الوظائف إليهم ولو إلى جانب البلجيكيين حتى يتسنى الحصول على التدريب اللازم . وحدثت اضطرابات فى أواخر

---

(١) يتكون الكنغو من أقاليم باكونجو ، كاساى ، كيفو ، كاتنجا ، والإقليم الاستوائى .

عام ١٩٥٩ وبخاصة فى مدينة ستانلى ڤيل موطن لومومبا وألقى القبض عليه . إلا أن الاضطرابات كانت نذيراً وبدا كأنما البلاد على أبواب حرب دامية ، وهنا دعت الحكومة البلچيكية الزعماء وممثلى الزعامات القبلية إلى مؤتمر مائدة مستديرة فى بروكسل ، وأفرج عن لومومبا ليشترك فى المباحثات . وخلالها رفض الكنغيون تخويل ملك البلجيكيين السلطة العليا ومنح الأوربيين حق الانتخاب ، وعارضوا كل اقتراح بتقسيم الكنغو إلى عدد من الدول المستقلة داخل نظام كونفيدرالى ، وقاوموا فكرة انفصال كاتانجا ، وذلك بالرغم من مساعى بعض الزعماء المحليين ذوى الصلات الوثيقة بالمصالح البلچيكية .

وأخيراً اتفق الطرفان على الأمور الآتية :

١ — إعلان الاستقلال يوم ٣٠ يونيو ١٩٦٠ ، وإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية دون أن يكون للأوربيين حق الاشتراك فيها إلا إذا اتخذوا الجنسية الكنغية .

٢ — يظل الملك بودوان رئيسا للدولة لحين إعلان الاستقلال ويعين الوزارة التى تجرى الانتخابات . إلا أنه بالرغم من بقاء السلطة العليا فى يد الحاكم العام حتى قيام العهد الجديد فليس من حقه اتخاذ أى قرار هام بغير موافقة مجلس مخصوص من ستة أعضاء يعاونون الإفريقيين .

٣ — عقد معاهدة صداقة بين البلدين (وذلك بسبب إصرار بلچيكا) وتنص على التعاون الفنى واحتفاظ بلچيكا بقواعد عسكرية فى كامينا وكيتونا وخارج ليوبولدڤيل ورابعة على حدود رواندا أوروندى .

كان تسليم بلچيكا على هذا النحو مدعاة إلى التساؤل عن الدافع اليه ، ولكن الأمر لا يدعو إلى الدهشة ذلك أن ضغط الظروف كان من القوة بحيث لا يمكن أن تختلف النتيجة عما حدث . فالاضطرابات التى وقعت أوشكت أن تتحول إلى حرب فعلية يقوم بها الوطنيون فى بلاد ملأى بالغابات والأحراش وتتعذر فيها المواصلات ، وخشيت بلچيكا أن يصبح الكنغو « جزائر » أخرى وفى هذا قال وزير خارجية بلچيكا (أثناء المناقشة بالبرلمان يومى ١٧ و ١٨/٨/١٩٦٠) « لم يكن أمامنا حل آخر . وكان استخدام القوة للبقاء فى الكنغو غير ذى موضوع . ان حرب الجزائر درس لم يكن فى وسعنا أن ننساه » . وثورة مسلحة وبخاصة إذا شملت اقلم كاتانجا

تصيب الاقتصاد البلجيكى بعنف . وحتى إذا أراد البلجيكيون الالتجاء إلى العنف فانهم لا يملكون القوات الكافية لمواجهة العناصر الوطنية الثائرة ، وعلى ذلك فنى الموافقة على الاستقلال ما قد يبعث الاطمئنان إلى حد ما على مصالحهم الكبيرة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالأوضاع الدولية لم تعد تسمح بأسلوب القوة أو لا تستسيغه ، فالدول الإفريقية والآسيوية المستقلة أصبحت قوة لها وزنها فى الأمم المتحدة ، ودول المعسكر الاشتراكى لابد وأن تؤيد شعب الكنغو إذا ما أثير الموضوع أمام مجلس الأمن أو الجمعية العامة . ومن العسير على الدول الغربية أن تقف موقفا معاديا ، فبريطانيا وفرنسا قد تخشيان إغضاب الشعوب الإفريقية ، والولايات المتحدة الأمريكية — إلى جانب ما لها من مصالح اقتصادية حالية ومستقبلة فى الكنغو خاصة وإفريقية عامة لا تريد أن تبدو بمظهر من يقف فى وجه الحركات القومية الإفريقية ، كما تخشى أن يلتمس الإفريقيون المساعدة من المعسكر الاشتراكى وبذلك يفتح الباب أمام تيارات تتعارض وأهداف السياسة الغربية . ومن المحقق أن بلجيكا لم يغب عن ذهنها موقف الدول والأمم المتحدة من الصراع بين إندونيسيا وهولنده ، وبين مصر والدول الثلاث التى هاجمتها فى أواخر عام ١٩٥٦ .

معركة الانتخابات :

دارت المعركة الانتخابية فى عنف بالغ واشترك فيها عدد كبير من المنظمات السياسية يعنينا الرئيسية منها . فهناك حزب أباكو وهو تنظيم تختلط فيه السياسة بالدين ويتزعمه كازافوبو Joseph Kasavubu وهو حفيد عامل صينى وامرأة باكونجية . ويستند الحزب إلى قبيلة باكونجو Bakongo التى تسيطر على ليوبولدفيل والكنغو الغربى بما فى ذلك ميناء ماتادى ، وتغلب عليه النزعة القبلية ومن رأيه إقامة دولة ذات استقلال ذاتى فى نطاق اتحاد لا تكون فيه للحكومة المركزية سلطة غالبة . وثمت فريق من رجال هذا الحزب يؤثرون فى حالة عدم تحقيق هذا الغرض الاندماج مع الجمهوريات الفرنسية فى الكنغو الأوسط وإفريقية الوسطى . ويبدو أن منهم من تراوده فكرة إحياء امبراطورية باكونجو التى كانت قائمة فى القرن السادس عشر فى شمالى أنجولا البرتغالية والجمهوريتين الفرنسيتين المجاورتين ، وهذه الفكرة يميل إليها الأسقف يولو Fulbert Youlou رئيس جمهورية

الـكنغو (الفرنسية سابقا) . وكان بارتلمى بوجندا الزعيم الباكونجى الذى لقى مصرعه منذ عامين فى حادث طائرة يحبذ إنشاء « ولايات متحدة » من إفريقيـة اللاتينية وتضم باكونجو الحالية وافريقية الاستوائية (الفرنسية) على أن يـكون أساس وحدتها الثقافة الفرنسية والـكنيسة الـكاثوليكية .

وهناك حزب كوناكات Conakat بزعامة مويز تشومبى Moise Tshombe ومركز نشاطه إقليم كاتانجا . وإذا كانت هذه الجماعة تتقبل فى الظاهر فـكرة إقامة دولة فيدرالية فى الـكنغو إلا أنها فى الحقيقة تهدف إلى إقامة دولة ذات استقلال ذاتى كامل فى هذا الإقليم إن لم يكن الانفصال وهو ماحاوله تشومبى على ماسنوضح بعد . ولـكن هذه الجماعة تلقى المعارضة فى كاتانجا من جانب حزب بالوباكات Cartel of Balubakat بزعامة سندوى Sendwe والذى يؤيد الوحدة القومية وقيام حكومة مركزية قوية . وهناك أيضا حزب الشعب الوطنى ومركزه إقليم خط الاستواء ويتزعمه بوليكانجو Bolikango .

إلا أن أهم المنظمات السياسية حزب « الحركة الوطنية » بزعامة باتريس لومومبا البالغ من العمر خمسة وثلاثين عاما . وقد تلقى الرجل تعليمه فى مدارس الإرساليات البروتستانتية والـكاثوليكية حول مدينة ستانلى ڤيل وغادر المدرسة فى سن الثامنة عشرة . وينحدر لومومبا من إحدى أسرات الفلاحين واشتغل فى بداية أمره فى مصلحة البريد ، وصدر عليه حكم بالسجن لمدة عامين[1] . وبعد الافراج عنه عمل كاتبا فى بعض المؤسسات ؛ إلا أنه فى حياته الخاصة أخذ يظهر فى صفوف الجمعيات الثقافية التى أشرنا اليها من قبل . وفى أواخر عام ١٩٥٩ اتهم بتدبير الاضطرابات التى وقعت فى ستانلى ڤيل وأودع السجن ولـكن لم يمض شهران حتى أطلق سراحه ليشترك فى مؤتمر المائدة المستديرة ببروكسل .

وتقوم فلسفة لومومبا بشأن السياسة الداخلية على الوحدة القومية التى تسمو على اعتبارات الولاء القبلى ولا سبيل إلى ذلك إلا بقيام حكومة مركزية قوية ، ومثل هذه الحـكومة ضرورة للبلاد الحديثة الاستقلال والتى تتعدد فيها الأجناس . وهو يرى ضرورة العمل على إحلال أبناء البـلاد تدريجيا فى مناصب الإدارة والجيش.

---

(١) اتهم بتزوير إحدى الحوالات البريدية ليستغل المال فى الأغراض السياسية .

«والبوليس والمؤسسات الاقتصادية وهذا ما أفصح عنه حين قال يوم ٦ يوليو سنة ١٩٦٠ إن من أول مهام الحكومة الجديدة إعادة تنظيم قوات الجيش والأمن والإدارة بحيث يعين الإفريقيون فى المناصب الرئيسية . ولما كان يدرك أن بلاده لا يتوافر فيها الفنيون فى مختلف المجالات فانه لا يرى مانعا من الاستعانة بالدول التى لا أطماع لها مثل كندا[1] ، كما طلبها من الولايات المتحدة ، وأعرب عن هذه الحاجة أثناء مقابلته للمستر كريستيان هيرتر وزير خارجية الولايات المتحدة وغيره من المسئولين الأمريكيين[2] . ولكن هذه المساعدة يجب ألا تكون مشروطة أو من الدول التى تبغى فرض سيطرتها على البلاد .

أما فى السياسة الخارجية فهو يحبذ سياسة الحياد الإيجابى والبعد عن التكتلات الدولية المتنافسة وقد أوضح ذلك بجلاء فى المؤتمر الصحفى الذى عقده بالأمم المتحدة فى السادس والعشرين من يوليو ١٩٦٠ حيث قال :

« إن سياستنا هى الحياد الايجابى . إننا لا نريد المساعدة من جانب الدول التى تريد مد سلطانها علينا ، ولا نريد أن نتخلص من الاستعمار لنقع تحت نير الدكتاتورية . إن القارة الإفريقية ليست معارضة للغرب ، وليست معارضة للولايات المتحدة أو الإتحاد السوفيتى . إن إفريقية ليست ضد أحد ، وتطالب من هذه الدول الاعتراف بحقوقها . فإذا استجابت إلى نداءاتنا بشأن الحرية والمساواة والإخاء فإن السلام العالمى سوف يكون مصونا » ؛ وتابع كلامه قائلا « إن شعب الإتحاد السوفيتى فى نظرنا شعب مثل الشعوب الأخرى ، والمسائل الأيديولوجية لا تعنينا . إن حيادنا الإيجابى يحفزنا على إقامة العلاقات مع أى بلد لا يأتى إلينا ليفرض علينا دكتاتورية أخرى » . وفى مثل هذه المعانى تحدث فى تونس قائلا « إن إفريقية ليست شيوعية أو أمريكية أو فرنسية . إن إفريقية هى إفريقية . إننا نريد أن تظل إفريقية وتسير على سياسة الحياد الإيجابى » (٣ أغسطس ١٩٦٠) .

وتتضح سياسة الرجل الإفريقية من التصريحات التالية . « إننا نريد أن نضع

---

(١) صرح فى مونتريال فقال « إننا بحاجة إلى فنيين من كل الأنواع . إن استقلالنا يكون كلمة جوفاء بدون إمكانيات التنمية الاقتصادية ، ذلك أن بلجيكا لم تفعل شيئا فى هذا الصدد ولم تعمل على تكوين فنى من أبناء الكنغو » .

(٢) البلاغ الرسمى الصادر فى ٣٠ يوليو سنة ١٩٦٠ .

حداً لكل شكل من أشكال السيطرة الأجنبية فى إفريقية وإنشاء إفريقية حرة مستقلة وإلغاء الحدود المصطنعة التى خلفها الاستعماريون » ، « إن إنشاء ولايات متحدة فى إفريقية Etats Unis d'Afrique كان هدف جميع الافريقيين »[١] .
وقال أيضاً « إن تحرير الكنغو خطوة حاسمة نحو تحرير إفريقيا السوداء كلها . إننا نريد أن يتحرر فورا أهل موزمبيق وأنجولا وكينيا وجنوب إفريقية ونيجيريا وجميع الشعوب الافريقية التى مازالت ترزح تحت السيطرة الأجنبية . إننا نضع الغرب الآن أمام ورطة ، فإما أن يختار الصداقة مع إفريقية وإما أن يترك إفريقية »[٢] .
ومعنى هذه التصريحات أن سياسة الكنغو بعد استقلاله يجب أن تتجه إلى دعم حركة الكفاح ضد الاستعمار ، والسعى إلى تحقيق الوحدة الإفريقية ، وهى السياسة التى ينادى بها الكثيرون من قادة الدول والشعوب الافريقية .

أسفرت نتيجة الانتخابات للجمعيات الاقليمية عن فوز القبائل الكبرى وحلفائها بأكبر عدد من الأصوات . أما فى البرلمان الاتحادى البالغ عدده ١٣٧ عضوا ، فقد حصل حزب لومومبا على ٣٣ مقعدا . وحزب الشعب الوطنى بزعامة بوليكانجو ذى المنزلة العالية فى نظر البلجيكيين على ١٩ مقعدا ، وأحرز حزبا التضامن الافريقى برآسة أنطوان جيزنجا Antoine Gizenga (نائب رئيس الوزراء فى وزارة لومومبا) وأباكو الذى يرأسه كازافوبو على ١٣ ، ١٢ مقعدا على التوالى .

وبدأت الاتصالات لتأليف الوزارة وهنا ارتكب البلجيكيون خطأ إذ تجاهل الحاكم العام لومومبا صاحب أكبر عدد من المقاعد بالمجلس ودعا كازافوبو إلى تشكيل الوزارة ، فلما أخفقت المحاولة اضطر إلى دعوة لومومبا . ولما لم تكن للأخير الأغلبية التى تمكنه من تأليف وزارة من حزبه تتسم بتجانس المبادئ والأهداف ، وإزاء الظروف العصيبة التى كانت تجتازها البلاد ولما يبق على موعد إعلان الاستقلال سوى بضعة أيام اضطر إلى تشكيل وزارة ائتلافية حاول عن طريقها إرضاء الأحزاب المختلفة باختيار ممثلين لها ومن هنا كان عدد أعضاء الوزارة كبيرا بصورة لا تجعل منها أداة عملية لإدارة الحكم ، كما أنها بهذا التشكيل تفتقر إلى عناصر الوحدة فى الرأى والتجانس فى الأغراض والاتجاهات سواء بالنسبة إلى الشئون الداخلية

---

(١) من المؤتمر الصحفى فى مونتريال بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٦٠ .
(٢) أدلى بهذه التصريحات فى تونس يوم ٣ أغسطس ١٩٦٠ .

أو المسائل الخارجية مما يعرضها للأزمات المتوالية . ويبدو أن لومومبا أراد من وراء ذلك التصرف أن تتاح له فرصة كافية من الوقت لدعم مركزه ومحاولة التأليف بين العناصر التي تشاركه مبادءه ثم تأسيس حزب جديد بدلا من المغامرة باجراء انتخابات جديدة . ويلاحظ أن حزب تشومبي لم يشترك في الوزارة بسبب الخلاف على عدد المناصب التي تسند إليه ونوعها . وكان الموقف الغريب من جانب تشومبي أثناء المباحثات بصدد تشكيل الوزارة مما جعل الجميع يتساءلون : هل كان البلجيكيون وراء تشدده وتعنته ؟ إن الحوادث التي أعقبت إعلان الاستقلال تتضمن الإجابة على مثل هذا السؤال .

وأقدم لومومبا على خطوة حاسمة أخرى فأيد ترشيح جوزيف كازافوبو لرآسة الجمهورية ، وأراد من وراء ذلك إرضاء الخواطر الثائرة في إقليم با كونجو . وساور الكثيرين الأمل في أن يسير الرجلان جنبا إلى جنب وألا تنشأ بينهما أية خلافات ، مما يعرض الوحدة القومية في مستهل العهد الجديد للخطر .

من مشكلات الكنغو

نقص الخبرات الفنية

ظلت بلجيكا تتحدث عن سياسة « الرعاية الأبوية » وتصف الكنغو بأنه مستعمرة « نموذجية » ولكن هذه السياسة نفسها هي السبب في الفراغ الذي يشعر به الكنغو بعد استقلاله . فحرمان الإفريقيين من الحقوق السياسية لم يتح الفرصة لقيام هيئات تمثيلية يتدربون فيها على معالجة المسائل السياسية والاقتصادية ويكتسبون فيها الخبرات اللازمة . وكذلك اقتصر دورهم في المصالح والإدارات الحكومية على الوظائف الدنيا أي أن المناصب ذات المسئولية كانت موصدة في وجوههم . وسيطرت العناصر البلجيكية على الشركات من كبار المديرين إلى صغار الفنيين . وحتى بعد أن بدأت بلجيكا تميل إلى فكرة الاستقلال فانها لم تحاول تدريب أبناء البلاد ولو بالاشتراك مع الأوربيين على الأعمال الإدارية الرئيسية . وإغفال التعليم الفني والعالي لم يهيء للبلاد عدداً كافيا من المتعلمين الذين يمكن أن يضطلعوا بالمسئوليات في عهد

الاستقلال . ويكفى للتدليل على ذلك أن الكنغو ليس به سوى ستة عشر فقط من خريجى الجامعات .

من هنا يتضح أن فى مقدمة المشكلات التى تواجهها الجمهورية الناشئة ضرورة توفير الجهاز الصالح . ومن الطبيعى أن يوضع برنامج شامل للنهوض بالتعليم من ناحيتى الكم والكيف لتخريج القادة الذين يضطلعون بأعباء التطور ، كما ينبغى التوسع فى إرسال البعوث إلى الخارج ؛ على أن يراعى فى هذا كله مقتضيات خطط التنمية من شتى الزوايا . ولكن نتائج أية سياسة تعليمية لا يمكن أن تتضح إلا بعد انقضاء فترة زمنية كافية ، فضلا عن حاجة الخريجين إلى المران الذى يوفر لهم الخبرة اللازمة . ولهذا لابد من العمل على اجتذاب الخبرة الفنية من الخارج ، وهذا ما أوضحه قادة العهد الجديد بشرط أن تكون المعونة الفنية غير مشروطة ولا تستخدم كوسيلة لتحقيق أغراض سياسية . ولقد بدأت الأمم المتحدة السير فى هذا الاتجاه من حيث إرسال الفنيين والإداريين . ولكن هناك مصادر أخرى للمعونة الفنية ومنها الدول الإفريقية كالجمهورية العربية المتحدة وغانة ، والدول الأسيوية كالهند ، وبلدان المعسكر الاشتراكى كالاتحاد السوفيتى والصين الشعبية ، كما يمكن الاستفادة من برامج المعونة الفنية الأمريكية . ومرة أخرى نقول إنه لكى يتسنى لأمثال هذه المعونة أن تؤدى وظيفتها فى النهوض بالبلاد يتعين وضع برنامج قومى للتنمية وعلى ضوئه تتحدد نواحى الخبرة وأهدافها وتكاليفها . إن المعونة الفنية يجب أن تقوم على أساس خطة مدروسة لبيان مختلف الإحتياجات .

الاتجاهات الانفصالية

من أكبر الأخطاء التى تواجه البلاد عدم وجود تلك المرحلة الحيوية فى عملية الانتقال من التبعية إلى الاستقلال ، ونقصد بذلك ظهور قوة وطنية واعية تتخطى نظرتها الحدود القبلية والعشائرية الضيقة . واليوم يشهد الكنغو تعارضا بين الشباب الوطنى المؤمن بالوحدة القومية والديموقراطية وبين الوطنيين ذوى النزعات القبلية ومن إلى جانبهم أو وراءهم من ذوى المصالح الذاتية والأجنبية منها على وجه الخصوص وهذه العناصر الأخيرة تكاد تتركز فى الكنغو الأدنى وكاتانجا . والإقليم الأول الذى يمتد من ليوبولدفيل حتى البحر يتحكم فى المنفذ الرئيسى للبلاد إلى العالم الخارجى

كما أن به جزءاً طيبا من الإنتاج الزراعى ، فضلا عن أنه يشمل ذلك القسم من نهر الكنغو والمعد بشأنه مشروع ضخم قدرت تكاليفه بحوالى المائة مليون من الجنيهات بقصد توليد الطاقة الكهربائية . أما كاتانجا فجوهر الاقتصاد القومى بسبب ثروتها المعدنية المستغلة حاليا وإمكانيات التوسع فى المستقبل . وإذا كان إنتاج الإقليم يمثل الشطر الأكبر من صادرات الكنغو فإنه كذلك المصدر الرئيسى للحصول على العملات الأجنبية ، كما يمد الدولة بحوالى ستين فى المائة من الايرادات . والحق، إن فصل هذا الاقليم بالذات معناه تحطيم الجمهورية الناشئة اقتصاديا وسياسيا ، ووجه الخطورة أنه من الناحية الاقتصادية خاضع تماما للاحتكارات الأجنبية . وحجة دعاة انفصال كاتانجا أن الايرادات الناجمة من النشاط الاقتصادى يجب أن تكون ملكا للإقليم ، وهذه حجة خاطئة ذلك أن ثروة كاتانجا ملك للكنغو بأسره .

وبالرغم من النزعات المعادية لقيام دولة موحدة فإننا لا نستطيع إغفال قوة عوامل الوحدة :

(أولا) الأهالى من البانتو الذين يغلبون على المنطقة الواسعة الممتدة من نيجيريا إلى جنوب إفريقية بما فى ذلك الكنغو وإفريقية الوسطى الشرقية . ومعنى هذا أنه بالرغم من تعدد القبائل وكثرة اللهجات فإن هناك أصولا للتجانس (باستثناء جماعة الأقزام Pigmies وهى قلة) .

(ثانيا) انفصال الكنغو الأدنى يؤدى إلى حرمانه من مصادر الثروة فى بقية البلاد . والحديث عن انضمامه إلى جمهورية الكنغو (الفرنسية سابقا) التى لا يتجاوز عدد سكانها ثلاثة أرباع المليون لا يعوض ما يتعرض له من خسارة .

(ثالثا) واتحاد كاتانجا مع روديسيا أمر لا ترحب به غالبية أهل الإقليم إذ معناه تطبيق سياسة التفرقة العنصرية كما يترتب عليه وضع سياسى ينفر منه الوطنيون لأنهم فى هذه الحالة يضعون أعناقهم فى القيد الذى صنعه المستوطنون البيض بعد أن حصلوا على الاستقلال عن بلجيكا[1] .

ومع ذلك لابد من وضع سياسة حكيمة لمواجهة مختلف الاتجاهات والاحتمالات ،

(١) وحتى تشومبى نفسه لم يجسر على الحديث عن الاندماج مع اتحاد إفريقية الوسطى خشية اتهامه بأنه صنيعة الاستعمار ، وذلك بعد إعلانه الانفصال إثر استقلال الكنغو .

بسلب السلطة السياسية من أيدى الزعماء القبليين التقليديين كما فعل نكروما فى غانة، وقصر سلطات الحكومات الاقليمية على الشئون الداخلية البحتة كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ووضع تقسيمات إدارية جديدة لاتتقيد بالاعتبارات العنصرية والقبلية دون أن تكون سببا فى نشوء الخلافات والمنازعات . وأهم من هذا تكوين جيش وطنى قوى تحت إمرة الحكومة المركزية ، وجلاء جميع القوات الأجنبية عن البلاد ، وفرض الرقابة الحازمة على المؤسسات الأجنبية على اختلاف نواحى نشاطها حتى لاتحاول إثارة الفرقة والبغضاء .

الكنائس الأجنبية :

كان بالكنغو عند حصوله على الاستقلال حوالى ألف وستمائة من المبشرين البروتستانت الأجانب أغلبهم من انجلترا ودول الكومنولث المسيحية والولايات المتحدة الأمريكية ، وهم موزعون على أكثر من ٧٢ محطة . فإذا أضيف إليهم رجال الإرساليات الكاثوليكية لبلغ المجموع الكلى ٤٥٠٠ من المبعوثين . ولقد كانت الكنيسة الكاثوليكية بصفة خاصة إحدى القوى الرئيسية التى حكمت البلاد ، كما كانت تسيطر على نحو ثمانين فى المائة من مدارس الإرساليات ، بل إن جامعة لوفان نفسها مؤسسة كاثوليكية .

والذى نراه فى هذا الشأن نجمله فيما يلى :

١ — عدم محاولة اتخاذ دين رسمى للدولة وهذا أمر طبيعى مادامت أغلبية السكان من الوثنيين الذين تتعدد شعائرهم وطقوسهم . وليس معنى هذا إيصاد الباب فى وجه بعثات التبشير وفى هذا المعنى تحدث لومومبا فى مدينة مونتريال (٢٩ يوليو ١٩٦٠) فقال « إن الإرساليات كانت أول عمل من أجل تحرير الشعب ، وإننا نطالبها بمواصلة الإضطلاع بواجباتها » . إلا أنه يجب مراقبة الارساليات بحيث لاتتجاوز حدود وظيفتها الروحية . وكذلك سيفتح الباب أمام غير المسيحية وفى اعتقادنا أنه فى هذه الحالة سوف يلعب الاسلام دورا هاما فى اجتذاب الكثيرين من أهل الكنغو لأنه لايرتبط فى الأذهان بالسيطرة الاستعمارية من جانب الدول المسيحية كفرنسا وبلجيكا وبريطانيا ، كما أنه لايقف إلى جانب التفرقة العنصرية كما تفعل الكنيسة الهولندية فى اتحاد جنوب إفريقية .

٢ — تشجيع قيام الكنائس الوطنية فى المناطق التى بها جماعات مسيحية والاصرار على أن يتولى أمر الكنائس الأجنبية الموجودة حاليا أساقفة ومطارنة وقساوسة من أبناء البلاد أنفسهم.

٣ — إبعاد التعليم فى مراحله كافة عن تأثير الارساليات والسير به فى اتجاه علمانى . ويتحقق هذا الغرض بطريقتين أولاهما أن يصبح التعليم جزءاً من خطة التنمية تنشره الدولة بمواردها وتحت إشرافها ووفقا لأهدافها . وإذا جاز السماح بأنواع من المدارس غير الحكومية فمن الضرورى أن تتولاها عناصر وطنية . والطريقة الثانية تنحصر فى إخضاع جميع المدارس الأجنبية لإشراف وزارة المعارف الكنغية التى تراجع الكتب التى يتداولها الطلاب وتضع البرامج وتراقب تنفيذها . إن استمرار الأوضاع الحالية معناه أن يعهد بهذا المرفق البالغ الأهمية إلى هيئات غير وطنية .

— السيطرة على الاقتصاد القومى :

من سمات الاقتصاد الكنغى البارزة خضوعه التام للاحتكارات الأجنبية . فهناك مثلا خمس شركات قابضة تسيطر على نحو سبعين فى المائة من المشروعات . والعمالقة الخمسة هى[1] :

١ — شركة بروكسل للمالية والصناعة Brufina وتتحكم فى بنك بروكسل وعدة مشروعات صناعية .

٢ — شركة التجارة والتعدين بالكنغو Cominière ولها ممتلكات زراعية ضخمة :

٣ — شركة يونيليفر Unilever عن طريق تابعتها البلجيكية هويليفر Huiliver .

٤ — بنك إمبان وله مصالح قوية فى طرق المواصلات بصفة خاصة (Empain).

٥ — الشركة العامة Société. Générale .

(١) John Gunther : Inside Africa, b. 648.

والأخيرة ، وقد تأسست سنة ١٨٢٢ قبل ظهور بلجيكا كدولة مستقلة، أخطرها شأناً . إنها احتكار ضخم يمتد نشاطه إلى مختلف الميادين ، فيتحكم مثلا فى شركة الكنغو للتجارة والصناعة التى تساهم بدورها فى عدد كبير من الشركات المشتغلة بالقطن والسكر والمستحضرات الطبية والسيارات . وللشركة العامة مصالح قوية فى السكك الحديدية والتأمين والطيران والماس والملاحة وتربية الماشية . وحتى عام ١٩٥٢ لم يكن بالكنغو بنك مركزى فحصلت على حق إصدار النقد عن طريق شركة تابعة .

ولكن أهمية الشركة العامة ترجع إلى مصالحها التعدينية بالكنغو . ففى سنة ١٨٩١ تنازل الملك ليوبولد عن حقوق التنقيب إلى شركة كاتانجا وهى إحدى توابع الشركة العامة وللحكومة فيها حصة تقرب من ١٠٪ . وفى سنة ١٩٠٠ أنشئت اللجنة الخاصة Comité Spécial du Katanga وهى شركة امتياز كبيرة رأس مالها موزع بنسبة الثلثين لحكومة الكنغو والثلث لشركة كاتانجا . وامتياز اللجنة الخاصة أو إشرافها يشمل مساحة قدرها ١١١ر١١١ر١١١ فدانا . وفى سنة ١٩٠٦ منحت اللجنة الخاصة امتياز استغلال المناجم إلى اتحاد التعدين بكاتانجا العليا Union Minière de Haute Katanga الذى تكون فى نفس السنة برأس مال قدره ١٠ ملايين فرنك بلجيكى مناصفة بين الشركة العامة وشركة امتيازات تنجانيقا . وحصلت اللجنة الخاصة على ٠٠٠ر١٠٠ سهم مجانية ؛ وينتهى الامتياز فى ١١ مارس ١٩٩٠ . وقد جزئت الأسهم فيما بعد . كما أن حصة المصالح البريطانية هبطت حتى يتسنى لها سداد تكاليف الخط الحديدى الذى يربط مناجم النحاس فى كاتانجا بلوبيتو Lobito بأنجولا البرتغالية ، ولاتتجاوز حصة المصالح البريطانية الآن ٥ر٢٠٪ ، ومما يجدر ذكره أن للمصالح البلجيكية مليون سهم فى شركة امتيازات تنجانيقا . وكان لبيت روكفلر الأمريكى مصالح فى « الاتحاد » ولكنه استبدل بها أسهما فى إحدى الشركات المالية بالكنغو .

وارتفع رأس مال اتحاد التعدين إلى ٣٠٠ مليون فرنك بلجيكى سنة ١٩٣٧ ومنذ ذلك التاريخ مولت الزيادات المتتالية بضم الاحتياطيات دون إصدار أسهم جديدة ، ووصل رأس المال إلى مليار فرنك سنة ١٩٤٦ وثمانية مليارات سنة ١٩٥٦ ، وبلغت الأرباح فى سنة ١٩٥٥ نحو ٣٠٪ من مجموع الأجور وما فى حكمها التى تؤدى

إلى ۰۰۰ر۲۰۰ر۱ عامل يشتغلون فى كل أنحاء الكنغو[1] . وينتج الاتحاد ٨٪ من الانتاج العالمى من النحاس ، ٧٥٪ من الكوبالت ،٥٪ من الزنك ، وفى إقليم كاتانجا حوالى ۰۰۰ر۰۲ع من الأوربيين معظمهم فى خدمة هذا الاحتكار الضخم .

وحين تكونت الشركات الكبرى فى الكنغو حولت مقادير كبيرة من أسهمها إلى حكومة هذا البلد وأصبحت تعرف باسم «محفظة الأوراق المالية الخاصة بالكنغو». وانتقلت الملكية بعد إعلان الاستقلال إلى الحكومة الوطنية التى أصبحت تسيطر الآن على ٥ر٢٢٪ من اللجنة الخاصة واتحاد التعدين ، ٢٠٪ من شركة سابينا Sabena للطيران ، ولها النصيب الأكبر فى البنك المركزى ، كما تصل حصتها فى عدد من الشركات الغنية الأخرى إلى ٤٠ فى المائة . وتشمل المحفظة أنصبة طيبة فى يوناترا (للنقل) وشركة الكنغو الأمريكية وشركة كاتانجا وشركة أوترا كو التى تسيطر على ست شركات تدير السكك الحديدية وأحواض السفن وسيارات الركوب الكبيرة وتوليد الكهرباء . والملاحة والمياه ، وكذلك شركة بيسيكا للتعدين ، ١٨ شركة أخرى تشتغل بالتعدين ، ٨ شركات للكهرباء والزراعة وتربية الماشية وصيد الأسماك. وقدرت قيمة المحفظة فى يناير سنة ١٩٦٠ بمبلغ ۰۰۰ر۰۰٥ر٢٦٦جنيه وبلغ إيرادها ٩ ملايين تقريبا عام ١٩٥٩ .

والذى كان يخشاه البلجيكيون أن تعمد الحكومة المركزية التى يرأسها لومومبا المعروف باتجاهاته الإشتراكية ، إلى تأميم هذه المؤسسات الضخمة الأمر الذى يؤدى إلى انهيار الاقتصاد البلجيكى . إلا أن بعض المصالح تأمل ألا يحدث شىء من هذا القبيل مادام للحكومة الوطنية هذه الحصص التى تجعل لها السيطرة على هذه المؤسسات، وهذا الخوف يكمن وراء محاولة فصل كاتانجا أو منحها الاستقلال الذاتى الواسع نظرا لما هو معروف عن تشومبى وأنصاره من حسن الصلات بالمصالح الأجنبية . ومهما يكن الاتجاه فالذى يراه الكثيرون أن الدولة الناشئة بصفة خاصة لاتستطيع أن تجعل مرافق النقل كالسكك الحديدية ، وتوليد الكهرباء ، والملاحة والمياه ، ملكا لرأس المال الخاص لأنها مرافق عامة أو خدمات اقتصادية ذات صفة عامة ، ومن هنا سوف تعمد إلى تأميمها فى الوقت المناسب . ولا يسعها كذلك أن تدع البنك المركزى مؤسسة خاصة مهما كانت حصتها ولا بد أن تجعله بنكا خالصا للدولة حتى يشرف

---

(١) France Observateur, Aout 24, 1960.

على الائتمان فى البلاد . بل وربما تعمد حكومة الكنغو إلى جعل البنوك وشركات التأمين ملكا للدولة بصورة كاملة أو بالاشتراك مع رأس المال الوطنى لو توافر بالقدر اللازم .

ولقد سارت دول إفريقية وأسيوية وفى أمريكا اللاتينية فى هذا الاتجاه ، فأممت الهند شركات التأمين ، وأممت إندونيسيا المؤسسات الهولندية ، ومصرت الحكومة المصرية البنوك وشركات التأمين عام ١٩٥٧ ، وأممت غينيا البنك المركزى ، وأممت كوبا سنة ١٩٦٠ الممتلكات التابعة لرعايا الولايات المتحدة .

وإلى جانب تلك السيطرة على الاقتصاد القومى هناك حملة سندات حكومة الكنغو (٥½٪) ومعظمهم من البلجيكيين ، وتقدر الفائدة السنوية التى تخرج من البلاد بحوالى ١٧ مليون جنيها . ويعتقد كثير من المراقبين الاقتصاديين أن الدولة الجديدة[1] سوف تمنع خروج هذا المبلغ الضخم بسبب حاجتها إلى العملات الأجنبية ، فتدفع الفائدة بالعملة المحلية أو تطلب إلى حملة السندات إعادة توظيفها فى مشروعات إنتاجية تعتمدها . ولامراء أن سعر الفائدة مرتفع إلى حد كبير . وقد ارتفع دين الكنغو إلى ٤٤ مليار ، ٣٠٠ مليون فرنك بلجيكى ، منه ٩ مليار ، ٣٠٠ مليون بضمان الحكومة البلجيكية ، والدين السائر ٧ مليار و ٧٠٠ مليون .

ومن الأمور التى تلفت النظر أنه خلال السنوات الخمس الأخيرة كان ميزان مدفوعات الكنغو يعانى عجزا مع بلجيكا قدره ٣٧٣ مليون جنيها مقابل فائض بهذا القدر مع البلدان الأخرى . ومعنى هذا أن حصيلة البلاد من الدولار والمارك والاسترلينى تستولى عليها بلجيكا على صورة فوائد القروض وأرباح الأسهم وثمن الخدمات والسلع التى تصدر إلى الكنغو ومرتبات الموظفين بالحكومة والشركات ومكافآتهم ومدخرات المستوطنين البيض .

هذه الأوضاع من الصعب الإبقاء عليها دون تعديل يتفق مع صالح البلاد ، وهنا تبدو أهمية اختيار الخبراء الذين سوف تستعين بهم الحكومة الوطنية ومدى استجابتهم إلى الحاجيات الحقيقية للشعب . إن الكنغو على أبواب نهضة تتوافر لها المقومات المادية . والبلد الذى يملك هذه الإمكانيات لايتجاوز عدد أهله ١٤ مليونا ، فهو من الأقاليم الفقيرة من الناحية البشرية ويتسع لأضعاف هذا الرقم ، وأنه ليشبه البرازيل مثلا منذ نصف قرن .

---

(١) بعد أن يستقر الأمر فيها لحكومة وطنية مركزية .

الأطماع الخارجية

وهذه أخطر ما تتعرض له الجمهورية الناشئة ، وبدأت بالفعل بعد أن انتهى مؤتمر المائدة المستديرة إذ راحت فرنسا تتطلع إلى إقليم الكنغو الأدنى مما جعل وزير خارجية بلجيكا يعلن أمام برلمانها (٢٠ مارس ١٩٦٠) أن فرنسا تستند فى دعواها إلى اتفاقية ترجع إلى عام ١٨٨١ وتقضى بأن يكون لفرنسا « حق الأفضلية » فى الكنغو إذا قررت بلجيكا التنازل عن أية أراض فيه . وفى الوقت نفسه راح اتحاد إفريقية الوسطى يتحدث عن إقليم كاتانجا وضمه وذلك فى الوقت الذى كان فيه تشومبي وأنصاره يتحدثون عن الانفصال . ومما يدل على نية الاتحاد تحرك فرق من القوات الروديسية فى أواخر مايو ١٩٦٠ إلى مقاطعة لوابولا Luapula بروديسيا الشمالية على حدود كاتانجا ، وعللت حكومة الاتحاد التحركات بقولها إنها خشية تدفق الألوف من رجال قبائل الكنغو خوفا من الحروب التى قد تنشب فيما بينها حين يتم الاستقلال (!) .

وأكثر من هذا تحدث سير روى ولنسكى إلى مراسل صحيفة الديلى اكسبريس فقال إنه تلقى رسائل كثيرة من إقليم كاتانجا يطلب فيها أصحابها الارتباط بالاتحاد. وتساءلت مجلة تايم Time الأمريكية (عدد ٢١ مارس ١٩٦٠) قائلة « من الذى بعث بتلك الرسائل ؟ إن سير روى لم يجب عن ذلك . واضح أن مصدرها ليس الإفريقيين الذين يمثلون ٩٨ ٪ من السكان . والاحتمال الأكبر أن المصالح التعدينية الروديسية والبريطانية والتى لها أنصبة كبيرة فى اتحاد التعدين بكاتانجا العليا وربما رجال الصناعة البلجيكيون أنفسهم ، كانوا وراء هذا كله » . واستنكار الأمريكيين يفسره إلى حد ما لهم من مصالح حالية ومستقبلة ، كما أنهم لا يريدون أن يقع انتاج النحاس والكوبالت واليورانيوم بالكنغو واتحاد إفريقية الوسطى تحت سيطرة مصالح بريطانية أساسا . وفضلا عن هذا فهم يخشون أن اتجاها كهذا الذى يكمن وراء تصريحات ولنسكى قمين أن يحدث انفجارا يمتد أثره إلى مختلف أنحاء القارة الإفريقية .

الإقليم الشرقي
الاقليم الاستوائي
ستانلي ڤيل
كندو
كيفو
لاساي
الكنغو الأدنى
ليوبولدڤيل
ليوپولد ڤيل
كابندا
ماتادي
لولابورج
البرت ڤيل
كاتانجا
كامينا
اليزابث ڤيل
المحيط الأطلسي
الكنغـــو

الفصل الحادى عشر

المؤامرة والصراع في الكنغو

لم يكن يعلن مولد الدولة الجديدة رسميا حتى بدأت الأيدى تلعب من وراء الستار وتدفع بالنزعات الانفصالية قدما ، مستغلة فى ذلك مطالب مشروعة من جانب بعض الطوائف والهيئات . وكانت بداية التطورات الإضراب الذى قام به عمال شركة أوتراكو Otraco مطالبين بزيادة أجورهم . ومع اعترافنا بضآلة ما يتقاضاه العمال الإفريقيون فالأمر الذى لا شك فيه أن الوقت لم يكن ملاءما وكان ينبغى أن تتاح للسلطات المسئولة الفرصة الكافية لدراسة أمثال هذه الموضوعات على نطاق عام من أجل الوصول إلى الحلول المناسبة .

وفى الخامس من يوليو قام الجنود من قوة الأمن La Force Publique «الجيش» يطالبون بإحلال أبناء البلاد فى الوظائف الرئيسية بالجيش ، وتوجه وفد منهم لمقابلة رئيس الوزراء الذى أعلن فى السابع من الشهر نفسه أنه تقرر عزل القائد العام البلجيكى إميل جانسنز Emile Janssens ، وجميع الضباط البلجيكيين على أن يتحولوا إلى مستشارين فنيين ، وتعيين كنغى فى منصب القائد العام مع احتفاظ لومومبا بوزارة الدفاع ، وترقية الإفريقيين فى الجيش والشرطة والجندرمة . ولقد اتهمت المعارضة الاشتراكية فى بلجيكا جانسنز بأنه السبب فى تمرد الجنود ، واعترف أحد الوزراء البلجيكيين بأن الرجل « عسكرى غبى » . ولقد ظل جانسنز يعارض فى تدريب الكنغيين على شغل وظائف الضباط ، وكان يصف الساسة الكنغيين والبلجيكيين بأنهم « من الغوغاء الأغبياء » ، كما كان يعامل لومومبا باحتقار . ويؤثر عنه القول « إن فى استطاعة الجنود الذين تحت قيادتى وعدتهم خمسة وعشرون ألفا أن أحكم الكونغو إذا شئت »(١) . هـــذا الاضطراب « كان ثورة مشروعة من جانب

---

(١) Time, July 25, 1960

«العسكريين الكنغيين الذين أثار استياءهم وأبقى عليه الضباط البلجيكيون»[١].

نستطيع أن نعتبر تلك الأحداث من الشئون الداخلية وكان فى الوسع أن تنتهى الأزمة فى سلام، ولكن المؤامرة كان يجب أن تصل إلى نهايتها المقررة. فوردت أنباء عن تمرد فى بلدة تسفيل Thysville الواقعة على مسافة ٩٠ ميلا من العاصمة، وفى ميناء ماتادى Matadi النهرى، وبونا Bona بالكونغو الأدنى، وكانجولو Kangolo فى إقليم كاتانجا. كان الهدف أن تقع الاضطرابات فى أماكن متفرقة ومتباعدة من البلاد حتى تعجز الحكومة المركزية عن إخمادها، فإما أن تتحطم الوحدة القومية وإما أن تحدث حالات من الاحتكاك مع الأوربيين وحروب داخلية فتتدخل القوات البلجيكية بحجة الدفاع عن أرواح ومصالح البلجيكيين خاصة والأوربيين بوجه عام. وقامت وكالة بلجا Belga للانباء باذاعة الأخبار المتعلقة بهجرة الألوف من البيض. والاعتداءات التى تعرضوا لها من جانب الجند المتمردين، وانهيار الأمن وسيادة الفوضى. وانساقت صحف فى أوروبا والولايات المتحدة فى هذا الطريق، فكتبت صنداى تيمس[٢] تقول «إن سلوك أهل الكنغو منذ أن حصلوا على الاستقلال ليس مظهرا يعبر عن الوطنية ولكنه العنصرية أطلقت من عقالها. لقد سرقوا الأوربيين وقتلوهم واعتدوا على نسائهم بسبب لون جلودهم». وهذا الحديث عن الاعتداء على النساء كرره مندوب بلجيكا أمام مجلس الأمن، ولقد أنكر رئيس وزراء الكنغو فى مؤتمره الصحفى بمونتريال (٢٩ يوليو) التهمة الأخيرة قائلا إنه «لم يحدث انتهاك للنساء البيض فى الكنغو». وتكلم المسيو كانزا مندوب الكنغو أمام مجلس الأمن فقال «إن هناك ضحايا بائسة أخرى إلى جانب النساء البلجيكيات، وهؤلاء هم أبناء الكنغو أنفسهم». وتورد لنا مجلة تايم Time الأمريكية[٣] عبارات يندى لها جبين الأحرار، فقال أحد الجنود الكنغيين «لقد أعطيت زوجتى مرارا للرجال البيض» وطبيعى أن تلك الأمور كانت تحدث بالقهر وقال آخر «إن الضباط البلجيكيين كانوا يضاجعون نساءنا دائما». أما عن حوادث

---

(١) من تصريح لومومبا فى مؤتمر صحفى بمقر الأمم المتحدة فى ٢٦ يوليو ١٩٦٠.
(٢) العدد الصادر فى ١٧ يوليو ١٩٦٠.
(٣) عدد أول أغسطس ١٩٦٠.

القتل فالمصدر الذى أشرنا إلية يحدثنا أن القتلى معظمهم جنود من الجانبين وعددهم ١٢ من البيض ، ٧٩ من أهل الكنغو .

وفيما يتعلق بنزوح الأوربيين فالعملية بدأت قبل إعلان الاستقلال بفترة ، ثم زادت حدة بعد ذلك بفضل الأنباء المثيرة المغرضة ، وكان الهدف من خروج الألوف من موظفى الحكومة والشركات والفنيين إحداث الارتباك وشل الحياة العامة بأسرها ، فيثور الشعب على حكومته ، وتقوى حجة القائلين بعدم أهلية الإفريقيين لتولى أمورهم بأنفسهم ، وتجد الحكومة البلجيكية سندا لتدخلها . وبالفعل قررت الأخيرة زيادة عدد قواتها المرابطة فى القواعد العسكرية التى نصت عليها معاهدة الصداقة ، وبعثت بفرق المظلات ، وأخذ البلجيكيون يحتلون اماكن عدة خارج تلك القواعد ، وهذا تدخل أعلن رئيس الوزراء أنه يعتبر انتهاكا لأراضى الكنغو وقال « إن حكومة الكنغو لا تستطيع السماح بارسال جنود إلى أراضيها بغير موافقتها . إن هذا التدخل لا يمكن أن يتم بغير الموافقة من جانب وزارة الدفاع » .

ثم أخذت المؤامرة تبدو سافرة ، فصدر بلاغ رسمى من حكومة كاتانجا الإقليمية عن نشوب ثورة مسلحة ضد الحكومة المركزية ، وفى ١١ يوليو أعلن الإقليم الذى يقطنه ١٫٧٥٠٫٠٠٠ من الإفريقيين ، ٤٠٫٠٠٠ من الأوربيين ، استقلاله . وفى ١٥ يوليو صدقت جمعية كاتانجا التشريعية على قرار الحكومة فى جلسة غير قانونية لعدم توافر النصاب اللازم ، كما أنه طبقا للدستور المؤقت لا يجوز إجراء تعديل فى الأوضاع القائمة فى الكنغو قبل اجتماع الجمعية الدستورية فى سبتمبر سنة ١٩٦٠ . وكذلك كانت الجلسة عاصفة بسبب احتجاج المعارضة العنيف .

وتحدث تشومبى رئيس وزراء كاتانجا فأعلن أنه يعتزم إقامة اتحاد اقتصادى مع بلجيكا بعد الاستقلال ، وفاخر بأن أجزاء من كيفو Kivu وكاساى Kasai[1] بما فى ذلك منطقة تشيكابا Tshikapa الغنية بمناجم الماس على استعداد للانضمام إلى دولة كاتانجا ، كما أعرب عن أمله فى انضمام رواندا ــ أورندى Ruanda-Urundi التى تديرها بلجيكا نيابة عن الأمم المتحدة وفقا لنظام الوصاية الدولية . واتهم تشومبى لومومبا بأنه أعد تمرد قوة الأمن Force Publique ، ويسعى إلى إقامة نظام

(١) يدعى لقليم المعادن ProvinceMiniére وهو مصدر الماس فى الكنغو .

دكتاتورى يعتمد على خبراء من دول الكتلة الشيوعية[1] . والتهمة الأخيرة طالما لجأ إليها الاستعمار بقصد تشويه الحركات الوطنية وإثارة الشكوك حول قادتها ، ولذلك لم تعد تثير أى اهتمام . ولقد حاول رئيس الوزراء المركزى ومعه رئيس الجمهورية كازافوبو التوجه إلى اليزابث فيل عاصمة كاتانجا ، ولكن حكومة تشومبى أصدرت الأوامر بعدم هبوط طائرتهما .

تدفقت القوات البلجيكية بحجة إقرار الأمن والنظام ولكنها لم تغفل شيئاسوى الاعتداء الأعمى فبعد أن سيطرت على مطار ليوبولد فيل سارت لاحتلال العاصمة وراحت تضرب من تلقاهم فى الطرقات من الإفريقيين الآمنين . ولما اقترح وزير الخارجية بومبوكو Justin Bomboko عقد هدنة وتأليف دوريات مشتركة من الجانبين للمحافظة على الأمن فى المدينة رفض الجنود البلجيكيون فى غضب شديد الجلوس مع « أولئك القردة السود » ممن يركبون عربات الجيب العسكرية . وحتى البيض أنفسهم لم يسلموا من الأذى فقد أطلق أحد رجال المظلات النار على مراسل مجلة تايم الأمريكية ولما تبينه اعتذرقائلا « ظننتك فى الظلام إفريقيا »[2] . ومع ذلك هل نجحت القوات البجيكية فى إعادة النظام . تجيب على السؤال المجلة سالفة الذكر فقالت إن هذه القوات لم تتمكن من إعادة النظام إلا فى الحى الأوربى من العاصمة ، كما أخفق الهجوم الذى شنته على الحامية الكنغية فى ميناء ماتادى النهرى .

مقدمات المؤامرة :

وحتى تتضح حقيقة ما حدث ينبغى أن نعود إلى الوراء قليلا قبل إعلان الاستقلال وحتى تبدو الحلقات التى ربما تعتبر مفقودة . ففى عام ١٩٥٨ أنشأ المستوطنون لجانا للأمن العام ويشرف عليها وينسق بين نواحى نشاطها تنظيم سياسى مركزى يعرف باسم « اتحاد كاتانجا » Union Katangaise بقصد حمل حكومة بروكسل على منح بعض الاصلاحات وأهمها منح الأقاليم الخمسة التى يتكون منها

---

(١) كتب Patrick O' Ronaon فى صحيفة الأوبزرفر (العدد الصادر فى ٢١ أغسطس) يقول « إنه ليس من دليل عن أنه دبر التمرد ، وهو أمر غير محتمل بطبيعته كما أن الاقتراح بوجود مؤثر شيوعى لايمكن الدفاع عنه » .

(٢) هذا الوصف أوردته المجلة فى عددها الصادر فى ٢٥ يوليو ١٩٦٠

الكنغو استقلالا داخليا واسعا وعلى رأس كل منها نائب حاكم ثم يتكون منها بعد ذلك اتحاد ضعيف الروابط أى أن الهدف الأخير كان إنشاء « جماعة بلجيكية كنغية » Communauté Belge Congolaise . ولكن أهل الكنغو سرعان ما أدركوا الخطر الذى تتعرض له وحدة بلادهم القومية من مثل ذلك الاتجاه فكتبت صحيفة « رأينا » Notre Opinion التى تصدر فى اليزابث فيل تقول فى آخر يوليو ١٩٥٨ « إن مشروع الاستقلال الداخلى الإقليمى لم يطالب به الكنغيون وإنما اقترحه الأوربيون الذين يجدون فيه ضمانا لمصالحهم » . وفى آخر أغسطس تظاهروا أمام مقر حاكم الإقليم واضطر السيوبتيون Petillon إلى التصريح بعدم وجود نية فى الوقت الحاضر لإقامة فيدرالزم Federalisme أو منح الأقاليم الاستقلال الذاتى . فكان ذلك هزيمة لاتحاد كاتانجا .

وخلال الانتخابات المحلية فى ديسمبر ١٩٥٧ ترتب على نجاح المرشحين الذين أصلهم من إقليم كاساى Kasai[1] أن أخذ الزعماء من أهل كاتانجا الأصليين يعملون على التكتل حتى لا يكتسحهم الوافدون من الأقاليم الأخرى ، وأنشأوا حزب كوناكات بزعامة مويز تشومبى . ولم يمض وقت طويل حتى صار برنامج الحزب معروفا . كان يهدف إلى تنظيم الانتخابات من أجل قيام جمعية وطنية تصدق على دستور لكاتانجا بحيث ينضم إليها إقليم أو أكثر من الأقاليم التى يتكون منها الكنغو بحيث يصبح الأخير « اتحادا كنفدراليا من دول ذات سيادة » ، وبهذه الطريقة لا تعود كاتانجا تخضع لسلطة ليوبولد فيل .

وفى ديسمبر سنة ١٩٥٩ قام الملك بودوان بزيارة الكنغو فأراد حزب كوناكات انتهاز الفرصة لإعلان استقلال الإقليم قبل انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة . إلا أنه كان من العسير على الحكومة البلجيكية الاستجابة إلى مثل هذا الطلب الذى يتخذ دليلا على سوء النية ، كما لم يكن هناك اتفاق بين مختلف الهيئات والمنظمات فى كاتانجا . وإزاء هذا اضطر تشومبى وأعوانه إلى التوجه إلى مؤتمر المائدة المستديرة فى بروكسل ومعهم ممثلون لحزب التقدم الوطنى الذى أنشأته الإدارة البلجيكية وحزب التحالف الريفى التقدمى وهو مماثل كوناكات ومركزه إقليم كيفو ، وعدد من الزعماء القبليين التقليديين » .

---

(١) عدد كبير من أهل كاتانجا وفدوا من كاساى للعمل فى المجال الصناعى وأقاموا بها وأسراتهم منذ سنوات طوال .

ودارت في المؤتمر معركة عنيفة فطالب الإنفصاليون بأن تكون الانتخابات على درجتين ، واختيار أكبر عدد من الزعماء ، ومنح البلجيكيين المقيمين في البلاد حق التصويت وترشيح أنفسهم ، والأخذ بنوع من الفيدرالية التي تميل لصالح الأقاليم وكثيرا ماهددوا بالانسحاب من المؤتمر وإعلان استقلال كاتانجا ، ولكن وقفت في وجههم الأحزاب الأخرى التي يتزعمها لومومبا وكازافوبو وجيزنجا ، واضطروا إلى الرضوخ ، وقبول الاتفاق الذي أقره للبلجيكيون أنفسهم .

ثم جاءت الانتخابات في مايو ١٩٦٠ طبقا للدستور المؤقت الذي أسفر عنه المؤتمر ، لاختيار أعضاء الجمعيات الإقليمية والجمعية الاتحادية . ودار التنافس في كاتانجا بين حزب كوناكات وكارتل بالوباكات ، والحزب الأخير يعتمد على الأقليات التي وفدت من الأقاليم الأخرى واستوطنت كاتانجا . ويرى في قيام حكومة مركزية متجانسة وقوية وقاية لتلك الأقليات من التعصب ضدهم من جانب أبناء الإقليم الأصليين . وكان زعيم هذا الحزب جاسون سندوى Jason Sendwe الذي حاربه حزب كوناكات أثناء انتخاب حي ألبرت باليزابيث فيل عمدة له (١٢ يناير ١٩٦٠) . واستخدمت الإدارة البلجكية نفوذها واتحاد التعدين قوته المالية في تأييد تشومبي ومشايعيه ، ولكن نتيجة انتخابات الجمعية الإقليمية وعدد أعضائها ستون أسفرت عن حصول حزب كوناكات على ٢٥ مقعدا وفوز الكارتل بثلاثة وعشرين مقعدا ، أما المقاعد الباقية فكانت من نصيب المرشحين المستقلين والأحزاب الوطنية الأخرى . واستخدم تشومبي كل وسائل الضغط والإغراء بحيث صرح أن أنصاره يبلغون ٣٨ عضوا ، إلا أن هذا العدد دون أغلبية الثلثين التي ينص عليها الدستور وهنا أجاز البرلمان البلجيكي مبدأ الأغلبية المطلقة . ثم وقع حادث له دلالته ذلك أن السلطات في ليوبولد فيل قبضت على أحد الأوربيين وكان من رجال الشرطة سابقا وله ممتلكات في كاتانجا ، وهو يحاول السفر إلى نيويورك . وبتفتيشه وجدت معه وثائق من جانب حزب كوناكات بشأن إعلان استقلال كاتانجا فورا . وحاول تشومبي عرقلة تشكيل الوزارة المركزية كما سبق أن ذكرنا من قبل ولكن محاولته أخفقت ، فآثر الانتظار وسرعان ما واتته الفرصة حين تمرد رجال قوة الأمن ، فأسرع — بغير مبرر من اضطراب في الأمن — إلى طلب مساعدة القوات البلجيكية المرابطة في القواعد العسكرية بكامينا ، ثم أعلن استقلاله يوم ١١ يوليو . وسارعت بروكسل إلى إرسال

مبعوثين خاصين إلى اليزابث ڤيل ، وقدم اتحاد التعدين إليه ١٢٥٠ مليون فرنك بلجيكى وهذا المبلغ عبارة عن الضرائب المستحقة على صادرات النحاس .

رد الفعل للتدخل البلجيكى :

كان لتلك الأحداث جميعا رد فعل بالغ داخل الكنغو وخارجه . ففى ليوپولدڤيل صرح متحدث باسم الحكومة المركزية أن إقليم كاتانجا ما زال من الناحية القانونية جزءا من جمهورية الكنغو وخاضعا للحكومة المركزية . واتهم رئيس الوزراء بلجيكا بأنها تعمدت إثارة مسألة انفصال كاتانجا للقضاء على الدولة الجديدة وتحدث وزير الاستعلامات أمام البرلمان فقال « إن بلجيكا أعلنت الحرب علينا ، والمسألة الوحيدة بالنسبة إلينا هى أن نتحد ونقرر كيف نرد على إعلان الحرب ضدنا » ، ثم استطرد قائلا « علينا أن نقرر ما إذا كنا سنرد بقوتنا أو أن نلجأ إلى مساعدة عسكرية » ، وفى ١٤ يوليو قررت الحكومة قطع العلاقات الدبلوماسية مع بلجيكا وطلبت إلى الأخيرة أن تسحب قواتها فورا من البلاد ، ذلك أن « معاهدة الصداقة التى وقعت يوم ٣٠ يونيو بين الكنغو وبلجيكا لم تعد ذات قيمة فى نظرنا » ، على ما قاله لومومبا فى مؤتمره الصحفى بمقر الأمم المتحدة .

ولكن حكومة الكنغو كانت تدرك أنها بحاجة إلى المعونة الخارجية فطلبت من غانة أن تساعدها بقوة عسكرية . وكان من رأى وزير الخارجية على ما يبدو الالتجاء إلى الولايات المتحدة ولكن لومومبا آثر أن يرفع الأمر إلى الأمم المتحدة وأرسلت الحكومة برقية إلى الأمين العام تطلب نجدات عسكرية عاجلة لوقف القتال الدائر فى الكنغو والذى شنته القوات البلجيكية ضد القوات الوطنية والوطنيين واشترطت أن تكون القوة الدولية من دول محايدة . وكان المستر داج همرشولد قد تباحث مع ممثلى الدول الإفريقية المستقلة الأعضاء فى الأمم المتحدة حول الموقف فى الكنغو . وقد عقد ممثلو هذه الدول بعد ذلك اجتماعا أصدروا على أثره بيانا موجزا أعربوا فيه عن قلقهم الشديد من جراء الموقف المؤسف فى الكنغو وقالوا إنهم اجتمعوا لدراسة المسألة وهدفهم صيانة استقلال دولة إفريقية شقيقة وسلامة أراضيها .

وفى ١٤ يوليو اجتمع مجلس الأمن بصفة غير عادية ووافق على مشروع قرار مقدم من تونس بشأن تخويل الأمين العام سلطة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإرسال قوة عسكرية دولية ، كما دعا بلجيكا إلى سحب قواتها المسلحة . وأعلن همرشولد فى المجلس أن الخطوات سوف تتخذ على الفور لإرسال قوة عسكرية لمساعدة الكنغو على إعادة النظام ، ووضع برنامج لتدريب قوات الكنغو الوطنية على حفظ الأمن والنظام ، وتقديم المعونة الفنية اللازمة لبناء اقتصاديات البلاد .

وتمت الموافقة بأغلبية ٨ أصوات ضد لا شيء وامتنعت بريطانيا وفرنسا والصين الوطنية . وما من شك أن امتناع أحد الأعضاء الدائمين فى المجلس يعتبر من حيث الواقع معارضة فى القرار أو ممارسة لحق « الفيتو » بطريق غير مباشر . وفى اعتقادنا أن هذا الموقف راجع إلى أن هذه الدول الثلاث لا تريد إقرار سابقة دولية قد تستخدم فى حالات أخرى مثل الجزائر أو اتحاد إفريقية الوسطى أو اتحاد جنوب إفريقية .

وتصرف بريطانيا فى الحالة التى نحن بصددها موضع نقد شديد ، فحين امتنعت عن التصويت على قرار سابق لمجلس الأمن بشأن موضوع التفرقة العنصرية فى اتحاد جنوب افريقية حاولت تبرير تصرفها بأن الأمم المتحدة تجاوزت حدود اختصاصها وذلك بالتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء .

ولكن الأمر فيما يختص بالكنغو لايتعلق بمسألة داخلية وإنما هو تدخل من جانب دولة فى شئون دولة أخرى ، وعدوان على أراضيها ، والخلاف بينهما مما يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر وإذن يدخل فى اختصاص مجلس الأمن الذى أنشىء لمثل هذه الأغراض طبقا لميثاق الأمم المتحدة .

طلب المساعدة من الاتحاد السوفيتى :

وبعد صدور قرار مجلس الأمن طالب لومومبا بانسحاب القوات البلجيكية خلال إثنى عشرة ساعة . ولكن حكومة بلجيكا لم تستجب للقرار وحدثت اشتباكات بين قواتها والجنود الكنغيين . وهنا أرسل كازافوبو ولومومبا البرقية التالية إلى رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى :

« نظرا للتهديد الذى تعرض له حياد جمهورية الكنغو من بلجيكا وبعض الدول الغربية التى تؤيد المؤامرة البلجيكية على استقلالنا ، نرجو أن تتابعوا باستمرار تطور الموقف فى الكنغو . وقد نضطر إلى مطالبة الاتحاد السوفيتى بالتدخل ما لم يكف المعسكر الغربى عن عدوانه على سيادة جمهورية الكنغو . وتحتل القوات البلجيكية فى الوقت الحاضر أراضى دولة الكنغو . كما أن حياة رئيس الجمهورية ورئيس وزرائها فى خطر » .

ورد خروشوف ببرقية مطولة قال فيها : « إذا استمرت الدول التى ترتكب عدوانا استعماريا على الكنغو فى عملها هذا ، وإذا استمر أولئك الذين يدفعونها إلى ارتكاب تلك الأعمال فى تشجيعهم لها ، فإن الاتحاد السوفيتى لن يقف مكتوف الأيدى بل سيتخذ تدابير حاسمة لوقف هذا العدوان . ولحكومة الكنغو أن تطمئن وأن تتأكد أن الحكومة السوفيتية ستقدم لها كل مساعدة لازمة تستوجبها قضيتها العادلة » .

واستطرد خروشوف يقول « إن الاستعماريين ظلوا عشرات السنين يزعمون أن مهمتهم فى الكنغو هى نشر الحضارة والمدنية ولكنهم فى الواقع بذلوا كل ما فى وسعهم لمنع أبناء شعب الكنغو من التعليم حتى أنه لم يتلق واحد منهم تعليما عاليا ، كما أن الاستعماريين لم يمكنوا أى فرد من أبناء الكنغو من شغل أية وظيفة فى الجيش . وإن سلوك المسئولين فى بلجيكا لا يمكن إلا أن يكون موضع استنكار . وقد عقدوا مع جمهورية الكنغو معاهدة صداقة وسرعان ما مزقوها فى وجه العالم كله كما لو كانت مجرد قصاصة ورق . » وكذلك « إن كفاح شعب الكنغو هو كفاح الملايين من شعوب إفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية والهند والصينية والجزائر والسويس وجواتيمالا والأردن ولبنان وغينيا وكوبا . إن ثمت روابط تربط بين سلسلة الأعمال التى تقوم بها الدول الاستعمارية منذ نهاية الحرب الأخيرة بقصد منع الشعوب المستعبدة من التحرر والتمتع بحياة جديدة والاستفادة بما فى بلادها من ثروات طبيعية » . وختم خروشوف رسالته بقوله « إن العدوان على الكونجو ليس نزاعا محليا بل له مغزى عظيم بالنسبة للعالم كله . فالدول الاستعمارية تريد أن تواجه العالم بالأمر الواقع بارتكابها عملية السرقة والابتزاز فى الكنغو ، الدولة الإفريقية المحبة للسلام . وكل ما تطلبه الحكومة السوفيتية هو أن ترفع الدول الاستعمارية يدها عن الكنغو » .

أما فى بلجيكا فقد عقدت الوزارة اجتماعاً يوم ١٦ يوليو وأصدرت بعد انتهائه بيانا جاء فيه أن الحكومة « أخذت علما » بأن كاتانجا أعلنت استقلالها ثم وعدت بالتعاون مع الأخيرة ، وقالت إن قطع العلاقات الدبلوماسية ليس حقيقة مؤكدة . وأضاف البلاغ أن الأمن يسود كاتانجا وأن الحياة الاقتصادية تستأنف سيرها المعتاد. وفضلا عن ذلك تلاحظ الحكومة البلجيكية أن كاتانجا تطلب معونة الفنيين البلجيكيين، وأنها — أى حكومة بلجيكا — تضمن التعاون بالنسبة إلى كاتانجا وكذلك بالنسبة إلى الأقاليم الأخرى فى الكنغو حيث يسود الأمن والنظام .

هذا البيان الذى صدر بعد قرار مجلس الأمن ينطوى على حقائق تتكشف من صياغته :

(أولا) أن بلجيكا لاتعتبر معاهدة الصداقة مع الكنغو ملغاة وبذلك فإنها تحتفظ بالقواعد العسكرية التى نصت عليها المعاهدة . ومعنى هذا أنها لاتعتزم سحب قواتها .

(ثانيا) أنها تؤيد انفصال إقليم كاتانجا واستقلاله ، وأن عدم إسراعها إلى الاعتراف باستقلال الإقليم أملته التطورات الدولية وليس وليد احترام منها لوحدة الكنغو القومية .

(ثالثا) أنها توعز بالتأييد للحركة الإنفصالية فى مناطق أخرى من الكنغو حتى تتمزق وحدته القومية .

وفى ١٩ يوليو أصدر أعضاء الدول الإفريقية الأعضاء فى الأمم المتحدة بيانا طالبوا فيه بانسحاب القوات البلجيكية فوراً ، وأعلنوا أن إقليم كاتانجا جزء لايتجزأ من الكنغو ، وأن هذه الدول تأسف للمحاولات الخارجية التى تهدف إلى تقويض وحدة أراضى جمهورية الكنغو . وفى ليوبولدفيل أوضح رئيس الوزراء المستر رالف بانش أنه إذا لم تنسحب القوات البلجيكية فسوف يطلب المساعدة من دول أخرى ، والمفهوم أنه سوف يتجه بطلبه إلى الدول الاشتراكية .

وفى مسا اليوم نفسه أذاع بانش بيانا ذكر فيه أنه تم الاتفاق بينه وبين السفير البلجيكى على أن تنسحب القوات البلجيكية من العاصمة وتعود إلى قواعدها يوم الأربعاء ٢٠ يوليو ، وأن المطار سيوضع تحت إشراف القوة الدولية ، وختم بيانه

قائلا : « ويستطيع كل فرد أن يتأكد أن القوة التابعة للأمم المتحدة سوف تتحمل المسئولية فى أن يحترم القانون والنظام ، وأنها سوف تتخذ جميع التدابير اللازمة مما تقتضيه هذه المسئوليات ».

وفى اليوم التالى عقد مجلس وزراء الكنغو اجتماعاً قرر فيه أن يتوجه بالنداء إلى الاتحاد السوفيتى « أو إلى أى شعب من الكتلة الإفريقية الآسيوية » لتقديم المساعدة إلى الكنغو والمعاونة فى إخراج القوات البلجيكية الموجودة هناك . وأوضح القرار أن هذا النداء لاينطوى على أى ارتباط سياسى مع كتلة أو أخرى ، فإن كل فرقة ترسل إلى الكنغو سوف تخرج بمجرد انسحاب البلجيكيين واستقرار النظام . وبعد أن قرأ رئيس الوزراء ذلك القرار فى المؤتمر الصحفى الذى عقده بعد الجلسة قال إن « إعتداء » البلجيكيين على الكنغو يهدد السلام العالمى ، وأضاف أن حكومته لاترغب إلا فى الاحتفاظ بحريتها . واستطرد يقول « إنى على استعداد لعقد ميثاق مع الشيطان نفسه من أجل تحقيق انسحاب القوات البلجيكية فوراً » . ولما سئل عما إذا كان مستعدا لطلب المساعدة من الولايات المتحدة أيضاً أجاب بأنه « إذا كانت الولايات المتحدة لديها الرغبة فى مساعدتنا بالمعنى الذى نريده فسوف نعترف لها بالجميل » .

أما السبب فى دعوته للقوات السوفيتية فلأن الوقت يمر بسرعة وهو لايستطيع أن يقنع بالإجراءات البطيئة التى تتخذها الأمم المتحدة ، ثم قال إنه سوف ينتظر القرار الذى يتخذه مجلس الأمن قبل أن يوجه النداء مباشرة إلى الاتحاد السوفيتى وبلدان الكتلة الإفريقية الآسيوية . وأعلن أن حكومته مصممة على أن تمنع بكل الوسائل انفصال كاتانجا الذى يعتبره « مؤامرة بلجيكية » تهدف إلى إبقاء السيطرة فى أيدى « اتحاد التعدين ».

وتابع لومومبا القول « إننا لانريد الحرب . إننا نكافح من أجل الاستقلال بوسائل سلمية وفقا لمبادىء عدم استخدام العنف ؛ ولكن أى حل غير ممكن طالما القوات البلجيكية فى الكنغو . إن وجودها يجعل الموقف يتدهور من ساعة إلى أخرى » . ثم قرأ برقيات عدة واردة من السلطات فى الأقاليم وكلها تتهم البلجيكيين بارتكاب أعمال العنف ضد الكنغيين وبذلك فقد « خرق البلجيكيون معاهدة الاستقلال التى وقعوها معنا » .

ووجه لومومبا الاتهام إلى الدول الغربية بأنها متضامنة مع بلجيكا ، وأعرب عن أسفه بأن أياً من هذه الدول لم ترفع الصوت احتجاجا على سلوك البلجيكيين فى الكنغو . وبعد أن أضاف أن الشرق هو وحده الذى هب لناصرته قال « نحن الإفريقيون لانرى إلا المساعدة التى يمكن أن تقدم إلينا » .

كان للقرار الذى اتخذه مجلس الوزراء الكنغى رد فعل وخاصة بعد الرسالة التى سبق أن بعث بها المسيو خروشوف ، إذ انتقل الموضوع إلى مستوى ينذر بالخطورة . وجاءت تعليقات الصحف السوفيتية مؤيدة للمخاوف فكتبت « إزفستيا » بعددها الصادر يوم ٢٠ يوليو مقالا ختمته بقولها « يبدو أن قوات الأمم المتحدة تستخدم لا للدفاع عن استقلال الكنغو وسيادته كما يقضى بذلك قرار مجلس الأمن وإنما لتأييد القوات البلجيكية فى عدوانها على الكنغو » . ولذا فطبقا لمقال آخر نشرته صحيفة براقدا حول الموضوع نفسه « فالأحداث توضح أن مجرد توجيه نداء من جانب مجلس الأمن بشأن انسحاب القوات لا يكفى لوقف العدوان ولإنقاذ الضحية من براثن اللص . أن قرار مجلس الأمن يجب أن يكون مصحوبا بإجراءات فعالة حقا تكفل تنفيذ هذا القرار ووقف العدوان » .

قرار جديد لمجلس الأمن :

اجتمع مجلس الأمن يوم ٢١ يوليو برآسة كوريا José Correa مندوب إكوادور . وتحدث المستر داج همرشلد فقال « إن جهود الأمم المتحدة فى الكنغو أهم جهد اضطلعت به المنظمة » ، وأضاف « أننا نقف عند نقطة تحول فى التاريخ . أن الأمر يتعلق بمستقبل إفريقية وربما مستقبل العالم » . ولكن الذى يفيدنا قوله أن القوة الدولية بالكنغو قد خولت لها السلطة للعمل فى كل أراضى جمهورية الكنغو بوصفها وحدة كلية . وأضاف أنه أوضح ذلك للمسيو تشومبى رئيس وزراء كاتانجا . ومعنى هذا أن الأمم المتحدة لا تقر حركة الانفصال التى حدثت فى الإقليم ولا تعترف باستقلاله .

وتحدث المستر توماس كانزا ممثل الكنغو فقال إنه لكى تفتح بلاده قلبها لبلجيكا من جديد لابد من تنفيذ الشروط الأربع الآتية :

١ — إنهاء أعمال العدوان التى تقوم بها القوات البلجيكية فى الكنغو أى وقف تدفق القوات الذى ما زال يجرى .

٢ — جلاء القوات البلجيكية عن أراضى الكنغو بأسرع ما يمكن .

٣ — عدم الاعتراف باستقلال كاتانجا .

٤ — الاعتراف بقدرة حكومة الكنغو على حماية أرواح وممتلكات واستثمارات البلجيكيين وغيرهم من الأجانب الموجودين فى الكنغو .

وقبل أن يتحدث فى هذه المسائل قال أن بلاده تنتظر بفارغ الصبر قرار مجلس الأمن « وأنها لا تريد أن تفقد ثقة الأمم المتحدة بطلب المساعدة من « دولة معينة » .

وأعطيت الكلمة للمسيو بيير وينى وزير خارجية بلجيكا وممثلها لدى المجلس فأخذ يدافع عن مسلك حكومته قائلا إن من حقها أن تتدخل لحماية رعاياها و« إن تدخلها لم يكن عدوانا ولا عملا أحمق ، وإنما تفسره حقيقة كون حكومة الكنغو عاجزة عن إعادة النظام . . فى كل مكان تدخلنا كان ذلك لإنقاذ نسائنا وأطفالنا » . وأعلن وينى أن حكومته مستعدة لسحب قواتها بمجرد ضمان الأمن والنظام .

وتكلم المندوب السوفيتى كوز نتسوف Kousnetsov فاتهم بلجيكا بمواصلة عدوانها ضد الكنغو ، ذلك أن قواتها تتدفق على البلاد فى الوقت نفسه الذى تصل فيه قوات الأمم المتحدة . وأشار إلى القرار الذى أصدره مجلس الأمن بتاريخ ١٤ يوليه وقال إن حكومة بلجيكا تتعمد تجاهله . ثم وجه الاتهام إلى الأخيرة بأنها تريد تمزيق الجمهورية الناشئة وأعلن « أن انفصال كاتانجا يستجيب لرغبات الدول الغربية والاستعمارية» ويمثل «اعتداءاً اقتصاديا» . وطالب المندوب السوفيتى بجلاء القوات البلجيكية فوراً . ثم احتج بشدة على وجود فصيلة من الجيش الأمريكى فى الكنغو تحت ستار المساعدة فى إخلاء اللاجئين ومساعدة العمليات التى تقوم بها القوة الدولية ، وطالب بسحبها فوراً . وكذلك احتج على « الجواب السلبى » على العرض الذى تقدمت به غينيا بوضع قواتها تحت تصرف الأمم المتحدة . وبعد ذلك أعلن أنه أودع مشروع القرار التالى :

« إن مجلس الأمن بعد الاستماع إلى تقرير أمين عام الأمم المتحدة بصدد العدوان

البلجيكى ضد جمهورية الـكنغو ، يطلب بإلحاح أن يوضع حد عاجل للتدخل العسكرى ضد جمهورية الـكنغو .

« وأنه خلال ثلاثة أيام يكون قد تم انسحاب قوات المعتدى المسلحة من أراضى الـكنغو .

« ويوجه نداء إلى الدول الأعضاء طالبا منها احترام سلامة أراضى الـكنغو وعدم اتخاذ أى إجراء يحمل معنى الانتقاص من هذه السلامة » .

وتـكلم المستر كابوت لودج مندوب الولايات المتحدة مشيرا إلى الأخبار بشأن التدخل المباشر من جانب الاتحاد السوفيتى فقال أننا سنعمل مع الأعضاء الآخرين فى الأمم المتحدة كل ما هو ضرورى لمنع تدخل أية قوة عسكرية لا تطلبها الأمم المتحدة » وأضاف أن مثل هذا التدخل لا يعتبر امتهانا للأمم المتحدة فحسب وإنما يسىء بصورة خطيرة إلى كل مجهود يبذل من أجل تحقيق الاستقرار والنظام فى الـكنغو. ثم وجه التحية إلى العمل الذى تقوم به الأمم المتحدة « الذى يمثل خير وسيلة تكفل انسحابا سريعا على مراحل للقوات البلجيكية » ، ثم أشار إلى الموقف فى الـكنغو بقوله « أن الخطر لم يزل ولـكنه تراجع » .

وعلى أثر ذلك رفعت الجلسة على أن تستأنف فيما بعد .

ولما عقدت الجلسة التالية تحدث فيها المندوب التونسى منجى سليم وبعد أن أبدى أسفه للفظائع التى ارتـكبت ضد الأجانب فى الـكنغو[1] قال « إن الذعر العام الذى ساد البلجيكيين فى الـكنغو ليس له ما يبرره « أما عن إرسال قوات بلجيكية إلى الـكنغو مهما كانت الأسباب الداعية إليه فإن من الصعب عـدم وصفه بأنه عمل عدوانى »، كما وجه اللوم إلى بلجيكا بسبب عدم امتثالها لقرار مجلس الأمن الصادر فى ١٤ يوليه . وبعد أن أكد أن وجود القوات البلجيكية لا يتفق مع احترام سيادة الـكنغو وسلامة أراضيه قال « وهكذا نصل إلى النتيجة المنطقية الوحيدة وهى أن انسحاب القوات البلجيكية فورا هو الحل الضرورى لبث الطمأنينة فى القلوب وإشاعة الهدوء فى جميع أراضى الجمهورية الفتية » . وعرض لموضوع كاتانجا فقال إن انفصالها لا يمكن السماح به وتقبله لأنه نتيجة تدخل رجال المظلات البلجيكيين بناء على طلب من حاكم الإقليم . لقد كانت الحالة هادئة فى كاتانجا ، ولذلك لا يمكن

(١) هذه الاعتداءات لا أساس لها من الصحة .

تبرير التدخل العسكرى البلجيكى بأنه وليد الحرص على حماية الأرواح . وبعد أن انتهى المندوب التونسى من خطابه أعلن أنه قد أودع مشروع قرار تبنته سيلان

وتحدث مندوب المملكة المتحدة فنفى الاتهامات التى وجهها الاتحاد السوفيتى بشأن وجود مؤامرة غربية ضد جمهورية الكنغو . أما فيما يتعلق بكاتنجا فإن هذه « مسألة داخلية ويجب أن يحلها الكنغيون أنفسهم » وأضاف قائلا « إننا نعتبر جمهورية الكنغو دولة ذات سيادة تمتد أراضيها فى الأقاليم التى كان يشتمل عليها الكنغو البلجيكى القديم » . وتحدث مندوب فرنسا فأثنى على مسلك الحكومة البلجيكية ونفى أنها ارتكبت عملا عدوانيا ضد الكنغو ، ثم أنحى باللائمة على العناصر الكنغية التى دأبت تحرض على استخدام أساليب العنف .

وعرض مشروع القرار المقدم من تونس وسيلان فوافق عليه المجلس بالإجماع يوم ٢٢ يوليو وبمقتضاه « يوجه ـ أى المجلس ـ النداء إلى الحكومة البلجيكية بأن تعمل على أن تنفذ بسرعة قرار مجلس الأمن بشأن انسحاب قواتها ، ويخول الأمين العام اتخاذ أى إجراء لازم من أجل الوصول إلى هذه النتيجة . ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى الامتناع عن أى عمل يمكن أن يحول دون إعادة القانون والنظام فضلا عن ممارسة حكومة الكنغو سلطتها ، وكذلك الامتناع عن أى عمل يمكن أن يؤثر فى سلامة أراضى جمهورية الكنغو واستقلالها السياسى » .

ويلاحظ على القرار أنه ينطوى على الأمور الآتية .

١ ـــ اعتدال اللهجة التى صيغ بها فلم يحاول توجيه أى نقد للطرفين ، ولهذا كانت الموافقة بالإجماع ولم يمتنع بعض الأعضاء عن التصويت كما حدث بالنسبة إلى القرار الصادر فى ١٤ يوليو .

٢ ـــ الحرص على الحيلولة دون قيام إحدى الدول بعمل إنفرادى والمفهوم أن المقصود بذلك هو الإتحاد السوفيتى .

٣ ـــ يؤخذ على القرار أنه لم ينص على موعد محدود لجلاء القوات البلجيكية ، ولذلك قال مندوب الكنغو « إن كلمة (بسرعة) ليس لها عندنا سوى المعنى التالى : «إذا غادرت القوات البلجيكية الأراضى الكنغية يوم السبت كان ذلك خيرا ، وإذا

جلت عنها اليوم كان أفضل » لأن « كل بلجيكى من العسكريين عود ثقاب يمكن أن يشعل النار » .

٤ — العبارات الواردة بشأن ممارسة حكومة الكنغو سلطتها ، واحترام استقلال جمهورية الكنغو وسلامة أراضيها تتضمن عدم الموافقة على الحركات الانفصالية وبخاصة فى كاتانجا ، إلا أنه كان يجب أن يكون النص أكثر وضوحا وصراحة وهذا ما جعل مندوب الكنغو يوجه النداء بأن تمنع الدول « الانحلال فى الكنغو فى لحظة تتحد فيها إفريقية كلها لتصبح قوة فى العالم » .

ولا ريب أن ثمت عوامل متعددة كان لها أثر فى صدور القرار سالف الذكر ، وفى مقدمتها الموقف الحازم من جانب الدول الإفريقية المستقلة ، والدول الآسيوية ، وما أبداه الاتحاد السوفيتى من الاستعداد لمساعدة حكومة الكنغو عسكريا وبطريق مباشر ، وخشية الدول الغربية من اتهامها بالتواطؤ مع بلجيكا ، والخوف من أن عدم اتخاذ قرار بسحب القوات البلجيكية لابد وأن يؤدى إلى ازدياد تدهور الموقف فى الكنغو خاصة وقد أصبح النزاع بين الكنغو وبلجيكا ميدانا للاصطراع والحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى . أضف إلى هذا موقف الاعتدال من جانب مندوب حكومة الكنغو إذ طالب بانسحاب القوات البلجيكية بأسرع ما يمكن ولم يقل « فوراً » .

سفر لومومبا إلى أمريكا :

وعلى إثر ذلك سافر لومومبا فى رحلة إلى الخارج واتصل بالمسئولين فى الأمم المتحدة كما قابل المستر هيرتر وغيره من المسئولين فى الولايات المتحدة . وصدر بلاغ رسمى إثر المقابلة (٣٠ يوليو) جاء فيه « وأوضح رئيس الوزراء لومومبا أية أهمية تعلقها حكومته على إنسحاب القوات البلجيكية إنسحابا عاجلا وكاملا عن الكنغو . وكذلك أوضح أن بالكنغو حاجة كبيرة إلى المعونة الفنية فى كل صورها وإلى الأموال لضمان سير الخدمات الضرورية وتوفير المواد الغذائية ودفع مرتبات الموظفين بما فى ذلك قوات الأمن . وأخبر وزير الخارجية رئيس الوزراء أن الولايات المتحدة لها ثقة فى الأمم المتحدة فى كل مايتعلق بهذه المسائل . وأخبر رئيس الوزراء أن

«الولايات المتحدة على استعداد لأن تضع تحت تصرف الأمم المتحدة قسطها العادل في المعونة الفنية والمالية اللازمة لإقرار السلام والأمن والسلطة العامة في الكنغو».
وزار لومومبا كندا واتصل بالمسئولين وقد أشار رئيس وزراء كندا أمام مجلس العموم يوم أول أغسطس إلى الزيارة وقال إنها إقتصرت على طلب استثمار رؤوس أموال كندية هناك ولكنه أوضح لرئيس وزارء الكنغو أن كندا نفسها في حالة تطور كبير وبحاجة إلى رؤوس أموال . ومن البلدان الإفريقية التي زارها رئيس حكومة الكنغو غانة وليبيريا وتونس وغينيا .

بلجيكا لا تنفذ القرار :

قلنا إن قرار مجلس الأمن يفتقر إلى تحديد موعد جلاء القوات البجيكية وإلى الصراحة والوضوح . وكان ذلك النقص مدعاة إلى محاولة التساؤل التي تهدف إلى عرقلة تنفيذ القرار من حيث الروح والمعنى . فما المقصود من جلاء القوات البلجيكية؟ إن النجدات التي أرسلتها بلجيكا بلغت ٤٠٠٠ معظمهم من رجال المظلات وجيء بهم من بلجيكا وألمانيا . وكان لها هناك حوالي ٢٠٠٠ رجل تتكون منهم الحاميات في القواعد العسكرية الأربع . وإلى جانب هؤلاء جميعا عدد من الضباط البلجيكين ألحقوا بصفة « فنيين » بفرق الجندرمة الإقليمية بما في ذلك كاتانجا . فهل المقصود إنسحاب جميع هذه الطوائف ، أم الاقتصار على الامدادات التي أرسلت بعد قيام حركة التمرد . المفهوم من روح المناقشات التي دارت في مجلس الأمن ومن الطلب الذي كررته حكومة الكنغو الإنسحاب الكامل الشامل لجميع العسكريين البلجيكيين ، ولكن يبدو أن بلجيكا أرادت أن تفسر القرار بأنه يقتصر على «الامدادات» التي أشرنا إليها . ثم ، هل الإنسحاب يشمل جميع أراضي الكنغو بما في ذلك كاتانجا ؟ كانت حجة بلجيكا أن حكومة تشومبي هي التي طلبت القوات البلچيكية ، كما طلب الشيء ذاته البيض في الإقليم . وزاد من تعقيد الموقف أن تشومبي صرح بأنه سوف يمنع الجنود الإفريقيين من أفراد القوة الدولية من دخول كاتانجا .

في ظل مثل هذه الاعتبارات أخذت بلجيكا تتلكأ في تنفيذ قرار مجلس الأمن بالرغم من إلحاح حكومة الكنغو ولهذا تحدث لومومبا في الرباط (٤ أغسطس) فأنذر بلجيكا بأن تسحب قواتها قبل وصوله إلى ليوبولدڤيل يوم ٨ أغسطس ، وأضاف

أن حكومته ستظل تكافح إلى أن تصفى جميع بقايا الاستعمار ، وأن معارضة تشومبى وغيره من عملاء الاستعمار لن تحول دون تنفيذ قرار مجلس الأمن الذى يقضى بسحب قوات بلجيكا من جميع أراضى الكنغو بما فى ذلك إقليم كاتانجا . وأرسل رئيس وزراء الكنغو خطابا إلى رئيس مجلس الأمن يحتفظ فيه بالحق فى دعوة المجلس إلى الاجتماع إذا لم تنفذ بجليكا القرارات السابق صدورها فى ١٤ ، ٢١ يوليو ، وقال « إن الهدف الحالى للحكومة البلجيكية والمجموعات المتعددة التى تقف وراءها هو إثارة الاضطراب فى الكنغو لتتخذ من ذلك ذريعة لضم بلدنا . إن مشكلة الكنغو الوحيدة هى الإنسحاب السريع والتام للقوات البلجيكية من جميع أراضى الكنغو وفى الوقت نفسه أذاعت وكالة تاس تهديداً باتخاد الاجراءات ضد كل عدوان على الكنغو كما عرضت عليه المساعدة الاقتصادية . وفى الثانى من أغسطس بعثت حكومة غانة بمذكرة إلى مجلس الأمن جاء فيها انه إذا استمر عدوان القوات البلجيكية ضد جمهورية الكنغو فان حكومة غانا سوف ترى نفسها مضطرة إلى أن تطلب من الأمم المتحدة إعتبار بلجيكا معتدية وتطلب فرض التدابير ضد الدولة التى تعتبر قد ارتكبت عدونا آثما مسلحا على دولة صديقة . وأضافت المذكرة إن حكومة غانة ترى أن سياسة الحكومة البلجيكية لم يكن الغرض الرئيسى منها إنقاذ أرواح الرعايا البلجيكيين وإنما كانت تهدف الى فصل اقليم كاتانجا عن بقية الكنغو ، وقالت أيضا « إنه لما لا يطاق اطلاقا أن مصير دولة افريقية تمليه المصالح المالية لشركات التعدين الأجنبية » .

وحاولت بلجيكا من جانبها استمالة حلفائها الغربيين فتقابل وزير خارجيتها دى وينى مع المسيو كوف دى مورفيل وزير خارجية فرنسا ، وعلى أثر الاجتماع صرح (أول أغسطس) بأن مسألة كاتانجا مسألة إفريقية ، وأن وجود القوات البلجيكية بالأقليم ، كما هو فى بقية أجزاء الكنغو ، إنما يقصد به ضمان الأمن . وفى اليوم التالى أصدرت الحكومة البلجيكية بيانا لتوضيح سياستها ويتضمن النقاط الآتية .

١ — إن بلجيكا منحت الكنغو الاستقلال يوم ٣٠ يونيو فى مودة وتفاهم وهذه حقيقة ثابتة سوف تحترمها .

٢ — إن تدخل القوات كان فقط لحماية أرواح رعاياها فى الكنغو وهذا « لا يعنى تدخلا فى الشئون الداخلية للكنغو ، وهو تدخل ذو صفة مؤقتة » .

٣ — إن القوات البلجيكية توجهت إلى كاتانجا بناء على طلب السلطات لحماية الأشخاص . ولكن الحكومة البلجيكية مضطرة إلى ذكر طائفة من الحقائق ، فالإقليم يسوده النظام ، وحكومة كاتانجا أعلنت الاستقلال ولكنها اقترحت في الوقت نفسه إنشاء نظام كونفدرالي للكنغو ، وأن الفنيين الأوربيين يشعرون بالقلق الشديد وقرروا الرحيل إذا انتقلت الفوضى إلى كاتانجا . « والحكومة البلجيكية ليس لها أن تقف فى صف أحد لأنها أعلنت دائما أن الشئون الداخلية للكنغو يجب أن يحلها أهل الكنغو أنفسهم . وهى بلاشك تحترم قرارات مجلس الأمن وبخاصة القرارات الصادرة فى ١٤ ، ٢١ يوليو » .

وبيان الحكومة البلجيكية يتسم بالغموض . حقيقة تقول إنها ستحترم قرارات مجلس الأمن وما كان فى وسعها أن تبدو بمظهر المتحدى للأمم المتحدة ، خاصة والقرارات وافق عليه شركاؤها فى حلف الأطلنطى ، ولو لم تفعل ذلك لأيدت الاتهام الموجه إليها بأنها تهدف إلى العودة إلى الكنغو بعد أن حصل على استقلاله ولكنها فى الوقت نفسه لم تعلن صراحة أنها قررت الانسحاب . ثم ما كان يجوز لها أن تبعث بقواتها بناء على طلب من السلطات المحلية لا الحكومة المركزية المسئولة دوليا . ولو كان الهدف الحقيقى إقرار النظام لعمدت منذ البداية إلى أن تتولى الأمم المتحدة هذه المهمة . ومما يلفت النظر فى البيان قولها إن حكومة كاتانجا قرنت إعلان الاستقلال باقتراح إقامة نظام كونفدرالى وتنفيذه لا يختلف من حيث نتائجه العملية عن انفصال الإقليم وإستقلاله . فكأنما حكومة بلجيكا تؤيد هذا الإتجاه وتوعز به قبل الإنسحاب لأنها تدرك أن تشومبى لايستطيع بدونها الوقوف على أقدامه . والواقع أن صيغة البيان تدل على التخبط ، ولقد كتبت صحيفة Libre Belgique فى عددها الصادر يوم ٣ أغسطس تقول « إن تدخل القوات البلجيكية فى كاتانجا كان بناء على طلب من المسيو تشومبى . والآن إذ ترغمه الأمم المتحدة على قبول طرد هذه القوات فمعنى هذا أنها لا تعترف بسلطة المسيو تشومبى على كاتانجا . ومن الواضح أن لومومبا سوف يعتبر رحيل القوات البلجيكية إنتصارا شخصيا مثل إنتصار آرائه بصدد إنشاء دولة موحدة . وإذ تنسحب القوات البلجيكية فلسنا نرى كيف يمكن للامم المتحدة أن تمنع لومومبا من الوصول إلى اليزابث فيل ووضع حكومة تشومبى تحت وصايته » .

ومما يلقى الضوء على النوايا الحقيقية البيان الشديد اللهجة الذى أصدره الحزب الاشتراكى فى بلجيكا يوم ٣ أغسطس واتهم فيه الحكومة بأن سياستها تركزت حول موضوع كاتانجا وأهملت الإمكانيات والمسئوليات الدائمة التى تنطوى عليها العلاقات مع الكنغو بجملته ، كما أنها عرفت عن طريق همرشولد المعنى الدقيق لقرار مجلس الأمن ومع ذلك استقبلت وفد كاتانجا بروح تحمل معنى التشجيع . وفضلا عن هذا قبلت تنفيذ القرار ولكنها أصدرت بيانا يفهم منه شعب بلجيكا أنها فعلت ذلك مرغمة .

اتساع نطاق الدعوات الانفصالية :

كان على المستر داج همرشلد أن يبادر إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ، فبعث فى أول أغسطس إلى بروكسل بالمسيو هانز فيشوف Hans Viscoff مدير القسم الإفريقى بمجلس الأمن ، للاتفاق على حل بشأن موضوع كاتانجا بحيث لا تقاوم الحكومة البلجيكية دخول القوات الدولية إلى الإقليم . وأرسل مساعده المستر رالف بانش مع بعض معاونية ليبحث انسحاب القوات البلجيكية وقال « وهذه خطوة أولى نحو التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن فيما يتعلق باقليم كاتانجا » . وأعلن أن طلائع القوات الدولية ستدخل كاتانجا يوم السبت (٦ يوليو) ، وأضاف همرشولد قوله « ولدى التأكيد بأن الحكومة البلجيكية لن تعارض فى تنفيذ قرارات مجلس الأمن » .

ولكن سرعان ما تدهور الموقف وتلاحقت التطورات فى داخل الكنغو وخارجه . ففى الكنغو صرح تشومبى أن قوات الأمم المتحدة لن تدخل كاتانجا ، ودعا زعماء القبائل الى التعبئة العامة ،ومعنى هذا أنه مصمم على تحدى الأمم المتحدة بالقوة . وفى يوم ٧ أغسطس صرح متحدث باسم تشومبى فى مدينة بروكسل بأن هناك اتجاها فى رواندا أورندى لانشاء اتحاد فيدرالى مع كاتانجا . واجتمعت اللجنة المركزية لحزب أباكو وقررت ارسال البرقية الآتية الى مجلس الأمن «وازاء الحركة العامة من الشعب كله فان أباكو الذى يمثل مليونين فى باكونجو اتخذ قرار يتحدى فيه الحكومة العاجزة عن ضمان الأمن ، وهو يرجو مجلس الأمن اقامة نظام كونفيدرالى وهذ هو الحل الوحيد » .

وأرسل جاستون ديومى نائب رئيس حكومة الكنغو الأدنى برقية إلى مجلس الأمن قال فيها « إن شعب باكونجو يعيد تأكيد موقفه من أجل إقامة حكومة باكونجية في نطاق دولة فيدرالية ، وهو يرفض الحكومة المركزية ، ويضع أمله فى حكمة مجلس الأمن » ؛ وأيدت ذلك الموقف الشعبة الموالية لألبرت كالونجى ، كما أعرب تشومبى عن ارتياحه البالغ للقرار الذى اتخذه حزب أباكو ووصفه بأنه خطوة هامة نحو الحل . وأعلن يوسف نجالولا ، أحد زعماء حزب المعارضة فى كاساى ، أنه سوف يسافـر إلى الأمم المتحدة للدفاع عن قضية حزبه وقبيلة بالوبا (وهى أكثر قبائل الإقليم عدداً) ، وأضاف أنه لن يتردد في طلب تدخل القوات البلجيكية من أجل إقامة حكومة إقليمية للبالوبا فى كاساى . وفى ٨ أغسطس أذاعت وكالة باجا للأنباء أنه تقرر إقامة حكومة منفصلة جديدة فى بكوانجاا (من كاساى) وسوف يطلق عليها اسم « Province Minière » وهكذا تكشفت المؤامرة بعد أن صار انسحاب القوات البلجيكية أمرا مفروغا منه ، إذ من العجيب أن تتوالى إلى تلك البرقيات والتصريحات بعد أن أعلنت قيادة قوات الأمم المتحدة أن طلائعها سوف تدخل كاتنجا . إن الهدف أصبح واضحا ألا وهو تمزيق أوصال جمهورية الكنغو إلى وحدات مستقلة تماما ، أو فى حكم المستقلة عن طريق إقامة النظام الكنفيدرالى الذى يصون المصالح المالية البلجيكية وغيرها .

وإزاء هذا كله أوقف الأمين العام القرار الخاص بالدخول إلى كاتانجا فى الموعد المقرر . وطار إلى نيويورك حيث طلب عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن وكان مركز همرشلد متحرجا :

١ — فعليه طبقا لقرار مجلس الأمن العمل على انسحاب القوات البلجيكية من أراضى الكنغو بما فى ذلك كاتانجا ، وبالفعل حدد السادس من أغسطس لدخول القوات الدولية إلى الإقليم .

٢ — الحكومة المركزية تطالبه بسرعة التنفيذ وتهدد بأنها سوف تستعين بالاتحاد السوفيتى .

٣ — حكومة تشومبى تعلن أنها ستقاوم بالقوة دخول القوات الدولية .

٤ — التنفيذ إزاء هذا التهديد يقتضى استعمال القوة من جانب الأمم المتحدة ، ورأى همرشلد أن يعرض الأمر على مجلس الأمن .

٥ — عدم التنفيذ أو التباطؤ فيه يضر بسمعة الأمم المتحدة وهيبتها لا فى الـكنغو وحده فحسب بل وفى إفريقية كلها .

ولقد استنكرت الحكومة المركزية تصرف الأمين العام فأصدر المسيو جيزنجا نائب رئيس الوزراء بيانا قال فيه إنه لم تتح له الفرصة ليتناقش مع المستر همرشلد فى نتائج بعثة الدكتور رالف بانش أو دعوة مجلس الأمن ، بل إنه لم يعلم بسفر الأمين العام إلا قبل طيرانه بربع ساعة . وأضاف أن الأخير تجاهل الحكومة المركزية التى هى موضع ثقة الشعب . ومن كوناكرى بعث لومومبا ببرقية إلى كازافوبو قال فيها :

« علمت أنه بالرغم من البرقية التى أرسلتها إلى أمين عام الأمم المتحدة أمس فإنه رفض إرسال القوات إلى كاتانجا . هذا الموقف يميل إلى محاباة حركة الانفصال » ، ثم طلب منه عقد جلسة لمجلس الوزراء ليقرر الاستغناء عن خدمات الأمم المتحدة ذلك « أن قوات الأمم المتحدة لا تفعل أكثر من الاستعراض بالـكنغو بدلا من مساعدتنا على إجلاء القوات البلجيكية المعتدية . سوف نحل بأنفسنا مشكلة كاتانجا لأنها مسألة داخلية ولا تستطيع الأمم المتحدة التدخل إلا بناء على طلبنا . ولقد حصلنا على التأكيدات بالمساعدة العسكرية والمباشرة من جانب الدول الإفريقية . إنى أتفاوض بصدد الاتفاقات فى هذا المعنى وجميع الدول الإفريقية على استعداد لمساعدتنا » . وزاد هجوم لومومبا فصرح فى كوناكرى بأن الأمين العام لم يؤد دوره فى هذه المسألة ، ولذلك ستضطلع حكومة الـكنغو بمسئولياتها . وأضاف قائلا « إن الـكنغو ، وهو بلد ذو سيادة ، لن يتحول أبدا إلى مستعمرة للأمم المتحدة أو أى بلد آخر » .

الدول الإفريقية تتخذ موقفا إيجابيا :

والواقع أن الدول الإفريقية قررت أن تلعب دوراً أكثر إيجابية فأذاع عبد القادر حاتم البيان التالى (٧ أغسطس) باسم الجمهورية العربية المتحدة :

« إن موقفا خطيرا قد نشأ نتيجة لتحدى القوات البلجيكية فى أراضى جمهورية الـكنغو لقرارات مجلس الأمن التى نصت على جلاء القوات البلجيكية عن الـكنغو . وإن الجمهورية العربية المتحدة بالنسبة إلى هذا الموقف الخطير تحث مجلس الأمن

على أن يعمل على انسحاب القوات البلجيكية من جمهورية الكنغو بأ كملها ، وإن الجمهورية العربية المتحدة تستنكر هذه المحاولات الاستعمارية التى تستهدف فصل إقليم كاتانجا وإبقـاءه تحت السيطرة البلجيكية وإن الجمهورية العربية المتحدة فى انظار ما سيسفر عنه اجتماع مجلس الأمن تعلن أنها على استعداد لتزويد جمهورية الكنغو المستقلة بالعون العسكرى الذى تطلبه للمحافظة على استقلالها ووحدتها » .

وأذاعت وزارة خارجية السودان بيانا قالت فيه إنها استدعت سفراء الجمهورية العربية المتحدة وغانة واتيوبيا وتونس وأبلغتهم أن الفريق ابراهيم عبود تلقى برقية من الرئيس نكروما بشأن الموقف فى الكنغو ، وأن الأخير (أى نكروما) طلب من السودان تقديم المساعدات العسكرية للتدخل فى الكنغو فى نطاق الأمم المتحدة. وأضاف البيان أن الحل العملى هو عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الإفريقيـة المستقلة فى ليوبولدڤيل لتتبع مشكلة الكنغو دقيقة بدقيقة واتخاذ خطوات مشتركة من بينها التدخل المسلح لحماية استقلال الكنغو .

وصدر بيان مشترك (٧ أغسطس) بعد اجتماع لومومبا وسيكوتوريه جاء فيه أنه إذا تأخرت القوات الدولية فى دخول كاتانجا فإن غينيا سوف تضع كل قواتها المسلحة تحت تصرف حكومة جمهورية الكنغو . ثم صرح رئيس حكومة غينيا بأن الأمم المتحدة ليست بالمسئول الأول والوحيد عن حرية إفريقية وأنه « من الآن فصاعدا ستكون حرية إفريقية تحت مسئولية الجنود الإفريقيين » ، ثم أبرق إلى همرشلد طالبا الاستخدام العاجل لقوات بلاده فى كاتانجا .

وصرح توبمان رئيس ليبيريا بأن الصعوبات التى يواجهـا الكنغو تأتى أساساً من سببين وهما انفصـال كاتانجا ووجود القوات الدولية . هذه القوات الدولية ليس لها ماتعمله فى أى مكان من الكنغو ، « إن الكنغو بلد مستقل . وليس لبلجيكا أو أى بلد آخر مايعمله هناك إلا بناء على طلب خاص من الحكومة الكنغية » .

وعقد الرئيس نكروما مؤتمر صحفيا (٦ أغسطس) أعلن فيه أن غانة سوف تقدم المساعدة العسكرية إذا طلبت منها ، حتى ولو كان معنى ذلك أن تقاتل غانة والكنغو وحدهما ضد القوات البلجيكية التى تحافظ عليها وتبقيها بلجيكا ، وأضاف « إن حكومتى تعتقد أنه إذا ما نشأ مثل هذا النضال فإن غانة والدول الإفريقية

الأخرى لن تكون بدون المونة والمساعدة من جانب بلاد أخرى تقدر من حيث المبدأ فكرة استقلال إفريقية » . وأعلن أنه سيعرض المسألة كلها أمام البرلمان فى اجتماعه يوم الاثنين (٨ أغسطس) كى يحصل على « التفويض اللازم لإعلان التعبئة الكاملة لقوات غانة المسلحة لإتخاذ الإجراء المناسب ولمثل هذا العمل العسكرى الذى يصبح لازما بالاشتراك مع حكومة الكنغو إذا دعت الحاجة » . وتعرض لما يجرى فى كاتانجا فقال إن القوات البلجيكية مسئولة عن عدم دخول قوات الأمم المتحدة إلى الإقليم وإن غانة لا يمكن أن تقبل ما يقال له « الحركة الانفصالية » على أنها أسباب « حقيقية » ذلك « أن تصريحات تشومبى فى ظل الحماية البلجيكية لا تعدو من حيث صلاحيتها أن تكون مثل تصريحات ملك البلجيكيين حين كان تحت حماية النازى أثناء الحرب » . وقال إن أى حل للموقف لا يمكن أن يقوم إلا على أساس انسحاب جميع القوات البلجكية انسحابا عاجلا وغير مشروط ، وهو يعتقد أنه بمجرد انسحابها لن يبق تشومبى دقيقة واحدة .

وفى حديث مع صحيفة اللوند الفرنسية بعددها الصادر فى ٣ أغسطس صرح رئيس اتحاد مالى بأنه « يجب اتخاذ جميع التدابير للابقاء على الكنغو داخل حدوده » ، وفى رأيه « أن المصالح البلجيكية فى كاتانجا لعبت دوراً سيئاً وضاراً » .

قرار بالانسحاب فوراً :

اجتمع مجلس الأمن وبدأ المستر داج همرشلد فى إلقاء بيانه الذى حذر فيه من أن الحرب العالمية قد تنشب إلا اذا انسحبت القوات البلجيكية تماما من الكنغو فى أسرع وقت ، ثم قال ان جهود الأمم المتحدة لإعادة السلم الى الكنغو لم تلق تأييدا كاملا من بلجيكا وحكومة الكنغو المركزية والزعماء المحليين ودوائر أخرى . وهذا الميل لبذر بذور عدم الثقة لم يكن بغير تأييد من دوائر أخرى خارج الكنغو وليس مما يساعد الأمم المتحدة على المضى فى جهودها أن تهدد دولة أو أكثر بأن تتولى الأمور بنفسها واتخاذ طريق مستقل . وانتقد بلجيكا والمسئولين فى كاتانجا لعدم تعاونهم من أجل تجنب صراع ضخم فى إفريقية ، وطالب بأن تأمر بلجيكا المسئولين

فى كاتانجا لعدم تعاونهم من أجل تجنب صراع ضخم فى إفريقية ، وطالب بأن تأمر بلجيكا بسحب قواتها بأسرع ما يمكن حتى تتوفر الحرية لشعب الكنغو ليشق طريقه دون تدخل من الشرق أو الغرب . وقال إن تهديد تشومبى بمقاومة دخول قوات الأمم المتحدة بالقوة يقتضى اتخاذ إجراء عسكرى ليس من حقه (أى همرشولد) الالتجاء إليه بغير تفويض من المجلس . ولهذا يتعين على المجلس أن يؤكد أغراضه ومطالبه كما وردت فى قراراته السابقة ، وأن يوضح وجهات نظره بشأن الوسائل التى تستخدم والمدة التى يجب وضعها نصب أعيننا . وقال إن المجلس قد يرغب أيضاً فى أن يذكر صراحة مالم يذكره حتى الآن إلا ضمنا ، ألا وهو أن قراراته تطبق بصورة كاملة وفى جميع أنحاء كاتانجا . وأضاف « وهكذا أتوقع نتيجة تضمن انسحابا شاملا سريعاً للقوات البلجيكية ، بحيث يتم اتحاد جميع أجزاء الكنغو بدون تأخير فى وجود الأمم المتحدة ، وبحيث تطمئن جميع الاتجاهات السياسية إلى أن صوتها سوف يسمع وأن إرادتها ستتحقق بصورة ديمقراطية عند إيجاد حل نهائى للتطور الدستورى للكنغو يحتفظ فيه بالوحدة بين الإفريقيين وغير الإفريقيين .. أما بالنسبة إلى الدائرة الخبيثة فى كاتانجا والتى منعت دخول قوات الأمم المتحدة وانسحاب القوات البلجيكية فإن مزيداً من التأخير فى دخول قوات الأمم المتحدة بسبب المعارضة المسلحة لا يمكن فى رأيى أن يسمح به .

وإذا حدث عند انسحاب قوات بلجيكا أن منعت قوات الأمم المتحدة من دخول كاتانجا فإن على هؤلاء المعارضين وعلى عاتق أولئك الذين يؤيدون هذه المقاومة أو يشجعونها أن يتحملوا المسئولية كاملة عما قد يحدث فى الفراغ الذى أرغمونا عليه . ومضى يقول إنه يريد انسحاب القوات البلجيكية من قاعدة كامينا إلى جانب انسحابها من بقية إقليم كاتانجا لأن وجود هذه القوات هو الآن سبب الخطر وأن سحبها يجب أن يكون عاجلا وتاما وبلا قيد أو شرط . وذكر همرشولد المجلس بأن هناك مواداً فى الميثاق تأمر جميع الدول الأعضاء بأن تنفذ قرارات مجلس الأمن وتخول المجلس الحق فى مطالبتها باتخاذ تدابير غير القوة المسلحة لتنفيذ قراراته . ويقول الميثاق إن هذه التدابير قد تشمل وقف العلاقات الاقتصادية وفقا كاملا أو جزئيا وكذلك وقف المواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغير ذلك من طرق المواصلات ، وقطع العلاقات الدبلوماسية .

ولما استؤنفت الجلسة تحدث ممثلو الدول الأعضاء فناشد مندوب سيلان بلجيكا أن تسحب قواتها حتى لاتفشل الأمم المتحدة في مهمتها وحتى لا يتعرض العالم للأخطار من جراء ذلك ، ثم قال : لقد قيل لنا منذ البداية إن الأمن والنظام يسودان كاتانجا وإنه ليست هناك أية اضطرابات والفضل فى ذلك — كما زعموا — لوجود القوات البلجيكية . وقد يكون هذا الكلام صحيحا . وإذن فليست كاتانجا بحاجة إلى قوة عسكرية خاصة مادام النظام سائداً فيها . ولنا أن نتساءل بعد ذلك عن الحاجة إلى إبقاء قوات بلجيكية هناك .

وقال مندوب بريطانيا إن وجود القوات البلجيكية ليس لب المشكلة ، ومع ذلك فإن مشروع القرار المعروض على المجلس يقول ضمنا إن كل شيء سيحل بانسحاب هذه القوات ، ولذلك فهو يعتقد أن المشروع مختل التوازن بعض الشيء . واستطرد يقول إن كاتانجا يجب أن تظل جزءاً لا يتجزأ من الكنغو ، والنزاع الداخلى يدور حول مشكلة دستورية هى الحكم الذاتى للإقليم . ويخشى أهل كاتانجا أن تفرض عليهم قوات الأمم المتحدة تسوية دستورية ومن ثم فوجود القوات البلجيكية عامل مساعد وليس عاملا أساسياً . إن النزاع الأساسى ليس قائماً بين الإفريقيين والبلجيكيين ولكنه بين الإفريقيين والإفريقيين ، وكل ماحدث هو نزاع دستورى داخلى تطور بحيث حال مؤقتاً دون قيام الأمم المتحدة بالمهمة الموكولة إليها .

وتحدث مندوب الكنغو فقال : لقد حاول بعض المتكلمين أن يشيروا إلى أن مشكلة كاتانجا ليست خارجية وقالوا إنها تطلب الاستقلال الذاتى لأنها لا تريد الخضوع لسلطة الحكومة المركزية . إن القانون الأساسى الذى منحتنا إياه بلجيكا يجعلنا دولة فيدرالية . وثمت فرق كبير بين دولة فيدرالية ودولة كونفدرالية . عند ما نتحدث عن النظام الكونفدرالى تزول الوحدة .

وتكلم ممثل الاتحاد السوفيتى فقال إن بلاده مازالت مستعدة لتقديم عون عسكرى إلى الكنغو على أساس ثنائى ولن تتردد فى اتخاذ أى إجراء لطرد المعتدى . ثم قال : إن الاتحاد السوفيتى متمسك بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية ، وهو على استعداد لتقديم كل مساعدة ومنع أية دولة من التدخل فى الشئون الداخلية لدولة أخرى .

وأخيرا وافق المجلس فى ٩ أغسطس بأغلبية ٩ أصوات ضد لاشيء وامتناع فرنسا

وإيطاليا، على مشروع القرار المقدم من تونس وسيلان وينص على ما يأتى :

(أولا) يؤكد مجلس الأمن السلطة المخولة للأمين العام بمقتضى القرارين الصادرين فى ١٤ ، ٢٢ يوليو الماضى بشأن دخول قوات الأمم المتحدة الكنغو وإخراج القوات البلجيكية منه .

(ثانيا) يدعو مجلس الأمن بلجيكا إلى سحب قواتها من أراضى الكنغو فوراً وفقاً للطريقة التى يحددها الأمين العام .

(ثالثا) يؤكد مجلس الأمن أن قوات الأمم المتحدة لن تصبح طرفا فى النزاع الداخلى فى الكنغو ولن تتدخل فيه كما أنها لن تستخدم نفوذها فى اتجاه أو آخر فيما يتعلق بالتطور الدستورى للبلاد .

(رابعاً) يعلن مجلس الأمن أن دخول الأمم المتحدة إقليم كاتانجا ضرورى لتنفيذ القرار السابق تنفيذا كاملا .

(خامساً) يطالب مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بالمساعدة فى تنفيذ قرارات المجلس .

(سادساً) يقدم الأمين العام للمجلس تقريرا عن الموقف كلما رأى أن الأمر يقتضى ذلك .

موقف الدول من الأزمة :

إن التطورات التى مرت بها أزمة الكنغو والتى انتهت المرحلة الأولى منها بالقرار الخاص بانسحاب القوات البلجيكية فوراً ، ألقت ضوءاً واضحا على موقف الدول من النزاع الكنغى البلجيكى ومحاولة كاتانجا الانفصال .

أما الدول الإفريقية فقد أجمعت على معارضة كل ما من شأنه تمزيق وحدة الكنغو وتدخل القوات البلجيكية لتأييد محاولة تشومبى . فاستنكرت غانة بجفاء ذلك الانفصال ، ورفضت الجمهورية العربية المتحدة الاعتراف بحكومة كاتانجا وأرسل الرئيس جمال عبد الناصر برقية إلى تشومبى يحذره من المسلك الذى لا يخدم سوى مصالح الاستعمار . وصرح متحدث بلسان سفارة اثيوبيا فى لندن بأن حكومته لن تعترف بانفصال الإقليم وأنها ستعارض كل حركة تتعارض مع استقلال الكنغو ووحدته .

واتخذت الدول الإفريقية المستقلة الأعضاء فى الأمم المتحدة موقفا موحدا وحاسما ، فنى البيان الذى أصدره ممثلوها فى ١٩ يوليو أعلنت أن كاتانجا جزء لا يتجزأ من الكنغو وأنها تأسف للمحاولات الخارجية التى تهدف إلى تقويض وحدة الكنغو . ولما لم تتمكن الأمم المتحدة من تنفيذ قرارى المجلس بشأن انسحاب القوات البلجيكية ودخول إقليم كاتانجا خطت الدول الإفريقية خطوة حاسمة أخرى فأعلنت غينيا وغانا والجمهورية العربية المتحدة استعدادها لتقديم المساعدة العسكرية المباشرة إلى حكومة الكنغو المركزية ، ومن المحقق أن ذلك الإعلان كان له أثره فى اصدار قرار مجلس الأمن فى ٩ أغسطس بشأن انسحاب القوات البلجيكية فوراً .

وموقف الدول الإفريقية طبيعى فإن من أكبر الأخطار التى تواجهها الدول الحديثة الاستقلال محاولات التدخل الأجنبى فى شئونها الداخلية أو الاعتداء المسلح عليها ، والأمر الأخير يدل عليه دلالة واضحة الاعتداء الذى قامت به فرنسا وانجلترا (بالتعاون مع إسرائيل) على مصر فى خريف عام ١٩٥٦ وكان موضع استنكار العالم كله ، ووقفت الدول الإفريقية والآسيوية موقف التأييد لمصر ، لأنها تدرك أن الحرية لا تتجزأ وأن النضال الوطنى يجب أن يكون جبهة متماسكة كما أن الاستعمار يمثل جبهة ، موحدة أو متجانسة ، وأن نجاح الاعتداء المسلح على بلد إفريقى مستقل يكون سابقة يمكن أن تتكرر وبذلك تسدد ضربة قاصمة إلى حركات التحرير . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن من المخلفات السيئة للعهد الاستعمارى تجزئة القارة الإفريقية إلى وحدات تتجاهل العوامل الجنسية واللغوية ، وأهم من ذلك أنها تتعارض مع المصالح الاقتصادية والسياسية لهذه الوحدات . وإذن فالمنطق يقضى بمعارضة كل اتجاه إلى تمزيق أوصال الدول القائمة التى تنال حريتها بما يزيدها ضعفا من الناحيتين السياسية والاقتصادية . إن الدول الإفريقية تدرك تمام الإدراك خطورة الانقسامات القبلية التى أبقى عليها الاستعمار ، وتعلم عن يقين أن هذه الانقسامات تحاول المصالح الخارجية استغلالها من أجل الاحتفاظ بنفوذها وسيطرتها . فانفصال كاتانجا دبره وأيده « اتحاد التعدين » ولو قيض لهذه الحركة النجاح لكانت سابقة على أكبر جانب من الخطورة ويمكن أن تتكرر فى بلد مثل نيجيريا بعد استقلالها ، أو يحاول الفرنسيون تنفيذها فى الجزائر . إن هدف إفريقية اليوم وغدا الوحدة فى مستويات إقليمية ، ثم التعاون الوثيق فى السياسة الدولية والشئون الاقتصادية والثقافية ، وكل

هذا مما يمهد الطريق إلى وحدة أكثر تماسكا ، وأية حركات انفصالية إنما تتعارض تماماً مع المصالح الأساسية لشعوب القارة . ولقد عبر رئيس اتحاد مالى عن ذلك كله بقوله فى الحديث الذى أدلى به إلى صحيفة الموند الفرنسية (بعددها الصادر فى ٣ أغسطس ١٩٦٠) إنه إذا تأيدت سابقة كاتانجا فسوف تنتشر بحيث تؤدى إلى إثارة الاضطرابات فى جميع الدول الإفريقية وبخاصة الدول التى توجد بها مشكلات الأجناس بحدة ، وبذلك تصبح إفريقية مستقراً للاضطرابات والإثارة والثورة ، الأمر الذى يهدد السلام العالمى .

ولكن المسألة فى نظرنا أبعد غوراً من ذلك . إن التآمر على استقلال الكنغو ووحدته القومية لم يعتبر أمراً ذا صبغة فردية وموجها إلى هذا البلد ، ولكنه كان فى الحقيقة موجها إلى القومية الإفريقية كلها ، أى أن الكنغو كان المسرح الذى اختارته الامبريالية العالمية لوقف المد الثورى فى القارة ، فإذا نجحت فلا بد أنها لن تقف عند ذلك الحد ، وعلى ضوء هذه الحقيقة وقفت الدول الإفريقية المتحررة إلى جانب الكنغو . لم تكن المعركة فى نظرها بين بلجيكا وعملائها من جهة والقوى الوطنية من جهة أخرى ، ولكنها كانت معركة بين القومية الإفريقية والامبريالية العالمية .

إن الأزمة التى تعرض لها الكنغو تتلخص فى هدف واحد وهو إقامة حكومات مستقلة فى كاتانجا وأقاليم أخرى من البلاد ، تحركها وتسيطر عليها المصالح الاحتكارية وبالتالى يعود النفوذ الاستعمارى إلى البلاد ولهذا وقفت دول المعسكر الاشتراكى إلى جانب حكومة الكنغو المركزية واستنكرت التدخل البلجيكى ووصفته بأنه مؤامرة تؤيدها الدول الغربية وطالب ممثل الاتحاد السوفيتى بانسحاب القوات البلجيكية فوراً . وكذلك هاجمت دول هذا المعسكر الحركات الانفصالية وأيدت وحدة الكنغو القومية ، وأبدى الاتحاد السوفيتى استعداده لتقديم المساعدة العسكرية على أساس ثنائى . ولقد قالت إذاعة موسكو فى حديث لها : « من الواضح لكل رجل ذى إدراك سليم أن بلداً مثل بلجيكا لاوزن له بين الدول الكبرى ما كان ليجرؤ على التصرف بمثل هذه الصورة الوقحة لو لم تؤيده القوى الأكبر منه شأناً . وهذه القوى أولا وقبل كل شىء هى الأوساط الاستعمارية فى الولايات المتحدة . إن المليونير الأمريكى الواسع الثراء روكفلر يتحكم فى الشركة الاحتكارية التى تسيطر على كاتانجا

التى تعتبر من أهم مصادر اليورانيوم . إن ٧٥ ٪ من اليورانيوم الذى استخرجه عمال المناجم من أبناء الكنغو خلال السنوات الأخيرة ذهب إلى الولايات المتحدة لإثراء تجار المدافع الأمريكيين الذين يحركهم روكفلر » . وعلى ضوء هذه الاعتبارات وجه خروشوف إنذاره أو تهديده بالتدخل ، كما أصدرت حكومة الصين الشعبية بلاغا فى ٢٠ يوليو اتهمت فيه الإمبرياليين الأمريكيين بأنهم يعملون على أن يحلوا محل الاستعماريين القدامى . إن وجهة النظر الأساسية لدول المعسكر الاشتراكى ، إلى جانب اعتبارات أخرى ، أن تحرر المستعمرات وأشباهها معناه إضعاف السلسلة الإمبريالية الأمر الذى ينتهى بتحطيمها .

ننتقل الآن إلى الدول الغربية وتلك التى ترتبط بها أو تدور فى فلكها . ففيما يتعلق باستقلال كاتانجا ترددت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة فى الاعتراف به ، فصرح المستر سلوين لويد أمام مجلس العموم فى جلسة ٢٠ يوليو أنه لم يرد على الرسالة التى تلقاها من تشومبى ، وأعلن أنه يرى أن مسألة كاتانجا من الشئون الداخلية التى يحلها أهل الكنغو بأنفسهم . وفى رسالة بعث بها المستر مكميلان إلى خروشوف أنكر وجود مؤامرة غربية ضد الكنغو ثم قال « وأود أن أسألك يا مسيو خروشوف إذا كنت تصدق حقا أن مؤامرة من هذا القبيل يمكن أن تتفق مع السياسة التى اتبعتها الحكومات البريطانية أياً كان الحزب الذى يتولى الحكم ، لا منذ انتهاء الحرب العالمية الأخيرة فحسب ، بل ومنذ أجيال عدة » . وبعد أن أشار إلى المستعمرات البريطانية التى تحررت قال « وإنى أسألك ياسيدى : هل يمكن حقا أن تصدق أن حكومة وشعبا سارا على هذه السياسة بجد وشرف يشتركان فى مؤامرة تهدف إلى تدمير دولة الكنغو الجديدة المستقلة ؟ » . ونفت الولايات المتحدة الاتهامات التى وجهت إليها من جانب الاتحاد السوفيتى ، وذلك فى بيان أذاعه المستر كريستيان هيرتر فى يوم ٢٢ يوليو . ولقد وافقت الولايات المتحدة على القرارات الثلاثة التى اتخذها مجلس الأمن فى يوليو وأغسطس . إلا أنه ينبغى أن نضع فى الاعتبار الملاحظات التالية :

١ — امتناع بريطانيا وفرنسا عن التصويت على القرار الصادر فى ٢٢ يوليو ، وامتناع فرنسا وإيطاليا عن التصويت على القرار المتخذ فى ٩ أغسطس بشأن انسحاب القوات البلجيكية فوراً .

٢ — وقفت السياسة الفرنسية خلال الأزمة كلها إلى جانب بلجيكا مؤيدة تصرفاتها . ففي البيان الذي ألقته الحكومة الفرنسية عن السياسة العامة أمام البرلمان في جلسة ٢٥ يوليو قالت «لقد كانت بلجيكا على حق في التقدم لنجدة رعاياها ممن هددت حياتهم وشرفهم . واتهام بلجيكا بالعدوان كما فعل الاتحاد السوفيتي ، بالإضافة إلى اتهام أعضاء حلف الأطلنطي الآخرين بالعدوان، ليس تشويها للحقائق فحسب ولكنه ينم عن رغبة في تسميم موقف وعمل ضد عودة السلام » .

٣ — وفي جلسة مجلس الأمن بتاريخ ٨ أغسطس تحدث مندوب بريطانيا فحاول تحويل المسألة من نزاع بسبب تدخل القوات البلجيكية بناء على دعوة من سلطة إقليمية اتخذت قراراً بالاستقلال يفتقر إلى القانونية وفقاً للدستور الذي أقرته بلجيكا نفسها ، إلى خلاف بين الإفريقيين أنفسهم حول مشكلة دستورية . ثم قال « ونخشى أهل كاتانجا أن تفرض عليهم قوات الأمم المتحدة تسوية دستورية » . ومعنى هذه العبارة أن بريطانيا وإن لم تعترف باستقلال كاتانجا فإنها تشجع وتحبذ الاتجاه نحو إقامة نظام كنفدرالى يكون فيه للاقليم استقلال ذاتى واسع الحدود .

وفي بلجيكا طالب حزب الأحرار الحكومة بأن تعترف فوراً بحكومة كاتانجا ، ولكن الحزب الكاثوليكي الذي يتزعمه رئيس الوزراء آ ثر التريث حرصاً على أرواح البيض . ولكن الحقيقة أن الموقف لم يكن واضحا ومشجعا وبالرغم من ذلك فإنها عملت على دعم حكومة تشومبى ، وأيدتها بالقوات ، واستقبلت وفدها إلى بروكسل بروح ملؤها التشجيع ، وظلت منذ قرار ١٤ يوليو تنتحل الأعذار لعدم الإنسحاب .

أما عن الدول الصغيرة الموالية للغرب فنلاحظ أن الأسقف فولبير يولو عقد مؤتمرا صحفيا في مساء يوم ١٥ يوليو صرح فيه بأنه لو فقدت الكنغو لصالح الشيوعية الدولية فسوف يكون ذلك الناقوس الذي يدق إيذانا بنعى الجمهورية الناشئة . وأضافه أنه على اتصال شخصى بزعماء الحكومة في ليوبولد فيل ، وأنه على استعداد لإنهاء الصراع إذا ما طلب منه ذلك . ودعا الولايات المتحدة إلى مضاعفة جهودها من أجل الدول الإفريقية الناشئة إذا أراد الغرب أن يكسب إفريقية من الأيديولوجية الماركسية ، ثم أعرب عن استيائه من مطالبة غانة وغينيا بارسال قـــوات من لدنهما وإغفاله

جمهوريته فى مسألة كهذه « ذات أهمية مباشرة بالنسبة إليها » . وهكذا نجد النغمة المرذولة التى تصم الحركات الوطنية بالشيوعية . ومن الطبيعى ألا تلجأ حكومة الكنغو إلى الأسقف الذى يطمع فى جانب من بلادها .

ووقفت حكومة اتحاد إفريقية الوسطى موقف عطف من الحركة الانفصالية فقال سير روى ولنسكى فى تقرير للبرلمان (٢٠ يوليو) « لما تقدم المسيو تشومبى طالباً قوات من الاتحاد . . لم يكن من السهل أن نخدع رجلا صمم بوضوح على تولى المهام التى وكلت إليه بطريقة دستورية . وواضح بالمثل أن طلبا كهذا فى مثل هذه الظروف لا يمكن قبوله » . والمفهوم من الصيغة أن حكومة الاتحاد ترى أن قرار حكومة تشومبى قانونى ومشروع ، وأنه كان بودها أن تساعد الرجل عسكريا لولا أن الأمر قد انتقل إلى ساحة الأمم المتحدة ، فضلا عن أن مثل هذا التدخل يسبب مشكلات لبريطانيا ودول الكومنولث ولذلك قال اللورد هوم Home وزير الدولة لعلاقات الكومنولث أمام مجلس اللوردات إنه « لما كان دخول قوات اتحادية فى بلد أجنبى ينطوى فى آخر الأمر على مسئولية الحكومة البريطانية الدولية ، فمن الواضح أن هذه المسألة تتضمن التشاور والاتفاق بين حكومة الاتحاد والحكومة البريطانية » . إن الأمل الذى يراود سير روى يتخلص فى انضمام كاتانجا مما سبق أن عرضنا له ، ولقد أوضحه بصراحة فى تصريح أدلى به إلى مراسل صحيفة الديلى اكسبريس Daily Express أذيع أثر صدور القرار الأخير لمجلس الأمن ، حيث قال « لقد دارت خلال الأسابيع الأخيرة مفاوضات هامة جدا بين أولى الأمر الإفريقيين فى كاتانجا وشخصيات إفريقية فى اتحاد روديسيا — نياسالاند حول الموضوع المتعلق بامكانية انفصال كاتانجا عن الكنغو وانضمامها إلى الاتحاد » . وأضاف رئيس وزراء الاتحاد أن من رأيه أن يتولى أهل كاتانجا تقرير مستقبلهم بأنفسهم وألا يؤدى تدخل قوات الأمم المتحدة إلى أن يفرض عليهم ما دام الهدوء يسود البزابث فيل . وزاد على ذلك قوله إن القوة الدولية غير كافية من الناحية العددية ، وإنها يجب ألا تقل عن خمسين ألفا من العسكريين والفنيين . ويستخلص من هذه التصريحات :

١ — أن روى يطالب بأن يكون لكاتانجا الحق فى الانفصال ، بل ويدعو إلى ذلك .

٢ — واقتراحه بشأن زيادة عدد أفراد قوات الأمم المتحدة يرمى إلى استخدامها لمنع محاولات الحكومة المركزية إبقاء الوحدة القومية .

٣ — وأنه اشترك فى المؤامرة بغية ابتلاع كاتانجا .

ولكن سير روى فى الوقت نفسه لم يذكر لنا أسماء الشخصيات الإفريقية من سكان الاتحاد والتى اشتركت فى المفاوضات التى أشار إليها . إنها لا يمكن أن تكون من العناصر الوطنية لأن هذه الأخيرة يعنيها أولا وقبل كل شىء تحرير روديسيا بقسميها ونياسالاند من حكم المستوطنين البيض ، ولا تفكر إطلاقا فى أن يخرج جزء من الكنغو من سيطرة البلچيكيين ليقع تحت سيطرة سير روى ، والأقلية البيضاء . ولقد صرح الدكتور باندا زعيم نياسالاند بأن بلاده سوف تحذو حذو الكنغو ، أى من حيث كفاح البلد الأخير من أجل التحرر .

ومهما يكن من أمر فقد كان من الصعب ، إن لم يكن من المستحيل ، على حلفاء بلجيكا وأصدقائها أنفسهم المبادرة إلى تأييد انفصال كاتانجا واستقلالها :

١ — لأنهم لو فعلوا ذلك لأصبحوا موضع الإتهام بأن لهم أهدافا استعمارية وهو ما ظلت تردده دول المعسكر الاشتراكى على لسان قادتها وعن طريق صحافتها وإذاعاتها فى إصرار .

٢ — وزاد من الحدة والحرج وقوف الدول الأخيرة موقف المعارضة من كل تدخل فى شئون الكنغو ومن كل ما يهدد وحدته وسلامة أراضيه ، كما أنذرت بلسان رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى بأنها سوف تقدم المساعدة العسكرية اللازمة . ولو نفذ مثل ذلك الوعيد لربما أدى إلى صدام مسلح قد يكون الشرارة التى تنبعث منها الحرب العالمية الثالثة .

٣ — وقوف الدول الإفريقية كلها إلى جانب الكنغو وتهديد بعضها بتقديم المساعدة العسكرية ، وهذا قمين بأن يشعل الثورات فى مختلف أنحاء القارة ضد الدول الغربية ذات المصالح الكبيرة ولقد سبب قرار حكومة غانة الذى أشرنا إليه من قبل انزعاج الحكومة البريطانية ولو تحقق شىء من هذا القبيل لكان بداية تفكك الكومنولث .

أضف إلى هذا أن الموقف فى كاتانجا نفسها لم يكن فى صالح دعاة استقلالها .

(أولا) هناك الحزب المعارض Balubakat بزعامة سندوى ويؤيد لومومبا فى سياسته الرامية إلى إقامة حكومة مركزية قوية . ولقد ظل سندوى منذ ابتداء الأزمة مقيما فى ليوبولدڤيل ورفض العروض التى تقدم بها تشومبى بشأن زيادة عدد ممثلى هذا الحزب فى الوزارة الإقليمية . بل إن بعضا من قادته أعلنوا أنهم سوف يطلبون من الاتحاد السوڤيتى المساعدة لإخراج القوات البلجيكية (قبل قرار أغسطس) وأنهم يقاومون حركة الانفصال . ولقد أحرز هذا الحزب فى انتخابات الجمعية التشريعية الإقليمية ٢٢ مقعدا (من ٦٠) مقابل ٢٥ مقعدا لحزب كوناكات الذى يتزعمه تشومبى . والمقاعد الباقية منها ١٤ يشغلها الزعماء القبليون الموالون لتشومبى وأنصارهم ، وقد وعد بالإبقاء على سلطاتهم وامتيازاتهم .

(ثانيا) طبقا للدستور يجب أن تكون قرارات الجمعية بالأغلبية المطلقة وبشرط ألا يقل عدد الأعضاء عند التصويت عن النصف . ولكن القرار الذى اتخذ بشأن إعلان الاستقلال لم يتوافر له النصاب القانونى للانعقاد القانونى . وكذلك لا يجوز — طبقا للدستور المؤقت — تغيير الأوضاع القائمة من حيث وجود دولة فيدرالية قبل انعقاد الجمعية الدستورية .

(ثالثا) إن إصرار تشومبى على الانفصال ودعوته القوات البلجيكية يفسر فى نظر جميع العناصر الوطنية على أنه محاولة لإعادة الاستعمار البلجيكى ، ولهذا فالاتهام الموجه إلى تشومبى أنه صنيعة البلجيكيين ، وحتى مجلة Time الأمريكية جعلت منه ألعوبة فى أيديهم . وقالت إنه ما كان ليستطيع تحدى الأمم المتحدة إلا بتأييد من بلجيكا[1] ولقد حاول أنصار الرجل إبعاد هذه التهمة عنه فصرح وزير داخلية كاتانجا بأنه « ليس من نوايانا أبدا إقامة دولة انفصالية وخاضعة للرأسمالية البلجيكية الدولية » .

(رابعا) إن دعوة تشومبى إلى إقامة نظام فيدرالى يضم إلى جانب كاتانجا ، إقليمى كيڤو وكاساى لم تلق صدى فيهما ، كما لم تنجح دعوته إلى رواندا أورندى بالانضمام .

(خامسا) بالرغم من أن كاتانجا المصدر الأساسى للثروة فى الكنغو إلا أنها صغيرة المساحة وسكانها الإفريقيون لا يتجاوزون ٠٠٠ر٠٧٥ر١ قسمة ، وبدون أية مساعدة

---

(١) Le Monde, 11 Août 1960

خارجية (وهو أمر ليس باليسير) فإن مآلها أن تتحطم إذا ما استقر الأمر للحكومة المركزية .

(سادسا) بعث تشومبى برقيات إلى جميع أعضاء الأمم المتحدة طالبا الاعتراف باستقلال الإقليم ولـكنهم جميعا أبوا الاعتراف بذلك الوضع . وقرارات مجلس الأمن تنطوى على معنى عدم الموافقة على الانفصال .

(سابعا) وأخيرا ـ وليس آخراً ـ فإن مما يفت فى عضد الانفصاليين القرار الأخير الذى اتخذه مجلس الأمن بشأن جلاء القوات البلجيكية عن الـكنغو بما فى ذلك كاتانجا ، لأن هذا الانسحاب يحرمهم من القوة التى تسندهم . واضطر تشومبى إلى الإذعان بشأن دخول قوات الأمم المتحدة بعد أن سبق له الإعلان بأنه سوف يمنع ذلك بالقوة لو اقتضى الأمر .

على ضوء الاعتبارات السابقة يتساءل بعض المراقبين : هل كان تشومبى جادا حقيقة فى اعلان الانفصال والاستقلال ، أم أن الأمر كله خدعة تهدف إلى غرض آخر ؟ ذكرنا من قبل تلك الحركات التى قامت فجأة ، مثل البرقيات التى بعث بها إلى مجلس الأمن ، اللجنة المركزية لحزب أباكو ، ونائب رئيس حكومة الـكنغو الأدنى والتصريح الذى أدلى به نجالولا . هـــذه الحركات جميعا استهدفت اقامة حكومات إقليمية ذات استقلال داخلى فى ظل نظام كونفيدرالى حتى أن تشومبى نفسه أعرب عن ارتياحه البالغ للقرار الذى اتخذه حزب أباكو ووصفه بأنه يمثل الحل الصحيح وعلى أثر صدور قرار مجلس الأمن فى ٨ أغسطس صرح المسيو مونتجو Munungo وزير داخلية كاتانجا (صحيفة Monde بعددها الصادر فى ١١ أغسطس نقلا عن وكالة A.FP. للانباء) بأن كاتانجا لا تسعى إلى الانفصال وإنما تريد إقامة «وحدة كونفيدرالية مع الأقاليم الأخرى بالـكنغو البلجيكى سابقا » .

ومن هذه التصريحات يرى البعض أن الهدف الحقيقى هو الأخذ بالنظام الـكنفيدرالى Confederation مما يتعارض تماما مع فـكرة الدولة الاتحادية Fédéral والتى تلعب فيها الحـكومة الاتحـــادية (المركزية) الدور الرئيسى كما فى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا . ووفقا لروح الدستور الذى منح

بمقتضاه الاستقلال للكنغو . ولو تحققت فكرة تشومبى ومن يشايعونها فى مناطق أخرى من البلاد ، لأصبحت كل مقاطعة دولة لها استقلالها الذاتى ، وبذلك تسيطر كاتانجا على مصائرها الاقتصادية بصفة خاصة . ونظراً للصلات الوثيقة بين حزب كوناكات والبيض الذين عاونوه ماليا وأدبيا وساعدوه بشق السبل خلال معركة الانتخابات ، يظل المصالح المالية البلجيكية نفوذها السابق فى كاتانجا .

وكان لقرار مجلس الأمن صدى ورد فعل فى أكثر من ناحية . ففى ٩ أغسطس قال لومومبا « لقد تلقيت فى هذه اللحظة رسالة تليفونية من نيويورك بأن مجلس الأمن اتخذ قراراً هاماً استجابة لطلبى وطلب حكومة الكنغو . لقد قرر مجلس الأمن ، نتيجة لهذا الطلب ، أن تدخل قوات الأمم المتحدة كاتانجا فوراً لإخراج القوات البلجيكية . هذا نصر عظيم لشعب الكنغو اليوم ، وإنه لنصر ساحق لحكومتكم أن يتقرر دخول قوات الأمم المتحدة إلى كاتانجا بالرغم من معارضة البلجيكيين وخائن مثل تشومبى ، وسوف ندخلها « قريباً » . والواقع أن القرار يعتبر نصراً للرجل والحكومة المركزية ضد بلجيكا ، ورفع مركزه وسمعته فى نظر أهل البلاد وقوى يده ، فأمر فى اليوم التالى بإخراج سفير بلجيكا من البلاد وإغلاق القنصليات البلجيكية . وأصدرت الحكومة أمراً بمنع الاجتماعات العامة ، بل وأرسل قوات الشرطة لفض اجتماع عقده حزب أباكو الذى يرأسه كازافوبو نفسه .

وفى بلجيكا أدلى رئيس الوزراء بتصريحات (٩ أغسطس) قال فيها إن انسحاب قوات بلجيكا مرتبط بمشكلة إقرار الأمن ، ثم قال إن مشكلة رواندا أروندى مرتبطة بموضوع القواعد العسكرية وبخاصة قاعدة كامينا التى تتوقف عليها المحافظة على وسائل النقل وغيرها من العناصر الفنية ، ولهذا فإذا ما أريد أن تخرج القوات البلجيكية فسوف تنشأ مشكلة النهوض السياسى والمالى لرواندا — أوروندى التى خصصت لها بلجيكا فى السنوات الأخيرة مليارات الفرنكات البلجيكية ، كما تضمنت ميزانية العام الحالى ٧٠٠ مليون فرنك لهذا الغرض . وأضاف رئيس الوزراء أن هذه القواعد أنشئت نتيجة أزمة كوريا كجزء من خطة الدفاع عن العالم الغربى ، وأن إنشاءها وتحسينها مما كلف بلجيكا حوالى ٣½ مليار فرنك بلجيكى .

ولقد كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فى الموافقة على قرار الانسحاب سببا فى شعور بلجيكا بالمرارة فقررت خفض مساهمتها فى حلف الأطلنطى ،

الأمر الذى أثار القلق فى صفوف هذه المنظمة حتى أن الدوائر البريطانية راحت تتحدث عن ضرورة تعويض الخسارة التى لحقت بلجيكا (١) .

أما فى كاتانجا نفسها فقد أحدث القرار خيبة الأمل وانزعاجاً فى صفوف الانفصاليين ومؤيديهم من المستوطنين البيض . ولاشك أن خروج القوات البلجيكية عامل قد يساعد على إضعاف قوة العناصر الانفصالية . إلا أن تشومبى أعلن فى ٩ أغسطس شروطا لقبول القوات الدولية وهى :

١ ـ إبعاد المؤثرات والاتجاهات الشيوعية عن القوات الدولية ، وقصد بذلك قوات غانة وغينيا بالذات .

٢ ـ عدم تدخل القوات الدولية فى شئون كاتانجا الداخلية .

٣ ـ أن تتولى حكومة كاتانجا بالتعاون مع قوات الأمم المتحدة حماية الطرق المؤدية إلى الإقليم ، وأن تضع هذه الحكومة الشروط الخاصة بدخول الأشخاص والبضائع .

٤ ـ لاتضع قوات الأمم المتحدة طائراتها تحت تصرف مبعوثى لومومبا .

٥ ـ عدم التدخل فى الإدارة والقضاء .

٦ ـ عدم المعارضة فى إعادة تنظيم قوات كاتانجا التى تحتفظ بأسلحتها ، كما تحافظ حكومة كاتانجا على الأسلحة التى يخلفها البلجيكيون وقاعدة كامينا بعد جلائهم .

---

(١) ولقد كتبت صحيفة الأوبزرفر بعددها الصادر فى ١٤ أغسطس تقول إن بلجيكا، وشاركتها ذلك صحف فرنسية انتقدت بريطانيا والولايات المتحدة واتهمتهما بعدم الإخلاص لشريك فى الحلف ، ومثل هذا الاتهام سوف يوجه حين يقع الانفجار فى ممتلكات البرتغال الإفريقية . كما حدث خلال مؤتمر الكومنولث بشأن اتحاد جنوب افريقية . . وتساءلت الصحيفة : هل علينا فى الحقيقة التزام تأييد الزملاء فى حلف الاطلنطى والكومنولث فى مشاكلهم الافريقية؟ وأجابت الصحيفة على السؤال بقولها إن اتفاقية شمال الاطلنطى استبعدت بصراحة Explicitly ممتلكات أعضائه الاستعماريين من الضمان . ثم قالت . « هل يجب التأييد العام للسياسة ؟ الجواب : لا . . إذ لم يسبق التشاور والاتفاق حول السياسة التى تتبع . فالسياسة التى اتبعتها بلجيكا فى الكنغو والتى أدت إلى النكبة الحالية سياستها والقواعد قواعدها » ومضت الصحيفة البريطانية تقول : هل كان فى وسع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الامتناع عن التصويت ، واجابت على ذلك بالنفى لأن سياسة بلجيكا كانت خاطئة . وختمت مقالها الافتتاحى بالعبارة الآتية « إن إضعاف الأمم المتحدة إضعاف لأنفسنا ، وفى نجاحها نلقى أمننا » .

٧ – تكون لحكومة كاتانجا الحرية فى طلب الفنيين والخبراء الأجانب .

٨ – الإبقاء على الوضع السياسى القائم على أساس دستور كاتانجا الجديد ، كما يكون لحكومة الإقليم حرية إجراء المباحثات مع كل حكومة فى الكنغو أو أى جزء منه .

٩ – تمنع قوات الأمم المتحدة تكوين التشكيلات العسكرية فى جميع أنحاء الكنغو .

١٠ – وتتدخل فى حالة الضرورة بين الذين يثيرون القلاقل فى الكنغو .

وأعلن تشومبى أنه إذا لم تقبل هذه الشروط فإن حكومة كاتانجا تظل على استعداد للالتجاء إلى القوة . ولكن همرشلد أبلغه أن المهمة الموكولة إليه لا تتضمن أية مفاوضة من أجل عقد أى اتفاق ، وإن كان يرى إجراء اتصال شخصى بينهما على الأمور التى تساعد على تنفيذ القرار . وفى يوم الجمعة ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٠ دخل ٣٠٠ جندى سويدى إقليم كاتانجا وبذلك دخل قرار مجلس الأمن فى طور التنفيذ .

بين لومومبا وهمرشولد :

لم تمض أيام على القرار الأخير الذى اتخذه مجلس الأمن حتى وضح الخلاف بين حكومة الكنغو المركزية وأمين عام الأمم المتحدة ، ثم أخذ يزداد حدة . ففى ١٤ أغسطس بعث رئيس الوزراء برسالة إلى داج همرشولد إتهمه فيها بعدم استشارة الحكومة المركزية وباستخدام قوات الأمم المتحدة « للتأثير فى نتيجة الصراع الناشب بين حكومة كاتانجا الثائرة والحكومة الشرعية لجمهورية الكنغو » ، ثم لامه على إرسال قوات سويدية وإرلندية إلى كاتانجا واستبعاد القوات الإفريقية . وختم الرئيس الكنغى رسالته بالمطالب الآتية وهى :–

١ – أن يعهد بحراسة جميع مطارات الكنغو إلى قوات الجيش والبوليس الكنغية التى تحل محل القوات الدولية .

٢ – إرسال قوات إفريقية إلى كاتانجا فوراً وسحب غيرها من هناك .

٣ – وضع طائرات تحت تصرف الحكومة المركزية لنقل قواتها .

٤ — العمل فوراً على جمع الأسلحة والذخائر التى وزعها البلجيكيون فى كاتانجا على أنصار الحكومة الثائرة ، ووضعها فى الحال تحت تصرف الحكومة المركزية .

ورد همرشلد فنفى الاتهامات باعتبارها لا تستند إلى أساس من الصحة وليس ثمت ما يبررها . ثم قال إنه سيعرض الأمـــر على مجلس الإمن الذى يمكنه توضيح اتجاهاته . وهنا أعلنت الحكومة أنه لم يعد لها ثقة فى الإمين العام « ونتيجة لهذا فإننا نطلب اليوم من مجلس الأمن إرسال فريق من المراقبين المحايدين » .

هذا الخلاف يرتد إلى المفهوم من قرارات مجلس الإمن ، فحكومة الكنغو ترى أن مهمة الأمم المتحدة المساعدة فى الإبقاء على الوحدة الإقليمية ، وأن على ممثلى الأخيرة أن يستشيروا الحكومة المركزية بشأن الخطوات التى يتخذونها ، أما التصرف من تلقاء أنفسهم وبدون التشاور فمعناه أنهم يعتبرون أنفسهم أصحاب السلطة الشرعية فى البلاد . وفى رأى هذه الحكومة أن احتلال القوات الدولية للمطارات مما يعرقل جهودها لإخضاع الأقاليم الثائرة ، كما أن الاقتصار على القوات غير الإفريقية فى كاتانجا ينطوى على نوع من التشجيع للانفصاليين وبذلك تكون الأمم المتحدة قد وقفت موقفا غير حيادى أو بالأحرى مؤيداً لخصوم الحكومة المركزية . أما وجهة نظر الأمم المتحدة كما يفسرها المستر همرشلد فتتلخص فى أن مهمتها تنحصر فى المحافظة على القانون والنظام دون تدخل فى النزاع الداخلى الذى يدور — حسب رأيها — حول الوضع الدستورى .

وأوضح لومومبا موقفه حيث أعلن فى ١٩ أغسطس « أن الأمم المتحدة تسعى إلى الحلول محل الحكومة الشرعية وممارسة السلطة فى الكنغو ، ولذلك فنحن نعيد إلى الذاكرة من جديد أن قوات الأمم المتحدة جاءت إلى الكنغو بناء على طلب حكومتنا ، وأن مهمتها الوحيدة العمل على جلاء القوات البلجيكية . ولو لم تكن هناك غير قوات إفريقية لتجنبنا الحرب الباردة لأن بعض الدول تريد استخدام قواتها هنا من أجل مصالح خاصة » . وفى مؤتمر صحفى أدلى بالتصريح التالى « إننا نستنكر تصرف المستر همرشولد ونلح فى الجلاء العاجل عن الكنغو لجميع القوات البيضاء لأنها مسئولة عن الحوادث الأخيرة ونطلب هيئة من المراقبين المحايدين » .

وأيده فى موقفه سيكوتوريه فأدلى بحديث إلى مراسل وكالة United Press بتاريخ ١٧ أغسطس قال فيه إن الأمم المتحدة أثبتت أنها لن تخرج فى أعقاب الجنود

البلجيكيين الذين هم أسباب الاضطرابات فى الكنغو ولكنها أكدت أنها ستعمل على تنظيم جميع صروح الشعب الكنغى ومعنى هـذا أن تصبح من الوجهة العملية الحكومة الحقيقية لشعب الكنغو . ثم أضاف (إن حكومة غينيا ترغب فى استنكار هذا التشويه . إننا لا نقر إعادة استعمار الكنغو تحت ستار الأمم المتحدة » .

وكتبت جريده الجمهورية (بالقاهرة) فى عددها الصادر يوم الثلاثاء ١٦ أغسطس تقول إنه فى حالة إخفاق الأمم المتحدة فى المحافظة على وحدة واستقلال الكنغو فإن عددا من الدول الإفريقية قرر العمل المشترك لتأكيد الشخصية الإفريقية فى المجال الدولى .

وفى العشرين من أغسطس أصدرت حكومة الاتحاد السوفيتى بيانا ذكرت فيه أن الخطر على السلام لم ينتف بعد ، وأن العدوان اتخـذ صورة أخرى فالقوات البلجيكية تركزت فى كاتانجا وارتكبت أعمالا عدوانية ضد الوطنيين الذين يؤيدون وحدة وطنهم وسلامة أراضيه ، وأنه يجرى التفكير فى إنشاء فرقة دولية يتطوع فيها جنود من حلف الأطلنطى ، وأنه طبقاً لما ورد فى الصحافة صرح تشومبى عميل الاحتكارات بأنه يرحب بالمتطوعين من بلجيكا وفرنسا وغيرهما من الدول الاستعمارية كما أعلن « ممثل بلجيكى » أن حكومته لن تبد اعتراضا على تطوع رعاياها فى قوات الأمن بكاتانجا . وتساءل البيان عما يحدث لو تدفقت قوات من المتطوعين الإفريقيين لتأييد شعب الكنغو .

وهاجم البيان الاتصالات التى أجراها ممثل الأمم المتحـدة مع الخائن تشومبى وتجاهله الحكومة المركزية ، ثم قال « لقد بذلت محاولات لإظهار التصرفات الانفصالية من جانب الدمية الأجنبية تشومبى ضد حكومة الكنغو المركزية على أنها مسألة داخلية لا يجب أن تتدخل فيها الأمم المتحدة . والمعروف أن ثورة تشومبى نظمها دعاة التدخل وأن نظامه يستند إلى الحراب الأجنبية . ولهذا السبب فإن العلاقات بين حكومة الكنغو المركزية والنظام القائم حاليا فى كاتانجا والذى خلقه تدخل أجنبى مسلح لا يمكن بحثه على أنه مسألة داخلية . ومن جهة أخرى فإن قرارات مجلس الأمن هدفها ضمان سلامة أراضى جمهورية الكنغو وتقديم المساعدة إلى الحكومة المركزية وليس إلى سواها . . ويلاحظ كذلك تدفق الخبراء الأمريكيين على الكنغو ولكن هؤلاء خبراء عسكريون يسعون إلى تحويل التدخل البلجيكى الفاشل إلى تدخل أمريكى تحت علم الأمم المتحدة » .

وأعلن البيان أن حكومة الاتحاد السوفيتي تؤيد طلب حكومة الكنغو إرسال ممثلين لدول محايدة كمراقبين فوراً ، وتصر على ضرورة فحص العقبات التي تحول دون إرسال قوات الحكومة المركزية إلى كاتانجا وكذلك قوات الدول الإفريقية التي استجابت إلى نداء مجلس الأمن .

وختم البيان بالفقرة التالية « أما إذا لم يغادر المعتدون جمهورية الكنغو وينبذوا خططهم لتمزيق وحدتها فإن البلاد المحبة للسلام سوف تجد من واجبها النظر في تدابير أخرى لوضع حد للعدوان ، مما يتفق مع قرارات مجلس الأمن (١) .

مجلس الأمن يجتمع من جديد (٢١ — ٢٢ أغسطس ١٩٦٠)

بدأت الجلسة الأولى وطلب مندوب غينيا الإشتراك في المناقشات دون أن يكون له حق التصويت ، فلم يعترض أحد وسمح له بالانضمام . وأعطيت الكلمة للمستر همرشولد الذي ألقى بيانا قال فيه بعد أن أوضح الاتصالات مع تشومبي من أجل الخروج من الدائرة الخبيثة المتولدة من انسحاب القوات البلجيكية ودخول قوات الأمم المتحدة ، إنه لم يتجاوز لحظة قرارات مجلس الأمن أو رغبات الحكومة المركزية في هذا الشأن . وأضاف أنه حصل على التأكيد من الحكومة البلجيكية بأن قواتها سوف تنسحب خلال ثمانية أيام على الأكثر ، وبذلك يمكن اعتبار هذه المسألة منتهية . وإذا كان انسحاب الموظفين غير العسكريين من كامينا وكيتونا قد يتأخر بعض الوقت فإن ذلك لا يرجع الى مقاومة من جانب بلجيكا وإنما الى المسئولية التي ستكون من الآن فصاعدا على عاتق الأمم المتحدة . واستطرد همرشولد قائلا إنه فيما يختص بالاقتراح الروسي بشأن إنشاء لجنة استشارية فإنه سوف يتشاور باستمرار مع ممثلي الدول المشتركة برجالها في القوة الدولية . وأضاف أن مجلس الأمن لم يقل أبداً أن مساعدة الأمم المتحدة ينبغي أن تعمل على إخماد ثورة كاتانجا ، وأنه بمجرد انسحاب القوات البلجيكية فإن النزاع بين الحكومة المركزية والسلطات الإقليمية مسألة داخلية .

وتحدث المسيو جيزنجا مندوب حكومة الكنغو لحـــدد موقف حكومته في نقاط ست وهي :

(١) صحيفة اللوموند الفرنسية بعددها الصادر في ٢٣ أغسطس ١٩٦٠ . وقد نشرت البيان كاملا .

١ — إن عمل الأمم المتحدة يجب أن يتم فى جو من التعاون المتصف بالثقة المتبادلة مع الحكومة المركزية .

٢ — إبلاغ الحكومة المركزية بانتظام عن أعمال قوات الأمم المتحدة حتى يتسنى تماثل وجهات النظر .

٣ — أن تتولى قوات الكنغو وحدها حراسة المطارات والموانى البحرية .

٤ — يجب أن تبدأ قوات الأمم المتحدة فى نزع سلاح جميع البلجيكيين الذين فى خدمة السلطات الإقليمية الثائرة .

٥ — يجب أن تحصل الأمم المتحدة على الجلاء العاجل غير المشروط عن قاعدتى كامينا وكيتونا .

٦ — يجب أن تتعاون مع الأمين العام لجنة يعينها مجلس الأمن .

وفى الجلسة الثانية تحدث المسيو كوباسورى Coba Sory مندوب غينيا فقال إنه إذا أريد إقرار النظام والأمن فى الكنغو بواسطة الأمم المتحدة فلابد من وضع حد للارهاب والذابح مما يسود كاتانجا بفضل «الدمية» تشومبى والقوات البلجيكية ثم تلا رسالة من الرئيس سيكوتوريه تضمنت اقتراحا من البنود الستة الآتية :

١ — إيفاد فريق من المراقبين إلى الكنغو للتأكد من تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، بالتشاور مع الحكومة المركزية .

٢ — أن تستجيب الأمم المتحدة لكل طلبات الحكومة المركزية وتتفاهم معها على التدابير اللازم اتخاذها .

٣ — وضع جميع مطارات الكنغو تحت إشراف جيش الكنغو .

٤ — أن ترسل الأمم المتحدة ضمن قواتها إلى كاتانجا وحدات من جيش غينيا بالرغم من اعتراض تشومبى .

٥ — أن تزود الأمم المتحدة الحكومة المركزية بوسائط النقل اللازمة التى تمكنها من نقل قواتها من جهة إلى أخرى .

٦ — أن تتخذ الأمم المتحدة التدابير اللازمة لقمع ثورة كاتانجا الإنفصالية .

وتكلم مندوب الاتحاد السوفيتى فأعلن أن حكومته تطلب انسحاب القوات

الـكندية على الفور ، وقال إن القيادة العليا فى الـكنغو مكونة فى الغالب من ضباط ينتمون الى دول حلف الأطلنطى مثل الدنمرك والنرويج وإيطاليا . ثم لام المستر همرشولد لأنه يريد إرسال فرقة أجنبية الى كاتانجا تتـكون من قوات أوربية ومن بينها جنود بلجيكيون . وأضاف أن قرار المجلس بشأن وقف العدوان على الـكنغو وتقديم كل مساعدة تطلبها حكومة الكنغو لم تنفذه القيادة العليا . وأكد أن مسألة كاتانجا و « الخائن » تشومبى ليست مسألة داخلية ، وأن تصرف ممثلى الأمم المتحدة فى كاتانجا ينطوى على تدخل فى الشئون الداخلية لصالح كاتانجا و « المعتدين الاستعماريين البلجيكيين » وأخيراً أعلن أن الخبراء الأمريكيين يتدفقون على الـكنغو كى يحلوا محل البلجيكيين تحت ستار الأمم المتحدة .

أما مندوبو الدول الغربية فأيدوا المستر همرشولد وأثنوا على الطريقة التى يتصرف بها . وأخيراً انفض مجلس الأمن دون اتخاذ قرار .

ومن تصريحات حكومة الـكنغو المركزية والمناقشات التى دارت فى مجلس الأمن يمكن تلخيص المـآخذ التى وجهت إلى ممثلى الأمم المتحدة فى الـكنغو فيما يأتى :

(أولا) عدم التشاور بانتظام مع الحـكومة المركزية ، ذلك التشاور الذى لابد منه حتى يتسنى تنفيذ قرارات مجلس الأمن على النحو السليم .

(ثانيا) إذا كانت الأمم المتحدة ليست ملزمة بإخماد ثورة كاتانجا لأنه ليس من مهمتها التدخل فى شئون البلاد الداخلية ، إلا أن سيطرتها على المطارات يمكن أن تـكون عقبة فى وجه الجهود التى تبذلها الحـكومة المركزية لإخماد الحركات الإنفصالية .

(ثالثا) حقيقة أريد فى البداية أن تتـكون القوات الدولية من جنود يمثلون دولا محايدة بغية إبعاد الـكنغو عن ميدان الحرب البـاردة بين المعسكرين الغربى والاشتراكى . إلا أنه يلاحظ أن دولا مثل الدنمرك وكندا وإيطاليا لا يمكن — على الأقل من الناحية الفنية — اعتبارها محايدة لأنها أعضاء فى منظمة حلف الأطلنطى . وكان المنطق يقضى إما باستبعادها كلية ، وإما بالاستعانة أيضاً بوحدات من بعض الدول الشرقية فى حلف وارسو خلاف الاتحاد السوفيتى . ولعل هذا يفسر طلب حكومة الـكنغو المركزية سحب الوحدات الأوربية والـكندية أى البيضاء والاقتصار على الدول الإفريقية (والآسيوية !) .

(رابعاً) إن عدم إرسال قوات إفريقية فى بداية الأمر إلى كاتانجا استجابة لطلب تشومبى فيه لون من التحيز ، إذ المفروض أن جميع القوات من إفريقية وغيرها تعمل تحت علم الأمم المتحدة وباسمها وتتلقى التعليمات من قيادتها ، ولذلك كان من المستحسن عدم الاستجابة إلى طلب تشومبى . قيل إن ذلك الإجراء أريد به الحيلولة دون مقاومة مسلحة من جانب حكام كاتانجا والأمم المتحدة لاتعتزم الالتجاء إلى القوة لأنها ليست طرفا فى النزاع . إلا أن المؤكد أن هؤلاء الحكام ماكانوا يستطيعون المقاومة بصورة جدية لو أن ممثلى الأمم المتحدة أصروا على إرسال القوات أيا كانت جنسيتها .

(خامسا) إذا صح أن أسلحة وذخائر بلجيكية وزعت فى كاتانجا فمن الواجب فعلا جمعها لأن توزيعها أريد به مد الانفصاليين بما يمكنهم من تنفيذ أغراضهم والمفروض أن يجلو البلجيكيون برجالهم وعتادهم كاملا . والقول بأن بعض العسكريين البلجيكيين يعملون بصفة مستشارين لحكومة كاتانجا يجب اعتباره مخالفاً لروح قرارات مجلس الأمن لأن معناه تدخل من بلجيكا بطريق غير مباشر وينطوى على الخطورة .

مؤتمر ليوبولدفيل

سبق أن قلنا إن الدول الإفريقية رأت عقد مؤتمر فى ليوبولدفيل . واجتمع المؤتمر فعلا فى ٢٥ أغسطس ثم أصدر القرارات التالية التى ننشر هنا نصها الكامل، كما أذاعها نائب وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة :(١)

القرار الأول (الموقف بالكنغو)

١ — إن مؤتمر الدول الإفريقية المنعقد فى جلسة خاصة بليوبولدفيل يوم ٢٥ أغسطس سنة ١٩٦٠ ، إذ تحدوه روح التضامن والتعاون فى الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية ، وحرصاً منه على المحافظة على استقلال الدول الإفريقية وتعزيز هذا الاستقلال الذى استطاعت هذه الدول بكفاحها وتضحياتها وبطولتها أن تنتزعه مع حريتها من يد الاستعماريين .

---

(١) الأهرام ؛ العدد الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٠ .

وإذ يدرك المؤتمر الخطر الذى يتربص للبلاد الإفريقية عن طريق المناورات التى يقوم بها الاستعماريون لبسط سيطرتهم على القارة الإفريقية وإشاعة الفرقة والانقسام فيها .

وإذ يدرك ضرورة المحافظة على وحدة البلاد الإفريقية المستقلة وضرورة وضع نهاية لكل محاولة لتقسيم تلك البلاد أو تحويلها إلى ما كان عليه الحال فى البلقان .

يحى المؤتمر استقلال جمهورية الكنغو وسيادتها على بلادها الموحدة غير المقسمة .

٢ — ويعلن ضرورة المحافظة على وحدة جمهورية الكنغو وسلامة أراضيها من أى انقسام .

٣ — ويندد بكل انقسام أو انفصال وبكل مناورة من مناورات الاستعمار هدفها تقسيم أراضى جمهورية الكنغو .

٤ — ويؤيد ويناصر الحكومة المركزية لجمهورية الكنغو باعتبارها السلطة الشرعية الوحيدة كل التأييد والمناصرة فى جهودها لحفظ استقلال جمهورية الكنغو وتعزيزه والمحافظة على وحدة أراضى هذه الجمهورية وسلامتها من أى تقسيم

٥ — ويناشد كل زعماء جمهورية الكنغو بإلحاح لكى يحافظوا على هذه الوحدة عن طريق التعاون فيما بينهم حرصا على المصلحة العليا للكنغو ولإفريقية .

القرار الثانى (المعونة الإفريقية لجمهورية الكنغو)

ـ إستناداً إلى النداء الذى وجهته حكومة جمهورية الكنغو إلى جميع الدول الإفريقية المستقلة لإمدادها بالمساعدات فى الحقول الإدارية والثقافية .

ـ ونظراً إلى أن هذا النداء قد أجيب عليه بالإيجاب فى الحال من الدول الإفريقية المستقلة .

ـ واعتباراً إلى أنه فى هذا الميدان بالذات يجب أن يظهر ويتحدد التضامن الإفريقى .

ـ واعترافا بأن حكومة جمهورية الكنغو تمارس سيادتها مطلقا وكلية ستحدد

احتياجاتها من المساعدات الإفريقية وستحقق تمشى احتياجاتها مع جميع العروض الخارجية بما فى ذلك معونات الأمم المتحدة .

ونظراً إلى أن المساعدات التى طلبتها حكومة جمهورية الكنغو من الممكن أن تتعدد أنواعها وأشكالها طبقا لما قد تقترحه هذه الحكومة .

يسجل السرعة التلقائية التى أجابت بها حكومات الدول الإفريقية المستقلة على نداء الجمهورية الكونغوية الشقيقة .

ويقرر استمرار بذل الجهود فى هذا الميدان ويعبر عن أمله فى أن تكون المساهمة الإفريقية بالنسبة لهذه المساعدات تمتاز بسرعة أكبر وبنصيب أوفر .

ويعبر عن أمله فى أن يتحقق التعاون والتنظيم بين الدول الإفريقية حتى يكون توزيع هذه المساعدات على الدول الإفريقية توزيعا منظما يحقق أعلى كفاية للمعونة المقدمة إلى جمهورية الكنغو .

القرار الثالث (الكنغو والأمم المتحدة)

إن مؤتمر الدول الإفريقية المنعقد فى ليوبولدڤيل يوم ٢٥ أغسطس سنة ١٩٦٠ :

– إذ يدرك ضرورة قيام تعاون صريح وصادق بين الأمم المتحدة وجمهورية الكنغو .

– وبالاستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها التى تحدد نوع وشكل المساعدات التى تقدمها الأمم المتحدة .

– ونظراً إلى أن الأمم المتحدة قبلت أن تقدم مساعداتها بناء على طلب حكومة جمهورية الكنغو .

– وإذ يدرك أن من طابع نشاط الأمم المتحدة فى هذا الصدد تجنب تحويل أراضى جمهورية الكنغو إلى ميدان حرب باردة بين المعسكرين الكبيرين وتجنب تعريض الأمن والسلام الدوليين إلى أى خطر .

يعلن ضرورة قيام تعاون صادق وخالص بين الأمم المتحدة وجمهورية الكنغو .

ويؤيد ويحى حكومة جمهورية الكنغو فيما يتعلق بجعل هذا التعاون المتبادل مثمراً ودياً .

* ويحيي الأمم المتحدة والجهود التي تبذلها لإقرار السلام بالكنغو وذلك عن طريق الجلاء التام لقوات العدوان البلجيكية عن كل أراضي جمهورية الكنغو وإعادة قاعدتي كامينا وكيتونا إلى حكومة جمهورية الكنغو .

* ويبدي أسفه للحوادث التي عكرت صفو التعاون بين جمهورية الكنغو والأمم المتحدة ..

* ويعبر عن أمله في ألا تتكرر مثل هذه الحوادث وفي اتخاذ كل التدابير اللازمة لإقرار التفاهم المتبادل إلى أن تنتهي مهمة الأمم المتحدة في الكنغو .

القرار الرابع (اجتماع رؤساء الدول الإفريقية المستقلة) .

إن مؤتمر الدول الإفريقية المنعقد في ليوبولدفيل :

ـ بعد نظره الاقتراح المقدم من جمهورية الكنغو بشأن توجيه دعوة لعقد اجتماع من رؤساء الدول الافريقية المستقلة .

ـ ولإدراكه أهمية مثل هذا الاجتماع وأثر نتائجه الايجابية على التضامن الإفريقي وعلى استقلال إفريقية ووحدتها .

ـ وإذ يدرك أهمية الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة بالنسبة لمصالح إفريقية ومستقبلها .

ـ وإذ يدرك الآمال الكبرى التي تعلقها كل شعوب القارة الإفريقية على نتيجة اجتماع رؤساء الدول الإفريقية المستقلة فيما يتعلق بتحقيق أماني هذه الشعوب في الحرية والتحرر والتقدم .

يوصي المؤتمر بعقد اجتماع من رؤساء الدول الإفريقية المستقلة لدراسة مشاكل القارة الإفريقية بوجه خاص والمشاكل العالمية بوجه عام .

ويبرز ضرورة عقد مثل هذا الاجتماع في أقرب وقت كما يبرز الأهمية الكبرى المعلقة على مثل هذا الاجتماع من أقطاب الدول الإفريقية .

ويعبر عن أمنيته في أن تتحقق رغبة كل الشعوب الإفريقية في حفظ استقلال ووحدة إفريقية وتمكين شعوبها من التمتع بالحرية والتقدم والانطلاق .

ويترك لرؤساء الدول الإفريقية المستقلة اتخاذ التدابير اللازمة بالطرق الدبلوماسية أو بغيرها حسب ما يتراءى لهم لتحديد كيفية عقد اجتماعهم معا .

تدهور الموقف فى الكنغو :

لم تمض أيام على صدور قرار مجلس الأمن حتى أخذت الغيوم تتجمع بسرعة فى سماء الكنغو وراح الجو يضطرب ثم يتكهرب إيذانا بعاصفة مقبلة ، ذلك أنه وقد أصبح جلاء القوات البلجيكية عن البلاد أمراً مقرراً تعين العمل من أجل تحقيق الهدف الثانى الذى لا يقل أهمية وخطورة ألا وهو المحافظة على وحدة الكنغو الوطنية بالقضاء على الحركات الإنفصالية قبل أن يشتد ساعدها وتزداد قوة بمرور الوقت . وإذ أبت قيادة الأمم المتحدة الاضطلاع بمسئولية العمل أو الاشتراك فى العملية مع الحكومة المركزية بادرت الأخيرة إلى إرسال قوات من قبلها إلى إقليم كاساى فسقطت العاصمة بكوانجا فى أيديها ، ثم زحف جانب منها وعبر حدود إقليم كاتانجا حيث حدثت اشتباكات بين قوات البوليس الإقليمية والقبائل الموالية للحكومة المركزية . وفجأة فى يوم ٥ سبتمبر أذاع كازافوبو بيانا أعلن فيه عزل باتريس لومومبا وتكليف جوزيف إيليو رئيس مجلس الشيوخ بتشكيل وزارة جديدة ، وطلب إلى قوات الجيش تسليم أسلحتها فوراً ووقف القتال الدائر فى كاساى وكاتانجا كما طالب الأمم المتحدة بالإشراف على النظام والأمن فى البلاد . وسرعان ما أذاع لومومبا بيانا آخر أكد فيه أنه ما زال رئيسا للحكومة الشرعية واتهم رئيس الجمهورية بالخيانة. وفى اليوم التالى اتخذت قيادة الأمم المتحدة إجراءاً مفاجئاً إذ قررت الاستيلاء على محطة إذاعة ليوبولدفيل وإغلاق المطارات ، الأمر الذى اعتبر تدخلا فى شئون الكنغو الداخلية إذ الوضع القائم كان يمثل خلافا بين رئيس الجمهورية من ناحية ورئيس الوزراء ومعه أغلبية البرلمان من ناحية أخرى . وفضلا عن هذا فالإجراء الذى اتخذ قد يؤدى إلى وقوع اشتباك بين الفرق الإفريقية التى عهد إليها بالتنفيذ وبين قوات الحكومة المركزية إذا ما حاولت الأخيرة استرداد محطة الإذاعة والمطارات عنوة ، ولهذا هددت حكومتا غانة وغينيا بسحب الفرق التى اشتركت بها فى قوة الطوارىء الدولية ، كما قررت الجمهورية العربية المتحدة الشىء ذاته ، ولم تلبث قيادة الأمم المتحدة أن عدلت عن قرارها بشرط عدم استخدام المطارات للأغراض العسكرية . وحاولت بعض الدول الإفريقية وبخاصة الجمهورية العربية المتحدة التوسط بين كازافوبو ولومومبا من أجل إزالة الخلاف بينهما ، وذكرت

وكالات الأنباء والصحف أن اتفاقا وقعه الرجلان وأيد لومومبا النبأ ولكن كازافوبو أنكره ، ثم تضاربت الأخبار وقيل إن كازافوبو قبل الصلح بشرط أن يرأس إيليو الوزارة بينما أكد الموالون لباتريس لومومبا أن الاتفاق يقضى باستمراره فى رآسة الوزارة . واجتمع البرلمان فى ١٤ سبتمبر وقرر تعيين لومومبا رئيسا للجمهورية ومنحه سلطات استثنائية مطلقة وغير محدودة ، على ما ذكرت الصحف . إلا أنه عند منتصف الليل أذاع الكابتن چوزيف موبوتو أن الجيش قد استولى على السلطة فى البلاد وأنه سيظل يمارسها حتى نهاية العام ، وأنه قرر تشكيل لجنة لإدارة شئون البلاد . وصرحت هذه اللجنة الفنية الإدارية أنها سوف تستقيل حين يتوصل زعماء البلاد إلى اتفاق بينهم ، وناشدت الشعب العمل على حماية الجمهورية من الاستعمار الشيوعى . وبسرعان ما أصدر قائد الانقلاب أمراً وقعه كازافوبو إلى الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا وغيرهما من دول المعسكر الشرقى وكذلك الفنيين التابعين لهذه الدول بمغادرة البلاد ، وفعلا أغلقت السفارتان السوفيتية والتشكية أبوابهما وغادرت البعثات الدبلوماسية الكنغو واعتبرت الدول الغربية ذلك نصراً لها بينما عدته دول المعسكرى الاشتراكى اهانة خاصة وأن الأمر تم والأمم المتحدة صاحبة السلطة فى البلاد ، ولعل هذا الحادث يفسر هجوم الدول الأخيرة على قيادة الأمم المتحدة والسكرتير العام همرشلد .

وخلال تلك التطورات كانت العلاقات مع قيادة الأمم المتحدة قد تدهورت إلى حد بعيد حتى أن لومومبا عقد مؤتمراً صحفيا[1] أعلن فيه أن قواته ستقوم بالزحف لاستخلاص مطار ليوبولدفيل وإذاعة الكنغو من أيدى قوات الأمم المتحدة إذا لم يسلما إلى قواته فوراً ، وأن إحدى طائرات الأمم المتحدة قامت بتهريب چوزيف إيليو إلى مدينة بوكافو ليؤلف وزارة معادية للحكومة المركزية هناك ، وأن فرنسا سلمت البرت كالونجى — زعيم حركة الانفصال فى إقليم كاساى — كمية ضخمة من الأسلحة لمساعدته على فصل الإقليم عن جمهورية الكنغو . وأن بلجيكا تعمل على خلق حالة اقتصادية منهارة وذلك بتجميدها أموال الكنغو الموجودة فى بروكسل وسرقتها لمبلغ ٢٠٠٠ مليون فرنك من رصيد حكومة الكنغو . واتهم المستر داج همرشلد بمحاولة إثارة حرب داخلية فى الكنغو ووضعه تحت وصاية الأمم المتحدة .

---

(١) صحيفة الأهرام بعددها الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٠ .

وإذ تطورت الأمور على هذا النحو انتقل الأمر إلى ساحة الأمم المتحدة حيث بعث لومومبا — كما صرح فى البيان السابق — إلى أعضائها مطالبا بالتدخل لمنع قيام حرب ثالثة بسبب الكنغو ؛ كما أرسل رئيس الجمعية الوطنية الكنغية برقية إلى السكرتير العام يطلب فيها تسليم راديو ليوبولدفيل إلى حكومة الكنغو وتمكين قواتها من الإشراف على المطارات ، وسحب جميع قوات الأمم المتحدة التابعة لدول حلف الأطلنطى وإحلال قوات من الدول الإفريقية محلها ، وإجراء محادثات خاصة مع حكومة لومومبا ، وإرسال لجنة للإشراف على تنفيذ قرارات مجلس الأمن . وفى الوقت نفسه طلب المستر داج همرشلد اجتماع مجلس الأمن ، واجتمع المجلس يوم ١٠ سبتمبر حيث قدم السكرتير العام تقريراً ذكر فيه أن الفوضى ناشبة بسبب الصراع بين كازافوبو ولومومبا وقال إن من حق كازافوبو دستوريا أن يعفى لومومبا من منصبه ، وإن قيادة الأمم المتحدة قررت إغلاق محطة الإذاعة والاستيلاء على المطارات رغبة منها فى إخماد حرب الدعاية « التى كان يمكن أن تؤدى إلى ثورة شعبية ، وأن هذا القرار اتخذ دون استشارة كازافوبو أو لومومبا إذ لم يكن هناك شخص يمكن استشارته قبل اتخاذ ذلك الإجراء » . ثم اتهم جنود جيش الكنغو بارتكاب جريمة قتل بالجملة ضـــد أفراد قبيلة بالوبا فى كاساى فى يومى ٢٩ ، ٣٠ أغسطس . وانتقد بطريق غير مباشر بلجيكا لمساعدتها قوات تشومبى فى كاتانجا ، والاتحاد السوفيتى فيما يتعلق « بالعون الفنى الذى يقدم الى حكومة الكنغو المركزية » . وتوالت الجلسات ، واختلفت وجهتا النظر الأمريكية والسوفيتية ، فطلب المندوب الأمريكى تأييد العمل الذى تقوم به الأمم المتحدة ، بينما طالب الاتحاد السوفيتى بعدم منح الثقة لهمرشلد ، وعزل قيادة الأمم المتحدة ، وإنهاء تدخل الهيئة فى شئون الكنغو الداخلية . وقدم مندوب تونس مشروع قرار يتضمن حلا وسطا ولكن المندوب السوفيتى استخدم حق الفيتو وهنا طالب المندوب الأمريكى بدعوة الجمعية العامة إلى اجتماع غير عادى ، ووافق المجلس بالرغم مما قاله المندوب السوفيتى بانتفاء المبرر لذلك ما دامت الدورة الخامسة عشرة العادية وشيكة الانعقاد .

ودارت المناقشة وانتهت بالموافقة بأغلبية ٧٠ صوتا ضد لاشىء (وامتناع ممثلى الدول الإشتراكية وفرنسا واتحاد جنوب إفريقية عن التصويت) على مشروع القرار الذى أعدته دول الكتلة الإفريقية الآسيوية ونص على الأمور الآتية[1] :

---

(١) صحيفة الأهرام بعددها الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٠ .

١ — تأيد قرارات مجلس الأمن السابقة .

٢ — مطالبة السكرتير العام بأن يستمر فى تنفيذ قرارات مجلس الأمن بما يساعد حكومة الكنغو المركزية على إقرار النظام وحماية وحدة الكنغو وتماسكه

٣ — مناشدة شعب الكنغو حل مشاكله السياسية بالوسائل السلمية .

٤ — مناشدة جميع الدول تقديم الأموال والمساعدات لحل مشاكل الكنغو الإقتصادية .

٥ — مطالبة جميع الدول بعدم التدخل فى شئون الكنغو الداخلية .

٦ — دعوة جميع الدول إلى الإمتناع عن إرسال الأسلحة وغيرها من المعدات الحربية والقادة العسكريين إلى الكنغو إلا إذا طلبت الأمم المتحدة ذلك .

أسباب الخلاف:

إن الخلاف الذى تطور على النحو الذى أوضحناه بإيجاز يرتد إلى أسباب عميقة يرجع بعضها إلى ماقبل إعلان إستقلال الكنغو فى نهاية يونية عام ١٩٦٠ . سبق أن قلنا أن كازافوبو رئيس حزب باكونجو ذى النزعة الإقليمية، ففى الوقت الذى لم يعارض فيه قيام دولة كنغية إتحادية ظل يرى أن تمنح الإقاليم سلطات واسعة تقرب من الإستقلال الداخلى . وبعبارة أخرى معارضة النظام الإتحادى الذى يضفى السلطات الكبيرة على الحكومة المركزية وتفضيل النظام الكونفيدرالى أو مايقرب منه . وحين قبل كازافوبو ودعاة الإقليمية الانضمام إلى وزارة لومومبا فعلوا ذلك لاستحالة استئثارهم بالحكم وإستبعاد لومومبا صاحب أكبر حزب فى الجمعية الوطنية والذى يلقى تأييداً شعبياً فى مختلف الأقاليم . ولما تمرد تشومبى فى كاتانجا وسارعت بلجيكا إلى التدخل اتهم لومومبا الأخيرة بالعدوان واعتبر هذا التدخل يشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين وطالب الأمم المتحدة تنفيذ أحكام الميثاق . وأصدر مجلس الأمن قراراته الخاصة بجلاء القوات البلجيكية ، وما كان فى وسع «الإقليميين» المعارضة خشية الإتهام بممالأة أعداء البلاد لأن المسألة أصبحت نزاعا خطيراً بين الكنغو الذى انتزع استقلاله وبين الاستعمار الأجنبى . وحاولت المعارضة أن ترفع

رأسها ومن هنا كانت البرقيات التى أرسلت إلى مجلس الأمن والتى أعرب فيها أصحابها ، ومنهم اللجنة التنفيذية لحزب باكونجو ، عن عدم ثقتهم بالحكومة المركزية وطالبوا بإقامة النظام الكونفيدرالى ، مما عرضنا له من قبل . وعمدت حكومة لومومبا إلى الحزم فمنعت اجتماعا لحزب باكونجو وهددت باستخدام القوة ثم قبضت على بوليكانجو وفريق من الساسة الذين يناصرونه لأنهم يدبرون مؤامرة لفصل الإقليم الإستوائى ، فضلا عن محاولة إغتيال كل من كازافوبو ولومومبا كما جاء فى البلاغ الرسمى الذى أصدرته الحكومة المركزية .

كان موقف لومومبا من العدوان البلجيكى عاملا فى دعم مركزه وقوته ونال بسببه تأييد العناصر الوطنية ذات الطابع القومى والدول الإفريقية بصفة خاصة التى كانت تعتبره ممثلا للقومية الإفريقية بينما لا يعدو أمثال كازافوبو وبوليكانجو وإيليو وبمبوكو أن يكونوا من الوطنيين القبليين . شاهد الزعماء القبليون اطراد الزيادة فى قوة موقف لومومبا وبخاصة بعد القرار الأخير لمجلس الأمن بشأن الجلاء فوراً عن أرض الكنغو . وساءهم كذلك أنه استطاع الحصول من الإتحاد السوفيتى على معونة فنية وعدد من طائرات النقل وخشوا أن ذلك قد يساعده بمرور الوقت على دعم نفوذه . فلما بعث بقواته إلى كاساى فاستولت على عاصمتها بكوانجا وهرب روبرت كالونجى ، واستعدت قوات الحكومة المركزية للزحف على كاتانجا أدركوا أن نجاح لومومبا فى القضاء على حركة التمرد سوف ينتهى بانتصار النظرية التى يدعو إليها رئيس الوزراء بصفة خاصة وقيام حكومة مركزية قوية تتولى الأمر بصورة حقيقية وبذلك يوضع حد لمحاولات تقوية الحكومات الإقليمية . وانتهز الإقليميون الفرصة التى أتاحها لهم إرسال القوات الموالية للحكومة المركزية إلى المناطق المتمردة وبعيداً عن العاصمة فقرروا توجيه ضربتهم النهائية فأصدر كازافوبو بيانه الذى أعلن فيه عزل لومومبا من رآسة الوزارة وتشكيل وزارة أخرى على يد جوزيف إيليو . ثم دعا الجيش إلى تسليم أسلحته فوراً وبذلك تفقد الحكومة المركزية التى قامت قبيل إعلان الاستقلال السند الذى تستطيع الإعتماد عليه . وكان من المتوقع أن تلجأ حكومة لومومبا إلى استدعاء قواتها أو جانب منها من الأقاليم إلى ليوبولدفيل لإعادة الأمور إلى وضعها وهنا اتخذت قيادة الأمم المتحدة قرارها الخاص بالاستيلاء على محطة الإذاعة والمطارات . وبذلك أوصد الباب أمام الحكومة المركزية لإسماع

صوتها إلى شعب الكنغو بينما كان راديو برازافيل عاصمة جمهورية الكنغو (الفرنسى سابقاً) يذيع بيانات خصوم لومومبا إلى جانب الإذاعات الإقليمية المعادية ، وبهذه المناسبة ذكرت صحيفة الموند أن كازافوبو سافر سرا خلال أغسطس الى برازافيل وعاد بعد بضع ساعات الأمر الذى يوحى بأن خيوط المؤامرة كانت تحاك خارج الكنغو قبل وقوع الحادث الاخير بفترة . وكذلك كان اغلاق المطارات فى غير صالح الحكومة المركزية لأنه يحول بينها وبين الحصول على النجدات اللازمة . ولكن كازافوبو لم يتمكن من ممارسة السلطة الفعلية وكذلك عجز إيليو عن تشكيل وزارة تضطلع بالأمر بسبب قوة المعارضة فى ليوبولدفيل ، وبهذا تكون قيادة الأمم المتحدة « قد راهنت على الحصان الخاسر » كما قال كولن ليجوم فى مقال رئيسى نشرته صحيفة الأوبزرفر بعددها الصادر يوم ١٨ سبتمبر . ووقف البرلمان الكنغى إلى جانب الحكومة المركزية وعين لومومبا رئيسا للجمهورية ومنحه السلطات الواسعة كما ذكرنا ، الا أنه فى اليوم نفسه بدأت مرحلة ثانية إذ أعلن جوزيف موبوتو القائد الذى عينه إيليو أنه قام بانقلاب عسكرى وأن الجيش سوف يتولى الأمر . فحركة موبوتو إذن ليست سوى تكملة للسياسة التى دبرها وعمل على تحقيقها دعاة الإستقلال الإقليمى .

وتعرض موقف الأمم المتحدة للنقد . حين طالبت حكومة الكنغو المركزية بتدخل المنظمة العالمية كان ذلك بقصد المحافظة على استقلال البلاد من العدوان الأجنبى والمحافظة على وحدتها وسلامة أراضيها ، وهذا ما نصت عليه قرارات مجلس الأمن ، وبذلك يتسنى إقرار الأمن والنظام وكذلك قضت القرارات بالتعاون بين الحكومة المركزية وممثلى الأمم المتحدة . فلما أصبح الجلاء مقررا تعين الاهتمام بالغرض الثانى وتوقعت حكومة الكنغو أن تتولى قوات الأمم المتحدة إعادة المناطق المتمردة إلى حظيرة الجمهورية وهنا جوهر الخلاف . إن لومومبا يرى الاضطلاع بتلك المسئولية ولو أدى الأمر إلى استخدام القوة . ووجهة نظر قيادة الأمم المتحدة أن النزاع الدستورى يمكن فضه عن طريق المفاوضات والوساطة ، وهذا الطريق فى نظر لومومبا والقوميين إنما يدعم مركز المتمردين ويقوى الحركات التى تستهدف الاستقلال الإقليمى ، إذ يظهر الحكومة المركزية بمظهر الضعيف العاجز عن الحكم وإقرار الأمن وحماية البلاد . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالتسويف فى معالجة الأمر بصورة حاسمة ينطوى على أخطار بالغة إذ تتاح الفرصة للأعداء الخارجيين كى يمدوا الأقاليم المتمردة

وبخاصة كاتانجا بالأسلحة والمعدات الحربية والخبراء العسكريين ، ومن ذلك أن فريقا من العسكريين البلجيكيين انتقلوا إلى خدمة كاتانجا بقصد تنظيم وتدريب قواتها ، كما صرح لومومبا فى المؤتمر الصحفى الذى سلفت الإشارة إليه أن فرنسا أمدت المتمردين فى إقليم كاساى بكمية من الذخائر. وأكثر من هذا فاستمرار الوقف يزيد من حدة القلق والاضطراب وتتعثر الحياة أو تتوقف ولا تحصل الحكومة على الموارد المالية اللازمة ، فينهار الاقتصاد القومى وتلقى المسئولية على عاتقها . وإذن يكون موقف الأمم المتحدة السلبى إزاء حركات التمرد وسيلة غير مباشرة لإنهيار الحكومة المركزية وبالتالى تمزيق وحدة البلاد . وإزاء إصرار قيادة الأمم المتحدة على خطتها قررت الحكومة المركزية التصرف فبعثت بقواتها إلى كاساى ومنها إلى كاتانجا الأمر الذى أغضب القيادة لأن هذا العمل تم بالرغم منها، وراحت تعلن أن البلاد على أبواب حرب أهلية مما يهدد الأمن والسلم ، ثم اتهمت جنود الحكومة المركزية بارتكاب عمليات إبادة ضد إحدى قبائل إقليم كاساى ثم جاء يوم ٥ سبتمبر حين أعلن كازافوبو عزل رئيس الوزراء ، ومن الصعب الاعتقاد بأن هذا الإجراء تم من وراء ظهر قيادة الأمم المتحدة أو ممثلى المنظمة العالمية حيث بادرت القيادة إلى بسط حمايتها على كازافوبو منذ أول لحظة صدر فيها بيان الإقالة، وإن عبارة كولن ليجوم عن أن الأمم المتحدة أيدت الحصان الخاسر تؤكد هذا الظن . ثم تردت الامم المتحدة فى سلسلة من الأخطاء فقررت فى اليوم التالى لحركة كازافوبو إغلاق إذاعة ومطار ليوبولد فيل ، ومهما قيل تبريرا لذلك الاجراء فلا ريب أنه كان عاملا فى إضعاف مركز الحكومة المركزية إلى حد بعيد . وجاء مجلس الأمن فرفض الاعتراف بالوفد الممثل لهذه الحكومة . وأكثر من هذا صرح المستر همرشولد أن من حق رئيس الجمهورية طبقا للدستور عزل رئيس الوزراء ، واعتبر كثير من المراقبين ذلك تدخلا فى نزاع دستورى داخلى ، والاعتراف بحق كازافوبو مناصرة له ضد رئيس الوزراء . حقيقة لرئيس الجمهورية ، طبقا للقانون الأساسى — أى الدستور المؤقت إقالة رئيس الوزراء إذا وقع على القرار الصادر بذلك أحد الوزراء وذكرت الأنباء أن بمبوكو Bomboko وزير الخارجية فى وزارة لومومبا ، وقع القرار الذى أعلنه كازافوبو ، لكن الدستور المؤقت نفسه يخول لرئيس الوزراء مع البرلمان أن يعلن عجز رئيس الجمهورية عن الاضطلاع بمسئولياته وفعلا أيدت أغلبية البرلمان لومومبا فى موقفه

ثم عينته رئيسا للجمهورية فى ١٤ سبتمبر . وإذن هناك نصان فى الدستور ، ولم يكن من حق الأمم المتحدة الأخذ بأحد النصين وإغفال الآخر .

وفى عوامل الخلاف التى أوضحناها يجب ألا نغفل العنصر الشخصى فى هذا كله فكازافوبو يعتبر نفسه زعيما لإقليم باكونجو القوى ، وكان منافسا فى الانتخابات وعجز عن الحصول على أغلبية لحزبه ، وكان مرشحا لرآســة الوزارة لولا أن أدرك البلچيكيون عقم المحاولة ، وكان اختياره لرآسة الجمهورية بناء على ترشيح وتأييد من لومومبا نفسه . وبمرور الوقت لمع اسم لومومبا وصار ينظر إليه كالوطنى الذى يدافع عن استقلال البلاد ووحدتها وبدا كأن الأمر كله بيديه . وراحت الدعايات الاستعمارية تنفث سمومها فأخذت تصف كازافوبو بأنه أسير فى يد رئيس الوزراء وتارة أخرى تقول إنه مضطر إلى مجاراة لومومبا أو الرضوخ له وبخاصة بعد أن فضت قوات لومومبا اجتماع لجنة حـزب باكونجو المـركزية ، وأنه ينتظر الوقت المناسب ليثبت ذاتيته وقوته . أما بالنسبة إلى الأمم المتحدة فلا مراء أن الاتهامات المتـكررة التى ظل يرددها لومومبا وأنصاره ضد القيادة فى الـكنغو وضـد المستر همرشولد بصفة خاصة كان لها أثرها فى إيغار النفوس وقطع التعاون بين الطرفين ، إذ اعتبر السكرتير العام أنه المقصود بالذات ، بل إن رئيس الوزراء صرح فى مكاتباته الرسمية أنه لم تعد لحـكومته ثقة فى المستر همرشولد ، وطالب بسحب القوات البيضاء أولا ثم القوات الدولية .

ولقد ذكر الأستاذ محمد حسنين هيكل فى المقال الذى نشره بصحيفة الأهرام فى عددها الصادر يوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٦٠ أن الرئيس عبد الناصر قال للمستر همرشولد عندما التقى به « ولا أستطيع أن أجد تفسيرا لتصرفات بعض رجال الأمم المتحدة فى الـكونجو إلا أن يكون هجوم لومومبا الشخصى عليك قد ضايقهم ومن ثم رأوا أن يردوا على لومومبا بالهجوم انتصافا لك » .

وكان موقف الأمم المتحدة موضع التعليق فى ساحتها وخارجها فدافع الغربيون فى مجلس الأمن والجمعية العامة عن المستر همرشولد وأيدوا العمل الذى تقوم به الأمم المتحدة فى الـكنغو ، بينما حمل عليه مندوبو الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الاشتراكية حملة عنيفة . وفى جلسة مجلس الأمن بتاريخ ١٦ سبتمبر قال مندوب سيلان إن بقاء القوات البلچيكية مكن بعض العناصر الإنفصالية من مقاومة الحـكومة المركزية وهذا

أدى إلى الاضطراب الدستورى . وأضاف أن الأمم المتحدة أمدت الكنغو بقوة كبيرة وعون اقتصادى ولكنها لم تحل المشكلة ، وطالب بتأليف لجنة للتوفيق بين الجهات المتنازعة فى الكنغو . وتحدث خروشوف من عرض البحر فى ١٣ سبتمبر فقال ان أعمال همرشولد سكرتير عام الأمم المتحدة لا تتفق والمهام التى كان يجب عليه أن يقوم بها وهذه الأعمال تحيط حولها سياسة الدول الاستعمارية سياجا ، إذ يمارس المستعمرون فى الكنغو سياسة الحد الأقصى وسياسة الحد الأدنى . وتنحصر سياسة الحد الأقصى فى إعادة الأمر إلى المستعمرين ، وسياسة الحد الأدنى يقصد بها قلب الحكومة الشرعية فى جمهورية الكنغو التى تمارس فى الواقع سياسة وطنية مستقلة لصالح شعبها ، ولصالح الشعوب الإفريقية . ان المستعمرين يمارسون أعمالهم تحت سمع السكرتير العام للأمم المتحدة » (١) .

وانتقل التعقيب على موقف الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة فى دورتها الخامسة عشرة وذلك فى الخطب التى ألقاها رؤساء الوفود . فطالب الرئيس أيزنهاور بالامتناع عن كل تدخل فى الشئون الداخلية للدول الجديدة (الإفريقية) سواء بالقوة أو الدعاية أو أية وسيلة أخرى ، والامتناع عن أى عمل يزيد من حدة الموقف الحالى فى الكنغو ويستغله سواء بإرسال الأسلحة أو القوات فى هذا الإقليم الذى يتعرض للمتاعب ، أو بدفع زعماء أو شعوب هذا البلد للعمل العنيف ضد بعضهم بعضا . ثم أعرب عن تأييد الولايات المتحدة لإنشاء صندوق تحت إشراف الأمم المتحدة من أجل الكنغو . وتحدث المارشال تيتو فبعد أن حمل بلجيكا مسئولية الحوادث المؤسفة التى وقعت فى الكنغو قال « إن جانبا من هذه المسئولية يقع على عاتق الذين ساندوا أو سمحوا بالأعمال البلجيكية . إن معونة الأمم المتحدة للكنغو لم تكن بالقدر الكافى من الفعالية إذ كانت هناك ثغرات وإغفال فى تطبيق قرارات مجلس الأمن » .

وقدم الرئيس نكروما مشروعا من خمس نقاط ويعتبر فى جملته نقداً لتصرفات الأمم المتحدة فى معالجة الموقف بالكنغو ، وهذه النقاط هى :

١ — إعادة تنظيم قيادة الأمم المتحدة بالكنغو فوراً ، ويجب عليها أن تتلقى تعليمات واضحة ودقيقة بتأييد الحكومة الشرعية التى على رأسها المسيو كازافوبو

(١) صحيفة الأهرام (١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٠) .

رئيسا للجمهورية والمسيو لومومبا رئيسا للوزراء . ويجب الاعتراف بسلطانهما على كل أنحاء الكنغو .

٢ — يجب تعديل تكوين قوة الأمم المتحدة ، وأن يعاد تنظيم قيادتها وأجهزتها الإدارية ، على أن تكون كلها من قوات الدول الإفريقية المستقلة التى تعمل حاليا فى الكنغو .

٣ — يجب نزع سلاح جميع الجيوش الخاصة بما فى ذلك قوات كاتانجا التى يدربها ضباط بلجيكيون . ويجب إعادة تجميع جيش الكنغو وتدريبه وتنظيمه حتى يلعب الدور الذى يضطلع به الجيش الوطنى حين تصبح الحكومة المركزية قادرة على الاستغناء عن وجود قوات الأمم المتحدة .

٤ — يجب على قيادة الأمم المتحدة الجديدة مساعدة الحكومة المركزية فى إعادة النظام وفقا للقرار الأول الذى أصدره مجلس الأمن والذى بمقتضاه وضعت غانة وغيرها من الدول المستقلة فى إفريقية فرقا تحت تصرف الأمم المتحدة .

٥ — يجب على الأمم المتحدة أن تضمن سلامة أراضى الكنغو طبقا للدستور المؤقت الذى صدر قبل إعلان الاستقلال .

وتعرض المسيو خروشوف للموضوع فقال إن لومومبا ليس شيوعيا ولكنه وطنى يخدم بأمانة وطنه فى الصراع من أجل التحرر ، وأضاف « يجب على الجمعية أن تنذر الاستعماريين وأذنابهم، وأن تذكر المستر همرشولد حتى لا يسىء استخدام مركزه كسكرتير عام ، وحتى يمارس وظائفه طبقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن » . ومن رأيه ألا تبقى فى الكنغو سوى قوات الدول الإفريقية وبرضاء حكومة لومومبا وتستخدمها الأخيرة حسبما يتراءى لها . واستطرد رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى يقول « إن جميع الدول التى ترغب حقيقة لا بالأقوال وحدها فى أن ترى الكنغو حراً ومستقلا يجب أن تمتنع عن كل عمل يمكن أن يمس سلامة أراضى جمهورية الكنغو واستقلالها . إننا مقتنعون أن شعب الكنغو سوف يحل بنفسه الصعاب الحالية وينجح فى إقامة النظام فى بلده » . ثم طالب بإلغاء وظيفة السكرتير العام وتعيين لجنة من ثلاثة تمثل الدول الغربية والشرقية والحيادية .

وكان الرئيس جمال عبد الناصر بالغ الدقة فى تصويره الحالة فى الكنغو وموقف الأمم المتحدة والحل الذى يتعين الأخذ به ، فقال فى الخطاب الذى ألقاه :

«... إن الخطر الأكبر الذى واجهه شعب الكنغو وواجهناه معه هو أن الاستعمار يحاول اليوم أن يتخذ من الأمم المتحدة أحد أقنعته ولقد ذهبت الأمم المتحدة إلى الكنغو بدعوة من حكومة الكنغو الشرعية وليدة يوم الاستقلال وثمرته لتحقيق هدفين: أولهما حماية استقلال الكنغو وثانيهما صيانة وحدته الوطنية. وكانت حماية الاستقلال تستهدف إجلاء جنود الاستعمار. وكانت سياسة الوحدة الوطنية تستهدف إزالة الحواجز الصناعية التى حاول الاستعمار بها بواسطة أعوانه أن يمزق الوطن الواحد ويفرقه. ونسأل أنفسنا الآن. ما ذا حدث؟ نسأل: أين هو الاستقلال فى الكنغو؟ والجواب: أن الاستعمار بجنوده وسلاحه مازال فى أجزاء من الكنغو. ونسأل: أين هى الوحدة الوطنية؟ والجواب: أنه من المفارقات المروعة أن حكومة الكنغو الشرعية الوطنية تواجه الصعاب بينما جماعة التمرد التى يحركها الاستعمار هى وحدها المستقرة فى كاتانجا. والخطر الأكبر أن ذلك كله حدث وعلم الأمم المتحدة يرفرف فوق الكنغو». أما الحل ففى رأى رئيس الجمهورية العربية المتحدة «أن تعود الأمور سيرتها الأولى»

ومعنى تلك الفقرات أن الأمم المتحدة تدخلت فى الكنغو بناء على طلب من حكومته الشرعية وهذا رد على الذين يقولون إن الأمم المتحدة يجب أن تنهج مسلكا مستقلا، وتحذير لمن تراودهم فكرة وضع الكنغو تحت الوصاية الدولية على أن تتولاها الأمم المتحدة وهى الفكرة التى روجها عدد من الكتاب والمعقبين فى صحف الدول الاستعمارية منذ نشوء الأزمة وكانت مهمة الأمم المتحدة محدودة وواضحة لا تحتمل اللبس وهى حماية الاستقلال والوحدة الوطنية، ولكنها أخفقت فى كلا الأمرين وذلك بينما «علم الأمم المتحدة يرفرف فوق الكنغو». ومن الطبيعى أنه لم يكن من مهمة الأمم المتحدة أن تواجه الحكومة الشرعية الصعاب بينما جماعة التمرد فى كاتانجا هى وحدها المستقرة. وقول عبد الناصر إنه من الضرورى «أن تعود الأمور سيرتها الأولى» معناه أن تعود الحكومة التى كانت قائمة بالأمر يوم ٣٠ يونيو ١٩٦٠ والتى على رأسها كل من كازافوبو رئيسا للجمهورية ولومومبا رئيسا للوزراء.

وزاد رأى حكومة الجمهورية العربية المتحدة وضوحا حين قال الرئيس عبد الناصر للرئيس إيزنهاور: (١) «إننى لم أفهم حتى الآن كيف يكون من حق الأمم المتحدة

(١) الاهرام: من المقال الذى نشره محمد حسنين هيكل (العدد الصادر فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٦٠)

أن تحتل محطة الأذاعة فى ليوبولدفيل وتمنع حكومة الكنغو الشرعية من استعمالها لكي تكون بواسطتها على صلة بالرأى العام فى الكونجو ، هذا بينما محطة الاذاعة الفرنسية — المعادية لحكومة ليوبولدفيل — تذيع ما تشاء فى برازافيل على الناحية الأخرى من نهر الكونجو » وكذلك « لم أفهم حتى الآن كيف يكون من حق الأمم المتحدة أن تحتل مطارات الكونجو وتمنع الحكومة الشرعية من أن تكون لها حرية الحركة فى بلدها بواسطة الطيران » :

عود إلى الكنغو :

نعود إلى الكنغو فنقول إنه بعد الانقلاب العسكرى صارت هناك حكومات ثلاث: لومومبا يعلن أنه رئيس الحكومة الشرعية. ولكنه فى الواقع مقيد للظروف التى أوضحناها فكأنها حكومة معارضة أو حكومة فى المنفى . وكازافوبو يعلن أن حكومة جوزيف إيليو هى الحكومة الشرعية ، ولكنها فى الحقيقة لا تمارس أية سلطات فعلية . وموبوتو يؤكد أن الأمر بيده وأن اللجنة الفنية الإدارية التى شكلها هى التى تحكم البلاد والسبب فى هذا أن أحداً من الأطراف الثلاثة لم يكن صاحب السيطرة الفعلية على الجيش . فالقوات الموالية لباتريس لومومبا بعيدة أو مبعدة عن ليوبولدفيل، والقوات الموجودة فى العاصمة فريق منها يؤيده وفريق يساعد موبوتو . وكازافوبو ليست له سيطرة فعلية على الجيش كما أنه لا يتمتع بتأييد شعبى فى الكنغو باستثناء إقليم باكونجو . وموبوتو على ما قالت صحيفة الأوبزرفر مثلا (١٨ سبتمبر) يعمل فى خدمة بعض الساسة ولكنه ليس سيدهم وبالتالى ليس سيد الموقف .

ولقد أشرنا من قبل إلى القرار الذى أصدرته الجمعية العامة فى اجتماعها غير العادى يوم ٢٠ سبتمبر . وبالرغم من المديح الذى أضفته الدول الإفريقية والآسيوية على المستر همرشولد الذى تعرض للهجوم من أكثر من جهة ، إلا أن الدول الإفريقية المستقلة عمدت بعد ذلك إلى العمل بطريق غير مباشر وفى رأى المراسل الدبلوماسى لصحيفة الأوبزرفر[1] أن هذه الدول (باستثناء تونس) ومعها الدول الآسيوية تضغط على المستر همرشولد من أجل البدء فى اتجاه جديد ، وأنها تقترح عليه الاعتراف بالمركز

(١) العدد الصادر فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٠

القانونى لحكومة الكنغو المركزية كما كانت عليه يوم طلبت من الأمم المتحدة التدخل، لأنه ليس للأمم المتحدة الحق فى فى أن تتخذ قرارا لصالح كازافوبو أو لومومبا. فهذه مسألة يجب أن يقررها الكنغيون أنفسهم؟ وبل رأى الدول الإفريقية وبخاصة الجمهورية العربية المتحدة وغانة واتيوبيا أن يشترك كازافوبو ولومومبا فى مسئوليات الحكم. ويرى المراسل كذلك أن هذه الدول تقترح نزع سلاح قوة الأمن بأسرها فى جميع أنحاء البلاد. والاقتراح الأخير سوف يترتب عليه حرمان حركات التمرد من القوة التى تسندها ويقضى على البقية الباقية من آثار الاستعمار التى تتمثل فى المستشارين والمدربين الفنيين الذى يشرفون على قوات إقليم كاتانجا.

البحث عن مخرج من الأزمة:

استمر الاضطراب يسود الموقف فى الكنغو ولم يكن لأى من العناصر المتصارعة ذلك القدر من القوة الذى يجعل فى الإمكان قيام حكومة مركزية ذات سلطات فعلية. فكازافوبو يقيم فى قصره المطل على نهر الكنغو بوصفه رئيسا للدولة دون أن يكون له سلطان أو نفوذ. والكولونيل موبوتو لايمكن اعتباره رجل الكنغو القوى، فحكومة الطلبة التى أقامها تنقصها الخبرة، وسيطرته على قوات الجيش الموالية له موضع الشك، وأغلبية البرلمان تعارضه وتعتبر الانقلاب الذى قام به عدوانا على الدستور. ولومومبا مقيم فى داره تحت حراسة قوات الأمم المتحدة ولايعترف بقرار العزل الذى سبق أن أصدره كازافوبو. وفى كاساى وكاتانجا تتجمع القبائل ذات النزعات الانفصالية فى الغابات والأحراش وتقوم بأعمال القتل والنهب. إلا أن أخطر عوامل الاضطراب مصدره بلجيكا إذ أخذ يتدفق على البلاد عدد كبير من رعاياها العسكريين والمدنيين وراحوا ينظمون الجيوش الإقليمية وبخاصة فى كاتانجا وكاساى ويزودونها بالمال والسلاح، حتى صار من الواضح أن بلجيكا تحاول استعادة سيطرتها على البلاد.

وتوترت العلاقات بين قيادة الأمم المتحدة والكولونيل موبوتو بسبب الاعتداءات المتكررة على الأهالى من جانب رجال الأخير، وأمرت بسحبهم من شوارع العاصمة وهددت بإطلاق النار عليهم إذا لم ينفذ الطلب. وكذلك وقفت إلى جانب كليوفاس

كاميتاتو رئيس ليوبولدفيل ومن أشد أنصار لومومبا حين هدد باستخدام قوة البوليس التى تحت إمرته لوقف عدوان جنود موبوتو . وأكثر من هذا فقد أراد موبوتو إحضار فرقة مدرعة من تسفيل إلى العاصمة لدعم مركزه فعارضت الأمم المتحدة وهددت باستخدام القوة واضطر الرجل إلى الرضوخ . والواقع أن المستر دايال ممثل الأمم المتحدة الخاص فى الكنغو لاينظر بعين الارتياح إلى الوضع القائم ، ولايثق بقدرة موبوتو وكفايته على إقرار الأمن والنظام . وكذلك يعتقد الكولونيل أن دايال يسعى إلى تقويض نظامه وإعادة لومومبا إلى الحكم .

وكذلك ساءت العلاقات بين الأمم المتحدة وتشومبى فرفضت الطلب الذى تقدم به الأخير بشأن سحب ممثلها فى كاتانجا وأعلنت أن قواتها بالإقليم موجودة بناء على قرارات مجلس الأمن ولن تتلق أمراً بخروجها من تشومبى أو غيره. وطلبت أيضاً توقف البلجيكيين عن تمويل وتزويد الجيوش القبلية الخاصة التى تتجمع فى غابات كاتانجا وكاساى ، وأرسلت ٥٠٠ من الجنود الغانيين إلى كاساى لمنع رجال قبيلة بالوبا الموالين لكالونجى من مواصلة أعمال القتل والنهب . وأكثر من هذا دعت المستر سندوى إلى التجوال فى المناطق المؤيدة له فى كاتانجا لتهدئة أنصاره الأمر الذى أزعج تشومبى ومشايعيه الذين اعتبروا الدعوة تحديا لهم ذلك أن سندوى من أشد المعارضين لحركة الانفصال فى الإقليم .

وفى مقر الأمم المتحدة فى أمريكا اجتمعت اللجنة الاستشارية(١) التى تعاون المستر داج همرشولد للبحث فى تشكيل لجنة(٢) من الدول الإفريقية والآسيوية الخمس عشرة لتسافر إلى الكنغو لمحاولة التوفيق بين الزعماء السياسيين فى البلاد . ويبدو اتجاه أغلبية الدول المشتركة فى اللجنة الاستشارية من مشروع القرار الذى تقدمت به ثمان دول إفريقية وآسيوية إلى الجمعية العامة فى ٢٩ أكتوبر وتطالب فيه السكرتير العام باتخاذ جميع الخطوات المفيدة من أجل تيسير وضمان اجتماع عاجل

---

(١) تضم ممثلى الدول الثمانية عشرة التى تشترك فى القوة الدولية بالكنغو ، وهى غانة وغينيا ونيجيريا والسودان وليبيريا وأتيوبيا ومالى والسنغال ومراكش وتونس والجمهورية العربية المتحدة والهند وباكستان وإندونيسيا والملايو والسويد وإيرلندا وكندا .

(٢) قررت تشكيلها الجمعية العامة فى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٠ .

لبرلمان الكنغو ، وكذلك السماح لممثلى الحكومة المركزية (أى القائمة قبل التطورات الأخيرة) بتمثيل البلاد فى الأمم المتحدة .

والحقيقة أن الأمور وصلت إلى درجة من التدهور الذى ينذر بالخطر والانفجار . ويرى الكثيرون من المراقبين ألا مخرج سليم للأزمة إلا بدعوة البرلمان إلى الاجتماع ، وإعادة النظام السابق حيث كان كازافوبو رئيساً للجمهورية ولومومبا رئيسا للوزراء ، وانسحاب جميع البلجيكيين من العسكرين وأشباه العسكريين والمدنيين الذين يعملون على إشاعة الاضطراب . ويقول مراسل الصنداى تيمس (العدد الصادر فى ٦ نوفمبر) أن بريطانيا والولايات المتحدة تريدان إتاحة فرصة أطول للكولونيل موبوتو ولايميلان إلى عودة لومومبا بحجة أن له ميولا شيوعية . إن لومومبا الزعيم الوحيد الذى يتمتع بشعبية فى مختلف أنحاء البلاد وله أنصار أقوياء فى الأقاليم ، وتؤيده غالبية البرلمان بحيث لو دعى الأخير إلى الاجتماع فسوف يمنح ثقته للرجل ، وهذا بالرغم من الجهود التى بذلت والأموال التى أنفقت من جانب الدوائر الاستعمارية لشراء النواب والشيوخ وحملهم على الخروج على لومومبا .

الفصل الثاني عشر

الاستقلال في نطاق الكومنولث

شهدت الفترة التالية لإنتهاء الحرب العالمية الثانية تقدما مطردا فى الحركة القومية بالأقاليم الواقعة فيما كان يعرف باسم إفريقية الغربية البريطانية. ولقد سبق أن عرضنا للأسباب العامة التى أسهمت فى اليقظة القومية الإفريقية ، غير أن إعتبارات خاصة كان لها أثرها فى المنطقة التى نحن بصددها ، لعل فى مقدمتها أن الظروف التاريخية والإقتصادية عاونت بشكل واضح على خلق طبقة وسطى إفريقية من عناصر أو فئات متعددة منذ عهد مبكر . فهذه المنطقة اتصلت بالأوربيين منذ القرن الخامس عشر إذ فى عام ١٤٨٢ أقام البرتغاليون حصنا بساحل الذهب فى موضع إلمينا الحالى Elmina ، كما يرجع الإتصال بكل من غمبيا وسيراليونى إلى عامى ١٦٦١ ، ١٧٨٨ على التوالى . وكانت المنطقة أيضاً مورداً أساسيا للأعداد الوفيرة التى سيقت للعمل فى مناجم العالم الجديد ومزارعه ، وأصبح ساحلها مكان التصدير الرئيسى للسلعة البشرية. أضف إلى هذا أن القبائل الساحلية عرفت الملح المتوافر لديها من حيث إستخدامه فى حفظ الأسماك ، كما كانت للقبائل التى تقطن الأنحاء الداخلية خبرة باستخراج الحديد والذهب واستعمالهما فى أغراض مختلفة . ونظرا لقلة عدد الأوربيين الأوائل ، إلى جانب عدم صلاحية الجو لسكناهم وانتشار الأمراض وصعوبة المواصلات ، فإنهم لم يتوغلوا فى الداخل وراء الرقيق والمعادن ، فاضطلع الإفريقيون منذ عهد مبكر بهذه التجارة وحققوا أرباحا طيبة . ثم وفد الكثيرون منهم إلى الجهات الساحلية فأنشأوا عددا من الموانى الصغيرة وأقاموا بها، وبذلك كانوا أقرب إلى التأثر بالحضارة الغربية أو بعض أساليبها. وكانت هذه الطبقة الجديدة أكثر ظهورا فى أكرا ولاجوس ؛ وإلى سلالتها يرجع الفضل فى التوسع الكبير الذى حدث فيما بعد فى إنتاج الكاكاو ونقله إلى الساحل وتجارته ، وإنه لما يلفت النظر أن مزارعه فى ساحل الذهب ظلت مملوكة دائما للإفريقيين . وبفضل الثراء ، ونتيجة الإتصال المستمر بالمؤثرات الأوربية ، وجه عدد كبير من الأسرات الغنية الاهتمام إلى تعليم أبنائها فى المدارس التى أنشأتها الإرساليات

الدينية والسلطات المدنية ، كما عمد الكثيرون من هؤلاء إلى إتمام الدراسة فى البلدان الأوربية وبخاصة إنجلترا .

وخلت المنطقة من عنصرين لهما دخل كبير فى المرارة التى نلقاها فى أقاليم أخرى مثل اتحاد جنوب إفريقية واتحاد إفريقية الوسطى وكينيا ، أولهما عدم وجود أقليات كبيرة العدد من الأوربيين، استوطنت البلاد واستحوزت على نسبة عالية من الأراضى الصالحة للاستغلال الزراعى وسعت إلى السيطرة على جهاز الحكم للإبقاء على مصالحها وكيانها . هذه الظاهرة ترتبت عليها نتائج لها أهميتها ، فلم تنشأ المشكلة العنصرية من حيث التفرقة على أساس الجنس واللون ، ولم تجد الحركة الوطنية نفسها مضطرة إلى الكفاح فى أكثر من جهة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن السلطة الأجنبية الحاكمة أخذت تعتمد باطراد — على الأقل بالنسبة إلى الوظائف غير الرئيسية — على الإفريقيين أنفسهم وبذلك زادت الطبقة المثقفة عدداً وقوة وراحت تلعب دورها فى عملية التحرر التى تتيح لها فرصة شغل المناصب فى الإدارة وغيرها ، كما يفسر هذا إصرارها وبخاصة منذ انتهاء الحرب الأخيرة على ضرورة التوسع فى التعليم . ولهذه الاعتبارات فإن نسبة التعليم — على الأقل فى المرحلة الابتدائية — أعلى منها فى كثير من المستعمرات البريطانية الأخرى بإفريقية ، وهذا إلى جانب عدد من المدارس الثانوية والفنية التى زادت فى السنوات الأخيرة . وكذلك أصبحت Kings College فى إيبادان مركز التعليم العالى بالمنطقة كلها ، كما أن University College فى ساحل الذهب والتى بلغ عدد طلابها ٨٠٠ طالب عام ١٩٥٦ ، كانت المعهد الذى تخرج فيه الكثيرون من قادة الحركة الوطنية والذين يتولون المناصب الرئيسية فى غانة اليوم .

أما العنصر الثانى فيتمثل فى عدم وجود أقليات آسيوية ، هندية أو صينية ، الأمر الذى ترتب عليه أن تجارة التجزئة بصفة خاصة لم تتعرض لمنافسة عناصر أكثر تطورا وأعظم دراية بالحياة التجارية ، وبهذا تولاها الافريقيون .

وسبقت المنطقة غيرها إلى الأخذ بنظام الحكم غير المباشر ، اذ طبق فى نيجيريا الغربية عام ١٩١٦ ثم فى شرقها ومنها انتقل الى سيراليونى . وتمتع الكريول [1] Creoles بالحكم المحلى من عام ١٨٩٣ إلى عام ١٩٢٦ على هيئة مجلس بلدى معظم

---

(١) انظر القسم الخاص بسيراليونى فى هذا الفصل .

أعضائه بالانتخاب . وبالرغم من قصور النظام مما عرضنا له من قبل ، إلا أن المجالس المحلية والتنفيذية والتشريعية والتى تزايد أعضاؤها الإفريقيون باطراد ، كانت إلى حدما نوعا من التدريب لنسبة طيبة من الإفريقيين على دراسة المشكلات ومناقشتها ، وتحمل أعباء الادارة والمسئولية ، وأهم من ذلك الاتصال العملى بالنظم السياسية . وأكثر من هذا شهدت المنطقة منذ القرن الماضى بداية التنظيمات السياسية المعارضة للاستعمار . ومما يلفت النظر بصفة خاصة نمو الشعور بالحاجة الى الوحدة الإقليمية ، ففى مارس من عام ١٩٢٠ اجتمع بمدينة أكرا « المؤتمر الوطنى لإفريقية الغربية » ويضم ممثلين لكل من ساحل الذهب ونيجيريا وسيراليونى وغمبيا ، وتقدم بطائفة من المطالب المشتركة منها دعم نظام الحكم الذاتى ، وتقرير حق الانتخاب ، وادخال نظام المحلفين فى المحاكم ، واستخدام الإفريقيين فى الوظائف ، وانشاء جامعة لإفريقية الغربية وتوحيد توجولاند .

ومن السمات البارزة ذات الأثر الفعال فى تنمية الوعى السياسى نشاط حركة إنشاء المدن Urbanisation . ففى لاجوس أكثر من نصف مليون نسمة ، ونمت مدن أربع أخرى فى نيجيريا تضم الواحدة منها مالا يقل عن مائة ألف نسمة . ومن أهل سيراليونى الذين لا يتجاوزون المليونين يقيم حوالى ٤ ٪ فى العاصمة فريتاون . وإذا كانت هذه المدن أقرب إلى كونها قرى كبيرة وتختلف كثيرا عن المدن الصناعية التى نشأت فى أوربا وأمريكا ، إلا أن تجمع هذه الألوف الوافدة من مختلف المناطق والقبائل أشاع فيما بينها جواً من التآلف وشعوراً بوحدة المصالح والغايات ، وجعل من الميسور تبادل الأفكار وانتشارها ، وأدى الى ظهور الصحافة الوطنية ودعم التنظيمات السياسية .

قيام جمهورية غانة

وقع إقليم ساحل الذهب أو المنطقة الساحلية منه بعبارة أدق ، تحت مؤثرات الحضارة الغربية منذ أن اتصل به الملاحون البرتغاليون فى القرن الخامس عشر ، ثم عمد إلى استغلال موارد التجار والشركات من الهولنديين والإنجليز فى القرن السابع عشر حيث أقام الأولون عددا من المحطات الساحلية تم الاتفاق فى عام ١٨٧١ على نقلها إلى الإنجليز .

المقاومة والحرب :

في عام ١٨٦٨ كون زعماء قبائل فانتي Fanti حلفا بقصد الدفاع عن النفس ضد عدوان قبائل أشانتي Ashanti المحاربة القوية والمقيمة بالداخل ، ولصد الزحف الاستعماري البريطاني وكان الحلف من ست قبائل اجتمع ممثلوها عام ١٨٧١ في بلدة منكسيم Mankesim برآسة شارتي الرابع ملك وينباه Winnebab ، ووضعوا دستوراً للدفاع المشترك والتنمية الإقتصادية ورفع المستوى الاجتماعي لجميع القبائل الساحلية . وانتخب الملك شارتي لرآسة ذلك الاتحاد الكونفيدرالي على أن يحكم بمعاونة وزارة من خمسة أعضاء يمثلون الزعماء القبليين والفئة المثقفة ، وجمعية تشريعية على النمط ذاته(١) ولو قدر للمحاولة النجاح لتكرر في الاقليم ما حدث في اليابان الإقطاعية الآسيوية من قيام دولة تأخذ بأسباب الحضارة الحديثة . ولكن حال دون ذلك ضآلة عدد سكان الحلف ، وعدم وجود سلطة عليا تقليدية يدين لها الجميع بالولاء والطاعة كما كان الشأن في اليابان ، والتنافر بين جماعة فانتي وأشانتي ، وعدم توافر الثقة بين الطبقة المتعلمة التي تأثرت بأفكار الغرب وبين الزعماء التقليديين الذين ساورهم القلق بشأن سلطاتهم وامتيازاتهم . وكذلك أوجس الإنجليز خيفة من التجمع لأن قيام دولة وفق نظم أوربية حجر عثرة في سبيل توسعهم ، فألقوا القبض على ثلاثة من الوزراء، وأعلنوا عدم قانونية الحلف . ثم عمدوا بعد ذلك إلى التظاهر بحماية القبائل الساحلية ضد الأشانتي وبدأت سلسلة من الحروب مع الأخيرة انتهت بعد صراع دام إلى احتلال عاصمتها كوماسي في ٦ فبراير ١٨٧٤ . وفي السنة ذاتها تكونت مستعمرة ساحل الذهب ووضعت أراضي الأشانتي تحت الحماية في ٢٧ أغسطس سنة ١٨٩٦ ، وصدر أمر في المجلس « Order-in-Council (٢٦ سبتمبر سنة ١٩٠١) بتعيين حدودها وضمها إلى الممتلكات البريطانية ، كما وضعت الأقاليم الشمالية Northern Territories تحت الحماية البريطانية في السنة الأخيرة ذاتها .

الا أن اخفاق الحلف لم يدفع الأهلين إلى اليأس وسرعان ماتكونت « جمعية الدفاع عن حقوق السكان الأصليين » Aborigines' Rights Protection Society .

---

(١) George Padmore : opt, cit., pp. 193 — 4.

فى ذلك الوقت كان يجرى الاستعداد لإصدار تشريع يقضى باعتبار الأرض ملكا للتاج ووضعها تحت حماية الحاكم البريطانى . وخشى الناس أن تنزع الأرض منهم لتوزع على الأوربيين من أفراد وشركات فتجمعوا وراء الجمعية وسافر وفد الى لندن لتقديم الاحتجاج على مشروع القانون مما اضطر الحكومة البريطانية الى اصدار التعليمات الى ممثلها بالعدول عن هذه السياسة [١] ، فكان التراجع فوزا للمقاومة الإفريقية . ولجأ الحاكم الجديد سيرغردون جوجسبرج الى العمل على اشاعة الفرقة بين الزعماء القبليين وجماعة المثقفين فأقام عام ١٩٢٥ مجلسا إقليميا من الأولين ثم أصدر بعد عامين مرسوما يخوله حق منحهم سلطات تنفيذية وقضائية . وكان جهاز الحكم يتكون من حاكم عام يعاونه مجلس تنفيذى ومجلس تشريعى من أعضاء منتخبين ومعينين ومن أعضاء بحكم وظائفهم ، وبذلك كانت السلطة الفعلية فى يد الحاكم البريطانى ومعاونيه .

الحرب العالمية الثانية :

لعب ساحل الذهب دوراً هاما فى المجهود الحربى بسبب موارده ومركزه الاستراتيجى الهام . وجند من أبناء البلاد حوالى ٧٠٫٠٠٠ للعمل فى ميادين القتال ، ولاريب أن عددا كهذا من دولة صغيرة السكان ترتب عليه نقص فى الأيدى العاملة . وكانت الشركات الكبرى التى تملك أغلبية تراخيص شراء الكاكاو وتصديره تتولى كذلك الاستيراد ؛ ومعظم هذه الشركات كان تابعاً « لرابطة تجار إفريقية الغربية » كما كانت تلك الهيئة تعرف . وعمدت الحكومة إلى وضع صادرات الكاكاو والواردات على أساس الحصص وفقا للنظام المعمول به من قبل وطبقا لذلك أعطيت أغلبية التراخيص إلى هذه الشركات مما أوغر صدور التجار الوطنيين وخاصة كلما قلت السلع المستوردة [٢] . وفضلا عن ذلك فإن الحاكم هدسون Hodson أرجأ تنفيذ مشروعات التنمية إلى مابعد انتهاء الحرب حتى تخصص موارد البلاد للمجهود الحربى ، وهذه السياسة كانت موضع الانتقاد المر من جانب أهل ساحل الذهب .

---

(١) Ibid, pp. 193—7.

(٢) F.M. Bourret: Ghana, The Road To Independenee 1919—1957, p. 150.

وإلى جانب هذا كله وجدت الحركة الوطنية قوة جديدة دافعة فى عودة عدد كبير من الشبان الذين يتعلمون فى الخارج .

ولهذا فلم تكد تنتهى الحرب حتى بدأت الدعوة إلى مزيد من الحكم الذاتى والاشتراك فى إدارة شئون البلاد ، ولم تقنع البلاد بالإجراء الذى اتخذ عام ١٩٤٢ من إدخال اثنين من الإفريقيين فى المجلس التنفيذى لأول مرة .

دستور ١٩٤٦ :

ورأت انجلترا من الأوفق التفاهم مع فريق من البورجوازية ونشر دستور جديد فى مارس سنة ١٩٤٦ ويقضى بأن يتكون المجلس التشريعى من الحاكم (رئيسا) ، ٦ أعضاء بحكم وظائفهم ، ٢٤ عضوا من غير الموظفين منهم ١٨ بالانتخاب بحيث يختار مجلس إقليمى مشترك تسعة منهم ويختار مجلس اتحاد أشانتى أربعة والخمسة الباقون من أعضاء المجالس البلدية .

ولكن الدستور أشاع خيبة أمل فى نفوس المثقفين إذ بالرغم من أن المجلس أصبحت به أغلبية من الإفريقيين لأول مرة إلا أنه لم يزد عن كونه هيئة استشارية ، كما أن السلطات المالية المخولة له محدودة . وعقد المجلس الجديد أول جلساته فى ٢٣ يوليو من السنة ذاتها ولكن لم يمض ثمانية عشر شهرا حتى بدأت الاضطرابات. وفى أغسطس سنة ١٩٤٧ تكون حزب « مؤتمر ساحل الذهب المتحد » بزعامة المستر چورج جرانت والدكتور دانكوا ، ومعظم الأعضاء والأنصار من صفوف الطبقة الوسطى وبخاصة التجار والموظفين وكان الاستياء يعم البلاد فى ذلك الحين بسبب ارتفاع الأسعار وعجز الحكومة عن مكافحة المستغلين ، كما أن المثقفين كانوا قد أملوا أن يزداد نصيب الإفريقيين فى الحكم وبذلك تفتح أمامهم أبواب الوظائف ، ولكن الدستور الجديد لم يحقق ذلك الأمل . وكان هدف الحزب الحصول على الحكم الذاتى للزعماء والشعب ، ولا ريب أن تأكيد أمر الزعماء يلقى الضوء على الطابع المحافظ الذى كان يسيطر على الحزب . وفضلا عن هذا فقد كان من رأيه أن الوصول إلى الحكم الذاتى يجب أن يتم بالوسائل الدستورية والمشروعة ، ومن هنا لم يكن موضع تأييد العناصر الراديكالية . غير أن الحزب سرعان ما تحول إلى اتجاه جديد إذ بعث الدكتور دانكوا إلى كوامى نكروما يطلب منه الحضور إلى

البلاد ليتولى الأمانة العامة للحزب ، فوصل فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٧ بعد غياب عن الوطن دام إثنى عشر عاما . ونكروما من مواليد عام ١٩٠٩ ومن أسرة متواضعة فأبوه من أرباب الحرف وأمه صاحبة حانوت صغير . وبعد أن تلقى بعض التعليم فى مدارس الإرساليات اشتغل بالتدريس وهو فى الثامنة عشرة من العمر ، واستطاع إدخار بعض المال مما جعل فى وسعه الالتحاق بكلية آشيموتا (على مقربة من أكرا). ثم بعث به أحد أقاربه إلى الولايات المتحدة حيث التحق بجامعة لنكولن بولاية بنسلفانيا (وهى مؤسسة للزنوج) . وبعد ذلك قضى بضع سنوات فى انجلترا حيث درس فى مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية ، وفى ذلك البلد اتصل بحزب العمال البريطانى ودرس مبادىء الحزب وتنظيماته ، كما اتصل بنفر من ذوى الآراء الحرة والتقدمية ومنهم بعض الشيوعيين دون أن يتحول إلى صف الأخيرين أو يعتنق مذهبهم .

حزب مؤتمر الشعب

أخذ نكروما فى تنظيم الحزب على أسس جديدة حتى كثر أنصاره ولكنه سرعان ما اختلف مع قادته إذ أخذ عليهم أسلوب الاعتدال والمهادنة ، كما كان عدد منهم لا يؤيد نظرياته واتهموه بأنه يستغل الحزب لبناء مجد شخصى . وهنا انفصل مع زملاء له وكون حزبا جديدا باسم « حزب مؤتمر الشعب » ووجه همه إلى أن يجعل المنظمة الجديدة تستند إلى قاعدة شعبية ، وفتح الأبواب أمام جميع الطبقات والطوائف ، وأنشأ اللجان فى جميع أنحاء البلاد حتى تصل إلى أصغر القرى وأبعد الجهات ، واستخدم أساليب جديدة فى الدعاية لم يكن للبلاد عهد بها من قبل وبذلك لم يمض وقت قليل حتى صار الحزب القوة الرئيسية فى البلاد .

دستور عام ١٥٩١ :

وحدث أن وقعت اضطرابات فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٨ سقط فيها بعض القتلى والجرحى فأعلنت حالة الطوارىء وتقرر إبعاد دانكوا ونكروما وغيرهما من الزعماء إلى أماكن نائية فى البلاد . وهنا شكلت لجنة برآسة ا. ك . واطسن للتحقيق ، ونشرت تقريرها فى أغسطس وفيه نسبت الاضطرابات إلى خيبة أمل المتعلمين من حيث الحصول على الوظائف الحكومية ، والشعور بالحاجة إلى التنمية الاقتصادية والتعليمية

والشك الذى يساور الناس من ناحية الزعماء القبليين إذ يعتبرون أدوات تخدم مصالح الإنجليز وأوصت اللجنة بإقامة حكومة إفريقية ومسئولة حقيقة ، وزيادة عدد أعضاء الجمعية التشريعية ، وإنشاء مجلس تنفيذى يضم خمسة من الإفريقيين . وهنا شكلت الحكومة لجنة أعضاؤها جميعا إفريقيون برآسة القاضى الإفريقى سير هنلى كوسى وتمثل الزعماء والشعب ، ولم يشترك فيها نكروما ونشرت اللجنة تقريرها فى أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وعلى ضوء ما تضمنه من التوصيات صدر دستور جديد بدأ تنفيذه عام ١٩٥١ ، وأهم ما فيه :

(أولا) إنشاء وزارة تضم ثلاثة من الموظفين بحكم مناصبهم ، ٨ وزراء إفريقيين من أعضاء الجمعية التشريعية .

(ثانيا) أن تتكون الجمعية التشريعية من رئيس ، والموظفين الثلاثة المشار إليهم (فى البند السابق)، ٦ أعضاء لتمثيل المصالح التعدينية والتجارية ، ٧٥ عضوا بالانتخاب منهم ٣٣ من المستعمرة وتسعة عشر عن كل من أشانتى والأقاليم الشمالية . إلا أنه باستثناء الأعضاء الخمسة من صفوف المجالس البلدية فالباقون يختارون بالانتخاب غير المباشر .

ولكن العناصر الراديكالية انتقدت تقرير اللجنة وكتبت صحيفة أكرا نيوز كرونيكل لسان حال نكروما تقول « ولن يرضينا إلا وضع الدومنيون الكامل . إن غانة يجب أن تكون حرة ، وحرة الآن » . [1] وقبل نشر تقرير كوسى بوقت قليل استعد حزب نكروما الجديد للقيام بحملة تدعى « العمل الإيجابى » ونشر الرجل كتيبا هدد فيه بالالتجاء إلى الاضراب والمقاطعة وعدم التعاون على أساس عدم استخدام العنف إذا لم تحصل البلاد على الاستقلال فى نهاية عام ١٩٤٩ . وأعلن اضرابا عاما يبدأ فى منتصف ليل ٨ يناير سنة ١٩٥٠ ، وفى ٢٠ يناير قبض على نكروما وغيره من قادة حزبه وعطلت صحيفة أكرا نيوز كرونيكل ؛ وبالرغم من تلك الإجراءات تدفق الأنصار على الحزب . وطبقاً للدستور الجديد عقدت الانتخابات فى فبراير ١٩٥١ وكان نكروما يتصل بأنصاره سرا من سجنه . وأصدر الحزب بيانا انتخابيا وعد فيه بالعمل على تصنيع البلاد ، وتوفير العمل للجميع ، وتعميم التعليم

(١) F.M. Bourret, opt. cit., p 172.

الإبتدائى المجانى والخدمات الصحية، وتهيئة الفرص المتساوية فى ظل دولة اشتراكية، وكان لذلك كله تأثير واضح على الناخبين بحيث حصل الحزب من مجموع المقاعد التى كان التنافس فيها قائما على الأساس الحزبى على ٣٤ مقعدا من ٣٨ مقعدا ، وانتخب نكروما عن أكرا وهو نزيل السجن . وهنا رأى الحاكم سيرشارلس آردن ضرورة الافراج عن الرجل بسبب ما يحظى به من تأييد كبير واستعداده سوف يغرق البلاد فى لجة الاضطراب وبحر من الدماء . وعلى أثر الافراج عنه أدلى بتصريح نشر فى صحيفة التيمس الانجليزية بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٥١ قال فيه « إنى أرغب فى حصول ساحل الذهب على مركز الدومنيون فى نطاق الكومنولث. إنى اشتراكى ماركسى ومسيحى دون التشبث بكنيسة معينة .. لست شيوعيا وما كنت كذلك أبدا. إنى أعارض العنصرية والتمييز ضد أى جنس أو فرد، ولكن لا أتحول عن معارضتى للاستعمار فى أية صورة يتخذها » . ولاريب أن وصفه نفسه بأنه « اشتراكى ماركسى » راجع إلى تأثره بدراساته واتصالاته أثناء اقامته السابقة فى لندن ، وهو ان لم يكن شيوعيا إلا أن الوصف الذى أطلقه على نفسه يفهم منه أنه يطبق عند الضرورة الحلول الماركسية من حيث التنمية الاقتصادية بصورة خاصة .

وفى فبراير نفسه دعى نكروما ليتولى ادارة أعمال الحكومة ومعه خمسة من رجال حزبه وأعطى لكل من أشانتى والأقاليم الشمالية مقعدا فى وزارته . وفى ٢٠ مارس سنة ١٩٥١ اجتمعت الجمعية التشريعية الجديدة لأول مرة وعيزت السنوات التالية بالجهود المبذولة من أجل التقدم الإجتماعى والإقتصادى ، وفى مارس من السنة التالية منح نكروما لقب رئيس الوزراء . ولعل أهم التشريعات التى صدرت فى العهد الجديد قانون الإدارة المحلية (نوفمبر ١٩٥١) وبمقتضاه ألغيت السلطات الوطنية القديمة وحل محلها ٢٥٠ مجلسا محليا وبالمدن . وبالرغم من أن الزعيم القبلى رئيس المجلس — إلا فى الأقاليم الشمالية - إلا أن السلطة الحقيقية فى يد الرئيس المنتخب. وتقرر كذلك انشاء ٣١ مجلسا فى النواحى المختلفة ، وللإشراف على المجالس الجديدة أنشئت وزارة للحكم المحلى . ولم ينته عام ١٩٥٤ حتى تم تشكيل معظم المجالس وإن لقيت العملية المعارضة والمقاومة فى بعض المناطق .

إلا أن المزايا التى حققها دستور عام ١٩٥١ كانت قاصرة، فالانتخابات ليست مباشرة كلها ، كما أن أعضاء المجلس التنفيذى الثلاثة بحكم وظائفهم كانوا يشرفون على المالية والعدل والدفاع والشئون الخارجية وهذا ما يتعارض مع الاستقلال الحقيقى .

دستور عام ١٩٥٤

وجرت إتصالات مع الحكومة البريطانية فصدر دستور جديد نفذ إعتبارا من أبريل عام ١٩٥٤ فأصبحت الوزارة كلها إفريقية ، وزيدت الجمعية التشريعية إلى ١٠٤ عضوا كلهم بالانتخاب المباشر ؛ ولكن الحاكم ظلت له بعض السلطات كما كان المسئول عن الشئون الخارجية والدفاع . وعلى أثر ذلك تقرر إجراء إنتخابات جديدة وقبل موعدها بقليل تكون حزب جديد باسم « حزب شعب الشمال » وبرنامجه الإبقاء على ثقافة الأقاليم الشمالية وأن يكون لهذه الأقاليم نصيب متزايد باطراد فى الإدارة والخدمات المختلفة ، ومعنى هذا أن الحزب يعارض سياسة نكروما الرامية إلى إقامة حكومة مركزية قوية فى ظل دولة موحدة . ومن الأحزاب التى اشتركت فى الإنتخابات «حزب مؤتمر غانة » ويمثل العنصر المحافظ من الزعماء القبليين والطبقة المثقفة القديمة التى كانت تلتف حول دانكوا . وكان هناك أيضاً حزب الرابطة الإسلامية وحزب مؤتمر توجولاند . ولكن نتيجة الانتخابات التى أجريت فى ١٥ يونيو سنة ١٩٥٤ أسفرت عن فوز حزب نكروما بواحد وسبعين مقعدا ولم تحصل المعارضة كلها إلا على ٣٣ مقعدا .

الخلاف حول نظام الحكم :

كان الإتجاه الغالب على أحزاب المعارضة كما أوضحنا معارضة المركزية . وفى سبتمبر سنة ١٩٥٤ تكونت «حركة التحرير الوطنى» وكان الدافع الظاهرى إليها أن الحكومة زادت الضريبة على صادرات الكاكاو بقصد توفير المال اللازم لعمليات تطوير البلاد بينما جمدت السعر بالرغم من ارتفاعه حينذاك فى الأسواق العالمية . أما السبب الحقيقى فى قيام تلك الهيئة فراجع إلى النفور الذى أحست به العناصر المحافظة والرجعية من سياسة دعم الحكومة المركزية ، أو كما قال بعض قادتها لصد موجة : «الدكتاتورية الزاحفة» . وحصلت الحركة على تأييد فى الأقاليم الشمالية وتوجولاند حيث النزعة نحو تقوية الحكم الإقليمى ، ثم زادت الخطورة بتأييد زعماء أشانتى لها حتى أنهم رفعوا التماسا إلى الملكة طالبوا فيه بإنشاء لجنة لبحث موضوع إنشاء دولة فيدرالية وحدث اشتباك ووقعت بعض حوادث الاغتيال السياسى . وفى أواخر عام ١٩٥٤ دعا حزب نكرومه

إلى مؤتمر لبحث المسألة فرفضتها المعارضة لأن الدعوى لم توجه من الحكومة نفسها حتى تتخذ صفة رسمية . وفى ٣٠ ديسمبر أذاع نكروما حديثا قال فيه أن النظام الفيدرالى لا يصلح لدولة صغيرة مثل غانة ، وأن المطالبة بإنشاء مجلس ثان لامعنى لها قبل الحصول على الاستقلال ، ثم دعا الزعماء إلى المفاوضة ولكنهم أصروا على الرفض ، كما أخفقت محاولة أخرى من جانب الحكومة فى أبريل سنة ١٩٥٥ . وهنا استدعت الأخيرة سير فردريك بورن الحجة فى القانون الدستورى فقام بدراسة للموضوع ونصح بعدم الأخذ بنظام الدولة الفيدرالية ولكنه أوصى بزيادة اختصاصات الجمعيات الإقليمية بحيث تكون مسئولة عن الشئون المحلية وتحصل على المنح المالية من الحكومة المركزية . وكان من رأى سيرفردريك أن الزعماء القبليين ما زال لهم دور هام فى الحكم المحلى ويجب حماية مركزهم .

الإستقلال :

وحاولت الحكومة إقناع المعارضة بعقد مؤتمر على ضوء التقرير فأبوا . وفى ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٦ أصدرت كتابا أبيض بشأن الحصول على الاستقلال ، كما وافقت على مقترحات بورن . ولكن المعارضة أصرت على ضرورة حل مشكلة نظام الحكم قبل الاستقلال ، وهو موقف لا شك أنه أساء إليها لأن نظام الحكم مسألة داخلية تخص أبناء البلاد وعليهم التفاهم على حلها وقد تختلف وجهات نظرهم بشأنها . أما الاستقلال فأمر لا يجب مطلقا أن يكون موضع الجدل ويجب أن تكون له الأولوية على أية اعتبارات مهما كانت . وفى ١١ مايو أعلن وزير المستعمرات موافقته على مقترحات حكومة غانة بشأن الاستقلال بشرط أن تجرى انتخابات جديدة تسفر عن أغلبية كافية لتأييد المطلب ، فإذا حدث ذلك فسوف يحدد موعد إعلان الاستقلال . ولكن الانتخابات تأجلت بسبب إجراء الاستفتاء فى توجولاند (٩ مايو) حيث وافق ٥٨٪ من الناخبين على الانضمام إلى غانة . وأجريت الانتخابات فى يوليو فأحرز حزب الحكومة ٧٢ مقعدا فتقدمت باقتراح إلى الجمعية الوطنية بطلب الاستقلال فوافق عليه ٧٢ عضوا وامتنع الباقون عن التصويت ، والامتناع بصدد هذه المسألة الحيوية لا يختلف عن المعارضة . وفى ١٥ سبتمبر أعلنت الحكومة البريطانية أنها تعد نتيجة الانتخابات مرضية وحددت موعد

الإستقلال فى ٦ مارس ١٩٥٧ . وتوسطت الحكومة البريطانية من أجل تسوية الخلاف الداخلى حتى يتسنى وضع الدستور ، وصدر هذا فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٧ وأهم ما فيه :

١ — السلطة التنفيذية : الوزارة مسئولة أمام البرلمان ، ويكون تعيين الوزراء وإقالتهم بناء على نصيحة رئيس الوزراء . وللحاكم الحق فى إقالة الوزارة إذا أصدر البرلمان قرارا بعدم الثقة بها إلا إذا قرر رئيس الوزراء خلال ثلاثة أيام حل الجمعية .

٢ — السلطة التشريعية: وتتركز فيها السلطة التشريعية العليا ، ومدة الجمعية خمس سنوات . والانتخاب بطريق الاقتراع السرى المباشر .

٣ — الأقاليم : تنقسم غانة إلى خمسة أقاليم لكل منها جمعية إقليمية لها وظائف وسلطات الحكومة المحلية فيما يتعلق بالزراعة والغابات والمواصلات والخدمات الصحية والإسكان والبوليس والتعليم وأية مسائل أخرى يراها البرلمان . ومدة الجمعية ثلاث سنوات ويقام فى كل إقليم مجلس للزعماء بقرار من البرلمان ، وأعضاء كل مجلس يختارون رئيسه فيما عدا إقليم أشانتى حيث يرأسه الزعيم الأعلى (المعروف باسم Ashantehene) .

٤ — تعديل الدستور : يتم بقرار يوافق عليه ثلثا أعضاء الجمعية الوطنية كلها . وإذا أريد إلغاء الجمعية الإقليمية فلا بد من موافقة الإقليم .

وفى ٢١ فبراير سنة ١٩٥٧ أعلن رئيس وزراء المملكة المتحدة فى مجلس العموم أن جميع رؤساء وزارات دول الكومنولث وافقوا على أن تكون غانة مستقلة يوم ٦ مارس سنة ١٩٥٧ كعضو كامل فى الكومنولث .

إعلان الجمهورية :

أخذ نكروما يعمل على إزالة آخر أثر للعهد الاستعمارى وذلك بإعلان الجمهورية كما أعد دستورا يتلاءم مع الوضع الجديد . وأجرى الاستفتاء فى مايو سنة ١٩٦٠

فأسفر عن موافقة البلاد وانتخب الدكتور كوامى نكروما أول رئيس الجمهورية الجديدة .

ويقال إن إسم « غانة » إحياء لذكرى مملكة قديمة يتحدثون بأنها كانت تشمل مساحة كبيرة من غرب إفريقية « وبهذا يرمز الاختيار إلى طموح نحو تمهيد السبيل إلى قيام دولة موحدة تضم إفريقية الغربية[1] » .

بعد الإستقلال

نظريات نكروما فى الحكم :

أول ما تتميز به سياسة نكروما العمل على خلق دولة موحدة ذات حكومة مركزية قوية لأن أهم ما تحتاج إليه الدول الناشئة تنمية الوعى القومى وهو ماتمزقه النزعات الإقليمية ، كما أن النظام الفيدرالى لا يصلح لبلد صغير مثل غانة التى لا يتجاوز عدد سكانها خمسة ملايين . وفضلا عن هذا فنظرا لاختلاف مستويات التطور الاجتماعى والاقتصادى فإن الحكومة المركزية تستطيع أن تضع الخطط الكفيلة بتحقيق التنمية بصورة أسرع وفى نطاق التنسيق الذى يعود بالخير على البلاد كلها .

ولتحقيق هذه الأغراض فانه يرى فى المعارضة وبخاصة إذا استندت إلى تأييد إقليمى خطرا يهدد وحدة البلاد والخلافات الحزبية قمينة أن تصرف الناس عن تحقيق أهدافهم . ولهذا اتخذ طائفة من الإجراءات منذ أن ولى الأمر ، ففى أكتوبر سنة ١٩٥٣ أوقف اثنين من الشخصيات البارزة فى الحزب وهما المستر أنتونى وود عضو البرلمان والمستر أوكرام سكرتير عام مؤتمر النقابات وهو الرجل الذى سبق له تنظيم حركات الإضراب التى هزت السلطات البريطانية ومهدت الطريق أمام حزب نكروما لاعتلاء الحكم . وفى عام ١٩٥٧ نفى اثنين من رجال المعارضة ، ثم بدأت حملة من تقييد حرية الاجتماع والنشر ، ومنع دخول عدد من المطبوعات الأجنبية . وعللت الحكومة تلك التدابير بأنها تهدف إلى وقاية البلاد من مؤثرات غير مرغوب فيها لأن الشعب الذى لم ينل قدراً كافيا من التعليم يمكن أن تستهويه الدعاية الشيوعية ومنذ عامين شن حملة قوية على الزعامات القبلية والتى كانت الدعامة

---

(١) Desmond Crowley : The Background to Current Affairs, p. 62.

التى تستند إليها المعارضة . إنه لا يمانع فى بقاء الزعماء ولكن بعد سلبهم السلطات السياسية والقضائية حتى لا تكون هناك دولة داخل الدولة .

ويمكن أن تتضح نظرية نكروما فى الحكم من بعض النصوص الواردة فى دستور الجمهورية الجديد . فرئيس الجمهورية ينتخب لمدة خمس سنوات ويتمتع بالسلطات التى يضفيها دستور الولايات المتحدة على رئيس الجمهورية ولكن مع انتفاء الأساليب الدستورية التى يتضمنها الدستور الأمريكى لتحقيق التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية . وبالرغم من أن الجمعية الوطنية تنتخب بالاقتراع المباشر إلا أن أعضاءها هم الذين ينتخبون رئيس الجمهورية وهذا النظام يماثل ما كان سائداً فى الولايات المتحدة قبل التعديل الثانى عشر عام ١٨٠٤ . وبهذا تضمن البلاد ألا يكون الرئيس من حزب بينما الأغلبية من الحزب المعارض . وإذا هزم حزب الرئيس فى الجمعية فللأخير أن يستقيل ويحل الجمعية .

سياسة نكروما الخارجية :

خطب نكروما يوم إعلان الاستقلال فقال إن نجاح أو إخفاق الدولة الجديدة سوف تكون له نتائج بعيدة المدى بالنسبة إلى الأقاليم الإفريقية التى تكافح من أجل استقلالها . وكثيرا ما أكد أن أسلوبا إفريقيا فى الحياة سوف يظهر وأن شعوب الجنس الذى ينتمى إليه سوف تسهم مساهمة حقيقية فى الثقافة والسلام العالميين . ثم قال فى الخطاب المشار إليه « وإذ تحصل غانة على استقلالها تلاحظ عالما ممزقا ومنقسما فى علاقاته السياسية . وعلى ذلك تشعر حكومة غانة فى هذه المرحلة أن البلاد ينبغى ألا تنحاز إلى مجموعة معينة من الدول أو الكتل السياسية . وحكومة غانة لاتعتزم أن تتبع سياسة حيادية فى علاقاتها الخارجية ولكنها تؤكد عزمها على المحافظة على استقلالها بحيث تتصرف على أفضل وجه يبدو لها فى أى وقت معين » .

وسياسة نكروما الإفريقية تقوم على مكافحة الاستعمار وتأييد حركات التحرر فى البلدان الإفريقية وقد سبق له أن صرح بأن استقلال غانة « سوف يكون ناقصا إذا لم يرتبط بتحرير البلاد الإفريقية كلها » . وهو من المعارضين لسياسة التفرقة

العنصرية ولذلك قرر مقاطعة اتحاد جنوب إفريقية اقتصاديا تطبيقا لقرارات مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة المجتمع فى أديس أبابا . وكذلك يعمل نكروما من أجل تحقيق التضامن الإفريقى فدعا إلى مؤتمر من الدول الإفريقية المستقلة فى أكرا ١٩٥٨ وكان الغرض من الاجتماع وضع سياسة مشتركة فى الشئون الخارجية والاقتصادية والثقافية ، كما اشتركت غانة فى المؤتمرات الإفريقية المختلفة . ويبدو أنه من أنصار وحدات أكبر فى إفريقيـــة وقد تضمن بيان كوناكرى الذى وقعه نكروما وسيكوتوريه فى مايو ١٩٥٩ مبادىء اثنى عشر أساسية بشأن إقامة « اتحاد من الدول الإفريقية المستقلة » . وهذا البيان حل محله اتفاق سانكويلى Saniquellie (يوليو عام ١٩٥٩) بين غانة وغينيا وليبيريا لتكوين « مجموعة من الدول الإفريقية المستقلة » وفيها يحتفظ كل عضو بذاتيته ونظامه الدستورى ، كما لاتؤثر العضوية فيه على السياسات الدولية للدول الأعضاء وعلاقاتها بالغير أو التزاماتها قبلهم .

إلا أن علاقات نكروما بعدد من جيرانه ليست مرضية تماما إلى حد ما . فالمسيو هوفويه بوانى ينظر ببعض الارتياب إلى سياسة إقامة تجمعات سياسية ويخشى أن تؤدى إلى محاولة بسط سيطرة غانة على إفريقية الغربية . وفى مؤتمر صحفى عقده رئيس وزراء نيجيريا يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٠ أثناء زيارة رسمية إلى سيراليونى أعرب عن عدم تأييده لفكرة اتحاد من دول إفريقية الغربية كما يراها نكروما ثم قال إن غانة لا يمكن أبدا أن تقبل التضحية بسيادتها من أجل مبدأ الوحدة الإفريقية إلا إذا كانت متأكدة من أنها سوف تكون زعيمة هذا الاتحاد . ولكن الواقع أن نكروما ، ويشاركه فى هذا الكثيرون من القادة الإفريقيين ينظرون إلى سياسة « بلقنة » إفريقية على أنها عامل قوى فى إضعاف القارة . أما العلاقات مع توجو فطابعها التوتر منذ الاستفتاء الذى أسفر عن ضم توجولاند الخاضعة للوصاية الدولية وتديرها بريطانيا إلى غانة . فغانة تتهم جارتها بأنها تسعى إلى استرداد الإقليم وتحريض أهله وذلك بالاتفاق مع الفرنسيين . وتوجو تهدف إلى توحيد الإيقى جميعاً كما يبدو أنها تعتقد أن نكروما طامع فى ضمها كجزء من سياسته الرامية إلى إنشاء اتحاد من دول إفريقية الغربية .

المشكلات الاقتصادية :

تبلغ مساحة غانة ٩١٦٩٠ ميلا مربعا . والمنطقة المتاخمة للساحل وتشمل معظم المستعمرة الأصلية وتضم أكثر من نصف السكان يتراوح عرضها بين ٢٠ ، ٤٠ ميلا ، وبها أهم المدن . ويتنوع انتاجها فيشمل المواد الغذائية والموالح والموز وصيد الأسماك . أما هضبة أشانتى حيث يصل متوسط المطر خمسين بوصة فمنطقة مثالية لزراعة الكاكاو والمحافظة على الغابات ضرورية لحماية مزارع الكاكاو ولهذا فى مقدمة المسائل التى تستدعى الاهتمام المحافظة على مناطق الغابات الحالية وزرع غابات جديدة . وسهول نهر ڤولتا وروافده ڤولتا الأسود مطرها قليل وغير مضمون ولا يستمر إلا فصلا قصيرا خلال السنة ، ولهذا نلقى كثافة السكان لاتتجاوز عشرة أشخاص للميل المربع ، وهناك مناطق واسعة مهجورة ، فضلا عن قلة الزراعة واستحالة تربية الماشية . هذا الاقليم الفقير يمكن أن يصبح ذا أهمية اقتصادية كبيرة بشرط القيام بعدد من مشروعات الرى واتخاذ كافة الوسائل للقضاء على ذبابة تسى تسى حتى يتسنى تربية الماشية . والواقع أن غانة بحاجة إلى التوسع فى تربية الماشية لأنها تعانى نقصاً واضحاً فى اللحوم وتستورد مقادير كبيرة من الخارج .

والموارد الطبيعية بالبلاد وافرة فهناك الكاكاو وأشجار زيت النخيل والمطاط البرى والأخشاب والمعادن . وتنتج غانة نحو ثلث الانتاج العالمى من الكاكاو ويمثل حوالى ٧٠ ٪ من الصادرات ولهذا فهو مصدر كبير لتوفير الأموال اللازمة لعمليات التنمية . وقامت الحكومة بحملات واسعة لإعدام الأشجار المريضة بحيث أبيدت ٤٤ مليون شجرة فى المدة ما بين عامى ١٩٤٦ ، ١٩٥٦ ، وزرعت أشجار جديدة . إلا أن الاعتماد على محصول واحد من هذا القبيل يشكل خطرا كبيرا على اقتصاديات البلاد . ومن هنا تتجه السياسة الزراعية إلى توزيع الإنتاج .

والثروة المعدنية من المصادر الأساسية وتلى الكاكاو . وبلغت قيمة صادرات المعادن ٢٨ر٤ مليونا من الجنيهات عام ١٩٥٨ . وأهم المعادن الذهب والماس والمنجنيز وتملك غانة احتياطيات ضخمة من المنجنيز كما تضم أعظم منجم واحد من حيث إنتاجه فى العالم . وتعتبر غانة كذلك ثالث دولة فى إنتاج الماس بعد الكنغو واتحاد جنوب

إفريقية . وفى عام ١٩٢١ اكتشف البوكسيت جنوب إقليم أشانتى ثم بعد ذلك فى غرب الأقاليم الشمالية . وهناك معادن أخرى مثل القصدير والحجر الجيرى والجرانيت ، كما توجد أدلة على وجود البترول فى غربى البلاد .

ومن المشكلات الضخمة التى تواجه غانة سيطرة المصالح المالية البريطانية بصفة خاصة على التجارة الخارجية والتعدين وقدرت جملة الاستثمارات بحوالى ٢٠٠ مليون جنيه . ولقد تقدمت الغرفة التجارية التى تضم ٥٠٠٠ من رجال الأعمال الغانيين بمذكرة إلى الحكومة طالبت فيها بالعمل على نقل التجارة الخارجية إلى أيدى أبناء البلاد خلال فترة من السنوات . وعلى أثر ذلك تردد أن الحكومة تعتزم تأميم التجارة الخارجية ولكن الرئيس نكروما نفى ذلك الاتجاه على أثر عودته من الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ويبدو أن حكومة غانة لا تحبذ مبدأ تأميم التجارة الخارجية لأنه يلقى عليها أعباء مالية يمكن استغلالها فى قطاع التصنيع والمشروعات الانتاجية الأخرى . ويرى المراقبون الاقتصاديون أنها قد تشجع تكوين الجمعيات والهيئات التعاونية التى تتولى بالتدريج الاستحواذ على التجارة الخارجية بحيث تتم عملية نقلها إلى أيدى أبناء البلاد خلال فترة قد تصل إلى سبع سنوات .

مشروع نهر الفولتا :

والبوكسيت مادة تستخدم فى صناعة الألمنيوم ، وهذه العملية تتم على مرحلتين الأولى تحويل البوكسيت إلى ألومين وتتطلب مقادير كبيرة من الماء ، والثانية تحويل الألومين إلى ألمنيوم ولابد لذلك من طاقة كهربائية ضخمة . ولهذا جرى التفكير فى إقامة سد عند الحوض الأدنى لنهر الفولتا ولكن المشروع أرجىء بسبب الحرب العالمية الثانية . وفى عام ١٩٥١ أعد السير وليم هلكرو تقريرا عدد فيه المزايا التى تعود على الصناعة والزراعة . وفى سنة ١٩٥٣ قامت بالدراسة لجنة برآسة R.G.A. Watson فقدرت التكاليف بمبلغ ٢٣١ مليونا من الجنيهات (بأسعار سبتمبر سنة ١٩٥٥) مع احتياط ضد ارتفاع الأسعار ورأت أنه فى الحالة الأخيرة قد ترتفع التكاليف إلى ٣٠٩ مليون ، كما قدرت ثمانى سنوات أو أكثر للتنفيذ . ولقى المشروع انتقادات منها أن بلادا كثيرة بالعالم أخذت تتوسع فى انتاج الألمنيوم مما يعرض غانة لمنافسة قوية . وقيل كذلك إن النفقات باهظة بحيث تنوء بها البلاد ، وإن الأفضل تخصيص

الأموال لمشروعات أخرى أقل كلفة وتنفذ وقدر فائدة فى مدة أقل . كما كانت هناك منافسات بين المصالح الأجنبية التى ترى فى المشروع وتتأنجه بابا واسعا للاستثمار المجزى . إلا أن الحكومة الغانية بعثت المشروع من مرقده وبناء على طلبها قام خبراء البنك الدولى للانشاء والتعمير بدراسة شاملة للمشروع وأعدوا تقريرهم فى يوليو من عام ١٩٦٠ . وتوجه المستر بوچين بلاك بنفسه إلى غانة حيث أقر المشروع . وسافر وزير المالية لإجراء الباحثات مع المستر بوچين بلاك . وبعد عودته فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٦٠ أذيع نبأ اعتزام البنك الدولى والولايات المتحدة وبريطانيا تقديم قرض قدره ثلاثون مليونا من الجنيهات إلى حكومة غانة التى يتعين عليها تدبير مبلغ مماثل لأغراض المواصلات وللقرى التى سوف يغرقها السد الجديد . وطبقا للاتفاق يقدم البنك ١٤٫٣ مليون جنيه ، والولايات المتحدة ١٠٫٧ مليونا ، وبريطانيا ٥ ملايين . وكانت فكرة المستر بلاك الإقلال بقدر الإمكان من استخدام أموال البنك الدولى نظرا لارتفاع سعر الفائدة التى يتقاضاها ولذلك رأى تدبير جانب كبير من القرض عن طريق دول أخرى ، إلا أنه يبدو أن ثمت هدف سياسى يكمن وراء إسراع الدول الغربية إلى تقديم المال حتى لا تتجه غانة إلى دول المعسكر الشرقى مثلا [١]، ولأن استخراج البوكسيت تحتكره الشركة البريطانية للألمنيوم وشركة إفريقية الغربية . والمفهوم أن أغلب المبلغ سيؤخذ من اعتماد قرض التنمية بالولايات المتحدة الأمريكية United States Development Loan Fund [٢] أما تكاليف بناء معمل صهر الألمنيوم فسوف يتحمله الاتحاد Consortium المعروف باسم ڤالكو Valco والذى ترأسه شركة كايزر ، ولا شك أن فائدة المشروع لبريطانيا كبيرة إذ يقل فى حالة تنفيذه ما تستورده من كندا بالدولار .

ويقوم المشروع على العناصر الآتية [٣] :

١ — بناء سد ارتفاعه ٧٠ مترا وتوليد طاقة كهربائية قدرها ٦٣٣٫٠٠٠ كيلوات ساعة .

٢ — إنشاء مصنع لصهر الألمنيوم ويستخدم ما بين ٨٣ ، ٩٠٪ من الطاقة المولدة .

---

(١) جاء فى صحيفة الأوبزروفر (١٣ / ١١ / ١٩٦٠) أن روسيا سوف تبنى سدا على نهر Bni أحد روافد الڤولتا الأسود ويتكلف ١٩٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه ، وهذا جزء من مشروع الڤولتا .

(٢) بفائدة تتراوح بين ٢½ ، ٤٪ .

(٣) مجلة نهضة إفريقية (عدد مارس ١٩٦٠).

٣ — إنشاء ميناء[1] وشبكة من المواصلات الحديدية .

وسوف يعود المشروع على غانة بفوائد لا يستهان بها :

(أولا) : يقدر احتياطي البوكسيت بنحو ٢٠٠ مليون طن ، وسوف يترتب على المشروع فى النهاية إنتاج ١٫٢٠٠٫٠٠٠ طن ألمنيوم أى ما يعاول ١٠٪ من الإنتاج العالمى ، وبذلك تصبح غانة ثانى دولة فى هذه الناحية ، كما سوف تفرض أنواع من الضرائب على الأرباح .

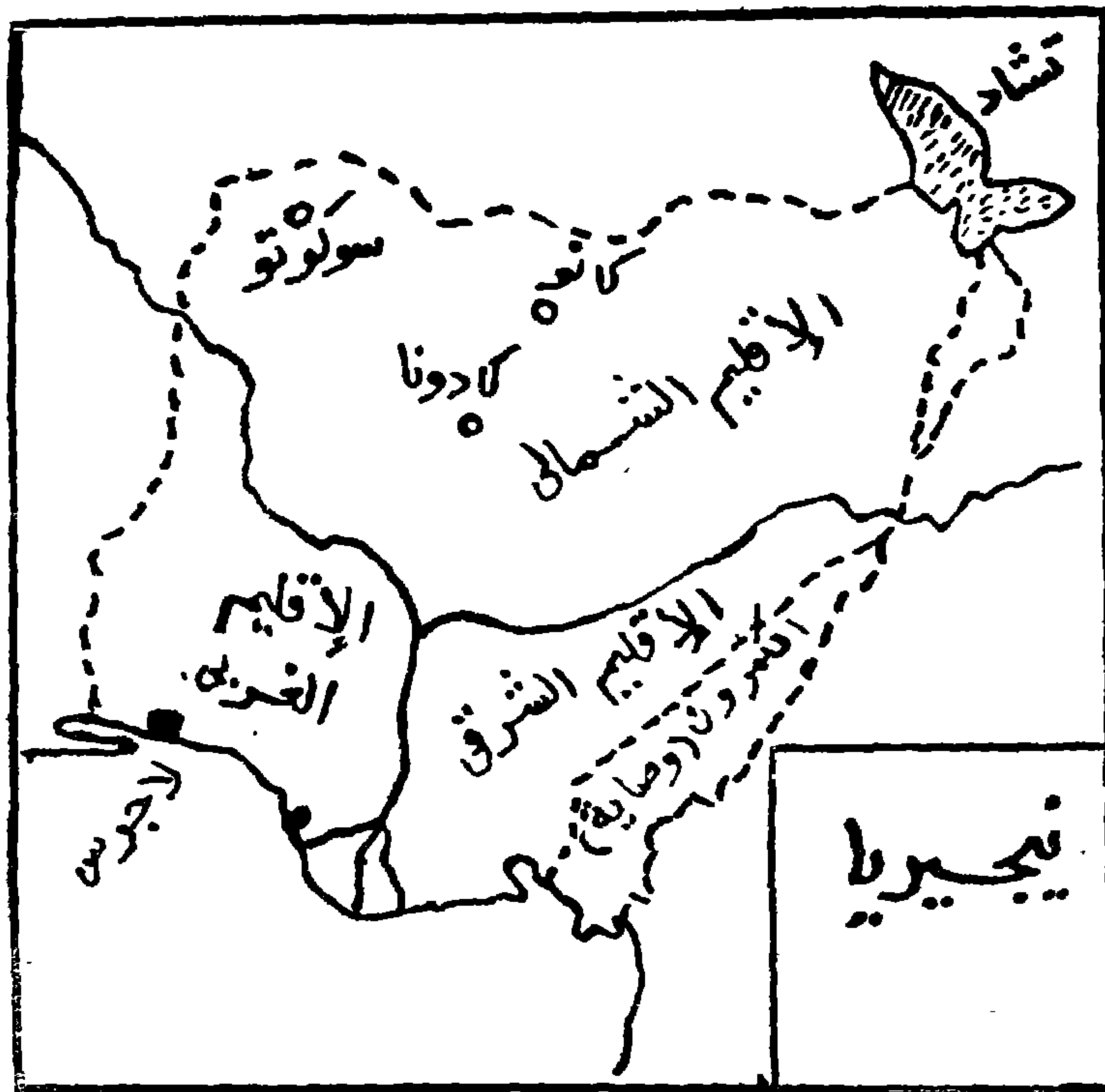
(ثانيا) : تشغيل عدد كبير جدا من الأيدى العاملة لسنوات قادمة . والواقع أن غانة تعانى نقصا فى الأيدى العاملة للعمل فى مزارع الكاكاو واستغلال الثروة المعدنية .

(ثالثا) : سيؤدى السد إلى تكوين بحيرة صناعية طولها ٢٠٠ ميل ، وسوف تستخدم مياهها فى رى سهول أكرا وبعض سهول الفولتا الأبيض فى الأقاليم الشمالية وكذلك سوف يترتب على تحسين نظام الرى وتنظيم عمليات الصرف زراعة الأرز فى ثلاث مناطق جديدة .

(رابعا) : قيام عدد من الصناعات الأخرى كصناعة الصلب من الحديد الموجود فى تاركوا Tarkwa عن طريق استغلال فائض القوة الكهربائية .

(خامسا) : لا تعود البلاد تعتمد على محصول واحد وهو الكاكاو .

(١) أنشأت الحكومة ميناء تيما فعلا وأشرف على الانتهاء .


تشاد
سوكوتو
كانو
كادونا
الإقليم الشمالي
الإقليم الغربي
الإقليم الشرقي
الكمرون (وصاية)
لاجوس
نيجيريا

استقلال نيجيريا

كانت نيجيريا الجنوبية منذ أمد بعيد على اتصال بالأوربيين بسبب تجارة الرقيق وعن طريق بعثات التبشير وأخيراً بفضل نمو التجارة المشروعة فى القرن التاسع عشر. وفى عام ١٨٤٩ عين قنصل بريطانى فى فرناندبو ، وضمت لاجوس كمستعمرة بريطانية سنة ١٨٦٢ وأضيفت إليها تدريجياً منطقة تقع بجوارها فى الداخل ، ثم تم الاستيلاء فى عام ١٨٨٥ على أجزاء من دلتا نهر النيجر وأطلق عليها اسم «محمية ساحل النيجر» فى عام ١٨٩٣ . وكانت شركة النيجر الملكية قد تكونت فى عام ١٨٧٩ ؛ وبعد ذلك بسبع سنوات حصلت على امتياز بالاتجار فعملت عن طريقه على مد النفوذ البريطانى بالداخل . ولما ألغى الامتياز فى بداية القرن الحالى أعلن تكوين محمية نيجيريا الشمالية ، وضم القسم الجنوبى من أملاك الشركة إلى محمية ساحل النيجر لتكوين محميـــة نيجيريا الجنوبية ، ثم أضيفت إليها مستعمرة لاجوس فى عام ١٩٠٦ باسم « مستعمرة ومحمية نيجيريا » .

ولما تولى لورد لوجارد الأمر عمل على ضم القسمين الشمالى والجنوبى وتم ذلك رسمياً فى عام ١٩١٣ .

تطبيق نظام الحكم غير المباشر :

وكانت نيجيريا بوتقة الاختبار الأولى التى طبق فيها لوجارد نظام الحكم غير المباشر ؛ فأنشأ عام ١٩١٣ مجلساً استشارياً من ٣٦ عضواً منهم ٦ من الأوربيين ومثل هذا العدد من الإفريقيين وجميع هؤلاء من غير الموظفين . وفى عام ١٩٢٢ حل محله مجلس تشريعى للمستعمرة والقسم الجنوبى من المحمية وحل هذا كذلك محل مجلس لاجوس التشريعى القائم منذ عام ١٨٦٢ . وكان عدد الأعضاء ٤٦ منهم ١٠ من الإفريقيين غير الموظفين . ونظراً لضرورة موافقة المجلس على الميزانية السنوية فقد صار له بذلك الإشراف من الناحية الواقعية على الإقليم الشمالى لأن الميزانية تشمل نيجيريا كلها . أما نيجيريا الشمالية فقد ظلت السلطة التشريعية فى يد الحاكم البريطانى ، وإن كانت السلطات الوطنية ذات استقلال ذاتى فيما يتعلق بالشئون

الداخلية لها تحت إرشاد المقيمين البريطانيين أو رقابتهم الفعلية . حقيقة درجت الحكومة بعد عام ١٩٣١ على عقد مؤتمرات من الأمراء وكبار الموظفين البريطانيين لبحث المسائل الهامة التى تتصل بالإقليم الشمالى إلا أنه لم تبدأ فيه حكومة وطنية إلا بعد الحرب العالمية الثانية .

كان النظام الذى أوضحناه موضع النقد الشديد من جانب التنظيمات السياسية :

١ — لم يكن الأعضاء الإفريقيون سوى أقلية ليس لها تأثير على السياسة العامة .

٢ — تكوين المجلس على ذلك النحو جعل السلطة الفعلية فى يد الحاكم لأن الأغلبية من الموظفين والمعينين .

٣ — فى المناطق التى يتم فيها اختيار الأعضاء بالانتخاب كان حق التصويت مقصوراً على من لا يقل دخله فى السنة عن مائة جنيه ، وعلى الرعايا البريطانيين أو الوطنيين فى المحمية . مثل هذا النصاب المالى لم يكن ليتوافر إلا فى قلة يسيرة بسبب انخفاض مستوى الدخول .

٤ — لم يكن المجلس ليشمل البلاد كلها واعتبر ذلك محاولة لتأكيد الانفصال بين الشمال والجنوب .

٥ — كان الإنجليز يحكمون القسم الشمالى وهو الأكبر مساحة والأكثر سكانا حكما مباشرا بصورة سافرة .

وإذ لاحظ الإنجليز اشتداد ساعد الحركة الوطنية وراحت تؤيدها جماهير العمال مما أوضحته الإضرابات المتكررة ، آثروا التفاهم مع فريق من البورجوازية الناشئة ، وتقدم الحاكم سير ريتشاردز بمقترحات أسفرت عن صدور دستور جديد عام ١٩٤٦ ، نفذ اعتباراً من أول يناير ١٩٤٧ . وينص على تكوين جمعية فى كل من الأقاليم الثلاثة ، وتتولى اختيار الأعضاء السلطات الوطنية من بين أعضاء مجالسها . وإلى جانبهم عدد من الأعضاء بالتعيين وآخرون لتمثيل مصالح خاصة . وأقيم بالإقليم الشمالى وحده مجلس من الزعماء House of Chiefs : ولم يكن لهذه الجمعيات سلطات تشريعية وإنما كانت مجرد هيئات استشارية . أما المجلس التشريعى لنيجيريا كلها فيشكل من الحاكم رئيساً ، ١٣ عضواً بحكم وظائفهم ، ٣ موظفين بالتعيين ، ٢٨ عضواً من غير الموظفين تنتخب لاجوس وكالابار أربعة منهم بالانتخاب المباشر ،

أما بقية الأعضاء غير الوظفين فيختار مجلس الزعماء ٤ منهم ، والجميات الإقليمية الثلاث ١٤ ، والحاكم اثنين كما يعين عضوا عن المستعمرة وثلاثة لتمثيل بعض المصالح الخاصة . ولم يتغير المجلس التنفيذى عما كان عليه ، إلا أنه فى عام ١٩٤٩ عين فيه أربعة من الإفريقيين بالإضافة إلى مدير الخدمات الطبية وكان إفريقياً فى ذلك الحين.

ويلاحظ على التنظيم الجديد :

١ — تأكيد السياسة الرامية إلى إيجاد فوارق بين أهل البلاد وهذا يتمشى مع قول ريتشاردز « إن نيجيريا تنقسم بطبيعتها إلى أقاليم ثلاثة تختلف اختلافا كبيرا من حيث الجنس والعادات ووجهات النظر ونظم الحكم التقليدية » .

٢ — بالرغم من أن الأغلبية فى المجالس الإقليمية والمجلس الاتحادى إفريقية إلا أن اختيارها بالتعيين (باستثناء ممثلى لاجوس وكالابار) ؛ كما أن مجلس الزعماء بالإقليم الشمالى اعتبر وسيلة للإبقاء على قوة النظام القبلى .

وكذلك انتقدت الأحزاب إدخال زعماء القبائل والعشائر فى الهيئات الجديدة .

٠ — ظلت السلطة الفعلية سواء فى المستوى الإقليمى أو الاتحادى فى أيدى الموظفين البريطانيين .

دستور ماكفرسون (١٩٥١) :

ونظراً لهذه الاعتبارات ولأن التنظيم السابق لم يستشر بشأنه القادة والرأى العام كما صرح رجال « المؤتمر الوطنى لنيجيريا والكمرون » إقترح الحاكم الجديد سيرجون ماكفرسون على المجلس التشريعى إعادة النظر فى الوضع الدستورى وعقد لهذا الغرض مؤتمر فى إيبادان (يناير ١٩٥٠) . وكان من الموضوعات التى أثارت الخلاف بين الأحزاب مطالبة الشمال بأن يتساوى ممثلوه فى أى هيئة تشريعية مركزية مع ممثلى الشرق والغرب مجتمعين، كما حدث خلاف بشأن تمثيل لاجوس. وأخيراً صدر دستور جديد بمقتضى أمر فى المجلس نشر فى يونيو ١٩٥١ ، وبدأ العمل بالدستور الجديد فى يناير من العام التالى ، ويقوم على مبدأين وهما منح الأقاليم قدراً أوفر من الاستقلال الداخلى مع والإبقاء على وحدة البلاد[1] .

Nigeria' The Political and Economic Background p. 44 (1)

وطبقاً للتنظيم الجديد يتكون مجلس نواب لنيجيريا كلها من ٦٨ عضوا عن الشمال ، ٣٤ عن كل من الشرق والغرب (عن طريق الجمعيات الإقليمية) ، ٦ أعضاء بحكم وظائفهم ، ٦ آخرين بالتعيين لتمثيل المصالح الخاصة . وحل مكان المجلس التنفيذى مجلس وزراء من ستة موظفين ، ١٢ إفريقياً (أربعة عن كل إقليم) من أعضاء مجلس النواب . وأقيمت فى الأقاليم الثلاثة مجالس تنفيذية بها أغلبية إفريقية . وعين فى مجلس الإقليم الشرقى وزير من الكمرون الجنوبى . وزيد عدد أعضاء الجمعيات الإقليمية واتسع اختصاصها ، كما أنشىء مجلس زعماء فى الإقليم الغربى .

وعلى أثر ذلك بدأت الاستعدادات للانتخابات وكانت (باستثناء لاجوس) غير مباشرة وعلى درجات ، مع فرض قيود تتعلق بالسن والإقامة والضرائب . وكانت بداية التنظيمات السياسية فى نيجيريا «الحزب الديمقراطى الوطنى» على يد المستر هربرت ماكولاى عام ١٩٢٣ ولكنه ما كان أبدا « وطنيا» أو « ديموقراطيا » على حد قول جورج بادمور [١] . ولهذا كون فريق من المثقفين « عصبة شباب نيجيريا » وهدفها « توحيد القبائل المختلفة فى نيجيريا عن طريق تنمية التفاهم والتعاون بينها حتى يتكون لديها مثل أعلى مشترك » ؛ كما وضعت العصبة فى عام ١٩٣٨ برنامجا للإنشاء والتعمير كمقدمة لا بد منها لإدراك الحكم الذاتى . وبالرغم من إنتصارها على الحزب الديموقراطى فى الانتخابات البلدية (١٩٣٨) ، سرعان مادب الخلاف فى صفوفها وتسربت إليها النزعات القبلية . وبعد ذلك طلب الشباب الذى تعلم بالخارج قيام جبهة وطنية تمثل البلاد كلها وانتهى الأمر بتكوين « المجلس الوطنى لنيجيريا والكمرون» عام ١٩٤٤ بزعامة ماكولاى وأزيكيوى Nnandi Azikiwe . والأخير تعلم فى لاجوس ثم حصل على درجة الدكتوراه من جامعة لنكولن بالولايات المتحدة ، وبعد عودته اشتغل بجد حتى صار من رجال الأعمال الناجحين وله مصالح فى مؤسسات مالية وغيرها كما امتلك عددا من الصحف . وقامت دعاية الحزب أثناء الانتخابات على ضرورة خلق دولة موحدة وأحرز أغلبية فى الإقليم الشرقى . أما فى الغرب فازت الأغلبية « جماعة العمل » بزعامة Obafemi Awolowo الذى كان فى بداية أمره من قادة حركة شباب نيجيريا وتكون الحزب لمناسبة الانتخابات وقامت دعايته على الحكم الذاتى بسرعة . وتفوق فى الإقليم الشمالى « حزب مؤتمر شعب

(١) مصدر سابق ، ص ٢١٠ .

الشمال » وكان فى الأصل منظمة ثقافية بين جماعة الهوسا ، ومنذ بدايته كان يعتمد على التأييد من جانب أمراء الفولانى والأسرات الحاكمة ، وتولى قيادته أحمدو بللو الذى يطلق عليه سلطان سوكوتو « Sarduna of Sokoto » .

واجتمع برلمان نيجيريا فى يناير عام ١٩٥٢ ، ولكن لم يمض عام حتى تحطم الدستور الجديد بسبب عدم تأييد حزب المجلس الوطنى . وفى أواخر ١٩٥٢ طلب مؤتمر الحزب من ممثليه فى الوزارة الاستقالة فرفض معظمهم وكونوا « حزب الاستقلال الوطنى » بزعامة الأستاذ إيو إيتا Eyo Ita ، وحاول أن يحكم الإقليم الشرقى بينما لا يمثل إلا أقلية فى الجمعية . وكان الدستور يقضى بعدم جواز إنتخاب جمعية جديدة إلا إذا حل مجلس النواب . وفى المجلس الأخير تقدم أحد النواب من حزب جماعة العمل باقتراح قبول مبدأ الحكم الذاتى فى عام ١٩٥٦ ولكن الأعضاء الشماليين طالبوا عدم تحديد التاريخ والنص على عبارة « بأسرع ما يمكن » . ولم ينجح الاقتراح ، إلا أنه خلال المناقشات بدأ تقارب بين حزبى الشرق والغرب وشن ممثلوهما هجوما عنيفا على الإقليم الشمالى ، وازاء هذا أعلن وزير المستعمرات فى مجلس العموم بجلسة ٢١ مايو سنة ١٩٥٣ عن عزمه على إجراء تعديل جديد بقصد زيادة سلطات الحكومات الإقليمية .

دستور عام ١٩٥٤

اجتمع المؤتمر بلندن وأسفر عن إعداد دستور جديد طبق عام ١٩٥٤ وبمقتضاه :

١ — أصبحت الأقاليم الثلاثة ولايات أو دولا فى نطاق إتحاد فيدرالى .

٢ — لم يعد هناك أعضاء معينون أو بحكم مناصبهم إلا فى الشمال ، الأمر الذى ينم إلى حد ما عن تباين الوعى السياسى .

٣ — أصبح أعضاء المجالس التنفيذية وزراء مسئولين ولهم رئيس (وإن ظل الحاكم من الناحية القانونية يرأس المجلس) .

٤ — تكون مجلس وزراء اتحادى يضم ثلاثة وزراء من الأقاليم الثلاثة ووزراء

عن الـكمرون الجنوبى . وصار فى وسع المجلس التشريعى اسقاط الوزارة اذا قرر عدم الثقة بها بأغلبية الثلثين .

٥ — يعاد النظر فى الدستور فى عام ١٩٥٦ على أن يكون من حق أى إقليم أن يتمتع بالحكم الذاتى كاملا فى جميع الشئون التى تدخل فى نطاق اختصاصات الحكومات الإقليمية .

وهذا التنظيم وضع أساس الإتحاد الفيدرالى لنيجيريا ، فصار لـكل إقليم حاكمه ورئيس وزرائه وقضائه المستقل وهيئة مستقلة من الموظفين العموميين ، وفى الشرق والغرب لم يعد هناك موظفون بريطانيون فى المجلس التنفيذى (باستثناء الحاكم) . ورفعت مرتبة حاكم نيجيريا الى « حاكم عام » ، واذا كانت الحكومة المركزية قد أضعفت بسبب نقل بعض سلطاتها الى الحكومات الإقليمية الا أنها قويت عن طريق ادخال نظام الانتخاب المباشر فى اختيار أعضاء مجلس النواب (١) .

ونشب خلاف فى المؤتمر حول لا جوس اذ طالبت جماعة العمل بعدم فصلها عن الإقليم الغربى بينما عارض ممثلو الشمال فى الطلب لأن معظم تجارته تمر عن طريق لاجوس وأپاپا Apapa . وأخيرا تقرر جعل لاجوس عاصمة اتحادية وأن تصبح المنطقة البلدية أرضا اتحادية تحت اشراف الحكومة الاتحادية مباشرة وظل الـكمرون الشمالى من الناحية الإدارية جزءا من الإقليم الشمالى أما الـكمرون الجنوبى ففصل عن الإقليم الشرقى وصار له وضع شبه إقليمى كما أصبحت له جمعية خاصة به .

وأجريت الانتخابات وكانت غير مباشرة فى الشمال ، ومباشرة بالنسبة الى الذكور والإناث فى الغرب (مع قيود معينة خاصة بالسن والاقامة والضرائب) ، ومباشرة على أساس التصويت العام للذكور فى الشرق واشتركت الأحزاب فيها . وثمت ملاحظات حول تلك الأحزاب . فبالرغم من أن حزب المجلس الوطنى يمثل الإيبو وأن الجماعة تمثل اليوروبا إلا أنهما يشتركان فى طابعهما القومى وفى أن لـكل منهما فروعا فى الأقاليم الثلاثة . أما عن برامجهما بصدد المسائل الداخلية فأنهما يتفقان فى ضرورة توفير التعليم ورفع مستوى المعيشة وتحسين المواصلات وتشجيع الاستثمار الخاص وزيادة

---

(١) Nigeria. opt. cit. p. 51.

المرتبات والأجور واحلال الافريقيين فى الوظائف المدنية والعسكرية ، كما طالب كل منهما بانشاء بنك مركزى وطنى لاصدار النقد وتنظيم الائتمان . أما فيما يتصل بالمستوى الاتحادى ونظام الحكم فيتضح من البيانات التى أصدرها حزب المجلس الوطنى أنه يطالب بالحكم الذاتى لنجيريا كلها لأنه يعتبر الوحدة من الأهمية بالدرجة الأولى . وتوزيع الايرادات حسب حاجة كل قسم ووفقا للصالح القومى ، وانشاء « كومنولث اشتراكية » ويفسر هذا أن الكثيرين من قادته تلقوا العلم فى انجلترا وتأثروا بتعاليم حزب العمال البريطانى ، وطالبت جماعة العمل بالحكم الذاتى ، وتوزيع الايرادات على أساس مصدرها مع تخصيص المبالغ الكافية للحكومة الاتحادية . وعقدت مؤتمرا فى ديسمبر سنة ١٩٥٢ للنظر فى اتخاذ ايديولوجية لها من بين مذاهب الاشتراكيين والأحرار والمحافظين ولكنها عدلت عن ذلك اذ رأت الوقت غير ملاءم ما دامت البلاد لم تحصل على استقلالها . أما حزب الاستقلال الوطنى فمن رأيه تقسيم الأقاليم الكبرى الى وحدات أصغر بما يؤدى الى دعم الوحدة وقيام نظام فيدرالى حقيقى ، وتكوين الوزارة الاتحادية من الحزب الذى يحوز الأغلبية فى البرلمان الاتحادى ، والنص فى الدستور على ضمانات دون حق الانفصال، أما بالنسبة الى النظام التشريعى فيرى الحزب الأخذ بنظام المجلسين سواء فى المستوى الاتحادى أو الاقليمى ، وأن يضم المجلس الثانى من البرلمان الاتحادى ممثلين لجميع أجزاء الاتحاد على قدم المساواة . وفى الاقليم الشمالى كان حزب الشعب من أنصار الابقاء على سلطان الحكومات الاقليمية ، كما أنه لا يهدف الى القضاء على نفوذ الأمراء والزعماء القبليين . وهناك أيضاً الى جانبه حزب آخر وهو « اتحاد العناصر التقدمية فى الشمال » وهو أكثر راديكالية وكان يطالب بالحكم الذاتى عام ١٩٥٦ .

وأحرز حزب المجلس الوطنى أغلبية فى كلا الإقليمين الشرقى والغربى وهو مالم يكن متوقعا ، أما فى الشمال فإن الأغلبية كانت لحزب مؤتمر شعب الشمال . ومما يلفت النظر أن زعماء الأحزاب الرئيسية الثلاثة لم يتقدموا للانتخابات الاتحادية وآثروا مقاعدهم فى الجمعيات الإقليمية . ولذلك عين الحاج أبو بكر تافاوا بالوا Abubakar Tafawa Balewa رئيسا لوزارة نيجيريا الاتحادية الأولى فى أغسطس سنة ١٩٥٧ .

وترتب على فوز حزب المجلس الوطنى أن أصبحت له أغلبية الوزراء الاتحاديين ، بينما كانت للشمال أقلية فى البرلمان وكان معتادا أن يمثله نصف الأعضاء . وهنا تحالف الحزبان الشرقى والشمالى لتأليف الوزارة وتولت جماعة العمل المعارضة. وكان من المقرر عقد مؤتمر دستورى سنة ١٩٥٦ إلا أنه فى أبريل من هذه السنة وجه Eyo الاتهام فى برلمان الإقليم الشرقى إلى رئيس الوزراء أزيكيو باستغلال النفوذ وأنه سمح باستثمار مليونى جنيه فى بنك له ولأسرته فيه مصالح كبيرة بالرغم من علمه بأن البنك فى حالة سيئة . وشكل وزير المستعمرات لجنة تحقيق برآسة Stafford Foster Sutton كبير قضاة الحكومة الاتحادية وقال أزيكيو إن العملية كلها مؤامرة من جانب البيوت المالية الانجليزية ويقصد بنك باركليز وبنك إفريقية الغربية . وعلى أثر نشر تقرير اللجنة والذى قالت فيه إن سلوك رئيس الوزراء « يقصر عما يتوقع من إناس أمناء مسئولين » أجريت الانتخابات فى الإقليم الشرقى (١٩٥٧) فأحرز حزبه ٦٤ من ٨٤ مقعدا مقابل ١٣ لحزب جماعة العمل . وكانت انتخابات الإقليم الغربى قد أجريت فى مايو سنة ١٩٥٦ فأحرزت الجماعة ٤٨ مقعدا من ٨٠ ، ولكن ممثلى حزب المجلس زادوا من ١٣ ، إلى ٣٢ عضوا .

مؤتمر ١٩٥٧ وقرار الاستقلال

أعلن وزير المستعمرات أنه يعتزم عقد المؤتمر الدستورى المؤجل فى مايو أو يونيو سنة ١٩٥٧ . وهنا وقع حادث على أكبر جانب من الأهمية ذلك أن البرلمان الاتحادى اتخذ فى جلسة ٢٦ مارس قرارا بالاجماع يوصى فيه ممثلى البلاد فى المؤتمر بأن يطلبوا الاستقلال عام ١٩٥٩ . وهذا يحدث لأول مرة وينم عن ازدياد الوعى إلى حد كبير . وأسفر المؤتمر عن المكاسب الآتية :

١ — أصبح الشرق والغرب مستقلين بصدد المسائل الداخلة فى اختصاصهما ولم يعودوا يخضعان لحق الفيتو من جانب الحاكم وإن خول للأخير إصدار توجيهات لأى إقليم حتى لا يتخذ إجراء يتعارض مع وظائف الحكومة الاتحادية أو يهدد بقاء النظام الاتحادى .

٢ — تنازل الأعضاء الثلاثة بحكم وظائفهم عن مقاعدهم فى البرلمان ومجلس الوزراء.

٣ — أصبحت الوزارة إفريقية تماما تحت رآسة رئيس وزراء اتحادى .

٤ — تعيين مجلس شيوخ فيدرالى .

٥ — وافق المستر لينوكس بويد على أن يبذل جهده لدعم طلب الحكم الذاتى سنة ١٩٦٠ .

٦ — تحال مسائل الضمانات للأقليات وتخطيط الحدود إلى لجان لبحثها .

٧ — يصبح الكمرون الجنوبى إقليما كاملا وإن لم يحصل بعد على الحكم الذاتى .

٨ — يعين وزير المستعمرات لجنة لمراجعة نظام توزيع الإيرادات .

وصار للحكومة الاتحادية اختصاصات كثيرة أهمها العلاقات الخارجية ومنح الجنسية والدفاع والتجارة الخارجية والعملة والتعدين والبوليس (عدا القوات المحلية) والمواصلات .

وأوصت لجنة الأقليات التى شكلت فيما بعد بأن يتضمن الدستور حماية حقوق الأقليات ، وإقامة مناطق لهذه الأقليات فى Edo بالإقليم الغربى ، وكالابار بالإقليم الشرقى ولها مجالس لتنمية الرفاهية والتقدم الثقافى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو مشترك مع الإقليم ، كما أن لها أن تلفت نظر الحكومة الإقليمية إلى أى تمييز يقع ضد الأقليات .

مؤتمر عام ١٩٥٨ :

انعقد فى سبتمبر وطالب ممثلو الشمال بالحكم الذاتى الإقليمى فى ١٥ مارس سنة ١٩٥٩ فوافق المؤتمر . وتقرر أن تصبح نيجيريا مستقلة اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٦٠ بشرط صدور قرار بهذا الطلب من برلمان اتحادى جديد . ويتضمن الدستور ضمانات بشأن حقوق الإنسان . وكذلك تقرر وجود قوة بوليس واحدة تتولاها هيئة مشتركة ، وعدم إنشاء أقاليم أو ولايات جديدة ، وعدم إجراء استفتاء فى منطقتى إيلورين وكابا قبل الاستقلال ، وكان الإقليم الغربى يطالب بضمهما إليه .

انتخابات ١٩٥٩ الاتحادية :

أجريت فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩ وحصل كل من الأحزاب الثلاثة على الأغلبية

في إقليمه . أما بالنسبة إلى البرلمان الاتحادى فكان توزيع المقاعد كالآتى : حزب مؤتمر الشمال ١٤٢ ، حزب المجلس الوطنى ٨٩ ، جماعة العمل ٧٣ ، المستقلون ٨ . وفى ١٥ ديسمبر كلف أبو بكر بتأليف الوزارة ودخلها ١٠ من حزب الشمال ، ٧ من حزب المجلس الوطنى وعضوان مستقلان من أعضاء مجلس الشيوخ . وآثر أزيكيوى البقاء خارج الوزارة وعين رئيسا لمجلس الشيوخ . أما أوولوو زعيم حزب جماعة العمل فتولى المعارضة فى البرلمان . وفى أول أكتوبر سنة ١٩٦٠ أعلن رسميا استقلال نيجيريا .

المشكلات العامة

ونيجيريا أكبر دولة إفريقية من حيث عدد السكان إذ يقدرون فى أواسط سنة ١٩٥٩ بنحو ٣٥٫٣ مليونا من الأنفس وإن لها من إمكانياتها البشرية والمادية ما يكفل لها مستقبلا طيبا . إلا أنها ما تزال تواجه طائفة من المشكلات التى تتطلب علاجا حاسما حتى تسير البلاد قدما فى طريق التطور الإرتقائى فى النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولعل فى مقدمة العقبات القائمة اختلاف القبائل واللغات واللهجات . ففى الإقليم الشمالى نجد الغلبة لقبائل الفولانى والهوسا والتى تمثل أكثر من نصف السكان هناك ، وفى المنطقة الممتدة بحذاء النيجر الأوسط ونهر بنيو Benue لانجد الغلبة لأية مجموعة جنسية واحدة . أما فى الإقليم الشرقى فإن قبائل الإيبو تمثل أغلبية الأهلين ، وتقابل ذلك قبائل اليوروبا فى الإقليم الغربى . والجدول التالى يبين التقسيمات العنصرية (بالآلاف)[1] :

	الشمال	الغرب	الشرق
الفولانى	٣٫٠٢٣	٧	—
الهوسا	٥٫٤٨٨	٤١	١١
الإيبو	١٦٧	٣٤٢	٤٫٩١٧
اليوروبا	٥٣٦	٤٫٣٠٢	١١
جنسيات أخرى	٧٫٥٩٧	١٫٣٨٥	٢٫٢٧١
جماعات من غير أهل نيجيريا	٢٤	٣	٥

(١) Five Elections in Africa. opt. cit. p.9.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل إننا نجد تقسيمات صغيرة كثيرة بحيث يقدر عدد القبائل فى البلاد بما لا يقل عن ٢٥٠ قبيلة . ومما يوضح هذه الحقيقة البيان التالى عن التوزيع القبلى فى الإقليم الشرقى[1] : —

إيدو	٤٫٠٢٧
فولانى	٧٥٧
هوسا	١٠٫٢٨٨
إيبيبو	٧٣٧٫١١٨
إيبو	٤٫٩١٦٫٧٣٤
كانورى	٢٫١٥١
نيوب	٢٫٨١١
تيف	٥٫١٢١
يوروبا	١١٫٣٧٧
إيجاو	٢٥٨٫٩٦٢
قبائل نيجيرية أخرى	١٫٢٦١٫٦١٤
قبائل غير نيجيرية أخرى	٤٫٢٨٩
غير الافريقيين	٣٫٥٧٨
	٧٫٢١٧٫٨٢٧

وكذلك تختلف لغة أهل الشمال عن اللغات الرئيسية فى كل من نيجيريا الشرقية والغربية ، وهذا كله بخلاف عدد كبير من اللغات واللهجات المحلية .

والمشكلة الرئيسية الثانية عدم استواء التطور الاقتصادى والثقافى والسياسى . فالشمال يسوده الإقطاع بوجه عام حيث تنقسم المنطقة إلى عدد كبير من الإمارات ويملك كثير من الأمراء جهات كبيرة ولهم سلطات محلية واسعة . ونسبة الأمية

(١) المصدر السابق ص ١٠٦

أعلى منها فى بقية أنحاء البلاد ، ولذلك نلاحظ أن أعدادا وفيرة وفدت من الأقاليم الأخرى حيث تمارس التجارة وبعض المهن كما تتولى الكثير من الوظائف الصغيرة. والجزء الشمالى من الإقليم يقوم اقتصاده على زراعة الحبوب وتربية الماشية وتصدير الجلود ، أما الجزء الجنوبى فالزراعة تقوم بصفة أساسية على الحبوب اللازمة للاستهلاك المحلى . أما نيجيريا الشرقية فتنتج زيت النخيل بينما تتركز زراعة الكاكاو فى الإقليم الغربى ، وهكذا نجد أن الإقليمين الأخيرين يعنيان بالمنتجات الزراعية المعدة للتصدير ولهذا نجد أن مستوى الدخل فيهما أعلى منه فى الشمال كما يتضح من الجدول التالى عن المنتج الإجمالى للفرد (١٩٥٠/٥١)(١) :

	ملايين الجنيهات الانجليزية	بالنسبة إلى الفرد (بالجنيهات الانجليزية)
الشمال	٢٤٦ر٣	١٤ر٦
الغرب (بما فيه لاجوس)	٢٠٠ر٥	٣٢ر٩
الشرق	١٤٩ر٩	٢٠ر٨
المجموع الكلى	٥٩١ر٧	١٩ر٨

وقبائل الإيبو التى تتركز فى الإقليم الشرقى تشتغل بالتجارة وتحرص على جمع المال وتنتشر فى مختلف أرجاء البلاد . ومما يساعد على هجرتها الداخلية بل وخارج البلاد شدة الضغط على الأرض بحيث لا تتوافر فيها الأعمال الكافية . هذه الظاهرات يترتب عليها اتجاه يؤدى إلى إضعاف الروابط والنزعات القبلية تدريجا ولقبائل اليوروبا ثقافة نشيطة . ومما يتميز به الإقليم الغربى رقيه النسبى من حيث الوعى السياسى والتعليمى وكثرة المدن الكبيرة فيه ، ففى عام ١٩٥٩ كانت فيه خمس مدن لا يقل عدد سكان الواحدة منها عن مائة ألف نسمة ومنها إيبادان عاصمة الاقليم وفيها ٤٥٩ر٠٠٠ نسمة ، وأربع مدن يتراوح عدد السكان فيها ما بين ٥٤ر٠٠٠ ، ٨٤ر٠٠٠ نسمة . بينما كانو تضم ١٣٠ر٠٠٠ ؛ وهذه الظاهرة لا وجود لها فى الإقليم الشرقى .

إلا أن الفوارق المتنوعة التى أشرنا إليها ربما لا تكون بالخطورة التى يمكن

(١) المصدر السابق ص ١٠

أن تؤدى إلى قيام حركات انفصالية عنيفة يمكن المؤثرات الخارجية استغلالها أو إثارتها ، وذلك نتيجة قوة الاعتبارات الاقتصادية . فالثروة المعدنية تتركز فى الاقليم الشمالى كما أنه أحد المنطقتين الرئيسيتين من حيث الانتاج الزراعى ولكنه لا يتصل بالبحر إلا بالخطوط الحديدية التى تصل إلى لاجوس وبورت هاركورت ولهذا فالانفصال يجعل من العسير عليه تصريف منتجاته . والأقاليم الأخرى بحاجة إلى هذه الثروة حتى يتسنى وضع خطة للتنمية الاقتصادية .

ويعتقد بعض المراقبين أن الأوضاع السياسية القائمة الآن يمكن أن تكون عاملا إستقراريا على الأقل لفترة من الزمن ، ذلك أن الحكومة الاتحادية إئتلاف بين حزب شعب الشمال الذى يمثله رئيس الوزراء الحاج أبو بكر طفاوا باليوا وحزب المؤتمر الوطنى بزعامة أزيكيوى . إلا أنه بالرغم من هذا التفاهم ينبغى ألا نغفل الفوارق بين الحزبين ، فحزب إزيكيوى كفاحى وله نظرات مستمدة من الآراء الاشتراكية ، فضلا عن كونه من أنصار فكرة الجامعة الإفريقية حيث سبق أن نادى الدكتور أزيكيوى بفكرة إنشاء إتحاد فيدرالى من دول إفريقية الغربية وذلك قبل أن يشتغل الدكتور نكروما بالسياسة . ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل إن هناك إختلافات فى بعض وجهات النظر بين رئيس الوزارة الاتحادية وحزب مؤتمر شعب الشمال من ناحية السياسة الداخلية . فالحزب محافظ ويعتمد على تأييد ونفوذ الأمراء والزعماء والأسرات القوية ، أما الحاج أبو بكر فيمثل الطبقة العامة أى الشعب إذ خرج من صفوفه . وفضلا عن هذا فهو من دعاة الإصلاح وهو فى الأسلوب الذى يؤثره متأثر بتعاليم الفابيين فى إنجلترا .

هذه الإختلافات العنصرية واللغوية وفى المستويات الإقتصادية والثقافية جعلت البعض يفضل النظام الفيدرالى على الدولة الموحدة إلا أنه ينبغى تنظيم الدولة الإتحادية بحيث لا تكون عاملا فى الإبقاء على النزعات القبلية ، ولهذا يقترح البعض :

١ — إعادة النظر فى التقسيمات الإقليمية الحالية بحيث تقسم البلاد إلى عدد أكبر من الوحدات الإدارية أو الولايات بصورة تتخطى الإعتبارات العنصرية .

٢ — توسيع إختصاصات ووظائف الحكومة الاتحادية .

٣ — وضع نصوص صريحة ضد حق الإنفصال Secession

٤ — يكون إختيار أعضاء المجلسين الاتحاديين بالانتخاب المباشر . ويمكن الأخذ بالنظام الأمريكي بأن يتشكون مجلس الشيوخ من ممثلين لأقسام الاتحاد على قدم المساواة وذلك بعد إعادة النظر في التقسيمات الحالية .

٥ — إلغاء مجالس الزعماء حتى لا تظل مكانا تتركز فيه المصالح القبلية .

التنمية الاقتصادية

والمشكلة الكبرى التي تواجه نيجيريا ، شأنها في ذلك شأن معظم البلاد الافريقية والأسيوية التي تحررت أخيراً ، ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية من أجل رفع مستوى المعيشة الحالي حيث يتراوح متوسط الدخل السنوي للفرد ما بين ٢٥ ، ٢٩ جنيها . وأول ما يلاحظ على الاقتصاد النيجيري أنه اقتصاد زراعي ورعوي ، فحوالي ٨٠٪ من السكان يشتغلون بالزراعة والرعي واستخراج منتجات الغابات وصيد الأسماك ، ومنتجات الزراعة والغابات تمثل ٨٥٪ من الصادرات الكلية . وأهم المنتجات النباتية الكاكاو وزيت النخيل وثمره والفول السوداني والمطاط . كما تنتج البلاد أنواعا أخرى مثل الذرة والأرز وقصب السكر والتوابل والطباق والمطاط والموز والقطن . والجدول التالي يوضح قيمة الصادرات الزراعية الرئيسية (بملايين الجنيهات) .

	١٩٥٤	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
الكاكاو	٣٩٫٣	٢٤	٢٦	٢٦٫٧
ثمار النخيل	٢٢٫٨	٢٠٫٤	١٧٫٩	٢٠٫٤
زيت النخيل	١٣٫٤	١٤٫٩	١٣٫٨	١٢٫٦
الفول السودانى	٢٩٫٩	٢٧٫٨	٢٠٫١	٢٦٫٩
القطن	٧٫٣	٧٫١	٦٫٣	٧٫٨
المطاط	٢٫٩	٦٫٤	٧	٧٫٦
الموز	٢٫٩	٢٫٤٥	٢٫٨	٣٫٢
الجلود	٣٫٤	٣٫١	٣٫٢	٣٫٣

وأهم غلات الإصدار ثمار النخيل وزيت النخيل والكاكاو والفول السودانى والمطاط إلا أنه لابدمن إصلاحات متنوعة للمحافظة على مركز البلاد فى هذه النواحى. فنيجيريا تنتج حوالى ١٣ ٪ من إنتاج الكاكاو فى العالم ولا تبعد كثيراً عن إنتاج غانة . والمعروف أن شجرة الكاكاو تحتاج إلى خمس أو ست سنوات كى تنضج ثم تواصل الإنتاج حوالى عشرين عاما ولذلك فالأمر الذى يتطلب الاهتمام الآن بصفة عاجلة وضع برنامج طويل الأمد لغرس أشجار جديدة قبل أن تضعف الأشجار الحالية ويتناقص الإنتاج . كما يتطلب الأمر كذلك بذل الجهود من أجل القضاء على الأمراض التى تهدد هذا النبات وهى على جانب كبير من الخطورة وذلك بإزالة الأشجار الموبوءة من جهة واستعمال المبيدات الكيماوية من جهة أخرى . إلا أنه مازالت هناك مساحات واسعة يمكن استغلالها لزراعة الكاكاو والمعروف أن الأراضى الصالحة لهذا النبات قليلة جداً فى المناطق الاستوائية . وزاد إنتـــاج المطاط بسبب الحرب العالمية الثانية ويمكن التوسع فى زراعته بشرط تحسين استعمال الأساليب الفنية . واللاحظ أن الذى يتولى زراعته صغار الفلاحين ويقتضى الأمر اتباع نظام المزارع الكبيرة بأن تكون مزارع تملكها أو تستغلها الحكومة أو إنشاء مثل هذا النوع بطريق الجمعيات التعاونية . وتملك شركة دنلوب مساحة قدرها ٢٠٫٠٠٠ فدان لزراعة المطاط بالأساليب الحديثة . أما فيما يتعلق بأشجار زيت النخيل فيلاحظ أن معظمها ينمو بصورة تلقائية ولهذا لابد من الاهتمام بزراعتها وفق الأسالب الحديثة ،

واختيار الأنواع ذات الغلة الوفيرة ، واستخدام المخصبات . وتقدمت زراعة القطن. فى السنوات الأخيرة ولكن المجال واسع فى هذه الناحية .

ولكن عملية التنمية الزراعية تصطدم بعقبات عدةمنها بداثية الأساليب المستعملة. وما تزال بالبلاد مساحات واسعة تصلح للاستغلال الزراعى كما فى الشمال بشرط القيام بمشروعات الرى لاستغلال السهول التى تغمرها الأنهار أثناء فيضانها . ومناطق المستنقعات فى دلتا نهر النيجر بحاجة إلى الصرف والتجفيف وبذلك تصبح من المناطق الهامة لزراعة الأرز . ويلاحظ كذلك تدهور خصوبة التربة ولذلك يتعين التوسع فى استخدام المخصبات الكيماوية . ويعانى إقليم « الحزام الأوسط » الواقع بين الإقليم الشمالى والقسم الجنوبى من البلاد من حشرة التسى تسى Tse tse . إلا أن أهم الوسائل للتنمية الزراعية والتى تجعل فى الإمكان استخدام الآلات الزراعية الكبيرة نظام التعاون الإنتاجى فى الزراعة وقيام الحكومات الإقليمية والاتحادية بالإكثار من المزارع الكبيرة التى تملكها . أن المزارع الصغيرة لم تعد الأسلوب الصالح بالنسبة إلى نباتات مثل الكاكاو والمطاط والفول السودانى . والغابات تمثل ثلث مساحة البلاد ولكنها ثروة مهملة وبحاجة واسعة إلى حسن استغلالها ، وهذه عملية يمكن أو يجب أن تتولاها الحكومات بنفسها أو بالتعاون مع المؤسسات الكبيرة الخاصة .

وأهم مصادر الثروة المعدنية القصدير والكولومبيت ويتركز إنتاجهما فى الإقليم الشمالى وتكاد نيجيريا أن تحتكر إنتاج المعدن الأخير ، وفيما يلى بيان بالإنتاج (بالأطنان) وقيمته (بآلاف الجنيهات)(١) :

---

(١) Nigeria, opt, cit, p. 104 .

خام القصدير		الكولومبيت	
الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
١٤٫٠٩٠	٤٫١٠٠	١٫٢٩٠	٢١٢
١١٫٧٥٣	٨٫٩٧٠	١٫٠٩٢	٨٣٧
١٠٫٥٧٥	٧٫٧٠٠	١٫٢٢٨	١٫٣٠٧
١٢٫١٣٦	٥٫٩٧٠	١٫٨٥٥	٣٫٦٩٨
١٠٫٣٠٨	٥٫١٧٠	١٫٥٢٥	٥٫١٤٢
١١٫٣٩٩	٥٫٨٧٠	٣٫٠٤٧	٥٫١٤٢
١٣٫٣٦٤	٧٫٢٠٠	٢٫٤٠٥	١٫٧٦٢
١٣٫٥٧٧	٧	١٫١٤٥	٧٦١
٧٫١٢٦	٣٫٩٣٧	٧٣٧	٤٥٧

ويبلغ عدد الشركات المشتغلة بالتعدين ستين شركة منها ٢٢ شركة مسجلة فى بريطانيا ، كما يوجد عدد كبير من المشروعات الصغيرة . ويمثل التعدين ٥ر١٪ من الدخل القومى وهذه نسبة ضئيلة إلا أن هذه الثروة لم يجر البحث عنها بصورة شاملة وعلى نطاق واسع ، وهذا الأمر الأخير فى مقدمة المهام التى بدأت حكومة نيجيريا الاهتمام بها فى السنوات الأخيرة .

إلا أن الأمل فى رفع مستوى المعيشة بصورة واضحة يتوقف على استغلال كافة إمكانيات البلاد من أجل التصنيع ، والمجال هنا واسع بسبب تنوع الغلات الزراعية للأغراض الصناعية وكذلك مصادر الثروة المعدنية . وبالبلاد اليوم طائفة من الصناعات مثل استخراج الزيت من الفول السودانى ولكن العملية تتم فى مصانع بدائية . وهناك أيضاً صناعة زيت بذرة القطن وعمل المنسوجات ، إلا أن المستقبل يبشر بالكثير إذا ما أقيمت المصانع الحديثة ، وقد بدأ بالفعل (نوفمبر ١٩٥٧) مصنع للمنسوجات فى كادونا . وهناك مصنع للأسمنت بالإقليم الشرقى طاقته الحالية ١٠٠٫٠٠٠ طن فى السنة ، كما بدأ فى الإقليم الغربى إنشاء مصنع لهذا الغرض (١٩٥٩) بطاقة انتاجية قدرها ٢٠٠٫٠٠٠ طن . وتصنع البلاد حاجتها من السجاير الرخيصة . ويوجد

خام الحديد وتعتزم الحكومة إنشاء مصنع للحديد والصلب . والواقع أن نيجيريا الكثيرة السكان سوق طيبة للسلع المصنوعة . فقد استوردت فى عام ١٩٥٧ ما قيمته ١٤٫٥ مليون جنيه من الأقمشة القطنية ، ١١٫٤ من الحرير الصناعى ، ٤٫٦ من الأسمنت ، ٥٫٩ من البترول . وهذه أصناف تتوافر مقومات انتاجها فى البلاد بحيث يتحقق الاكتفاء الذاتى منها . ولكن التقدم الصناعى يتطلب اتخاذ إجراءات كثيرة منها :

(أولا) توفير القوة المحركة ، وبالبلاد مناجم للفحم ولكنه على ما يبدو ليس من النوع الجيد وإن كان البحث قد يسفر عن وجود أنواع جيدة تصلح لعمل الكوك . ويجرى التنقيب عن البترول فى السنوات الأخيرة . وقد ورد فى تقرير شركة البترول البريطانية عن السنة المالية ١٩٥٩ والمقدم إلى الجمعية العمومية أن إنتاج الخام فى تلك السنة بلغ ٥٥١٫٠٠٠ طن مقابل ٢٥٧٫٠٠٠ سنة ١٩٥٨ حيث استمر عام ١٩٥٩ تنمية الانتاج فى حقول بومو ، أفام ، أوليبيرى ، كما بدأ العمل فى حقل جديد عند إيبوبا . ويقول التقرير « وبازدياد الإنتاج إلى ٥٥١٫٠٠٠ طن يمكن اعتبار نيجيريا بلدا منتجا للبترول » . هذا ومن المتوقع أن يرتفع الانتاج عام ١٩٦٠ إلى ١٫٢٠٠٫٠٠٠ طن ، وينتظر إنشاء معمل للتكرير فى بورت هاركورت . هذا ويقدر البعض أن الإنتاج سوف يرتفع فى السنوات العشر القادمة إلى ما قيمته ٥٠ مليون جنيها . وكذلك بدأت البلاد تتوسع فى إنتاج الطاقة الكهربائية من المساقط المائية . ومن المشروعات الجديدة مشروع إقامة سد عند Jebba على نهر النيجر لتوليد الكهرباء وتنظيم المياه للرى وتحسين الملاحة .

ثانياً : معالجة نقص المواصلات إذ لا يزيد طول الخطوط الحديدية الحالية عن ١٧٨٠ ميلا وكلها بحاجة إلى التجديد الشامل . وفى نهاية سنة ١٩٥٧ بلغ طول الطرق ٣٦٤٠٠ ميلا ولكن ٢٥٠٠ ميل منها فقط مغطى بالقار . وهذا كله فى بلد مساحته ٣٣٨٫١٧ ميلا مربعاً . والنقل النهرى ليس مستمرا على مدار السنة فى أجزاء من نهر النيجر ، فالبواخر تسير فيه حتى أونيتشا طول السنة ثم إلى Jebba خلال ثلاثة أو أربعة أشهر .

ثالثاً : عدم توفر رأس المال اللازم وقد أقدمت الحكومة فى السنوات الأخيرة على تشجيع رأس المال الخاص عن طريق الاعفاءات الضريبية والجمركية والاشتراك

معه فى إنشاء بعض المشروعات . والمنتظر أن تتوسع الدولة فى الاتجاه الثانى وأن تتولى مؤسسات عامة عدة قطاعات رئيسية من الصناعة .

رابعاً : العمل على توفير الخبرة الفنية وهذا يتصل إلى حد كبير بمشروعات التوسع فى التعليم وبخاصة التعليم العالى والفنى والثانوى والواقع أن ثمت نهضة حدثت منذ عام ١٩٥٥ بعد أن أصبح لأبناء البلاد رأى فى إدارة شئونهـــا فأنشئت فى الاقليم الغربى عدة مدارس ثانوية (١٩٥٥ — ١٩٦٠) ، وفى الشرق زاد عدد المدارس من ٤٥ إلى ٦٩ مدرسة فيما بين عامى ١٩٥٤ ، ١٩٥٧ . ومع ذلك فالعدد ضئيل فى البلاد ، فالمدارس الثانوية بالإقليم الغربى مثلا لا تتسع لأكثر من ١٠ ./ من طلاب المدارس الابتدائية . ولا يتجاوز عدد الذين بالمدارس الثانوية فى الإقليم الشمالى ٥٠٠٠ تلميذ بينما عدد السكان ١٨ر٤ مليونا من الأنفس . وجامعة إيبادان بها ١٠٠٠ طالب وينتظر أن يزداد العدد إلى الضعف فى عام ١٩٦٥ . والأمل معقود على الطلاب الذين يتلقون العلم فى جامعات بريطانيا ومعاهدها الفنية إذ بلغ عددهم حوالى ٤٠٠٠ طالب (١٩٥٧/٥٨) . إلا أن فى وسع البلاد الاستعانة بالخبراء من مصادر مختلفة وبخاصة من الدول الإفريقية والأسيوية المستقلة ومن أية مصادر أخرى طالما أن هذه المعونة الفنية لا تخرج عن حدود وظيفتها الحقيقية .

السياسة الخارجية :

ومن المسائل التى تثير الاهتمام وبخاصة فى صفوف الدول الإفريقية المجاورة ما يتعلق بالسياسة الخارجية التى سوف تنتهجها نيجيريا . لقد صرح زعماؤها بأنهم لن يقبلوا أى نوع من مواثيق الدفاع أو إنشاء قواعد عسكرية فى بلادهم إلا بعد الاستقلال . ولذلك لا ينتظر أن ترتبط بالتزامات من هذا القبيل مما يسىء إليها ويضعف من تأثيرها فى السياسة الافريقية ، وقال سير أبو بكر طفاوا « إننا نعتبر من الخطأ أن تربط الحكومة الاتحادية نفسها بأى من الكتل الدولية كاجراء روتينى » ، ولقد وضح موقف نيجيريا الحيادى خلال الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة حيث كانت من بين الدول الإفريقية التى وافقت على انضمام الصين الشعبية إلى الأمم المتحدة . ولقد تكرر الحديث من قبل إعلان الاستقلال عن ضرورة دعم التضامن والتعاون بين الدول الإفريقية المستقلة وبرزت فكرة دعوة هذه الدول إلى مؤتمر يعقد فى لاجوس أسوة بالمؤتمرات التى عقدت فى أكرا

وأديس أبابا وليوبولدفيل ، كما زار السير أبو بكر فى سبتمبر سنة ١٩٦٠ الدكتور مارجاى فى سير اليونى وهوفويه بواينيي فى ساحل العاج ، ويبدو أنهم على تفاهم من حيث نظرتهم إلى أسلوب التعاون بين الدول الأفريقية وبخاصة فى غرب إفريقية دون أن يكون الغرض من ذلك إقامة تجمعات سياسية من هذه الدول .

وتقف نيجيريا إلى جانب حركات التحرر بالقارة ،ولهذا أثارت حوادث شاربڤيل الرأى العام وسارت المظاهرات إلى مقر رئيس وزراء الحكومة الاتحادية مطالبة باتخاذ الإجراءات الحاسمة ضد حكومة الاتحاد . ورئيس الوزراء الاتحادى لا يقل تطرفا عن سواه من زعماء نيجيريا وغيرها من حيث استنكار السياسة العنصرية وهو يعارض استمرار عضوية إتحاد جنوب إفريقية فى الكومنولث .

سيراليونى فى الطريق إلى الاستقلال

هناك ظروف تاريخية لعبت دورا فى تطور الحركة القومية فى هذه المستعمرة البريطانية القديمة ، يمكن إجمالها فيما يلى :

أولا : إن جماعة الكريول Creoles الذين جاء بهم الإنجليز إلى فريتاون Freetown وأخذ عددهم يتزايد باطراد وخاصة بعد تحريم تجارة الرق ، كانوا يمثلون طبقة مثقفة ولكن ثقافتهم ذات اتجاه أوربى ، كما كانت ميولهم أقرب إلى أوربا منها إلى إفريقية . حقيقة يرتد هؤلاء القوم إلى الأصل الإفريقى إلا أنهم فقدوا الصلة بالوطن وأصبحوا يجهلون لغاته . ولذلك كانوا ينظرون إلى القبائل المقيمة بالمناطق الداخلية نظرة تنم عن الترفع والشعور بالتفوق ويعزفون عن الإختلاط بها كما بادلتهم تلك القبائل شعورا من الارتياب بل والكراهية بسبب التفاوت الثقافى من جهة وارتفاع المستوى المادى للوافدين الجدد والذين أصبحوا نقطة الاتصال بين المنطقة والأوربيين . وفضلا عن ذلك كانت نظرتهم محلية لا تتجاوز شبه الجزيرة إلى الداخل وبذلك لم يحاولوا العمل على تحقيق وحدة قومية . واستغل الانجليز هذه المشاعر المتبادلة بين الطرفين حتى يحولوا دون تعاونهما فى المطالبة بالاستقلال . وهكذا يجوز القول بإن الكريول كانوا من العوامل المعوقة لنمو الحركة الوطنية .

إلا أنه يجب عدم المبالغة فى قوة العامل السلبى ، وذلك أن أولئك المتأثرين بالأوربية سرعان ما أخذوا يفقدون إنعزاليتهم تدريجا بسبب ضغط الحاجة إلى التبادل التجارى مع القبائل الكائنة بالداخل ، وبدأوا يتزاوجون مع أفرادها ، ومالبثت الأجيال الجديدة منهم أن فقدت نظرة أسلافها وأصبحت تنظر إلى شعب سيراليونى سواء بالمستعمرة أو المحمية على أنه شعب واحد أو متجانس وله أهداف متماثلة يتعين العمل على تحقيقها . وساعـــد على التقارب أنه بمرور الوقت فقد الكريول احتكارهم لكثير من الاعمال مثل التجارة والربا مما كان مصدر ثرائهم وبذلك لم يعودوا أرستقراطية تتسامى على القبائل الداخلية التى أخذت بدورها تدخل فى ميدان التجارة وغيرها .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالكريول كانوا فئة مثقفة مهما كانت درجة

هذه الثقافة وبسبب اتجاههم الأوربى وثرائهم حرصوا على توفير قسط طيب من التعليم لأبنائهم ، ونزح كثير من من الأبناء إلى الجامعات البريطانية ثم عادوا وقد تشبعوا بالآراء الحرة والديمقراطية . وأكثر من هــذا فان الـكلية Fourah Bay College والتى كانت متصلة بجامعة درام Durham الإنجليزية منذ سنة ١٨٧٨ ، أصبحت مركزاً للثقافة لا فى سيراليونى وحدها فحسب بل وفى إفريقية الغربية البريطانية ، وفيها تلقى التعليم الـكثيرون ممن تزعموا حركة الاستقلال .

ثانيا — بخلاف الحال فى غانة ونيجيريا والـكنغو وغيرها لم تـكن القبيلة فى سيراليونى وحدة سياسية ومن هنا كان العامل القبلى الذى نلقاه فى تلك البلاد ضئيل الأثر ، ولم تتسم الحركة النزاعة إلى التحرر بالاتجاهات الانفصالية العنيفة التى تهدد الوحدة القومية . إن الوحدات التى يسيطر عليها الزعماء القبليون التقليديون صغيرة[1] وليس لهم النفوذ القوى الذى لقبائل إيبو ويوروبا فى نيجيريا أو باكونجو فى الـكنغو أو كيـكويو فى كينيا .

ثالثا — وكان للحركة العمالية دور لا يمكن التقليل من شأنه كعامل توحيدى لأن طبقة العمال كانت تضم أفراداً من أبناء المستعمرة والقبائل القاطنة فى الداخل . وللمستر ت . ا . چونسون أثر كبير فى تنظيم الحركة النقابية وتـكوين مؤتمر نقابات سيراليونى . ولما نظم الشعبة الوطنية من « عصبة شباب إفريقية الغربية » وهى تنظيم سياسى كان يدعو إلى الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والحـكم الذاتى عمل على إدخال الحركة النقابية فى هذا التنظيم فيزداد الطرفان قوة بما فيه خير الحركه القومية .

تطور الوضع السياسى

طبقا للنظام الدستورى الذى طـبق عام ١٩٢٤ كان جهاز الحـكم على النحو الآتى :

١ — مجلس تنفيذى بالتعيين .

(١) Five Elections in Africa, opt.p, 173

ب — مجلس تشريعى مكون من الحاكم وأغلبية من أعضاء بحكم وظائفهم . أما الأعضاء من غير الموظفين فمنهم ثلاثة فقط بالانتخاب وكلهم من المستعمرة . وحق الانتخاب مقصور على الذكور .

وفى عام ١٩٤٧ بحثت عدة اقتراحات بقصد تعديل الوضع وصدر قرار بتنفيذها وأجريت بناء عليها الانتخابات فى عام ١٩٥١ . وفى السنة التالية وقع الاختيار على ستة من الأعضاء المنتخبين للمجلس التنفيذى ، ثم منحوا لقب « الوزير » فى أبريل من العام التالى . ولكن البلاد اجتاحتها موجة من الاضطرابات منها الإضراب الذى وقع فى فريتاون فى أوائل عام ١٩٥٥ ، كما قامت حركة احتجاج (١٩٥٥ — ١٩٥٦) ضد ضرائب مفروضة وضد بعض الزعماء ممن اتهموا بالاستبداد والفساد . وكانت النتيجة صدور دستور جديد فى أواخر سنة ١٩٥٦ دون أن يؤخذ رأى قادة البلاد فى التعديلات المراد إدخالها . وبمقتضى الدستور تقرر تكوين هيئة تشريعية لا تضم سوى أربعة بحكم وظائفهم وعضوين يمثلان بعض المصالح الخاصة دون أن يكون لهما حق التصويت . وكذلك صارت أغلبية المجلس التنفيذى من الإفريقيين . وجرت الانتخابات فى سنة ١٩٥٧ وأسفرت عن النتائج التالية :

الحزب	عدد المقاعد التى حصل عليها
حزب الشعب	٢٣
الحزب التقدمى	٥
المستقلون	١١
	٣٩

وشكلت الوزارة من الحزب الذى حصل على الأغلبية وأصبح السير ملتون مارجاى Milton Margai رئيساً للوزراء . غير أن النجاح الذى أحرزته غانة بالحصول على الاستقلال سنة ١٩٥٧ ، والتطورات التى شهدتها نيجيريا والمستعمرات الفرنسية ، كان كل ذلك من الأسباب التى دفعت الشعب إلى المطالبة بالاستقلال وفى سنة ١٩٦٠ عقد فى لندن مؤتمر دام أربعة عشر يوما لبحث مستقبل سيراليونى وتم فيه الاتفاق على إعلان الاستقلال فى ٢٧ إبريل من عام ١٩٦١ ، على أن تبدأ عملية نقل الإدارة إلى أيدى الإفريقيين فتعطى رآسة المجلس التنفيذى إلى رئيس الوزراء مارجاى .

الأحزاب وبرامجها

لعبت الأحزاب التالية دورها فى حركة التحرير كما اشتركت فى الانتخابات التى عقدت عام ١٩٥٧ : —

١ — المجلس الوطنى بسيراليونى N.C.S.L. وهو وليد اندماج الحزب الديمقراطى مع هيئات أخرى وبخاصة ما كان منها مرتبطا من قبل بعصبة شباب إفريقية الغربية.

٢ — جمعية تنظيم سيراليونى S. L. O. S وتكونت عام ١٩٤٦ بزعامة الدكتور مارجاى Margai وهدفها تحقيق التقدم فى ظل الأوضاع القائمة حينذاك ، ولكن التعليم كان يشغل المحل الأول من اهتمامها . ثم اندمجت الجمعية فى سنة ١٩٥٠ مع « حزب الشعب » الذى أنشأه المستر چونز بالمستعمرة وتكون من ذلك « حزب شعب سيراليونى » Sierra Leone People's Party ويرمز له بالأحرف S. L. P. P.

٣ — حزب سيراليونى التقدمى المتحد United Sierra Leone Progressive Party ويرمز إليه بالأحرف U.P.P ، وتكون فى يونيه سنة ١٩٥٤ بفضل المستر روچرز رايت المحامى والمستر ولاس چونسون وعدد آخر معظمهم من المستعمرة ، وكان الدافع على تكوينه الاستياء من الأحزاب الأخرى .

٤ — حزب العمال وتكون بعد الاضراب الذى وقع فى فريتاون (يناير ١٩٥٥) بزعامة المستر ماركوس جرانت Marcus Grant . وكان عنصر ضعف هذه المنظمة أن الحكومة كانت تحرم على النقابات الاشتغال بالسياسة . وقد حرص الحزب على إشعار جماهير العمال بوحدتها بالرغم من انتمائها إلى قبائل مختلفة .

٥ — حركة استقلال سيراليونى وظهرت فى نوفمبر سنة ١٩٥٦ وكانت ترى أنه لاحل للخلافات الحزبية فى بلد ما يزال خاضعاً للاستعمار . واتجهت صوب الطبقة الوسطى من الشباب المثقف فى صفوف الكريول وإشعارها بأن النكبات التى أصابتها وليدة السياسة الاستعمارية .

أما برامج تلك الأحزاب فتشهد بها البيانات والنشرات التى كانت تصدرها . وتشترك الأحزاب جميعاً فى المطالبة بالاستقلال والحكم الديمقراطى وإسناد الوظائف إلى الإفريقيين وتوفير التعليم والمساكن وإنشاء طرق المواصلات والتوسع فى الخدمات

الصحية وضرورة الاهتمام بإقامة الصناعات الثانوية . ولقد طالب حزب العمال بتحديد موعد لإعلان الاستقلال فى نطاق الكومنولث ، وضمان التوزيع العادل للثروة الأهلية ، وتقييد حق الأجانب فى تملك الأرض ، والاعتراف بالنقابات ، وتقرير معاشات كبر السن . وأعربت حركة استقلال سيراليونى عن إيمانها بالتخطيط الاقتصادى وطالبت بالمزيد من تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية ، كما كانت الهيئة الوحيدة التى أشارت إلى موضوع إنشاء اتحاد فيدرالى لإفريقية الغربية وإن لم تتجاوز اقتراحاتها فى هذا الشأن موضوع التعاون الاقتصادى . وطالب حزب الشعب بأن يصبح التعليم الابتدائى مجانيا واجباريا فى موعد أقصاه عام ١٩٦٠ ، كما اقترح ضرورة جعل الصناعات فى أيدى الافريقيين . واقترح الحزب التقدمى منح تسهيلات ائتمانية لرجال الأعمال والتجارة وأرباب الحرف ، كما طالب بتوفير الخدمات الصحية المجانية للعمال بصفة خاصة ووضع برنامج لتوليد الكهرباء لخدمة المناطق الريفية .

مشكلات الكومنولث

إزاء النمو السياسى الذى طرأ على المستعمرات البريطانية بأمريكا الشمالية خلال القرن الثامن عشر بدا اتجاهان لمواجهة تلك الحالة الطارئة أحدهما الخضوع لوستمنستر والآخر منح الحكم الذاتى للمستعمرات . فلما طالبت تلك المستعمرات بالأمر الثانى رفض طلبها على أساس استحالة قيام حكومتين منفصلتين فى إمبراطورية واحدة ، وكانت النتيجة الثورة ثم الحرب التى أسفرت عن الاستقلال وظهور الولايات المتحدة الأمريكية .

ولم يمض نصف قرن حتى تجددت المشكلة فى كندا وهنا أوفدت الحكومة البريطانية اللورد درام Durham حيث أعد تقريرا بعد عودته اقترح فيه منح الحرية التامة مع احتفاظ بريطانيا بمسائل أربع وهى الأرض والتجارة الخارجية والشئون الخارجية والدفاع ، وإن كان الشعور العام أن تلك التحفظات ما هى إلا إجراء مؤقت ومآلها الزوال . وقبلت السياسة المقترحة ثم ما لبثت أن طبقت على استراليا ونيوزيلند واتحاد جنوب إفريقية . واستخدم لفظ « الدومنيون » لبيان انقطاع الصلة بالسيطرة الاستعمارية .

إلا أن تجربة الحرب العالمية الأولى جعلت بلدان الدومينيون تطالب بالسيادة الكاملة فى مجال السياسة الخارجية ، فقبلت بريطانيا وحضر الأعضاء جميعا مؤتمر الصلح وانضموا إلى عصبة الأمم كشعوب منفصلة . وخلال فترة ما بين الحربين أقامت الممتلكات المستقلة سفارات لها فى الدول الأجنبية وبالرغم من ذلك كان لابد من تحديد معنى الدومينيون وتم ذلك فى المؤتمر الامبراطورى عام ١٩٢٦ وتأيد التعريف الجديد بقانون وستمنستر الصادر عام ١٩٣١ والذى أزال ما كان متخلفا من المفارقات القانونية .

نشأت بعد ذلك مشكلة تمثلت فى السؤالين الآتيين : هل من حق هذه الجماعات المشتركة بملء حريتها أن تبقى على الحياد فى حالة حرب ؟ وحلت أير Eire ذلك بإعلانها الحياد عام ١٩٣٩ . وكان السؤال الثانى موجها من زعماء حزب المؤتمر الهندى إلى السير ستافورد كريبس ، وهو : هل لهذه الجماعات حق الإنسحاب من

الكومنولث ، وكان رده أن لها هذا الحق . وعلى ذلك انسحبت أير ، كما انسحبت بورما سنة ١٩٤٧ قبل أن تحصل على وضع الدومينيون .

ثم حدث التطور الأخير حين أعلنت الهند فى مؤتمر الكومنولث عام ١٩٤٩ عزمها على أن تأخذ بالنظام الجمهورى مع البقاء داخل الجماعة ، وتمت الموافقة على الفكرة باتخاذ صيغة غير منطقية ألا وهى أنه بينما لا تكون ملكة انجلترا رئيسة للدولة الهندية فإن الهند تعترف بها رئيسة للكومنولث[1] . وفى سنة ١٩٥٦ أعلنت باكستان الجمهورية ، وحذت غانة حذوها سنة ١٩٦٠ .

وقد يتساءل البعض عن ماهية الكومنولث ؟ واضح أنه لا يمكن اعتبارها هيئة فيدرالية Federation نظرا لعدم وجود جهاز أو تنظيم مركزى مشترك . ولا تعد تحالفا alliance لأن الصفة الجوهرية للأخير وجود التزامات معينة ، محدودة ومقررة وتوافق عليها الأطراف المعنية . وكذلك تختلف عن الشركة المساهمة التى يتضمن قانونها حقوقا للشركاء والتزامات عليهم . ولذلك يمكن وصف الكومنولث بأنها نوع من أسرة بين أفرادها التزامات ولكنها غير محدودة أو معرّفة[2] . فكل عضو فى الجماعة يحكم نفسه بنفسه ، ومستقل من الناحية العملية وكثيرا ما يختلف الأعضاء حول السياسة ، كما لا توجد سلطة مركزية ، والتعاون بينهم اختيارى .

وهذا التعاون يتخذ الصور الآتية :

١ — المؤتمرات الدورية من رؤساء الوزارات وأحيانا من وزراء الخارجية أو المالية . وليس لهذه المؤتمرات جدول أعمال أو سلطة تشريعية ، فالقصد منها الدراسة والتشاور .

٢ — وجود المندوبين السامين للأعضاء فى لندن وفيما بينهم .

٣ — تبادل المعلومات عن طريق مكتب علاقات الكومنولث .

إلا أن هذه « الأسرة من الشعوب » كما يدعوها الكتاب الإنجليز تعانى الكثير من المشكلات والصعاب ، مما قد ينتهى بتفكك أواصرها أو انسحاب بعض أفرادها نهائياً . فسياسة اتحاد جنوب إفريقية العنصرية موضع سخط الأعضاء الإفريقيين والآسيويين ، فسحب الاتحاد والهند مندوبيهما السامين كل من بلد الآخر ، وتعرض مؤتمر عام ١٩٦٠ لأزمة واضطر إلى اتخاذ قرار يعتبر من حيث المبدأ استنكاراً

---

(١) Desmond Crowley. opt. cit., p. 24.

(٢) المصدر السابق ص ٢٦

للتفرقة ، كما قررت الملايو وغانة المقاطعة الاقتصادية للاتحاد . وكذلك تلقى مطالبة الاتحاد بضم المحميات الثلاث المعارضة الشديدة بسبب سياسته أيضاً إزاء الإفريقيين . والاتجاه الجمهورى آخذ فى الانتشار وعقد اتحاد جنوب إفريقية استفتاء فى الخامس من أكتوبر سنة ١٩٦٠ لهذا الغرض . ومن المشكلات التى لم تحل بعد الخلاف بين الهند وباكستان بشأن كشمير .

والسياسة الخارجية من عناصر التوتر التى قد تفت فى كيان الجماعة ، فوقف أعضاؤها الآسيون والإفريقيون ضد انجلترا أثناء أزمة السويس ، كما أيدوا الكنغو فى نزاعه مع بلجيكا بينما امتنعت بريطانيا عن التصويت فى مجلس الأمن . وفى سنة ١٩٥١ عقد ميثاق دفاعى بين استراليا ونيوزيلند والولايات المتحدة ، ولابد أن الدولتين الأعضاء فى الكومنولث سوف تشعران بالحرج إذا ماحدث خلاف بين بريطانيا والولايات المتحدة بشأن السياسة الخارجية . وبالرغم من أن المفهوم أن تكون للأعضاء سياسة خارجية مشتركة فالملاحظ أن الهند وبريطانيا اعترفتا بالصين الشعبية ولم يحذ حذوهما أعضاء آخرون . كما أن معظم الأعضاء الآسيويين والإفريقيين يسيرون على مبدأ الحياد الإيجابى ولو بدرجات متباينة .

وحتى المزايا التجارية الناجمة من سياسة التفضيل التى وضعت أساسها اتفاقيات أوتاوا لم تعد عاملا قوياً فى الترابط ، فانجلترا فيها اتجاه قوى إلى الانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة ولو ترتب على ذلك اضرار بسياسة التفضيل فى جماعة الكومنولث ، كما أن عددا من الأعضاء يزيد الآن تبادله التجارى مع غير المجموعة وقد يمنحهم امتيازات تفضيلية . وهكذا تعانى الكومنولث محنة داخلية قوية .

الفصل الثالث عشر

اتحاد إفريقية الوسطى في مهب الريح

يتكون اتحاد إفريقيـــة الوسطى من روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند ، ومساحته ٤٨٧ر٦٤٠ ميلا مربعا (روديسيا الجنوبية ١٥٠ر٣٣٣ ، روديسيا الشمالية ٢٨٨ر١٣٠ ، نياسالاند ٤٩ر١٧٧) ، وفى ٣١ ديسمبر من عام ١٩٥٨ بلغ عدد السكان ٧ر٨٠٠ر٠٠٠ نسمة موزعون كالآتى :

المناطق	أوربيون	إفريقيون	أجناس أخرى	المجموع
روديسيا الجنوبية	٢١١ر٠٠٠	٢ر٥٩٠ر٠٠٠	١٤ر٩٠٠	٢ر٨٢٠ر٠٠٠
روديسيا الشمالية	٧٢ر٠٠٠	٢ر٢٥٠ر٠٠٠	٨ر٤٠٠	٢ر٣٣٠ر٠٠٠
نياسالاند	٨ر٦٠٠	٢ر٧٢٠ر٠٠٠	١١ر٥٠٠	٢ر٧٤٠ر٠٠٠
	٢٩١ر٠٠٠	٧ر٥٦٠ر٠٠٠	٣٥ر٠٠٠	٧ر٨٠٠ر٠٠٠

حالة الأقاليم الثلاثة

قبل الاتحاد

دخل لفنجستون نياسالاند عام ١٨٥٩ ، ثم جاءت فى أعقابه بعثة تبشيرية إلى منطقة البحيرات . وأرادت أن تمد نطاق نشاطها ونفوذها بالتعاون مع « شركة البحيرات الإفريقية » ولكنها اصطدمت بقبيلة چاو ونشب قتال تغلب فيه البيض نتيجة تفوقهم التكنولوچى الحربى . وما لبث الإقليم أن تعرض للتهديد من جانب البرتغاليين فى موزمبيق ولكنهم اضطروا إلى سحب قواتهم إثر الإنذار الذى وجهه

اللورد سالسبورى فى يناير عام ١٨٩٠ . ونظرا لسوء حالة الشركة انتقلت إلى أيدى سيسل رودس الذى حصل على ٢٫٧٠٠٫٠٠٠ فدان « لشركة جنوب إفريقية البريطانية » . وأعلنت الحكومة البريطانية حمايتها استناداً إلى تلك المعاهدات التى وقعها مبعوثوها وأدواتها مع زعماء القبائل العاجزين عن تفهم نصوصها ومراميها .

وكانت السلطة متركزة فى أيدى الحاكم البريطانى ويعاونه مجلس تشريعى ومجلس تنفيذى ليست لهما سلطات حقيقية .

وإمكانيات التنمية الزراعية وافرة ، فالأمطار أشد غزارة منها فى الإقليمين الآخرين وتوزيعها يتميز بالتساوى تقريبا ، والتربة أكثر خصوبة ، إلا أن الإدارة لم توجه الاهتمام الواجب إلى هذه الناحية الأمر الذى ترتب عليه سوء حال الإفريقيين مما اضطرهم إلى التماس الرزق خارج بلادهم . والواقع أن نياسالاند ظلت تعتبر مورداً إحتياطياً لتوفير الأيدى العاملة . ويقضى النظام المتبع بأن يحصل الإفريقيون الذين يرغبون فى العمل خارج الإقليم على بطاقات تحقيق الشخصية ، وكان متوسط البطاقات الصادرة السنوى ٣٣٫٨٥٢ خلال الفترة (١٩٤٦ — ١٩٥٠) ، فأصبح ٥٥٫٥١٥ فى الفترة (١٩٥١ — ١٩٥٥) ، وارتفع إلى ٧٢٫٣٠٤ عام ١٩٥٦ ، ٧٩٫٣٤٦ سنة ١٩٥٧ . وفى السنة الأخيرة بلغ عدد أبناء البلاد ممن يشتغلون فى خارجها ١٤٠٫٠٠٠ من الذكور منهم ١٠٠٫٠٠٠ فى روديسيا الجنوبية ١٣٫٠٠٠ فى روديسيا الشمالية ، ٢٠٫٠٠٠ فى اتحاد جنوب إفريقية ، ونستطيع أن نجد علاقة سببية قوية بين هذه الظاهرة وبين إهمال مشروعات التنمية الزراعية التى تهدف إلى زيادة الإنتاج والدخول ورفع مستوى المعيشة . وثمت ملاحظة وإن لم تكن مقصورة على نياسالاند ونقصد بها الجزية الشخصية التى يؤديها الإفريقى نقدا ولما كانت القبائل لا تعرف الاقتصاد النقدى أصبحت مضطرة إلى الهجرة إلى المناطق الصناعية والمدن حيث تحصل على الدخل النقدى الذى يمكنها من أداء هذه الضريبة التى لم تكن تقل عن عشرين شلنا للفرد الواحد من الذكور البالغين .

ولم يتدفق الأوربيون على نياسالاند بالقياس إلى الروديسيتين نظراً لعدم التنقيب عن الإمكانيات المعدنية ، ولذلك لم يتجاوز عددهم خمسة آلاف عام ١٩٥٣ مقابل ٢٫٤٢٠٫٠٠٠ من الإفريقيين ، ولعل هذا يفسر عدم حدة سياسة التفرقة العنصرية على النحو الذى نلقاه فى كل من روديسيا الجنوبية والشمالية .

تكوين الروديسيتين :

كان اكتشاف الماس بمستعمرة الرأس ثم الذهب فى ترنسفال حافزا لطلاب امتيازات الاستغلال على السعى إلى الحصول عليها من زعماء القبائل الإفريقية بشتى الأساليب . وبالخداع والإرهاب والقسوة حصل سيسل رودس فى أكتوبر من عام ١٨٨٨ على امتياز يشمل الأرض والمعادن التى تحت سطحها من لو بنجولا Lo Bengula زعيم قبائل الميتابيلى ، وذلك فى مساحة قدرها ٧٥٠٠٠٠ ميل مربع فى المنطقة التى عرفت فيما بعد باسم روديسيا الجنوبية ، وسرعان ما كون لاستغلال هذا الامتياز شركة جنوب إفريقية البريطانية (١٨٨٩) British South Africa Company ونال ترخيص الحكومة البريطانية فى خريف العام الأخير نفسه . ثم اشترى امتيازا سبق أن حصل عليه Harry Ware من ليوانيكا Lewanika زعيم قبائل باروتسى فى المنطقة التى تعرف الآن باسم روديسيا الشمالية . وفيما بين عامى ١٨٩٨ ، ١٩٠٩ وقعت الشركة اتفاقيات تكفل لها الحق فى الأرض فى جميع روديسيا الشمالية الغربية باستثناء أراضى قبيلة باروتسى Barotsclend .

وتقع الأراضى التى كانت تقيم بها قبائل نجونى Ngoni بين أنهار شاير ولوانجوا وزمبيزى ، فى منطقة خصبة خالية من ذبابة تسى تسى ، وذات مناخ صالح لسكنى البيض بسبب ارتفاعها . واستطاع الألمانى كارل ڤايس Karl Weise نيل امتيازات استغلال من مبيزنى Mpezeni زعيم نجـونى ، وألف شركة لاستغلالها باسم The : Mozambique, Gold, Land & Concessions سنة ١٨٩٣ ولكن الحكومة البريطانية رفضت الترخيص لها بحجة أن شركة جنوب إفريقية سبق لها الحصول على امتيازات فى المنطقة ذاتها قبل عام ١٨٩١ . وفى عام ١٨٩٣ صدرت شهادة من القنصل البريطانى فى إفريقية الشرقية البرتغالية بتأييد حق الشركة الأخيرة فى التعدين وخلافه فى الشطر الأكبر مما أصبح يعرف باسم روديسيا الشمالية الشرقية وأراضى نجونى الواقعة خارج نياسالاند . وفى عام ١٨٩٤ اتفقت الشركتان فتنازلت شركة موزمبيق عن امتيازات كارل ڤايس مقابل الحصول على امتياز فى مساحة قدرها ١٠٠٠٠٠ ميل مربع .

وهكذا خلال سنوات قلائل أصبحت جميع الأراضى الواقعة شمالى نهر زمبيزى تحت سيطرة شركة جنوب إفريقية البريطانية وسلطانها

وصدرت « قرارات فى المجلس » قضت بإنشاء إدارة لكل من روديسيا الشمالية (١٨٩٩) والغربية (١٩٠٠) ، ثم ادمج القسمان عام ١٩١١ لتكوين « روديسيا الشمالية » الحالية واعتبرت محمية بريطانية بحجة أنها لم تؤخذ بالحرب وإنما طالب أهلها بحماية بريطانيا طبقا لاتفاقيات وقعها زعماؤهم . ومما يلفت النظر أنه لما فكر الزعماء الوطنيون بعد ذلك بسنوات فى الالتجاء إلى الأمم المتحدة أو محكمة العدل الدولية رغبة منهم فى منع قيام إتحاد روديسيا ونياسالاند كان من رأى رجال القانون الإنجليز أن تلك المعاهدات تخرج عن اختصاص القضاء الدولى لأن الزعماء الذين وقعوها لم يكونو رؤساء دول ذات سيادة ويعترف بها القانون الدولى .

مدّت الشركة خطا حديديا من لفنجستون (شمالى شلالات فكتوريا بسبعة أميال) إلى بوانا مكوبوا على حدود كاتانجا ونقلت الأرض الواقعة على جانبيه لصالح البيض ، وفى سنة ١٩١٢ أدخلت زراعة الطباق وفرضت على كل ذكر إفريقى ضريبة قدرها ١٠ شلنات بحجة تغطية نفقاتها الإدارية ولكن السبب الحقيقى حمل الإفريقيين على العمل لدى البيض .

ثم دب الخلاف بين المستوطنين والشركة إذ اعتبروها تلعب دوراً مزدوجا ، فهى أساساً مؤسسة تسعى إلى الربح ولكنها تمارس الإدارة أيضاً ، وزاد سخطهم حين أبدت عزمها على فرض ضريبة دخل ولهذا طالبوا الحكومة البريطانية عام ١٩٢١ بتشديد الرقابة على الشركة . وهنا شكلت لجنة برآسة اللورد بكستون ، أوصت بمنح نظام الحكومة المسئولة إلى روديسيا الجنوبية إذا وافق المستوطنون فى استفتاء يعقد لهذا الغرض . وأجرى الاستفتاء عام ١٩٢٣ فوافق ٨٧٧٤ وعارض ٥٩٨٩ وكان عدد البيض حينذاك أربعة وثلاثين ألفا . ويلاحظ أن الإفريقيين وعددهم حوالى المليون لم يؤخذ رأيهم . وفى ٢٩ سبتمبر ١٩٢٣ وقع الاتفاق الذى أنهى حكم الشركة التى حصلت على تعويض قدره ٣٫٧٥٠٫٠٠٠ جنيه مع الإحتفاظ بمساحة قدرها ١٠٫١٩٥٫٠٠٠ فدان من أرض الزراعة والرعى مع حقوقها فيما تضم الأرض من ثروة معدنية . وفى سنة ١٩٣٢ بيعت الحقوق التعدينية إلى حكومة روديسيا الجنوبية مقابل مليونى جنيه . وفيما يتعلق بروديسيا الشمالية نص الاتفاق على حصول الشركة على نصف الايراد الناجم من بيع أو تأجير الأرض فى روديسيا

الشمالية الغربية ، كما تحتفظ إلى الأبد بالحقوق الخاصة بالثروة المعدنية .

وهكذا حصلت روديسيا الجنوبية على الحكم الذاتى اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٢٣ وأصبح الحاكم العام الذى حل محل الشركة رمزاً للتاج أو ملكا دستوريا ذا سلطات تشريعية أو تنفيذية ، وكانت نتيجة الوضع الجديد خضوع الأغلبية الإفريقية للسيطرة الكاملة من جانب الأقلية البيضاء وبغير توفير ضمانات لحقوقها[1] .

وما أن حصلت روديسيا الجنوبية على الحكم الذاتى حتى أخذ البيض يتدفقون عليها ومعظمهم من أصل انجليزى ، وهذه الحقيقة يجب تأكيدها « إذ أصبح من عادة الذين يلتمسون الأعذار للامبريالية البريطانية من اليساريين أن يعزوا النظام الرجعى الذى كبلت به الأجناس الافريقية فى أقاليم إفريقية الجنوبية إلى غلبة العنصر البويرى أو الهولندى فى الاتحاد »[2] والواقع — طبقا للتقديرات الرسمية — لا تتجاوز نسبة الأفريكانر ١٣ ٪ من مجموع العناصر البيضاء فى روديسيا الجنوبية.

روديسيا الجنوبية (١٩٢٣ — ١٩٥٣)

اجتذبت روديسيا الجنوبية البيض فزاد عددهم ، كما أنهم — بخلاف الحال فى روديسيا الشمالية — انتشروا فى مختلف أرجاء الإقليم حيث قامت المدن كما أن الخطوط الحديدية أكثر تطورا منها فى جارتها الشمالية . وحتى الحرب العالمية الثانية ظل الاقتصاد قائما على الزراعة الأوربية والتعدين ، وكانت أهم المنتجات الطباق والذهب . وفى عام ١٩٣٨ بلغ الدخل الصافى ٢١ مليون جنيها من الزراعة ، ٥ ملايين من التعدين ، وبلغت الصادرات ١٠ ملايين جنيه . إلا أنه بسبب الحرب وفى الفترة التى أعقبتها زادت هجرة البيض إلى الإقليم وتدفقت رؤوس الأموال ، ونشطت الصناعات الثانوية بشكل ملحوظ ومن ذلك أنه فى عام ١٩٥٣ بلغ الدخل الصافى من الزراعة الأوربية ١٨٫٩٢٨٫٠٠٠

---

(١) Creighton (T.R.M.) : The Anatomy of Partnership, p. 30.

ويقول المؤلف (ص ٣١) إن الأقلية البيضاء عاشت دائما فى عزلة فكرية فلم تكن بها منشأة للتعليم العالى حتى عام ١٩٥٦ ، وظلت مدى نصف قرن تتجنب الاتصال بالافكار الحرة التقدمية فى أوربا .

(٢) G Padmore : opt , p. 39

جنيه ، ومن التعدين ١٢٫٦٦٨٫٠٠٠ ، ومن الصناعات التحويلية والكهرباء والنقل وتوفير المياه ٣١٫٧٠٠٫٠٠٠ جنيه .

ولكن المشكلة الرئيسية التى تواجه روديسيا الجنوبية كانت النقص فى الأيدى العاملة الإفريقية الرخيصة ، ولهذا اعتمدت كثيراً على نياسالاند . ولكنها فى الوقت نفسه عملت على إرغام الإفريقيين بالإقليم على السعى إلى العمل . ففى عام ١٩٣٠ صدر قانون تخصيص الأرض Land Apportionment Act ، وبمقتضاه – بعد التعديل الذى أدخل عليه – حرم على الإفريقى منذ عام ١٩٤٢ شراء أو استئجار أرض إلا فى مناطق معينة خصصت لأبناء البلاد . وتوزيع الأراضى يلقى الضوء على الأوضاع السائدة هناك :

	المساحة بالفدان
المعازل	٢١٫٠٢٠٫٠٠٠
أراض باسم الوطنيين	٢٠٫٩٣٠٫٥٠٠
المساحة المخصصة للاوربيين	٥١٫٩٨١٫٠٠٠
أراض لم تخصص بعد	٥٧٫٠٠٠
مناطق الغابات	٣٫١٢٩٫٠٠٠

ولما كانت أغلبية الإفريقيين تتركز فى معزلى ميتابيلاند وماشونالاند ، وهما مناطق موبوءة بذبابة تسى تسى ولا يتوافر فيهما الماء كما ينعدم فى بعض الأنحاء ، فضلا عن بعدهما عن طرق النقل الحديثة ، اشتد الضغط على الأرض ولم تعد بقادرة على توفير أسباب العيش ومن هنـا توافر الدافع إلى الهجرة حيث العمل بالمناطق المدنية[١] .

وزيدت الضريبة الشخصية فأصبحت ٢٠ شلنا سنويا ، يضاف إليها ١٠ شلنات عن الزوجة ، ٥ شلنات عن الكلب . وعدم الأداء خلال شهر من الاستحقاق معناه غرامة قدرها عشرة جنيهات أو الحبس ثلاثة أشهر . من أجل دفع هذه الالتزامات صار لزاما على الشبان القادرين العمل لدى الأوربيين بالمزارع أو الصناعات . ولم تقف السلطات عند هذا الحد بل شجعت تشغيل الأحداث . فصدر « قانون

---

(١) بالرغم من أن أراضى الافريقيين ٤١ ٪ قانونا من المساحة الكلية إلا أنها عمليا محصورة فيما لايتجاوز ٢٢ ٪ .

«استخدام الأحداث» ويعطيها الحق فى تنظيم تأجير الأطفال لأصحاب الأعمال البيض لمدة لا تتجاوز ستة أشهر فى المرة الواحدة. أما الحجة التى برروا بها القانون فتقول إن هدفه حماية الأحداث من المؤثرات الضارة.

وفى عام ١٩٥١ صدر قانون الزراعة فى أراضى الوطنيين وبمقتضاه لا يجوز للأفريقى أن يحوز أرضا فى المناطق الريفية إلا إذا كان يزاول الزراعة فعلا، ولذلك اضطر الإفريقيون المحرومون من حق الزراعة إلى التدفق على المناطق المدنية للعمل والإقامة.

وسياسة التفرقة العنصرية مثلها فى اتحاد جنوب إفريقية، فخصصت المعازل للإفريقيين، وخصصت المساكن للعمال الإفريقيين خارج المدن والجهات الصناعية، وأغلق فى وجوههم باب الارتقاء إلى الحرف الحاذقة، ومنحت لهم أجور منخفضة فهى ٣٠ شلنا فى الشهر للمعدنين، ١٢٫٥ شلنا للعامل الزراعى. والشهر ٣٠ يوم عمل واليوم ما بين ١٠، ١٥ ساعة. أما العامل الأوربى الأصل فأجره ٣٠ شلنا فى اليوم ذى الثمانى ساعات. وذلك بخلاف المسكن المجانى والخدمات الأخرى. وفى يناير سنة ١٩٤٩ كان الإفريقى الذى يعمل فى المناطق المدنية يعطى الحد الأدنى من الأجر (٣٥ — ٧٥ شلنا)، مع أجازة سنوية قدرها عشرة أيام.

ويقضى قانون التعليم (١٩٣٧) بأن التعليم الأولى والثانوى إجبارى لأبناء البيض. ويتعلم الإفريقيون لغاية الصف الخامس، وأهم المواد الدراسية العمل الصناعى والإنجليزية والنظام والنظافة. ويلاحظ أن عدم تقرير مبدأ إجبارية التعليم الأولى (على الأقل) للافريقيين يتفق مع المبدأ الذى تضمنه قانون تشغيل الأحداث، أى استغلالهم فى مزارع الأوربيين بصفة خاصة.

إن الفلسفة التى تكمن وراء سياسة المستوطنين فى روديسيا الجنوبية عبر عنها سير جودفرى هجنس Hùggins أمام «عصبة مستعمرات ما وراء البحار» حيث خطب فى ١٢ يوليو سنة ١٩٣٤ يقول «لقد حان الوقت الذى يدرك فيه الناس فى انجلترا أن الرجل الأبيض فى إفريقية ليس مستعدا ولن يكون مستعدا أبدا لقبول الإفريقى على أنه يساويه من الناحيتين السياسية والاجتماعية».

ولم تتغير هذه النظرة بمرور الوقت ففى عام ١٩٥٣ (قبيل قيام الاتحاد) نشرت حكومة روديسيا الجنوبية كتيبا رسميا وردت فيه العبارات الآتية[1] :

« إن سياسة العزل الجغرافى بأسرها تفترض ضمنا ألا يكون هناك مجتمع مختلط فى روديسيا الجنوبية . قد يتعارض هذا مع المبدأ الذى يعتنقه بعض المفكرين السياسيين خارج إفريقية ممن ينكرون على الأوربى الحق فى مركز دائم منفصل فى أى جماعة إفريقية ... ليس من عادة الإفريقيين والأوربيين أن يتزاوروا فى البيوت بطريقة اجتماعية ، أو أن يرتادوا نفس أماكن اللهو أو أن يستخدموا نفس المطاعم والفنادق » .

روديسيا الشمالية (١٩٢٣ — ١٩٥٣)

فى عام ١٩٢٤ أصبحت روديسيا الشمالية محمية فحل الحاكم البريطانى محل المجلس الاستشارى الذى سبق أن أنشأته الشركة عام ١٩١٨ . ويعاونه مجلس تشريعى يتكون من الحاكم (رئيسا) وأربعة أعضاء بحكم وظائفهم . وأربعة موظفين يعينهم الحاكم ، وخمسة أوربيين من غير الموظفين لتمثيل المستوطنين البيض . وأنشىء أيضا مجلس تنفيذى . إلا أن السلطة الحقيقية كانت فى أيدى الحاكم ، لا المجلسين .

وتعرض تكوين المجلس التشريعى للتغيير ست مرات خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٩٢٤ ، ١٩٥٤ ، وكان الهدف دائما من كل تغيير زيادة نسبة الأعضاء من غير الموظفين ، ولم يعين من الفئة الأخيرة لتمثيل المصالح الإفريقية إلا عام ١٩٣٨ . ومنذ عام ١٩٤٨ إلى حين قيام الاتحاد كان المجلس التشريعى يتكون من ١٠ أعضاء موظفين ، ١٠ منتخبين ، عضوين أوربيين من غير الموظفين (بالتعيين) لتمثيل المصالح الافريقية ، عضوين إفريقيين . وهكذا نجد أن أبناء البلاد الشرعيين لا يمثلهم من صفوفهم غير عضوين فقط . أما ما كانت تدعيه الادارة من أن الأعضاء الموظفين أميل إلى وجهات النظر الافريقية فادعاء تنقضه الأحداث . وطبقا لدستور سنة ١٩٤٨ كان المجلس التنفيذى يتكون من ١١ عضوا منهم ٧ بحكم وظائفهم ، ٤ من غير الموظفين بما فيهم عضو معين لتمثيل مصالح الافريقيين .

---

(١) Quoted in « Race and Politics , pp. 214—215

كان الاعتقاد أن إمكانيات استيطان البيض فى روديسيا الشمالية هزيلة ، ولذلك لم يزد عددهم فى عام ١٩١٤ عن ٢٣٠٠ شخص . وفى سنة ١٩٢٥ وقع حادث على جانب كبير من الأهمية إذ أكتشف النحاس قرب ندولا على مقربة من حـــدود الـكنغو ، وسرعان ما بدأ العمل فى أربعة مناجم وهى Rhokana Antelope ، Nchanga , Mulfira ، وأنشىء أول مصنع عند منجم Antelope ، Roam فى أكتوبر سنة ١٩٣١ وبدأ أول إنتاج للنحاس عام ١٩٣٣ ، وبلغ ٢١٥٠٠٠ طن عام ١٩٣٨ .

وكان من أثر ذلك أن تحولت المنطقة إلى مركز للصناعة الثقيلة ، وأهم من ذلك قيام المدن وتدفق الألوف من الإفريقيين للعمل . فى سنة ١٩٢٠ كان ٥٠٠ إفريقى من أهل روديسيا الشمالية يعملون فى كاتانجا ، ٢٤٠٠ فى روديسيا الشمالية . وفى سنة ١٩٢٨ كانت الشركات فى « حزام النحاس » Copperbelt تستخدم ٨٥٠٠ عاملا إفريقيا ، وزاد الرقم إلى ٢٢٫٠٠٠ فى ديسمبر سنة ١٩٢٩ . وفى سنة ١٩٣٠ قدر أن ٤٨٫٠٠٠ يعملون فى روديسيا الشمالية فى حرف خلاف تلك التى تتصل بالتعدين . وبازدياد هجرة البيض وتدفق الإفريقيين على المناطق الصناعية والمدنية ، سار البيض فى طريق التفرقة العنصرية .

وعند قيام الاتحاد كان إنتاج النحاس فى روديسيا الشمالية يمثل ١٥٪ من الإنتاج بالعالم الحر ، وقيمته السنوية ١٣٠ مليون جنيها ، ويمثل ٦٠٪ من صادرات الاتحاد . وفى الإقليم كذلك الـكوبالت واليورانيوم .

أما السياسة العنصرية وإن لم يكن الـكثير من عناصرها قررته التشريعات ، إلا أنها لا تختلف عنها فى روديسيا الجنوبية وتمتد إلى مختلف النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فلا حاجة بنا إلى تفصيلها .

كيف تكون الاتحاد؟

نقطة الابتداء :

كانت شركة جنوب إفريقية البريطانية أول من اقترح إدماج الروديسيتين لما فيه من اقتصاد فى نفقات الإدارة وتوحيد لسياسة الاستغلال . ولم تعترض الحكومة البريطانية خاصة وأن سياسة الشركة الاجتماعية واحدة فى الإقليمين، ولكن المعارضة جاءت من ناحية المستوطنين فى روديسيا الجنوبية بصفة خاصة إذ أوشك امتياز الشركة على الانتهاء مما يتيح لهم فرصة الحصول على الحكم الذاتى ، ولم يشاءوا أن يحملوا أنفسهم عبئا ماليا بانضمام روديسيا الشمالية التى لم تتجاوز إيراداتها حينذاك ١٣٥٫٠٠٠ جنيه فى السنة . إلا أن العامل الأساسى فى تلك المعارضة راجع إلى الاعتقاد بعدم صلاحية الأخيرة للاستيطان وبذلك لن تجتذب إليها أعداداً كافية من العناصر البيضاء ، ومن هنا بدا الاندماج خطراً يهدد نظرية تفوق الرجل الأبيض حيث لن يستطيع أولئك المستوطنون إدارة روديسيا الشمالية وفقا لفلسفتهم .

كان ذلك فى عام ١٩١٥ . وفى عام ١٩٢٧ شكلت لجنة هيلتن ينج Hilton Young لبحث إمكانيات توثيق الصلات بين روديسيا الشمالية ونياسالاند ، وأثير الاحتمال فى تكوين اتحاد يشتمل عليهما وكذلك كينيا وأوغندة . مثل هذا المشروع أثار مخاوف البيض فى روديسيا الشمالية إذ يصبحون أقلية لا تذكر فى اتحاد كهذا يضم اللايين من الإفريقيين كما أن الاهتمام سوف يوجه إلى زملائهم فى كينيا الأكثر عددا وثراء وحيث كان من الواضح أن الإمكانيات الاقتصادية أوفر ؛ ومن هنا كان الانضمام إلى روديسيا الجنوبية أسلم سياسة وينطوى على أمن المستقبل . ولهذا أرسلوا اثنين منهم وهما موراى Murray وستيرك Stirke لمباحثة الجنوبيين الذين وعدوا بتمثيلهم فى كل من البرلمان المشترك والوزارة على نحو يتجاوز ما تقضى به النسبة العددية . ولقد رحب الجنوبيون بذلك الاتجاه لأن قيام اتحاد من الأقاليم الأربعة ينطوى على خطر بالنسبة إليهم ، فضلا عن احتمال إنشاء خط حديدى إلى الساحل بما يضر بمصالحهم . ووجهة نظرهم أوضحها رئيس وزرائهم موفات Moffat إلى اللجنة حين زارت الروديسيتين فى مارس وأبريل عام ١٩٢٨ ، فذكر التجانس فى المناخ

والغلات والمثل والمشاعر بين الإقليمين ، وأبان أن الاندماج يؤدى إلى سياسة مشتركة إزاء الإفريقيين ، كما يؤدى إلى تنمية الكفاية الإدارية والاقتصادية . وكان من حججه كذلك أنه إزاء التنافس والتنافر بين الإنجليز والأفريكانر فى اتحاد جنوب إفريقية فإن الاندماج يترتب عليه خلق بلد قوى تكون له أهميته فى الجزء الجنوبى من القارة . ولم تسفر أعمال اللجنة عن نتيجة عملية ، فآثر رئيسها تجزئة روديسيا الشمالية بحيث تدمج أغنى أجزائها فى جارتها الجنوبية وتضم الأجزاء الباقية إلى نياسالاند على صورة اتحاد تحت إشراف روديسيا الجنوبية ، أما أغلبية اللجنة فرأت الإبقاء على الوضع القائم وذلك نفوراً من السياسة التى تنتهجها روديسيا الجنوبية إزاء الإفريقيين .

بيان باسفيلد عام ١٩٣٠ :

إلا أنه لم يمض عامان حتى بدأ تحول له أهميته بالنسبة إلى المستقبل . ففى يونيو عام ١٩٣٠ بعث اللورد باسفيلد Passfield بمذكرة عن السياسة الاستعمارية البريطانية جاءت فيها العبارات الآتية :

« وتظن حكومة صاحب الجلالة الملك من الضرورى بصفة قاطعة أن تسجل رأيها القائم على البحث والتفكير ، وهو أن مصالح الوطنيين الإفريقيين يجب أن تكون لها الغلبة ، وأنه إذا وحين تتعارض تلك المصالح مع مصالح الأجناس المهاجرة فينبغى أن تسود الأولى » .

ويفصل القسم الثانى من المذكرة الأساليب العملية لتطبيق هذه السياسة . فتنمية الوعى الاجتماعى والسياسى لدى الشعوب الوطنية يجب أن يقوم بقدر الإمكان على أساس النظم القبلية بحيث يمكن تدريب الإفريقى وفق أساليب وأشكال من التنظيم ذات صلة بصرحه القبلى . وإذ تزداد مقدرته فانه يحصل على نصيب أكبر فى إدارة شئونه القبلية وأخيراً فى الحكم على مستوى قومى عام . وفيما يختص بالأرض فالأمر الجوهرى الأول أن يزال نهائياً من عقله أى شعور بعدم الاستقرار ، ويجب أن تخصص على صورة معازل وطنية الأراضى الكافية لسد حاجات القبيلة الحالية والمستقبلة ، وذلك من حيث مساحتها وصفتها ، وأى أفراد يرغبون فى الانفصال عن أسلوب الحياة القبلى يجب أن توفر لهم المساواة فى الفرصة وأن يضمن ذلك لهم

« لأن حكومة صاحب الجلالة الملك تتمسك بمبدأ تساوى الفرصة فى التصرف فى أراضى التاج بغض النظر عن الجنس واللون والدين » . أما فيما يتعلق بالضرائب « فإن فرض الضرائب المباشرة على الوطنى يجب بصفة قاطعة أن يتحدد بمقدرته على أداء هذه الالتزامات بغير مشقة وبدون قلب أسلوبه التقليدى فى الحياة . . ويجب توجيه كل عناية حتى لا تؤدى الضريبة ، سواء أكانت مركزية أم محلية ، إلى إجبار الوطنى على العمل من أجل الأجر بوصف ذلك السبيل العملى للحصول على المال الذى يتسنى به أداء الضريبة المقررة عليه » . وكذلك « فمن المفروض على الحكومات أن تتأكد من أن الإنفاق الحكومى على الخدمات المخصصة للوطنيين فى الميزانية السنوية يجب أن يكون ذا علاقة سليمة بالإيرادات التى يجرى الحصول عليها من الوطنيين ، وأنه ينبغى أن يحصل الوطنى مباشرة وبشكل ظاهر على جزاء عادل مقابل الضرائب المباشرة التى يطالب بدفعها » .

هذا المبدأ عن «غلبة مصالح الوطنيين» Paramountey of native interest الذى يؤكده الوزير العمالى لورد پاسفيلد لم يكن جديداً ولا يعدو أن يكون ترديداً لما جاء فى « الكتاب الأبيض » عام ١٩٢٢ بصدد كينيا ، والذى نقضته السياسة التى اتبعت فى البلد الأخير . إلا أنه أثار الانزعاج فى صفوف البيض بروديسيا الشمالية حتى اضطر الحاكم ماكسويل إلى طمأنتهم بأن المذكرة لا تتضمن تحولا فى سياسة بريطانية الرسمية ، ثم جاء خلفه سيرهيوبرت ينج Hubert Young ففسر المبدأ بأنه لا يعنى إطلاقاً إخضاع مصالح البيض لمصالح الوطنيين وفى عام ١٩٤٩ أعلن الحاكم بالنيابة أن تلك السياسة أصبحت ميتة ، ثم أبدلها بعبارة غامضة عن « المشاركة العنصرية » وذلك فى كلامه أمام المجلس التمثيلى الإفريقى فى ١٥ يوليو سنة ١٩٤٩ . وبالرغم من التأكيدات التى أعقبت بيان الوزير البريطانى فإن المخاوف التى كانت شكوكا تساور البيض أصبحت حقائق ، « وما دام لا يمكن أن يكون هناك حديث عن الاستقلال فإن هذا (الخوف) اتخذ فى العادة صورة اتحاد سياسى مع روديسيا الجنوبية المستقلة عمليا فيما يتعلق بالمسألة الحيوية وهى الشئون الإفريقية»[1] . كانت الحاجة الملحة والغالبة العمل على التخلص من سلطة وزارة المستعمرات وكان أسرع وأيسر سبيل لتحقيق هذه الغاية الاندماج . واستقر رأى الشماليين عليه .

---

(١) Edward Clegg : Race and Politics pp. 67—68.

ففى عام ١٩٣٦ عقد اجتماع غير رسمى عند شلالات فكتوريا حضره بعض أعضاء المجلس التشريعى بروديسيا الشمالية من غير الموظفين وممثلون للأحزاب السياسية فى روديسيا الجنوبية ، وأصدروا قرارا بالاجماع بوجوب اتحاد الإقليمين ، ولكن حزب العمال فى الأخيرة أعلن معارضته للمشروع نظرا لكثرة عدد الإفريقيين فى الشمال وعدم تطبيق سياسة التميز العنصرى بدرجة كافية .

وتحت الضغط المتصل من جانب هجنس Hnggins رئيس وزراء روديسيا الجنوبية تكونت عام ١٩٣٨ لجنة بلد سلو Bledisloe التى أصدرت تقريرها فى العام التالى وجاء فيه أنها وجدت معارضة قوية لدى الإفريقيين فى روديسيا الشمالية ونياسالاند ، وأوصت بشكل غير قاطع بأن من المرغوب فيه من ناحية المبدأ قيام شكل من الوحدة ولكنها ترى عدم التنفيذ فى الوقت الحاضر ، وذلك بسبب اختلاف سياسة كل من الروديسيتين إزاء السكان الإفريقيين . ثم نشبت الحرب العالمية الثانية وأرجىء الموضوع إلى أن أثير من جديد عام ١٩٥١ .

وخلال تلك الفترة التى أعقبت نشر تقرير اللجنة ونشوب الحرب فتر حماس الروديسيين الشماليين إلى حد ما لأن اشتداد الطلب على النحاس خلال الحرب أدى إلى تقدم صناعى كبير وزادت الثروة . وكذلك ترتب على التغيير الدستورى الذى تم عام ١٩٤٥ أن صارت لهم الأغلبية فى المجلس التشريعى وبذلك اعتقدوا أن الظروف مواتية فى القريب لمنحهم الحكم الذاتى . وفى العام نفسه أنشىء « مجلس إفريقية الوسطى » لتحقيق التعاون بين الروديسيتين ونياسالاند[1] فرأوا فيه الغناء عن الاندماج .

وبالرغم من هذا فالتطورات خلال الفترة المشار إليها سارت بقضية الاندماج قدما ، ذلك أن حوالى ٦٠ ٪ من المستوطنين الجدد فى روديسيا الشمالية وفدوا من اتحاد جنوب إفريقية وتزعم روى ولنسكى حركة الاندماج ولقى التأييد حين تقرر عام ١٩٤٨ أن يكون اثنان من الأعضاء الثلاثة الذين يمثلون المصالح الإفريقية فى المجلس التشريعى من الإفريقيين ، ورأى البيض فى ذلك اتجاها قد يهدد عزمهم على الاحتفاظ بالسيطرة الكاملة . وزاد من شعور الخوف فى الروديسيين اليقظة القومية فى القارة الإفريقية وما بدا من اتجاه الحكومة البريطانية ، وبخاصة

---

(١) طبقا لتوصية لجنة بليد سلو .

فى إفريقية الغربية البريطانية ، إلى السير بالمستعمرات صوب الحكم الذاتى والذى يجعله فى أيدى الإفريقيين . أما فى روديسيا الجنوبية فاتجهت الأنظار إلى الإيرادات المتزايدة من استغلال مناجم النحاس فى روديسيا الشمالية ، مما يكون عونا على الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية . وفضلا عن هذا فإن انتصار الحزب الوطنى بزعامة الدكتور مالان فى انتخابات عام ١٩٤٨ بجنوب إفريقيـــة أثار مخاوف الإنجليز فى روديسيا الجنوبية خشية أن يصبحوا فى حالة عزلة ويقعوا تحت الضغط من جانب جارتهم التى يحكمها الأفريكانر ، ورأوا أن الاندماج مع الإقليمين الشماليين يجنبهم خطر احتمال الانضمام إلى اتحاد جنوب إفريقية . وإزاء هذه الاعتبارات أخذت ترجح كفة دعاة الاندماج فأحرزوا الأغلبية فى انتخابات يونيو عام ١٩٤٨ وأخفق حزب العمال . إلا أن تحولا جديدا يسترعى النظر حدث حينذاك فأصبح الحديث عن « الاتحاد » Federaion وليس « الاندماج » Amalgamation .

وفى فبراير ١٩٤٩ اجتمع هجنس وروى ولنسكى عند شلالات ڤكتوريا لبحث أسس الاتحاد ولكن المؤتمر أخفق لأن المشروع الذى تقدم به الأول أقرب إلى الاندماج منه إلى الاتحاد ، كما رفض بتاتا فكرة تمثيل الإفريقيين فى البرلمان الاتحادى « إذ يجب فى الوقت الحالى أن يحكم الوطنيون بواسطة أرستقراطية سمحة بالمعنى الحقيقى للكلمة ... إن نظامنا الدمقراطى لا يتضمن حكم الدهماء »(١) ؛ ويقصد بالدهماء « الإفريقيين » وهم أصحاب البلاد الشرعيون .

وعمدت روديسيا الجنوبية إلى الضغط على الحكومة البريطانية لتبعث المشروع من مرقده فأعلنت فى صيف عام ١٩٤٩ أنها سوف تنسحب من « مجلس إفريقية الوسطى » خلال إثنى عشر شهرا ، وقد علق المستر كريتش جونز على ذلك بقوله « إن هذا فى الحقيقة يرقى إلى مرتبة الإنذار النهائى بأنه إذا لم توافق الحكومة البريطانية على الاتحاد فإن حكومة روديسيا الجنوبية سوف تسعى إلى نوع من الإندماج فى جنوب إفريقية(٢) . والواقع أن التهديد كان خدعة لأن أهلها يدركون خطر عزلتهم وينفرون من الإندماج فى اتحاد جنوب إفريقية ولو أن هجنس تقدم باقتراح من هذا القبيل لكان فيه موته السياسى(٣) .

(١) New Deal in Central Africa, p,14.

(٢) Creech Jones : African Challenge, p.8.

(٣) New Deal in Central Africa p. 19.

مؤتمر الموظفين :

وجاءت نقطة التحول الحقيقية حين اجتمع بلندن فى مارس ١٩٥١ بصفة غير رسمية عدد من الموظفين المسئولين فى الروديسيتين ونياسالاند للبحث عن مخرج من الصعاب القائمة ، وأصدروا تقريرهم فى ١٣ يونيو ، وهو وثيقة على جانب كبير من الأهمية . ويعرض التقرير للفوارق بين روديسيا الجنوبية من جهة وروديسيا الشمالية ونياسالاند من جهة أخرى . فى الأولى حكومة مسئولة ينتخبها المستوطنون البيض ، ويحال بين الإفريقيين والتقدم السياسى حتى فى مستوى الحكم المحلى وذلك إلى حين يساوون البيض من حيث «الصحة والرخاء المادى والتعلم» ، ونسبة كبيرة من الأرض مخصصة للبيض . كما أن القانون قضى بالتفرقة فى الصناعة على أساس اللون فضلا عن وجودها فى الإدارة . أما فى الإقليمين الآخرين فسياسة الحكومة البريطانية تقوم على إشراك الإفريقيين فى الحكم كما حدث فى حالة كل من المجلسين التنفيذى والتشريعى ، كما أن مساحة الأراضى المحجوزة للبيض أقل بكثير

إلا أن هذا القسم الوصفى من التقرير لم يذكر المساحة المخصصة للبيض فى كل من الأقاليم الثلاثة ، كما ذكر أن فى روديسيا الجنوبية قائمة انتخابية واحدة ، وأغفل حقيقة جوهرية وهى أنه بسبب المؤهلات المقررة فإن نسبة البيض فى القائمة تعادل ٩٩ ٪ ممن لهم حق التصويت . وأخطأ التقرير إذ يقول « ونعتقد أن هذه الفوارق بالرغم من أهميتها تتعلق إلى حد كبير بالأساليب والتوقيت ، وأن الهدف النهائى للحكومات الثلاث واحد من حيث الخطوط الرئيسية وهو التقدم الإقتصادى والاجتماعى والسياسى للإفريقيين فى ظل المشاركة مع الأوربيين » .

وأشار التقرير إلى الاعتبارات الإقتصادية والاستراتيجية والإدارية والمعنوية والاجتماعية التى تدعو إلى شكل ما من التعاون الأوثق بين الأقاليم ، كما أن الأجناس كلها تشعر بالقلق من جراء التطورات التى تجرى جنوب نهر لمبوبو (اتحاد جنوب إفريقية ، والمقصود بذلك سياسة العزل العنصرى apartheid) ، ولذلك فمن المرغوب فيه أن تقوم شمال نهر لمبوبو دولة « توفر أساسا أشد ثباتا لتنمية وتوسيع نطاق سياسة التعاون العنصرى والمشاركة وهى السياسة التى تتفق بشأنها كل الأقاليم الثلاثة » . أما كيف يؤدى قيام مثل هذه الدولة إلى إبعاد خطر السياسة المتبعة

فى اتحاد جنوب إفريقية فأمر لم يوضحه التقرير بالرغم من أهميته البالغة بالنسبة الى المستقبل ، فالواقع أن سياسة التمييز فى روديسيا الجنوبية كانت تستهدى بالتشريعات الصادرة فى الاتحاد .

ولاحظ التقرير أن الأقاليم الثلاثة بلغت مراحل متفاوتة فى التطور الدستورى وهذا فضلا عن معارضة الإفريقيين . وللتغلب على هذه الصعاب أوصى بأن تكون للحكومة الاتحادية اختصاصاتها كما تبقى لكل من الأقاليم الثلاثة حكومته ، فتشرف الأولى على الشئون الخارجية والقوات المسلحة والاقتصاد والمواصلات وبعض الخدمات الأساسية المتعلقة بالتنمية والمصادر الكبرى للايرادات . أما فيما يتعلق بمصالح الإفريقيين فاقترح التقرير « ضمانات » تتمثل فى وزير لشئون الوطنيين ولجنة لهذه الشئون كذلك ، وهذا الوزير يكون عضوا فى الوزارة الاتحادية ويعينه الحاكم العام وليس رئيس الوزراء ، ومن الصعب تقدير ما يمكن أن يعمله وهو لا يرأس اللجنة ولا يدرس التشريع المقترح .

وهنا يصح التساؤل « هل كان فى الإمكان تقسيم المصالح بين إفريقية وأوربية ؟ ربما كان ذلك مستطاعا منذ خمسين عاما . . . ولكن بعد قيام ناطحات السحاب فى سالسبورى والمناجم الجديدة فى حزام النحاس فان الابقاء على التمييز أبعد من أن يكون يسيرا . وعلاوة على ذلك فانه ينطوى على نظرية سياسية رفضها الدستور المقترح فاذا أريد من المشاركة والتعاون العنصرى أن يكونا أساس الدولة الجديدة فكيف يمكن أن تكون الزراعة والتعليم فى حالة الإفريقيين من اختصاص الحكومات الإقليمية بينما فى حالة الأوربيين يكونان من اختصاص الحكومة الاتحادية ؟ [1] »

أما عن الضمانات المقترحة فغير ذات قيمة عملية إذا ما أصبح للأوربيين السيطرة الكاملة على الاتحاد ، كما أن تجارب اتحاد جنوب إفريقية تؤيد عدم فعاليتها وبالفعل انتقصت فى نواح وأزيلت فى نواح أخرى فى المقترحات والمشروعات التالية ثم بعد قيام الاتحاد . إلا أن أكبر خطأ ارتكبه أصحاب التقرير أنهم لم يبرزوا أهمية الأرض والعمل والتمثيل السياسى وهى المشكلات الحقيقية ، وكذلك لم يقدر مقاومة الافريقيين حق قدرها وفى هذا قالت صحيفة الديلى تلغراف « إن معارضة الافريقيين للاتحاد سوف تكون أشد مرارة بكثير مما توقعه تقرير مؤتمر لندن » .

---

(١) Philip Mason : Year of Decision, p. 19,

أما التنظيم المقترح للبرلمان الاتحادى فيتكون على النحو الآتى :

أعضاء	روديسيا الجنوبية	روديسيا الشمالية	نياسالاند	المجموع الكلى
منتخبون (نظريا عن كل الأجناس)	١٤	٨	٤	٢٦
افريقيون منتخبون		٢	٢	٤
معينون لتمثيل المصالح الافريقية (دون تحديد الجنس)	٣			٣
أوربيون بالتعيين لتمثيل مصالح الافريقيين		١	١	٢
	١٧	١١	٧	٣٥

اجتماع شلالات فكتوريا الثالث (١٩٥١)

وضم هجنس ووزراء روديسيا الجنوبية وزعماء المعارضة ، وحاكمى روديسيا الشمالية ونياسالاند وكبار الموظفين وممثلى المستوطنين ، كما دعى إلى الحضور بعض الإفريقيين من الإقليمين الأخيرين إلا أن الافريقيين من نياسالاند عارضوا الاتحاد مهما كانت الشروط .

وفى يناير سنة ١٩٥٢ توجه إلى لندن هجنس وحكام الاقليمين الشماليين لاجراء مباحثات خاصة مع المسترليتلتون وزير المستعمرات ، وتردد أن الغرض من المباحثات التعجيل بتكوين الاتحاد قبل أن تشتد المعارضة سواء فى انجلترا ذاتها أو من ناحية الإفريقيين . ولما سئلت الحكومة بمجلس العموم فى جلسة ٤ مارس رفضت التعهد بعدم تنفيذ مشروع الاتحاد بالرغم من معارضة الإفريقيين .

مؤتمر لانكستر هاوس :

وأخيراً عقد مؤتمر فى لانكستر هاوس فى أبريل من عام ١٩٥٢ . وعينت حكومة روديسيا الجنوبية اثنين من الافريقيين وحضرا جميع المناقشات ، وجاء ثلاثة من نياسالاند واثنان من روديسيا الشمالية ولكنهم انسحبوا وقاطعوا المباحثات التى

دارت بصفة سرية . وفى ١٨ يونيو صدر كتاب أبيض يتضمن المشروع الذى أقره المؤتمر وبمقتضاه :

١ — يتكون البرلمان الاتحادى من ٣٥ عضوا منهم ٩ يمثلون الافريقيين . أما الباقون ويجوز نظريا أن ينتموا إلى أى جنس فعبارة عن ١٦ عضوا عن روديسيا الجنوبية ، ٨ أعضاء عن الشمالية ، ٤ عن نياسالاند وهؤلاء ينتخبون بالاقتراع المباشر وفق قواعد يقررها الحاكم .

٢ — إثنان من الثلاثة الممثلين للمصالح الافريقية عن روديسيا الجنوبية يكونان افريقيين ولكنهما يختاران وفقا لنظام القائمة الانتخابية الواحدة (بدلا من التعيين).

٣ — اتسع نطاق المسائل الداخلية فى اختصاص الحكومة الاتحادية فأصبحت تشمل الشئون الخارجية والدفاع ، والهجرة والجمارك والصادرات والتبادل والعملة والطرق الرئيسية والسكك الحديدية والبريد والتلغراف والطيران ، والتعليم العالى ، والتعليم الابتدائى والثانوى للأوربيين .

٤ — إنشاء لجنة لشئون الوطنيين ولها رئيس يعينه الحاكم العام الاتحادى . وانقص عدد الأعضاء الآخرين من تسعة إلى ستة دون أن يكون أحدهم من أعضاء البرلمان أو الموظفين العموميين ، كما ضاق نطاق وظائفها وسلطاتها عما اقترحه مؤتمر الموظفين . أما وظيفة وزير شئون الافريقيين الاتحادى فقد ألغاه المشروع (بسبب معارضة الأوربيين) .

٥ — يكون لأول برلمان اتحادى سلطة وضع قانون الانتخابات الاتحادية ، كما أن مشروعات القوانين المتعلقة بقانون الانتخاب وتعديل الدستور لابد لإقرارها من أغلبية الثلثين فى الجمعية الاتحادية .

وهذان النصان أضيفا إلى مقترحات مؤتمر الموظفين سالف الذكر .

رد الفعل :

أثار المشروع الجديد ردود فعل متباينة سواء فى انجلترا أو فى صفوف الأوربيين بالأقاليم الثلاثة أو الافريقيين . فانتقدته المعارضة فى روديسيا الجنوبية لعدم النص على تطبيق السياسة إزاء الافريقيين فى جميع أرجاء الاتحاد وعدم إدراجها شئون

الافريقيين ضمن اختصاص الحكومة الاتحادية . وكذلك انتقدت فكرة لجنة شئون الافريقيين ، ولم تستطيع تقبل وجود أعضاء إفريقيين فى البرلمان الاتحادى .

وفى انجلترا تمثلت المعارضة داخل البرلمان فى حزبى العمال والأحرار ، كما ضمت خارج البرلمان عددا من الهيئات الأخرى. وكانت هذه المعارضة تستند إلى أن فرض الاتحاد دون موافقة الأغلبية الافريقية الساحقة سوف يؤدى إلى الصراع وينذر بأفدح النكبات ، كما رأت فيه تنازلا من جانب بريطانيا عن مسئولياتها قبل الافريقيين فى روديسيا الشمالية ونياسالاند . وانتقده البعض إذ عدوه وسيلة ملتوية لتعويق الحركة الوطنية فى المنطقة ، كما كان فريق من الكتاب والمراقبين يساوره الشك بشأن سياسة المشاركة التى يتحدثون عنها . ونشر ماكس بيلوف Max Beloff (من جامعة أكسفورد) مقالا فى صحيفة التيمس ، تعرض فيه للجنة الشئون الافريقية فقال إن من مهامها إذا رأت فى تشريع تمييزا ضد الإفريقيين أن تطلب عرض الأمر على انجلترا ، وفى رأيه أن هذه مسألة ذات صبغة قضائية ولذلك كان يفضل أن يعرض الأمر على محكمة اتحادية مع النص على حق الاستئناف أمام المجلس المخصوص Privy Council فى لندن . كما رأى أن فكرة المشاركة تتطلب تحديدا دقيقا كان يمكن أن يتضمنه إعلان حقوق bill of rights .

أما المؤيدون للاتحاد فكان من رأيهم أن إنشاء دومينيون بريطانى كبير فى وسط إفريقية مما يدعم قوة الكومنولث . وكذلك فإن الاتحاد يسهل عملية الانماء الاقتصادى، إلا أن البعض تشكك فى قوة هذه الحجة ولقد كتبت مجلة الإيكونومست Economist قبل ذلك بوقت طويل [العدد الصادر فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥١] تقول « إن الحجة الاقتصادية لتأييد الاتحاد غير مقنعة ، ويمكن أن يحقق الغرض منها إتحاد بشأن النقل واتحاد جمركى وتنظيمات إدارية معينة » وأضاف هؤلاء أن سيطرة البيض على الأقاليم الثلاثة تبعث الطمأنينة فى نفوس أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين الأجانب ، كما زعموا أن النظام المقترح تجربة لتطبيق فلسفة المشاركة، وهى فلسفة لم تكن واضحة فى أقوالهم .

أضف إلى هذا أن الإنجليز شاهدوا السلطة فى اتحاد جنوب إفريقية تنتقل إلى الأفريكانر ومن هنا فقيام الإتحاد المنشود يجعل روديسيا الجنوبية قوية وغنية مما يصرفها عن التفكير فى الانضمام إلى اتحاد جنوب إفريقية . وكان الأخير ينظر إلى

الأفريكانز فى كل من الروديسيتين [ويمثلون ٤ ./. من البيض فى روديسيا الشمالية] كما كان هتلر ينظر إلى الأقليات الألمانية القيمة خارج ألمانيا . ولهذا نجد حاكم عام اتحاد جنوب إفريقية يخاطب الأفريكانز من أهل روديسيا الجنوبية فى عام ١٩٥٣ قائلا « إن ولاءكم للبلد الذى تقيمون فيه الآن . ليس معناه أن صلات الدم والتقاليد قد تقطعت بالضرورة » . ولذلك كان من رأى الإنجليز أن امتداد نفوذ الأفريكانز باتحاد جنوب إفريقية صوب الشمال الى جوار تنجانيقا وأوغندة وكينيا مما يثير المتاعب لهم [١] ، الأمر الذى يمكن تلافيه اذا ما ارتبطت الروديسيتان ونياسالاند .

موقف الإفريقيين :

أما الإفريقيون فكانوا ضد الاتحاد ، وكتب مراسل الأوبزرفر يقول إنه باستثناء بضعة أفراد فإن المعارضة اجماعية [٢] . فى خطاب بعث به الافريقيون من روديسيا الشمالية ونياسالاند الذين أبوا الاشتراك فى المؤتمر ونشرته صحيفة التيمس بعددها الصادر فى ٢٩ أبريل جاءت العبارات التالية : [٣] .

« إننا نعارض اتحاد إفريقيا الوسطى من حيث المبدأ ، وذلك للأسباب الآتية : إننا نخشى أن تمتد سياسة روديسيا الجنوبية إزاء الوطنيين إلى روديسيا الشمالية ونياسالاند إذا تحقق إدماج الأقاليم الثلاثة . وأوضح التاريخ أن هذا حدث فى اتحاد جنوب افريقية حين حلت سياسة البوير تماما محل السياسة البريطانية الحرة التى كانت سائدة فى مستعمرة الرأس ، وإن سياسة روديسيا الجنوبية إزاء الوطنيين تقرب بصورة وثيقة من السياسة المتبعة فى اتحاد جنوب إفريقية والإفريقيون فى روديسيا الجنوبية مبعدون بالفعل من التصويت بسبب ما يتطلبه ذلك من توافر دخل قدره ٢٥٠ جنيها فى العام . والجنسان معزولان فى مناطق مختلفة من الأرض بحكم القانون . فثمانية وأربعون مليونا من الأفدنة مخصصة لعدد قدره ١٣٦٫٠٠٠ من الأوروبين مقابل ثمانية مليون فدان لمليونين من الإفريقيين . ولا يجوز لأى إفريقى تملك أرض فى أية مدينة . . ولا أن يزاول عملا حاذقا فى أية منطقة مدنية . ولا يعترف القانون

(١) Creighton (T. R. M) : opt. cit., pp. 37, 38.

(٢) New Deal in Central Africa, p. 37.

(٣) Quoted by Philip Mason (Year of Decision p.37) .

بأية نقابة إفريقية . ولكي ينتقل الافريقي من جهة إلى أخرى لا بد له من (جواز) بخلاف الأوربي ، والإفريقي المتعطل يجبر على أداء العمل الشاق » .

وفى أغسطس سنة ١٩٥٢ نشر مؤتمر روديسيا الشمالية برنامجا للتقدم السياسى يبدأ بالتمثيل المتساوى للجماعات المختلفة ثم الإنتقال تدريجيا إلى القائمة المشتركة ومنح حق الاقتراع للذكور ، وكان هذا ردا على ما نشرته حكومة روديسيا الشمالية فى أبريل بعنوان «مشروع بيان عن المشاركة» وقالت فيه إنه « فى المجال السياسى سيكون فى إمكان الإفريقيين التقدم إلى أن يصبح لهم فى النهاية ... عدد من الممثلين مثل الأوربيين فى كل من المجلسين التشريعى والتنفيذى حين يكونون أهلا لذلك » .

وبحث مؤتمر كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند فكرة رفع الأمر إلى الأمم المتحدة أو محكمة العدل الدولية . ثم تقرر إرسال وفد إلى لندن ساهم الأهلون جميعا مهما ضؤلت مواردهم المالية ، فى نفقاته ولكن الملكة رفضت استقبالهم لتقديم التماس إليها ، وذلك بناء على مشورة الوزارة .

المؤتمر الأخير :

وأخيرا اجتمع مؤتمر فى Carlton House Terrace (يناير ١٩٥٣) لإعداد المشروع النهائى ؛ ودارت المباحثات سراً الأمر الذى أثار النقد من جانب صحيفة التيمس . وصدر المشروع النهائى ويتضمن التعديلات الآتية :

١ — أصبحت لجنة الشئون الإفريقية لجنةدائمة من الجمعية الاتحادية وتتكون من الأوربيين الثلاثة الذين يمثلون مصالح الإفريقيين ، وإفريقى من كل إقليم ، وأحد هؤلاء الستة يختاره الحاكم العام رئيسا لها .

٢ — أضيف إلى اختصاص الحكومة الاتحادية حق إنشاء فرقة بوليس مستقلة وتستخدم فى أى إقليم بموافقة حاكمه .

٣ — عدم إجراء أى تغيير فى توزيع السلطات لمدة عشرة سنوات إلا إذا وافقت الجمعيات التشريعية الثلاث مقدما .

٤ — يعقد مؤتمر من الحكومات الاتحادية والإقليمية والبريطانية لإعادة النظر فى الدستور الاتحادى بعد مدة لا تقل عن سبع سنوات ولا تزيد عن عشر .

٥ — ونصت الديباجة على أن الاتحاد « سوف يؤدى إلى الأمن والتقدم والرفاهية لجميع الأقاليم الثلاثة . . ويمكن الاتحاد ، حين يرغب أهل الأقاليم الثلاثة ، من السير قدما وفى ثقة نحو العضوية الكاملة فى الكومنولث » .

أقر البرلمان البريطانى القانون . وأجرى الاستفتاء بشأنه فى روديسيا الجنوبية فى ١٠ أبريل. كان عدد الناخبين ٤٦٫٣٥٥ منهم ٣٨٠ إفريقيا . واشترك فى الاستفتاء حوالى أربعين ألفا وافق منهم ٢٥٫٥٧٠ ناخبا . أما فى المجلس التشريعى بكل من روديسيا الشمالية ونياسالاند فقد عارض الأعضاء الإفريقيون جميعا واشترك معهم الأوربيون المعينون لتمثيل المصالح الإفريقية ، كما انضم إلى صفوف المعارضة فى نياسالاند العضو الهندى الوحيد . وظهر الاتحاد إلى عالم الوجود فى أول أغسطس سنة ١٩٤٣ ، وذلك بالرغم من معارضة أهل البلاد الشرعيين لأنه فى نظرهم ليس إلا خدعة أريد بها الإبقاء على سيطرة الرجل الأبيض ، وهو الأمر الذى عبر عنه المستر سيوالى D. Siwale (بعد نشر تقرير الموظفين) بجلسة ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥١ أمام المجلس التمثيلى الإفريقى حيث قال « إن هدف السياسة (يقصد سياسة روديسيا الجنوبية) لم يكن الحكم الذاتى بمعنى حكم الأغلبية ولكنه تعبير المشاركة الغامضة للغاية بين الجماعتين البيضاء والسوداء . وقد استعملت لفظ الغامضة لأن المشاركة لا تستخدم إلا على الشفاه والورق ، وليس فى الواقع العملى . إنه ينظر إلينا على أننا دونهم مرتبة ، وما يسعى إليه الأوربيون جاهدين إنما هو السيطرة الأوربية[1] » .

ومامصير هذا الاتحاد المفروض من قبل الأقلية الأوربية الضئيلة ؟ قالت التيمس بعددها الصادر فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٣ « لقد ساد الشعور فى نياسالاند ضد اتحاد إفريقية الوسطى ، ويصحبه انضمام الكثيرين من الزعماء (تقصد القبليين) ، إن لم يكن معظمهم ، إلى المنظمة الوطنية المعروفة باسم المؤتمر الوطنى الإفريقى[2] » . وهكذا إتحد الإفريقيون ، ويعلمنا التاريخ أن الاستعمار لا بد أن يرضخ أمام إجماع الشعوب وعزمها .

---

(١) New Deal in Central Africa. p. 29.

(٢) Year of Decision, p. 50.

المشاركة من الناحية النظرية

حين قدم أوليفر ليتلتون المقترحات بشأن اتحاد إفريقية الوسطى إلى البرلمان البريطانى وصفها بأنها فكرة سياسية عظيمة تهدف إلى « بناء مجتمع يقوم على المشاركة بين الأجناس التى تقطن إفريقية الوسطى . وتضمنت ديباجة الدستور الإتحادى إشارة إلى « المشاركة » . إلا أن تحديداً دقيقاً للفكرة لم يصدر من مسئول إلى أن وقعت أزمة سنة ١٩٥٩ فقال اللورد هوم Home وزير علاقات الكومنولث إثر عودته من إفريقية الوسطى إن معناها المساواة بين الأوربيين والإفريقيين فى كل مجالات الحياة الصناعية والاجتماعية والسياسية (صحيفة التيمس ، ٦ أبريل ١٩٥٩) ؛ وهذا تعريف يفتقر إلى تحديد الوسيلة والزمن .

والواقع تعددت التصريحات والتفسيرات . ففى عام ١٩٥١ نشرت حكومة روديسيا الشمالية بيانا جاء فيه « يجب أن يأخذ الحكم فى الاعتبار التام حقوق كل من الإفريقيين والأوربيين ومصالحهم وأن يتخذ الإجراء السليم بشأنها . والأساس الوحيد الذى يدعو إلى الرضاء ... المشاركة الإقتصادية والسياسية بين الأجناس .. ومعنى المشاركة أن كل تغيير دستورى يجب أن يفسح المجال الصالح أمام الأوربى والإفريقى وأن ينص على الضمانات السليمة لحقوقهما ومصالحهما . . وفى الميدان السياسى سوف يكون فى إمكان الإفريقيين التقدم إلى أن يصبح لهم فى نهاية الأمر (طالما يظل التمثيل قائما على أسس عنصرية) عدد يعادل ما للأوربيين فى المجلسين التشريعى والتنفيذى حين يصبحون أهلا لذلك : وفى المجال الإقتصادى يجب أن يكون كل فرد قادراً على الارتفاع إلى المستوى الذى يسمح به نشاطه ومقدرته ومؤهلاته وخلقه » وعرف مؤتمر الحزب الإتحادى المشاركة بأنها « مدّ نطاق الحقوق والامتيازات السياسية تدريجا إلى الذين يتواءمون مع المستويات المتحضرة فى السلوك والثقافة » .

وخلال الحملة الإنتخابية لاختيار أعضاء الجمعية الاتحادية قال سير روى ولنسكى Sir Roy Welensky « إن الحزب الاتحادى مصمم ألا تهبط المستويات الأوربية الأمر الذى معناه أن يبذل الافريقيون قصارى جهدهم إذا أرادوا الارتفاع إلى مستوى أعلى . ففى المجال السياسى لا يستطيع الافريقى أن يتمتع بنصيب فى الاشراف

السياسى إلا بالقدرة على نيله وذلك بأنه يبين أنه بلغ المستويات المتحضرة فى السلوك والثقافة »

وكتبت صحيفة روديسيا هيرالد فى ٣١ أغسطس ١٩٥٣ تقول إن على جميع سكان الاتحاد أن يتعاونوا من أجل الخير المشترك ؛ وأضافت أن هذا التفسير ضرورى لأن البعض اعتقد أن المشاركة معناها أن يُفرض بسرعة خطيرة « تقدم شعب لم ينضج سياسيا » ولذلك يجب ألا « تمنح الحقوق والامتيازات السياسية للأشخاص إلا إذا توافرت صلاحيتهم لها » . وتحدثت قرارات إتخذتها الجمعية التشريعية فى روديسيا الشمالية (يوليو ١٩٥٤) بأنه « يجب أن يكون هدف السياسية فى روديسيا الشمالية إزالة الخوف من نفوس كل جنس بأن الآخر قد يسيطر عليه لمنفعته العنصرية ، والتقدم من نظام التمثيل العنصرى الحالى فى الهيئة التشريعية الإقليمية إلى نظام انتخابى ينتفى فيه التمثيل المستقل للأجناس . وإلى أن يتحقق ذلك الهدف تماماً تظل هناك فترة انتقال تستمر خلالها تنظيمات خاصة فى المجلسين التشريعى والتنفيذى حتى لا يستخدم أى جنس تفوقه العددى أو ارتفاع مستوى تقدمه من أجل السيطرة على سواه تحقيقاً لمنفعته العنصرية الخاصة » .

وفى أغسطس ١٩٥٥ تقدم سير چون موفات Sir John Moffat بمشروع قرار إلى الجمعية الاتحادية مقترحا بحث المبادىء الأساسية اللازمة لشعب متعدد الأجناس ومتحد ، والنظم البرلمانية التى تتخذ من أجل بلوغ هذه الغاية خلال فترة انتقالية ؛ ولكن الاقتراح قوبل بالرفض ولم يؤيده سوى ثمانية من الأعضاء الممثلين للمصالح الإفريقية . وخلال النقاش قال ولنسكى إن تقدم الإفريقيين ليس مسألة سياسية أساساً ولكنه مسألة اقتصادية واجتماعية ويجب أن يتم بالتدريج .

واقترحت الجمعيــة المعروفة باسم Capricorn Africa Society فى أحــد منشوراتها العدول عن الديمقراطية المتعارف عليها لأن التصويت امتياز يجب أن يكسبه الفرد ولهذا يجب أن يكون فى الإمكان الأخذ بنظام تعدد الأصوات بمعنى أن الحاصل على مؤهل جامعى والذى خدم فى الحرب ويشغل مركزاً هاما يمكن أن يكون له ستة أو سبعة أصوات مقابل صوت واحد للفلاح . ولا مراء أن الاقتراح لا يخدم غير البيض الذين تتاح لهم فرص التعلم ويشغلون الوظائف الرئيسية فى البلاد .

هذه نظرية « للشاركة » التى أريد منها أن تكون أساساً لمجتمع يسوده الاتحاد والتعاون ؛ ولكنها تقوم على أسس باطلة ومتناقضة :

١ — إن التعبير ذاته يتضمن معنى الفصل أى دوام شريكين منفصلين . إذ ما السبب الذى يدعو إلى تقسيم الاتحاد إلى جماعتين مختلفتين إحداهما من ٣٠٠,٠٠٠ أوربى والأخرى من سبعة ملايين إفريقى إلا إذا كان عجزهما عن العيش فى مجتمع واحد . فإذا لم يستطيعا ذلك فهل أن يمكن أن تكون المشاركة غير التمييز وهذا التفسير يتفق مع قول المستر W. C. de Wet Nel فى اتحاد جنوب إفريقية للجنة توملنسون «هناك سبيلان لاثالث لهما : أحدهما الاندماج الكلى والآخر العزل»[١].

٢ — ويجعل دعاة المشاركة الأولوية للتقدم الاقتصادى ، ولا شك أن أى نظام للمشاركة لا يتضمن على الأقل المساواة فى التمثيل الآن مشاركة بين الحصان وراكبه[٢] . ولقد قال المستر تود Todd « بعد خمس سنوات مما يقال له المشاركة فإن المواطن الإفريقى النظيف ، الحسن البزة ، والمتعلم الطموح ... يظل مواطناً من الدرجة الثانية ولا يستطيع دخول السينما أو أن يصبح وقاداً فى سكك حديد الحكومة »[٣] .

٣ — وتفترض النظرية أن يبذل الإفريقيون جهدهم حتى يبلغوا المستويات المتحضرة ، ومعنى هذا أنهم معتبرون من جنس أدنى من الرجل الأبيض ، وأن انحطاطهم أو تأخرهم صفة كامنة فيهم وهذا . غير صحيح . إن الفوارق الحالية بين الطرفين فوارق بين الأغنياء والفقراء ، بين ذوى الامتيازات والمحرومين منها . إن ما يعانيه الافريقيون من فاقة وتخلف وليد نظام اجتماعى واقتصادى فرض عليهم من أجل استغلالهم :

وفكرة المستويات المتحضرة لا معنى لها إن المستويات ليست راكدة ولكن المجتمع يتغير فتظهر قوى جديدة وطبقات جديدة ولها مطالب جديدة . ومن ذا الذى يحكم على بلوغهم هذه المستويات ؟ واضح أن الذى يصدر الحكم فى هذا الشأن

---

(١) Creighton : opt. cit., p. 105 .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٠٢ .

(٣) شرحة ص ١٠٣ .

الرجل الأبيض ، ولو فعل ذلك طواعية لحكم فى الوقت نفسه على مستقبله ومصيره . ومتى يتحقق ذلك ؟ إن كل خطوة يخطوها الإفريقيون يخطو أكثر منها الرجل الأبيض الذى فى يده جهاز الدولة وتتوافر له التسهيلات لمزيد من التقدم . « وكون معايير الحضارة والجدارة بالحصول على حق التصويت تقررها السلطات الأوربية يقيد الاتجاه الذى يمكن أن يتقدم فيه الإفريقيون ، كما ينطوى على إنكار لحريتهم وتقرير مصيرهم لا من الناحية السياسية وحدها فحسب بل وبأعمق المعانى الروحية[1] » .

ولنفرض أن عدد الإفريقيين الذين بلغوا المستويات المتحضرة زاد بصورة واضحة فإن فى وسع البرلمان الذى يسيطر عليه البيض أن يغير المؤهلات الإنتخابية قبل أى انتخاب عام . والدليل على صحة هذا الفرض تقدمه لنا روديسيا الجنوبية نفسها . ففى عام ١٨٩٨ كانت الشروط المطلوب توافرها فى الناخب معرفة القراءة والكتابة ، ودخل سنوى قدره خمسون جنيها ، وشغل عقار قيمته ٧٥ جنيها . وفى سنة ١٩١٢ زيدت الشروط المالية إلى ١٠٠ جنيه ، ١٥٠ جنيها على التوالى ، وأعلن عام ١٩١٧ أنها سوف تتعرض لرفع جديد إذا بدا خطر وصول الإفريقيين إليها . وفى سنة ١٩١٩ منح النساء حق الانتخاب بشرط ألا تكون المرأة متزوجة وفق نظام تعدد الأزواج ، الأمر الذى يقصر ممارسة هذا الحق على المرأة البيضاء . وفى سنة ١٩٥١ زيد النصاب المالى إلى ٢٤٠ جنيها فى حالة الدخل السنوى ، ٥٠٠ جنيه بالنسبة إلى العقار .

٤ — ومامعنى عدم سيطرة جنس على آخر؟ لو تمشينا مع ماينبغى أن يفهم من الارتقاء فلابد أن يأتى اليوم الذى يصبح فيه الإفريقيون متحضرين وبالتالى يكون لهم الإشراف على جهاز الدولة . إذ لما كانوا يمثلون الأغلبية الساحقة فلا بد أن ينتقل الأمر إلى أيديهم وأن تصبح لهم السيطرة بالفعل ، ولكنها السيطرة تستهدف الخير المشترك وليست تلك التى تقضى على الأجناس الأخرى . ولقد وضع المستر جل M. Gell أمام دعاة المشاركة سؤالا على جانب كبير من الأهمية فقال « والحق ، إن كلمة مشاركة أبقيت غامضة عن عمد . فهل معناها توازن دائم بين الأقلية البيضاء فى روديسيا الجنوبية والتى لا تتجاوز عشر السكان (أو $\frac{1}{35}$ من سكان الاتحاد) وبين الأغلبية السوداء الساحقة ؟ أم أنها تنظر إلى يوم يزيد فيه عدد الناخبين السود

---

(١) المصدر السابق ، ص ٢٠٩

على الناخبين البيض ؟[1] .

٥ — وطبقا لتصريحات دعاة مذهب المشاركة سوف تمنح الحقوق السياسية تدريجيا لفريق من الإفريقيين حين يصبحون أهلا لذلك . وإذن فالهدف الحقيقى خلق طبقة من الإفريقيين تتعاون مع الأقلية البيضاء الحاكمة وترتبط بها ، أى أن الإفريقى الذى سوف يعتبر متحضراً ذلك الذى يسير فى طريق البيض ويصوت من أجل بقاء العالم الذى يريدونه . وهذا لا يختلف عن سياسة البرتغال فى خلق فئة من « المندمجين » ، أو سياسة بلجيكا فى الاعتماد على جماعة « المتطورين » ، أوأسلوب فرنسا فى تكوين فريق من « المقبولين » فى المجتمع الفرنسى .

٦ — وحتى إذا تمكن الإفريقيون من الارتفاع إلى « المستويات المتحضرة » فأقصى ما يمكن السماح لهم به أن يتساوى عدد ممثليهم فى المجلسين التشريعى والتنفيذى مع ممثلى البيض ، وهذه ليست مشاركة ولكنها « العنصرية racialism » يتعلق بها البيض .

٧ — وأخيراً — وليس آخراً — فإن الإشارة الوحيدة إلى المشاركة فى الدستور الاتحادى نلقاها فى الديباجة حيث نطالع « أن ارتباط المستعمرة (روديسيا الجنوبية) والأقاليم فى دولة تعاهدية Federation سوف يؤدى إلى الأمن والتقدم والرفاهية لجميع أهلها ، وبخاصة سوف ينمى المشاركة والتعاون بين أهلها » . وهذه الإشارة غير ملزمة ولذلك نجد اللورد مالفرن Malvern يقول فى البرلمان الاتحادى عام ١٩٥٤ حين تقدم اقتراح بالمعاملة المتساوية فى الأماكن العامة « يجب أن نتذرع بالصبر من أجل الاتحاد الذى كان يقصد التقدم الاقتصادى ، وليس من أجل الديباجة التى فرضت علينا » لقد كان الرجل صريحا إذ كشف الغطاء عن حقيقة نوايا البيض . والواقع أن فكرة المشاركة ليست جديدة . فقد ابتدعتها روديسيا الشمالية حين راحت وزارة المستعمرات البريطانية تتحدث عن غلبة مصالح الإفريقيين وبخاصة فى بيان اللورد پاسفيلد ، وذلك كوسيلة تتمكن بها الأقلية البيضاء من العيش ؛ ثم اتخذتها روديسيا الجنوبية حتى لا تتهم أنها تمارس السياسة التى طبقها مالان فى اتحاد جنوب إفريقية وجرت عليه سخط الرأى العام العالمى . فكأنها أرادت التمييز بين المشاركة partnership والعزل apartheid .

(1) Central African Examiner. 22 June 1957 (Quoted in «The Anatomy of Partnership » P, 102.

المشاركة من الناحية التطبيقية

وللحكم على حقيقة « المشاركة » ومدى تطبيقها ، نعرض هنا لما تم فى اتحاد إفريقية الوسطى منذ إنشائه ، ونحاول أن ندرك إلى أى حد استفاد الإفريقيون وكيف ساعدهم على التقدم الاقتصادى والسياسى والاجتماعى القول بأنه سبيل بلوغهم المستويات المتحضرة .

تدل الأرقام الخاصة بالإيرادات[1] على حقائق بالنسبة إلى الأقاليم الثلاثة (الأرقام بملايين الجنيهات الإنجليزية) .

	روديسيا الجنوبية	روديسيا الشمالية	نياسالاند	الحكومة الاتحادية	المجموع الكلى
١٩٥١	٢١,٢	١٧,٨	٣,١	—	٤٢,١
١٩٥٢	٢٨,٥	٣٢,٢	٣,٢	—	٦٣,٩
١٩٥٣	٢٥,٣	٣٩,٩	٤,٥	—	٦٦,٧
١٩٥٦/٥٧	١٧,١	١٩,٣	٦,٣	٥٣	٩٥,٧
١٩٥٧/٥٨	١٩,٧	١٩,-	٥,٥	٥٦,٤	١٠٠,٦

ويلفت النظر النقص الواضح فى إيرادات حكومة روديسيا الشمالية بسبب تقسيم ضرائب النحاس بين جميع الحكومات ففى السنة المالية ١٩٥٦/٥٧ دفعت شركات النحاس ٣٢ مليونا من الجنيهات كان نصيب هذه الحكومة الإقليمية ١١ مليونا . أما الزيادة التى نلقاها فى إيرادات نياسالاند فمن المحقق أن تكون أكبر لولا قيام الاتحاد الذى أوقف تنفيذ بعض المشروعات الكبرى للتنمية الاقتصادية .

إلا أن الشىء الأهم هو ما يتصل بالنفقات وهنا نجد أن أكبر الفائدة عادت على روديسيا الجنوبية التى تضم أكبر عدد من الأوربيين ، وذلك نتيجة نقل الخدمات الخاصة بهم إلى الحكومة الاتحادية . فالإنفاق على زراعة الأوربيين وتعليمهم يمثل ٢٢٪ من نفقات الحكومة الاتحادية فى السنة المالية ١٩٥٦ — ١٩٥٧ . وفى سنة ١٩٥٧ ارتفعت قيمة الانتاج فى روديسيا الجنوبية إلى ١٠٥,٠٩٦,٠٠٠ مليون جنيه أى زيادة قدرها ٢٠,٤٪ بالنسبة إلى السنة التى قبلها ، بينما ارتفع فى نياسالاند إلى

(١) فرض الضرائب الرئيسية من اختصاص الحكومة الاتحادية . وطبقا للدستور عليها بعد خصم تكاليف الجباية أن تؤدى الى الأقاليم الثلاثة نسبا ثابتة وهى ١٣٪ الى روديسيا الجنوبية ، ١٧٪ الى روديسيا الشمالية ، ٦٪ إلى نياسالاند .

٥ر٥٢٦ر٠٠٠ جنيه بزيادة قدرها ١٦٫٣ ٪ وعادت الفائدة القصوى من مخصصات التنمية على الروديسيتين ، فمشروع التنمية الأول (١٩٥٥ — ١٩٥٩) مثلا تضمن انفاق ٦٣٫٣ مليونا (بخلاف تكاليف بناء سد كاريبا Kariba) ، وأكبر نسبة خصصت لسكة حديد روديسيا (٤٠ ٪) . والشطر الأكبر من تكاليف الطرق والكبارى كان فى هذين الإقليمين ، هذا فى الوقت الذى أرجىء فيه تنفيذ مشروع وادى شاير Shire Valley فى نياسالاند أما الإفريقيون فنذكر أن قيمة ما أنتجته زراعة الإفريقيين قدرت بنحو عشرة ملايين جنيه فى سنة ١٩٥٦ وهذا معناه ٣٢ جنيها تقريبا للمزرعة التى تتراوح مساحتها بين أربعة وستة أفدنة .

وفى ميدان الخدمات المباشرة يفوز الأوربيون وحدهم بخدمات كثيرة الكلفة . فالفلاح يقترض من البنك العقارى بشروط يسيرة ، ولرجل الصناعة أن يطلب التسهيلات الإئتمانية من هيئات الإقراض المختلفة ، والموظف يقترض من الأموال العامة لبناء مسكنه الخاص . وإذا كان الأوربى عاطلا أو عاجزا عن العمل فله حق طلب المساعدة من الحكومة . وإن نظرة سريعة على الأرقام التالية توضح نصيب الأوربيين والإفريقيين فى ميدانى الزراعة والتعليم .

الانفاق على الخدمات الزراعية (بالجنيه)

فى الروديسيتين

السنة	الأوربيون	الإفريقيون
١٩٥٦/٥٧	٥ر٠٧٤,٠٠٠	١ر٨٧٧,٠٠٠
١٩٥٧/٥٨	٦ر١٢٨,٠٠٠	١ر٦٧٢,٠٠٠

الإنفاق على التعليم فى الاتحاد

(بالألف جنيه)

١٩٥٠	١,٦٤١	١,١٤٣
١٩٥١	١,٩٢٥	١,٣٣٨
١٩٥٢	٢,٢٨٥	١,٤٩٨
١٩٥٦/٥٧	٤,٦٦٤	٣,٨١٤
١٩٥٧/٥٨	٥,٠٣٣	٤,٠٥٧

ومن البيان الثانى نجد أن تعليم الإفريقى يتكلف ٨٧ر٠ من الجنيه مقابل ٣٦ر٣ جنيها للأوربى ، بينما يبلغ عدد الأوربيين ٢٩١٦٠٠ر٢٩١ مقابل ٥٦٠٠٠٠ر٧ إفريقى ، أما نوع التعليم الذى يتلقاه كل من الطرفين فيتضح من الأرقام التالية عن عام ١٩٥٨ (عدد الطلاب) .

	نياسالاند			روديسيا الشمالية
المدارس الفنية والمهنية	٩٢٧			١٨٤٠
مدارس المعلمين	٩٤٦			١٢٤٠
المدارس الثانوية الكاملة	٤٢١	مدارس ثانوية		١٨٩٠
« « (المرحلة الدنيا)	٧٦٨			—
« (الابتدائية الراقية)	١٩,٣٦٨			٤٣,٥٤٣
« « (المرحلة الدنيا)	٢٥٠,٣٢٥			٢٠٠,٣٨٣

وفى سنة ١٩٥٩ كان فى جامعة سالسبورى ٣٦ طالبا إفريقيا فقط مقابل ١٣٠ أوربيا .

وسبق أن أوردنا تقسيم الأرض فى روديسيا الجنوبية . أما فى روديسيا الشمالية فأراضى التاج ٢٧٠ر١٦ ميلا مربعا ، المعازل ٢٥٠ر٥٤ ، الأراضى تحت الوصاية ١٥٠ر١٧١ ، محمية باروتسيلاند ٠٠٠ر٤٦ . ومن النوعين الأخيرين ٣٦٪ غابات ، ١٠٪ غير صالحة للزراعة ، ٩٪ لمناطق الحيوان .

وتزداد حدة التميز فى ميدان الأعباء المالية الواقعة على الطرفين . ففيما يتعلق بالضرائب المباشرة يؤدى جميع الإفريقيين ضريبة الرأس وبلغت حصيلتها ٩ر١ مليون جنيه عام ١٩٥٧ بينما تفرض على الأوربيين ضريبة دخل بلغت حصيلتها فى العام نفسه ٨٥٠٠٠٠ر٦ جنيه . ولكن الصورة يجب تصحيحها على ضوء دخل كل من الطرفين حسب آخر ميزانية :

الأوربيون		الإفريقيون		
الدخول الشخصية	١٨٥ر٦	الدخول النقدية	٩١	مليون جنيه
ضريبة الدخل	٩ر٧	الضريبة	٩ر١	
متوسط الدخل السنوى	٦٦٠	متوسط الدخل السنوى	٥ر١٢	جنيه

والجدول التالى عن الأجور والمرتبات

	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
الأجور والمرتبات لغيرالإفريقيين (بملايين الجنيهات)	٨٦ر٤	١٠٠ر٨	١١٤ر٤	١٢٥ر٨	١٣٠ر٥
عدد العاملين (بالألف)	٩٦	١٠٢	١٠٠	١١٨	١٢٣
متوسط الكسب (بالجنيه)	٩٠٥	٩٨٥	١٠٤٩	١٠٦٦	١٠٦٠
الأجور والمرتبات للافريقيين	٥٣ر٦	٦٢	٦٩,٧	٨٠ر٢	٨٣ر٩
عدد العاملين (بالألف)	٩٢٤	٩٦٤	١,٠١٩	١ر٠٦٥	١ر٠٥٨
متوسط الكسب	٥٨	٦٤	٦٨	٧٥	٧٩

أما الضرائب المباشرة فيدفعها الطرفان . إلا أنه فى عام ١٩٥٥ رفعت الرسوم على السجاير الرخيصة التى يستعملها الإفريقيون ، وفى ميزانية السنة التالية (١٩٥٦–١٩٥٧) زيدت الرسوم على الجوارب الرخيصة المستوردة . وفى ميزانية السنة التالية خفضت النفقات وكان أكبر الخفض فى الاعانة للذرة وهى الغذاء الرئيسى للإفريقيين ، ولم يتأثر به الأوربيون الذين يزرعون معظم هذا الغذاء .

ومن هذا كله يتضح أن عبء الضرائب على الأوربيين أخف بالقياس إلى مبدأ القدرة على الدفع ، كما أنهم يحصلون على أوفر نصيب من الإنفاق الحكومى فى المستويين الإقليمى والاتحادى .

ننتقل الآن إلى الناحية السياسية لنرى إلى أى حد تقدم الإفريقيون سياسياً من حيث المشاركة فى الحكم وعملية التصويت فى الانتخابات الاتحادية والاقليمية . فى ٢٧ أبريل عام ١٩٥٧ وبعد مباحثات دامت خمسة أيام بين سير روى ولنسكى والمستر آلان لينوكس بويد (وزير المستعمرات البريطانى) صدر بيان مشترك من الحكومتين ويعتبر صفقة كان التنازل فيها إلى حد كبير من جانب الحكومة البريطانية[١] . وطبقاً لهذا الاتفاق Convention أوضح وزراء حكومة المملكة المتحدة أنها من الناحية العملية « لن تبدأ أى تشريع لتعديل أو إلغاء أى قانون اتحادى أو يعالج أية مسألة تدخل فى اختصاص الهيئة التشريعية الاتحادية إلا بناء على طلب الحكومة الاتحادية » .

(١) New Deal in Central Africa P. 187

وقبل الوزراء من حيث المبدأ أن تكون الوظائف العامة فى الاتحاد ، من اتحادية أو إقليمية ، قائمة على أساس محلى . وكذلك وافقوا على مبدأ زيادة عدد أعضاء الجمعية الاتحادية ، و « أوضح رئيس الوزراء الاتحادى أنه لن يستطيع إطلاع حكومة صاحبة الجلالة الملكة على الاقتراحات المحدودة التى سوف تتقدم بها الحكومة الاتحادية بشأن الاقتراع أو أن تقدم مشروع قانون بهذا الشأن إلى الهيئة التشريعية الاتحادية إلا بعد إجراء مباحثات أخرى فى سالسبورى . إلا أنه يستطيع أن يؤكد . . أن مشروع قانون سوف يقدم وأنه سوف يضمن أن الأشخاص المتمتعين بالحماية البريطانية والذين هم غير مؤهلين لن يطلب إليهم تغيير وضعهم وأن المؤهلات للانتخاب سوف تسمح لعدد معقول من أمثال هؤلاء الأشخاص بأن يحصلوا على حق الاقتراع . وقد تلقى وزراء المملكة المتحدة هذا التأكيدات بالرضاء » . وانتهز الطرفان الفرصة لإعادة تأكيد معارضتهم لأية اقتراحات بشأن اندماج أقاليم الاتحاد فى دولة موحدة أو انفصال الولايات من الاتحاد . وقررا عقد مؤتمر لإعادة النظر فى الدستور الاتحادى عام ١٩٦٠ .

وهكذا خطا الاتحاد خطوة أخرى نحو الاستقلال الأمر الذى يهدف حقيقة إلى نقل السلطة إلى أيد المستوطنين البيض كما حدث فى اتحاد جنوب إفريقية . وبالرغم من اعتراض لجنة الشئون الإفريقية تمت الموافقة على مشروع قانون تعديل الدستور فى الجمعيات الإقليمية الثلاث، وفى البرلمان الإتحادى (٣١ يوليو ١٩٥٧)، وتمت الموافقة عليه فى القراءة الثالثة بالبرلمان البريطانى (٩ يناير ١٩٥٨) . وطبقاً لهذا القانون زيد عدد أعضاء الجمعية الاتحادية من ٣٥ إلى ٦٠ عضوا ومنهم ١٥ عضــوا يمثلون الإفريقيين(١) . ويجرى انتخاب الأعضاء وفقا لقانون الانتخاب الاتحادى على النحو الآتى :

تكوين الاتحاد البرلمانى

ا — المقاعد العادية

ويجرى الانتخاب لها بطريق القائمة العادية التى يغلب عليها الأوربيون بشكل ظاهر	روديسيا الجنوبية ٢٤
	روديسيا الشمالية ١٤
	نياسالاند ٦
	٤٤

ب — المقاعد الخاصة

الانتخاب بواسطة القائمة العادية وأغلبيتها أوربية والقائمة الخاصة وأغلبيتها افريقية	روديسيا الجنوبية ٤ يجب أن يكونوا افريقيين ١ أوربى يمثل المصالح الإفريقية =

٢ — ٤٤ عضوا يختارهم الناخبون المقيدون فى القائمة العامة .

٢ — ٨ أعضاء إفريقيون بالانتخاب المباشر (٢ عن كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند ، ٤ عن روديسيا الجنوبية) وذلك من طريق القائمتين العامة والخاصة سويا .

٣ — يجرى انتخاب الأعضاء الأوربيين الذين يمثلون الإفريقيين بالطريقة ذاتها فى روديسيا الجنوبية ، أما الباقون فيجرى تعيينهم حسب دستور ١٩٥٣ .

وهكذا بالرغم من زيادة عدد أعضاء الجمعية الاتحادية ظلت الحال على ماهى عليه بالنسبة إلى من يمثلون الافريقيين سواء من الناحية العددية أو النوعية . إلا أن الهدف الذى يرمى إلى إبعاد أبناء البلاد من أن يكون لهم صوت فى إدارة شئون بلادهم فقد حققه قانون الانتخاب الاتحادى الصادر عام ١٩٥٨ وأهم مبادئه :

أولا : إيجاد قائمتين إحداهما عامة والأخرى خاصة ، والأولى ستكون أغلبيتها أوربية وفقا للمؤهلات المطلوبة . أما القائمة الخاصة فتسمح بإدراج الإفريقيين بصفة أساسية .

وأثناء القراءة الثانية لمشروع القانون قرر وزير العدل الإتحادى أن القائمة العامة سوف تضم ٨١٫٠٠٠ أوربى ، ١٥٠٠ إفريقى . وشروط الانتخاب :

١ — دخل قدره ٧٢٠ جنيها فى السنة للصوت العادى .

٢ — أو التعليم للصوت العادى على أن يكون الدخل ٤٨٠ جنيها فى حالة إتمام التعليم الابتدائى ، ٣٠٠ جنيه إذا قضى الناخب أربع سنوات بالمدرسة الثانوية . وبالنسبة إلى الشروط الواجب توافرها فى حالة الصوت الخاص فهى ١٥٠ جنيها كدخل سنوى بغض النظر عن التعليم أو ١٢٠ جنيها مع سنتين بالمدرسة الثانوية .

=

	روديسيا الشمالية	٢ إفريقيون	
	نياسالاند	٢ إفريقيون	
حـ — أعضاء إفريقيون ينتخبون بالطريق غير المباشر بواسطة المجالس المحلية الإفريقية	روديسيا الشمالية	٢	يجب أن يكونوا إفريقيين
	نياسالاند	٢	
د — أعضاء أوربيون يعينهم حاكم الاقليم لتمثيل المصالح الإفريقية	روديسيا الشمالية	١	
	نياسالاند	١	

ولا يستطيع الصوت الخاص أن ينتخب الأعضاء العاديين ولكن الناخبين العاديين يختارون الأعضاء الخاصين . وعلى ذلك فكل ناخب عادي (أي أوربي من حيث الواقع) له صوتان أحدهما لمن يمثله والآخر للعضو الإفريقي .

وينص القانون على أنه إذا فاز إفريقي بمقعد عادي فلا بد من إلغاء مقعد خاص من المقاعد الإفريقية وهذا ما يطلقون عليه التنمية التدريجية للاندماج العنصري والقضاء على التمثيل القائم على أساس الجنس . والحق ، إن من الصعب أن ندرك لماذا إذا تمكن إفريقي توافرت له القدرة والدبلوماسية أن ينتخب كعضو عادي بواسطة أغلبية قوامها الأوربيون، يلغى مقعد من التمثيل الخاص للافريقيين في برلمان يمثل الإفريقيين فيه وعددهم سبعة ملايين نسمة ١٥ عضوا ، بينما ٣٠٠,٠٠٠ أوربي يمثلهم ٤٤ عضوا . وأصعب من ذلك أن نفهم السبب الذي من أجله إذا فقد العضو العادي الإفريقي مقعده في الانتخاب التالي وفاز به أوربي ، لا يعاد المقعد الخاص الذي ألغي . إن القانون يمنع الاعادة ؛ وهذا كله يراد به أن يصبح مبدأ القائمة المشتركة خرافة .

ثانياً : وأخطر من هذا أنه إذا ارتفع عدد الناخبين المسجلين وفق المؤهلات الخاصة إلى ٢٠ ٪ من مجموع الأشخاص المقيدين في القائمة العامة فإن القائمة الخاصة تغلق إلى الأبد .

ومعنى هذا القضاء نهائيا على أي أمل للافريقيين في أن يزداد عدد الذين لهم حق الاقتراع بحيث يصبحون أغلبية ؛ ومعناه أيضا أن الأوربيين جعلوا سياستهم الابقاء على سيطرتهم الدائمة .

والجدول التالي يوضح تكوين القائمتين أثناء الانتخابات الاتحادية في ١٢ نوفمبر عام ١٩٥٨ [1] :

---

(١) Race and Politics. pp, 266—267.

نوع القائمة	عدد السكان	عدد المقيدين فى القوائم أوربيون	افريقيون	غيرهم	المجموع الكلى للاصوات
روديسيا الجنوبية					
عادية	٢٫٦٤٠٫٠٠٠	الأرقام غير متوافرة			٦٥٫٠٩٢
خاصة		١٢٠	٦٣٥	٤٤	٨٠٤
روديسيا الشمالية					
عادية	٢٫٣٠٠٫٠٠٠	غير متوافرة	٣٩	غير متوافرة	٢٠٫٢٤٩
خاصة		٤	٥٣	٦	٦٣
نياسالاند					
عادية	٢٫٧١٠٫٠٠٠	٢١١٢	٥	٣٨٩	٢٥٠١
خاصة		١	١١	١	١٣

وكذلك صدر قانون الانتخاب فى روديسيا الجنوبية وفق الأسس ذاتها .

وفى عام ١٩٥٣ بدأ الحديث عن تغيير دستورى فى روديسيا الشمالية وتقدم ولنسكى بمقترحات تهدف إلى زيادةسيطرة المستوطنين على المجلسين . وفى ١٠ اكتوبر أعلن وزير المستعمرات البريطانى أن المجلس التشريعى سوف يتكون من ٨ أعضاء موظفين (وفقا لاقتراح ولنسكى) ، ١٢ عضوا منتخبا (وسوف يكونون فى الحقيقة أوربيين) ، عضوين أوربيين بالتعيين لتمثيل المصالح الإفريقية ، ٤ أعضاء إفريقيين يعينهم حاكم الاقليم (بعد سلسلة هرمية من الانتخاب عن طريق المجالس المحلية الإفريقية) . أما المجلس التنفيذى فسينقص عدد الموظفين من ٧ إلى خمسة . ولقد أثار ذلك المستوطنين وهدد الأعضاء المنتخبون منهم بالاستقالة ثم عدلوا عن ذلك بشرط الإبقاء على النظام الانتخابى القائم خلال مدة المجلس التشريعى الأول أى خمس سنوات . وهذا النظام يعطى حق التصويت للرعايا البريطانيين فوق السن الحادية والعشرين بشرط أن يشغل الفرد عقارا قيمته ٢٥٠ جنيها ، أو له حق التعدين ، أو يحصل على دخل قدره ٢٠٠ جنيه سنويا . ومعنى هذا أن لا يتجاوز عدد الافريقيين الذين تتوافر فيهم هذه الشروط عشرة أفراد(!) .

ولكن الحالة فى روديسيا الشمالية تحرجت بإطراد ، ووقعت حوادث اضراب ومقاطعة من جانب الإفريقيين ، واشتد الشعور المعادى للاتحاد قوة ؛ وفى مثل هذا الجو العاصف تقدمت حكومة روديسيا الشمالية بمقترحات جديدة إلى الجمعية التشريعية فى ٢٨ مارس سنة ١٩٥٨ ، وتقضى بزيادة عدد أعضاء المجلس التشريعى إلى ثلاثين

عضوا مع الأخذ بنظام القائمتين الانتخابيتين أسوة بالمعمول به فى روديسيا الجنوبية والاتحاد . إلا أن الجديد فى المقترحات خلق نوعين من الدوائر الانتخابية بحيث تكون هناك ١٢ دائرة عادية (فى منطقة النحاس وبجوار الخط الحديدى ، حيث يغلب البيض) ، ٦ دوائر خاصة فى بقية البلاد . وتقرر أيضاً أن تكون هناك أربع دوائر مجمعة (Composite) ، إثنتان منهما تتكونان من دوائر عادية وإثنتان من دوائر خاصة ؛ مع وضع نظام لحساب الأصوات العادية والخاصة . وفيما يتعلق بالنظام التنفيذى فيتكون من ٤ موظفين ، ٥ غير موظفين ، ٢ مساعدى وزير ؛ أى أن المجموع الكلى ١١ عضوا يجب أن يكون منهم إثنان على الأقل من الإفريقيين ويجب أن يكون أحدهما وزيرا .

أثارت المقترحات ثائرة الإفريقيين فطالب الأعضاء الإفريقيون فى المجلس التشريعى باثنى عشر عضوا إفريقيا ينتخبهم مواطنوهم . وطالب المؤتمر الوطنى الإفريقى بأغلبية من الإفريقيين ، وفى مايو ويونيو أبدت المجالس الإفريقية السبعة إعتراضاتها ونشر المؤتمر الاعتراضات فى « كتاب أسود » .

وفى يونيو قرر المجلس التمثيلى الإفريقى للاقليم ضرورة إنسحاب روديسيا الشمالية من الاتحاد .

وأخيرا ، فى ١٩ ديسمبر ، أعلن وزير المستعمرات قراره النهائى . ويلفت النظر فيه أنه إذا لم يتوافر عدد مناسب من الوزراء للمجلس التنفيذى فإنه يمكن اعتباره كامل العدد « وفسر ذلك فى روديسيا على أنه إذا لم يكن هناك إفريقيون يحوزون رضاء الحزب (صاحب الأغلبية) فلا يكون هناك وزراء إفريقيون(١) » .

وأصبح المجلسان يتكونان على النحو الآتى :

المجلس التنفيذى	المجلس التشريعى
الحاكم رئيسا	رئيس المجلس (غير رسمى)
٤ أعضاء رسميين	٤ أعضاء بحكم مناصبهم
٦ أعضاء غير رسميين(٢)	٢ من الموظفين بالتعيين

(١) Year of Decision P. 127

(٢) وطبقا لتعليمات وزير المستعمرات ٤ منهم أوربيون ، ٢ إفريقيون .

١٢ عضوا عاديا
(الدوائر العادية تحسب الأصوات الخاصة بحد أقصى قدرة الثلث)
٢ من غير الموظفين وبالتعيين
٦ أعضاء إفريقيون عن الدوائر الست الخاصة ، وتحسب الأصوات العادية والخاصة بالكامل
٢ مقعدان أوربيان محجوزان عن الدائرتين المجمعتين وتحسب الأصوات الخاصة على أساس الثلث
٢ مقعدان محجوزان للافريقيين عن الدائرتين المجمعتين وتحسب الأصوات العادية والخاصة بالكامل

التغيرات الدستورية فى نياسالاند

وكان المجلس التشريعى فى نياسالاند قبل إنشاء الاتحاد مكونا من ٢١ عضوا بما فى ذلك الحاكم . وكان العشرون الباقون موزعين مناصفة بين الموظفين وغير الموظفين ، ومن الأخيرين ٥ أوربيون ، أوربى يعينه الحاكم ، وثلاثة إفريقيون يعينهم مجلس المحمية الإفريقى ، وعضو آسيوى تعينه الهيئات الأسيوية . وفى أوائل عام ١٩٥٥ نشرت مقترحات بزيادة عدد أعضاء المجلس التشريعى إلى ٢٣ عضوا مع الاحتفاظ بمبدأ المساواة العددية بين الأعضاء الموظفين وغير الموظفين على أن يكون من الأخيرين ٥ إفريقيون ، ٦ غير إفريقيين بدون تمثيل منفصل للأوربيين والآسيويين . ولقد أشاعت المقترحات شعورا بالخيبة فى نفوس الإفريقيين كما قال المستر ولنجتون شيروا Wellington Chirwa ، كما اعتبر عدم وجود الإفريقيين فى المجلس التنفيذى إهانة لهم . وفى ١٦ مارس ١٩٥٦ أعلنت أسماء الأعضاء الجدد وكان ٣ من الافريقيين الخمسة من أعضاء المؤتمر الوطنى الافريقى أعلن أحدهم وهو المستر كونجى Kwenje أن القادة الافريقيين مصممون على انسحاب نياسالاند من الاتحاد .

وحين اجتمع المجلس فى يوليو لمناقشة مشروع الميزانية أعلن المستر Chipembere أن جميع الإفريقيين فى نياسالاند ضد الاتحاد . وفى فبراير سنة ١٩٥٧ قدم الأعضاء الإفريقيون إلى المجلس اقتراحات ثلاثا ، وهى الانسحاب من الاتحاد ، وأن تنزع من

الأبعاديات كل الأراضى التى يشغلها الإفريقيون ، وإلغاء إصدار الرخص لجميع العمال بقصد الاشتغال خارج البلاد ولكن الاقتراحات رفضت . وأثناء مناقشة اقتراح بجعل الزراعة الأوربية من اختصاص الحكومة الاتحادية انسحب الأعضاء الإفريقيون ، وعلى أثر ذلك أعلنت الحكومة عدم شرعية المؤتمر الوطنى الإفريقى بنياسالاند .

أثار قرار الحكومة السخط فى البلاد ، وأمر المؤتمر العضوين الإفريقيين فى البرلمان الاتحادى بالاستقالة فلما رفضا الاستجابة إلى ذلك قرر طردهما من الحزب . ولما زار اللورد هوم البلاد فى أكتوبر قابله الأعضاء الإفريقيون وأبدوا له تصميم البلاد على نبذ الاتحاد مهما كان الثمن . وفى يونيو من عام ١٩٥٨ ظهرت شخصية جديدة على المسرح السياسى حين قرر الدكتور باندا Hastings Banda العودة إلى البلاد بعد غياب دام ثلاثين عاما . وكان الجو مشحونا بالكهرباء ، فقد استقال أندور دويج Andrew Doig ، العضو الأوربى فى البرلمان الاتحادى لتمثيل الإفريقيين قائلا إنه لم يعد هناك أمل فى أن تؤدى لجنة الشئون الإفريقيين واجبها ، ولم يعد بوسعه تمثيل الإفريقيين فى برلمان يرفض كل ما يطالب به . ولما وصل الدكتور باندا وقف موقفا صلبا فأعلن أنه مصمم على قيام دولة نياسالاندية إفريقية مستقلة بأى ثمن وبأسرع ما يمكن ، وصرح فى إحدى المرات بأنه إذا لم يفلح أسلوب المفاوضات فسوف يلجأ إلى وسائل أخرى . وفى ديسمبر سافر إلى مؤتمر جميع الإفريقيين المنعقد فى أكرا . وفى يناير من عام ١٩٥٩ زادت الحملة التى يقودها باندا حدة وأخذ يدعو إلى إنشاء ولايات متحدة إفريقية إلا أن الواضح أن أساليب باندا الأساسية تقوم على مبادىء « عدم العنف ، والمقاومة السلبية ، والعصيان المدنى » .

ومن العرض السابق للتغييرات الدستورية وفى قوانين الانتخاب تبدو حقيقة سافرة إلا وهى أن الغرض الأساسى من ذلك كله كان ابتداع الأساليب والأجهزة التى تمكن البيض من الاحتفاظ بسيطرتهم ، وهذا هو المعنى الذى قصدوه من فكرة المشاركة والتعاون بين الأجناس المختلفة . وليس أدل على عدم صحة الزعم باشتراك غير الأوربيين فى الإدارة من أنه فى مايو سنة ١٩٥٦ كان عدد هؤلاء فى وظائف الحكومة الاتحادية العليا ١٦ معظمهم آسيويون وملونون لا إفريقيون .

أزمة عام ١٩٥٩

وإعلان حالة الطوارئ

أوضحنا من قبل موقف المعارضة الذى اتخذه الإفريقيون من مشروع الاتحاد بين الأقاليم الثلاثة ، وقلنا إنه فرض عليهم ولم تلبث التطورات التى شهدتها البلاد أن أوضحت بجلاء أن الاتجاه السائد كان العمل على دعم السيطرة البيضاء وإبقاء الإفريقيين فى حالة التبعية الدائمة . وهنا بدأت العناصر الوطنية الشابة تضغط على القيادات القديمة المهادنة حتى تتخذ موقفا أكثر ايجابية وأشد جرأة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية . فنى نياسالاند أعطيت الزعامة إلى الدكتور باندا ، وبدأ الحديث عن ضرورة الانفصال عن الاتحاد . وفى روديسيا الشمالية انفصل كاوندا Kenneth Kaunda وبعض أنصاره عن شعبة « المؤتمر الوطنى الإفريقى » فى أكتوبر عام عام١٩٥٨ وأنشأ حزبا جديدا عرف باسم « مؤتمر زامبيا الوطنى » وسياسته تتلخص فى الحصول على الحكم الذاتى فورا على أساس مبدأ الاقتراع العام . وأدى ضغط الشباب فى روديسيا الجنوبية إلى تكوين « عصبة الشباب الإفريقى » التى تمكنت عام ١٩٥٧ من بعث الحياة فى « المؤتمر الوطنى الإفريقى بروديسيا الجنوبية » بزعامة نكومو ونياندورو وشيكيريما . هذه الحركات جميعا كانت فى الحقيقة جزءا من حركة أكبر هى القومية الإفريقية الآخذة فى الانتشار جنوبا من شرق القارة وغربها .

وزادت الحركة الوطنية حدة وبخاصة بعد عودة الزعماء من مؤتمر أكرا ، وبدأت الاجتماعات تعقد من أجل الاتفاق على العمل المشترك . وكان الأوربيون يعتمدون على شقاق داخل الصفوف ، ولكن الحركة تميزت بالوحدة إذ وقف رجال القبائل تحت قيادة زعمائهم وعمال الصناعة والطبقة المثقفة بالمدن جبهة واحدة لأنهم جميعا يعانون مشكلة أساسية هى السياسة الأوربية القائمة على التميز العنصرى وحرمان الإفريقيين من الحقوق السياسية والمنافع الاقتصادية والعدالة والمساواة

وبدأ الموقف يتدهور إذ أراد البيض توجيه ضربة عنيفة إلى الوطنيين . فنى ١٩ فبراير سنة ١٩٥٩ طلب حاكم نياسالاند من الحكومة الاتحادية وحكومة روديسيا الشمالية إمدادات عسكرية بسبب الموقف الآخذ فى التدهور — حسب رأيه — وبخاصة

فى المقاطعة الشمالية . وفى الصباح الباكر من يوم ٢٦ فبراير أعلن سير إدجار هويتهد Sir Edgar Whitehead حالة الطوارىء وقبض على جميع أعضاء المؤتمر الوطنى الإفريقى فى روديسيا الجنوبية . وبعد منتصف الليل فى ٢ مارس أعلن حاكم نياسالاند حالة الطوارىء وقرر أن المؤتمر غير قانونى وألقى القبض على زعمائه بما فيهم الدكتور باندا . وفى الساعة الحادية عشرة من يوم ١١ مارس أعلن حاكم روديسيا الشمالية أن حزب زامبيا غير قانونى واعتقل زعماءه جميعاً .

وراح المسئولون البيض يحاولون تبرير تلك الأعمال العنيفة والتى أسفرت فى مناطق عدة عن عشرات من القتلى ومئات من الجرحى . فأعلن حاكم روديسيا الجنوبية أن سياسة العنف فى نياسالاند جعلت من الضرورى اتخاذ الاحتياطات لمنع نشوء حالة مماثلة . وأشار حاكم نياسالاند إلى اجتماعات عقدها الزعماء فى يناير حيث اتفقوا على القيام بأعمال غير قانونية . وألقى حاكم روديسيا الشمالية اللوم بطريق غير مباشر على مؤتمر أكرا وبخاصة القرار الذى يؤيد سياسة عدم العنف « وأولئك الذين يضطرون إلى مقابلة العنف بمثله فى سبيل بلوغ استقلالهم المادى وحريتهم» .

وشكلت الحكومة البريطانية فى ٦ أبريل لجنة برآسة القاضى دفلن Devlin لبحث أسباب الاضطرابات فى نياسالاند ، فجاء تقريرها تشويها للحقائق إذ قالت إن المتطرفين من رجال المؤتمر قرروا فى بداية عام ١٩٥٩ حمل الحزب على استخدام أسلوب العنف ، وإن الدكتور باندا ــ بالرغم من أنه لم يكن ليوافق على أعمال القتل ــ كان يرى ألا بد من بعض العنف ، وإنه جرى حديث عن عمليات قتل للأوربيين بالجملة ، وأنه « حتى إذا لم تكن لدى الحكومة معلومات عن مؤامرة لأعمال القتل فقد كانت ستعلن حالة الطوارىء فى ٣ مارس أو فى حدود هذا التاريخ» . وتكونت فى روديسيا الشمالية لجنة برآسة ريدلى قالت إن أعضاء حزب زامبيا اعتزموا حمل الناس بالإرهاب والعنف على مقاطعة الانتخابات والحصول على الحكم الذاتى ؟ وإنه ألقيت خطب تهدف إلى إثارة الصراع بين الأجناس ، وإنهم كانوا يتفقون مع زعماء المؤتمر الوطنى الإفريقى فى نياسالاند وروديسيا الجنوبية على أنه إذا بدأت المقاومة السلبية فى إقليم فيجب مد نطاق الحركة إلى الإقليمين الآخرين . وصرح وزير العدل والداخلية أن أعمال المؤتمر فى روديسيا الجنوبية حتمت إعلان حالة الطوارىء فيها إذ قام قادته بأعمال تهدف إلى إثارة الاستياء ضد الدستور من أجل

تغييره بوسائل غير مشروعة ، وبث روح العصيان للقوانين والسلطات الشرعية ، وتنمية العداوة بين الأجناس ، وإرهاب الحكومة والسلطات بطريق المظاهرات والإضرابات .

وإذ نحلل جميع تلك التقارير والتصريحات نلقاها واهية الأساس ولاسند لها من الحقيقة . والواقع كما قلنا إن الأوربيين أرادوا توجيه ضربة عنيفة إلى الحركة الوطنية لمنع القيام بعمل مشترك من جانب الأقاليم الثلاثة من أجل تحقيق الأهداف القومية خاصة وقد قرب موعد انعقاد المؤتمر الذى سوف يعيد النظر فى دستور الاتحاد . ويؤيد هذا ما أقدمت عليه حكومة روديسيا الجنوبية إذ بادرت بعد إعلان حالة الطوارىء مباشرة إلى تقديم تشريع يتكون من ستة مشروعات قوانين ، وجاءت فى ديباجته العبارات الغريبة التالية « وإذ . تكونت بعض المنظمات ذات طبيعة جديدة وخطيرة لاتتفق مع السلم والنظام والهدوء ومع الحكم الذى يتولاه أشخاص متحضرون ومسئولون ... وإذ قام أعضاء من مثل هذه المنظمات ، بطريقة خبيثة وشريرة ، بحملة لاغتصاب وظائف الحكومة ومن أجل ذلك لجأوا إلى أساليب غير نزيهة ومثيرة للفتنة وعقدوا اجتماعات من أشخاص جهلاء ينقصهم الوعى ... » . ويعلق فيليب ماسون على ذلك بقوله « إن هذه الكلمات معناها أن قوما بالذات لهم وحدهم الحق فى الحكم وأنه يجب إخماد أولئك الذين يحاولون تغيير النظام القائم(١) » .

ويخول القانون للحاكم السلطة فى أن يعتبر أى منظمة غير قانونية إذا رأى أنه من المحتمل أن تهدد الأمن العام أو النظام والهدوء ، أو تثير مشاعر سوء النية أو العداء بين الأجناس أو فى صفوفها . وقانون الحبس الوقائى ينص ببساطة على أن يأمر بحبس أى شخص اشترك فى الأعمال التى أدت إلى حالة الطوارىء أو فى أية أعمال قد تؤدى إلى غيرها . وقانون الأمن العام المعدل يخلق جرائم جديدة باسم القاطعة والتخويف . وكل من ينشر بيانا غير صحيح يهدد الأمن او النظام يعرض نفسه للحكم عليه بالسجن خمس سنوات .

وسياسة القمع ليست جديدة ولكنها أصبحت دكتاتورية فى عام ١٩٥٩ . فقانون الهجرة لعام ١٩٥٤ يعطى الحكومة الاتحادية أوسع السلطات لمنع دخول المهاجرين ، وعدم التصريح بمغادرة البلاد ، ولذلك رفضت الحكومة منح جوازات

---

(١) Year of Decision p. 219.

سفر لكل من كاوندا ونكبولا للسفر إلى عبای سنة ١٩٥٦ لحضور المؤتمر الاشتراكي الأسيوى . وفى السنة نفسها صدر قانون التنقل داخل الاتحاد ويسمح لكل إقليم باستبعاد وإبعاد الأشخاص المولودين فى الإقليمين الآخرين ، والغرض منع اتصال الزعماء حتى لا تكون هناك حركة قومية عامة . وزاد قانون التسجيل وتحقيق الشخصية للوطنيين سلطة حكومة روديسيا الجنوبية فى الرقابة على من تزيد سنه على السادسة عشرة ، كما صدرت فى نياسالاند وروديسيا الشمالية قرارات تقضى بإبعاد أى شخص غير مرغوب فيه لأسباب سياسية إلى مناطق معينة . وفى سنة ١٩٥٧ صدر فى روديسيا الشمالية مرسوم يقضى بفرض غرامة جماعية على جميع الذين يثبت اشتراكهم فى عمل من أعمال الشغب وصدر مثله كذلك فى نياسالاند .

وهكذا تحول الاتحاد ، شأنه فى ذلك شأن اتحاد جنوب إفريقية ، إلى دولة بوليسية أى أصبح « جثة دولة » وهو الوصف الذى أطلقته مارى بنسن على الدولة الأخيرة .

رد الفعل

لم تلبث الحركة القومية أن أفاقت من الصدمة وسرعان ما تكونت منظمات جديدة مكان الأحزاب التى حلت نتيجة قيام حالة الطوارىء . ففى نياسالاند ألف المستر تشيروا Chirwa حزب « مؤتمر ملاوى » وأعلن أن الدكتور باندا السجين الزعيم للهيئة الجديدة . وقامت فى روديسيا الشمالية هيئة جديدة باسم « حزب الاستقلال الوطنى المتحد » على يد المستر تشونا ثم تولى الرآسة المستر كاوندا بعد الإفراج عنه فى يناير ١٩٦٠ . وفى هذا الشهر ذاته تكون فى روديسيا الجنوبية « الحزب الديموقراطى الجديد » .

وفى أواخر عام ١٩٥٩ أرادت الحكومة البريطانية تهدئة الخواطر الثائرة فأعلنت دستورا جديدا لإقليم نياسالاند أصبح بمقتضاه عدد أعضاء المجلس التشريعى ٢٧ منهم ٧ إفريقيون ، وزيد عدد أعضاء المجلس التنفيذى من ٨ إلى ١٠ منهم إفريقيان ؛ ولكن الشعب لم يعبأ بهذا التعديل الذى ما زال يحتفظ للبيض بالأغلبية والسيطرة . وشكلت أيضا لجنة مونكتون ومن مهامها أن تقدم التوصيات بشأن

الدستور توطئة للمؤتمر المقرر عقده لهذا الغرض ورفضت المعارضة فى بريطانيا الاشتراك فى اللجنة التى ليس فى وسعها التوصية المباشرة بحق الانفصال عن الاتحاد .

وخلال الزيارة التى قام بها المستر هارولد مكميلان لبعض البلدان الإفريقية تحدث عن لاجوس (١٣ يناير سنة ١٩٦٠) فقال « لقد أوضحت حكومة المملكة المتحدة — وأوضحت كثيرا — أننا لن ننقل حماية الحكومة البريطانية لأى من الإقليمين الشماليين — روديسيا الشمالية ونياسالاند — حتى يكون واضحا أن الرغبة التى تعبر عنها هذه الشعوب هى الدخول فى اتحاد فيدرالى كامل ومستقل . أقصد أننا لا نعتبر إرادتها قد تم التعبير عنها إلا إذا كانت قد بلغت درجة من الحكم الذاتى قبل أن يصبح فى الإمكان حقيقة القول بأن شعب نياسالاند لا يملك القوة فحسب بل والأداة للتعبير عن إرادته عن طريق حكومة منتخبة من أى نوع » . ومن الإشارات التى كان لها مغزاها إشارته إلى تنجانيقا على أنها مثل يضرب المستعمرات الأخرى فى إفريقية البريطانية ، إذ المعروف أن تنجانيقا كان قد تقرر أن تكون فيها حكومة من الإفريقيين . وفى سالسبورى (١٩ يناير) قال : « ... ومهما تكن النتيجة التى تصل إليها لجنة مونكتون حول شكل الاتحاد ، وتذكروا أن الغرض من لجنة مونكتون ليس تحطيم الاتحاد فالغرض بعيد عن هذا ، ولكنه تقديم النصح حول الكيفية التى يتقدم بها على أفضل وجه . وأكرر أنه مهما كانت نتيجة لجنة مونكتون ومهما كانت نتيجة مؤتمر عام ١٩٦٠ فإن الحكومة البريطانية لن تسحب حمايتها على شعب نياسالاند وروديسيا الشمالية حتى يرغب أهلهما فى ذلك » ولما توجه إلى اتحاد جنوب إفريقية تحدث عن « ريح التغيير » التى تهب على القارة ، وعن القومية الإفريقية وضرورة الاعتراف بها ، ثم أبدى عدم الموافقة على سياسة العزل العنصرى المتبعة فى البلد الأخير ؛ وكان بطبيعة الحال يوجه الحديث فى الوقت نفسه بطريق غير مباشر إلى الأوربيين فى اتحاد إفريقية الوسطى .

كان لتلك التطورات والتصريحات رد فعل داخل الاتحاد أما الزعماء الإفريقيون فقرروا مقاطعة لجنة مونكتون « فوجهة نظرنا أنه لكى يتم لهذه اللجنة التعرف على رأى الشعب الحقيقى يجب أن تلغى حالة الطوارىء والقوانين الاستثنائية التى تكمم أفواه الشعب ، كما يجب الإفراج عن كل الزعماء الموجودين فى السجون والمعتقلات . وعلاوة على ذلك فنحن نعترض على تشكيل اللجنة ونطلب أن يستبدل

بعضويها الممثلين لكندا واستراليا كأعضاء فى الكومنولث عضوان من بلاد صديقة كالهند وغانة . وأخيرا ، إذا كانت بريطانيا مصممة على أن تحضر مؤتمر المائدة المستديرة فى لندن فى أكتوبر القادم فإن عليها أن تسمح باجراء انتخابات عامة ليختار الشعب ممثليه فى هذا المؤتمر ، وأن يكون من حق الإفريقيين تقرير حل الاتحاد الفيدرالى بين الولايات الثلاث : روديسيا الجنوبية والشمالية ونياسالاند[1] » .

أما عن المستوطنين الأوربيين فقد أحسوا بالقلق إذ بالرغم من تأكيدات المستر مكميلان بأنه يمكن ويجب أن يستمر الاتحاد إلا أنه لم يقل مباشرة وصراحة أنه لا يمكن تعديله أو إضعاف روابطه . وحديثه فى اتحاد جنوب إفريقية تلميح بأن بريطانيا ليس فى نيتها التضحية بمصالحها الإفريقية فى سبيل الدفاع عن سياسة البيض الخاطئة . وإشاراته إلى إرادة شعبي الإقليمين الشماليين وإلى تنجانيقا تحمل معنى الاستعداد لقبول فكرة الأغلبية الإفريقية فى المجلسين التشريعي والتنفيذى . وكان التفاهم بشأن كينيا مصدر آخر للقلق وخشى البيض أن يحاول المستر إيان ماكلويد Ian Macleod وزير المستعمرات فرض حل مماثل على روديسيا الشمالية ونياسالاند ، وراحوا يتحدثون عن « خيانة » الحكومة البريطانية لهم ، فقال المستر جون جونت العضو المستقل بالبرلمان الاتحادى عن روديسيا الشمالية « أظن أن هناك خطة عميقة بينما . . إذا قاتلنا فسوف تنضم روديسيا الجنوبية إلى صفنا » . وكون حوالى ألف من أهل لوزاكا جمعية تعهد أعضاؤها بالدفاع عن « الوضع القائم » وتوحيد البيض فى جبهة واحدة بغض النظر عن الخلافات الحزبية بينهم . وتكونت جمعية مماثلة فى روديسيا الجنوبية اتخذت فى أول اجتماع لها قراراً تعهدت فيه بالدفاع عن حكم الرجل الأبيض ، وقال زعيمها المستر ن . هـ . ولسون « إذا لم نستطع الدفاع عن الاتحاد ففى وسعنا على الأقل انقاذ روديسيا الجنوبية » .

وتألفت جمعية فى نياسالاند « كإجراء تحفظى ضد احتمال خيانة مستقبلة » . واقترحت جمعية روديسيا الشمالية انسحاب منطقة النحاس التى يقيم فيها الأوربيون وإنشاء دولة ذات حكم ذاتى وتتحد مع روديسيا الجنوبية . وهذا اقتراح لا يمكن أن يقبله الإفريقيون إذ معناه اقتطاع أغنى أجزاء بلادهم والتى تعد ثالث منتج للنحاس بالعالم الحر ، وأنه ليشبه ما حدث بعد من محاولة انفصال كاتانجا .

---

(١) من حديث أدلى به الزعيم جوشوا نكومو (من روديسيا الجنوبية) الى جريدة الأهرام ونشرته بعددها الصادر فى ٢٠ مارس ١٩٦٠ .

وخوف البيض راجع إلى أنه إذا صارت للافريقيين الأغلبية فى الإقليمين الشماليين فسوف يسيطرون على الاتحاد . وقام حزب الدومينيون بحملة واسعة فى روديسيا الجنوبية من أجل انفصالها . وبالرغم من أنه لا يمثله فى البرلمان الاتحادى سوى ١٣ عضوا إلا أنه قوة تحسب حسابها الحكومة . وأعلن سير إدجار هوايتهد أمام البرلمان « لست مستعدا لأن أهجر ٨٠,٠٠٠ أوربى بالأقاليم الشمالية دون بذل مجهود حقيق » ولكن إذا أخفق هذا المجهود « واستولت القومية السوداء على الحكم فى الأقاليم الشمالية » فيكاد يكون من المستحيل على روديسيا الجنوبية أن تبقى فى الاتحاد[١] . إلا أن رجال الأعمال يخشون مثل هذا الاتجاه لأنه يؤدى إلى خراب الإقليم الذى أنقذه الاتحاد من صعابه الاقتصادية الحادة .

وفى ٢٢ مارس زار المستر إيان ماكلويد الاتحاد ورأى إصرار الشعب على مطالبه وفى مقدمتها ضرورة الإفراج عن الدكتور باندا ، ولم يلبث أن تقرر الإفراج عن الرجل لاستحالة التفاوض مع زعماء نياسالاند بدونه . وسافر الأخير إلى لندن وبدأت المباحثات يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٦٠ وصرح إثر وصوله بأنه إذا أريد تفادى مقاطعة الإفريقيين لمؤتمر مراجعة الدستور المزمع عقده فلابد من تمثيلهم بصورة فعالة فى الحكومات الإقليمية . وأعلن أن الحكم الذاتى يمثل الحد الأدنى من طلباته . إلا أن فريقا من حزبه يطالب بالاستقلال العاجل والإنفصال .

وأخيرا تم الاتفاق على أن يكون للافريقيين عشرون ممثلا فى المجلس التشريعى الذى يتكون من ٣٥ عضوا . مع الابقاء على نظام الانتخاب الذى يشترط مؤهلات خاصة بالدخل والملكية ودرجة التعلم ، إلا أنه وُضع تنظيم يرتفع بمقتضاه عدد الناخبين الإفريقيين إلى ١٠٠,٠٠٠ ناخب . أما عن المجلس التنفيذى فقد قبل الدكتور باندا أن يظل مؤقتا هيئة استشارية ، وكذلك تقرر إجراء الانتخابات للمجلس الجديد فى فترة أقصاها تسعة أشهر . وعلى أثر انتهاء المفاوضات سئل عما إذا كان يتوقع الحصول على الاستقلال خلال عشر سنوات فأجاب : فى نصف هذه المدة[٢] .

أما بالنسبة إلى روديسيا الشمالية فقد صرح ماكلويد أنه لا يعتزم إجراء تغيير

---

(١) The Observer, March 6,1960.

(٢) Time, August 15,1960.

دستورى خلال عام ١٩٦٠ ، وأعرب البيض عن أملهم فى إرجاء اتخاذ خطوة إلى ما بعد انتهاء مدة المجلس التشريعى الحالى أى بعد أربع سنوات : ولـكن المستركاوندا قام بحملة قوية شعارها « الحكم الذاتى فى أكتوبر » . ثم ما لبث تقرير لجنة مونـكتون أن صدر متضمنا اتجاهات جديدة .

تقرير لجنة مونـكتون

وأخيرا فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٦٠ نشر تقرير لجنة مونـكتون الذى يعتبر آخر محاولة لانقاذ الاتحاد من التفـكك والانهيار . وتتحدث الوثيقة فى صراحة تامة عن شعور الإفريقيين فتقول (البند ٢٧) « إن النفور من الاتحاد فى صفوف الإفريقيين فى الإقليمين الشماليين واسع الانتشار وصادق وبعيد العهد ، بل يكاد أن يكون بأثولوجيا . إنه يرتبط فى كل مكان بصورة روديسيا الجنوبية كأنها بلد الرجل الأبيض » . وترجع هذه الظاهرة إلى أنه « بعد سبع سنوات من الاتحاد بلغ ارتياب الإفريقيين درجة من الحدة ، يستحيل فى رأينا تبديده بغـــير تغييرات حاسمة وأساسية فى تـكوين الارتباط نفسه وفى السياسات العنصرية التى تسير عليها روديسيا الجنوبية » (بند ٧٤) ، « وأهم من ذلك أن الاتحاد فرض بالرغم من معارضة الإفريقيين فى الإقليمين الشماليين » (بند ٣٣) . والنتيجة التى وصلت إليها اللجنة عبرت عنها فى العبارات التالية « وأخيرا ، فنحن مقتنعون بأن أى شكل من الرابطة الاتحادية ، مهما أصلحت . لا يمكن أن تنجح طالما الـكثيرون من أهلها يشعرون بأنهم مرغمون على البقاء فيها ضد إرادتهم ولا يستطيعون الفـكاك منها إلا بالقوة . وعلى ذلك فإننا نوصى بأنه ينبغى ، طبقا لشروط معينة ، أن تتاح فرصة الانسحاب من الارتباط » (بند ٨٢) . وانتقدت اللجنة سياسة روديسيا الجنوبية واعتبرتها من العوامل التى تحول دون نجاح الاتحاد فقالت « والتمييز العنصرى ، وإن كان آخذاً فى التضاؤل ، يظل من أهم القوى الفعالة ضد الاتحاد . إن الإشارة إلى المشاركة والواردة فى ديباجة دستور ١٩٥٣ أدت بالإفريقيين إلى الاعتقاد بأن التمييز سوف يزول سريعا . ولما لم يزل ، وظل اللفظ نفسه دون تعريف ، فإن هذا يترتب عليه ازدياد الشك والشعور بالخيبة » (بند ٢١٨) .

وكانت أغلبية اللجنة ضـــد فـكرة حل الاتحاد القائم لأن هذا الإجراء معناه الاعتراف بانعدام الأمل فى قيام أى مجتمع متعدد الأجناس فى القارة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فهذا الرأى تستند فيه الأغلبية إلى الاعتبارت الاقتصادية وهى أن سوقا مشتركة تضم ثمانية ملايين من المستهلـكين أكثر قيمة من ثلاثة أسواق منفصلة فى كل منها أقل من ثلاثة ملايين نسمة ، كما أن الوحدة الأكبر تستطيع اجتذاب رؤوس الأموال اللازمة وكذلك فإن اقتصاديات الأقاليم الثلاثة متـكاملة، فنياسالاند بلد زراعى ومصدر للقوة العاملة ، واقتصاد روديسيا الشمالية يقوم على التعدين ، بينما اقتصاد روديسيا الجنوبية متنوع ويشمل التعدين والزراعة والصناعات التابعة . إلا أن المستر ولنجتون شيروا Chirwa والمستر هابانياما Habanyama يريان فض الاتحاد فوراً وإجراء استفتاء فى الأقاليم الثلاثة على أساس الاقتراع العام ، ويبدى بعض الأعضاء ومنهم جندوى Gandwe وكاتيلونجو Katilungu الشك فى إمكان تقبل التوصيات من جانب الإفريقيين بالأقاليم الشمالية ، ويقترحون أن تحل محل الاتحاد « لجنة عليا » للتعاون على نسق اللجنة العليا لإفريقية الشرقية وذلك بقصد الإبقاء على المزايا الاقتصادية من الارتباط .

وتتلخص مقترحات اللجنة (تقرير الأغلبية) فى النواحى الآتية :

١ — حق الانفصال فترى اللجنة أنه ينبغى للحكومة البريطانية أن تفصح عن رغبتها فى النظر فى أى طلب بالانسحاب ، ومثل هذا التصريح يجب أن تتضمنه مقدمة الدستور الجديد . أما ممارسة هذا الحق فتـكون :

(ا) بعد وصول الإقليم إلى مرتبة الحـكم الذاتى (الأمر الذى معناه أن يصبح فى وسع روديسيا الجنوبية أن تطلبه فوراً) .

(ب) بعد فترة زمنية مقررة ولتـكن ٥ أو ٧ سنوات بعد تنفيذ الدستور الجديد .

إلا أن بعض الأعضاء لم يمـكنهم الموافقة على أن يكون للحكومة البريطانية مثل هذا الحق أى أن يعطى لها « شيك على بياض » .

٢ — التميز العنصرى وترى اللجنة وجوب التعديل فيما يتعلق بقوانين المرور فى روديسيا الجنوبية ، والتميز فى الإدارة المحلية والخدمات العامة والصناعة ، وقانون توزيع الأراضى فى روديسيا الجنوبية . ويجب أن تصدر الحـكومات قوانين تجعل

التميز غير قانونى فى كل مجالات الحياة فيما عدا العلاقات الشخصية البحتة .

٣ — الضمانات وتوصى اللجنة بأن يكون هناك «قانون حقوق» Bill of Rights للاتحاد ولكل إقليم ، وإنشاء مجالس دولة لتكون حاجزا دون أية قوانين تتضمن تمييزا غير عادل على أساس الجنس أو اللون أو العقيدة . ولهذه المجالس أن تقدم تقارير إلى البرلمان عن التشريعات المقترحة أو القائمة دون أن يكون لها سلطة الاعتراض « الفيتو » .

٤ — الحقوق السياسية للإفريقيين : يظل الانتخاب نوعيا مع توسيعه بحيث يضم الإفريقيين من ذوى الخبرة والرأى السليم حتى ولو لم يتوافر لهم التعليم أو النصاب المالى . وترى أغلبية اللجنة أن يتساوى عدد ممثلى الإفريقيين والأوربيين فى البرلمان الاتحادى المكون من ستين عضوا . ويضم البرلمان ممثلا للآسيويين دون أن يكون له حق التصويت . أما رئيس المجلس فيعين من غير الأعضاء .

وهناك نلقى اختلافات فى الآراء . فبعض الأعضاء يقترح انتخاب عشرين عضوا عن كل طرف وفق قوائم خاصة مع تخفيض الشروط الواجب توافرها فى الناخب ، أما العشرون الباقون فيختارون وفق قائمة مشتركة على أساس الاقتراع النوعى . إلا أن ثمت رأياً يقترح أن يكون للإفريقيين الأغلبية فوراً .

٥ — روديسيا الشمالية : ترى اللجنة أن يعقد بدون إبطاء مؤتمر دستورى بشأن روديسيا الشمالية .

٦ — وظائف الحكومة الاقليمية . ينقل إلى الحكومة الإقليمية عدد من الوظائف التى تمارسها الحكومة الإتحادية الآن ، وهذه تشمل (مع بعض التحفظات) شئون الصحة والطرق والسجون والتعليم لغير الإفريقيين والزراعة ؛ والشطر الأكبر من اختصاص فرض الضرائب .

٧ — التنمية الاقتصادية — ترى اللجنة أن تقدم بريطانيا القروض اللازمة للتنمية الاقتصادية بأقل سعر فائدة ممكن .

٨ — عاصمة الاتحاد — تظل سالسبورى العاصمة على أن يجتمع البرلمان الاتحادى فى كل من العواصم الثلاث على التوالى .

٩ — الاتحاد : يحسن تغيير الإسم الحالى لما له من ذكريات كريهة وأليمة .

وكان للتقرير صدى واسع المدى فى صفوف أهل الأقاليم الثلاثة . فوصفه حزب الدكتور باندا بأنه « مضيعة للوقت » لأننا « نريد الانفصال الآن وليس بعد خمس سنوات » ، وكذلك عبر حزب كاوندا عن وجهة النظر ذاتها . وفى انجلترا خطب المستر هارولد مكميلان أمام مؤتمر المحافظين فى سكاربورو فقال « إن الغرض من لجنة مونكتون كان مساعدتنا لا على هدم الرابطة الإتحادية بين الأقاليم الحرة فى إفريقية الوسطى وإنما على تثبيتها وتنميتها . إن الصفة الرائعة والبارزة لتقرير اللجنة تنحصر فى تقبل اللجنة بصورة إجماعية تقريباً للحاجة إلى مثل هذا الاتحاد والمأساة التى ينطوى عليها انهياره . وعلى ذلك فإن الحكومة سوف تعالج موضوع إعادة النظر فى الوضع وكلها أمل جدى فى أن يجد المؤتمر أساساً متفقاً عليه لدوام الصرح الاتحادى ، وبالتصميم على التنفيذ الكامل لمسئولياتنا وتعهداتنا إزاء جميع الناس من جميع الأجناس »(١) .

أما عن المستوطنين البيض فإن المستر هارپر Harper رئيس الجناح اليمينى من حزب الدومنيون فى روديسيا الجنوبية صرح بأن التقرير دليل واضح على خيانة بريطانيا وعزمها على تحقيق الاندماج العنصرى الكامل بالقوة . وأعلن سير روى ولنسكى معارضته للاتجاه الذى يرمى إلى تحطيم الاتحاد . ولقد خطب فى جويلو Gwelo أمام المؤتمر السنوى القومى فى ٨ أكتوبر فقال إن التقرير ليس إلا واحدا من المقترحات الاستشارية التى سوف ينظرها المؤتمر الدستورى المقرر عقده فى أواخر عام ١٩٦٠ ، ثم وصف القومية الإفريقية بأنها من خلق الدعاية بينما هى أسطورة أكثر منها حقيقة . وهاجم الزعماء الوطنيين واتهمهم بالعمل من أجل السلطة ثم قال مهددا « دعونى أحذرهم بأنه إذا كانت المسألة فى الاتحاد تتعلق بسيطرة جنس على آخر وليست المشاركة فينبغى أن تتذكر أن الجنس الأبيض هو الذى يملك السلطة الآن »(٢) . ويبدو أن سير روى ولنسكى عاجز عن تفهم حقيقة اليقظة الإفريقية . أما تهديده بأن السلطة أو القوة فى الاتحاد مازالت فى أيدى المستوطنين البيض ، فبعيد عن الحكمة السياسية وقد أثبتت الأحداث فى القارة أن التعلق بمثل

---

(١) Sunday Times, October 16 1960.

(٢) The Observer. October, 9, 1960.

هذه الآراء ينطوى على أفدح الأخطار بالنسبة إلى أربابها . ويبدو أن بريطانيا أكثر واقعية وإدراكا لمجريات التطور ولذلك ذكر المراسل الدبلوماسى لصحيفة الأوبزرڤر فى عددها الصادر يوم ٢ أكتوبر ١٩٦٠ أن المستر إيان ماكلويد بدأ ، من قبل أن ينشر تقرير لجنة مونكتون ، يعمل على تنفيذ التوصيات حيث أعلن أنه سوف تبدأ فى القريب مباحثات تمهيدية من أجل إعداد دستور لروديسيا الشمالية ، الأمر الذى يتعارض مع تصريح سابق للوزير البريطانى فى هذا الصدد . وأضاف أن مناقشات سرية جرت بين سير إڤلين هورن حاكم روديسيا الشمالية والمستركاوندا زعيم حزب الاستقلال الوطنى المتحد ، وأن هذه المباحثات سوف تصبح رسمية ويتسع نطاقها بحيث يشترك فيها جميع الزعماء السياسيين .

ومما يلفت النظر أن سير روى ولنسكى ينتقد اللجنة على أساس أنها خرجت عن مهمتها الأصلية حين اقترحت منح الأقاليم حق الإنسحاب من الاتحاد . ولقد ردت صحيفة الصنداى تيمس فى مقالها الافتتاحى بالعدد الصادر فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٠ فقالت إن القرار الصادر بتأليف اللجنة وتعيين اختصاصها لم يتضمن أى تقييد من هذا القبيل ، كما أن مسألة مستقبل الاتحاد تدخل فى نطاق اختصاص البرلمان البريطانى . وعلاوة على ذلك فإن أعضاء اللجنة ومنهم ثمانية من الأوربيين بالإتحاد أجمعوا على أنه ينبغى ، حسب شروط معينة ، إتاحة الفرصة للانسحاب من الرابطة .

إن تقرير مونكتون إنما هو آخر محاولة لإنقاذ الاتحاد . ويرى المراقبون أن هناك احتمالات تتعلق بمستقبل هذا التنظيم :

أولا : الإبقاء على الاتحاد وفق المقترحات والأسس الواردة فى تقرير اللجنة . ولقد أشرنا إلى أن الأحزاب الوطنية لا ترحب بها إذ تطالب بالانفصال والاستقلال . والواقع أن المساواة العددية بين ممثلى الإفريقيين والبيض فى الجهاز الاتحادى معناه الإبقاء على التمييز العنصرى ويتعارض مع المبدأ الديموقراطى الذى يقضى بأن تتولى الأغلبية الحكم . وما دامت الأغلبية فى كل من نياسالاند وروديسيا الشمالية من الإفريقيين فالمنطق يقضى بتطبيق المبدأ ذاته على روديسيا الجنوبية والجهاز التشريعى الاتحادى نفسه .

ثانياً : انفصال نياسالاند وحدها على أن تضم الروديسيتان لتكوين وحدة واحدة . ولكن الإفريقيين فى روديسيا الشمالية يرفضون مجرد التفكير فى أمر

كهذا إذ معناه تطبيق السياسية العنصرية بكل مساوئها وقسوتها وفيه القضاء على آمالهم فى التحرر . ويجب ألا ننسى أن روديسيا الشمالية والجنوبية تعتمدان إعتماداً كبيراً على الأيدى العاملة التى تفد من نياسالاند .

ثالثاً : تشجيع هجرة الأوربيين والعناصر البيضاء حتى يزداد العدد لمواجهة الإفريقيين . وهذه العملية تصطدم بصعاب تجعلها تقرب من الإستحالة لأن الوافدين الجدد سوف يطالبون بمزيد من الأرض مما يؤدى إلى الصراع مع أهل البلاد الحقيقيين . والنشاط الصناعى والتجارى الحالى ولسنوات قادمة لا يمكن أن يستوعب مهاجرين بالقدر المطلوب . وأهم من ذلك أن الهجرة تتطلب إنفاق مبالغ طائلة لتدبير الأعمال ، والمعتقد أن رؤوس الأموال الأجنبية تجد من الخطر عليها الاستثمار فى مناطق مليئة بعناصر القلق والاضطراب . وأكثر من هذا أن التكاثر الطبيعى فى صفوف الإفريقيين سوف يفوق أية زيادة منتظرة فى عدد الأوربيين عن طريق الهجرة .

رابعاً : إندماج روديسيا الشمالية ونياسالاند لتكوين دولة إفريقية وانسحاب روديسيا الجنوبية لتصبح بلدا مستقلا . والعقبات كبيرة لأن الانسحاب يحرم الأخيرة من موارد الثراء المتوافرة فى روديسيا الشمالية ومن الأيدى العاملة ، ولن تستطيع الثبات أمام المنافسة الاقتصادية من جانب الدولة الإفريقية الواقعة إلى شمالها ، وهذا فضلا عن أن الإفريقيين فيها لن يرضوا بمثل هذا الوضع وسوف يقاومونه بمختلف الوسائل . واندماج روديسيا الجنوبية مع اتحاد جنوب إفريقية لن يرحب به البيض من الأصل الإنجليزى بعد أن قرر الاتحاد الأخذ بالنظام الجمهورى ، كما أن الإفريقيين ينفرون من سياسة اتحاد جنوب إفريقية .

إن الحل العملى أن ينتقل الحكم إلى أيدى الإفريقيين فى الحكومات الإقليمية والاتحادية ، وأن يكون الانتخاب فى جميع المستويات وكل الأقاليم بالاقتراع العام المباشر للجميع ، وأن تلغى جميع التشريعات الخاصة بالتفرقة العنصرية . ومن صالح البيض أن يتفهموا قوة « ريح التغيير » التى تهب على القارة قبل أن تتحول إلى عاصفة تقتلعهم . إنهم أقلية نشيطة ولكن يجب أن يقبلوا البقاء فى الدولة بصفتهم هذه فى ظل العدالة والمساواة . أما ما يهدد به المتطرفون منهم من حيث ضرورة إبقاء الاتحاد فى ظل السيطرة البيضاء فأمر لاجدوى منه بل إن العقلاء من المستوطنين

بدأوا يدركون ذلك حتى أن صحيفة روديسيا هيرالد نشرت افتتاحية فى عددها الصادر يوم ١٢ أكتوبر انتقدت فيه — ولأول مرة — سير روى ولنسكى بسبب موقفه من حق الانفصال . أضف إلى هذا أن الشركات الكبرى فى الاتحاد أصبحت ترى فى تأييد الاتحاد مغامرة ميئوسا منها ، ومن ذلك الشركة الإنجليزية الأمريكية وشركة Rhodesian Selection Trust حتى أن الأخيرة وكانت تمول سير روى وحزبه أنقصت مساعدتها فى العام الماضى(١) .

إن الذين يحاولون إثارة الرعب من انتقال الأمر إلى أيدى الإفريقيين يفعلون ذلك عمدا أو عن جهالة . إن الروح الافريقية تتجلى فى البرنامج الذى أعلنه حزب مؤتمر روديسيا الجنوبية الوطنى الذى تكون فى سبتمبر عام ١٩٥٧ وجعل شعاره « إلى الأمام دائما ، وليس إلى الوراء أبدا » . وجاء فى ديباجة البيان أن هدف الحزب الوحدة الوطنية لجميع السكان فى مشاركة حقة بصرف النظر عن الجنس واللون والعقيدة ، كما أنه يعارض القبلية والعنصرية ، ويرحب بالأعضاء من جميع الأجناس ممن يعطفون على أهدافه ، كما يعترف بحقوق جميع المواطنين فى البلد فى الاحتفاظ بمواطنيتهم الكاملة . وتضمن البرنامج نقاطا متنوعة نذكر منها :

١ — عدم استخدام القوات العسكرية داخل البلد أو خارجه لإخماد الأمانى المشروعة للشعوب الإفريقية ، والاستقلال داخل الكومنولث فقط بعد حل المشكلات العنصرية تماما ، ورفض فكرة التمييز العنصرى كلية ، ومنح حقوق المواطن للجميع ممن يقيمون بصفة دائمة وطبقا للقانون ، وتقرير الانتخاب المباشر للبالغين من جميع الأجناس ، ومبدأ حرية التنقل (مع إدخال نظام لتسجيل وقيد جميع المواطنين) ولهذا يجب إلغاء قوانين المرور . ويشير الحزب إلى خطورة تشجيع الهجرة إلى البلاد

(١) فيما يلى بيان شركات النحاس الكبرى فى الاتحاد والنسبة المئوية للأرباح التى وزعتها عام ١٩٦٠ .

	0/0
Bancroft	5.7
Mulfira	—
Rho-Anglo-American	13.2
Rhod. Selection Trust	9.7
Rho kana	14.6
Roan-Antelope	12.9

من غير أبنائها لأسباب سياسية أو عنصرية ولكنه يعترف بالحاجة إلى الأفراد الذين يملكون رأس المال والتكنيك (الخبرة الفنية) ولذلك يجب التدقيق فى اختيار المهاجرين .

٢ — تشجيع الاستثمار بتوفير الأمن للاستثمار الخاص والعام ، وزيادة الضرائب على الكماليات ، وإلغاء ضريبتى الكوخ والرأس ، وإنشاء ضريبة دخل . ويجب أن تكون الجباية والإنفاق حسب حاجات الشعب بوجه عام . ويطالب الحزب بوضع حد أدنى من المعيشة معقول للجميع . وكذلك يرى تنمية الصناعة وبخاصة على أساس المنتجات الأولية ، وهذا يقتضى وضع التنظيمات المالية السديدة ، وتوفير القوة المحركة الرخيصة ووسائل النقل الرخيص ، والاستعانة بالخبرة الفنية من الخارج ، وتنمية التعليم المهنى والتدريب المهنى ، وتشجيع النقابات على المشاركة فى هذه العملية . ويجب أن تكون البلاد فى حالة اكتفاء ذاتى ومصدرة من ناحية المنتجات الزراعية . ويطالب بالاهتمام بالزراعة الكبيرة إلا أنه يجب أن يكون الفلاح الصغير الأساس . ويصر الحزب على العدالة فى توزيع الأرض ولذلك يجب إلغاء قانون توزيع الأراضى .

٣ — ويرى الحزب أن يكون التعليم الابتدائى اجباريا ومجانيا ، والتوسع فى التعليم الثانوى على أساس غير عنصرى ، ونشر المدارس الفنية ، والتوسع فى التعليم الجامعى ، وتشجيع المدارس الخاصة على نشر التعليم .

٤ — تعميم نظام الحكم المحلى فى جميع الجهات ولجميع الأجناس ، ولهذا يجب إلغاء وزارة شئون الوطنيين .

تلك مبادىء كفيلة بخلق مجتمع ديمقراطى على أساس المشاركة الحقيقية التى توفر الأمن والاستقرار والعدالة والإخاء فى هذا المجتمع المتعدد الأجناس .

الفصل الرابع عشر

التطور فى كينيا وأوغنده

تقع مستعمرة ومحمية كينيا على ساحل المحيط الهندى وتمتد فى الداخل حتى بحيرة فكتوريا وأوغنده وتبلغ المساحة الكلية ٢٢٣ر٤٧٨ ميلا مربعا ، وفى عام ١٩٥٦ كان عدد السكان ٦ر١٤٩ر٩٠٠ نسمة موزعون كالآتى :

أوربيون	٥٧ر٧٠٠
هنود	١٥١ر٩٠٠
عرب	٣٣ر٠٠٠
إفريقيون	٥ر٩٠٢ر٠٠٠

ويتكون الإفريقيون من قبائل عدة أهمها كيكويو ، ليو ، بالوهيا ، كما يتضح من البيان التالى .

كيكويو		١ر١٥٥ر٠٠٠	كيسى		٢٨٧ر٠٠٠
ليو	Luo	٨٥٢ر٠٠٠	إمبو		٢٣٠ر٠٠٠
بالوهيا		٧٣٦ر٠٠٠	كيبيجى	Kipiigis	١٨٠ر٠٠٠
كامبا		٦٨٩ر٠٠٠	ناندى		١٣٢ر٠٠٠
ميرو	Meru	٣٦٦ر٠٠٠	قبائل أخرى		٩٤٠ر٠٠٠
نيكا	Nyika	٣٣٣ر٠٠٠			

وصول الرجل الأبيض :

فى عام ١٨٨٤ وصل المغامر الألمانى كارل بيترز مع بعض رفاقه ، وبفضل المعونة التى قدمها إليه أحد البيوت التجارية الألمانية فى زنجبار توغل فى الداخل وعقد إثنى

عشرة معاهدة مع الزعماء القبليين الذين لم يدركوا حقيقتها وأهدافها ، وبذلك وضع مساحة قدرها ٦٠٫٠٠٠ ميل مربع تحت حماية شركة الاستعمار الألماني التي سبق له إنشاؤها ثم غير اسمها إلى « شركة إفريقية الشرقية الألمانية » وتمكن من حمل بسمرك على أن يعلن حماية الحكومة الألمانية لها . إلا أنه قبل وصول بيترز بشهور قلائل توغل الإنجليزي سير هاري چونستون إلى منطقة جبل كلنچارو حيث عقد عدداً من المعاهدات المماثلة ، أخذها فريق من رجال التجارة في منشستر وأسسوا شركة عرفت فيما بعد باسم « شركة إفريقية الشرقية البريطانية الإمبراطورية » . ونظرا لتضارب مصالح بريطانيا وألمانيا وفرنسا شكلت لجنة قررت السماح لسلطان زنجبار بجزيرتي زنجبار وبمبا ، إلى جانب شقة ساحلية عرضها ١٠ أميال وطولها ٤٠٠ ميل لبريطانيا والقسم الجنوبي لألمانيا .

إلا أن موضع الخلاف الحقيقي كان يدور حول المنطقة ، غير أن ألمانيا وبريطانيا وقعتا معاهدة هليوجولاند في أول يوليو سنة ١٨٩٠ وتنازلت الدولة الأولى عن دعاويها في أوغنده وجزيرتي زنجبار وبمباومنطقة ويتو (على ساحل إفريقيةالشرقية البريطانية) . وما لبثت الحكومة البريطانية أن اشترت حقوق الشركة في إفريقية الشرقية وأوغنده وممتلكاتها لقاء ربع مليون جنيه ، ثم أعلنت الحماية على أوغنده سنة ١٨٩٤ وعلى إفريقية الشرقية البريطانية في السنة التالية . وكانت حدودالأخيرة تنتهي عندنيفاشا وكيسومو وبالأولى مرتفعات صالحة لاستيطان الأوربيين ، والثانية اقتطعت منأوغنده . وفي ٢٣ يوليو ١٩٢٠ ضمت باسم «مستعمرة كينيا » أماالمناطق الساحلية التي سبق استئجارها من سلطان زنجبار فصارت « محمية كينيا » . وفي ١٥ يوليو ١٩٢٤ تنازلت بريطانيا إلى إيطاليا عن نهر جوبا وشقة على الجانب البريطاني من النهر يتراوح عرضها بين ٥٠ ، ١٠٠ من الأميال وتم التسليم رسميا في يونيو من العام التالي .

هل كان وصول الرجل الأبيض خيراً ؟ يقول بويل(١) إن من رأى البعض أنه منذ بدء استعمار كينيا حتى نهاية الربع الأول من القرن الحالي تناقص عدد سكانها بمقدار الثلثين . وبالرغم من تشككه في صحة الرقم فإنه يقول إن من المحتمل أن

(١) Raymond Leslie Buell: The Native Problem in Africa, Vol.I p. 287.

٥٠٠ر٠٠٠ منهم هلكوا خلال الحرب العالمية الأولى ، وأن ١٥٠ر٠٠٠ غيرهم بسبب المجاعة ووباء الإنفلونزا (١٩١٨ — ١٩١٩)

أما الأوربيون فيذكر الكاتب نفسه أن عددهم ارتفع من ٣ر١٧٥ سنة ١٩١١ إلى ٩ر٦٥١ سنة ١٩٢١ أى بزيادة قدرها ٢٠٤ ٪ ، ثم زاد العدد إلى ١٢ر٥٢٦ سنة ١٩٢٦[1] .

نشوء مشكلة الأرض

فى عام ١٩٠٠ عين سير شارل إليوت مندوبا ساميا فوضع الأساس الذى قامت عليه سياسة الرجل الأبيض فى هذه البلاد ، إذ قال بصراحة « إن فى داخلها أرضا تصلح للبيض » وإن من النفاق عدم الاعتراف بأن مصالح البيض يجب أن تكون لها الغلبة ، وينبغى أن يكون الهدف الأساسى من السياسة التى نتبعها والتشريعات التى نسنها أن ننشىء مستعمرة بيضاء »[2] .

وكانت أول خطوة فى هذا السبيل اعتبار الأرض ملكا للتاج البريطانى على أن يكون الوطنيون الذين يشغلونها مستأجرين tenants - at - will . وصدر قانون أراضى التاج عام ١٩٠٢ وللحاكم حق بيعها لمن يطلبها لغاية ١٠٠٠ فدان أو تأجيرها لمدة ٩٩ سنة . ولا يجوز للمستأجر التنازل إلا بموافقة المندوب السامى . ولكن الوافدين البيض طالبوا بإزالة ما يتضمن القانون من قيود مثل ماورد فى القسم الثلاثين من أنه « فى جميع المعاملات الخاصة بأراضى التاج يجب أن يؤخذ فى الاعتبار حقوق الوطنيين ومطالبهم ، وبصفة خاصة لايجوز للمندوب السامى أن يبيع أو يؤجر أرضاً يشغلها الوطنيون فعلا » . وفى سنة ١٩١٥ صدر قانون آخر أهم نصوصه :

١ — الأراضى المؤجرة والتى لاتزيد مساحة القطعة منها على ٥٠٠٠ فدان يجوز منحها لمدة ٩٩٩ سنة على أن تحول الإيجارات السابقة إلى نصوص القانون الجديد .

---

(١) ص ٢٨٨ .

(٢) Thomas Parker moon : Imperialism and World Politics, p. 132

٢ — يؤدى المنتفع ريعاً سنوياً (يراجع كل ٣٠ سنة) ، وظلت قيمته ٢٠ سنتا عن الفدان لغاية سنة ١٩٤٥ .

٣ — منع التأجير أو التقسيم من الباطن إلا بموافقة « الحاكم فى المجلس » .

٤ — وضع قواعد لاستثمار الأرض وتشجيع هذه العملية .

ولقد ترتب على نقل الأرض الى المستوطنين نقل قبائل برمتها من مواطنها الأصلية إلى جهات أخرى . ويصف مجلس الإرساليات الدينية فى كينيا العملية بقوله « واجه الإفريقيون منظرا يدعو الى الدهشة ألا وهو تسليم مساحات شاسعة من أراضيهم إلى القادمين الجدد وذلك بواسطة الحكومة التى وظيفتها حماية الجماعات والشعوب الوطنية ، وبهذه الطريقة نقلت مساحات من أراضى القبائل فى كيكويو وكامبا وناندى وانيكيا ... وكانت الحكومة تتظاهر بأنها حصلت على موافقة الأهالى فى بعض الحالات ولكن الواقع أنه لم يكن لهم خيار فى الأمر ، وحتى إذا وافقوا على الإجراء فإن ذلك كان يقع تحت تأثير الضغط »[1] .

أشاعت تلك السياسة الذعر فى نفوس الإفريقيين فأوصت لجنة « أورمسبي — جور » بإنشاء هيئة وصاية على أراضى الوطنيين ، كما رأت إعلان حدود المناطق المحجوزة لهم ، ونشرت فعلا فى الجريدة الرسمية لعام ١٩٢٦ . وفى سنة ١٩٣٠ صدر قانون بإنشاء هيئة وصاية فى المناطق المحجوزة للقبائل ، ويجوز فيها منح إيجارات لمدة ٣٣ سنة ترفع الى ٩٩ سنة فى حالات خاصة وبشرط موافقة وزير المستعمرات . وحدث أن أذيع نبأ اكتشاف منجم للذهب فى كافيروندو ، من المناطق المحجوزة . وتدفق الأوربيون مدفوعين بالأمل فى الثراء ، وهنا وافق وزير المستعمرات فى يوليو سنة ١٩٣٢ على تعديل القانون السابق بحيث أنه فى حالة منح رخصة الايجار للتعدين فى المناطق المحجوزة يدفع التعويض نقدا ، وهذا تعديل خطير إذ « كان المتبع أنه اذا ما نزعت من الافريقيين أرض فإنهم يعوضون عنها بأرض فى منطقة أخرى »[2]

وفى عام ١٩٣٤ شكلت لجنة برآسة سير موريس كارتر قدمت طائفة من المقترحات منها اضافة حوالى ١٤٧٤ ميلا مربعا الى مساحة المناطق المخصصة للقبائل

(١) C.k. Meek : Land, Law and Custom in The Colonies p.79

(٢) راشد البراوى : ماو ماو ، ص ٣٩ .

الوطنية ، وتخصيص ٩٣١ ميلا مربعاً للوطنيين الحق فى استئجارها ، واعتبار بقية الأراضى مفتوحة أمام جميع الأجناس على قدم المساواة وبدون تمييز أو استثناء. وبمقتضى تلك التوصيات أصبح نصيب الإفريقيين ٥٢٫٠٠٠ ميل مربع . يضاف إليها ما يمكنهم استئجاره من الأراضى المفتوحة ومساحتها ٩٩٫٠٠٠ ميل مربع ومعظمها يجب أن يكون صحراء ، وذلك مقابل ١٦٧٠٠ ميل مربع فى المرتفعات وكلها محفوظة للأوربيين . وفى أول مارس ١٩٣٩ بدأ تنفيذ « أمر فى المجلس » ويقضى بالاحتفاظ للأوربيين وحدهم بالمرتفعات وأصبح غير جائز قانوناً للهنود أو الإفريقيين امتلاك أرض فيها . وهكذا انقسمت البلاد إلى معازل لأبناء البلاد الأصليين، ومناطق محجوزة للأوربيين وحدهم .

توفير العمل :

وكان من الطبيعى اتخاذ التدابير لتوفير الأيدى العاملة الرخيصة، فصدر عام ١٩١٨ قانون جاءت فى ديباجته العبارات الآتية « من المرغوب فيه لتشجيع العمال الوطنيين على الإقامة فى المزارع ، ومن أجل اتخاذ التدابير اللازمة لتنظيم معيشة الوطنيين فى غير الأماكن التى حددتها لهم الحكومة .. فإنه إذا شاء أحدهم أن يعيش خارج هذه الأماكن فعليه أن يتعاقد مع أحد الملاك الأوربيين» ، ويجب ألا تقل مدة التعاقد عن سنة وألا تزيد على ثلاث سنوات . ويقوم النظام على الأسس الآتية :

١ — على رئيس الأسرة وكافة أفرادها الذكور ممن هم فوق سن السادسة عشرة العمل ١٨٠ يوماً فى السنة مقابل أجر يتفق عليه أمام الموظف العمومى المختص .

٢ — مقابل هذا الالتزام يقيم الوطنى مع أسرته بالمزرعة حيث يزرع جزءاً منها لحاجياته ، كما يباح له رعى ماشيته فيها .

ولاريب أن الإفريقى كان مضطراً إلى التماس سبل الرزق لدى البيض حتى يتسنى له أداء الضريبة الشخصية نقدا. وبسبب عدم كفاية المعازل لتوفير أسباب العيش . وقررت السلطات أن يتوجه كل إفريقى من الذكور إلى الإدارة المختصة حيث تؤخذ بصمات يده ثم يحمل بطاقة عرفت باسم كيباندى Kipandi ، والغرض من ذلك مراقبة الإفريقيين حتى لايتسنى لهم الهرب من المزارع . ولقد عبر الإفريقيون عن سخطهم فى مذكرة رفعوها إلى المستر كريتش جونز ، وزير المستعمرات ، أثناء زيارته كينيا

سنة ١٩٤٦ قالوا « إنها أولا وسيلة غير مباشرة للتحكم فى الأجور . وثانياً يسوءنا أن تؤخذ بصمات أصابعنا كأننا جنس من المجرمين ، وثالثا لأن النظام يعرض الشعب الإفريقى بأسره للاهانة من جانب البوليس » . وألغيت الكيباندى عام ١٩٤٨ وحل محلها نظام تحقيق شخصية يطبق على جميع الأجناس .

نظام الحكم :

صدر « أمر فى المجلس » عام ١٩٠٦ بإنشاء مجلس تشريعى ومجلس تنفيذى واجتمعا لأول مرة عام ١٩٠٧ . وكان الأول يضم منذ البداية أعضاء أوربيين من غير الموظفين العموميين ، ثم أضيف عضو هندى سنة ١٩٠٩ ؛ أما اشتراك الأولين فى المجلس التنفيذى فلم يبدأ إلا عام ١٩١٠ . وأدخل نظام الانتخاب على أساس الجنس عام ١٩١٩ حين نص على انتخاب ١١ أوربيا وهنديين فى ١٣ دائرة وأدخلت تعديلات متتالية كان الهدف الأساسى منها زيادة نسبة الأعضاء من غير الموظفين . والجدول التالى يوضح ذلك خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٩٢٠ ، ١٩٥٢ (قبل إعلان حالة الطوارىء بشهور قلائل)[1] .

السنة	الجانب الحكومى	الجانب غير الحكومى				
		أوربيون	إفريقيون	هنود	عرب	المجموع
١٩٢٠	١٨	١١	—	٢	١	١٤
١٩٢٤	٢٠	١١	—	٣	١	١٨
١٩٢٧	٢١	١٢	—	٥	١	١٨
١٩٣٤	٢١	١٣	—	٥	١	١٩
١٩٤٤	٢١	١٢	١	٥	١	١٩
١٩٤٧	٢١	١١	٢	٥	١	١٩
١٩٤٨	١٦	١١	٤	٥	٢	٢٢
١٩٥٢	٢٦	١٤	٦	٦	٢	٢٨

(١) Five Elections in Africa pp.396—397

والملاحظات التالية توضح طبيعة الأرقام الواردة فى الجدول :

(أولا) ظل الأعضاء بالجانب الحكومى (من الأعضاء بحكم وظائفهم، والموظفين بالتعيين ، وغير موظفين بالتعيين) يمثلون الأغلبية فى المجلس التشريعى ثم أصبحوا أقلية منذ ١٩٤٨ من الناحية العددية فقط لأن الأعضاء المعينين كان يراعى فى اختيارهم الميل إلى وجهة نظر الحكومة .

(ثانياً) ابتداء من عام ١٩٢٧ بدأ تعيين أوربيين (١ عام ١٩٢٧ ، ٢ عام ١٩٣٤ ، ١ عام ١٩٤٤) لتمثيل المصالح الإفريقية .

(ثالثاً) عين إفريقى لأول مرة فى المجلس التشريعى سنة ١٩٤٤ ثم زيد العدد بعد ذلك .

(رابعاً) تضمن دستور ١٩٥٢ تغييرات جديدة فلم يعد اختيار الأعضاء الإفريقيين بالتعيين وإنما وفقاً لأسلوب من الانتخاب غير المباشر ، وكان أبرز الستة المستر Eliud Mathu من قبيلة كيكويو ولأول مرة نص على أن يكون أربعة من الأعضاء الآسيويين من غير المسلمين وإثنان من المسلمين . وكذلك اشترك فى المجلس التنفيذى أعضاء من غير الجانب الحكومى منهم أوربيان وواحد عن كل من الإفريقيين والآسيويين .

وبالرغم من التعديلات والتغييرات المتلاحقة فإن السلطة الفعلية كانت فى أيدى غير الإفريقيين وهذا كان من العوامل الرئيسية ، إلى جانب مشكلات الأرض والعمل والضرائب ، من أسباب السخط فى البلاد .

الحركة القومية وثورة عام ١٩٥٢

لم تمض سنوات على بدء الاستعمار حتى وقعت حركات من التمرد والانتقاض بسبب السياسة المتبعة نحو الأرض . ونشبت الحرب العالمية الأولى حيث أسهمت كينيا فيها بدور له أهميته وتشبعت بآراء جديدة ، ولكن جدت عوامل أثارت التذمر كإرغام الناس على العمل فى مزارع البن ، ومنح ألف مزرعة للجنود الانجليز السابقين ، وكثر الحديث عن عمليات جديدة من الاستيلاء على أراض للافريقيين . وفى ظل

هذه الظروف كون هارى ثوكو Harry Thuku « جمعية إفريقية الشرقية الوطنية » بقصد الدفاع عن حقوق المواطنين الاقتصادية والسياسية ، فقبضت السلطات عليه ، ووقعت اشتباكات بين الأهالى والبوليس قتل فيها ثمانية عشر شخصاً من الأهالى ، ثم أمرت بحل الجمعية واعتبارها منظمة غير قانونية .

وفى سنة ١٩٢٤ أعلن عن قرب حضور لجنة برآسة المستر أورمسبي جور لدراسة مسائل مختلفة ومنها أو فى مقدمتها مسألة الأرض ، وهنا اجتمع لفيف من الشباب وألفوا « جماعة كيكويو المركزية » التى قدمت مذكرة إلى اللجنة تضمنت المطالب التالية :

الأرض والزراعة: تثبيت ملكية الأرض لأبناء كيكويو ، ووقف إصدار تراخيص الإقامة المؤقتة لغير الوطنيين ، وعدم إجراء أى تبادل فى المنطقة المخصصة للوطنيين بين أهل كيكويو وغير الوطنيين ، والسماح بزراعة المحاصيل الاقتصادية مثل البن ، وتدريب الأهالى على الأعمال الزراعية .

التمثيل : السماح للوطنيين بانتخاب ثلاثة إفريقيين واثنين من الأوربيين كخطوة مبدئية إلى أن يصبح للوطنيين الأغلبية فى المجلس التشريعى .

التعليم : جعل التعليم الابتدائى والزراعى والمنزلى اجباريا للبنين والبنات ، وإنشاء عدد كاف من المدارس الثانوية والعالية للوطنيين ، وتشجيع إرسال الأكفاء لتلقى العلم بالخارج .

العمل : إلغاء الكيباندى وكافة القيود على التنقل ، وإعفاء النساء من ضريبتى الكوخ والرأس .

ولكن شيئا لم يتم من أجل إجابة تلك المطالب المتواضعة . واستمرت الجمعية فى نشاطها وأنشأت لها فروعا ولجانا فى مختلف الجهات ، فلما نشبت الحرب العالمية الثانية سارعت السلطات إلى حلها بحجة وجود اتصال بينها وبين الإيطاليين فى الصومال ، وصادرت المجلة الناطقة باسمها ، واعتقلت الكثيرين من زعمائها . وأمعنت فى سياسة العسف فقيدت الحريات وحرمت الاجتماعات . وخلال سنة ١٩٤٣ كان هناك حوالى ربع مليون يشتغلون لصالح الأغراض العسكرية ، كما ارتفعت الأسعار بسبب تصدير المنتجات الغذائية إلى القوات المتحالفة ، وكانت النتيجة انتشار المجاعة وهلك عدد وافر من الإفريقيين بينما حقق البيض ثراء واسعا .

وفى سنة ١٩٤٤ تكون اتحاد كينيا الإفريقى ، وهو جبهة وطنية ويعمل من أجل جميع الإفريقيين بصرف النظر عن أصلهم القبلى أو دينهم أو طبقاتهم أو مهنهم وأعلن برنامجه فى يونيو سنة ١٩٤٧ ويتضمن المطالبة بالحكم الذاتى مع التعهد بحفظ حقوق الأقليات العنصرية ، وزيادة تمثيل الإفريقيين فى المجلسين فوراً ، ووقف تملك البيض للأرض ، وتقرير التعليم الإجبارى ، وإلغاء الكيباندى والقيود المفروضة على نشاط الإفريقيين وحرياتهم ، والأخذ بمبدأ الأجر المتساوى عن العمل المتساوى مع رفع الأجور للعمال الإفريقيين .

وأخذ التذمر يزداد باطراد وفى عام ١٩٥٢ نشبت الثورة المعروفة باسم «ماو ماو» التى أخمدت بمنتهى القسوة والعنف . وأعلنت الحكومة حالة الطوارىء فحرمت عقد الاجتماعات إلا بتصريح من البوليس ، وقررت أن أى تنظيم سياسى ذى صبغة قومية يجب ألا يزيد عدد الإفريقيين فيه عن ٤٩ ٪ من المجموع الكلى للأعضاء وطبقت نظام تراخيص المرور ، وفى عام ١٩٥٣ حلت اتحاد كينيا الإفريقى . إلا أن أهم نتيجة ترتبت على حالة الطوارىء نقل شعب كيكويو بأسره وعدده مليون ونصف من الأنفس إلى قرى جديدة وبررت الحكومة الإجراء بأنه يهدف إلى توفير إمكانيات التقدم الاجتماعى والاقتصادى ، وفرص جديدة للخدمات التعاونية مثل المدارس والمراكز التجارية . ثم أعقب ذلك تثبيت ملكية المساحات التى يحوزونها إلا أن القبيلة تواجه الآن مشكلة على جانب كبير من الخطورة ، ذلك أن حوالى ٦٠٫٠٠٠ من أبنائها كانوا يعملون فى مدينة نيروبى فلما وقعت الثورة أخرجوا منها وأسرع أفراد قبيلة Luo إلى شغل الأماكن الشاغرة ؛ ولهذا تواجه القبيلة مشكلة توفير العمل لمثل هذا العدد الضخم .

التطورات منذ الثورة

وفى عام ١٩٥٤ أدركت الحكومة البريطانية ألا بد من إدخال بعض الاصلاحات الدستورية ، فأعد أوليفر ليتلتون وزير المستعمرات دستورا جديدا ينص على أن يقوم الافريقيون بانتخاب ممثليهم ، كما نص على أن يمثلهم وزير وأن يكون للأوربيين ثلاثة وزراء وللأسيويين وزيران . ولما عرض المشروع رفضه الأعضاء الافريقيون فى المجلس التشريعى إذ رأوا أن السلطة التنفيذية تنتقل إلى أيدى غيرهم ، كما أن هذا

الوزير الإفريقى لا يتناسب مع عددهم وهم الأغلبية الساحقة . وعارض الأوربيون الدستور « إذ اعتبروا من الأمور التى لا تحتمل التصور أن يدير الأسيويون والافريقيون البلاد فى مثل هذه المناصب المسئولة كمنصب الوزير »(١) . وبالرغم من هذا كله نفذ الدستور .

وشكلت لجنة برآسة المستر كوتس W.F. Coutts لبحث طريقة التصويت بالنسبة إلى الافريقيين « فأوصت بنظام من المؤهلات لعلها تـكفل أن يحصل على حق التصويت عنصر على قــدر من التعليم والشعور بالمسئولية . وأن نظام تعدد الصوت قد يميل بكفة ذوى الخبرة »(٢) ، وقد عدل المجلس التشريعى بعض القيود الشديدة . واستاء الافريقيون من ذلك إذ اعتبروا من مظاهر التمييز العنصرى أن يشترط فيهم توافر مؤهلات معينة بينما لا يطبق الشىء ذاته على الأجناس الأخرى .

انتخابات عام ١٩٥٧

أجريت الانتخابات فى مارس ١٩٥٧ وبلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم من الافريقيين ١٠١ر٢٦٦ ناخبا ، وكانت أعلى نسبة اشتركت فى الانتخاب ممن لهم حق التصويت فى المديرية الوسطى حيث بلغت ٩٥ر٢ ٪ وأقلها فى أ كاميا إذ لم تتجاوز ٦٨ر٩ ٪ ؛ ولـكنها جميعا نسبة عالية تدل على نمو الوعى فى صفوف الافريقيين واهتمامهم بمستقبل بلادهم . وكان الصراع عنيفا فى دائرة نيروبى ونجح بمقعدها توم مبويا Tom Mboya سكرتير عام اتحاد العمل بكينيا .

دستور لينوكس بويد

توجه المستر لينوكس بويد Lennox Boyd وزير المستعمرات إلى كينيا واجتمع بممثلى الأجناس المختلفة ولـكن وجهات النظر كانت متباينة ، وبعد عودته إلى لندن صدر دستور جديد يقضى بإنشاء إثنى عشر مقعدا جديدا توزع بالتساوى بين الافريقيين والأوربيين والأسيويين على أن ينتخبهم المجلس التشريعى مجتمعا على

(١) Susan Wood : Kenya, p. 36.

(٢) المصدر السابق ص ٣٨ .

صورة هيئة انتخابية ، وثبت عدد ممثلى الأطراف الثلاثة على أساس ١٤ لـكل من الافريقيين والأوربيين ، ثمانية للأسيويين . وأثار الدستور عواطف متباينة فرفض الافريقيون مناصب الوزارة ، كما قاطعوا هم وممثلوهم انتخاب الأعضاء الأربعة الجدد « Specially Elected Seats » ؛ وكانت وجهة نظرهم أن الأغلبية مازالت فى أيدى الأوربيين من المنتخبين والأعضاء الذين يمثلون الحكومة « وترتب على امتناع الأعضاء الإفريقيين المنتخبين أن أصبحت عملية الانتخاب مهزلة »[1] وعند افتتاح الدورة الجديدة للمجلس التشريعى انسحب الأعضاء الافريقيون المنتخبون احتجاجا على سياسة الحكومة كما وردت فى خطاب الحاكم أمام المجلس وإعرابا عن عدم رضائهم عن الدستور الجديد نفسه . وظلت مقاطعة الجلسات قائمة حتى أبريل سنة ١٩٥٩ حين أعلنت الحكومة البريطانية استعدادها لعقد مؤتمر فى يناير سنة ١٩٦٠ للبحث فى الوضع الدستورى بالبلاد .

وفى ٦ أغسطس سنة ١٩٥٩ أصدر الأعضاء الستة[2] بيانا تضمن المطالب الآتية :

أولا : المقترحات الدستورية وتشتمل على :

١ — تطبيق مبدأ القائمة المشتركة على أساس الاقتراع العام للبالغين .

٢ — إلغاء المقاعد الطائفية وتقسيم البلاد إلى دوائر جغرافية يمثل كل منها عضو واحد .

٣ — الأخذ بنظام الحكومة المسئولة على أساس مبدأ اضطلاع حزب الأغلبية بتشكيل الحكومة .

٤ — إبقاء عدد من المقاعد للأقليات على أن تختفى جميعا فى الانتخاب العام التالى .

٥ — تحديد يوم لإعلان استقلال كينيا ، وتستخدم الفترة الواقعة بين عام ١٩٦٠ وإعلان الاستقلال لإعداد البلاد بصورة عملية لتولى الحكم الذاتى .

ثانيا : الأرض .

وطالب الأعضاء بفتح المرتفعات ووضع برنامج لإعادة توطين الأوربيين على أن

(١) شرحه ص ٤٠

(٢) الأعضاء هم :

A. O. Odinga	L. G. Oquda	T. J. Mboya
J. G. Kiano	B. Mate	D. I. Kiamba

تكوين الملكيات وحدات اقتصادية . ووضع حد أعلى لما يمتلك الفرد ، وتطبيق نظام الزراعة التعاونية .

ثالثا : التعليم .

ويجب أن يكون إجباريا لمدة ثمانى سنوات بالنسبة إلى جميع الأطفال الإفريقيين على أن تنشىء الحكومة على الفور مدارس مشتركة لجميع الأجناس ، وأن تصر على أن تفتح المدارس التى تتلقى الإعانة من الأموال العامة أبوابها أمام جميع الأجناس وإلا تمنع عنها الإعانة . ويجب زيادة التسهيلات بشأن توفير التعليم العالى والفنى .

رابعا . الحكم المحلى .

يجب أن تكون المجالس المحلية بالانتخاب وإلغاء التمييز العنصرى .

خامسا : القواعد العسكرية .

أعلن الأعضاء معارضتهم بدون تحفظ فى إقامة أية قواعد عسكرية أجنبية فى البلاد .

سادسا : القضاء .

إعادة تنظيم القضاء وتوفير استقلاله ، وتوسيع نطاق نظام المحلفين بحيث يشمل جميع الأجناس .

وطالب البيان بإلغاء حالة الطوارىء ، والإفراج فوراعن جومو كنياتا والزعماء الإفريقيين ، وحق الشعب فى حرية القول والاجتماع وتكوين الجمعيات .

الأحزاب

أنشأ ميشيل بلندل Blundell فى مايو ١٩٥٩ « حزب كينيا الجديد » وحاول أن يضم إليه أعضاء من المجلس التشريعى يمثلون العناصر المختلفة فلم ينضم إليه سوى فريق من الأوربيين ، ومن الأجناس الأخرى بعض المعينين وأصحاب المقاعد الخاصة . وهدف الحزب إقامة المجتمع المتعدد الأجناس ولكن البرنامج الذى أعلنه لم يتضمن المشكلات الأساسية التى يدور بشأنها الصراع مثل فتح المرتفعات والقائمة المشتركة والتعليم .

وهناك « حزب كينيا » وله نفس الهدف إلا أنه أوضح أنه يجب أولا حل المسألة الدستورية ولذلك لم يتضمن برنامجه المشاكل الرئيسية . وفيما يتعلق بالمسألة الدستورية طالب بأن يتضمن الدستور إعلانا للحقوق ، ووضع قيود على حق التصويت ، والسعى إلى الحصول على نظام الحكومة المسئولة عام ١٩٦٦ .

وثمت جماعة أخرى من دعاة المجتمع المتعدد الأجناس تكونت فى النصف الثانى من عام ١٩٥٩ حين انفصل عدد من الأعضاء الإفريقيين المنتخبين عن توم مبويا لكى يتخذوا موقفا وسطا وأكثر اعتدالا وانضم إليهم الأسيويون المنتخبون وعضو أوربى واحد . وتزعم الجماعة ماسندى موليرو Masinde Muliro ، ولكن سرعان مادب الخلاف بين الإفريقيين والأسيويين حول موضوع الأرض ، كما أن الشعب فقد ثقته فى الأولين إذ رأى فى سياسة التعاون العنصرى التى دعت إليها تلك المنظمات وسيلة غير مباشرة للإبقاء على السيطرة البيضاء وتعويق حركة السير نحو الاستقلال .

ولكن القوة الحقيقية كانت فى يد « حركة استقلال كينيا » التى قادها توم مبويا وهى فى الأصل « حزب مؤتمر الشعب » ، ولما رفضت الحكومة تسجيلها فى سبتمبر سنة ١٩٥٩ أخذ الأعضاء يعودون إلى حزب المؤتمر الذى سمح له بممارسة نشاطه على المستوى القومى . وأصدر حزب الحركة بيانا فى أغسطس تضمن برنامجه وجعل شعاره « الحرية » . أما المطالب التى تقدم بها فتشمل نظام القائمة المشتركة على أساس الإقتراع العام مع الاحتفاظ ببعض المقاعد للأقليات ، وتحديد يوم لإعلان استقلال كينيا ، وفتح المرتفعات فورا ، والبدء فى الحال فى وضع برنامج لإعادة إسكان الإفريقيين ، وحصول كل طفل إفريقى على تعليم لمدة ثمان سنوات ، وادخال نظام القائمة المشتركة فوراً . وأهم من ذلك كله الافراج عن چومو كينياتا وغيره من الزعماء[1] .

---

(١) چومو كنياتا من أبناء كينيا المثقفين ، التحق بجامعة اكسفورد حيث حصل على أجازة عالية فى علم الأجناس وكتابه Facing Mount Kenya دراسة دقيقة للحياة القبلية . وتزوج من انجليزية وأنجب منها ولدين . وكان كنياتا من المؤسسين الأوائل لجمعية كيكويو المركزية ثم أصبح سكرتيرها العام وأهلت ثقافته العالية لكى يضطلع بعبء توضيح آرائها أمام اللجان المختلفة ووزارة المستعمرات . ونشر رسالة بعنوان « كينيا بلد الصراع » عالج فيها مشكلة بلاده وأورد مقترحاته للاصلاح . ولما نشبت ثورة « ماو ـ ماو » اتهم بتدبيرها وقيادتها وقبض عليه وحكم عليه بالسجن . وينظر الكينيون اليه على أنه رمز المقاومة الوطنية والدعوة الى التحرر .

ويبلغ توم مبويا الآن الثلاثين من العمر تقريبا ، وكان والده رئيس عمال فى أحد مزارع البيض . وتلقى تعليمه فى مدارس الارساليات ، وحاولت الكنيسة حمله على ترك آرائه السياسية فاختلف معها وفى هذا يقول « إن خلافاتى ليست بشأن العقيدة ولكن الكنيسة كانت ضعيفة فى موقفها من المشكلة الاستعمارية . لقد مالت إلى الدفاع عن الحالة القائمة » .

واشتغل مفتش صحة وبدأ يستمع إلى خطب چوموكينياتا وتأثر بها ، كما لاحظ الفوارق فى الأجور إذ كان زميله الأوربى يتناول ما يقرب من خمسة أمثال أجره . وساءه إلى حد كبير العنف الذى استخدم بعد إعلان حالة الطوارىء ، حيث قتلت السلطات والبيض نحوا من ١٠٥٠٠ من الافريقيين بتهمة الاشتراك فى الثورة . واشتغل بتنظيم الحركة النقابية فى نيروبى وانتخب سكرتيراً لاتحاد العمل فى كينيا . وحصل على منحة دراسية لمدة سنة فى جامعة أكسفورد وتأثر بتعاليم كول وهارولد لاسكى وكينيث روبنسون . ولما عاد رشح نفسه عن دائرة نيروبى فى انتخابات عام ١٩٥٧ ونجح . ومبويا متأثر بالأفكار الاشتراكية ولكنه لا يمانع فى الاستعانة برأس المال الأجنبى للمساهمة فى عمليات الإنماء الاقتصادى . ولا يريد خروج الأوربيين بشرط أن يكون ولاءهم لكينيا أولا ، وفى حالة الحصول على الاستقلال يفضل النظام الجمهورى . أما عن أسلوب الحكم فبالرغم من إيمانه بقيمة الديموقراطية إلا أنه يقول إن الديمقراطية الغربية ليست بالضرورة أفضل شىء لافريقية ، إذ يتعين على الشعوب الجديدة أن تجرى التجارب على النظم التى ورثتها . أما من الناحية الإقليمية فهو من دعاة إنشاء اتحاد فى إفريقية الشرقية يضم أوغندة وكينيا وتنجانيقا .

وفى الجانب الأوربى اتحدت مجموعة بريجز مع حزب الحكم المحلى التقدمى لتكوين « الحزب المتحد » وهو هيئة رجعية اقترحت فى البيان الذى أصدرته إلغاء المجلس الاستشارى بحجة أن وجود أغلبية فيه للحكومة تجعله أداة تفتقر إلى الفعالية ، وإنشاء مجلس إستشارى يمثل جميع الأجناس ليشترك مع الحاكم فى بحث التشريعات التى يراد إصدارها . والحزب المتحد يعارض الاتجاهات نحو إرضاء القومية الإفريقية ويرى أن قيام دولة إفريقية فى كينيا أمر يتصل بالمستقبل البعيد المجهول . والواقع أن حزب الحكم المحلى كان من دعاة تقسيم كينيا إلى مناطق صغيرة يتكون منها اتحاد فيدرالى وبهذا يتسنى الاحتفاظ بإقليم المرتفعات للبيض .

بداية النهاية

قلنا إن لينوكس بويد وعد بعقد مؤتمر دستورى وفعلا بدأ المؤتمر فى ١٨ يناير سنة ١٩٦٠ تحت رآسة وزير المستعمرات الجديد ، وإيان ما كلويد . وحدثت أزمة منذ البداية ذلك أن الوزير أباح لكل جماعة الاستعانة بمستشار واختار الأعضاء الإفريقيون المنتخبون الدكتور ثرجود مارشال وهو من رجال القانون الزنوج الممتازين فى الولايات المتحدة . وعلى أثر وصولهم إلى لندن طالبوا بأن يكون لهم مستشار ثان فى شخص المستر Mbiu Koinange ، فعورض الطلب على أساس أن الرجل كان ذا صلات وثيقة بجومو كنياتا . وبالرغم من أنه لم توجه إليه تهمة ولم يحاكم فإنه منع من دخول كينيا . وأصر الإفريقيون على مطلبهم الذى اعتبروه لونا من الإرضاء الذاتى بسبب عدم الإفراج عن كنياتا . وتحرج الموقف إلى درجة كبيرة وأخيرا حل الإشكال بالموافقة على أن يكون لكل جماعة مستشار ثان دون أن يحضر جلسات المؤتمر نفسه .

وتكلم ما كلويد فأوضح أن الهدف الأخير للحكومة البريطانية « الاستقلال داخل الكومنولث على ما آمل » . أما الأهداف العاجلة فتتلخص فى « بناء شعب على أساس النظم البرلمانية وفق أنموذج وستمنستر ... وأن يقبل الجميع حق كل جماعة فى البقاء فى كينيا وأن تلعب دورها فى الحياة العامة » . وأكد الوزير البريطانى أن الهدفين يقومان على مبادىء ثلاثة :

(أولا) إن كينيا مصيرها الاستقلال عن إشراف بريطانيا بشرط أن يشترك الإفريقيون والجماعات الأخرى فى حكم البلاد .

(ثانياً) لن يتحقق الاستقلال قبل أن تصبح الحكومة مسئولة أمام هيئة تشريعية تعكس تماما وجهات النظر المختلفة لجميع الشعب كما يعبر عنها بواسطة انتخاب واسع النطاق .

(ثالثاً) ينبغى أن تتوافر لأفراد كل جماعة فرصة كاملة للاشتراك فى إدارة شئون بلادهم بروح من التسامح المتبادل وإن جاز لوقت معين حماية مصالح الأقليات بطريق الضمانات الدستورية :

أما المقترحات التى تقدم بها ماكلويد فتضمنها الكتاب الأبيض الذى نشر فى كل من كينيا وبريطانيا يوم ٢٥ فبراير ١٩٦٠ ، وأهمها :

المجلس التشريعى :

يتكون من ٥٣ عضوا ينتخبون طبقا لقائمة مشتركة ، ١٢ عضوا يختارهم الأولون بحيث يكون منهم ٤ إفريقيون ، ٤ أوربيون ، ٣ أسيويون ، عضو عن العرب ، ويطلق على هؤلاء « الأعضاء القوميون » . ولضمان مركز الأقليات فى القائمة المشتركة يحتفظ بعشرين مقعدا (١٠ للأوربيين ، ٨ للأسيويين ، ٢ للعرب) وتنتخب كل طائفة ممثليها بطريق الانتخاب على درجتين . وبالنسبة إلى القائمة المشتركة يشترط فى الناخب معرفة القراءة والكتابة بلغته مع التجاوز عن هذا الشرط إذا تجاوز سن الأربعين ، أن يكون موظفا فى وقت قيد الأسماء ، أو له دخل سنوى قدره ٧٥ جنيها .

الهيئة التنفيذية ;

يتكون مجلس الوزراء من ١٢ وزيرا ، وللعرب ممثل له حق الحضور ، والأغلبية من الوزراء غير الموظفين ، على أن يكون عدد هؤلاء ثمانية منهم ٤ إفريقيون ، ٣ أوربيون ، وأسيوى واحد . أما الوزراء بحكم مناصبهم فعددهم أربعة . ويحتفظ الحاكم بحق تعيين الوزراء وتوزيع المناصب الوزارية بينهم .

ويبدو أن خلافا فى المؤتمر لم ينشأ حول المبدأ الجديد الذى يقيم أساس الحكومة المسئولة والمستندة إلى الأغلبية المنتخبة، وكان ذلك خطوة لها أهميتها . إلا أن موضوع الضمانات كانت مثار الخلاف . فالدكتور مارشال أعد قانونا للحقوق ولكن حزب كينيا الجديد حبذ تضمين الدستور ضمانات معينة . وواضح أن جوهر الصراع كان حول مشكلة الأرض ، ووجهة نظر الإفريقيين أنه من المستحيل الموافقة على ضمانات تديم الوضع القائم ، وأنهم سوف يصدرون قانوناً للاصلاح الزراعى وهذا قد يقتضى تحديد الملكية ، كما أنهم . كما قال المستر نجالا Ngala لا يستطيعون الموافقة على ضمان أرض ملكيتها موضع نزاع .

وقرر المستر ماكلويد أنه سوف يضع قانونا للحقوق Bill of Rights يتضمن

حماية حقوق الملكية بحيث تطبق على الجميع وتكفل أداء التعويض فى حالة نزع الملكية .

ولقد عارض البيض المتطرفون بزعامة بريجز الاتفاق ، كما اتهموا بلندل الذى قبله بأنه خانهم ، ولكن الرجل فى الواقع كان يدرك اتجاه التيار ويرى أن مقاومته قمينة أن تعصف بالبيض نهائيا . وفى هذا المعنى قال توم مبويا «أما بالنسبة إلى مستقبل المستوطنين البيض فليس هناك مكان بيننا لمن لا يؤمن بالديمقراطية الخالصة . وعلى الأوربيين الذين يترددون أن يبيعوا ممتلكاتهم ويخرجوا » .
واعترض بعض الإفريقيين قائلين إن مبويا كان قد وعد بالاستقلال العاجل الناجز وبنظام ديموقراطى على أساس « رجل واحد وصوت واحد » بدون قيود ؛ ولكن الاتفاق الجديد معناه أن يتأخر الاستقلال أربع أو خمس سنوات ، كما أن الانتخاب وفق القائمة المشتركة محوط بقيود بحيث لا يشترك فيها جميع الوطنيين . وكذلك كانت الدساتير السابقة تنص على أن يجرى العمل بها فترة محدودة ثم يعاد النظر فيها بينما لا يتضمن الدستور الجديد شيئا من هذا القبيل .

ورد توم مبويا على الاعتراضات التى أثيرت فخطب فى الجموع التى استقبلته فى نيروبى يوم ٢٧ فبراير قائلا « حين سافرنا إلى لندن كان الحكم فى أيدى الأوربيين أما الآن فنحن نستطيع أن نفتح الباب أو نغلقه . لقد أصبحت كينيا بلدا إفريقيا » ، ولا خوف على المستقبل فى نظره لأن « الاتفاق ليس إلا مجرد أداة تستخدم للحصول على المزيد » .

ومهما يكن من أمر فالواقع أن الوضع الجديد أكد أن الأوربيين لن يعدوا كونهم أقلية لا يمكن أن تستأثر بالحكم الذى تقرر أن يكون إفريقيا ، ومن المرجح ألا يطول الأمد الذى يسبق إعلان الاستقلال ، بل إن الزعماء الافريقيين بدأوا يتحدثون صراحة بأنهم سيطالبون بهذا خلال عام ١٩٦١ . وبالرغم من مزايا الاتفاق والأمل فى أن يساعد على خلق جو جديد من الثقة فإن إصرار حاكم كينيا على عدم الإفراج عن چومو كنياتا الذى يعتبر فى نظر الشعب بطلا وشهيدا من الأخطاء التى تترتب عليها نتائج خطيرة . إن الرجل أصبح أسطورة من الأساطير الوطنية الحماسية . ولقد صرح الزعماء بعد الاتفاق بفترة قصيرة أنه إذا لم يفرج عن كنياتا فإن الوزراء الذين قبلوا الاشتراك فى الحكومة ينبغى أن يستقيلوا ، كما هدد مبو

بأن الإفريقيين سوف يعمدون إلى العصيان المدنى . ولا شك أن تهديده نتيجة ضغط شعبى كما أن الكثيرين يأخذون عليه صغر سنه وقبوله للاتفاق . ولقد تكون أخيرا « الاتحاد الوطنى الافريقى بكينيا » وأصبح المسيطر على الحياة السياسية ولم يقع الاختيار على مبويا للرآسة .

المشكلات التى تواجه كينيا

يمكن القول بأن كينيا أوشكت أن تصبح دولة مستقلة سواء داخل الكومنولث أو خارجه ، ولكنها تواجه عددا من المشكلات التى تتطلب الحل الصالح.

الأقليات

فهناك الأقلية الأوربية ويساورها القلق مضيرها إذ يخيل إليها أن انتقال الحكم إلى أيدى الإفريقيين سوف يعصف بها ويرغمها على الخروج إلى حيث لامكان لها فى بلادها الأصلية ، ولكن المستقبل يتوقف على الأوربيين أنفسهم فعليهم أن يتواءموا مع العهد الجديد فاما أن يعطى لهم التعويض نقدا إذا رغبوا فى الخروج وإما أن يحاولوا الاندماج فى المجتمع ويصبحوا مواطنين فيه شأنهم فى ذلك شأن جميع المواطنين من حيث الحقوق والواجبات . وليس ثمة خوف من ناحية الإفريقيين لأنهم لا يعارضون فى الاستفادة من خبرة الأوربيين الفنية .

ونقطة الخلاف الجوهرية تتعلق بمشكلة الأرض التى خصصت للبيض ومساحتها ١٦٧٠٠ ميل مربع وبالرغم من أن منها ٣٩٥٠ ميلا من الغابات إلا أن المساحة الباقية أكثر المناطق خصوبة وصلاحية للزراعة . وهذه المزايا مكنت المستوطنين من التوسع فى الاستغلال الزراعى وبخاصة منذ نشوب الحرب العالمية الثانية بسبب ازدياد الطلب على المنتجات الأولية ويدل على ذلك ارتفاع رقم الميزانية من ٣ مليون جنيه سنة ١٩٤٠ إلى ٤٠ مليونا سنة ١٩٥٥ وفى سنة ١٩٥٩ / ٦٠ كان إيراد ضريبة الدخل التى يؤديها البيض وحدهم تقريبا ١٠٫٥ مليون جنيه من مجموع الايرادات البالغ ٣٢٫٣ مليونا .

هذه المشكلة لابد لها من حل ونعتقد أنه لابد من وضع قانون للاصلاح الزراعى بحيث يضع حدا أعلى لما يمكن أن يحوزه الفرد على أن يؤدى عن ذلك تعويض

يتفق عليه وبخاصة فى المناطق التى ليس هناك نزاع بشأن ملكيتها . وبهذا تتوافر مساحات جديدة يمكن أن يستغلها الإفريقيون الذين ضاقت بهم المساحات المخصصة لهم . والحل عادل إذ يصعب تصور أن ٣٫/٠ من السكان يملكون الأرض التى تنتج ما يقرب من ثلث الإيراد القومى . وهذا التعويض سوف يستغله البيض فى تنمية العناصر الأخرى من الاقتصاد القومى الذى يعود بالنفع على البلاد كلها .

والأقلية الآسيوية الكبيرة تشعر بالقلق. والواقع أن محاولتها أن تقف موقفاً وسطا بين الافريقيين والأوربيين جلبت عليها الشك من الطرفين . والإفريقيون لايشعرون بميل كبير إليهم ولعل ذلك وليد الشعور بالمنافسة ، فالأقلية الآسيوية على قدر وافر من النشاط وخاصة فى ميدان التجارة لعدم إمكانهم شراء الأرض ، كما أنهم يشغلون أغلبية المهن الحاذقة والشبيهة بها . ويرد الآسيويون على ذلك بأن إمكانيات التقدم الاقتصادى وافرة إذا ماوضع برنامج مدروس لاستغلالها ، وهذا التقدم يكفل الفرص الإقتصادية للجميع ومن هنا لاخوف منهم .

كينيا والمناطق المجاورة

هناك صلات طبيعية بين أوغندة وكينيا وتنجانيقا فهذه الأقاليم الثلاثة جزء من هضبة البحيرات ، كما أن هناك تشابها فى الظروف المناخية والنباتية . والخط الحديدى الممتد من أوغنده إلى الساحل يمر عبر كينيا . ولهذا كله هناك اتجاه إلى إنشاء اتحاد يضم هذه البلدان الثلاث ، ومن أنصار هذه الفكرة نيوريرى زعيم تنجانيقا وتوممبويا فى كينيا إلا أن فريقاً من أوغنده لايحبذ هذا الاتحاه .

ولكينيا مشكلات أخرى مع جيرانها فقد سبق أن أشرنا إلى الجزء الذى تنازلت عنه بريطانيا لإيطاليا بعد الحرب العالمية الأولى . وكذلك هناك رغبة جمهورية صوماليا الجديدة فى ضم جزء من كينيا وقد تحدثنا عن هذا من قبل .

التنمية الاقتصادية

من أهم المنتجات الزراعية البن والسيسال والشاى وكلها من المحاصيل النقدية وتتركز فى إقليم المرتفعات ولكن المجال واسع أمام زراعتها وبخاصة البن فى المناطق المخصصة للافريقيين . ونجحت زراعة القطن فى منطقة كافيروندو بينما يستخرج

الـكوبرا فى الجهات الساحلية المنخفضة من جوز الهند حيث تتركز زراعته .

وقد بلغت قيمة الصادرات من الغلات الزراعية الرئيسية مايقرب من ستة عشر مليوناً من الجنيهات فى عام ١٩٥٥ . إلا أن الزراعة الإفريقية تتطلب استخدام الأساليب الفنية الحديثة . ولعل خير مايمكن أن يتبع فى تنظيم عملية الاستغلال الزراعى الأخذ بنظام المزارع التعاونية فى حالة الملـكية الفردية . أما حيث الأرض ملك للقبيلة أى للجماعة فإن عملية إنشاء المزارع الـكبيرة يسيرة فتقوم وحدات مناسبة ويقسم الانتاج حسب الظروف والإمكانيات وتتاح الفرصة لإقامة الصناعات الريفية وتوفير الخدمات المختلفة .

ويوجد من المعادن الذهب والديالوميت والحجر الجيرى والملح والصودا كما تجرى فى السنوات الأخيرة أبحاث عن البترول ، إلا أن إمكانيات الثروة المعدنية الحقيقية لم تعرف بعد على وجه التحديد ، الأمر الذى يقتضى القيام بدراسة شاملة فى مختلف أرجاء البلاد للـكشف عنها وتقدير احتمالات الاستغلال الاقتصادى .

وقامت عدة صناعات تحويلية كصناعة الأسمنت وتـكرير الزيت والـكيماويات والمنسوجات . إلا أن عملية الانماء الاقتصادى تتطلب المبادرة إلى تحسين المواصلات وتوفير الطاقة الـكهربائية ، والخبرة الفنية .

الأزمات فى أوغنده

تبلغ مساحة أوغنده ٩٤٠٠٠ ميل مربع ، ويقرب عدد السكان من ستة ملايين نسمة والأغلبية الساحقة من الإفريقيين ، ولا يتجاوز عدد الأوربيين ثمانية آلاف منهم فريق كبير من رجال الإرساليات الدينية والموظفين البريطانيين . والجالية الهندية تزيد قليلا عن ٥٠٠٠٠ شخص ولكنها على جانب وافر من النشاط الإقتصادى . وتكاد تتحكم فى تجارة التجزئة بصفة خاصة كما تحتكر صناعة حلج القطن إلى حد كبير ، ولهذا ينظر إليها الإفريقيون نظرة تنم عن الشك المتولد من المنافسة الاقتصادية .

وكان الرحالة سبيك أول من وصل من الأوربيين إلى أوغنده ، ثم تلاه عدد من المكتشفين الآخرين ومنهم ستانلى الذى عقد اتفاقا مع الكاباكا أى ملك بوجنده فى ذلك الحين . وفى أعقاب أولئك جميعا وفد رجال بعثات التبشير المسيحية من البروتستانت والكاثوليك وزاد عددهم بعد عام ١٨٧٧ وأخذوا يبذلون الجهود من أجل نشر الديانة المسيحية ، كما قاموا بإنشاء المدارس على غرار ما كانوا يفعلون فى مختلف أنحاء القارة الإفريقية وللأهداف السياسية ذاتها .

وتتمتع أوغنده بمزايا متنوعة بحكم ظروفها الطبيعية والتطور التاريخى . وفى مقدمة ذلك غناها إذ تعتبر فى مقدمة بلدان الكومنولث إنتاجا للقطن والبن ، وزادت أهميتهما منذ نشوب الحرب العالمية الثانية ، وكانت الرغبة فى استغلال إمكانيات البلاد من الاعتبارات الكامنة وراء إنشاء الخط الحديدى الذى يربطها بساحل إفريقية الشرقى . وكان الشعور إثر السيطرة على أوغنده أنها لا تصلح لإقامة الأوربيين بسبب وجود ذبابة تسي تسي . كما وجد هؤلاء فى مرتفعات كينيا ، البلد المطل على الساحل ، مجالا للإستيطان والاستغلال والكسب . وترتب على ذلك أنه بخلاف كينيا المتاخمة انتفى التعقيد الناجم من وجود أقلية أوربية كبيرة ذات مصالح اقتصادية كبيرة ، وبذلك أيضا لم تحدث تلك العمليات المألوفة فى كينيا وروديسيا واتحاد جنوب إفريقية من هجوم على أراضى القبائل الإفريقية وانتزاعها لصالح الرجل الأبيض . وتتكون أوغنده من أربع ممالك أهمها مملكة بوجندا وكلها ترتبط بانجلترا بمعاهدات الحماية . ولبوجندا مركز ممتاز لأنها أكثر ثراء من بقية أجزاء المحمية ، وهذا الثراء

انعكس فى المجالات الأخرى إذ ترتب عليه نشاط ثقافى وتعاونى وسياسى . وفضلا عن ذلك فإن لها حكومتها المحلية وبرلمانها التقليدى المحلى ويطلق عليه اسم « لوكيكو » ، وقد تكون بعد إعلان الحماية البريطانية على النحو الآتى[1] :

(ا) وزراء الكاباكا الثلاثة أعضاء بحكم مناصبهم وهم رئيس الوزراء ووزير العدل ووزير الخزانة .

(ب) زعماء المراكز وعددهم ٢٦ زعيما أعضاء بحكم مناصبهم .

(حـ) يعين الكاباكا من كل مركز ثلاثة أشخاص من الأعيان أو الكبار أى ٧٨ عضوا .

(ء) للكاباكا الحق فى تعيين ستة أشخاص من كل المملكة يرى ضرورة وجودهم فى المجلس .

وإذا كانت أوغنده قد خلت من التعقيدات المتولدة من مؤثرات خارجية كما أوضحنا ، إلا أنها فى الوقت ذاته تواجه تعقيدات أخرى ناشئة عن الأوضاع الداخلية وتفسر الأزمة التى تعانيها أوغنده اليوم . فالحكم فى بوجنده بصفة خاصة يتركز فى أيدى الكاباكا والزعماء القبليين وكبار أصحاب الأراضى . وهؤلاء جميعا حريصون على إبقاء السلطات فى أيديهم ، ولا يتجاوبون كثيرا مع الاتجاهات التى يمثلها المثقفون وأفراد الطبقة الوسطى والقادة النقابيون من حيث قيام نظام ديموقراطى يشمل المحمية كلها وتحويل البرلمان الإقليمى بحيث يصبح ممثلا لجميع الشعب بصورة حقيقية وهذا الحرص على الامتيازات المتوارثة تتولد عنه نزعات ذات صبغة انفصالية فى بوجندا الأمر الذى يشكل خطرا على وحدة أوغنده الوطنية .

التنظيمات السياسية :

وفى الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية قامت تنظيمات شبه سياسية مثل الباتاكا وهو اتحاد تكون فى عام ١٩٢١ للدفاع عن حق العشائر فى تملك الأرض ، وجمعية بوجندا الفتاة التى تكونت فى العقد الثالث من القرن الحالى من المتعلمين من أبناء الزعماء والرؤساء وذوى المراكز الاجتماعية وهؤلاء يحاولون المحافظة على أوضاعهم

(١) الدكتور عبد الملك عودة : السياسة والحكم فى أفريقية ، ص ٣٠٨ .

الاجتماعية . إلا أننا نلاحظ على تلك التنظيمات أنها هيئات كانت تحرص أولا وقبل كل شيء على الاحتفاظ بالمزايا الإقطاعية وحقوق الطبقات أصحاب النفوذ . وقامت جماعات للتعبير عن مصالح إقتصادية معينة . فطالب اتحاد الفلاحين برفع أثمان المحاصيل الزراعية وبخاصة القطن والبن لفائدة الزراع الإفريقيين ، وبإنشاء المحالج التي يمتلكها أبناء البلاد أنفسهم ، وهذا المطلب الأخير يعكس آثار المنافسة من جانب الأقلية الهندية مما أشرنا إليه من قبل . وفي يناير من عام ١٩٤٩ أعلن حزب العمال الإفريقي برنامجه ويتخلص في تقوية النهضة الصناعية ، ومكافحة البطالة في صفوف العمال الإفريقيين ، وتأميم الورش والمعامل والمزارع الكبيرة وصناعة الغزل والنسج ، ووضع حد أدنى لأجور العمال الصناعيين والزراعيين وفي المحال التجارية ، وقيام الحكومة بتوزيع السلع على تجار التجزئة ، والتوسع في نشر التعليم . وهذه المطالب توضح أن الحزب كان يعبر عن مطالب الطبقة العاملة والبورجوازية الوطنية الصغيرة ، ويحارب الإقطاع . وتشكل اتحاد أوغنده الإفريقي مطالبا بتخليص الاقتصاد الوطني من السيطرة ، والاحتكارات الأجنبية . وتصنيع المحاصيل الرئيسية ، ثم إقامة نظام ديموقراطي بحيث يكون اختيار أعضاء برلمان كاباكا الإقليمي والرؤساء بالانتخاب من قبل الشعب . ولما حرمت الحكومة نشاط الأحزاب القائمة بعد ثورة ١٩٤٩ تكون حزب مؤتمر أوغنده الوطني في أبريل من عام ١٩٥٢ مطالبا بالحكم الذاتي كخطوة أولية في الطريق إلى الاستقلال ، والقضاء على الفوارق القبلية ، وتحرير الاقتصاد القومي ، وتقرير نظام ديموقراطي حقيقي لتمثيل البلاد .

أزمة عام ١٩٥٣ :

في يونيو من عام ١٩٥٣ ألقى وزير المستعمرات البريطاني ، أوليفر ليتلتون ، خطابا في لندن أشار فيه إلى المزايا التي تنجم من إقامة اتحاد في إفريقية الشرقية ، وكان الهدف من الإشارة إلى الموضوع محاولة تعرف رد الفعل الذي يحدثه اقتراح من هذا القبيل . وأثار الخطاب السخط في كينيا إذ أحست أن الهدف خلق دومينيون جديد تتحكم فيه الأقلية البيضاء التي تتركز في كينيا ، على غرار اتحاد إفريقية الوسطى . إن الكثيرين من قادة كينيا وتنجانيقا يرحبون بمثل هذا الاتحاد بينهما والذي يضم أوغنده ، ولكنهم يعتقدون أن التفكير في مثل هذا الأمر يجب أن يسبقه استقلال هذه البلدان وقيام حكومات إفريقية فيها ، حتى إذا ما تحررت صار

الاتحاد وليد إرادة الإفريقيين أنفسهم وشعورهم بالحاجة إليه . أما قيام الاتحاد قبل الاستقلال فخدعة تهدف إلى دعم سيطرة الأقلية الأوربية .

وفى أوغنده ساور الإحساس ذاته العناصر الوطنية واستشعرت القلق والخوف. إن أوغنده ظلت إفريقية والأرض ملك لأبنائها والأوربيون قلة تكاد لاتذكر ، ولكن الاتحاد المقترح يمد سيطرة الأوربيين المقيمين فى كينيا ويفتح أراضى أوغنده أمامهم للتملك ، كما أنه يؤدى إلى إقامة العقبات فى طريق التطور صوب الديموقراطية والحكم الذاتى ثم الاستقلال . وكان أعظم السخط فى بوجندا إذ خشيت أن يفرض الاتحاد عليها كما فرض من قبل على نياسالاند ، الأمر الذى يقضى على وضعها الخاص ويعصف بما للكاباكا والطبقة الحاكمة من سلطان وامتيازات . طالب الكاباكا بأن يكون لبوجندا وضع مستقل خاص حتى لاتتأثر بأية مشروعات فى المستقبل ، واجتمع اللوكيكو وطلب استبعاد بوجندا من سيطرة وزارة المستعمرات البريطانية وتحديد موعد لإعلان الاستقلال .

وزاد الخلاف بسبب المقترحات المقدمة من جانب البريطانيين لإجراء تعديل دستورى فالكاباكا والطبقة الحاكمة لم يكونا ميالين إلى تنظيم قد ينقص من النفوذ التقليدى . أما العناصر الوطنية التى لم يؤخذ رأيها فى الإصلاحات المقترحة فاعتبرتها قاصرة عن إرضاء المطالب الوطنية من ناحية إقامة النظام الديموقراطى من جهة وتقرير الحكم الذاتى من جهة أخرى .

وأخيراً أقدم الحاكم البريطانى على إجراء شاذ وعنيف فأمر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بنفى الكاباكا وأقلته طائرة بريطانية إلى لندن ، وذلك حتى دون تعيين من يشغل مكانه . أثار الحادث ثائرة الأهلين لا فى بوجندا وحدها فحسب حيث اعتبر النفى خرقا لاتفاقية الحماية واعتداء مباشراً على حقوق الكاباكا وإقليمه ، وإنما تعدى التأثير البلاد كلها ، فسافر رئيس المؤتمر الوطنى إلى لندن للدفاع عن الكاباكا، كما قرر الحزب القيام بحملة مقاطعة اقتصادية ، ونشبت الاضطرابات فأعلنت السلطات حالة الطوارىء وأغلقت الصحف الوطنية وقبضت على عدد من كبار الزعماء القبليين ونفت لفيفا من السياسيين البارزين . والواقع أن العناصر الوطنية استغلت حادث نفى الكاباكا لإثارة البلاد ضد الاصلاح الدستورى القاصر الذى نفذ عام ١٩٥٤ ، وللمطالبة بالاستقلال . وزاد من حدة الحركة الوطنية التطورات الجارية فى السودان.

المجاور والذى أصبح على وشك تحقيق الاستقلال الكامل وجلاء القوات البريطانية عن أراضيه . وإزاء الضغط الوطنى اضطر الإنجليز إلى أن يعدوا بعدم ضم أوغنده إلى كينيا إلا بموافقة شعب الأولى ، وبأنهم سوف ينشئون دولة إفريقية ذات استقلال ذاتى . وكذلك أرسلوا لجنة برآسة سير كيث هانكوك Keith Hancock لبحث الأوضاع الدستورية فى البلاد وتحرى أسباب الخلاف . وأعلن سير أندرو كوهين أمام اللوكيكو أنه بعد انقضاء تسعة أشهر منذ صدور التعديلات الدستورية سوف يسمح باختيار كاباكا جديد أو إعادة الكاباكا المنفى . وأخيرا وافقت الحكومة البريطانية على عودة الكاباكا من منفاه ، واعتبرت العناصر الوطنية ذلك فوزاً لها . أما التعديل الدستورى لعام ١٩٥٤ والذى أشرنا إليه فيقضى بزيادة عدد أعضاء المجلس التشريعى من ٣٢ إلى ٥٦ عضو منهم ٢٠ إفريقيا بدلا من ثمانية .

هذا التعديل لم يغير من الوضع شيئاً إذ مازالت أغلبية أعضاء المجلس غير إفريقية ، كما أن الأعضاء الإفريقيين لا يجرى اختيارهم من قبل الشعب ، فضلا عن أن السلطة الفعلية ظلت فى أيدى السلطة البريطانية .

وبالرغم من زيادة العدد بعد ذلك إلى ٦٢ عضوا فإن ممثلى الحكومة لهم الأغلبية إذ عددهم ٣٢ عضوا ، والباقون يختارون بطريق التعيين من صفوف الشخصيات البارزة التى تمثل الأجناس المختلفة .

وشكلت الحكومة البريطانية لجنة وايلد التى اقترحت إدخال نظام الانتخاب المباشر فى أوائل عام ١٩٦١ على أساس الاقتراع العام دون الاحتفاظ بمقاعد معينة للأقليات ، وأن يشكل الحزب صاحب الأغلبية الحكومة الجديدة .

وكذلك رأت اللجنة أن التصويت وفق قائمة مشتركة يجب ألا يضفى على غير الإفريقيين حقوقاً فيما يتعلق بالمواطنية والأرض . وأوصت بصفة خاصة باستبعاد الذين يحتفظون بالمواطنية الهندية والباكستانية أو السودانية ، وإدخال مواطنى المملكة المتحدة أو المستعمرات وحدهم ؛ وهكذا أرادت اللجنة المحافظة على مركز الأقلية الأوربية وحدها .

وتضمنت التوصيات كذلك أن تضم الجمعية الوطنية ٢٠ مقعداً لبوجندا ، ٢٠ للمديرية الشرقية ، ١٥ للمديرية الشمالية ، ١٧ للغربية ، وبذلك تتكون الجمعية من

٧٣ عضواً ، وإلى جانبهم ستة أعضاء آخرون ينتخبون وفق نظام خاص على أساس دراياتهم الخاصة . وكذلك تضم الجمعية ثلاثة من كبار الموظفين البريطانيين بحكم وظائفهم ومنهم المدعى العام ووزير المالية . ومعنى الاقتراح أن بوجندا لاتصبح لها الأغلبية فى الجمعية الوطنية(١) .

أزمة عام ١٩٦٠ :

دارت بلندن مباحثات فى أغسطس سنة ١٩٦٠ واستمرت وقتا طويلا ولكنها لم تسفر عن اتفاق . وتتلخص المقترحات التى تقدم بها المستر إيان ماكلويد بقصد التنفيذ العاجل فى إجراء انتخابات قومية تشمل البلاد كلها وفق قائمة انتخابية مشتركة وبدون الاحتفاظ بأية امتيازات خاصة للأقليات الآسيوية أو الأوربية. وتشكل الجمعية التشريعية بحيث تكون الأغلبية إفريقية ويتولى الحزب الذى يحصل على الأغلبية تشكيل الحكومة. وإذا كانت الاصلاحات المقترحة تقصر عن إرضاء الوطنيين الذين يصرون على الحكم الذاتى فوراً ثم الاستقلال، إلا أن المعارضة العنيفة جاءت من ناحية بوجندا . فاعترض الكاباكا على نظام الانتخاب وطالب بأن يكون اختيار ممثليها بطريق الانتخاب غير المباشر ، الأمر الذى معناه الحقيقى أن يتولى اختيارهم اللوكيكو حيث تتركز المصالح الكبيرة ، ورفض ماكلويد الطلب لأن إقراره لابد أن يصطدم بمعارضة عنيفة من جانب الأحزاب الوطنية التى تنادى دائما بانتخابات عامة على أساس الاقتراع المباشر. وكذلك طالب زعماء بوجندا بأنه ينبغى عند إعداد الدستور النهائى للبلاد الأخذ بنظام الدولة الفيدرالية حتى يتسنى الإبقاء على مركزها الخاص وحجتهم فى هذا أن الاتفاقيات التى سبق توقيعها مع بريطانيا تضمن لبوجندا المحافظة على نظامها التقليدى للحكم والذى يتكون أساساً من الكاباكا واللوكيكو . وصرح وزير المستعمرات أنه لايعارض من حيث المبدأ فكرة الدستور الاتحادى ، ولكنه لايريد التقيد بارتباطات معينة قبل أن تقدم « لجنة العلاقات » التى تقرر تشكيلها مقترحاتها

---

(١) Susan Wood : Kenya, pp. 75—76.

بشأن الموضوع كله(١) . وكانت هذه النقطة الصخرة التى تحطمت عليها المفاوضات وغادر وفد بوجندا برآسة الكاباكا لندن حيث عاذ إلى بلاده فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٠ .

وعمد أهل بوجندا إلى عدم تسجيل أسمائهم فى السجلات الانتخابية تمهيداً لمقاطعة الانتخابات . واجتمع اللوكيكو يوم السبت ٢٤ سبتمبر وطالب الأعضاء بالموافقة على قرار يقضى بألا تعترف بوجندا بالأعضاء الذين ينتخبون للجمعية التشريعية المركزية فى الانتخابات المقرر إجراؤها . ووافق فى الليلة السابقة على اقتراح بانفصال بوجندا عن أوغنده . ولما عرض الاقتراح الخاص بالأعضاء الذين سوف ينتخبون أعلن رئيس المجلس أن البرلمان الإقليمى لايستطيع اتخاذ قرار بعدم الاشتراك فى المجلس التشريعى لأن مثل هذا الاشتراك منصوص عليه فى الاتفاق الحالى المعقود بين بريطانيا وبوغنده . وقال الأعضاء إن بوجندا قد قررت إلغاء اتفاقها مع بريطانيا وفقا لقرار الانفصال الذى تمت الموافقة عليه ، ولذلك يتعين على اللوكيكو تأكيد معارضته الاشتراك فى المجلس التشريعى . ويلاحظ أن ممثلى بوجندا ظلوا مقاطعين المجلس التشريعى أكثر من عامين .

وهكذا ولما تحصل البلاد على الاستقلال أو حتى الحكم الذاتى الكامل تواجهها مشكلة خطيرة . إن مطالبة بوجندا الانفصال وهى أغنى مناطق أوغنده فيه قضاء على الوحدة القومية وإضعاف لاقتصاديات البلاد ، فكأن هذه الولاية تريد أن تخلق كاتانجا أخرى . ولهذا يعارض الطلب حزب « مؤتمر شعب أوغنده » ويريد إقامة حكومة مركزية قوية على أساس ديمقراطى ومستمد من إرادة الناخبين. وانفصال بوجندا سوف يثير لها مشكلات ضخمة لأنها جزء صغير من البلاد ولا يتجاوز سكانها خمس أهالى أوغنده بأسرها ولن يكون من اليسير عليها تصريف منتجاتها ؛ ولهذا يبدو أن فريقا من الطبقة المثقفة لايرى السير فى هذا الاتجاه الانفصالى. وتقدم رؤساء الممالك الثلاث الأخرى بمذكرة إلى وزير المستعمرات أشاروا فيها إلى تجربة الكنغو والحركات التى نشبت فيه فور إعلان الاستقلال ، ورأوا ضرورة الاتفاق أولا على شكل الحكومة التى سوف تشكل فى البلاد وذلك قبل إجراء الانتخابات

---

(١) The Observer, Septemper 18,1960.

لابعدها كما يرى الوزير . وهكذا يسود التوتر وهو فى حقيقته صراع بين نظريتين أولاهما تلك التى ترى أن النظام الفيدرالى لايصلح لدولة صغيرة مثل أوغنده ويعرقل تطورها السياسى والاقتصادى وهذا يتفق مع رأى نكروما فى غانة التى واجهتها المشكلة ذاتها وهو رأى أيده الخبير الدستورى الذى استشارته حكومة غانة . والنظرية الثانية تقوم على تغليب المصالح المحلية من أجل الإبقاء على الامتيازات السياسية والاقتصادية على حساب وحدة البلاد القومية والمصلحة الاقتصادية المشتركة .



افريقية الشرقية
واتحاد روديسيا ونياسالاند

الفصل الخامس عشر

مشكلات عهد الاستقلال

لقد حصل عدد كبير من البلدان الإفريقية على الاستقلال وسوف تشهد السنوات القلائل القادمة زوال السيطرة الإستعمارية من بقية القارة ، ولكن الاستقلال ليس إلا نقطة الابتداء فى الطريق إلى التطور الارتقائى ، وهذا التطور يرتطم بطائفة من مشكلات ضخمة كلها من مخلفات العهد الاستعمارى .

القضاء على البلقنة

كان من أوضح النتائج التى ترتبت على تسابق الدول الإمبريالية للسيطرة على القارة تمزيق وحدات أملتها الإعتبارات الجغرافية وللصلحة الإقتصادية وصلات الجنس واللغة والثقافة والتقاليد والعادات . فنى شمالى إفريقية قسمت المنطقة العربية إلى مراكش والجزائر وتونس ، وخضعت الشعوب المتجانسة فى ساحل العاج وساحل الذهب للثقافتين الفرنسية والإنجليزية . وقسم الغرب المتد من مراكش إلى حدود الكنغو بين أسبانيا وانجلترا وفرنسا ، وتكونت مستعمرات صغيرة داخل وحدات أكبر منها . وفى الشرق قسمت بلاد الصوماليين بين انجلترا وإيطاليا وفرنسا ثم خضعت أوغنده وكينيا لانجلترا بينما استولت ألمانيا على تنجانيقا وهذه البلدان الثلاث متجانسة وتعتبر أجزاء من وحدة جغرافية واحدة .

ولم تقف الإمبريالية عند هذا الحد بل عمدت إلى استغلال التنافس بين قبائل الإقليم أو البلد الواحد إلى الحد الأقصى ، فأخذت تساند العناصر الأشد رجعية ممن يطلق عليهم الزعماء التقليديون بمنحهم الإمتيازات وإشباع أطماعهم حتى يؤيدوها ضد الأحزاب والجماعات الوطنية التقدمية ، وهذا جميعه أدى إلى دعم النزعات المحلية وتشجيع الدعوات الإنفصالية .

غير أن المصالح المادية للإمبريالية الأوربية سرعان ما أدركت أن خلق الوحدات الكبيرة أدنى إلى تحقيق أغراضها . فتكونت إفريقية الغربية الفرنسية وإفريقية

الاستوائية الفرنسية ، وعمدت انجلترا إلى ربط المناطق التى تتولى أمرها وفق نظام الانتداب ثم الوصاية الدولية بمستعمراتها المجاورة من النواحى الإدارية والاقتصادية والثقافية فربطت توجولاند بساحل الذهب والكرون بنيجيريا وأنشأت لجنة إقليمية عليا لأوغنده وكينيا وتنجانيقا لتتولى المسائل ذات الصبغة المشتركة ، وتكون اتحاد روديسيا ونياسالاند . هذه الحركات التجميعية أريد من ورائها التغلب على الصعاب الاقتصادية المتولدة من عملية التجزئة .

ثم ظهرت الحركات الوطنية واشتد ساعدها وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وراحت تصر على الحرية والاستقلال . وأدرك الإمبرياليون أنهم أمام خطر قمين أن يعصف بامتيازاتهم الاقتصادية فعمدوا إلى أسلوبين لمواجهة الضغط الوطنى ، أولهما الموافقة على منح الاستقلال لا لوحدات إقليمية كبيرة وإنما لوحدات صغيرة تتجاهل العوامل الجنسية والجغرافية والاقتصادية التى تحتم الوحدة . هذه هى السياسة المعروفة ببلقنة القارة أى تحويلها إلى شبه جزيرة بلقان أخرى . وكانت فرنسا أسبق من غيرها فى هذا الاتجاه فإذا بإفريقية الغربية تتحول إلى جمهوريات السنغال ومالى وساحل العاج وداهومى وڤولتا العليا وغينيا والنيجر بينما قامت فى إفريقية الإستوائية الفرنسية جمهوريات تشاد وإفريقية الوسطى وجابون والكنغو . كان هدف فرنسا خلق دول صغيرة عاجزة وبخاصة من الناحية الاقتصادية كما يصبح من السهل استغلال التنافس بين الزعامات فيها .

أما الأسلوب الآخر فيتخلص فى إثارة النزعات الانفصالية داخل البلد الواحد بما يؤدى إلى تحطيم الوحدة الوطنية ويجعل من الصعب قيام حكومات مركزية قوية لمواجهة الموقف بعد الاستقلال ، الأمر الذى تستفيد منه الاحتكارات الإمبريالية . ففى نيجيريا سارت السياسة البريطانية على أساس أن هذا البلد ينقسم إلى أقاليم ثلاثة متباينة ولكل منها ذاتيته الخاصة به . ولم يكد الكنغو يحصل على استقلاله حتى أثار البلجيكيون الحركات الانفصالية وبخاصة فى كاتانجا وكاساى ، وراح الانفصاليون يدعون الى تنظيم دستورى على الأساس الكونفيدرالى وبذلك يتسنى للاحتكارات الأجنبية الاحتفاظ بامتيازاتها وسلطانها فى مناطق التعدين على وجه الخصوص . وفى أوغنده تطالب الفئات ذات الامتيازات فى مملكة بوجنده بفصل الاخيرة تماما إذا لم يعترف لها بوضع خاص داخل الدولة التى توشك أن تظهر .

واستهدفت عملية البلقنة كذلك خلق مشكلات للدول المستقلة أو بعضها لتصرفها عن السير فى الطريق المؤدى إلى دعم الاستقلال . ففرنسا مازالت متمسكة بشقة من بلاد الصوماليين ، كما اقتطعت من الأخيرة أقاليم أو مناطق ضمت إلى البلدان المجاورة . ورواندا ـ أوروندى التى انتدبت بلجيكا لإدارتها منذ الحرب العالمية الأولى تتنازعها تنجانيقا والكنغو . ويجرى العمل على ضم الجزء الشمالى من الكمرون الذى تديره بريطانيا إلى نيجيريا على أن يستقل الجزء الجنوبى أو يضم إلى جمهورية الكمرون . وعملت فرنسا على خلق موريتانيا التى يعتبرها المغرب جزءا لا يتجزأ منه . وقبيل الاعتراف باستقلال غانة أدمج فيها جزء من توجولاند الأمر الذى يسمم الملاقات بين جمهوريتى غانة وتوجو .

هذه الظاهرات لم تفت الزعماء الوطنيين فى إفريقية من أمثال عبد الناصر ونكروما وسيكوتوريه وكيتا وأزيكيوى ومبويا ونيوريرى وباندا ، ممن أدركوا أن استمرار هذا الوضع الإنقسامى لابد حتما أن يعرقل تطور القارة إلى زمن طويل وبذلك يصبح الاستقلال السياسى وهماً . وعلى ضوء هذه الحقيقة أخذت تنشط الدعوات إلى التعاون والتضامن والتجمع . وكانت الخطوة الأولى مؤتمر باندونج الذى اشتركت فيه الدول الإفريقية المستقلة فى ذلك الحين كما حضرته وفود غير رسمية لتمثيل الشعوب غير المتحررة . وفى البلاغ الرسمى الصادر فى ٢٤ أبريل من عام ١٩٥٥ أوصى المؤتمر بالعمل على تحقيق التعاون الاقتصادى والثقافى ومن أجـل تصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية . وكانت الخطوة الثانية اجتماع الدول الإفريقية المستقلة فى أكرا عام ١٩٥٨ وأسفر عن قرارات تؤكد التعاون فى النظرة إلى المشكلات الدولية عامة ومشكلات القارة الإفريقية بصفة خاصة ، ومن هذا أن المؤتمر « يؤكد يقينه بأن جميع الأعضاء سيمتنعون عن الاشتراك فى أى عمل من شأنه ربطهم وتقييد حريتهم بما يضر بمصالحهم واستقلالهم » كما « يؤمن أنه طالما كان من المستطاع الاحتفاظ بوحدة وجهات النظر الأساسية فى السياسة الخارجية فإن الدول الإفريقية المستقلة ستتمكن من تأكيد شخصية إفريقية مميزة ومن أن تتكلم بصوت موحد فى خدمة السلام وفى التعاون مع الأمم الأخرى المحبة للسلام فى الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية » . وتضمن القرار الخامس مبادىء على جانب كبير من الأهمية منها التعاون من أجل ضمان الاستقلال والسيادة السياسية والاقليمية الكاملة .

وفى التنمية الاقتصادية والفنية والعلمية ، وفى رفع مستوى شعوب الدول الأعضاء والالتجاء إلى المفاوضة من أجل تسوية الخلافات التى قد تنشأ بينها وإذا دعت الحاجة إلى قبول وساطة وتحكيم الدول الإفريقية الأخرى .

ووضحت روح التعاون فى مؤتمر أديس أبابا عام ١٩٦٠ حيث اتخذت قرارات باجراءات إيجابية ضد حكومة اتحاد جنوب إفريقية بسبب سياستها العنصرية ، كما تجلت فى تأييد الدول الافريقية بالأمم المتحدة للكنغو من أجل إجلاء القوات البلجيكية والمحافظة على وحدة البلاد الوطنية . ولم تقف الدول الإفريقية عند هذا الحد بل واصلت جهودها داخل الأمم المتحدة حتى وافقت الجمعية العامة فى ٢١ نوفمبر ١٩٥٧ على إنشاء لجنة إقتصادية لإفريقية ، ثم عقدت أول اجتماع رسمى لها فى مدينة أديس أبابا فى ٢٩ ديسمبر من السنة التالية . وكذلك إضطلعت بالدعوة إلى التعاون هيئات غير حكومية فانعقد مؤتمر تضامن الشعوب الآسيوية الإفريقية بالقاهرة فى أواخر عام ١٩٥٧ ومؤتمر شعوب كل إفريقية بمدينة أكرا فى عام ١٩٥٨ .

ولاريب أن مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة سوف يلعب دوراً هاما فى مستقبل القارة بعد أن زاد عدد أعضائه بسبب حصول عدد من البلدان على الاستقلال وانضمامها إلى الأمم المتحدة عام ١٩٦٠ بحيث ينتهى الأمر بقيام « جماعة الدول الإفريقية » أو « جامعة الدول الإفريقية » . وهذه الفكرة تجلت واضحة فى البيان الصادر فى كوناكرى عام ١٩٥٨ والذى تضمن إثنى عشر مبدأ أساسيا بشأن إنشاء « اتحاد الدول الإفريقية المستقلة » . وهذا البيان ما لبث أن حل محله بيان سانكويلى فى يوليو ١٩٥٩ ويهدف إلى إنشاء « جماعة الدول الإفريقية المستقلة » ، وفى ظله تحتفظ كل دولة بشخصيتها وتكوينها الدستورى ولا تؤثر العضوية فى سياسات الأعضاء الدولية وعلاقاتهم والتزاماتهم . وإذن فالهدف قيام منظمة إفريقية لتحقيق التعاون الفعال فى الميادين السياسية والدولية والاقتصادية والثقافية . ولو تحقق ذلك تصبح اللجنة الاقتصادية لإفريقية فرعا تابعا للمنظمة الإفريقية . وسوف يكون فى مقدمة مهام الجامعة الإفريقية تحقيق استقلال المناطق التى ما زالت خاضعة للسيطرة الأجنبية ، وتصفية السياسة العنصرية حيث توجد ، وتحقيق سياسة خارجية قوامها الحياد بين الكتل العسكرية ودعم الشخصية الإفريقية ، وإنشاء سوق مشتركة وبنك للتنمية الاقتصادية الإفريقية ، والتعاون الثقافى إلى أبعد الحدود الممكنة . ومثل هذا

التنظيم له مثيل فى غير القارة مثل منظمة الدول الأمريكية وجامعة الدول العربية وربما مجموعة الكومنولث .

وفى الوقت الذى تشتد فيه الدعوة إلى خلق جبهة إفريقية متماسكة تنشط الدعوات إلى التوحيد فى المستوى الإقليمى . ولقد بدأت عمليات من هذا القبيل فالمغرب وتونس وليبيا والجمهورية العربية المتحدة والسودان أعضاء فى جامعة الدول العربية وتكون اتحاد مالى من السودان والسنغال وظل قائما إلى أن تحطم فى سنة ١٩٦٠ للأسباب التى أوضحناها . وفى عام ١٩٥٨ أنشىء اتحاد فيدرالى بين غانة وغينيا ، كما تتقارب دول الوفاق وكذلك الجمهوريات التى كانت تتكون منها إفريقية الإستوائية الفرنسية . ولقد سبق للدكتور أزيكيوى للمطالبة بتوحيد البلدان الواقعة فى غرب إفريقية ثم تبنى الفكرة الدكتور نكروما وأخذ يدعو إليها . وحزب الاتحاد الإفريقى الذى قام سنة ١٩٥٩ من الدعاة إلى توحيد المناطق التى كانت خاضعة لفرنسا من قبل . وفى شرق القارة يتزعم توم مبويا ونيوريرى الدعوة إلى إنشاء اتحاد من كينيا وأوغندة وتنجانيقا ، ويرى البعض توسيع نطاقه بحيث يضم نياسالاند وروديسيا الشمالية وهى فكرة يؤيدها الدكتور باندا ، بذلك تنشىء دولة إفريقية كبيرة فى مساحتها وعدد سكانها ومواردها فتصبح عاملا فعالا فى تحرير المناطق التى ما يزال الإستعمار رابضا فيها ، وفى العمل على تصفية التفرقة العنصرية ، كما يصبح لها وزنها فى السياسة الدولية .

غير أن عملية التوحيد لا بد أن تسبقها مقدمات لها أهميتها ومن ذلك التحرر الكامل بالنسبة إلى الأقاليم التى لما تحصل على استقلالها بعد مثل الجزائر وكينيا وأوغندة وإتحاد إفريقية الوسطى والمستعمرات البرتغالية والمحميات الثلاث فى جنوب القارة والصومال الفرنسى ، وإنهاء الوصاية الدولية على إفريقية الجنوبية الغربية وروواندا — أوروندى . ويضاف إلى ذلك التحرر الاقتصادى ، إذ طالما تظل إقتصاديات الدول الإفريقية فى حالة التبعية فمن الصعب اتحادها أو توحيدها بما يخدم المصالح الإقتصادية لشعوبها . وكذلك يجب العمل على إنهاء اتفاقيات المعونة والتعاون المعقودة مع فرنسا وبذلك تسترد الجمهوريات الجديدة سيادتها الكاملة فى الشئون العسكرية والخارجية والاقتصادية وما يستتبع ذلك من تصفية القواعد العسكرية وجلاء القوات الأجنبية . وقد ضربت غينيا المثل فى هذا ثم سارت على

نهجها جمهورية مالى الجديدة . وكذلك تم الاتفاق بين حكومة المغرب وحكومتى الولايات المتحدة وفرنسا على تصفية القواعد العسكرية فى البلاد .

والوحدة الإقليمية أياً كانت الصورة التى تتم بها تقتضى تحقيق الوحدة الوطنية داخل كل بلد على حدة ، وفى هذا المعنى تحدث هوفويه بوانيى إلى مراسل صحيفة الموند الفرنسية فقال (عدد ١١ أغسطس ١٩٦٠) إنه لا يتصور وحدة إفريقية فى القمة قبل التأكد من أن الوحدة الوطنية قد تحققت فى كل بلد وهذا الأمر الأخير معناه القضاء على القبلية والمصالح الإقطاعية الرجعية . إن انتشار التعليم وتطوير اللغة القومية الغالبة فى كل بلد وقيام الصناعة وتعميم شبكات المواصلات ونشوء المدن كلها عوامل سوف تؤدى إلى انهيار القبلية التى لم تعد سوى خطأ تاريخيا فى ظل المجتمعات الحديثة . إلا أنه لا بد من إجراءات إيجابية سريعة بحرمان الزعماء القبليين والاقطاعيين من سلطانهم السياسى والقضائى ، وتعميم الديموقراطية فى مختلف المستويات من القرية فما فوقها بحيث يشترك المواطنون من الرجال والنساء فى تخطيط مستقبل بلادهم وإدارة شئونها ، وإنشاء الحكومات المركزية التى تتولى تخطيط السياسة العامة والاشراف على تنفيذها . ليس معنى هذا التركيز الشامل الذى يحول الدولة إلى بيروقراطية ، وإنما معناه أنه فى الوقت الذى تتولى فيه الحكومة المركزية رسم السياسة العامة وتحديد الأهداف القومية يتاح للوحدات الادارية فرصة المشاركة الايجابية فى التخطيط والتنفيذ . ومن المتعين إعادة النظر فى التقسيمات الادارية القائمة على الاعتبارات العنصرية واللغوية وبذلك يمكن السير فى طريق تحطيم العزلة القبلية والعشائرية .

ولعل من المقدمات الضرورية توثيق التعاون بين المناطق المتجاورة بإنشاء الأجهزة التى تتولى المسائل ذات الصبغة المشتركة وبخاصة فى النواحى الاقتصادية والثقافية وتنسيق النظم الادارية والسياسة الخارجية ، حتى تلمس الشعوب المنافع التى تعود عليها من وراء الارتباط الوثيق . ومن ذلك مثلا إنشاء هيئة إقليمية عليا لأوغندة وكينيا وتنجانيقا لوضع خطط مشتركة من أجل التنمية الاقتصادية والاشراف على المواصلات وخلق منطقة نقدية واحدة وسوق مشتركة . وإعداد البرامج التعليمية المشتركة فى مختلف المراحل والمستويات .

التنمية الاقتصادية

حقيقة حصلت بلدان إفريقية عدة على الاستقلال ولكن هذا الوضع الجديد يجب أن يكون وسيلة إلى الغاية الأساسية وهى العمل على تطوير اقتصادياتها من وجهة نظر الإفريقيين أنفسهم بما يؤدى إلى ارتفاع حقيقى فى مستوى حياة الشعوب .

والواقع أن العهد الاستعمارى قد خلف وراءه طابعه على الاقتصاد الإفريقى فى أكثر من ناحية . وأول ما يلفت النظر ارتباط الأخير باقتصاديات الدول الاستعمارية السابقة ، فالجمهوريات التى تحررت من فرنسا مازالت تعيش فى دائرة الفرنك فنقدها إذن مرتبط بالسياسة النقدية الفرنسية ويخضع لتطوراتها وأهدافها . والمصارف والبيوت المالية فى الأغلبية الساحقة من بلدان القارة مؤسسات أجنبية أو فروع لمؤسسات قائمة فى الدول التى كانت صاحبة السلطان ، ومعنى هذا أن السياسة المالية فى البلدان الجديدة تتحكم فيها وتوجهها المصالح المالية الأجنبية . والتجارة الخارجية والثروات المعدنية والصناعات المختلفة ملك لمصالح احتكارية أجنبية كما يتضح من البيانات التى أوردناها عن إفريقية الغربية والاستوائية (الفرنسية سابقا) والكنغو واتحاد روديسيا ونياسالاند وغانة ونيجيريا ، على سبيل المثال لا الحصر . ونستخلص من هذا أن الاقتصاد الإفريقى يكاد يكون فى حالة تبعية كاملة . بل إن هذه التبعية تمتد إلى الزراعة فى مناطق عدة حيث يملك المستوطنون البيض (والشركات الكبرى) مساحات ضخمة من الأراضى الصالحة للزراعة فى كينيا وروديسيا الجنوبية واتحاد جنوب إفريقية مثلا .

وإذا راجعنا الأرقام والبيانات الخاصة بالتجارة الخارجية لاحظنا على الفور أن الصادرات كلها أو الغالبية الساحقة منها تتمثل فى منتجات الزراعة والغابات والمناجم . ففى غانة مثلا يمثل الكاكاو ٧٠٪ من الصادرات وتليه المعادن التى بلغت صادراتها ٢٨ر٤ مليون جنيه عام ١٩٥٨ ، وبقية الصادرات من أشجار النخيل والمطاط والأخشاب . وصادرات الكنغو هى النحاس والكوبالت والماس واليورانيوم بصفة أساسية ، وثروة أوغنده القطن ، واتحاد إفريقية الوسطى النحاس والطباق ، وجنوب إفريقية الذهب والماس واليورانيوم . أما واردات معظم البلدان الإفريقية فعبارة عن السلع الاستهلاكية وبعض موارد البناء والوقود . ولعل البيانات التالية عن نيجيريا تقدم لنا صورة صادقة عن الاقتصاد الإفريقى .

الصادرات (٪)

فى ١٩٥٨

زيت النخيل وملحقاته	٢٤ر٩	المطاط	٥ر٧
الكاكاو	٢٠ر١	القصدير	٣ر—
الفول السودانى الأرضى	٢٠ر٣	الكولومبيت	٣ر٠
القطن	٥ر٩	الجلود والأخشاب والموز الخ	١٩ر٨
			١٠٠

وإذن فالمشكلة الرئيسية الثانية التى تواجه الدول الجديدة اعتمادها على المنتجات الأولية وعلى محصول رئيسى واحد فى معظم الحالات ، مما يجعلها تحت رحمة تقلبات الأسعار فى الأسواق العالمية أو فى الدول المتقدمة اقتصاديا بعبارة أدنى إلى الدقة .

ولقد سبق لنا ذكر متوسط الدخل فى عدد من البلدان الافريقية ومنه يتضح أن المشكلة الرئيسية الثالثة انخفاض هذا الدخل وبالتالى انخفاض مستوى المعيشة .

وإذن فتطوير اقتصاديات الدول الافريقية يتطلب :

١ — القضاء على التبعية للمصالح الأجنبية .

٢ — تحقيق التوازن بين قطاعات الاقتصاد القومى وفى مقدمة ذلك الاهتمام بالتصنيع فى حدود الامكانيات المتوافرة .

٣ — رفع مستوى الانتاجية وبخاصة من ناحية الزراعة ومنتجات الغابات .

ولعل تحرير الاقتصاد القومى فى مقدمة ما ينبغى أن يستأثر باهتمام الدول الجديدة فلابد أولا من قيام بنوك مركزية مملوكة للدولة حتى يتسنى للأخيرة الاشراف على الائتمان بما يحقق الصالح العام ويجب العمل على نقل ملكية المؤسسات المالية وما فى حكمها إلى أيدى أبناء البلاد خلال فترة زمنية معينة ، سواء عن طريق التأميم الكلى أو باشتراك الدولة مع رأس المال الوطنى إذا توافر بالقدر اللازم . وليس هذا الاجراء بدعة إذ لجأت إليه بلدان عدة حديثة الاستقلال ، بل فى إفريقية بالذات

صدر قانون فى بداية عام ١٩٥٧ بتمصير البنوك وشركات التأمين القائمة فى مصر خلال خمس سنوات . وعمدت غينيا إلى إجراء مماثل سنة ١٩٦٠ بالنسبة إلى عدد من المصارف الفرنسية .

ومن الخطورة بمكان أن تظل التجارة الخارجية فى أيدى الشركات الإحتكارية الأجنبية ، ولهذا يرى الكثيرون من الاقتصاديين الافريقيين :

١ — تشجيع إنشاء الشركات والجمعيات التعاونية التى تنتقل إليهـــا عمليات التجارة الخارجية على أن تتم العملية خلال فترة تتراوح بين خمس وعشر سنوات . ولقد سبق أن أشرنا إلى ما طالبت به غرفة تجارة غانة فى هذا الصدد . والواقع أن النظام التعاونى فى ميدان التبادل يقضى على الاستغلال وفى هذا يقول سيكو توريه (إن الروح التى تقول « من المنتج إلى المستهلك » هى الروح التى يسير بها النظام الجديد والتى يجب أن تحل مكان النظام الاستعمارى فى التجارة . إننا سوف نساعد الجمعيات التعاونية وندعمها وسنضع الايرادات تحت تصرفها كى تتمكن من زيادة نموها) [١] .

٢ — إنشاء مؤسسات عامة أو شركات للدولة الجانب الأكبر من رؤوس أموالها لتتولى تصدير المنتجات الرئيسية واستيراد السلع الأساسية اللازمة للاستهلاك الشعبى أو لأغراض التنمية الاقتصادية . وبهذا تتمشى التجارة الخارجية مع الأهداف العامة التى تسعى الدولة إلى تحقيقها .

وينبغى إعادة النظر فى عقود الامتياز الخاصة باستغلال الثروات المعدنية بقصد إزالة ما تتضمن من إجحاف وزيادة حصيلة الدولة عن طريق الاتاوات التى ينبغى أن تؤدى إليها . أسوة بما حدث فى الشرق الأوسط بالنسبة إلى البترول . أما عن منح امتيازات جديدة فنرى أن تتوسع الدولة فى أعمال التنقيب والاستغلال عن طريق مؤسسات عامة تنشىء لهذا الغرض أو بالاشتراك مع رأس المال الخاص من وطنى وأجنبى .

أما رفع مستوى المعيشة والقضاء على التخلف الاقتصادى وخلق اقتصاد متوازن فإن هذا يقتضى بذل الجهود من أجل استغلال الموارد الطبيعية وزيادة الانتاج إلى

---

(١) سكوتورى : الشخصية الافريقية ، ص ٥٦ .

درجة كبيرة وتنويعه . وهذه العملية تنطوى على الأخذ بأسباب التصنيع إلى أقصى الحدود والامكانيات المتاحة للبلدان الإفريقية ، إلى جانب تنويع الانتاج الزراعى ورفع مستواه . ولما كانت العملية ضخمة ، كما أن التطور المطلوب يشتمل على نواحى التعليم والصحة العامة والمواصلات والخدمات الأخرى ، ولما كانت الموارد من المال والخبرة الفنية محدودة ، فلا بد من الأخذ بنظام التخطيط الشامل الذى يحدد الأهداف ويرسم وسائل التنفيذ ويقدر التكاليف وفترات التحقيق « إذ بدون نظام من التخطيط الشامل الذى تضطلع به الدولة فلن تتمكن هذه الدول من الخروج من دائرة تخلفها الاقتصادى »[١] وهذا ما أدركته الجمهورية العربية المتحدة من قبل الوحدة بين مصر وسوريا وأقامت النظم اللازمة لتطبيق مبدأ التخطيط الاقتصادى . وسياسة التخطيط ليست جديدة أو بقاصرة على الدول الشيوعية وإنما طبقتها بلاد عدة لم تأخذ بالنظام الاجتماعى السائد فى الاتحاد السوفيتى . إنها ضرورة تمليها الحاجة الملحة إلى إدخال تغييرات أساسية على هيكل اقتصاد البلدان المتأخرة والمتخلفة والتنمية الإقتصادية المرسومة لا بد لنجاحها من مقومات أساسية أهمها :

أولا : الموارد المالية :

إن العهد الاستعمارى لم يشجع تكوين رأس المال الوطنى بالدرجة الكافية ، ولكن هذه العقبة يمكن التغلب عليها تدريجيا بوسائل متنوعة :

١ — تقييد الإنفاق العام والخاص بالقدر المعقول حتى لا يبدد جزء طيب من الدخل الأهلى — كما هو الحال الآن — فى السلع والخدمات التى لا تسهم فى تطور البلاد الاقتصادى والاجتماعى ، وبذلك يتسنى توفير نسبة طيبة من العملات الأجنبية لأغراض التنمية .

٢ — والأخذ بالمقترحات التى أوردناها بصدد الشركات الأجنبية المالية والتجارية والتعدينية لابد وأن يزيد من دخل الحكومات بما يمكنها من مواجهة أعباء التطور المنشود .

٣ — وكثير من البلدان الإفريقية الحديثة مثقلة بديون باهظة من العهد الاستعمارى . ولسنا ندعو إلى إنكارها أو عدم الوفاء بها ولكن الملاحظ أن

(١) K.M. Panikar The Afro - Asian States and Their Problems, p. 45.

الفائدة عنها مرتفعة إلى حد بعيد ، وقياسا على تجربة مصر فى أواخر القرن الماضى يمكن التأكيد بأن تلك القروض التى تلتزم بأدائها الدول الإفريقية الحديثة لم تتسلمها كاملة . والرأى أن تجرى المفاوضات — المصحوبة بالحزم — من أجل خفض سعر الفائدة ، وكذلك تخصيص جزء منها لإعادة استثماره فى المشروعات الإنتاجية بدلا من تصديرها كلها إلى الخارج .

٤ — الاقتراض من المؤسسات الدولية المتخصصة كالبنك الدولى للإنشاء والتعمير ، إلا أنه ينبغى زيادة موارد البنك من جهة وخفض سعر الفائدة التى يتقاضاها من جهة أخرى .

٥ — الحصول على التسهيلات الائتمانية من الدول المتقدمة بغض النظر عن النظم السائدة فى الأخيرة ، وبشرط ألا تكون هذه المساعدة مقيدة أو تحمل فى طياتها اعتبارات وأهدافا سياسية ، أسوة بما أقدمت عليه بلدان عدة فى إفريقية وآسيا مثل الجمهورية العربية المتحدة والسودان وغانة وغينيا والهند وإندونيسيا .

٦ — وكذلك لا يجب استبعاد مساهمة رأس المال الأجنبى بشرط توجيهه إلى النواحى الإنتاجية التى تعتمدها خطة التنمية ، وأن يكون استغلالها خاضعا لرقابة الدولة ولسنا نجد ما ينبغى أن يمنع رؤوس الأموال الأجنبية من تقبل بعض القيود ما دام غرضها الحقيقى الاستثمار ومساعدة البلدان المتخلفة على النهوض .

٧ — وثمت واجب على البلدان المنتجة للمواد الأولية فى آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية ألا وهو التعاون الفعال الذى يحول دون تحكم الدول الصناعية فى أسعار هذه المنتجات . وبعبارة أخرى ينبغى العمل على تثبيت أسعارها فى الحدود الممكنة حتى لا تكون الثغرات واسعة بينها وبين أسعار السلع الصناعية المستوردة .

(ثانيا) : الخبرة الفنية :

وهذه الناحية على أكبر جانب من الأهمية إذ لابد من القيام بالدراسات الشاملة عن الموارد الحالية والكامنة والاحتياجات ، وتوفير العناصر التى تتولى تنفيذ الخطة ومتابعتها . ولما كانت هذه الناحية من أكبر ما تفتقر إليه البلدان الناشئة فإن الحل يتطلب إجرائين يسيران جنبا إلى جنب . أولهما المبادرة بالحصول على هذه الخبرة عن طريق المؤسسات الدولية المتخصصة ومن الدول التى تقدمها غير مشروطة أو إيفاد البعوث للتعليم والتدريب فى البلدان المتقدمة :

(ثالثاً) : الجهاز الإدارى :

ونرى ضرورة خلق الأجهزة الإدارية الصالحة إذ بغيرها تتبدد الموارد والمعونات ويفسد التخطيط .

(رابعا) : القطاع الريفى :

والمراد بهذا تضييق الفجوة التى تفصل بين القرية والمدينة بالعمل على رفع مستوى الريف بالقضاء على الإقطاع حيث يوجد ، وإدخال الأساليب الفنية الحديثة فى الزراعة ، وإنشاء الصناعات المحلية ، وتوفير القوة الكهربائية والمواصلات الصالحة وبذلك تخلق سوقا طبية لمنتجات القطاع الصناعى وتنمى التبادل التجارى الداخلى ويزداد حجم الخدمات .

وهنا ننبه إلى أنه لما كان السائد فى معظم البلدان الإفريقية اعتبار الأرض ملكا للقبيلة أو الجماعة فمن الخير الإبقاء على هذا النظام وتطويره . فيجب إيجاد هيئة عليا (تتبع جهاز التخطيط المركزى) لتضع برنامج التنمية الزراعية وتراقب تنفيذه على أن يراعى فى الزراعة مبدأ التخصص على أساس الاعتبارات المتصلة بطبيعة التربة وظروف المناخ وتوزيع المياه . ثم تقسم الأرض إلى وحدات كبيرة بما يسمح بتطبيق مزايا الإنتاج الكبير . وهذه الوحدات تتولى العملية الزراعية ، وتربية الحيوان ، وإقامة الصناعات المحلية ، وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية ، وتسويق المنتجات الرئيسية . وبعد خصم جميع التكاليف والاحتياطات وأداء الضرائب المقررة يقسم الباقى على سكان الوحدة طبقا لمعايير متفق عليها وحيث تسود أو توجد الملكية الخاصة فيجب وضع حد أعلى لما يجوز أن يملك الفرد الواحد ثم توزع الأراضى الزائدة عن ذلك الحد ، وإن كان البعض من الاقتصاديين يفضل أن لا تمنح للمنتفعين الجدد ملكية الرقبة . إلا أنه فى حالة الملكيات الصغيرة يجب الأخذ بنظام المزارع التعاونية التى تتولى الإنتاج والتوزيع والتى تضطلع بالكثير من الخدمات الأخرى من اقتصادية واجتماعية ، على أن تكون موضع الإشراف الدقيق من جانب الدولة كما تقدم لها الأخيرة كل ما تحتاج إليه من العون والتسهيلات .

ويرى البعض أن المقترحات التى سبق عرضها بالنسبة إلى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى يمكن أن تكون بداية لفلسفة إشتراكية متمشية مع ظروف هذه البلدان الناشئة ودرجة التطور التى بلغتها .

التعليم

في الفصل الذي عقدناه لمناقشة عوامل اليقظة القومية في القارة عرضنا بصورة موجزة وبالاستناد إلى البيانات الرسمية للتعليم في العهد الاستعماري وأوضحنا نواحي قصوره الرئيسية وأهمها :

١ — عدم الأخذ بمبدأ إجبارية التعليم في المرحلة الأولى منه ولذلك لم يتوافر من المدارس الأولية أو الإبتدائية العدد الذي يكفي لاستيعاب جميع الأطفال الإفريقيين ممن بلغوا سن الالتحاق بالمدرسة ، الأمر الذي يجعل في مقدمة المشكلات التي تواجهها الدول التي حصلت على استقلالها السياسي غلبة الأمية على المجتمع . وإغفال تعميم التعليم كان أمرا مقصوداً خشية إثارة الوعي ضد الاستعمار والاستغلال ذلك أن الشعوب الجاهلة تعتبر في نظر الإستعمار وأتباعه أسلس قياداً . وتتجلى خطورة هذه المشكلة اليوم وفي الغد إذا ذكرنا أن التعليم من الدعائم القوية التي يمكن أن تقوم عليها الديمقراطية . حقيقة يعتمد نجاح الأنظمة الديمقراطية على ظروف تاريخية واقتصادية واجتماعية ، ولكن التعليم يجعل في مستطاع الشعوب المشاركة الفعالة في الحكم وهي المشاركة في مختلف المستويات والتي تعد قوام الديموقراطية لأنها تحول دون الاستغلال من جانب المصالح الكبيرة والتنظيمات السياسية التي تمثلها .

٢ — تركز العملية التعليمية وبخاصة في مرحلتها الأولية في أيدي الإرساليات الدينية ، ولهذا يلاحظ كل من يراجع الكتب المدرسية المقررة أنها تحاول التقليل من قيمة الحضارات والثقافات الوطنية بينما تعمل على تمجيد حضارة الدول ذوات السيطرة والإشادة بتفوقها وتأكيد قوتها . وأكثر من هذا فالتعليم كان يحاول أن يشيع في نفوس التلاميذ أفكاراً وعقائد تخدم المصالح الإمبريالية . وهذا كله كان يهدف إلى خلق أجيال فقدت الصلات بتراثها القومي ، وتعاني من انعدام الثقة بنفسها وبمستقبل بلادها ، ومليئة بالعقد ومركبات النقص . ففي الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة ليس ببعيد ذلك العهد الذي كان ذوو الثقافة المحدودة يتحدثون في فخر عن العدالة البريطانية ، والذي كانت كتب التاريخ تصف عرابي بالتمرد على صاحب السلطان الشرعي ، وكان الاعتقاد سائدا بأن مصر بلد زراعي ويجب أن تظل كذلك لأنها تفتقر إلى مقومات التصنيع .

وفى هذه المعانى كتب سيكوتوريه يقول « كان التعليم الذى قدم لنا يسمى أساساً لاستيعابنا والقضاء على شخصيتنا وصبغنا بالصبغة الغربية . ذلك التعليم الذى قدم لنا حضارتنا وثقافتنا ومفهوماتنا الإجتماعية والفلسفية الخاصة . . . وبعبارة أخرى إنسانيتنا باعتبارها مظهراً لحياة همجية وبدائية لاتعى كثيراً ، وذلك كى يخلقوا فينا كثيراً من العقد التى تؤدى بنا إلى أن نصبح فرنسيين أكثر من الفرنسيين »(١)

٣ ــ إهمال التعليم الثانوى والفنى المتوسط فضلا عن التعليم الجامعى والعالى ، فكان ذلك كله فى حدود ضيقة هدفها الأساسى تخريج فئة تقبل الوظائف الصغيرة فى الإدارة والتى تجعل أصحابها دائما فى وضع ثانوى أى فى حالة التبعية الدائمة للأجانب الذين يشغلون المراكز ذات المسئوليات والسلطان .

٤ ــ كانت الدراسة الأدبية غالبة على التعليم العالى والجامعى ، فلم يوجه الاهتمام إلى تخريج المهندسين والكيميائيين وأمثالهم حتى تظل الوظائف الفنية فى الإدارة الحكومية والشركات وقفا على المستعمرين وحتى يخلو أمام الآخرين كذلك ميدان الأعمال والمهن الحرة . ولهذا كان خريجو المعاهد العالية والكليات ينظرون إلى الوظائف الحكومية على أنها أملهم الوحيد ، وبذلك افتقروا إلى صفات المبادأة والمغامرة والاعتماد على النفس . وهذه الناحية بالغة الخطورة بالنسبة إلى الدول الإفريقية الناشئة إذ تفتقر بصورة واضحة إلى العناصر الإدارية والفنية ذات الكفاية التى تضطلع بالحكم وتطوير البلاد وبخاصة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى .

وعلى ضوء ماتقدم يتعين على الدول الإفريقية :

(أولا) وضع نظام لنشر التعليم العام بحيث يمكن توفيره لجميع الأطفال خلال فترة زمنية مقررة ، مع الأخذ بمبدأ الإلزام والمجانية خلال هذه المرحلة الأولية . ومن الضرورى أن تضطلع الدولة بهذا العبء كله أو بالتعاون ــ لاعتبارات مادية ــ مع هيئات ومنظمات وطنية لاتخضع لأية مؤثرات أجنبية . ويجب العمل على محو الأمية فى صفوف البالغين عن طريق الفصول الليلية بتعبئة جهود الفئات المتعلمة فى المدن والقرى وهذا جزء من سياسة تعبئة الموارد البشرية التى لامفر منها إذا أرادت هذه الدول أن يسير التطور بخطى سريعة وواسعة لتعويض تخلف الماضى .

(ثانياً) الاهتمام بالتعليم الثانوى على ضوء إمكانيات التعليم العالى والجامعى .

(١) مصدر سابق ص ١٩ .

لسنا نقصد تقييد الدراسة الثانوية عن طريق فرض الأعباء المالية فهذا مما يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص المستوحى من الفلسفة الديموقراطية ، ولكنا نرى أن يكون التعليم الثانوى مجرد معبر إلى مرحلة أعلى فلا يقبل به إلا من ندرك استعدادهم للانتقال بنجاح حقيقى إلى هذه المرحلة الأعلى وإلا كانت النتيجة — إذا لم ندقق فى الاختيار — أن يغادر المدارس الثانوية عدد كبير لا تتوافر لدى أفراده الكفاية وتعجز المعاهد العالية عن استيعابهم . فإذا ما أوصدت أبوابها فى وجوههم أحسوا بالخيبة ومرارة الإخفاق ، فهم لا يريدون العودة إلى الاشتغال بالزراعة أو العمل اليدوى ، كما لا يصلحون للأعمال الفنية والإدارية التى تتطلب مهارات خاصة .

(ثالثا) الإكثار من المدارس الفنية المتوسطة من زراعية وصناعية وتجارية ، يلحق بها الذين يتمون المرحلة الابتدائية لكى يسهم خريجوها فى عملية التنمية . إن هذه الفئة ضرورية للبلاد المتطورة .

(رابعاً) التوسع فى إنشاء معاهد المعلمين لمختلف أنواع المدارس الإبتدائية والمتوسطة والثانوية ، وهنا لابد من العناية بها من حيث الكم والكيف لأن على مستوى الخريجين العلمى والأخلاقى يتوقف مستوى الأجيال الناشئة وبالتالى مستقبل البلاد . وفى رأينا أن تكون وظيفة التدريس مما يجتذب الصالحين لها عن رغبة منهم واستعداد فيهم لخدمة بلادهم ، وهذا يقتضى ألا تقل كثيراً عن غيرها من المهن والوظائف الفنية المماثلة من حيث الجزاء المادى الذى ينطوى على حافز قوى .

(خامساً) الاهتمام بالتعليم العالى والجامعى على أن يراعى فيه الحاجات الحقيقية فى الحاضر والمستقبل مع المحافظة على التوازن من حيث الإقبال على المعاهد المختلفة حتى لا يصاب بعضها بتضخم يصعب فيما بعد التخلص منه . ولما كانت الدول الجديدة على أبواب نهضة شاملة تحتاج إلى أكبر عدد من الخبراء والفنيين والمتخصصين، ولما كانت السياسة التعليمية لن تؤتى ثمارها إلا بعد سنوات ، لهذا يتعين الاعتماد على إيفاد الكثير من البعوث إلى المعاهد الأجنبية وعلى نطاق واسع ثم يقل تدريجاً بتطور التعليم فى الداخل .

ولكن سياسة تطوير التعليم تصطدم بعقبتين رئيسيتين ، أولاهما كثرة التكاليف المالية وهذا عنصر له أهميته إذا ذكرنا أن عملية التنمية متعددة الجوانب . ولهذا لابد أن تكون السياسة التعليمية جزءا رئيسياً من سياسة التخطيط الشامل ، فتحدد

أهداف التعليم فى كل مرحلة على ضوء أهداف البلاد وتقدر تكاليفه وتقرر وسائل التنفيذ . أما العقبة الثانية فتتمثل فى اللغة. وهنا نرى من الضرورى أن تكون الغاية النهائية من السياسة جعل التعليم باللغات الوطنية . إلا أنه بسبب تعدد الأخيرة ولهجاتها داخل البلد الواحد (باستثناء الدول العربية) ، وبسبب قصورها الحالى عن مواجهة ومجاراة التقدم العلمى الحديث ، ولما كان تطويرها عملية تتطلب الكثير من الجهد والوقت ، لهذا يرى الكثيرون ضرورة الاعتماد على التدريس بإحدى اللغات الأجنبية وبخاصة فى مرحلة التعليم العالى . وخلال هذه الفترة الانتقالية يبدأ التعليم باللغات الوطنية فى المدارس الابتدائية ثم الثانوية والمتوسطة . على أن توضع خطة مدروسة لتطوير هذه اللغات وقد حدث شىء من هذا القبيل فى اتحاد جنوب إفريقية على ما سبق لنا القول . ويعرض سيكوتوريه لهذا الموضوع فيقول « نأسف إذا كان ليس فى إمكاننا فى الوقت الحاضر أن نتخذ لغة من اللغات القومية الإفريقية كلغة رسمية لنا ، وإن كانت هذه المسألة الهامة تلقى الاهتمام من صفوة الإفريقيين . ونظن أنه لا يزال من الضرورى أن نستخدم اللغة الفرنسية لغة رسمية ولكنا سنجعل التربية هدفا وطنيا قوميا ، وذلك كى لا يغير استخدام اللغة الفرنسية المتواصل نوع شخصيتنا بأى حال من الأحوال ، أو يعدل قواعدنا الأدبية والروحية على أية صورة من الصور[1] » .

---

(١) مصدر سابق ص ٧٠ .

ثبت بالمصادر [1]

(أ) العربية

أقلاديوس (للقدم ا . ح . شوقى) : ثورات فى إفريقية (القاهرة ١٩٦٠)

البراوى (دكتور راشد) (١) ليبيا والمؤامرة البريطانية (القاهرة ١٩٥٣)

(٢) ماو ماو ـ ثورة الأحرار فى كينيا (القاهرة ١٩٥٢)

(٣) النظام الاشتراكى من الناحيتين النظرية والعملية (الطبعة الثانية) (القاهرة ١٩٥٦)

(٤) الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية تأليف ف . لينين (الطبعة الثالثة) (القاهرة ١٩٥٤)

جنينة (الدكتور محمود سامى) : وجيز القانون الدولى العام (القاهرة ١٤٩٤)

حسنين (دكتور محمد محمد) : الاتحاد الفرنسى ، الجماعة الفرنسية ـ فرنسا فيما وراء البحار (القاهرة ١٩٦٠)

سيكوتورى : الشخصية الإفريقية . (ترجمة كامل صموئيل مسيحة ولمعى المطيعى) (القاهرة ١٩٦٠)

عودة (دكتور عبد الملك) : السياسة والحكم فى إفريقيا (القاهرة ١٩٥٩)

هاشم (دكتور زكى) : الأمم المتحدة (القاهرة ١٩٥٢)

(ب) الأجنبية

Awolow (O) : Path to Nigerian Freedom (London 1947)

Bourret (F.M) : Ghana, The Road to Independence, 1919—1957 (Oxford University Press, 1960) .

Buell (Raymond Leslie) : The Native Problem in Africa (New York 1928)

Clegg (Edward) : Race and Politics Partnership in the Federation of Rhodesia and Nyasaland (London 1958

---

(١) لا يتضمن الصحف والمجلات العربية والأجنبية ومحاضر الأمم المتحدة (الجمعية العامة ـ مجلس الامن ـ مجلس الوصاية الدولية) مما أشرنا إليه فى الكتاب .

Cohen (Sir Andrew) : British Policy in Changing Africa (London 1959) .

Creighton (T. R. M.) The Anatomy of Partnership, South Rhodesia and the Central Afriean Federation (London 1960)

Gunther (John) : Inside Africa (London 1955)

Hobson (J) : Imperialism (London 1938)

Hodgkin (T.L) : Political Parties in British and French West Africa (Africa Bureau Information Digest, August 1953).

Kenyatta (Jomo) : Kenya : The Land of Conflict London 1948) .

Leys : A new Deal in Central Africa (edited by Colin Leys and Cranford Pratt, London 1960) .

Mackenzie : Five Elections in Africa, Edited by J. M. Mackenzie and Kenneth Robinson, London 1960.

Macmillan (W.M) : Africa Emergent (London 1938)

Mason (Philip) : Year of Decision, Rhodesia and Nyasaland (London 1960)

Mboya T.) : The Kenya Question : An African Answer (London 1956)

Marquard (Leo) : The Peoples and Pollicies of South Africa (London 1960)

Meek (C. k) Land Law and Custom in the Colonies (London 1946).

Moon (Parker Thomas) : Imperialism and World Politics (New York 1928)

Padmore (George) : (1) Africa, Britain's Third Empire (London 1949)
(2) Tha Gold Coast Revolution (London 1953)

Panikar (K.M) : The Afro — Asian States and their Problems (London 1959)

Rivlin (Benjamin) : Self — determination and Dependent Areas (International Conciliation, January 1955)

The Royal Institate of International Affairs : Nigeria, The Political and Econmic Background (1960).

Sithole (N) : African Nationalism (London 1959)

Wood (Susan) : Kenya : The Tensions of Progress (Institute of Race Relations, 1960)

مطبعة لجنة البيان العربي
٥ شارع مصطفى كامل ـ بالظاهر ت ٢١٠٧٩